الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 03
كلية الهندسة المعمارية و العمران
قسم الهندسة المعمارية

الرقم التسلسلي :.....

السلسلة :.....

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في تخصص العمران

من أجل تنمية مستدامة للمستوطنات البشرية في المناطق الجبلية، حالة منطقة بني ورتلان.

أنجزت من طرف:
محمد أكلي كزار

تحت إشراف:
الأستاذ الدكتور سحنون الطيب

لجنة المناقشة

الأستاذ عيش مسعود	أستاذ التعليم العالي بجامعة قسنطينة 3	رئيسا
الأستاذ سحنون الطيب	أستاذ التعليم العالي بجامعة قسنطينة 3	مشرفا و مقررا
الأستاذة عريان حورية	أستاذة محاضرة (أ) بجامعة قسنطينة 3	عضوا
الأستاذ فرطاس لحسن	أستاذ محاضر (أ) بجامعة سطيف 1	عضوا
الأستاذ لعايب حفيظ	أستاذ التعليم العالي بجامعة قسنطينة 1	عضوا
الأستاذ فكارعثمان	أستاذ التعليم العالي بجامعة بليدة 2	عضوا

تاريخ المناقشة 2020/01/16

الحمد الله الذي وفقني لإتمام هذا البحث والصلاة والسلام على المصطفى خير خلق الله.

إهـــــــــداء

أهدي ثمرة عملي هـــــــــــــــــــــذه:

إلى أمي وأبي الغاليين والعزيزين حفظهما الله

وإلى حبيبتي وسندي الدائم زوجتي عائشة حفظها الله

وإلى أبنائي: هارون، مروة ونور الهدى حفظهم الله

وإلى روح أخي محمد أورابح أسكنه الله فسيح جنانه وكل أفراد أسرته

وإلى كل أفراد عائلتي كبيرهم وصغيرهم حفظهم الله

وإلى كل من يحب العلم النافع في كل مكان وزمان....

أكتـــــــــــــــــوبر 2018

شكـــــــــــر وتقديـــــر

يسعدني أن أتقدم بعميق الشكر وخالص التقدير إلى أستاذي الفاضل: الدكتور، سحنون الطيب حيث تفضل بقبول الإشراف على هذه الأطروحة ومنحنى من وقته وجهده الكثير، وكان لتوجيهاته ونصائحه أبلغ الأثر على إنجاز هذا العمل.

وأتوجه بخالص الشكر لكل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم تقييم هذه الأطروحة و للمجهود الذي بذلوه لتصحيح ما اعتراها من هفوات وأخطاء في الشكل و المضمون

أكتوبر 2018

شكر واعتـــــــــــــــــراف

أتوجه بالاعتراف والشكر إلى كل من ســـــاهم من قريب أو من بعيد في إنجاز وتمحيص هذا العمل وأخص بالذكر:

- المعلمون والأساتذة الأفاضل الذين تعلمت على أيدهم في كل الأطوار .

- الأستاذ الدكتور طباع فارق الذي أفادني كثيرا بتوجيهاته فيما يتعلق الجانب المنهجي من البحث.

- الأستاذ الدكتور كزار رمضان الذي أفادني بتوجيهاته وتصحيحاته فيما يتعلق بالمقالات المنشورة.

-الإمام الخطيب ودني عبد النور الذي تفضل بالتدقيق اللغوي لمعظم فصول الأطروحة.

- الأساتذة الزملاء في قسم الهندسة المعمارية: جرمون حسين، يايا توفيق، شعبان جمال، علواش سمير، مرزوق فرحات، باديس عبد الرحمان، أمير عمر، الذين سهاموا بشكل مباشر وغير مباشر في بناء البحث من خلال المناقشة والإثراء وتلاقح الأفكار.

- السادة أعضاء فريق كرسي الاستشارة البيئية بجامعة كبيك الكندية الأستاذ فيلناف كلود وأولفيفي ريفان وزملاؤهم الذين تفضلوا بتزويدنا بالتوجيهات و الوثائق بخصوص شبكة تقييم التنمية المستدامة 35 سؤال.

- رئيس دائرة بني ورتلان الذي قدم لنا التسهيلات اللازمة للقيام بالتقييم المشترك للتنمية المستدامة على مستوى المجلس التقني لدائرة بني ورتلان. ورئيس الدائرة السابق السيد مهاد عبد النور الذي شجعنا على مواصلة العمل في مجال البحث العلمي.

- السادة الأمناء العامون لبلديات دائرة بني ورتلان الاربعة: زيان سماعيل، إسعد عمر، تفاح محند ألحاج وعكو مقران الذين وفروا لنا الوثائق والمعلومات اللازمة للبحث.

- السادة رؤساء المصالح التقنية العاملون في المصالح التقنية على مستوى البلديات: محند ألحاج، سيداني، خميسي، عبد النور، حسينو بلال، عبد السلام الذين وفرو لنا الوثائق والمعلومات اللازمة للبحث.

- السادة رؤساء و موظفو المصالح التقنية العاملون في المصالح التقنية على مستوى الدائرة: مولود بن حمزة علواش، وناس محند الشريف، تفاحي عمر، عزيز، فوزي منصوري، لوزاني هشام، جلول وغليس، ناصري الطاهر، سيدهم كمال، صدراتي حمزة، بن يغيل الزبير، بوعلام قوقام، بلقاسم صخري، صدراتي حمزة... الذين وفروا لنا الوثائق و المعلومات و الظروف اللازمة للبحث الميداني.

- السادة رؤساء و موظفو المصالح الإدارية على مستوى الدائرة والبلديات: العيد بوحصير، محند الطيب، موفق، أيوب سفيان، زكي بومعشة، عياد، لعجيمي سليمان.

- السيد خميس ربيع مهندس ورئيس المكتب التقني بدائرة بجاية.

- السيد ناسلي العمري رئيس الخلية الاجتماعية الجوارية ببني ورتلان في مرحلة سابقة.

- السيد اليزيد المكلف بالإشراف على خلية المرافقة للقرض المصغر ببني ورتلان.

- السيد اليزيد بمكتب الوقاية والنظافة على مستوى دائرة بني ورتلان.

- السيد بلغربي مدير دار الشباب ببلدية بني ورتلان .

- إلى طلبتي في معهد الهندسة المعمارية بجامعة بجاية الذين تقاسمت وأتقاسم معهم حلاوة طلب العلم.

إلى كل هؤلاء جميعا وغيرهم ممن نسيتهم أقول جزاكم الله خيرا و نفع بكـــــم .

أكتـــــــــــــــــوبر 2018

فهـــــــــــرس الموضـــــــوعـــــــات

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
المقدمة العامة	01
الفصل الأول: البناء المنهجي والتصوري لموضوع البحث	04
مقدمة الفصل الأول	05
المبحث الاول: البناء المنهجي والطرح الاشكالي للموضوع.....	05
المبحث الثاني: تحليل المفاهيم الواردة في البحث.....	15
خلاصة الفصل الأول.....	57
الفصل الثاني : مراحل و مظاهر تفعيل و إدراج التنمية المستدامة في الجزائر.....	**58**
مقدمة الفصل الثاني.....	59
المبحث الأول: مشاركة ومساهمة الجزائر في الجهود الدولية للتنمية المستدامة.....	59
المبحث الثاني: المبادرات الهادفة لتحقيق و إدراج التنمية المستدامة على المستوى الوطني.....	63
المبحث الثالث: أهم الهيئات المستحدثة في إطار إدراج وتحقيق التنمية المستدامة فـــي الجزائر.....	70
المبحث الرابع: إدراج وتفعيل التنمية المستدامة من خلال المنظومة التشريعية الجزائرية.....	74
خلاصة الفصل الثاني.....	80
الفصل الثالث: المناطق الجبلية الجزائرية من جهود التنمية إلى جهود التنمية المستدامة.....	**81**
مقدمة الفصل الثالث.....	82
المبحث الأول: جوانب من خصائص المناطق الجبلية الجزائرية.....	82
المبحث الثاني: نظرة حول التجارب التنموية في المناطق الجبلية الجزائرية	89
المبحث الثالث: تفعيل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية الجزائرية	101
خلاصة الفصل الثالث.....	127
الفصل الرابع : جوانب من الخصائص الطبيعية والسكانية والسكنية والاقتصادية لمنطقة بني ورتلان.....	**129**
مقدمة الفصل الرابع	130
المبحث الأول: جوانب من الخصائص الجغرافيا الطبيعية لمنطقة بني ورتلان.....	131
المبحث الثاني: جوانب من الخصائص السكانية والاقتصادية بمنطقة بني ورتلان.....	147
المبحث الثالث: نظرة على أهم دلائل ومؤشرات التنمية في بلديات منطقة بني ورتلان.....	162
خلاصة الفصل الرابع	170
الفصل الخامس: منطقة بني ورتلان: نظرة على خصائص التوطن البشري وجهود التنمية والتنمية المستدامة والفاعلين المحليين.....	**172**
مقدمة الفصل الخامس	173
المبحث الأول: استدامة التوطن البشري في منطقة بني ورتلان بين الماضي و الحاضر.....	173
المبحث الثاني: التحولات المجالية في المستوطنات البشرية وعلاقتها بالاستدامة من خلال مثال قرية مناديس.....	201
المبحث الثالث: تفعيل التنمية المستدامة بمنطقة بني ورتلان رهينة كفاءة الفاعلين وتوفر الموارد.....	214
المبحث الرابع: تحليل التنمية المستدامة لبعض مخططات ومشاريع التنمية في منطقة بني ورتلان	240
خلاصة الفصل الخامس	246
الفصل السادس: الفصل السادس : تفعيل و إدراج التنمية المستدامة في منطقة بني ورتلان من خلال أدوات عمل المصالح العمومية وتأهيلها وطرق عملها و مضامين المبادرات التنموية التي تشرف عليها بين الواقع و المأمول	**249**
مقدمة الفصل السادس	250
المبحث الأول: اعتبارات التحقيق الإمبريقي وتقديم مجتمع وعينة البحث	251
المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بوضوح إدراج ابعاد التنمية المستدامة في وثائق وأدوات عمل المصالح العمومية وفي المبادرات التي تشرف عليها و المتعلقة بـتأهيلها و بمدى تجاوب طرق عملها مع نهج الاستدامة.....	264
المبحث الثالث: تحليل اقتراحات المصالح العمومية العاملة بمنطقة بني ورتلان من جل تفعيل التنمية المستدامة ومن أجل ترقية دورها في ذلك.	327
خلاصة الفصل السادس.....	346
الخاتمة	**349**
المصادر	**351**
الملاحق.....	**359**

فهـــــــــــــرس الخرائـــــط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	موقع منطقة بني ورتلان ضمن الإطار الجغرافي الجهوي.	132
02	موقع دائرة بني ورتلان ضمن إقليم ولاية سطيف	133
03	الحدود الإقليمية لدائرة بني ورتلان حسب التقسيم الإداري لسنة 1984	134
04	دائرة بني ورتلان مقسمة إلى طاقات مجالية حسب الارتفاع عن سطح البحر	138
05	دائرة بني ورتلان: المجاري والأحواض المائية	142
06	تصنيف بلديات ولاية سطيف حسب مؤشر التنمية الزراعية	163
07	تصنيف بلديات ولاية سطيف حسب مؤشر التنمية البشرية	164
08	تصنيف بلديات ولاية سطيف حسب مؤشر التنمية الريفية المستدامة	165
09	دائرة بني ورتلان: أهم المواقع الأثرية والقرى القديمة المهجورة	175
10	تطور التقسيمات الإدارية بمنطقة أقصى شمال غرب ولاية سطيف	184
11	أهم القرى والطرق المؤدية إليها بمنطقة بني ورتلان	190
12	البنية المجالية لقرية منادس سنة 1978	207
13	البنية المجالية لقرية منادس سنة 1987	209
14	البنية المجالية لقرية منادس سنة 1998	210
15	البنية المجالية لقرية منادس سنة 2016	212
16	مواقع مختلف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة بمنطقة بني ورتلان	231

فهـــــــــــــرس الصور

الرقم	عنـــــــوان الصورة	الصفحة
01	مشهد لجبل أقوف حيث تظهر الصور احتراق مساحة معتبرة من غطائه النباتي	136
02	مشهد لجبل أزرو إفلان	136
03	بعض أثار زلزال بني ورتلان في 10 نوفمبر 2000	145
04	بعض أثار زلزال بني ورتلان في 10 نوفمبر 2000	145
05	عينة من أماكن رمي النفايات الصلبة على مستوى منطقة الدراسة	146
06	عينة من أماكن رمي النفايات الصلبة على مستوى منطقة الدراسة	146
07	منظر جميل في بداية فصل الصيف من قرية منادس ببني ورتلان نحو بوقاعة	146
08	منظر جميل في فصل الربيع من قرية منادس ببني ورتلان نحو بوقاعة	147
09	الوضع الحالي لموقع الكنيسة القديمة يتلخص في الإهمال وعدم الاهتمام بموقع إغرمان الأثري	175
10	حجر مقصوب على شكل إناء كبير عثر عليه في موقع ثِغْرَمْتْ نَطْرْحَ	175
11	ضريحان متجاوران محفورين في صخرة بموقع إغرمان الأثري	176
12	ضريح به بقايا عظمية عند مدخل الكنيسة بموقع إغرمان الأثري	176
13	منظر عام لقرية مزين الواقعة شمالا قرب قمة جبل أزرو إفلان	181
14	منظر لمدخل قرية أقمون نايث عيسى الواقعة بالجنوب الغربي لإقليم بلدية بني ورتلان	181
15	بقايا مركز التعذيب والاستنطاق قرب قرية إغيل نايث مالك	185

فهرس الصور (تابع)

الرقم	عنـــــــوان الصورة	الصفحة
16	منظر لجانب من التجمع المركزي لبلدية عين لقراج يبين مختلفة لتحول المجال العمراني	191
17	منظر عام لقرية ثيلاتوين بالتجمع المركزي لبلدية عين لقراج يبين مظاهر مختلفة لتحول المجال العمراني	191
18	الواجهة الخارجية لمركز المصالح الإدارية المختصة SAS بعد تهيئته كمركز للدفع والمراقبة الطبية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء	192
19	الفناء الداخلي لمركز المصالح الإدارية المختصة SAS بعد تهيئته كمركز للدفع والمراقبة الطبية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء	192
20	مدرسة البنات والنساء في تالمات بعد تهيئتها كمقر إداري لمزرعة بيداغوجية لذوي الاحتياجات الخاصة	192
21	مدرسة البنات والنساء في تالمات بعد تهيئتها كمقر إداري لمزرعة بيداغوجية لذوي الاحتياجات الخاصة	192
22	الواجهة الرئيسة لأحد منازل النسيج الانتقالي بقرية منادس	193
23	جزء من التوسع العمراني الخطي بقرية منادس مشكل مـــن تجاور لمساكن خاصة حديثة ومرافق عمومية (المسجد)	195
24	مسكن فردي و عمارتان للسكنات الاجتماعية بمحاذاة الطريق الرابط بين قرية إغيل نايث مالك والتجمع المركزي لبلدية بني ورتلان.	195
25	تجمع السكنات التطورية بدلاقة شمال شرق التجمع المركزي لبلدية عين لقراج " أيث براهم"	196
26	تجمع السكنات التطورية بكونديان جنوب شرق التجمع المركزي لبلدية بني ورتـــــــلان " الجمعة"	196
27	تجمع للسكنات الحديثة بدلاقة عند تلاقي الطريق الوطني 74 و الطريق البلدي المؤدي إلى مركز بلدية عين لقراج " أيث براهم"	197
28	تجمع للسكنات الحديثة بأقرادو بلدية بني شبانة بشكل سديمي على طول الطريق عند تلاقي الطريق الوطني 74 وهو لا يرتبط بشكل مباشر مع أي قرية تقليدية	197
29	المنطقة الجنوبية والجنوبية الشرقية لجبل بوموسى	202
30	قرية منادس، صورة ملتقطة بالصاتل	203
31	حوض مائي أنجز في إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية لقرية منادس	232
32	جانب من أشغال تحليل التنمية المستدامة المنظمة على مستوى قاعة الاجتماعات بدائرة بني ورتلان	242
34	جانب من أشغال تحليل التنمية المستدامة المنظمة على مستوى مقر فرع إقليم الري والموارد المائية بدائرة بني ورتلان	242

فهرس الأشكـــــــــــال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط توضيحي الأبعاد التنمية المستدامة الثلاث وللعلاقات التي تربطها	22
02	الأبعاد الست للتنمية المستدامة والمواضيع (thèmes) التي تضمها حسب فيلنوف، ريفان وترمبلاي	23
03	البنية العامة للسلاسل الجبلية في الشمال الجزائري وأثرها على مظاهر التوطن البشري.	88
04	رسم توضيحي لمسار تطور التنمية المحلية في الجبال الرعوية (من نوع واد زناتي) واستجابتها للعوامل الخارجية أثناء فترة الاستعمار وبعد الاستقلال	93
05	رسم توضيحي لمسار تطور التنمية المحلية في الجبال الريفية (من نوع جبل القل) و استجابتها للعوامل الخارجية أثناء فترة الاستعمار وبعد الاستقلال.	93
06	رسم تمثيلي عام لهيكلة سياسة التجديد الريفي والإستراتجية الوطنـــــية للتنمية الريفيـــة المستدامة	108
07	مراحل المصادقة على المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة	113
08	مختلف المؤشرات التي ينبني عليها نظام دعم اتخاذ القرار للتنمية الريفية SNADDR	115
09	تجسيم لتضاريس منطقة بني ورتلان	136
10	مقطعين طوبوغرافيين على منطقة بني ورتلان. أأ و ب ب	137
11	منحنى قوسن محطة بني ورتلان	140
12	منحنى بياني لتطور تعداد السكان بدائرة بني ورتلان ما بين 1987-1998-2008-2017	150
13	تمثيل بياني تطور حجم السكان حسب نوع التجمع بدائرة بني ورتلان مقارنة مـــــــا بين تعدادات 1987 و1998 و2008 و2017	152
14	الهرم السكاني لدائرة بني ورتلان سنة 2017	158
15	تمثيل بياني لتوزيع السكان المشتغلون في بلديات دائرة بني ورتلان حسب نوعية النشطات الاقتصادية	161
16	توزيع السكان المشتغلون ببلديات دائرة بني ورتلان حسب القطاعات الاقتصادية سنة 1998	161
17	موقع المسكن الانتقالي ضمن النسيج العمراني لقرية منادس	193
18	مخطـطات المسكن الانتقالي	193
19	تمثيل بياني لنتائج تحليل التنمية المستدامة لمجموع مشاريع التنمية الجوارية الريفية المدمجة بمنطقة بني ورتلان	244
20	تمثيل بياني لنتائج تحليل التنمية المستدامة للمخطط التوجيهي للتهيئة والعمران ما بين بلديات دائرة بني ورتلان	245
21	تمثل بياني لطبيعة مناصب المستجوبون في المصالح	260
22	تمثيل بياني لمستوى تكوين الموظفين المبحوثين	260
23	تمثيل بياني لفئات مدد عمل الموظفين بالمصالح المبحوثة	261
24	دائرة نسبية لفئات المستجوبين حسب متغير امتلاك فكرة عن التنمية المستدامة	264
25	دائرة نسبية لفئات المستجوبين حسب متغير الاستفادة من تكوين في التنمية المستدامة	265
26	دائرة نسبية لفئات الإجابة عن السؤال المتعلق بامتلاك المصالح لمراجع ووثائق عمل متعلقة بالتنمية المستدامة	267
27	دائرة نسبية لفئات آراء الموظفين المستجوبين حول إمكانية تطبيق المضامين المتعلقة بالتنمية المستدامة المدرجة في مراجع ووثائق العمل الخاصة بالمصالح	269
28	دائرة نسبية فئات المصالح حسب متغير المشاركة في اللجان المستحدثة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة	270
29	دائرة نسبية لفئات المصالح المدروسة حسب متغير الاستعانة بخبراء أو بهيئات متخصصة في التنمية المستدامة	273
30	دائرة نسبية لفئات المصالح المدروسة حسب متغير إشرافها على مبادرات تنموية تحتاج إلى تعديلات لتستجيب مع أهداف التنمية المستدامة	274
31	دائرة نسبية لفئات المصالح التقنية حسب متغير إشرافها على مبادرات تنموية مستدامة تم إلغاؤها أو تجميدها	276

فهرس الأشكـــــــــــال (تابع)

الرقم	عنـــــــــــــــــــــوان الشكل	الصفحة
32	مدرج تكراري لـ 17 مؤشر متعلق بنشاط وعمل المصالح يقارن بين مختلف فئات تقييم مدى استجابتها مع أهداف التنمية المستدامة	279
33	دائرة نسبية لفئات تقييم مؤشر تقديم التسهيلات للمستثمرين والمقاولين وفق خصائص وأهداف التنمية المستدامة	280
34	دائرة نسبية لفئات تقييم مؤشر إعداد دفاتر الشروط وتحيينها وفق المعايير والقوانين الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة	281
35	دائرة نسبية لفئات تقييم مؤشر إعداد عقود الامتياز لاستغلال المرافق العمومية والثروات الطبيعية وتحيينها وفق المعايير والقوانين الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة	282
36	دائرة نسبية لفئات تقييم مؤشر اتخاذ التدابير اللازمة لإشراك المواطنين والمجتمع المدني في إعداد وإنجاز وتسيير المشاريع والمرافق العمومية	283
37	دائرة نسبية لفئات تقييم مؤشر وقوف المصالح وسهرها على احترام قواعد الشفافية والمنافسة الحرة بين الموردين والمستثمرين	284
38	دائرة نسبية لفئات تقييم مؤشر الصرامة في المراقبة وفرض احترام دفاتر الشروط وآجال الإنجاز	285
39	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر الوقوف والسهر على احترام بنود عقود الامتياز	286
40	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر احترام مواعيد تسديد مستحقات المقاولين والموردين	287
41	دائرة نسبية لفئات تقييم مؤشر السهر على تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة والصحة العمومية	288
42	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر السهر على احترام القواعد المتعلقة بالعمران والهندسة المعمارية	289
43	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر السهر على انجاز المبادرات والبرامج المتعلقة بالفئات الضعيفة من المواطنين	290
44	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر ضمان المصلحة لأمن وسلامة وصيانة المرافق العمومية التي تشرف عليها	291
45	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر ضمان أمن وسلامة العمال في المرافق العمومية الخاضعة لتصرف مصلحة والمواطنين المستعملين لها	292
46	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر التسيير المستدام للمرافق العمومية (استهلاك طاقة أقل وأنظف والحد من انتاج النفايات وحسن تسييرها...)	293
47	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر تقديم التسهيلات الخاصة لذوي الإعاقات والفئات الضعيفة والمحرومة من أجل الحصول على خدمات المرافق التي تشرف عليها المصالح وفي ظروف حسنة	294
48	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر المساهمة في الحفاظ على التراث الثقافي المحلي وتثمينه	295
49	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر تنظيم أو المساهمة في تنظيم حملات تحسيسية تندرج في إطار التنمية المستدامة (الحفاظ على البيئة، ترشيد استهلاك الطاقة والماء ومختلف الموارد الأخرى....)	296
50	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى ملائمة وكفاية المقر أو المكاتب المخصصة للمصلحة	297
51	مدرج دائري لنسب تقييمات مؤشر مدى ملائمة وكفاية الوسائل والتجهيزات المكتبية المخصصة للمصلحة	298
52	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى ملائمة وكفاية وثائق ومراجع العمل الخاصة بتخصص المصلحة	299
53	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى ملائمة وكفاية وثائق ومراجع العمل الخاصة بالتنمية المستدامة تحديدا على مستوى المصالح	300
54	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى ملائمة و كفاية وسائل النقل والمواصلات المخصصة للمصلحة	301
55	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى ملائمة و كفاية وسائل العمل الخاصة بمجال عمل المصلحة دون غيرها	302
56	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى ملائمة و كفاية الوسائل المستحدثة المتعلقة بالتنمية المستدامة	303
57	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى ملائمة وكفاية وسائل الاتصال (الهاتف، الانترنت...) المخصصة للمصلحة	304
58	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى كفاية الموارد المالية المخصصة لتسيير المصلحة و/ أو المرافق التي تشرف عليها	305

فهرس الأشكـــــــــــال (تابع)

الرقم	عنـــــــــــــــــــــوان الشكل	الصفحة
59	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى كفاية الموارد المالية المخصصة لتجهيز المصلحة و /أو المرافق التي تشرف عليها	306
60	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى كفاية الموارد المالية المخصصة لإنجاز مهام المصلحة بشكل عام	307
61	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى كفاية الموارد المالية المخصصة لإنجاز المبادرات التنموية المستدامة بشكل خاص.	308
62	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر كفاية عدد الموظفين لدى المصالح العمومية المدروسة	309
63	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر كفاية التخصصات المهنية والكفاءات العلمية المناسبة لدى المصالح العمومية المدروسة	310
64	دائرة نسبية لتقييمات التكوين المستمر في مستجدات التنمية المستدامة المتعلقة بمجال عمل المصلحة	311
65	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر إمكانية استعانة المصلحة بموارد بشرية خارجية متخصصة في التنمية المستدامة.	312
66	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح لإعداد مخططات التنمية المستدامة	313
67	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح لإعداد ومتابعة تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة	314
68	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح لتنفيذ المهام المتعلقة بالتنمية المستدامة بشكل عـــام	315
69	دائرة نسبية لتقييمات تسيير المرافق العمومية الموكلة إلى المصالح بشكل مستدام	316
70	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح للتسيير المستدام للموارد الطبيعية المختلفة	317
71	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح لتطبيق القوانين الخاصة بحماية البيئة	318
72	دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح للقيام بما يتعلق بحماية الفئات الضعيفة والمحرومة	319
73	تقييم الحفاظ على الموروث الثقافي المحلي وتثمينه	320
74	دائرة نسبية لفئات المصالح حسب متغير مواجهة صعوبات عند إنجاز مهام التنمية المستدامة	321
75	دائرة نسبية لعدد أنواع الصعوبات التي تواجها المصالح الإدارية والتقنية المدروسة	322
76	مدرج تكرار ي لأنواع الصعوبات التي تواجهها المصالح المبحوثة عند إنجاز مبادرات التنمية المستدامة	324
77	دائرة نسبية لفئات تقييم المصالح لنجاح المبادرات التنموية على مستوى المستوطنات البشرية في الدائـــرة أو البلدية	326
78	دائرة نسبية لفئات المبادرات التنموية المقترحة من قبل المصالح التي شملها الاستبيان	327
79	دائرة نسبية لفئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح الوسائل و التجهيزات التي من شئنها أن تمكن المصالح من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات تخصصها على المستوى المحلي	328
80	دائرة نسبية لفئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح السبل الكفيلة بتحسين كفاءات الموارد البشرية على مستوى المصالح من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات تخصصها	329
81	دائرة نسبية لفئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح تعديلات في النصوص التشريعية التي تضبط مجال عمل المصالح بحيث تسمح في التوضيح الجيد لصلاحياتها المتعلقة بالمبادرات التنموية المستدامة	330
82	دائرة نسبية لفئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح تعديلات على طرق برمجة المبادرات التنموية المستدامة للمساهمة بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	331
83	دائرة نسبية لفئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح تعديلات في ما يخص أساليب وطرق عمل المصلح لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	332
84	دائرة نسبية لفئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح اساليب وطرق عمل جديدة في المصالح لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	334
85	دائرة نسبية لفئات الإجابات عن السؤال المتعلق بتقديم اقتراحات من أجل تحسين التنسيق بين المصالح العمومية المختلفة لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي	335
86	دائرة نسبية لفئات الإجابات عن السؤال المتعلق بتقديم مقترحات تسهم في تخصيص الموارد المالية بشكل كافي لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة بالمنطقة	336
87	دائرة نسبية لفئات الإجابات عن السؤال المتعلق بقديم مقترحات تسهم ترشيد إنفاق الموارد المالية المخصصة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة بالمنطقة	337
88	دائرة نسبية لفئات الإجابات عن السؤال المتعلق بقديم مقترحات تسهم تحسين ظروف عمل الموظفين العموميين المساهمين في إنجاز مبادرات التنمية المستدامة بالمنطقة	339

فهـــــــرس الجـــــــــــداول

الصفحة	عنـــــــــــوان الجدول	الرقم
01	تطور مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية إلى المرحلة الراهنة	20
02	مقارنة بين مفهومي التنمية العادية والتنمية المستدامة	24
03	ملخص النقاش حول الاستدامة القوية والاستدامة الضعيفة	27
04	الأهداف العامة والفرعية للتنمية العمرانية المستدامة	47
05	التقارير الصادرة من الهيئات المختصة حول تطبيق المعاهدات الدولية المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة	62
06	توزيع مساحة الأطلس التلي حسب درجة الانحدار وأنواع المرتفعات	83
07	توزيع سكان المناطق الجبلية التلية الجزائرية	84
08	توزيع العجز في مناصب الشغل حسب المناطق الجبلية التلية الجزائرية	86
09	التطور المحتمل لعـــــدد سكان الجزائر لآفـــاق 2025	125
10	مساحة و نسب الأراضي حسب طبيعة شغلها بمنطقة بني ورتلان سنة 2009.	144
11	تطور الكثافة السكانية بمنطقة بني ورتلان ما بين 1987، 1998، 2008 و2017	149
12	تطور النمو الطبيعي للسكان بدائرة بني ورتلان ما بين 1977 و2017	150
13	توزيع السكان حسب طبيعة التجمعات السكانية بدائرة بني ورتلان، حسب وتعداد 1987، 1998، 2008 و2017 م	151
14	معطيات متغيرات الحركية السكانية الجزء الأول "ما بين 1995 و2004" معطيات متغيرات الحركية السكانية الجزء الثاني "ما بين 1998 و2017"	153 154
15	معطيات حول خروج ودخول السكان من وإلى منطقة الدراسة الجزء الأول "ما بين سنة 1995 و2004 " معطيات حول خروج ودخول السكان من وإلى منطقة الدراسة الجزء الثاني "مابين سنة 2010 و 2017"	156
16	الإحصائيات السكانية حسب الجنس والعمر لمنطقة بني ورتلان لعام 2017	157
17	تقسيم إحصائيات السكان لعام 2017 إلى ثلاث شرائح عمرية أساسية	158
18	إحصائيات توزيع السكان حسب وضعيتهم في سوق العمل على مستوى بلديات بني ورتلان لعام 2017	160
19	إحصائيات توزيع السكان المشتغلون ببلديات دائرة بني ورتلان على القطاعات الاقتصادية لعام 2017	160
20	مستويات دليل التنمية الزراعية لبلديات منطقة بني ورتلان سنة 2004	163
21	مستويات دليل التنمية البشرية لبلديات منطقة بني ورتلان سنة 2004	164
22	مستويات دليل التنمية الريفية المستدامة لبلديات منطقة بني ورتلان سنة 2004	165
23	دلائل التنمية الريفية المستدامة لبلديات منطقة بني ورتلان سنة 2006	166

فهـــــــــرس الجداول (تابع)

الرقم	عنوان الجـــــــدول	الصفحة
24	مقارنة بين حزمة من مؤشرات التنمية بين 2007 و2017 لبلديات منطقة بني ورتلان	169
25	قبائل وقرى منطقة بني ورتلان عند بداية الاحتلال الفرنسي	177
26	أربعة أمثلة عن القرى القبائلية منذ 1960 إلى 2017 بمنطقة بني ورتلان وتطورها	179
27	حوصلة إحصائية عن أحياء السكنات الاجتماعية بني ورتلان	194
28	تعداد ونسب الجمعيات المعتمدة حسب النوع بمنطقة بني ورتلان	216
29	تعداد المؤسسات التعليمية و الدينية و مؤسسات التكوين المهني بمنطقة بني ورتلان سنة 2017	219
30	توزيع مؤسسات الصحة العمومية ببلديات منطقة بني ورتلان و تأطيرها بالموارد البشرية	220
31	الطاقة النظرية للمنشآت الثقافية وتوزيعها على بلديات دائرة بني ورتلان سنة 2017	220
32	تعداد و توزيع المنشآت الشبانية في بلديات بني ورتلان، سنة 2017	220
33	تعداد و توزيع المنشآت الرياضية في بلديات دائرة بني ورتلان، سنة 2015	221
34	حوصلة عامة حول مشاريع التنمية الريفية الجوارية المدمجة بمنطقة بني ورتلان	230
35	ملخص طبيعة العلاقات بين مختلف مخططات ومشاريع التنمية في منطقة بني ورتلان	238
36	نتائج تحليل التنمية المستدامة لمجموع مشاريع التنمية الجوارية الريفية المدمجة بمنطقة بني ورتلان	244
37	نتائج تحليل التنمية المستدامة للمخطط التوجيهي للتهيئة و العمران ما بين بلديات دائرة بني ورتلان	245
38	المعطيات العامة المتعلقة بالمصالح التي تشكل مجتمع البحث (الجزء الأول)	258
38	المعطيات العامة المتعلقة بالمصالح التي تشكل مجتمع البحث (الجزء الثاني)	259
39	طبيعة مناصب المستجوبين في المصالح	260
40	مستوى تكوين الموظفين المستجوبين	260
41	فئات الموظفون المستجوبون حسب عدد سنوات عملهم بالمصلحة	261
42	عدد الموظفين في المصالح المبحوثة	262
43	عدد ونسب المرافق التي تشرف عليها المصالح المبحوثة	263
44	فئات المستجوبين حسب متغير امتلاك فكرة عن التنمية المستدامة	264
45	فئات المستجوبين حسب متغير الاستفادة من تكوين في التنمية المستدامة	265
46	طبيعة ومدة التكوينات التي استفاد منها الموظفين في مجال التنمية المستدامة	265
47	عدد و نسب المصالح حسب متغير امتلاك وثائق ومراجع عمل تتعلق بالتنمية المستدامة	266
48	تكرار وثائق و مراجع العمل التي تحتوي على مضامين متعلقة بالتنمية المستدامة حسب المصالح المبحوثة	268
49	تكرار آراء المبحوثين حول امكانية تطبيق المضامين المتعلقة بالتنمية المستدامة المدرجة في مراجع ووثائق العمل الخاص بالمصالح	268

فهـــــــــرس الجداول (تابع)

الرقم	عنوان الجـــــــــــــــــدول	الصفحة
50	تكرار ونسب فئات المصالح حسب متغير المشاركة في اللجان المستحدثة لانجاز مبادرات التنمية المستدامة	270
51	اللجان المستحدثة في إطار التنمية المستدامة على المستوى المحلى والتي تشارك فيها المصالح المبحوثة	271
52	تصنيف اللجان المستحدثة في إطار التنمية المستدامة	272
53	تكرار ونسب فئات المصالح حسب متغير الاستعانة بخبراء وهيئات متخصصة في التنمية المستدامة	272
54	الخبراء والهيئات المختصة في التنمية المستدامة التي استعانت أو تستعين بها المصالح المبحوثة	273
55	تصنيف الهيئات والخبراء التي استعانت أو تستعين بها المصالح المبحوثة	273
56	تكرار و نسب المصالح التقنية حسب متغير إشرافها على مبادرات تنموية تحتاج إلى تعديلات لتستجيب وأهداف التنمية المستدامة	274
57	الإجابات حول التعديلات المتعلقة بالمبادرات التنموية لتصبح أكثر استجابة الأهداف التنمية المستدامة والنقائص التي تدل عليه من وجهة نظر الباحث	275
58	تكرار و نسب فئات المصالح المبحوثة حسب متغير إشرافها على مبادرات تنموية مستدامة تم إلغاؤها أو تجميدها	276
59	المبادرات التي تم إلغاؤها والتي هي تحث إشراف المصالح المبحوثة	276
60	تكرار درجات استجابة مؤشرات طرق عمل المصالح مع أهداف وخصائص التنمية المستدامة	278
61	تكرار تقييمات مؤشر تقديم المصـــالح تسهيلات للمستثمرين والمقاولين وفق خصائص وأهداف التنمية المستدامة	280
62	تكرار و نسب فئات تقييم إعداد دفاتر الشروط وتحيينها وفق المعايير والقوانين الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة	281
63	تكرار و نسب فئات تقييم إعداد عقود الامتياز لاستغلال المرافق العمومية والثروات الطبيعية وتحيينها وفق المعايير والقوانين الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة	282
64	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر اتخاذ التدابير اللازمة لإشراك المواطنين والمجتمع المدني في إعداد وإنجاز وتسيير المشاريع والمرافق العمومية	283
65	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر اتخاذ التدابير اللازمة لإشراك المواطنين والمجتمع المدني في إعداد وإنجاز وتسيير المشاريع والمرافق العمومية	284
66	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر الصرامة في المراقبة وفرض احترام دفاتر الشروط وآجال الإنجاز	285
67	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر الوقوف والسهر على احترام بنود عقود الامتياز	286
68	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر احترام مواعيد تسديد مستحقات المقاولين والموردين	287
69	تكرار و نسب فئات تقييم مؤشر السهر على تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة والصحة العمومية	288
70	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر السهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالعمران والهندسة المعمارية	289
71	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر السهر على انجاز المبادرات والبرامج المتعلقة بالفئات الضعيفة من المواطنين	290
72	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر ضمان المصلحة لأمن وسلامة وصيانة المرافق العمومية الخاضعة لتصرفها	291
73	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر ضمان أمن وسلامة العمال في المرافق العمومية الخاضعة لتصرف المصلحة والمواطنين المستعملين لها.	292
74	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر التسيير المستدام للمرافق العمومية (استهلاك طاقة أقل وأنظف والحد من انتاج النفايات وحسن تسييرها...)	293
75	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر تقديم التسهيلات الخاصة لذوي الإعاقات والفئات الضعيفة والمحرومة من أجل الحصول على خدمات المرافق التي تشرف عليها مصالحكم في ظروف حسنة	294

فهـــــــــرس الجداول (تابع)

الرقم	عنوان الجـــــــــــــــدول	الصفحة
76	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر المساهمة في الحفاظ على التراث الثقافي المحلى وتثمينه	295
77	تكرار ونسب فئات تقييم تنظيم أو المساهمة في تنظيم حملات تحسيسية تندرج في إطـــار التنمية المستدامة (الحفاظ على البيئة، ترشيد استهلاك الطاقة والماء ومختلف الموارد الأخرى...)	296
78	تكرار و نسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية و ملائمة المقر أو المكاتب المخصصة للمصلحة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة	297
79	تكرار و نسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية وملائمة الوسائل والتجهيزات المكتبية المخصصة للمصلحة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة	298
80	تكرار و نسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية وثائق ومراجع العمل الخاصة بعمل المصلحة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة	299
81	تكرار و نسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية وملائمة وثائق ومراجع العمل الخاصة بالتنمية المستدامة على مستوى المصالح	300
82	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية وملائمة وسائل النقل والمواصلات المخصصة للمصلحة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة	301
83	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر كفاية وسائل العمل الخاصة بمجال عمل المصلحة دون غيرها	302
84	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية وملائمة الوسائل المستحدثة المتعلقة بالتنمية المستدامة	303
85	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية وملائمة وسائل الاتصال (الهاتف، الانترنت...).	304
86	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية الموارد المالية المخصصة لتسيير المصلحة و/ أو المرافق التي تشرف عليها	305
87	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية الموارد المخصصة لتجهيز المصلحة و/أو المرافق التي تشرف عليها	306
88	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية الموارد المخصصة لإنجاز مهام المصلحة بشكل عام	307
89	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية الموارد المخصصة لإنجاز المبادرات التنموية المستدامة بشكل خاص	308
90	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية عدد الموظفين	309
91	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية التخصصات المهنية والكفاءات العلمية المناسبة	310
92	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر كفاية التكوين المستمر في مستجدات التنمية المستدامة المتعلقة بمجال عمل المصلحة	311
93	تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر إمكانية استعانة المصلحة بموارد بشرية خارجية متخصصة في مجالات التنمية المستدامة	312
94	تكرار ونسب تقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح لإعداد مخططات التنمية المستدامة	313
95	تكرار ونسب تقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح لإعداد ومتابعة تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة على المستوى المحلي	314
96	تكرار ونسب تقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح لتنفيذ المهام المتعلقة بالتنمية المستدامة بشكل عام	315
97	تكرار ونسب تقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح لتسيير المرافق العمومية الموكلة إلى المصلحة بشكل مستدام	316
98	تكرار ونسب تقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح للتسيير المستدام للموارد الطبيعية المختلفة	317
99	تكرار ونسب تقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني لتطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة	318
100	تكرار ونسب تقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني حماية الفئات الضعيفة والمحرومة	319

فهـــــــرس الجداول (تابع)

الرقم	عنوان الجـــــــــــــــــدول	الصفحة
101	تكرار ونسب تقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للحفاظ على الموروث الثقافي المحلي وتثمينه	320
102	تكرار ونسب تكرار فئات المصالح حسب متغير مواجهة صعوبات عند انجاز مبادرات التنمية المستدامة على المستوى المحلي	321
103	تكرار و نسب تكرار فئات المصالح حسب متغير عدد أنواع الصعوبات التي توجه المصالح عند إنجاز المبادرات التنموية المستدامة	322
104	تكرار أنواع الصعوبات التي تواجهها المصالح المبحوثة عند إنجاز مبادرات التنمية المستدامة	323
105	تكرار تقييم المصالح لنجاح مبادرات التنمية المستدامة على المستوى المستوطنات البشرية في الدائرة (أو البلدية)	326
106	تكرار و نسب تكرار : فئات المبادرات التنموية المستدامة المقترحة من قبل المصالح التي شملها الاستبيان	327
107	تكرار ونسب تكرار فئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح الوسائل والتجهيزات من شئنها أن تمكن المصالح من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات تخصصها على المستوى المحلي	328
108	تكرار ونسب تكرار فئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح السبل الكفيلة بتحسين كفاءات الموارد البشرية على مستوى المصالح من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة	329
109	فئات الإجابة عن السؤال المتعلق باقتراح تعديلات في النصوص التشريعية التي تضبط مجال عمل المصالح بحيث تسمح في التوضيح الجيد لصلاحياتها المتعلقة بالمبادرات التنموية المستدامة	330
110	فئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح تعديلات في طرق برمجة المبادرات التنموية المستدامة	331
111	فئات الإجابة عن السؤال المتعلق باقتراح تعديلات في ما يخص أساليب و طرق عمل المصلح لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	332
112	فئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح أساليب وطرق عمل جديدة في المصلحة لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	333
113	تكرار ونسب تكرار فئات الإجابات عن السؤال المتعلق بتقديم اقتراحات من أجل تحسين التنسيق بين المصالح العمومية المختلفة لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	334
114	تكرار ونسب تكرار فئات الإجابات عن السؤال المتعلق بتقديم مقترحات تسهم في تخصيص الموارد المالية بشكل كافي لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة بمنطقة بني ورتلان	335
115	تكرار نسب تكرار فئات الإجابات عن السؤال المتعلق بقديم مقترحات تسهم ترشيد إنفاق الموارد المالية المخصصة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة بالمنطقة	336
116	تكرار ونسب تكرار فئات الإجابات عن السؤال المتعلق بقديم مقترحات تسهم في تخصيص موارد مالية بشكل كافي لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة بالمنطقة	338
117	الجزء الأول: حوصلة عامة لعلاقة مؤشرات الاستبيان بالفرضيات الأربع للبحث	340
117	الجزء الثاني: حوصلة عامة لعلاقة مؤشرات الاستبيان بالفرضيات الأربع للبحث	341
117	الجزء الثالث: حوصلة عامة لعلاقة مؤشرات الاستبيان بالفرضيات الأربع للبحث	342
117	الجزء الرابع : حوصلة عامة لعلاقة مؤشرات الاستبيان بالفرضيات الأربع للبحث	343
118	الجزء الأول: مقارنة كمية بين المؤشرات التي تثب فرضيات البحث والمؤشرات التي لا تثبتها	344
118	الجزء الثاني: مقارنة كمية بين المؤشرات التي تثب فرضيات البحث والمؤشرات التي لا تثبتها	345

قائمة المختصرات وما يقابلها في اللغة العربية

المختصرات	الشرح بالفرنسية أو الإنجليزية	المقابل في اللغة العربية
ANAT	Agence Nationale d'Aménagement de Territoire	الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية
ANCC	Agence Nationale des changements Climatiques	الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية
AND	Agence Nationale des Déchets	الوكالة الوطنية للنفايات
ANGEM	Agence National de Gestion de Microcrédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANRH	Agence Nationale des Ressources Hydriques	الوكالة الوطنية للموارد المائية
ANSEJ	Agence National de Soutien à l'Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ATA	Association Touristique Ain-Legredj	الجمعية السياحية عين لقراج
BADR	Banque d'Agriculture et de Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
CARC	Cellule d'Animation Rurale Communale	خلية التنشيط الريفي البلدية
CDER	Centre de Développement des Energies Renouvelables	مركز تنمية الطاقات المتجددة
CENEAP	Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Population et le Développement.	المركز الوطني للدراسات والتحاليل للسكان والتنمية
CET	Centre d'Enfouissement Technique	مركز الردم التقني
CFPA	Centre de Formation Professionnelle et d'Apprentissage	مركز التكوين المهني والتمهين
CITES	Convention on International Trade in Endangered Species of wild fauna and flora	معاهدة التجارة العالمية لأصناف الحيوان والنبات البري المهددة بالانقراض
CMED	Commission Mondiale sur l'Environnement et le Développement	اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية
CNDRB	Centre National de Développement des Ressources Biologique	المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية
CNFE	Conservatoire National des Formations à l'Environnement	المعهد الوطني للتكوينات البيئية
CNL	Commissariat National du Littoral	المحافظة الوطنية للساحل.
CNMA	Caisse Nationale de la Mutuelle Agricole	الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي
CNTPP	Centre National des Technologies de Production plus Propres	المركز الوطني لتكنولوجيات انتاج أكثر نقاء
CNUED	Conférence des Nations Unie sur l'Environnement et le Développement	مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية
CNULCD	La Convention des Nations Unies sur la Lutte contre la Désertification	معاهدة الأمم المتحدة حول مكافحة التصحر
CNERIB	Centre National d'étude et de Recherches Intégrés du Bâtiment	المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء
COP21	Conference Of the Parties 21	مؤتمر الأطراف 21
CRAAG	Centre de Recherche en Astronomie, Astrophysique et géophysique	مركز البحث في الفلك والفيزياء الفلكية والجيوفيزياء
CSTB	Centre Scientifique et Technique de Bâtiment	المركز العلمي والتقني للمباني
CTC	Contrôle Technique de Construction	المراقبة التقنية للبناء
CTD	Comité Technique de Daira	اللجنة التقنية للدائرة
CTH	Contrôle Technique Hydraulique	المراقبة التقني للري
DAS	Direction des Affaires Sociales	مديرية الشؤون الاجتماعية
DEA	Diplôme d'Etudes Approfondies	شهادة الدراسات المعمقة
DEV-COM	Développement Communautaire	التنمية الجماعية

جدول لقائمة المختصرات و ما يقابلها في اللغة العربية (تابع)

المختصرات	الشرح بالفرنسية ، الإنجليزية أو الألمانية	المقابل في اللغة العربية
DRS	Défense et Restauration des Sols	حماية واستعادة التربة
ECO-JEM	Le système public de reprise et de valorisation des déchets d'emballage	النظام العمومي لاسترجاع وتثمين نفايات التغليف
FAO	Food and Agriculture Organisation	منظمة التغذية والزراعة
FDRMVTC	Fond de Développement Rural et de Mise en Valeur des Terres par la Concession	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
FEM	Fond de l'Environnement Mondial	صندوق البيئة العالمي
FLDDS	Fond de Lutte Contre la Désertification et le Développement des Steppes	صندوق مكافحة التصـــــحر وتنمية المراعي والسهوب
FMCU	Fédération Mondiales des Cités Unis	الفدرالية الدولية للمدن المتحدة
FNRDA	Fond National de Régulation et de Développement Agricole	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
FONAL	Fond National D'Aide au Logement	الصندوق الوطني لدعم السكن
GADD	Grille D'Analyse de Développement Durable	شبكة (أداة) تحليل التنمية المستدامة
GIEC	Groupe Intergouvernemental sur l'Evolution du Climat	مجموعة مابين الحكومات حول تطور المناخ
GPL	Gaz de Pétrole Liquéfié	غاز البترول المميع
GTZ	Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit	وكالة التعاون الدولية الألمانية
HQE²R	Haute Qualité Environnementale dans la Réhabilitation des bâtiments et le Renouvèlement des quartiers	الجودة البيئية العالية في إعادة تأهيل المباني وتجديد الأحياء السكنية
ICLEI	International Council for Local Environmental Initiatives	المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية
ICV	Indice de Cadre de Vie	دليل الإطار المعيشي
IDed	Indice de Développement de Scolarisation	دليل تنمية التمدرس
IDER	Indice de Développement de l'Economie Rural	دليل تنمية الاقتصاد الريفي
IDHS	Indice de Développement Humain et Social	دليل التنمية البشرية والاجتماعية
IDRD	Indice de Développement Rural Durable	دليل التنمية الريفية المستدامة
IDS	Indice de Développement de la Santé	دليل التنمية الصحية
IEnv	Indice de l'environnement	دليل البيئة
INC	Institut National de Cartographie	المعهد الوطني للخرائط
IUCN	International Union for Conservation of Nature	الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعية
LEED-ND	Leadership in Energy and Environmental design for Neighborhood Development	الصدارة في الطاقة والتصميم البيئي للمباني والأحياء
MADR	Ministère d'Agriculture et de Développement Rural	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
MATE	Ministère de l'Aménagement de Territoire et de l'Environnement	وزارة التهيئة الإقليمية والبيئة
MDCDR	Ministre Délégué Chargé de Développement Rural	الوزير المعين فوق العادة المكلف بالتنمية الريفية
MEAT	Ministère de l'Equipement et de l'Aménagement de Territoire	وزارة التجهيز والتهيئة الإقليمية

جدول لقائمة المختصرات و ما يقابلها في اللغة العربية (تابع)

المختصرات	الشرح بالفرنسية أو الإنجليزية	المقابل في اللغة العربية
MREE	Ministère des Ressources en Eau et de l'Environnement	وزارة الموارد المائية والبيئة
NTIC	Nouvelles Technologies d'Information et de Communication	التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال
OCDE	Organisation de Coopération et de Développement Economique	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
OMD	Objectifs de Millénaire de Développement	أهداف الألفية للتنمية
ONC	Organisme National de Coordination	الهيئة الوطنية للتنسيق
ONEDD	Observatoire National de l'Environnement et de Développement Durable	المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة
ONU	Organisation des Nations Unies	منظمة الأمم المتحدة
OS-CPRAR	Outil de Suivi des Contrats de Performance de Renouveau Agricole et Rural	وسيلة (آلية) المتابعة لعقود النجاعة للتجديد الفلاحي و الريفي
PAC	Plan d'Aménagement Côtier	مخطط تهيئة الشاطئ
PAL	Plan d'Aménagement de Littoral	مخطط تهيئة المناطق الساحلية
PAS	Programme d'Ajustement Structurel	برنامج الإصلاحات الهيكلية
PAT	Programme d'Action Territoriale	برنامج العمل الإقليمي
PATW	Plan d'Aménagement de Territoire de Wilaya	مخطط تهيئة إقليم الولاية
PAVN	Plan d'Aménagement de la Ville Nouvelle	مخطط تهيئة المدينة الجديدة
PCD	Plan Communal de Développement	المخطط البلدي للتنمية
PDAU	Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme	المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران
PER	Plan d'Exposition aux Risques	مخطط التعرض للمخاطر
PLD	Plan Local de Développement	المخطط المحلي للتنمية
PNAE-DD	Plan National d'Action pour l'Environnement et le Développement Durable	جدول الأعمال الوطني من اجل البيئة والتنمية المستدامة
PNAGDES	Plan National de Gestion des Déchets Spéciaux	المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة
PNDA	Plan National de Développement Agricole	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
PNDAR	Plan National de Développement Agricole et Rural	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية
POPs	Polluants Organiques Persistants	الملوثات العضوية الدائمة
POS	Plan d'Occupation des Sols	مخطط شغل الأراضي
PPDR	Projet de Proximité de Développement Rural	المشاريع الجوارية للتنمية الريفية
PPDRI	Projet de Proximité de Développement Rural Intégré	المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة
PPP	Partenariat Public Privé	الشراكة بين القطاع العمومي و الخاص
PPR	Plan de Protection des Risques	مخطط الحماية من المخاطر
PPSMVSS	Plan Permanant de Sauvegarde et de Mise en Valeur des Secteurs Sauvegardés	مخطط الحفظ الدائم واستصلاح القطاع المحفوظ

جدول لقائمة المختصرات و ما يقابلها في اللغة العربية (تابع)

المختصرات	الشرح بالفرنسية أو الإنجليزية	المقابل في اللغة العربية
PROGDEM	Le Programme national de Gestion intégrée des déchets solides Municipaux	البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات الصلبة البلدية
PSC	Programme Sectoriel Centralisé	البرنامج القطاعي الممركز
PSD	Programme sectoriel de développement	البرنامج القطاعي للتنمية
PSPP	Politique, Stratégie, Programme ou Projet	السياسة، الاستراتيجية، البرنامج أو المشروع
PSRR	Programme de Soutient au Renouveau Rural	برنامج الدعم للتجديد الريفي
PUD	Plan d'Urbanisme Directeur	المخطط التوجيهي للعمران
PUP	Plan d'Urbanisation Provisoire	مخطط التعمير المؤقت
SAA	Société Algérienne des Assurances	الشركة الجزائرية للتأمينات
SAS	Services Administratifs Spéciaux	المصالح الإدارية الخاصة
SAU	Société d'Architecture et d'Urbanisme	شركة الهندسة المعمارية والعمران
SDAAM	Schéma Directeur d'Aménagement de l'Aire Métropolitaine	المخطط التوجيهي لتهيئة للمنطقة الحضرية
SGDM	Schéma de Gestion des déchets Ménagers	مخطط تسيير النفايات المنزلية
SIG	Système d'Information Géographique	نظم المعلومات الجغرافية
SI-PSRR	Système d'Information du Programme de Soutien au Renouveau Rural	نظام المعلومات لبرنامج الدعم للتجديد الريفي
SNADDR	Système National d'Aide à la Décision pour le Développement Rural	النظام الوطني لدعم اتخاذ القرار حول التنمية الريفية
SNAT	Schéma National d'Aménagement de Territoire	المخطط الوطني لتهيئة الإقليم
SNDRD	la Stratégie National de Développement Rural Durable	الإستراتجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة
TUP-HIMO	Travaux d'Utilité Publique à Haute Intensité de Main d'Œuvre	الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة

المقدمة العامـــــــــــة

فرض مصطلح التنمية المستدامة نفسه في العقود الأخيرة بقوة على الساحتين الأكاديمية والسياسية وتضافرت الجهود من أجل جعله قابلا للتطبيق و القياس، ونظرا للمتطلبات المتعددة التي يقتضيها فإن تفعيله وإدراج أبعاده محليا و إقليميا و وطنيا يطرح تحديات و إشكاليات لا يمكن تجاوزها إلا من خلال العمل على *" التحسين التدريجي والتفاعل الدائم بين جميع الفاعلين (...) بهدف التوصل إلى تنمية أكثر ثباتا وأفضل بقليل من ذي قبل و أكثر ثباتا مـــــــن المجتمعات المجاورة التـــي انطلقت مـــــــن نفس الظـــــروف "* (Di castri,2005,p.19). ومن بين المستويات المحلية التي استدعت تفعيل التنمية المستدامة نجد المناطق الجبلية بما تضمه من مستوطنات بشرية ومحتوى إيكولوجي وهذا نظرا لهشاشتها وأهميتها في الحفاظ على التوازنات الإيكولوجية محليا وعالميا . وحظيت التنمية المستدامة للمناطق الجبلية في الجزائر باهتمام متزايد حيث استدعى ذلك استصدار نصوص تشريعية خـــــاصة وإنشاء هيئات رسمية تعتني بها. وهذا ما دفعنا لتوجيه الجهد في هذا البحث لفهم حيثيات تفعيل التنمية المستدامة في هذه المناطق و قد اخترنا منطقة بني ورتلان[1] وما تضمه من محتوى عمراني وبشري لتقصي جوانب إدراج وتفعيل أبعاد الاستدامة في أدوات وطرق عمل المصالح العمومية والمبادرات التنموية التي تشرف عليها.

ومن أجل الإحاطة الوافية بمختلف جوانب موضوع البحث و إشكاليته قسمنا تقرير هذه الأطروحة إلى ستة فصول يتناول كل واحد منها جوانب محددة وقد راعينا في ترتيبها منطق التدرج من الجوانب العامة إلى الخاصة ثم الأكثر خصوصية وفيما يلي نقدم نظرة عامة عن هدف ومحتوى كل فصل :

يهدف الفصل الأول إلى غايتين : الأولى تتمثل في تحديد موضوع البحث الذي سيتم تناوله والثانية تتمثل في تحديد وشرح المفاهيم التي ينبني عليها والعلاقات التي تربط فيما بين هذه المفاهيم وقد جاء تنظيم هذا الفصل إلى مبحثين : المبحث الأول يمثل المدخل المنهجي لبناء الموضوع وتم فيه توضيح الأهمية والأهداف العامة التي يسعى إليها بالإضافة إلى ذكر سياق ودواعي اختياره كما تم طرح الإشكالية وصياغة الفرضيات والأهداف الخاصة ، إضافة إلى ذلك في هذا المبحث تم تحديد المنهجية المتبعة لدراسة ومعالجة موضوع البحث وأخيرا تم تحديد موقعه من الدراسات السابقة. أما المبحث الثاني فقد خُصص لغرض التحليل التفصيلي والنقد الموضوعي لمختلف المفاهيم التي لها صلة بموضوع البحث.

ويتناول الفصل الثاني عرضا لأهم محطات إدراج وتفعيل التنمية المستدامة على المستوى الوطني من خلال مختلف الإستراتجيات والبرامج والمشاريع التنموية المعدة للإنجاز والمنجزة ومن خلال النصوص التشريعية الصادرة عن مختلف الهيئات المختصة وكذلك من خلال إعطاء حوصلة عن الهيئات المستحدثة في إطار تعزيز البعد المؤسساتي للسهر على تطبيق وانجاز مختلف المبادرات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

---

[1] استعملنا في هذا التقرير في معظم الحالات كتابة **"ورتلان"** بالتاء فقط وفي حالات نادرة استعملنا **" ورثيلان أو رتيلان "** بالثاء أو التاء والياء وكلها ا كتابات متداولة وصحيحة.

وخلال هذا العرض سيتم ربط الإستراتجية الوطنية للتنمية المستدامة بمختلف مراحل انخراط الجزائر في الجهود الدولية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، ومن جهة أخرى يهدف هذا العرض لفهم ما ترتب عن هذه الإستراتيجية من تطبيقات ومشاريع وآليات على المستوى المحلي بشكل عام وفي المجال الجبلي بشكل أخص.

ويهدف الفصل الثالث إلى تحديد جوانب من خصائص المناطق الجبلية الجزائرية وميزاتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية وإلى عرض أهم جهود واستراتيجيات تنميتها قبل سنة 2000 م ثم عرض الجهود الهادفة إلى إدراج وتفعيل مبادئ وأهداف الاستدامة بعد سنة 2000 م وهذا في مجالي التنمية الريفية والتنمية العمرانية، حيث سيتم التطرق إلى مختلف المشاريع والنصوص التشريعية والهيئات المستحدثة بشكل مفصل.

ويُسلِط الفصل الرابع الضوء على السياق التاريخي والاجتماعي لإشكالية التنمية المستدامة في منطقة بني ورتلان، حيث يقدم المبحث الأول منه عرضا انتقائيا لجوانب من الخصائص الطبيعية للمنطقة وهذا بهدف إعطاء صورة عن أهم مميزاتها الطبيعية والموارد التي تزخر بها وكذا مختلف المعوقات التي تحول دون استغلالها الامثل أو تساهم في اتلافها التدريجي. وفي المبحث الثاني سيتم عرض أهم الخصائص السكانية والاقتصادية للمنطقة خلال العشريات الأخيرة وهذا بهدف استخلاص مواطن القوة منها، التي يمكن تثمينها ومواطن الخلل التي تستدعي المعالجة والتدخل. ونظرا للأهمية التي تكتسيها دلائل التنمية (Indices de développement) بالنسبة لموضوع البحث سيتم في المبحث الثالث من هذا الفصل عرض أهم دلائل التنمية لبلديات منطقة بني ورتلان على ضوء الدراسات التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل للسكان والتنمية (CENEAP) سنة 2004 و2006 وهذا لمعرفة الموقع التنموي لهذه البلديات على مستوى ولاية سطيف وتحديدا على مستوى المنطقة الشمالية الجبلية لـــهذه الولاية. وبعـــــــــدها سيـتم مقارنة حزمـــة مـــــن مؤشـــرات التـــنمية (Indicateurs de développement) الخاصة بهذه البلديات بين سنة 2007 وسنة 2017 لمعرفة مدى تطورها خلال العشرية الأخيرة بفعل مختلف برامج التنمية ومبادرات التنمية المستدامة في هذه الفترة. وبشكل عام يسمح محتوى هذا الفصل بمعرفة الخصائص العامة لمنطقة الدراسة التي تنشط فيها مختلف المصالح العمومية المكونة لمجتمع البحث خلال التحقيق الإمبريقي.

وبغية الاقتراب أكثر من إشكالية استدامة التنمية على مستوى المستوطنات البشرية بمنطقة بني ورتلان الجبلية تم في المبحث الاول من الفصل الخامس تناول خصائص التوطن البشري ومراحل تطوره بشيء من التفصيل مع ربطها بمفهوم الاستدامة بشكل عام والاستدامة العمرانية بشكل خاص. وفي المبحث الثاني من هذا الفصل تم عرض حوصلة نقدية لخمسة من المبادرات التنموية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة حيث تم تركيز الاهتمام على مدى وضوح إدراج مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في

مضامينها. إلى جانب ذلك تم التطرق إلى الفاعلين المحلين في منطقة الدراسة والأدوار التي يؤدونها ضمن النسق التنموي. أما في المبحث الثالث فتم فيه عرض عملية تقييم التنمية المستدامة التي تم إجراؤها على كل من مجموع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة بمنطقة بني ورتلان PPDRI والمخطط التوجيهي للتهيئة والعمـــران ما بين بلديات دائرة بني ورتـــلان PDAU intercommunal حـــيث تـــــم التعـــريف بـــــــــأداة التحليـــل المستخدمـة (GADD 35 questions 2014) وبمختلف خطواتها الإجرائـــية وأخيرا تم عـــرض وتحليل وتأويل النتائج المحصل عليها من عملية تحليل التنمية المستدامة الجماعية.

واستكمالا لعرض محتوى البحث تم في الفصل السادس من جهة تسليط الضوء على الجانب المنهجي الخاص بالتحقيق الإمبريقي ومن جهة أخرى تسليط الضوء على جوانب محددة من حيثيات إدراج وتفعيل التنمية المستدامة في أدوات وطرق عمل المصالح العمومية والمبادرات التنموية التي تشرف عليها وكذا في مدى تأهيل هذه المصالح للقيام بدور إيجابي وفعال في مساعي تفعيل التنمية المستدامة في منطقة الدراسة. ففي المبحث الأول من هذا الفصل تم التطرق إلى مختلف اعتبارات التحقيق الإمبريقي المتمثلة في مراحله المختلفة وأدوات جمع المعطيات وإلى مجتمع وعينة البحث. أما في المبحث الثاني فتم عرض وتحليل وتأويل نتائج الاستبيان المتعلقة بوضوح إدراج أبعاد التنمية المستدامة في وثائق وأدوات عمل المصالح المبحوثة والمبادرات التنموية التي تشرف عليها وكذا نتائج الاستبيان المتعلقة بمدى تأهيلها وتجاوب طرق عملها مع نهج الاستدامة. وأخيرا في المبحث الثالث تم تحليل وتصنيف اقتراحات المصالح العمومية العاملة في منطقة بني ورتلان من أجل تفعيل التنمية المستدامة ومن أجل ترقية دورها في ذلك.

وتنتهي الدراسة بخاتمة عامة تلخص أهم النتائج المتوصل إليها، باعتبار سبق تناولها بالتفصيل في محتويات الفصول. ولتزداد الدراسة وضوحا أردفت بملاحق مكملة تتمثل في النصوص التشريعية الخاصة بتخطيط تهيئة وتنمية المناطق الجبلية والمعلومات التفصيلية المتعلقة بـــأداة تقييم التنمية المستدامة 35 سؤال (GADD 35 questions) ونتائج استخدامها وقائمة الجمعيات التي تنشط على مستوى منطقة بنـي ورتلان واستمارة الأسئلة النهائية التي طُبقت أثناء التحقيق الإمبريقي. وأوردنا قبل المقدمة العامة فهارس لعناوين الفصول والمباحث وعناوين الجداول والأشكال والصـــــــــور والخرائط وجدول يتضمن شرح جميع المختصرات باللغات الأجنبية وما يقابلها في اللغة العربية، كما أوردنا جميع المصادر التي تم الاعتماد عليها في نهاية التقرير.

الفصل الأول: البناء المنهجي والتصوري لموضوع البحث

مقدمة الفصل الأول

المبحث الأول: البناء المنهجي والطرح الإشكالي لموضوع البحث

1.1.1 أهمية موضوع البحث وأهدافه العامة

2.1.1 دواعي اختيار موضـــوع البحـــث

3.1.1 الإشكالية وتـــساؤلات البحـــث

4.1.1 فرضيات وأهداف البحـــث الخاصـة

5.1.1 التوجُهات المنهجية وأدوات البحـــث

6.1.1 موقع موضوع البحث من البحوث السابقة

المبحث الثاني: تحليل المفاهيم الواردة في البحث

1.2.1 مفهوم التنمية المستدامة

2.2.1 مفهوم الاستيطان البشري وعلاقته بالتنمية المستدامة

3.2.1 مفهوم التنمية العمرانية المستدامة ومفهوم التخطيط العمراني المستدام

4.2.1 مفهوم التنمية الريفية ومفهوم التنمية الريفية المستـــــــــــدامـــــة

5.2.1 مفهوم التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في المناطق الجبليـــــة

مقدمة الفصل الأول:

محتوى هذا الفصل يهدف إلى غايتين أساسيتين في كل بحث علمي هما: أولا تحديد موضوع البحث الذي سنتناوله وثانيا تحديد وشرح المفاهيم التي ينبني عليها والعلاقات التي تربط فيما بينها. وعليه جاء تنظيم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول يمثل المدخل المنهجي لبناء الموضوع وتم فيه توضيح الأهمية والأهداف العامة التي يسعى إليها بالإضافة إلى ذكر سياق ودواعي اختياره، كما تم طرح الاشكالية وصياغة الفرضيات والهدف الخاص وفق الخلفية النظرية التي اعتمدنا عليها. إضافة إلى ذلك في هذا المبحث تم تحديد المنهجية المتبعة لدراسة ومعالجة موضوع البحث وأخيرا تم تحديد موقع البحث من الدراسات السابقة. أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض تحليلي ونقد موضوعي لمختلف المفاهيم التي لها صلة بموضوع البحث وهي تشكل في مجملها الإطار النظري المرجعي الذي سيبنى عليه البحث سواء في الجانب النظري أو التطبيقي.

المبحث الاول: البناء المنهجي والطرح الاشكالي للموضوع

فيما يلي سنقوم بعرض الاسس المنهجية التي ينبني عليها البحث والمتمثلة في: أهميته، أهدافه العامة، دواعي اختياره، والإشكالية والتساؤلات والفرضيات التي يعالجها. ثم سنقوم بعرض التوجهات المنهجية وأدوات البحث التي وظفت فيه وأخيرا سنقوم بتحديد موقعه من البحوث السابقة.

1.1.1 أهمية موضوع البحث وأهدافـــــه العامة:

إذا كانت أهمية موضوع البحث تكمن في محاولة رصد وفهم سيرورة وحيثيات إدراج وتفعيل التنمية المستدامة والمعوقات التي تواجهها على المستوى المحلي وبشكل أخص على مستوى المستوطنات البشرية بالمناطق الجبلية من خلال دراسة حالة منطقة بني ورتلان فإن الأهداف التي يرمي إليها تسعى إجمالا إلى:

- تقديم حوصلة نقدية لمضمون أهم الأبحاث التي تناولت موضوع إدراج وتفعيل التنمية المستدامة على المستوى المحلي بشكل عام وبشكل أخص على مستوى المستوطنات البشرية بالمناطق الجبلية.
- توسيـــــــع دائرة الفهم لموضوع إدراج وتفعيل التنمية المستدامة على المستوى المحلي من خلال ربطه بأهـم مراحل تطـــــور مفهـــــوم التنمية المستدامة فـــــــي جوانبـــــه النظـــــــرية[1]،

[1] يقصد بالجانب النظري للتنمية المستدامة المحتوى المعرفي الذي يحدد معنى هذا المفهوم، أهدافه، وأبعاده والمتمثل في النصوص التأسيسية المتعلقة بها سواء الصادرة عن هيئة الامم المتحدة أو المنظمات التابعة لها من بيانات ومعاهدات إضافة إلى ما صدر بخصوص ذلك عن منظمات إقليمية مثل المفوضية الاوربية ومنظمة التعاون الاقتصادي والمنظمة العربية للتنمية والزراعة وغيرها وكذلك التحليلات الصادرة عن الخبراء والمتخصصين حول تلك الوثائق والنصوص المرجعية. ونظيف إلى ذلك محتويات النصوص التشريعية المتعلقة بالتنمية المستدامة الصادرة على المستوى الوطني والتي بدورها تساهم في تحديد المعاني والاجراءات التنظيمية لتطبيقها في مختلف القطاعات وتحدد أدوار الهيئات العمومية بصفة عامة وأدوار الهيئات واللجان المستحدثة خصيصا لتطبيقها.

والتطبيقية[2] على المستوى الدولي والاقليمي والوطنـــــــــي.

- وبما أن موضوع البحث يتضمن دراسة حالة محددة وأن تحديد مدى إدراج التنمية المستدامة يتطلب استخدام أدوات مستحدثة لهذا الغرض فإن البحث يهدف كذلك إلى فهم أساسيات هذه الادوات وكيفية العمل بها كما يهدف إلى اختيار وتجربة احداها لتقييم عينة من المبادرات التنموية في المنطقة المدروسة.

2.1.1 دواعي اختيار موضـــوع البحث:

يعتبر موضوع إدراج وتفعيل التنمية المستدامة من الاهتمامات التي شغلت الباحثين وصناع القرار على حد السواء وخصوصا على المستوى المحلي بمختلف حيثياته حيث أن الاستعمال المكثف لمصطلح التنمية المستدامة بدون أي تحديد لما يعنيه وما يقتضيه أدى إلى إفراغه من محتواه وهذا ما يحتم استحداث أدوات وآليات تسمح من خلال منهجية محكمة وصارمة معرفة ما إذا كانت مبادرة تنموية ما تحترم أو تطبق مبادئ التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق سيتضح من خلال العرض أن الاسباب الرئيسية لاختيار الموضوع هي:

- الاستعمال غير الواضح لمصطلح التنمية المستدامة في بعض السياسات التنموية القطاعية على المستوى المحلي وما يترتب عنها من مخططات ومشاريع وبرامج الأمر الذي يستدعي التحري والتوضيح ومن أجل هذا الغرض تم اختيار منطقة جبلية بما فيها من مستوطنات بشرية كحالة للدراسة.
- الدور الذي تلعبه المصالح التقنية والإدارية العمومية من خلال المهام والصلاحيات الموكلة إليها لإنجاز المبادرات التنموية المستدامة على المستوى المحلي يبدو وكأنه كابح ومُثَبِط أكثر مما هو منشط وهذا يستدعي التوقف على العوامل التي تحول دون أدائها دورا أكثر فعالية.
- العلاقة بين مختلف المبادرات التنموية المستدامة على المستوى المحلي يفترض أن تخضع لمنطق التكامل والانسجام إلا أن الملاحظ في بعض الحالات هو العكس وهذا الوضع يستدعي التقييم والبحث لفهم عوامله وأسبابه.
- وتجدر الإشارة إلى كون موضوع البحث تتمة وتكملة منطقية لموضوع دراسة سابقة حول التحولات المجالية في القرى الجبلية القبائلية (كزار، 2008)، حيث سمح لنا تتبع مراحل التحول المجالي لعينة من قرى منطقة بني ورتلان خلال الفترة الممتدة من ما قبل الاستعمار الفرنسي إلى العشرية الاولى من القرن الواحد والعشرين بطرح تساؤلات حول مستقبل هذه المستوطنات البشرية في ضل إنجاز بعض المبادرات التنموية "المستدامة" بالمنطقة.

[2]- يقصد بالجانب التطبيقي للتنمية المستدامة مختلف المبادرات التنموية المستدامة (الاستراتيجيات، المخططات، البرامج والمشاريع والمهام...إلخ) المنجزة أو المعدة على المستويات المختلفة (المحلية، القطاعية، ما بين القطاعات، الوطنية، الإقليمية، والدولية) لغرض ترجمة وتطبيق المعاهدات وجداول الاعمال والقوانين وبهدف الاستفادة من نتائج الابحاث العلمية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

3.1.1 الإشكالية وتساؤلات البحث:

الجزائر مثل العديد من الأقطار تبنت مفهوم التنمية المستدامة منذ عدة سنوات[3] وذلك بتوقيعها على عدة معاهدات ومشاركتها في عدة مؤتمرات دولية بهذا الخصوص. فبالإضافة لكونها عضوا فاعلا في المنظومة الدولية في هذا المجال هي كذلك جزءا هاما من النسق الجغرافي والسكاني للمعمورة تؤثر وتتأثر بتداعيات التحديات البيئية للكرة الأرضية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية الاقليمية والدولية.

وحسب خبراء التنمية المستدامة الحالة البيئية المتردية لكوكب الأرض والوضع والاقتصادي والاجتماعي الهش للكثير من الشرائح السكانية تستدعيان الحيطة والحذر والتدخل. وبما أنه قد تَأَكَد في الكثير من الحالات أن الفقر يؤدي إلى الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية وهو ما يؤثر سلبا على التوازنات البيئية، وأن الاختلالات البيئية تُعقد الوضع الهش للسكان في العديد من المناطق على المستوى العالمي فإن الجهود التنموية المبذولة يجب أن تراعى التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي هذا الإطار تَأكَد كذلك أن نجاح الجهود المبذولة لن يتحقق بدون المشاركة الفعلية والفعالة لمختلف الدول والمنظمات والمؤسسات في مختلف مجالات النشاط الانساني.

وعُرفت التنمية المستدامة على أنها عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. فمن الناحية المبدئية هذا التعريف يستدعي التقبل والتسليم ولكن من الجوانب التطبيقية يتطلب الكثير من الجهود والموارد البشرية والمادية التي يجب توظيفها وفق منهج جديد غير المنهج التقليدي في التنمية وهذا بدوره يتطلب التفكير والبحث بهدف الاستفادة من التجارب السباقة مع مراعاة الخصوصيات والأولويات الوطنية والمحلية.

ونجد في صدارة الميادين التي تستدعي التصرف لتحقيق التنمية المستدامة مجال التوطن البشري بنمطيه الريفي، والحضري، حيث لا يمكن تصور تنمية مستدامة دون إعادة النظر في الكثير من أنماطه سواء التلقائية منها أو التي أنشأت على أسس وقواعد العمران الحديث وهذا بما يقتضيه مبدأ النمو الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على إمكانية تجدد المورد الطبيعية وعدم الإخلال بالتوازنات البيئية.

---

[3]- حيث أن جدول الأعمـــــــــــــال الوطني من أجل البيئة ولتنمية المستدامة le Plan National d'Action pour l'Environnement et le Développement Durable PNAE-DD تم إعداده ما بين عام 2001 و 2002 بمساهمة كل من البنك الدولي و الوكالة الألمانية للتـــعاون التقني GTZ (Berezowska-Azzag, P108). وقبل ذلك قدمت الجزائر في شهر أفريل من عام 1997 بياناتها حول التنمية المستدامة إلى لجنة التنمية لهيئة الأمم المتحدة أين نجد تشخيص للحالة وفق مختلف بنود جدول الأعمال 21 ونجد مختلف الجهود المبذولة والمبادرات المنجزة والمبرمجة في إطـــــــار التنمية المستدامـــة مـــن 1992 إلى ذلك الحـــين. وهو متوفـــــــر على الرابط التالـــي: http://www.un.org/esa/earthsummit/alger-cp.htm

وإن نجاح الجانب التطبيقي للتنمية المستدامة في المستوطنات البشرية يقتضي فهم واستيعاب خصائص ومميزات الواقع المحلي للتوطن البشري من جهة ومن جهة أخرى يتطلب حصر الموارد والجهود التي تتطلبها سيرورة التحول نحو التنمية المستدامة. كما يتطلب الاستفادة من التجارب السابقة في هذا الميدان محليا وقطريا ودولياً.

هذا ومن النطاقات الشاسعة التي تضمها الجزائر نجد منطقة بني ورتلان بالقبائل الصغرى التي يغلب عليها الطابع الجبلي و نمط التوطن القروي، حيث شهدت هذه المنطقة تحولات كثيرة، بعضها جذرية في أنماط التوطن (فكار، 2006) بحيث أصبح أو كاد نمط التوطن التقليدي المتناغم مع البيئة الطبيعية والاجتماعية المحلية أن يندثر وحلت محله أساليب جديدة غالباً ما تخضع لمنطق الحاجة الظرفية ومنطق المرد ودية العاجلة دون أي مراعاة للحد الأدنى شروط الاستدامة (كزار، 2008).

إن نمط التوطن الجديد في هذه المنطقة على مستوى المسكن في غالب الأحيان يفتقر لأدنى معايير التأقلم مع موضع الإنشاء و المناخ وكذا مواد البناء المحلية والخصائص الجمالية للعمارة المحلية (C.N.E.R.I.B, 1986 ; Messaci, 1990 ; Bachakh,1998 ; Kaci,2001 ; Ais,2003) ، أما على مستوى القروى فنمط العمران الجديد يستدعى في الكثير من الحالات حقًا دق ناقوس الخطر لما آلت إليه الأوضاع من استهلاك مفرط للأراضي وتوسع عشوائي و سريع للنسيج العمراني على حساب الاراضي الزراعية والغابات.

وفيما يخص تسير النفايات المختلفة والصرف الصحي للمياه المستعملة الناتجة عن التوطن في هذه المناطق فالأمر يستدعي التحري والتدخل كون مظاهر التلوث بدأت تتفشى والمحيط أصبحت تتهدده الكثير من المخاطر نتيجة نقائص التسيير المتعددة ونتيجة التصرفات الفردية السلبية. وهذا يجرنا للحديث عن **الإدارة المحلية و المصالح العمومية المختلفة وما يمكن أن تلعبه من دور في هذا الصدد. كما يدفعنا للتفكير عن مدى استعدادها لرفع تحدي التنمية المستدامة الذي لا يقبل التأجيل ولا التفريط رغم ما تمليه الحاجيات اليومية الملحة للمواطن من التزامات.**

هذه المعاينة المختصرة للوضع تدفعنا لطرح السؤال المحوري للبحث وهو كالتالي: ما مدى إدراج وتفعيل التنمية المستدامة في المستوطنات البشرية بمنطقة بني ورتلان ؟ و يتفرع عن هذا السؤال العام إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل أدرجت التنمية المستدامة في أدوات عمل المصالح العمومية المحلية و المهام الموكلة إليها بشكل كاف و واضح مع مراعاة الانسجام والتكامل بين المبادرات التنموية؟ ويتفرع عنه السؤال الفرعي التالي : ما مدى إدراج أهداف التنمية المستدامة في كل من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعميرPDAU والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI ؟
- هل المصالح العمومية العاملة على مستوى إقليم دائرة بني ورتلان مؤهلة بشكل يسمح لها بتأطير المشاريع وتنفيذ المخططات الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة؟
- ما هي الحلول المقترحة التي تسمح بإدراج وتفعيل التنمية المستدامة من خلال الدور التنموي للمصالح العمومية المحلية وأدوات عملها؟

تلك هي التساؤلات التي ننطلق منها في هذا الطرح من أجل محاولة فهم سيرورة إدراج وتفعيل التنمية المستدامة في المستوطنات البشرية الجبلية من خلال دراسة حالة منطقة بني ورتلان وهي مصدر فرضيات وهدف البحث الخاص التالية:

4.1.1 فرضيات وأهداف البحث الخاصة :

انطلاقا من التصور العام للإشكالية المطروحة والتساؤلات التي تفرعت عنها واستنادا إلى الخلفية النظرية التي اعتمدنا عليها نطرح الفرضيات الأربع التالية:

الفرضية الأولى: أدرجت التنمية المستدامة من خلال المبادرات المختلفة (أدوات عمل المصالح العمومية والمهام الموكلة إليها والمخططات والمشاريع التنموية) على المستوى المحلي بشكل غير واضح وغير متكامل وغير منسجم .

الفرضية الثانية: المصالح العمومية العاملة بالمنطقة المدروسة غير مؤهلة لكي تساهم بشكل فعال في إدراج وتفيعل التنمية المستدامة.

الفرضية الثالثة: أساليب عمل المصالح العمومية على المستوى المحلي لا تسمح بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفرضية الرابعة: الحلول المقترحة من أجل تحسين إدراج و تفعيل التنمية المستدامة بالمنطقة المدروسة - من خلال دور المصالح العمومية و أدوات عملها- متعددة .

وللإجابة عن السؤال الفرعي المتعلق بمدى استجابة وإدراج أهداف التنمية المستدامة في كل من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات PDAU intercommunal والمشاريع الجوارية

للتنمية الريفية المدمجة PPDRI حددنا هدفا خاصا للبحث يتمثل في تقييم التنمية المستدامة لهذه المبادرات باستعمال أداة تقييم التنمية المستدامة 35 سؤال[4] .

5.1.1 التوجهات المنهجية وأدوات البحث:

سيتضح في المبحث الثاني من هذا الفصل أن موضوع إدراج وتفعيل التنمية والتنمية المستدامة على المستوى المحلي بصفة عامة في المستوطنات البشرية بالمناطق الجبلية قد شكل موضوع دراسات نظرية وتطبيقية ودراسات من فئة بحث فعل recherche action تباينت فيها التحليلات والرؤى في عدة أوجه وتبعا للتوجهات المعرفية التي تم الاعتماد عليها بالنسبة لموضوع الدراسة فإن التوجه المنهجي العام والادوات الموظفة فيه لم تكن تخضع لأي مدرسة منهجية أو مقاربة معينة وإنما تختار من الابحاث ومن المناهج والأدوات ما تقتضيه طبيعة الموضوع وظروف ومعطيات البحث الحقلي وظروف ومعطيات البحث الميداني.

سبق وأن أشرنا أن البدايات الأولى لطرح موضوع البحث كانت خلال القيام ببحث حول التحولات المجالية في القرى الجبلية بمنطقة بني ورتلان وتجدر الإشارة هنا إلى عامل آخر سمح لنا بتحديد موضوع البحث وهو العمل في إحدى المصالح العمومية التقنية التي تشرف على تأطير ومتابعة إنجاز المبادرات التنموية [5]، حيث كان لعامل الملاحظة والمشاركة في تلك الفترة دوراً هاما في تصور موضوع البحث.

ومن جهة أخرى وباعتبار موضوع البحث يتعلق بمحتوى المبادرات التنموية المستدامة وتطبيقها على مستوى المستوطنات البشرية من قبل المصالح العمومية التقنية والإدارية فإن ذلك يقتضي دراسة محتوى تلك المبادرات والمقارنة فيما بينها. كما يستدعى التواصل مع العاملين في هذه المصالح باستعمال أداة الاستبيان التي تسمح بالتعرف على جوانب من ظروف عمل هذه المصالح والعقبات التي تحول دون السير الجيد لنشاطها و كذلك تسمح بجمع الاقتراحات التي من شئنها أن تساعد في تجاوز تلك الصعوبات والنقائص.

وباعتبار التقدم المحرز في مجال تقييم مدى استدامة المبادرات التنموية من قبل بعض مخابر البحث من خلال تطويرها لأدوات خاصة بذلك فإننا سنختار إحداها لتقيم بعض المبادرات التنموية بالمنطقة المدروسة وهذا لفهم طريقة عملها من خلال التجربة ولتحديد مدى استجابتها وإدراجها لأهداف التنمية المستدامة.

أما عن مناهج البحث الموظفة فإن الدراسة حاولت التوفيق بين عدة مناهج بهدف فهم وتحليل مختلف جوانب موضوع البحث حيث أن السرد التاريخي[6] سمح بفهم تطور المفاهيم والظروف التي ساهمت في نشأتها وصقلها كما سمح بمعرفة حيثيات تطور إدراج التنمية المستدامة في المجالات المختلفة على المستوى

[4] La grille d'analyse de développement durable GADD 35 questions (Villeneuve, Riffon et Tremblay, 2016)

[5] وهو المكتب التقني لدائرة بني ورتلان

[6] هنا لا نقصد المنهج التاريخي الذي يتميز بخطواته وأساسيته التي تميزه عن السرد التاريخي.

الوطني بصفة عامة وفي مجالي التنمية العمرانية والريفية **على المستوى المحلي** بصفة خاصة، أما المنهج الوصفي والتحليلي فقد سمح بفهم محتوى وحيثيات المبادرات التنموية المستدامة المختلفة محليا.

وقد استكمُل المنهجين السابقين بالمنهج الكمي الذي سمح بدوره بتكميم المعطيات وقياس المتغيرات مع قراءة للأرقام والنسب وتمثيلها على شكل جداول ورسومات بيانية وتجسد ذلك من خلال تمثيل كل من تقييم التنمية المستدامة للعينات المختارة من المبادرات التنموية المستدامة باستعمال أداة تقييم التنمية المستدامة GADD 35 questions وكذلك تمثيل نتائج الاستبيان التي شملت العينة المتكونة من 30 مصلحة إدارية عمومية مبحوثة. وتجدر الإشارة إلى أن أداة تقييم التنمية المستدامة 35 GADD questions 2014 تم اختيارها استنادا إلى عدة اعتبارات هي :

- الرغبة في ربط موضوع البحث بآخر نتائج ومخرجات الأبحاث الجارية على المستوى الدولي.
- سهولة التواصل المتاحة مع فريق البحث الذي طور هذه الأداة بغرض الاستفادة من خبرتهم في تطبيقاتها الميدانية.
- امكانية تطبيقها على مخططات ومشاريع التنمية المنجزة بالمنطقة المدروسة.
- السهولة والوضوح التي تتميز بها في منهجيتها وأهدافها.
- امكانية الحصول على نتائج التقييم بشكل تلقائي بعد إدخال كل المعطيات في تطبيق إكسال Excel [7] الخاص بها ومن ثم القيام بتحليل و تفسير النتائج .
- الاداة تتيح إمكانية اقتراح سبل لتحسين وتوجيه التنمية نحو الاستدامة.
- الأداة ثمرة عمل 30 سنة من التحسين المستمر من خلال التطبيقات الميدانية على مشاريع في بلدان متقدمة (فرنسا وكندا) وبلدان من العالم الثالث منها بلدان إفريقية فرنكوفونية نمطها التنموي قريب نسبيا من النمط الجزائري.
- الأداة مصممة لتكون حلقة ربط بين الفاعلين فهي أداة تقييم مشترك وجماعي يكون فيها لمختلف الفاعلين دورهم الخاص بما يضمن نجاح التقييم و يضمن صحة و موضوعية الاقتراحات.

ومع كل هذه المميزات والخصائص فإن هذه الأداة المنهجية تتطلب جهدا ووقتا معتبرين للتطبيق وهو ما قد يدفعنا إلى اختيار مشاريع و مخططات تنموية دون غيرها لتكون محل التقييم وحسب الأولوية والأهمية التي يمليها البحث وظروفه وهو ما يدفعنا كذلك إلى التحديد الانتقائي للفاعلين المشاركين في عملية التقييم لمراعاة إمكانية التحكم في سيرورة العملية.

[7] يمكن تحميل التطبيق على الرابط التالي : http://ecoconseil.uqac.ca/author/eco-conseil /

6.1.1 موقع موضوع البحث من البحـــوث السابقة:

من أساسيات البحث العلمي أن يحدد الباحث موقع بحثه من الدراسات السابقة أي أن يحدد ما يربط بحثه بالبحوث السابقة و ما يميزه عنها وهو بذلك يضمن إلى حد ما عدم تكرار بحوث أنجزت من قبل و يُسهِل عمل من سيأتي بعده من الباحثين. وهذا يكرس القاعدة التي مفادها أن أي بحث ما هو إلا حلقة متصلة بمحاولات سابقة كثيرة ومتنوعة سواء كانت نظرية أو إمبريقية (فكار، 2006، ص .21)

وبالنسبة لدراستنا وكما سبق وأن أشرنا شكل موضوع إدراج و تفعيل التنمية المستدامة على المستوى المحلي بشكل عام وعلى المستوى المستوطنات البشرية في المناطق الجبلية بشكل خاص موضوع دراسات تندرج في سياق العلوم الانسانية وهي تهدف بشكل عام إلى فهم سيرورة إدراج وتفعيل التنمية المستدامة وإلى تحديد الصعوبات التي تواجهها وبالتالي سبل تجاوزها. ونجد في العديد من التخصصات أبحاثا ساهمت في إثراء هذا الموضوع من وجهات نظر مختلفة سنكتفي بعرض مختصر لها في النقاط التالية :

الدراسات العمـــــــرانية : ركزت على جوانب عدة أهمها المعايير أو المؤشرات التي يتم على أساسها تقييم الاستدامة العمرانية للمستوطنات البشرية (مباني ، أحياء ، قرى ، مدن ...) أو الأقاليم التي تشرف عليها جماعات محلية معينة بما فيها من مستوطنات بشرية وفي هذا الاطار نجد دراسات ساهمت في تطوير واستحداث أنظمة لهذه المؤشرات (Charlot-Valdieu et Autrequin , 2011 ; Srir, 2009) . وعالجت بعض الدراسات العمرانية مختلف المبادرات التنموية التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي والصعوبات التي تعترضها(Maclaren, 1992) . كما اهتمت دراسات أخرى بتصور نظام يتيح تخطيط المستوطنات البشرية على أسس يجعلها أكثر متانة في مواجهة الكوارث الطبيعية وهذا من صلب الاستدامة العمرانية (Surchat-Vial,2006). ونجد من الدراسات التي عالجت الجانب الاجتماعي لإدراج وتفعيل التنمية المستدامة في التخطيط العمراني حيث ساهمت في توضيح سيرورة هذه العملية وردود أفعال مختلف الفاعلين فيها ودور التناقضات التي تطرحها في تعبئتهم (Adam, 2016) ومن بين أحدث الدراسات التي اهتمت بإدراج التنمية المستدامة في مجال العمران نجد أطروحة أوزير (Ouzir, 2017) التي اهتمت تحديدا بحيثيات بإدراج مفهوم التنمية المستدامة في إعداد و تطبيق أدوات و مخططات العمران لمدينة بوسعادة أين نجد تحليل وافي ومركز لهذه الإشكالية مع اقتصارها على بعدين لمفهوم التنمية المستدامة، هما الجانب البيئي والمشاركة.

الدراسات المتخصصة في علم البيئية Science de génie de l'environnement**:** اهتمت هذه الدراسات كذلك بمؤشرات الاستدامة العمرانية واهتمت بأدوات تقييم الاستدامة على المستوى المحلي والمقارنة بينها (Boutaud, 2004; Derghazarian, 2011) كما ساهمت في تحليل مختلف المبادرات

التي تهدف إلى جعل المدن أكثر استدامة و خصوصا في البعدين الصحي و البيئي مع ربطهما بالأبعاد الاقتصادية ، الاجتماعية (Mclaughlin, 2001).

الدراسات المتخصصة في التنمية الريفية و الزراعية: اهتمت بشكل عام بوصف و تقييم المبادرات التنموية المستدامة في المناطق الريفية و التحديات المختلفة التي تواجهها فمنها التي ساهمت في تحليل التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر ; (Bessaoud, 2006) ومنها التي حاولت تقيم عينة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR (Zaghib, 2009) .

الدراسات المتخصصة في التهيئة العمرانية و وتهيئة المجال: وهي في غالبيتها حديثة إلى حد ما حيث ركزت على تشريح الوضع القائم في البلديات الواقعة في الجزء الشمالي من ولاية سطيف بما فيها منطقة بني ورتلان (شواش ،2013) أو جزء من هذه البلديات (هجرس، 2008) حيث تطرقت إلى معوقات التنمية التي تواجهها كما اهتمت باقتراح التوصيات الكفيلة بتحسين حالتها التنموية و أقرب هذه الدراسات إلى موضوع بحثنا زمانيا و من حيث الموضوع المعالج: الدراسة المعنونة **" التنمية المستدامة حقيقية أم خيالية: حالة ولاية سطيف "** لصاحبها شبل العربي (2015) ، و كذلك تُعتبر دراسة مدور وليد (2010) حول التحولات الحضرية في واد عبدي الجبلية من الدراسات القريبة إلى موضوع بحثنا من حيث المنهجية و خصائص الحالة المدروسة .

الدراسات السياسية والقانونية: ركزت في معالجتها لموضوع إدراج و تفعيل التنمية المستدامة على جوانب مثل دور الحكم الراشد في التنمية المحلية (حسين،2012) و دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية (شويح،2011) و منها التي ركزت على تحليل المنظومة التشريعية الخاصة بالحفاظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر (النصوص التشريعية والفاعلين و الآليات...) (حسونة، 2014)

الدراسات الاقتصادية: ركز بعضها على تحليل التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية الجزائرية المتمثل في سياسة التجديد الريفي (هاشمي،2014) بينما حاولت أخرى إجراء تقييم لأثر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI على المقاولتية (entreprenariat) في الجزائر (Semmache, 2015) وحاولت أخرى من خلال مقاربة تحليلية توضيح مدى انسجام سياسة التجديد الريفي مع مميزات وخصائص الواقع الريفي الجزائري وهذا من خلال أحد آليات تطبيقها المتمثلة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (Laib et Chakrour , s d[8]) .

[8] S d : source sans date (مرجع بدون تاريخ)

مراجع ووثائق العمل الخاصة بالهيئات العاملة في مجال تفعيل التنمية المستدامة: إن هذه المصادر بالنسبة لموضوع بحثنا لا تقل من حيث الاهمية عن الدراسات الاكادمية وذلك لكونها تفيد في تشكيل فكرة واضحة عن التجارب المختلفة لتفعيل وإدراج التنمية المستدامة في المستوطنات البشرية في الجزائر[9] وفي بلدان أخرى[10].

من خلال الدراسات السابقة نستنتج مجموعة من الأفكار الرئيسية المتكاملة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- التنمية المستدامة منهج و سيرورة تتجسدان في نشاط وسلوك مختلف الفاعلين وليست هدفا مجردا في حد ذاته.

- التنمية المستدامة من الناحية التطبيقية ليست بالفكرة المطلقة والنموذج المثالي إنما هي مجال خصب للتعدد والتنوع وهي تهدف إلى التحسين التدريجي والمستمر.

- التنمية المستدامة كما هي مصممة على المستوى الكلي (العالمي) تختلف عما يمكن أن تكون عليه على المستوى المحلي وتتطلب التوظيف الجيد للموارد المحلية المتاحة مع احترام ثقافة المجتمع المستهدف.

- وسائل تقييم الاستدامة للمبادرات التنموية تعطي نتائج نسبية ولا يمكن تعميمها مثل نتائج الأبحاث في العلوم الدقيقة وأهميتها تقتصر على كونها تسمح بتقييم ومتابعة تطور المؤشرات لنفس المشروع بين فترات محددة كما أن النتائج المحصل عليها تتيح إمكانية المقارنة بين المشاريع التنموية ذات الخصائص المتقاربة.

- تفعيل وإدراج التنمية المستدامة في المستوطنات البشرية في المناطق الجبلية أو غيرها من المناطق يختلف باختلاف السياق الزمانـــي والمكاني فعلى سبيل المثال إن وجدت بعض أوجه الشبه بين المستوطنات البشرية في جبال الأوراس و جبال منطقة القبائل فإن أوجه الاختلاف تكون أكبر وهذا يحتم فهم مختلف حيثيات وسياق أي تجربة ناجحة قبل التفكير في إمكانية نقلها إلى سياق آخر مهما كانت درجة الشبه بينهما.

---

[9]- نذكر منها على سبيل المثال الدراسات التي أنجزت من قبل المركز الوطني للدراسات والتحاليل للسكان والتنمية CENEAP لصالح 26 من البلديات الواقعة في المناطق الجبلية شمال ولاية سطيف. هذه الدراسات أنجزت تحت عنوان جامع هو " **التنمية المستدامة المدمجة للمناطق الجبلية من الجزء الشمالي لولاية سطيف" (Dévelomement durable intégré des zones de Montagne de la partie Nord de la wilaya de Sétif)**. وهي تحديدا تمثل مخططات للتنمية المحلية البلدية تتميز بكونها تهتم بالتكامل التنموي المستدام و الاقليمي للمناطقة الجبلية بشمال ولاية سطيف.

[10]- نذكر منها على سبيل المثال الدليل التطبيقي للعمران المستدام في جبال رامس (L'urbanisme durable en Montagne de Reims)الصادر عن المحمية الطبيعية الجهوية لجبل رامس (Parc naturel régional de la Montagne de Reims,2012)

وهو متوفر على الرابط التالي : http://dateschasse-parc-montagnedereims.fr/DOC/Guide_UrbanismeDurable_PNRMR_2012_bd.pdf ، ونذكـــر **" الدليل المرجعي للعمل مشروع المخطط الاستراتيجي العام للقرية المصري"** الصادر عن الهيئة العامة للتخطيط العمراني بوزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية المصرية سنة 2006 .

استخلاص: على ضوء ما تم عرضه في هذا المبحث يمكن أن القول أن موضوع بحثنا يشترك مع بعض الدراسات السابقة إما في طريقة الطرح أو في نوع الأداة المنهجية المستعملة أو في الـهدف، فهو مثلا يلتقي مع بعض الدراسات العمرانية من حيث استخدامه لأداة لتقييم الاستدامة تم تطويرها في مخابر بحث غربية ويلتقي مع الأبحاث المتخصصة في التنمية الريفـــية والزراعية لكونه يهتم بدراسة حالة (منطقة) تتميز بخصائص ريفية أكثر من الخصائص الحضرية كما يهتم بالمبادرات التنموية الريفية في هذه المنطقة. ويشترك مع بعض الدراسات القانونية والسياسية في كونه يهتم بدور المصالح العمومية المحلية في التنمية المستدامة على المستوى المحلي. ويشترك كذلك مع بعض الدراسات الاقتصادية في كونه يهتم بفهم وتحليل سياسة التجديد الريفي وبتقييم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المنبثقة عنها.

المبحث الثاني : تحليل المفاهيم الواردة في البحث

تعد مرحلة تحليل المفاهيم منطلقا لما يليها من خطوات وهي مرحلة أساسية من البحث وذلك باعتبار المفاهيم إطارا مرجعيا مُوجِها لا يمكن فهم الواقع إلا من خلاله وعليه سنحاول خلال هذا المبحث تقديم عرض يستوفي أهم المفاهيم التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

هذا التحليل يعتمد على التراث النظري والدراسات السابقة وهو يصب في اتجاهين أولهما تحديد المعاني العامة للمفاهيم أما الثاني فيتمثل في تحديد المعاني الخاصة للمفاهيم التي تمكننا من تفسير نتائج البحث الميداني[11]. والمفاهيم التي سنتطرق إليها هي: التنمية المستدامة، الاستيطان البشري والمستوطنات البشرية، التنمية العمرانية المستدامة، التنمية الريفية المستدامة.

1.2.1 مفهوم التنمية المستدامة :

إن الإحاطة الشاملة والوافية بهذا المفهوم يتطلب من جهة البحث في أبعاده المختلفة ومن جهة أخرى يتطلب تتبع مراحل تطوره. وهذا ما يفتح المجال للتطرق في الفصل الثاني إلى مراحل إدراج العمل بهذا المصطلح في الجزائر.

1.1.2.1 مفهوم التنمية المستدامة، النشأة و التطور: يعد عصر الثورة الصناعية و الحضرية أي الفترة الممتدة ما بين القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين في أوروبا وما شهده من تطورات اقتصادية واجتماعية مثل التصنيع، واقتصاد السوق، وتنميط الإنتاج. والمضاربة العقارية مرحلة مفصلية أثرت على التوازنات البيئية بشكل واضح. وهذا من خلال الاستغلال الكبير والمتزايد للموارد الطبيعية، هذا من جهة ومن جهة أخرى من خلال الآثار السلبية الناتجة عن ذلك من تلوث وتهديد

[11] ونقدم كذلك بعض الانتقادات المثارة حول جوانب نظرية وتطبيقية لمفهوم التنمية المستدامة.

التوازنات البيئية. وأفرز كل ذلك لدى المفكرين والباحثين ردات فعل متباينة دقوا من خلالها ناقوس الخطر، فيما يلي نشير إلى بعضهم والآراء الصادرة عنهم استنادا إلى الباحثة برزوفزكا عزاق (Berezowska-Azzag,2011,p.26) :

- مالتوس. ت (T.MALTUS) وهو اقتصادي انجليزي (1766-1834) حاول الربط بين النمو الديموغرافي وحجم الموارد الطبيعية المحدودة في العالم.

-أسبورن . ف (F .OSBORNE) وهو جغرافي أمريكي ندد عام 1848 م بالاستغلال المفرط للمواد الطبيعية.

- ركلس . أ (E.RECLUCE) باحث فرنسي وصف في عام 1891 م الآثار السلبية للمجتمعات البشرية على الطبيعية وأشار إلى إجراءات التهيئة الكفيلة بتفاديها وعلى الخصوص أنظمة الري.

- جدس.ب (P.GEDDES) جغرافي إيكوسي وهو كذلك ندد عام 1915 بتبديد الموارد الطبيعية خصوص الغابات و التربة.

- ساور .س.أ (C.O.SAUER) ايكولوجي أمريكي (1890-1975) اهتم بالتوازنات الطبيعية وتثبيتها عبر الزمن.

- سور.م (M.SORRE) في فرنسا اقترح مقاربة منهجية حول أثار المجتمع على الوسط الطبيعي.

ومن جهة أخرى أفرزت فترة النهضة لدى معظم الدول الأوروبية الرغبة الجامحة والحاجة الملحة للاستحواذ على مجالات وأقاليم جغرافيا جديدة بحثا عن الثروات و مصادر الطاقة وهو ما تترجم بالاستعمار والانتداب في كل من إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية . والاستعمار من جهته ساهم في توسيع رقعة التحضر والتصنيع وأنماط الاستهلاك والإنتاج الحديثة عبر العالم. وعرفت مرحلة النهضة كذلك تنافسية شديدة على المجالات الحيوية بين الدول الغربية وهو ما أدخلها في صراعات مريرة نتح عنها الحربين العالميتين الأولى والثانية .

خلال هذا السياق التاريخي و بعده ظل مفهوم النمو الاقتصادي (la croissance économique) هو المعيار والشرط الأساسي للتنمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وهذا إلى غاية عام 1972 (Berezowska-Azzag, 2011,p.28). وتطورت في المقابل درجة الوعي البيئي بشكل ملحوظ حيث يتجلى ذلك من خلال مبادرات عديدة وفي بعض الأحيان من خلال ردود أفعل عنيفة كالتي قامت بها حركة قرنبيس (GREEN PEACE) وتقرير ميدوس (MEADOWS) المعد بطلب من نادي روما عام 1972 الذي طالب ونادى بضرورة وضع حد للنمو والتصنيع على اعتبار استحالة استمرارهما بنفس الوتيرة لمحدودية الموارد المتاحة. كما ندد ذات التقرير بعدم التوازن بين النمو الديموغرافي ووفرة

المصادر بعد الحرب العالمية الثانية بالإضافة إلى الآثار الهدامة للتعمير المتزايد. واقترح التقرير خفض النمو إلى الصفر أو أقل كحل لاسترجاع التوازنات البيئية المفقودة.

كان تقرير ميدوس (MEADOWS) وقبله تقرير الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة (IUCN) حول حالة البيئة في العالم سنة1951 (Boudin, 2009,p.21) بداية لسلسلة من التقارير والمؤتمرات العالمية حول التنمية و أثارها، حيث تطور وتشكل خلالها مفهوم التنمية المستدامة، فيما يلي نشير إلى أهمها (Berezowska-Azzag, 2011,p.28):

1972 مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية (Envirenement humain): أين شهد العالم ميلاد مفهوم التنمية الصديقة للبيئة (Ecodéveloppement) والذي تم تعريفه على أساس أنه التنمية الذاتية للشعوب التي تقوم بالتأقلم مع للبيئة دون الإضرار بها و ذلك بالاستغلال الأنسب للموارد الطبيعية.

1976 الموئل 1 الأمم المتحدة (Habitat1): وهو مؤتمر الأمم المتحدة حول المستوطنات البشرية ويعرف كذلك **بقمة المدن** أين خلص المؤتمرون إلى التنديد بتدهور البيئة الناتج عن ظاهرة التعمير المتسارعة.

1987 تقرير برنتلند (Rapport Brundtland): مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية أين نجد إدراج مصطلح (Sustainable development) أو التنمية المستدامة[12]

1988 الجمعية العامة للأمم المتحدة تعلن ظاهرة التغيرات المناخية كانشغال مشترك للإنسانية: وتنشئ مجموعة ما بين الحكومات حول تطور المناخ (Groupe intergouvernementale sur l'évolution du climat GIEC)

1991بيان تورنتو(Toronto) حول المدن وبيئاتها: الذي أطلق خلاله مفهومين جديدين هما النسق البيئي الحضري (éco system urbain) و مفهوم مخططات التنمية الصديقة للبيئة.

1992 قمة الأرض في مدينة ريو ديجانيرو مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (CNUED) بمشاركة 173 دولة : وقد صدر عنها بيان ريو كبداية لعصر التنمية المستدامة القائمة على أسس العدالة ما بين أفراد الجيل الواحد وما بين الأجيال المتعاقبة بالإضافة الى مبدأ تقاطع الأبعاد الاجتماعية،

---

[12]-يشيرماثيو بودا Mathiu Boudin, في كتابه التنمية المستدامة الأيديولوجية الجديدة للقرن الواحد والعشرين Le développement durable, la nouvelle idiologie de XXI siècle إلى عدة كوارث بيئية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات القرن الماضي أدت إلى زيادة وعي المجتمع المدني بالبعد العالمي لأخطار التلوث على البيئة والإنسان ولعل أهمها الحادث الذي تسبب في تفريغ 230000 طن من البترول في عرض المحيط الأطلنطي وعلى مقربة من الشواطئ الشمالية الغربية الفرنسية وكان ذلك من السفينة اللبيرية أموكو كادزي (AMOCO CADIZ) وحادث مصنع المبيدات مدينة بهوبال (Bhopal)الهندية الذي وقع في صبيحة أحد أيام شهر سبتمبر من عام 1984 حيث تسربت المياه الى أحد خزنات أو الصومع (silo) مما أدى الى انبعاث سحابة من غاز سام هددت حياة حوالي 360000 ساكن مات منهم 38000 في اليوم الأول من الحادث. وخلال هذه الفترة اكتشف الرأي العام العالمي ما حل بثقب الأزون من تدهور بفعل الغازات المستعملة في مصانع الثلاجات بالإضافة الى ظاهرة الأمطار الحمضية و كان الحادث الأكثر خطورة هو ما وقع بالمحطة النووية تشرنوبيل الواقعة حاليا بأكرانيا والذي تسبب في انبعاث سحابة من الإشعاعات النووية الخطيرة.(Boudin, 2009,P. 23)

والاقتصادية ،والبيئية مع الأخذ بعين الاعتبار لمبدأ التوازن بين انشغالات بلدان الشمال واحتياجات بلدان الجنوب. قمة الأرض في ريو تمخض عنها إعداد برنامج عمل للقرن XXI أطلق عليها المذكرة21 (Agenda21 /Action21).

1994 قمة القاهرة حول السكان: وفي ذات العام و على المستوى الأوروبي و بالتحديد في مدينة آلبورغ (Aalborg) تم الإمضاء على ميثاق آلمبورغ (charte d'Aalborg) للمدن المستدامة الذي تبنته 67 جماعة محلية تعهدت بتقييم درجة الاستدامة لمدنها. وأدرجت هذه المعاهدة البعد العملياتي للمذكرة 21 على المستوى المحلي.

1996المؤل 2: وهو قمة متعلقة المستوطنات البشرية انعقدت في مدينة اسطنبول التركية وحدث هام تم الاعتراف خلاله وبشكل واضح بدور المدينة في مسيرة التنمية المستدامة والإجراءات المتعلقة بها. وفي نفس العام و على المستوى الأوروبي مرة أخرى وبمدينة لزبون (Lisbonne) أعدت المدن الأوروبية برنامج للمذكرة 21 المحلية الخاصة بكل منها وتم تحديد الأولويات وتسطير الاستراتيجيات للتنمية المستدامة.

2000 قمة الألفية في نيويورك بمشاركة 189 دولة، وفيها تم صياغة بيان الألفية للتنمية المستدامة (OMD) والذي تمحور أساسا حول تقليص من رقعة الفقر، وتساوي الفرص للحصول على الموارد والخدمات بالإضافة إلى الشراكة الدولية من أجل التنمية.

2002 قمة الأرض في جوهنزبورق (Johansbourg) التي تم التأكيد فيها على تحقيق المبادئ والمحاور العمل التي تم الاتفاق عليها في قمة ريو بعد عشرية مضت. القمة كذلك أكدت على أهمية ودور التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال (NTIC) في الترجمة الفعلية والعملياتية لخطوات التنمية المستدامة. وبعد التقييم العام بالفشل النسبي للمذكرات 21 المحلية طرحت إشكالية الإقليم المناسب لتطبيقها بالإضافة إلى إشكالية الموارد ومستويات الحوكمة للتنمية المستدامة.

2006 الملتقى الحضري العالمي في فانكوفر(Vancouver) الذي أكد على أن التصور الصحيح للتنمية على المستوى الحضري هو التصور القائم على ما يعرف بمفهوم النسق البيئي الحضري (écosystème urbain). وفي ذات الملتقى تم تحديد ثلاث أسس يجب احترامها في التهيئة العمرانية الحضرية هي: إمكانية أو القابلية للسكن (l'habitabilité) الاستدامة (la durabilité) ومبدأ المـــتانة (La résilience).

2009 الجمعية العامة للأمم المتحدة في كوبنهاقن (Copenhague) حول المناخ : التي وضعت المدينة في قلب الاهتمام العالمي نظرا لعلاقتها الوثيقة بما يحدث من تحولات مناخية على مستوى العالمي .

2015 مؤتمر باريس حول المناخ (Cop21): ضمت 195 دول وتمخض عنها الموافقة على اتفاقية دولية حول المناخ من قبل جميع الدول المشاركة. الاتفاقية حددت ما بين 1.5 و2 درجة مئوية كأقصى مدى للإحترار العالمي.

2016 ما بين 17 و20 من شهر أكتوبر مؤتمر الأمم المتحد المعني بالإسكان والمستوطنات البشرية الموئل 3 (Habitat III): أين تم اعتماد مسودة الأجندة الحضرية الجديدة التي تحدد إطار الجهود العالمية التي ستبذل من أجل تحقيق التنمية المستدامة لعام 2030 وخاصة الهدف 11 المتمثل في جعل المستوطنات البشرية آمنة ومرنة ومستدامة.

بعد استعراض أهم المحطات التي تبلور فيها مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم و كنهج عملي له تطبيقاته على المستويات المختلفة العالمية، والإقليمية، والقطرية، والمحلي نحاول فيما يلي تسليط الضوء على المفهوم في حد ذاته: أبعاده ومراميه مع الإشارة إلى جملة من الانتقادات التي تخص الجوانب النظرية والتطبيقية منه.

2.1.2.1 مفهوم التنمية المستدامة، الأبعاد الأهداف والخصائص:

إن تناول هذا المفهوم يقتضي منا أولا تناول مفهوم التنمية بحد ذاته ثم إضافة نعت الاستدامة وما يضيف إليه من خصائص وأبعاد تجعله نمط غير تقليدي ومتميز.

3.2.1.2.1 مفهوم التنمية: من الناحية اللغوية و حسب معجم المعاني الجامع: التنمية من مصدر نمـــى ومن سَعى إلَى تَنْمِيَةِ تِجَارَتِهِ: أي سعى إلى الرَّفْعِ وَالزِّيَادَةِ فِي أَرْبَاحِهَا وَرَأْسَمَالِهَا وهي بشكل عام زيادة شيء من حد معين إلى حد أكبر وأعلى مثلا إذا قلنا نمت الثروة أي ازدادت وكثرت فالتنمية عملية يراد بها الزيادة من الوجهين الكمي والكيفي. أما اصطلاحا فمفهوم التنمية أَخَذَ عدة صيغ حيث تظم المراجع العلمية في السياسة والاقتصاد والاجتماع العديد من التعريفات لهذا المصطلح وكل منها تناولها من وجهة نظر معينة حسب اختلاف الميـــادين والمناهج العلمية الخاصة بكل مجال وفي ما يلي نكتفي بسرد بعض تعريفات الأمم المتحدة وبعض المؤلفـين العرب.

تعريف الأمم المتحدة : "*التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة و مستوى أدنى إلـــى حالة و مستوى أفضل، و من نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتُعد حلا لا بد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات*" (الكواري، 1981؛ حسين،2012، ص.50) وعرفتها أيضا بأنها " *ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون و اتجـــاه و سرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية هي عملية تغير مقصود وموجه له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان*". (خاطر، 2002، ص.20؛ حسين، 2012، ص.50).

وحسب عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط (2007، ص.21؛ حسين، 2012، ص.51) يقصد بالتنمية "*إحداث تطور ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقي، إذن التنمية هي عبارة عن عملية تدخلية أو هي تدخل إرادي من قبل الدولة وهي زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغيير ايجابي يُهدَف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.*" ويعرفها أحمد راشيد على أنها "*عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجيهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب بمعنى أن أية تنمية يقصد بها الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية* " (أحمد رشيد، 1996، ص.14؛ حسين، ص. 49) وحسب محمد منير حجاب (2000، ص. 32؛ حسين، ص.50) " *التنمية من الناحية الحضارية تعني تغييرا أساسيا في كافة أنماط الحياة السائدة، ويتبع هذا تغير نوعي وكمي في صور العلاقات الاجتماعية في كافة مجالات النشاط البشري في المجتمع، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية والإدارية*"

مند نهاية الحرب العالمية الثانية إلى المرحلة الراهنة عرف مفهوم التنمية عدة تطورات يلخصها الكاتبان عثمان محمد غيم وماجدة احمد أبو زنط في الجدول التالي:

جدول رقم 1: تطور مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية إلى المرحلة الراهنة

المراحل	الفتـــــــــــــرة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين	التنمية: المفهوم الاقتصادي
2	منتصف القرن العشرين إلى سبعينيات القرن العشرين	التنمية: النمـــــو الاقتصـــــادي +التوزيع العادل
3	منتصف السبعينات[13] إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين	التنمية الشـــاملة كالاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
4	منذ سنة 1990 إلى يومنا هذا	التنمية البشرية: تحقيق مستوى حياة كريمة وصحة للسكان
5	منذ قمة الأرض سنة 1992	التنمية المستدامة: النمو الاقتصادي +التوزيـــــع العـــادل للنـــــمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصـادية و الاجتماعية والبيئية

المصدر: (غنيم وأبو زنط،2007، ص. 282؛ حسين،2012، ص. 52)

[13]- وتجدر الاشارة إلى ظهور مفهوم التنمية الصديقة للبيئة **écodéveloppement** في عام 1972 حيث استعمل أول مرة من قبل موريس سترونق Maurice STRONG بمناسبة مؤتمر ستوكهلم Stockholm وقام فيما بعد إنياسي ساكس Ignacy SACHS بالتنظير لهذا المفهوم وإشاعته على مستوى الرأي العام و يقوم هذا المفهوم حسب ساش على ثلاث قواعد أساسي هي : الاعتماد على الذات في المجال الاقتصادي على مستوى الدول self-reliance ، التكفل العادل بالحاجيات الاساسية لكل فرد والحيطة والحذر من تبعات التنمية الاقتصادية على البيئة (BERR,2008).

4.2.1.2.1 تعاريف مصطلح التنمية المستدامة:

تعددت تعاريف التنمية المستدامة بحيث تتقارب في معظمها و تتكامل حينا ، وقد تتعارض في بعض الأحيان و التعريف الأكثر شيوعيا هو الذي ورد في تقرير برنتلند الذي يعرف التنمية المستدامة على أنها " *التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التخفيض أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها*" (CMED,1989,p.40)

ويعرف المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية التنمية المستدامة عـــــــــام 1994 (ICLEI : International Council for Local Environment Initiative) على أنها" *التنمية التي تتيح الخدمات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية الأساسية لجميع السكان بدون تهديد التوازنات البيئية الطبيعية و التوازنات العقارية والاجتماعية التـــــي ترتـــــــــــــبط بـــــهذه الخدمـــــــات*" (Berezowska-Azzag,2011,p.15) ونجد الاتحاد الأوربي من جهة أخرى يعرف التنمية المستدامة على أنها " *نمط تنظيمي وإستراتجية تهدف إلى ضمان ديمومة واستمرارية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر الزمن، مع الحفاظ على البيئة ومصادر الطبيعة التي هي أساس كل نشاط إنساني*" (Berezowska-Azzag, 2011,p.15)

أما منظمة الأغذية و الزراعة الفاو (FAO) فقد تبنت خلال مؤتمرها المنعقد سنة 1989 تعريفا أشمل للتنمية المستدامة و" *هي إدارة و حماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقـــني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار الحاجيات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمصادر الوراثـــــــية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية* " (رُمانو، 2003، ص.56). ومن هذه التعاريف الاربع نستنتج أن التنمية المستدامة تعتبر هدفا ونهجا في الوقت ذاته. ولها أبعادها وأهدافها التي نلخصها فيما يلي:

5.2.1.2.1 أبعاد وأهداف التنمية المستدامة:

تشير مصادر عدة إلى ثلاثة أبعاد أساسية في التنمية المستدامة هي البعد البيئي، والبعد الاجتماعي أو البشري، والبعد الاقتصادي والأهم من ذلك هو العلاقة أو العلاقات التي تربط أبعاد هذا المفهوم.

- أولا البعد البيئي: ويتلخص هذا البعد في ضرورة الحد من استهلاك الوقود الأحفوري غير المتجدد (البترول والفحم) وتسريع في استحداث موارد الطاقة المتجددة. (دليل تفعيل التنمية في التخطيط، 2005، ص.4) ويوضح Veyret (2005,p.22) من خلال الشكل رقم (01) بعض أوجه العلاقة بين الأبعاد الثلاثة لنهج التنمية المستدامة والتي تقوم على ثلاثة أعمدة أساسية:

النجاعة الاقتصادية : وهي القدرة على الحصول على أكبر نتيجة باستعمال أقل كمية من الموارد.

الكفاءة البيئية: القدرة والمردودية الدينامكية بدل من تجاوز الحدود المقبولة.

العدالة الاجتماعية: وتعني الحياد والعدالة في التوزيع.

الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية، وفي أهمية الاستخدام العقلاني والأمثل لها و يتمثل أيضا في الحفاظ على ما يلي : -النظم الايكولوجية -التنوع البيولوجي – الإنتاجية البيولوجية –القدرة على التكيف. (مخول وعدنان، 2009،ص. 45)

- ثانيا البعد الاجتماعي: يتمحور في ضرورة الاهتمام بالفرد داخل المجتمع و بضرورة الإنصاف بين الأجيال ويظهر في : - العدالة في التوزيع -الحراك الاجتماعي-المشاركة الشعبية والتنوع الثقافي –استدامة المؤسسات (مخول وعدنان، 2009، ص.45)

ثالثا البعد الاقتصادي: يتمثل في انعكاسات و نتائج الاقتصاد على البيئة و كيفية تحسين التقنيات الصناعية وتظهر أهم عناصر هذا البعد فيما يلي: - النمو الاقتصادي المستدام – كفاءة رأس المال – إشباع الحاجيات الأساسية - العدالة الاجتماعية (مخول وعدنان، 2009، ص.45). ونجد من يضيف إلى ما سبق البعد التكنولوجي وهو في غاية الأهمية والذي يعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفئ، بحيث تكون أقرب إلى قدر المستطاع من انبعاث الصفر أو العمليات المغلقة (...).

الشكل 1: مخطط توضيحي الأبعاد التنمية المستدامة الثلاث وللعلاقات التي تربطها

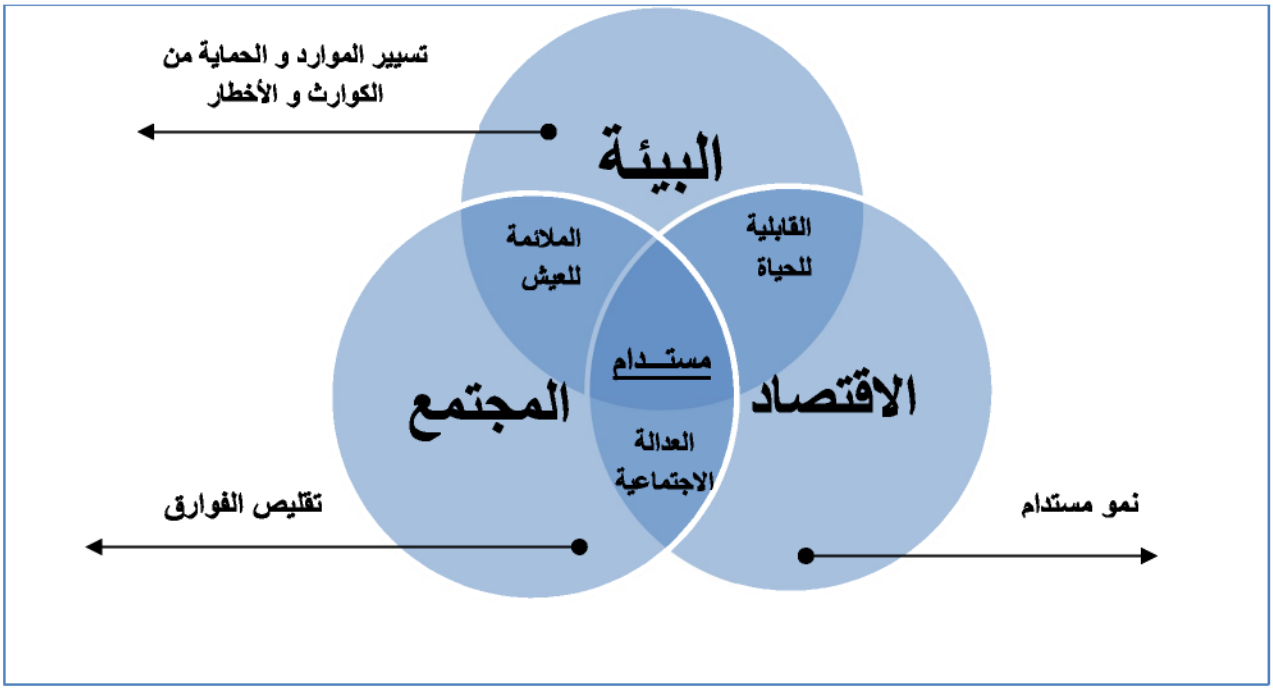

المصدر : (Veyret, 2005,p.22)

وحسب فيلنوف، ريفان وترمبلاي (Villeneuve, Riffon et Tremblay, 2016, p.2) *"التنمية المستدامة مفهوم مركب ومعقد وشامل يتطور بمرور الزمن ولا يمكن تصوره من وجهة نظر تقنية، اقتصادية أو مادية فقط وإنما يجب تصوره كمفهوم أوسع وأغنى، ويجب تصورها كتنمية :*

- *تُدرج الأبعاد الفكرية، الوجدانية، الأخلاقية.*
- *تعتبر عدة مستويات للتدخل، من المستوى المحلي إلى المستوى الكلي.*
- *تتضمن الاهداف قصيرة المدى وطويلة المدى.*
- *تعمل على مضاعفة وتعظيم المصالح المحلية وعلى خفض وتقليص الآثار السلبية على المستوى الكلي.*
- *تهتم بالثقافة والعدالة."*

وكنتيجة لأبحاثهم قاموا بإثراء مفهوم التنمية المستدامة بثلاثة أبعاد جديدة هي **بعد الحوكمة** (gouvernance) التي تهدف الى الاستجابة للحاجة الى المشاركة، والديمقراطية، والشفافية، ونجاعة المؤسسات. **البعد الأخلاقي** الذي يهدف الى سد الحاجة إلى العدالة والتجانس وتقاسم قيم مشتركة. و**البعد الثقافي** الذي يهدف إلى الاستجابة للحاجة إلى إثبات الذات والهوية والتعبير عليهما وكذا الحاجة الى تثمين التنوع الثقافي والحفـــاظ عليه (Villeneuve, Riffon et Tremblay, 2016, p.5) ويعطي الشكل رقم 2 نظرة عامة على تعدد واختلاف المواضيع المدرجة ضمن هذه الأبعاد الست.

الشكل 2 : الأبعاد الست للتنمية المستدامة والمواضيع (thèmes) التي تضمها حسب فيلنوف، ريفان وترمبلاي

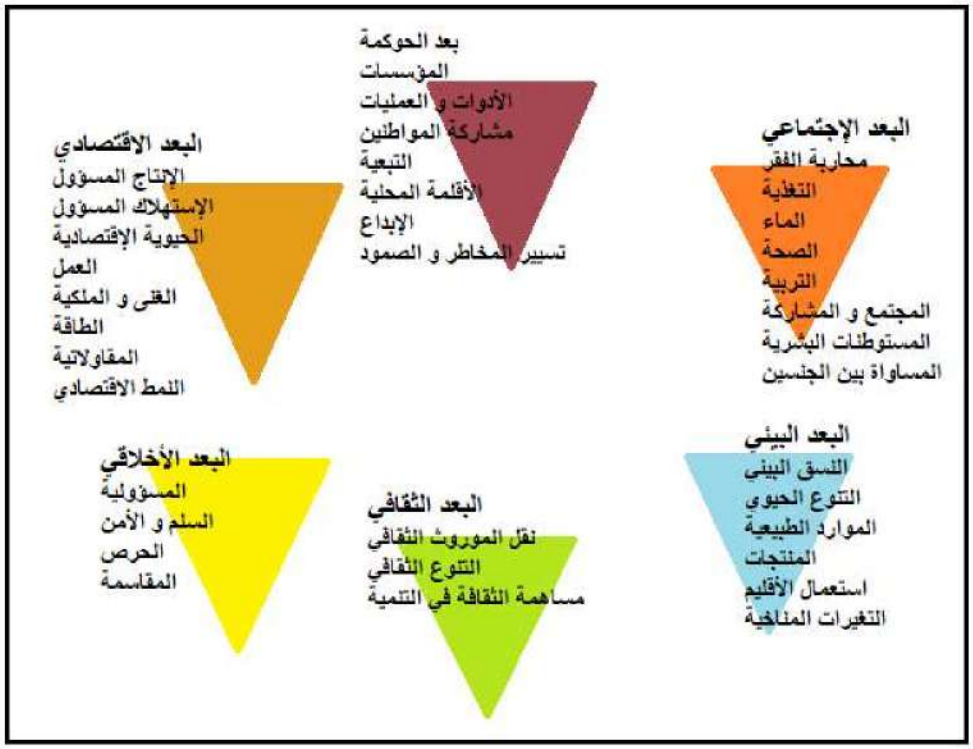

المصدر: (Villeneuve, Riffon et Tremblay, 2016, p.05)

وبهدف التمييز بين التنمية العادية والتنمية المستدامة نورد الجدول رقم 1 الذي يتضمن مقارنة عامة بينهما من حيث الأهداف الأبعاد والركائز.

الجدول رقم (2) : مقارنة بين مفهومي التنمية العادية والتنمية المستدامة

البيان	التنمية العادية	التنمية المستدامة
هدفها	توظيف جميع موارد المجتمع المـــادية والطبيعية والبشرية من أجل زيادة الدخل وتحسين الحالة الاقتصادية وتحسين الرفاهيـــة الاجتماعية بالاستهلاك	تلبية حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على تأمين حاجاتهم
الأبعاد الاقتصادية	في المقام الأول زيادة التنمية الاقتصادية	تغيير أنماط الاستهلاك بتخفيض مستوى استهلاك الطـــــاقة وتحســـين كفاءتها والحد من التفاوت في الدخل.
الأبعاد البيئية	غير موجودة	حماية المـــــوارد الطبيـعية من الضـــــغوط البشـــرية ومعدلات الاستهلاك المرتفعة ....
الأبعاد التكنولوجية	استخدام الموارد الأولية لزيادة الإنتاج	استخدام تكنولوجية متطورة أنظـــف وأكفأ في استهلاك الطاقة والتقليل من الانبعاثات
ركائزها	الموارد الطبيعية المتاحة المنشآت الاقتصادية، وأدوات الانتـــاج، رؤوس الأمـــوال والأسواق والطاقة والمواد الأولية	وحدة المصـــير، الاستـــــــدامة الديمقراطية ،المشاركة الشعبية قيم العدالة والمساواة ترشيد السكان.

المصدر : (وزارة الشؤون البلدية و القروية السعودية ، 2005 ، ص. 4)

لقد أوردنا خلال ما سبق أهم مراحل تطور مفهوم التنمية إلى التنمية المستدامة في المحافل الدولية. حيث ساعد ذلك على فهم الظروف التي ساهمت في صقله كما تم التطرق إلى مجموع من تعريفات التنمية الكلاسكية بهدف التميز بينها. ولأجل الاحاطة بجوانب التنمية المستدامة تم استعراض جملة من التعاريف المتشابهة والمتكاملة كما تم التطرق إلى أبعادها وأهدافها اعتمادا على بعض المصادر والباحثين الذين يهتمون بتفعيل التنمية المستدامة وتقييمها الميداني.

وقد رأينا من خلال هذه المرحلة من البحث أن معنى التنمية قد تطور مع مرور الزمن، حيث استبدل المعنى الذي يقصد به الجانب الاقتصادي البحت والسائد بين نهاية الحرب العالمية الثانية ومنتصف القرن العشرين بالتنمية التي تعني النمو الاقتصادي والتوزيع العادل ثم تطور إلى التنمية الصـــــــديقة للبيئة écodéveloppement ابتداء من عام 1972 ليفسح المجـــال في ما بعـــــد

لظهور مفهوم التنمية المستدامة سنة 1987. وقد تطور هذا الأخير من حيث الأبعاد والأهداف وأصبح أحد المفاهيم الأكثر شيوعا في العالم.

ونستخلص أن التنمية المستدامة مفهوم مركب ومعقد وشامل يتطلب تفعيله في الواقع الاختيار بين العديد من الوسائل والسبل كما يتطلب إشراك أكبر قدر ممكن من الفاعلين ويتطلب كذلك أدوات قانونية وسائل مادية موارد مالية تقدر حسب السياسات المسطرة والمشـــــــــاريع والمبادرات التي تنبثق عنها. وتجدر الاشارة إلى كون البحث إلى حد الآن يتسم بالعمومية ولم يتطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة من وجهات نظر متخصصة (العمران والتهيئة الريفية) التي هي من صميم هذا البحث.

3.1.2.1 الانتقادات المثارة حول التنمية المستدامة بين المفارقات الجوهرية في المفهوم والصعوبات في تحقيق توافق بين الأطراف لتحديد المعالم الزمنية والمكانية للتطبيق والتطبيقات ذات النتائج العكسية على المستوى القطري والمحلي:

لما كان هدف هذا البحث هو دراسة النقائص والصعوبات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة على مستوى مستوطنات بشرية واقعة في إقليم محدد ودراسة حيثيات إدراجها وتفعيلها من خلال مشاريع وأدوات تشرف عليها مصالح عمومية معينة فإنه كان لزاما علينا مراجعة جوانب من الإنتاج المعرفي الذي اهتم بالنقد البناء لهذا المفهوم وخصوصا ما تعلق بمحاولات إسقاطه على واقع يتميز بالتعدد والتنوع وبعدم التجانس والتحول السريع والكثير من التناقضات.

1.3.1.2.1 المفارقات الجوهرية في مفهوم التنمية المستدامة:

يري دي كاستري (Di Castri (2005, p.18 أن الكلمتين **"تنمية"** و**"مستدامة"** غير متوافقتان بشكل تام في الجوانب النظرية والمنهجية والتطبيقية ، فالتنمية مفهوم غير ثابت ومتحرك وهو ذو نسق مفتوح وسلوكه لا خطي وهو في حالة غير متوازنة قليلة الحتمية و يتميز بعدم الاستقرار. وحسبه يتميز كذلك بمراحل ذروة ومراحل حضيض وحـــوادث بالغة الشدة وأشار إلى كون التنمية تتميز بسلوكيات من النوع الدرامي (comportement chaotique) وفي المقابل يري أن "الاستدامة " على العكس تشير إلـــى فكرة الثبات والتوازن والميزة الخطية في التطور والتوجه والقابلية للاستشراف وهي ذات نمط يتميز بالأنساق المغلقة أكثر منها بالأنساق المفتوحة وفي سياق آخر يتعلق باستغلال الموارد يشير منسيبو Mencebo (2007) إلى فكرة مماثلة من خلال تساؤله حول ما إذا كان عبارة تنمية مستدامة تحمل تناقضا ذاتيا كون مفهوم التنمية يقتضي تغييرات هيكلية في المجتمع وهذا ما يجعله مختلفا عن مفهوم النمو وهذا التغير حسب منسيبو لا يمكن تطبيقه إلا من خلال تحديد الموارد المستغلة وفي المقابل نجد الاستدامة تقتضي الاستمرارية واستغلال الموارد المعنية ذاتها.

2.3.1.2.1 صعوبات في تحديد المعالم الزمنية و المكانية لتطبيق التنمية المستدامة :

لفت تسيام دوماز (2009) Tsayem Demaze الانتباه إلى أن التعريف المبسط للتنمية المستدامة في تقرير برونتلند (Bruntland) بكونها ***" التنمية التي تستجيب لحاجيات أجيال الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الاستجابة لحاجياتهم"*** يغطي ويحجب محتوى صعب التحديد في المكان والزمان. وحسبه إذا أخذنا بعين الاعتبار حالة العالم في نظامه الحالي وما يتميز به من مصالح متضاربة واختلال في التوازنات السياسية والاقتصادية يجب التساؤل كيف يمكن العمل بحيث يتم الاستجابة لمتطلبات أجيال الحاضر على المستوى العالمي مع الحفاظ على قدرة أجيـــــال المستقبل على الاستجابة لحاجياتها عندما يحين الوقت، وفي أي حدود إقليمية وزمنية يجب اعتبار الاجيال الحالية وأجيال المستقبل؟

ويُرجع من جهته دي كاستري (Di Castri 2005, p.18) صعوبة تحديد المعالم الزمنية والمكانية لتطبيق التنمية المستدامة إلى التركيز على مفهوم المصادر الطبيعية المحلية المتواجدة في مكان معين والتي يجب تحديدها و الحفاظ عليها لتوريثها للأجيال اللاحقة. فحسبه هذه الفكرة تقوم على توهم الحق في تمثيل الأجيال اللاحقة مع أن تمثيل الأجيال الحالية أمر صعب التحقيق. ويرى كذلك أن مفهوم المصادر (الموارد) ذو طابع مركزي بشري (Anthropocentrique) يتغير حسب المكان والزمن فما كـــــان وكائن أو سيكون موردا للبعض لا يمكن أن يكون كذلك بالضرورة لغيرهم من البشر واستدل على ذلك بكون الموارد تنتقل منذ القدم بالتجارة التي تمثل أقدم و أهم الابتكارات للتأقلم تجاه عدم التجانس الزمكاني في الموارد وهي تهدف حسبه إلى زيادة إلى الاستدامة. وفي الأخير يفصح عن رأيه في هذا الصدد ليقول أنه ومن خلال نظرة عامة وبسيطة حول الشروط الحقيقة للتنمية في مختلف البلدان والمناطق في العالم يتبين أن **الموارد البشرية وتمكينها والابتكار المستمر هي القوى المحددة للتنمية وليس المصادر المتوفرة محليا وبعبارة أخرى يؤكد أن التغييرات المتتالية والدائمة والذاتية وغير المتوقعة هي أساس التنمية المستدامة.**

3.3.1.2.1 صعوبات في تحقيق التوافق بين الشمال والجنوب:

التردد في الفصل بين إعطاء الاولوية للحفاظ على البيئة أو إعطاؤها للنمو الاقتصادي في النصوص المؤسسة للتنمية المستدامة يعود إلى الرغبة في التوفيق بين بلدان الشمال المهتمـــة أكثر بالحفاظ على البيئة وبلدان الجنوب المهتمة أكثر بالنمو الاقتصادي (Tsayem Demaze, 2009). والرغبة في التوفيق بين الموقفين لم تتحقق بشكل كامل كوننا على حد قول تسيام دوماز عندما نقرأ النصوص يتبين لنا أن التوفيق تحقق بعسر بين الدول النامية والمتقدمة حول ما يجب أن يكون الاهتمام الأكبر للتنمية المستدامة: المحافظة على البيئة أم محاربة الفقر؟ فتارة تقترح النصوص أن يكون الاهتمام الأكبر للحق في التنمية الأولوية على كل الاعتبارات وبالتالي فهو أولى من الاهتمامات البيئية

وتارة تُعتبر هذه الاخيرة هي الأولوية، الأمر الذي جعله يتساءل هل يمكن فعلا التوفيق بين هاتين المصلحتين؟ ولماذا هذا السعي الحثيث لدمجهما في وجهة نظر واحدة ؟

ويعتبر تسيام دوماز (Tsayem Demaze, 2009) التردد في إعطاء الأولوية للنمو الاقتصادي أو إعطائها للمحافظة على البيئة من المفارقات الذاتية التي تتضمنها النصوص المُؤسِسة لمفهوم التنمية المستدامة ويوضح أن تلك النصوص تجعل من النمو الاقتصادي محركا للتنمية المستدامة إلا أنها تتضمن مواطن غموض حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة وهذا لكونها تعطي للنمو الاقتصادي مفعولا بيئيا إيجابيا وأهمية اجتماعية لم يتم التحقق منهما بشكل كلي في بلدان الشمال كما في بلدان الجنوب. هذا التردد حسب نفس الباحث يخفي ورائه النقاش الاقتصادي والبيئي حول الاستدامة القوية والاستدامة الضعيفة وهو ما يلخصه في الجدول رقم (3).

جدول رقم(3): ملخص النقاش حول الاستدامة القوية والاستدامة الضعيفة.

درجة الاستدامة	الفكرة الأساسية	النتائج	الكلمات المفتاحية	رهان التنمية
الاستدامة القوية	رأس المال الطبيعي ورأس المال المتراكم لا يمكن استبدال أحدهما بالآخر بشكل تام	بعض التصرفات البشرية يمكن أن تؤدي إلى أثار سلبية على البيئة لا يمكن عكسها	رأس مال طبيعي حرج	المحافظة على مخزون الموارد الطبيعية التي يمكن استبدالها
الاستدامة الضعيفة	رأس المال الطبيعي ورأس المال المتراكم يمكن استبدال أحدهما بالآخر بشكل تام	مجموع رأس المال الطبيعي ورأس المال المتراكم يجب إبقاؤه ثابت	التخصيص الأمثل للموارد	إيجاد حلول تقنية نظيفة بهدف استبدال الإنتاج وطرقه واستعادة الحالة الطبيعية للبيئة

المصدر: (Tsayem Demaze, 2009)

ويؤكد نفس الباحث أن النصوص الأممية لم تفصل بشكل صريح في هذا النقاش فرغم إعطائها الأولوية للنمو الاقتصادي أي للاستدامة الضعيفة إلا أنها تدعو بالتوازي إلى المحافظة على البيئة أي الاستدامة القوية.

ومن المهم بالنسبة لموضوع بحثنا فيما يتعلق بهذه الحيثية أن نشير إلى كونه يهتم بدراسة حيز جغرافي تسوده خيار الاستدامة الضعيفة أكثر من خيار الاستدامة القوية وهذا بالرغم من افتقاره للكثير من وسائل وآليات كلا الخيارين على حد السواء.

4.3.1.2.1 المزج السلبي بين التنمية المستدامة كأيديلوجية و التنمية المستدامة كنهج عملياتي هذا المزج قد يؤدي إلى نتائج عكسية لما تهدف إليه التنمية المستدامة حيث يرى دي كاستري أن مجال التنمية المستدامة كأيديولوجيا يجب التعاطي معه في الحيز المخصص له وهو مجال النقاشات الفكرية والمواجهة السياسية والديمقراطية والانتخابات. حيث أن التنمية المستدامة في شقها الأيديولوجي متعطشة للمطلق والبساطة و التضاد بين الخير (هذا النوع من التنمية) والشر(الأنواع الأخرى من التنمية) وهي تخاطب و تعطي الدروس وهي بذلك لا يمكن لها أن تسلم من أخطاء الاختزال السلبي كونها تصنف فقط وفق فريقين: الأبيض والأسود رغم أن الحقيقة هي أن الرمـــــــادي هو السائد (Di Castri 2005, p.19). ويشير إلى أن أيديولوجيا التنمية المستدامة تحاول عدم النظر عن كثب إلى الواقع كون ذلك قد يكذبها من خلال الوقائع. ويضيف أن هذه المحاولة لتحقيق الخير المطلق واكتشاف الحلول النهائية، الكاملة والمناسبة للجميع تؤدي في الغالب إلى التعصب والدغماتية وإلى تجاهل تنوع الثقافات الهائل وإنكار حقها في التطـور وفـــق أساليبـــــــــــــــــها الذاتية (Di Castri 2005, p.19). من جهة أخرى يرى دي كاستري أنه عند اعتبار التنمية المستدامة كنهج ملموس ومسؤول يهدف إلى تحقيق التطلعات المشروعة والملحة للسكان وخصوصا عندما تكون التطلعات والمطالب المعبر عنها متعلقة بالوضع الراهن وليس المستقبل البعيد حين تكون الأوضاع قد تغيرت ومنهجية العمل قد أخذت شكل ونمط مختلف، في مثل هذه الظروف يتعين القيام بأعمال ترقيعية بالمعنى الأكثر نبلا لهذه العبارة. وحسبه التنمية المستدامة كنهج ملموس تستلزم حتمية التحديد الجيد والمسبق للهدف وتتطلب روح مبادرة عالية في استعمال الامكانيات المتاحة ويبتعد عن البحث في إمكانية تقليد الآخرين ويضيف أن الأمر يتطلب التحليل الدقيق في الميدان لما نمتلكه (Di Castri, 2005, p.19). ومحاكاتهم من موارد طبيعية وبشرية وموارد تكنولوجية والعمل من أجل الأفضل بدون إصدار الأحكام المسبقة مع التحسين التدريجي والتفاعل الدائم بين جميع الفاعلين بحيث يتم شحذ اهتمامهم بالإقنـــــاع واستعمال الأمثلة والبرهان لا الإكراه والإرهاب الفكري والهدف حسبه هو التوصل إلى تنمية أكثر ثباتا وأفضل قليلا من ذي قبل وأكثر ثباتا من المجتمعات المجاورة التي انطلقت من نفس الظـــــروف وفي الأخير يستخلص أنه عكس البعد الأيديولوجي الجانب الملموس للتنمية (Di Castri 2005, p.19). المستدامة هو مجال للحلول النسبية من خلال المقارنة بحلول أخرى أقل نجاعة وليست فكرا أحاديا ويضيف أنها لا يمكن إلا أن تكون متعددة لأنها تتمحور حول التعددية و سائرة وفق مســار دائم. إن الاسترشاد بمثل هذه الأفكار يجعل الفارق الكبير بين ما توصل إليه البحث العلمي[14] والعمل الميداني في مجال التنمية

[14] هذه الأفكار وغيرها للباحث والخبير دي كاستري فرنسيسكو هي خلاصة تجربة محلية ودولية يشهد لها الكثير من الباحثين و الخبراء

المستدامة في بعض البلدان الغربية وما هو عليه الحال في الدول النامية ليس بالحاجز الذي يحول دون العمل لإحراز التقدم ولو كان بسيطا.

5.3.1.2.1 الإشكاليات التي تطرحها محاولات نقل آليات تطبيق التنمية المستدامة من المستوى الكلي إلى المستوى المحلي

تطرق منسيبو Mancebo (2007) إلى عدة إشكاليات أفرزتها محاولات نقل آليات تطبيق التنمية المستدامة من المستوى الكلي إلى المستوى المحلي نذكر منها ما يلي:

أ- الافتراض الذي مفاده إمكانية الربط والتنسيق ما بين المستويات الكلية لإنجاز المبادرات والمستويات المحلية للعمل وكأن نفس المبادئ يجب أن تُطَبَّق من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي (مثل ترجمة المذكرة 21 إلى مذكرات 21 محلية) يطرح عدة تساؤلات لأن الامر لا يمكن أن يكون كذلك كون قيود عدة يمكن أن يكون لها قيما مطلقة على المستوى العالمي وينظر إليها على أنها مسائل مصيرية وهي على المستوى المحلي أو الإقليمي تأخذ قيم نسبية ويُعلل ذلك بعدم وجود أي مورد قد تميز بالندرة المطلقة ما عدا بعض الاستثناءات التاريخية والجغرافية حيث أن حياة البشرية تتميز بانتقال الموارد، والممتلكات، والأشخاص وبذلك ينفتح كل إقليم على غيره ولو جزئيا. إذن حسب منسيبو ليس هنالك أي حتمية للرغبة في تطبيق تصورات على مجالات لا تناسبها وكذلك لا يمكن أن تفرض عليها نفس الطريقة لتشخيص الإشكالات تصور الحلول.

ومن خلال عرضه لمثال استعمال الأوحال الناتجة عن تصفية المياه المستعملة لتخصيب الاراضي الزراعية في فرنسا وبعض الدول الأوربية بَيَنَ كيف أن تجاهل الخصوصيات المحلية قد تؤدي إلى تناقض كبير، فبحجة مبدأ الحذر (principe de précaution) المتعلق بالتنمية المستدامة تم وضع هذه الممارسة[15] القديمة والضرورية لاستدامة أي تجمع عمراني في صعوبة على المستوى البلدي. ويوضح من خلال هذا المثال أن هنالك بين المستوى الكلي والمستوى المحلي فارق مماثل للاختلاف الموجود بين الفيزياء العادية والفيزياء الجزيئية، حيث أن التفاعلات ليست نفسها والعلاقات بين الاشياء ليست نفسها. و يضيف أن هناك عدم استمرارية واضحة إذ لم نقل قطيعة بين المستويين وهو ما قررت التنمية المستدامة في قضية استخدام الاوحال عدم أخذه بعين الاعتبار. ويرى منسيبو أن الأمر حصل وكأن من كتب تقرير " مصيرنا المشترك " "حلموا " بعالم أملس بدون أي اشتباك، بدون أي صراع، بدون خوف، بدون أزمات، بدون أنانيات، بدون إشاعات وفي المحصلة نكران الحياة ذاتها على حد قوله.

[15] - أي استعمال الأوحال الناتجة عن تصفية المياه المستعملة كسماد.

ب- الانتقال من المستوى الكلي إلى المستوى القطري (مستوى الدول) يطرح كذلك عدة إشكالات ففي كثير من الحالات تؤدي إلى نتائج عكسية لأهداف التنمية المستدامة. فحسب منسيبو دائما محاولة مراقبة الدول من خلال معايير واضحة جدا على مستوى الهيئات الدولية من أجل قضايا دولية تعتريها صعوبات. فهذه الهيئات الدولية تصدر بشكل وفير قواعد لحسن السلوك، تُملى خارج أي نقاش وفقا لمصالح هؤلاء أو هؤلاء. فالبنك الدولي يتدخل مباشرة في مشاريع التنمية المستدامة للبلدان الفقيرة من خلال تخصيص تمويلات لها وذلك يستلزم التزام الدولة المدينة بالتعليمات الصادرة من جانب واحد وهو البنك الدولي مع العلم أن أولويات البنك الدولي تختلف عن اهتمامات السكان المعنيين على حد قوله.

ويذكر منسيبو أنه من بين الست (6) ضروريات التي يركز عليها البنك هناك اثنتان لهما أثرا هاما وهما " تشجيع تنمية المؤسسات الخاصة " و" تعزيز الاصلاحات من أجل إنشاء بيئة اقتصادية كلية مستقرة، تسمح بتسهيل الاستثمار والتخطيط على المدى الطويل" . ومن المؤكد حسب منسيبو أن هذه النية في الظاهر جديرة بالقبول والثناء خاصة وأن أنظمة تلك الدول تتميز بتفشي المحسوبية، غير أن ذلك لا يعني بالضرورة أن المبدأين المذكورين مكيفين مع الخصوصيات المحلية لتلك الدول. فحسبه البنك الدولي يعمل مع صندوق النقد الدولي وهذا الأخير يقدم قروضا للدول النامية شريطة تطبيق بعض التدابير المسماة تدابير الحكم الراشد، الذي يختلف عن الحكم الراشد المحلي و مجموع هذه التدابير تشكل ما يعرف ببرنامج التكيف الهيكلي (Programme d'Ajustement Structurel : P.A.S) ويؤكد أن هذا الأخير يتميز بآثار ضارة ونتائجه الملحوظة في الدول المدينة كارثية، كون التدابير المفروضة عليها لا تستجيب للحقائق الواقعية وكثيراً ما تكون الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أكثر سوءاً من قبل. ومثل هذه الحالة تغذي النقد الذي مفاده أن التنمية المستدامة تعكس فقط النظرة النخبوية في الدول الغنية حول المشاكل البيئية مع التركيز الكبير من جانب واحد على اهتمامات مثل: تحرير السوق، النمو السكاني والمحافظة على حياة الانواع المهددة بالانقراض .(Dolye,1998) بالإضافة إلى ذلك فالدول الطالبة للديون مجبرة على أن تضفي على عدد من مشاريعها صبغة التنمية المستدامة و الحكم الراشد الأمر الذي قد لا يرتبط بأي صلة إلى أهدافها الحقيقية وهذا حسب منسيبو ينسف بشكل نهائي بصمة مفهوم التنمية المستدامة الذي في نظر تلك الدول ما هو إلا نزوة أو هوى من أهواء البلدان المتقدمة على حد قوله. و إن الدول المعنية بهذه الحالة حسبه لا تتردد في استغلال التنمية المستدامة المفروضة عليها حيث أن عدد من دول الجنوب التي تعاني من صعوبات في التسيير المستدام لمواردها تدرج بقوة موضوع عدم المساواة و الفقر في طرحها . وانطلاقا من مبدأ العدالة بين الاقاليم فهي تضفي شرعية مسبقة على كل ممارساتها المضرة بالبيئة وهذا باسم استدراك التأخر في التنمية. وهذا يتسبب في

زيادة حدة الفقر من جهة ومن جهة أخرى يسمح فقط للطبقة الحاكمة باستغلال الغنى الناتج عنه. وذلك بسبب ضعف ديمقراطيات تلك الدول وبذلك تصبح التنمية المستدامة بمثابة مضخة للحصول على إعانات مالية هامة ومستمرة من دول الشمال يستفيد منها فئة صغيرة من دول الجنوب هي في الواقع في غنى عنها على حد قول منسيبو.

ت- مبدأ الإنصاف بين الأقاليم وما يطرحه من إشكاليات حيث يتساءل منسيبو في هذا السياق حول ما إذا كان مبدأ العدالة بين الأقاليم يؤدي إلى نوع من الخلط بين التنمية والنمو كونه يشجع الريع الظرفي والانتهازي للفرص؟ ويضرب مثال على ذلك بالفقر الذي أصبح بمثابة مورد عندما يُمَكن من استقطاب وجلب موارد مالية لاسترجاع الأنصاف. من جهة أخرى يضيف أن مبدأ الإنصاف بين الأقاليم يؤثر أكثر فأكثر على القرار السياسي وهو ينقسم إلى تصورين متكاملين الاول هو الانصاف الإجرائي (l'équité procédurale) وهو الإنصاف في الكيفيات المتبعة من أجل تحديد طريقة تقسيم الثروات. ومن انعكاساته ما هو ملاحظ من إضفاء للطابع الرسمي المفرط في تطبيق المذكرات 21 المحلية. والتصور الثاني هو الإنصاف العواقبي (l'équité conséquencialiste) والذي ينبني على الإنصاف في تقسيم المجهود والمزايا. هذا النوع الأخير من الإنصاف حسب منسيبو هو الذي يطرح مشاكل أكبر من خلال واحد من تطبيقاته وهو مبدأ الإنصاف العمودي (l'équité verticale) حيث يقتضي هذا الاخير على أن الذين هم في ظروف مختلفة حيال مبدأ الإنصاف يجب أن يعاملوا بطرق مختلفة أي أن الأغنياء يجب أن يدفعوا أكثر والذين يحتاجون يجب أن يحصلوا على إعانة أكبر على حد قوله. ويضيف أنه إذا ما تحولت أقاليم فقيرة أو نامية إلى أقاليم أكثر غنى وكان هذا الغنى يقاس بالقدرة الشرائية والاستهلاكية فعندها تصبح ضرورة الإنصاف الإقليمي تتحقق على حساب ضرورة أخرى هي لزوم المحافظة على جودة البيئة وفي الاخير قدم مثال على ذلك بالصين التي تصبح أكثر فأكثر غنى وباسم مبدأ الإنصاف بين الأقاليم هنالك مليار فرد يلوثون الجو. وبهذا الإرداف الخلفي (l'oxymoron) المتكون من كلمتين "تنمية" و"مستدامة" يصبح مصدرا لهذا الانحراف.

وكخلاصة عن مختلف الانتقادات التي أثيرت حول مفهوم التنمية المستدامة التي أوردناها في هذا المبحث نقول أن هذه الأخيرة تحمل في طياتها بعض المفارقات و التناقضات الذاتية التي تستدعي جهوداً فكرية وسياسية لحلها أو تجاوزها. كما أن محاولات تطبيقها اعترضتها العديد من التحديات وخاصة عندما ما تعلق الأمر بتحديد المعالم الزمنية والمكانية للتطبيق. ومن جانب آخر نجد الاشكالات المتعلقة بتحديد الفاعلين الذين يجب يشاركوا في إدارتها واتخاذ القرارات بشأنها والكيفيات المنظمة لذلك حيث نجد في الواقع بعض حالات الاختلال أين يُقْصَى الفاعلون المحليون من كل دوائر اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تخصهم، وكذلك الأمر بالنسبة لكثير من دول الجنوب الطالبة للاستدانة

من المؤسسات المالية الدولية والتي تجد نفسها مجبرة على تطبيق شروط " التنمية المستدامة المفروضة عليها " والتي لا تمت بأي صلة إلى الاحتياجات التنموية الخاصة بشعوبها.

إن هذه التناقضات والعقبات غنية من حيث الدروس كونها تعطي صورة لبعض جوانب انتشار وترجمة مبادئ التنمية المستدامة "العالمية" على مستوى الدول والمستوى المحلي. والخوض في فهم وتحليل مثل هذه الحيثيات يُعتبر أساسا لكل محاولة فعلية **لإعادة صياغة نظرية وتطبيقية لمفهوم التنمية المستدامة** (Mencebo,2007) . [16]

4.1.2.1 أدوات وآليات تقييم التنمية المستدامة و أهميتها :

تعتبر بمثابة أدوات للتساؤل والمساعدة على اتخاذ القرارات ووسائل للتحليل و التقييم وهي تسمح بإثارة النقاش حول إشكاليات متعلقة بالتنمية المستدامة من جهة ومن جهة أخرى تسمح بتقييم السياسات التنموية من خلال جوانبها التطبيقية كالمشاريع والمخططات التنموية. وتتفرع في هذه الأدوات الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة إلى مؤشرات يمكن التحقق منها ميدانيا. وهذه الادوات يمكن وضعها في متناول الفاعلين المحلين مثل المصالح العمومية والجمعيات المهتمة بحماية البيئة والنقابات وغيرها. كما أن بعض النماذج من هذه الأدوات تسمح باقتراح سُبل لترشيد التنمية عندما يكون التقييم قبل بداية إنجاز المشاريع المبرمجة أو عند مرور بعض المراحل من إنجازها. (Boutaud, 2004)

أورد فيلنوف وريفان وترمبلاي (Villeneuve, Riffon et Tremblay, 2016,p.3) ثلاث أسباب أسياسية تدفع إلى العمل على جعل التنمية المستدامة في مختلف مظاهر تطبيقها (سياسات، إستراتجيات، برامج ، مشاريع...) محل تقييم و تحسين وذلك من خلال استحداث أدوات خاصة تمكن من ذلك. هذه الأسباب تتمثل فيما يلي :

«- كون التنمية المستدامة التي يتم تصورها فقط كايدولوجيا لا تضمن التوصل إلى نهج تطبيقي ومسؤول في الميدان للاستجابة للاحتياجات الراهنة و المشروعة للسكان.

- عبارة التنمية المستدامة تم إفقارها من محتواها إلى درجة تبين أنه من المهم تطوير أدوات تسمح بمعرفة ومن خلال مقاربة صارمة إذا ما كان مشروع ما يحترم بعض المبادئ الاساسية للتنمية المستدامة.

- التنمية المستدامة و رغم كل شيء أصبحت لا يمكن الاستغناء عنها و المرحلة الأولى لتطبيقها تتمثل في الرغبة في القيام بالعمل بطريقة مختلفة و القبول الحتمي بالاستجواب حولها، وهو استجواب محدد»

[16] - هذا الجزء من البحث مكننا من اكتساب نظرة نقدية مسبقة عن واقع تطبيق التنمية المستدامة وهذا من شأنه ان يساعد على فهم بعض الجوانب التطبيقية عند دراسة واقع تطبيق التنمية على المستوى القطري والمستوى المحلي.

إن مثل هذه الآليات من شأنها أن تساعد العاملين في المستوى المحلي وفي مختلف المجالات التنموية من بلورة رؤية واضحة للاستدامة مستقاة من النصوص التأسيسية للأمم المتحدة ومن نتائج الأبحاث الأكاديمية الهادفة إلى ترجمتها إلى الواقع وهذا ما يعرف بالعملياتية (l'opérationnalisation) وتأتي هذه الادوات المستحدثة استجابة لدعوات متكررة في المحافل الدولية للتنمية المستدامة إلى الانتقال إلى مراحل التطبيق الأفقي والمحلي نظرا لما تم تسجيله من نقائص في هذا الجانب.

1. 2.2 مفهوم الاستيطان البشري وعلاقته بالتنمية المستدامة :

1.2.2.1 مفهوم الاستيطان البشري:

الاستيطان حسب معجم المعاني الجامع هو: *"مصدر الفعل استوطن وهو حالة استقرار الكائن الدخيل في الوطن الجديد [...] وعلم الاستيطان البشري: (البيئة و الجيولوجيا) هو علم العمران البشري، ويشمل تخطيط و تصميم مدينة أو مجتمع "* وتعرفه الموسوعة العربية بما يلي "*هو اتخاذ الأرض موطنا فيقال أوطنت بالأرض أي اتخذتها موطنا "* وحسب نفس الموسوعة من الناحية الاجتماعية " الاستيطان عملية اجتماعية اقتصادية، تُهَجر فيها جماعة بشرية أرضها إلى أرض أخرى لإقامة مجتمعات بشرية مستحدثة" (الموسوعة العربية)[17]. وتقسم الموسوعة العربية الاستيطان البشري إلى نوعين: التلقائي أو الطبيعي والاستيطان المخطط له.

أ- الاستيطان التلقائي أو الطبيعي: يأخذ شكله النهائي بطريقة تمليها الأحوال الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تدفع الأفراد والجماعات خارج أوطانهم، أو تجذبهم قوى تعمل مستقلة بعضها عن بعض. وهذا النوع من الاستيطان حسب الموسوعة العربية يمكن أن يكون داخلياً أي تستوطن جماعة بشرية منطقة جديدة داخل حدودها القومية أو أن يكون خارجيا، تستوطن فيه جماعة بشرية أرضا خارج حدودها القومية والعامل المشترك بين الأول والثاني هو كون عملية الاستيطان لم تنفذ وفق خطة متكاملة مرسومة من قبل.

ب- الاستيطان المخطط له: هو استيطان جماعة بشرية أرضا وفق خطة مدروسة، ووفق أهداف محددة ويكون داخليا نتيجة حاجات قومية في ميادين التنمية ، فيقوم المجتمع بتهجير جماعة منه من مكانها داخل حدوده القومية ويكون خارجيا تستوطن فيه جماعة بشرية أرضا خارج حدوده القومية على الرغم من عدم قبول السكان الأصليين مع الشعور بالتفوق العرقي عليهم وتوضح الموسوعة العربية أن الاستيطان قد يكون باستخدام القوة العسكرية فيكون استيطانا عسكريا، وقد يتجسد في مستوطنات بشرية ريفية فيكون ريفيا وعندما يتجسد في مستوطنات حضرية يكون حضريا وتضيف

[17] تم الاعتماد لتحرير محتوى هذا العنوان والعنوان الذي يليه على مقال "الاستيطان " من الموسوعة العربية على الشبكة العنكبوتية وهو متوفر على الرابط التالي : https://www.arab-ency.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86

أن الاستيطان قد يكون اختياريا يكون للمستوطنين حرية الاختيار أو اجباريا لا يختار فيه المستوطنين ويجبرون على الانتقال إليه.

وتجدر الإشارة إلى فكرتين مهمتين فيما يخص هذا المفهوم هما: الاولى هي كون المعنى السائد لهذا المفهوم هي المرتبط بالاستعمار والاحتلال الذي يحصل باستخدام القوة العسكرية كما حدث في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1932 و1962 وكما هو الحال في فلسطين. والفكرة الثانية هي كون الاستيطان قد يكون هجين أي تلقائي في البداية ثم تتم محاولة التحكم فيه عن طريق التخطيط وهذا الحالة هي السائدة في معظم المستوطنات البشرية في الجزائر.

2.2.2.1 الاستيطان البشري ومشكلات التنمية:

تشير الموسوعة العربية إلى أن الاستيطان بمختلف أنماطه قد يؤدي إلى إحداث سلسة من التغييرات في المجتمع وذلك في مجالات مثل تكوين النظام الأسري (ظهور الأسرة الصغيرة، عمل المرأة إلى جانب الرجل، تخطيط حياة الأسرة والإنجاب)، وتطوير القيادات المحلية وتنميتها وفق الكفاية والمقدرة. وحسب نفس المصدر يسعى القائمون على الاستيطان البشري إلى تذليل العقبات التي يمكن أن تواجه السكان في وسطهم الجديد ومن بين هذه المشكلات ذكرت الموسوعة ما يلي:

- المشكلات المتعلقة بالتخطيط مثل عدم وضوح الأهداف وعدم تحديدها بشكل جيد وكذا الوسائل التي تتبع وتستعمل تحقيقها. وقصور التشريع عن الوفاء بحاجات المستوطنين وسياسات التمويل القاصرة التي تقف عقبة أمام تقدم المستوطنين وعدم بناء التخطيط على أسس علمية وعدم ربط المستوطنات بمشروعات التنمية الشاملة.
- المشكلات المتعلقة بالموقع: وتتمثل حسب الموسوعة العربية في عدم ملائمة البيئة من الناحية الزراعية والفنية وانخفاض انتاج الأرض، وعدم التنسيق بين مواقع العمل والسكن.
- المشكلات المتعلقة بالتنظيم والإدارة مثل تنظيم العمل والخدمات وتدريب العاملين في ميادين الانشطة الانتاجية والخدمات المتنوعة وقصور الأنظمة أمام المستوطنين للقيام بدورهم في المشاركة في اتخاذ القرارات والمركزية والروتين في الإدارة.
- المشكلات المتعلقة بالمستوطن ومنها عدم تقديمه معلومات صحيحة عن أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية وعدم إعداده إعدادا كافيا.

3.2.2.1 مفهوم المستوطنات البشرية :

يعرف كل من مارلن وشواي Merlin et choay (1988,p.281) *"المستوطنات البشرية بكونها " كل توطن يجسد الاستقرار المؤقت أو الدائم للبشر ويظهر في المحيط على شكل خيم، قوافل، أكواخ، بيوت ومرافق تابعة لها. ويقابل هذا المفهوم في اللغة الإنجليزية مصطلح (human settlement) وهو واسع الاستعمال لدى المنظمات الدولية"* ويوضحان في نفس الموضع أن المستوطنات البشرية يمكن أن تكون ذات أحجام مختلفة تتفاوت من المنزل المعزول إلى كبريات المدن والقائمة طويلة وحسبهما من المفيد التمييز بين السكن المبعثر والتجمعات السكانية وكذلك بين القرية والمدينة ووضع معايير ينبني عليها التمييز والتصنيف. وحسب تيتزمان سيلفا Tietzmanne Silva (2007,p.6) مفهوم المستوطنة البشرية ظهر في إطار الجغرافيا البشرية والمستوطنة البشرية يمكن اعتبارها من الناحية الاجتماعية ومن الناحية النسقية وهي المكان الذي تتم فيه مختلف النشاطات البشرية والتنظيم البشري لهذه الأماكن ووظائفها وهي كذلك مجموع الظروف المعيشية لتجمع معين.

ويضيف أن سعة ومدى هذا المفهوم نالا اهتمام منظمة الأمم المتحدة حيث تبنته في إطار مؤسساتها ومؤتمراتها الموئل (Habitat) أين يشار به إلى المدن، القرى، المناطق الحضرية، المناطق الريفية والوظائف التي تضمها. و حسب تيتزمان سيلفا من الأفضل على المستوى العالمي الكلام عن والمستوطنات البشرية لا على المدن فقط وخصوصا عندما يتعلق الأمر بطرح الانشغالات والنقائص بهدف التوصل إلى الحلول المناسبة لها.

4.2.2.1 حاجة المستوطنات البشرية إلى تنمية مستدامة:

حسب تيتزمان سيلفا المستوطنات البشرية تشكلت في أول الأمر بفعل تجمع الأشخاص حول فئة الصيادين الذين يمتلكون إلى حد ما القدرة على تأمين الغذاء للتجمع. ويأتي بعد زمن معين الآمان المادي ليكمل الأمن الغذائي وهو انشغال تجسد على حد قول تيتزمان سيلفا في العديد من الحالات بأشكال مبالغ فيها عبر تاريخ المستوطنات البشرية حيث بنيت أسوار الإحاطة والمتاريس حول المدن وشيدت أبراج للمراقبة والدفاع عنها وقد كان ذلك جليا في المدن القديمة ولا تزال مظاهر هذا الانشغال تتجسد إلى هذا العصر حيث نجد السكان الأثرياء يقطنون أحياء مغلقة وتحت حراسة مشددة ضمانا لجودة الحياة بعيدا عن صخب الشوارع اليومي.

ويضيف نفس الباحث أن الإنسان بعد ذلك بحث عن الجمال والتناسق في أشكال المدن ومن خلال ذلك حاول التعبير عن تشريف الآلهة وعن الرغبة في تخفيف الصراع بين الخير والشر وإثبات القوة والتفوق العسكري والتعبير عن تمجيد الفتوحات وكذا عن حكمة الشعوب والاعتزاز بها. وكل ذلك تم التعبير عنه في التصاميم المعمارية للمستوطنات البشرية و في تهيئتها العمرانية على حد قول تيتزمان سيلفا Titzmanne Silva (2007, p.4).

ويضيف أنه بعد ذلك وفي وقت لاحق انتقلت البشرية إلى مرحلة الإنتاجية والتنمية الاقتصادية والاستغلال المتزايد للموارد الطبيعية من أجل إمداد مدن صناعية دائمة الحاجة إلى موارد ودائمة النمو بشريا وحضريا وبذلك فهي مسئولة عن بصمة إيكولوجيا أكبر فأكبر. ويضيف تيتزمان سيلفا هذه المرحلة تندرج في إطار عولمة تبادل السلع والمنتجات والخدمات هذا من جهة ومن جهة أخرى تهدف إلى التوصل إلى نوعية بيئية جيدة وتحقيق نوع من التجانس والتصالح مع الطبيعة من أجل ضمان استمرار نوع الإنسان في أحسن الظروف الممكنة. وذلك يتجلى حسبه بوضوح في معظم الإعلانات الدولية بخصوص حماية البيئة التي تدل على رغبة الإنسانية لإعادة صياغة أسلوب الحياة الحالي ووضع حد لطرق الإنتاج والاستهلاك والتبادل الراهنة **وهذا من خلال التنمية المستدامة**.

مما سبق نستخلص المستوطنات البشرية في المرحلة الراهنة سواء أكانت ريفية أم حضرية في أمس الحاجة إلى تنمية مستدامة تعيد إليها التوازن المفقود أو تحافظ على توازنها أمام موجة التحولات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن العولمة.

5.2.2.1 تطور الوعي الدولي بأهمية التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية:

قطعت البشرية عدة أشواط لكي تبلور مفهوم المستوطنات البشرية المستدامة ولتضع الأطر المؤسساتية الدولية التي تسهر وتهتم بمختلف موضوعاتها[18] والمبادرات المتعلقة بها [19]. وكانت البداية من مؤتمر فانكوفر (Vancouver) عام 1976 الذي كان فرصة لنقاش وإصدار وثائق ربطت الانشغالات البيئية بتلك المتعلقة بالمستوطنات البشرية وخصوصا بالوسط الحضري [20]. في ما يلي واعتمادا على ما ورد في موقع **برنامج الموئل لمستقبل حضري أفضل** سنستعرض أهم محطات تبلور وتطور البرنامج :

المؤتمر الأول (Habitat I) نتج عنه تأسيس بدايات الموئل المتمثلة في لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وكان ذلك تحديدا في 19 ديسمبر 1977 م وهي هيئة حكومية دولية. وكذلك تأسيس مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمشار إليها حسب ما هو شائع بالموئل والذي عمل

---

[18]- من بين هذه الموضوعات نجد: التشريع، الأراضي، التخطيط والتصميم، الحوكمة، الاقتصاد، المياه والصرف الصحي، الطاقة، التنقل، السلامة، الاسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة. (ONU-HABITAT, 2012a)

[19]- نذكر من بين هذه المبادرات: برنامج جدول أعمال المناطق الحضرية الافريقية، مبادرة المدن وتغيير المناخ، أكادمية المدن وتغيير المناخ، مبادرة ازدهار المدن، برنامج تحديد المدن القادرة على الصمود، مختبر التصميم و التخطيط الحضري، البرنامج التشاركي لتطوير العشوائيات، برنامج المدن الأكثر أمنا...إلخ. (ONU-HABITAT, 2012a)

[20]-وذلك الاهتمام المتزايد بالمستوطنات البشرية وعلاقتها بالبيئة الطبيعية في تلك الفترة اتسم بنظرة مركزية (anthropocentrique) استمرت في التطور على المستوى الدولي والإقليمي منذ ذلك الحين من جهة بالتوازي مع تطور مسيرة المحافظة على البيئة ومن جهة أخرى تطورت نتيجة لما أفرزه النمو السكاني من مشاكل متعلقة بالمستوطنات البشرية. وتكشف هذه النظرة عن تردي الحالة البيئية ككل ونتائجها السلبية على ظروف حياة الإنسان في المستوطنات البشرية في الريف والحضر .(Tietzmanne Silva, p6)

كأمانة للجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ثم تم تكليف الموئل بعد ذلك لإدارة أموال مؤسسة الأمم المتحدة للموئل(ONU-HABITAT, 2012b).

خلال الثمانية عشر عاما اللاحقة (1978-1996) استغل الموئل الدعم المالي المتواضع الذي حضي به لمنع وتخفيف حدة المشكلات المترتبة عن النمو الحضري المتزايد، خصوصا في دول العالم الثالث. وشهدت سنة 1996 بداية مرحلة جديدة من عمل الموئل حيث عقدت الأمم المتحد المؤتمر الثاني للمـــدن الموئل الثاني (Habitat II) في مدينة اسطنبول التركية وهو من جهة مؤتمر تقييمي لما تم إنجازه خلال عقدين من الزمن (منذ الموئل الأول) واستشرافي من جهة أخرى يسعى إلى وضع أهدف حديثة من أجل الألفية الجديدة. وقد صدرت عنه الوثيقة السياسية المتصدرة لجدول أعماله والتي تبنتها 171 دولة.(ONU-HABITAT, 2012b).

خلال الخمس سنوات التالية (1997-2002) خضع الموئل تحت إرشاد جدول أعمال الموئل وبعد ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في عام 2000 لعملية إنعاش كبيرة ليتمكن من استخدام خبرته في تحديد الأولويات الطارئة للتنمية الحضرية المستدامة والقيام بالتصحيحات المطلوبة في اتجاهه وهيكله التنظيمي وفي 1 يناير 2002 من خلال قرار الجمعية العامة رقم A/56/206 خضع تكليف الموئل للتعزيز ليصير برنامجا متكاملا مع منظومة الأمم المتحدة وليخرج إلى الوجود برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الموئل وعليه خضع كل من جدول أعماله والتوصيات الرئيسية المتعلقة به للتطوير لتحقيق أهدف التنمية الحضرية وتوفير المأوى لفتـــــــــرة الخمـــــــــسة عشر سنة القادمة (ONU-HABITAT, 2012b).

6.2.2.1 أهم مخرجات مؤتمرات الموئل والإعلانات المتعلقة بالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية:

سنلخص في ما يلي أهم مخرجات مؤتمرات الموئل والإعلانات المتعلقة بالمستوطنات البشرية وهذا اعتمادا على ما ورد في موقع **الموئل من أجل مستقبل حضري أفضل** على الشبكة العنكبوتية:

أ- مؤتمر الموئل الأول HABITAT I المنعقد من 31 ماي إلى 11 جوان 1976: تبين خلاله أن ظروف المستوطنات البشرية تؤثر بشكل مباشر على التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية وأنه من الممكن للتوسع الحضري العشوائي أن يخلق آثارا بيئية حادة. وهذا دفع إلى الخروج بخطة عمل حددت الاستراتيجيات الأولى على المستوى الدولي للتعامل مع قضايا التوسع الحضري والسيطرة عليها. وتلقت الحكومات توصيات خاصة وتم حثها على تطوير استراتيجيات وسياسات وطنية للتعامل مع استخدام و حيازة الأراضي، والنمو السكاني، والبنية التحتية، والخدمات الاساسية وكذلك تم تحديد الركائز الأساسية لتكليف الموئل من خلال إعلان فانكوفر وخطة عمل فـــــانكوفـر (ONU-HABITAT, 2012b).

ب- مؤتمر الموئل الثاني HABITAT II المنعقد من 3 إلى 14 يونيو 1996: تم فيه الاعتراف من قبل الحكومات المشاركة بالتدهور العالمي في أوضاع المأوى والمعيشة والتي تمثل نسبة كارثية بالفعل في العديد من دول العالم النامي وهو ما شكل لدى الجميع قناعة بضرورة اتخاذ إجراءات فورية وجريئة مما نتج عنه إصدار جدول أعمال الموئل الذي أقرته 171 دولة والمتمثل في استراتيجية تتضمن ما يزيد عن 100 التزام و 600 توصية، إضافة إلى ذلك تم التأكيد على أنه يجب على المدن أن تصبح أماكن يعيش فيها الإنسان حياة يتمتع فيها بالكرامة، والصحة الجيدة والسلامة والسعادة والأمل. وتم صياغة الهدفين الرئيسين للموئل آن ذاك وهما: **"ضمان مأوى ملائم للجميع"** و**"ضمان التنمية الصحيحة للمستوطنات البشرية في عالم يتطور حضريا "**. وبهدف تحسين جودة الحياة في المناطق الحضرية والمستوطنات البشرية الأخرى حدد جدول أعمال الموئل عدة مجالات جوهرية وضرورية من أجل التطوير الحضري الفعال منها: التخطيط الحضري المناسب، الوصول إلى الخدمات الأساسية، البنية التحتية والإسكان الملائم بالإضافة إلى دعوته بالفعل إلى الأنظمة اللامركزية. ونص جدول أعمال الموئل الثاني على دعم القدرات المالية والمؤسسية للبلديات والسلطات المحلية وبالتالي خلق بيئة متسقة وأكثر تمكيناً لحل مشكلات المدن سريعة النمو. كما تم التأكيد على ضرورة إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية للمستوطنات البشرية إلى جانب الحكومات والسلطات المحلية ومن الجانب المالي اتفقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على دعم لجنة الموئل في تكليفها من الناحية المالية بغرض مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف والالتزامات التـــــي نـــــص عليـــها جدول أعمال الموئل Agenda Habitat (ONU-HABITAT, 2012b).

ت- الإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة: يشير موقع الموئل من أجل مستقبل حضري أفضل فيما يخص هذا الإعلان أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرته في 9 يونيو 2001. حيث أكد هذا الإعلان مرة أخرى على أساسيات جدول أعمال الموئل وجدد الالتزامات المتعهد بها أثناء مؤتمر الموئل الثاني في إسطنبول. وشدد الإعلان أنه على الرغم من الجهود المستمرة للحكومات من أجل الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بجدول أعمال الموئل إلا أن الوضع العام للمستوطنات البشرية ظل يسوء في الكثير من البلدان. كما ضل الفقر المنتشر العقبة الرئيسية أمام التنمية المستدامة في أماكن عدة وبالتالي بالإضافة إلى العمل تجاه تحقيق الأهداف الموضوعة في إطار جدول أعمال الموئل تقرر أن يركز الموئل على المزيد من الاستراتيجيات الفعالة للقضاء على الفقر ومن بين ما تم تقريره أيضا في الإعلان أن يتم تمكين السلطات المحلية والمنضمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف الفاعلة الأخرى من المساهمة في تجسيد جدول أعمال الموئل ممن يتعدون المستوى الحكومي وذلك بتضمين المزيد من الشركاء في مساعي توفير المأوى وتنمية المستوطنات البشرية (ONU-HABITAT, 2012b).

ث- قرار دعم تكليف الموئل 206/25 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 1 يناير2002: بناءا على هذا القرار تم تحويل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى هيئة فرعية مباشرة تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك أصبحت لجنة المستوطنات البشرية والتي تعرف بالموئل الجهة الحكومية الدولية المعنية بصناعة القرار ممثلة بمجلس إدارة الموئل وعلاوة على ذلك كلف القرار الموئل بإدارة مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية كما شدد التأكيد على تنفيذ جدول أعمال الموئل مع تركيز خاص على تحقيق أهداف توفير المأوى المناسب للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية (ONU-HABITAT, 2012b).

ج- الموئل الثالث Habitat III المنعقد في الفترة 17إلى 20 أكتوبر في كيوتو 2016 حيث تم التوقيع الأجندة الحضرية الجديدة في مؤتمر عالمي وهي وثيقة تحدد إطار للجهود العالمية المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وخاصة الهدف 11 المتمثل في جعل المستوطنات البشرية آمنة ومرنة و مستدامة (ONU-HABITAT, 2012b).

نستخلص من استعراض مراحل تطور الجانب المؤسساتي للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وأهم ما تقرر في مختلف المؤتمرات الدولية المنعقدة بخصوص هذا الشأن منذ 1976 أنه ورغم كل الجهود الفكرية والسياسية والمالية المبذولة يبقى هدف التحكم في التوسع الحضري العشوائي أمر صعب التحقيق في ضل الظروف المعقدة التي تتطور فيها المستوطنات البشرية. ومن جانب آخر إذا ربطنا ما أوردناه عن منسيبو في ما يخص الدور " السلبي " الذي تلعبه بعض المؤسسات المالية الدولية في تنمية الدول النامية والدور المماثل الذي تلعبه بعض الفئات "المحضوضة" من تلك الدول نفهم أن الظروف المعقدة التي تتطور فيها المستوطنات البشرية ليست فقط مرتبطة بالنمو السكاني السريع والعوامل الأمنية وغير ذلك بل كذلك بالطريقة التي تُسيَر بها الأمور على المستوى الدولي باسم التنمية المستدامة.

7.2.2 الاستيطان البشري في المناطق الجبلية :

على شاكلة المناطق الأخرى استوطن الإنسان في المناطق الجبلية لكن مع الكثير من الحذر والخوف وتطلب ذلك مدد زمنية أطول. وحسب شمخي الحلاوي (2014) الاستيطان البشري تُأثر فيه عدة عوامل ومن أهمها العوامل الطبيعية المتمثلة في التضاريس وعناصر المناخ المختلفة. ويضيف أنه عادة يقع اختيار الإنسان على الأماكن الأكثر ملائمة لتكون مراكزا لاستقراره وغالبا ما يكون تباين التضاريس وتقطعها سببا في انتشار وتبعثر المستوطنات البشرية بينما تشكل السهول الأماكن الأنسب لتكتلها على حد قوله. ومن جهة أخرى يُرجِع التبعثر والانعزال والتباعد بين المستوطنات البشرية إلى قلة الموارد المائية وضعف التربة و كذلك كثرة المستنقعات والغابات.

ويضيف شمخى الحلاوي (2014) أن الجبال هي المناطق الأقل تفضيلا للاستقرار من السهول والأراضي المنبسطة باعتبار هذه الأخيرة أكثر خضوعا لأساليب الري المنتظم وإقامة مراكز الاستقرار وشق طرق المواصلات. كما أن السهول في المناطق الجبلية تكون أكثر جذبا للسكان وكذا السفوح المنبسطة ومقدمات الجبال. وأن العوائق التي تشكل صعوبات لاستيطان السكان في المناطق المضرسة والمرتفعات تكمن في جوانب طبيعية وحيوية. تتمثل الطبيعية منها في انخفاض درجات الحرارة كلما ازداد الارتفاع فيما تزداد الأمطار إلى مدى معين ثم تكثر الثلوج، إضافة إلى تناقص الضغط الجوي بالارتفاع مما يحد من قدرة الإنسان على الحركة أما بالنسبة للجوانب الحيوية فيرى أنها مرتبطة بإنتاج الغذاء، فالتضرس يحد من المساحات القابلة للزراعة كما يؤدي إلى تشتيت الرقعة المزروعة الأمر الذي يجعل قيام الزراعة أو تطويرها أمرا صعبا.

واستنادا الى سكارو Sacareau (2003, p.71) شهد تاريخ المناطق الجبلية عبر العصور أنماطا متباينة من الاستقرار والتوطن حيث لا يتحقق فهم هذا التباين إلا من خلال ربطه بالمعطيات الطبيعية وبتاريخ المجتمعات و تفاوت تحكمها في تسيير الوسط الجبلي و كذلك من خلال ربطه بالقيمة التي تعطيها هذه المجتمعات لكل جزء من أجزاء المجال الجبلي الذي تشغله وكذلك ربطه بحركات النزوح التـــي شهدتها هذه المناطق عبر العصور وتضيف سكارو Sacareau أن التوزيع الراهن للمستوطنات البشرية في الجبال ما هو إلا نتيجة لتطور حصل عبر حقب طويلة من الزمن وهذا التطور حسبها لم يكن بصورة منتظمة بحيث شهد تقلبات قوية أين تم انتقال السكان من مناطق إلى أخرى وهذا يعني حسبها أنه عبر الزمن ليس هناك أي حالة استقرار دائمة لظاهرة الاستيطان في المناطق الجبلية. وتوضح ذلك بكون بعض الجبال المهجورة أصبحت أماكن استقرار بامتياز ليتم هجرها بعد ذلك كما أن جبالا أخرى وبعد أن ازدادت كثافة السكان فيها إلى درجة كبيرة دفع الأمر بالسكان إلى الهجرة المؤقتة أو الدائمة، وفي المقابل بعض المرتفعات وبعد أن أصبحت فارغة من محتواها السكاني عاد إليها التوطن بفضل استحداث نشاطات جديدة كالصناعة والسياحة واستقطابها بذلك لسكان جدد. التوجه العام منذ قرن من الزمن حسب سكارو Sacareau (2003, p.31) هو التعمير المتزايد والمستفحل للمناطق الجبلية مع وجود تباينات زمنية ومكانية وحسبها يعد كل من موجة الاستعمار الاوروبي والثورة الصناعية أهم العوامل المتسببة في تطور هذه الظاهرة.

مما سبق يمكن تأكيد أمرين مهمين بخصوص استدامة الاستقرار في المناطق الجبلية. الأمر الأول هو كون الموارد البشرية وتمكينها هو المحدد لإمكانية الاستقرار واستدامته. والأمر الثاني هو خاصية " **التغييرات المتتالية والدائمة والذاتية وغير المتوقعة** " التي تحكم استقرار السكان في المناطق الجبلية والتي هي أساس التنمية المستدامة وهما أمران أكدا عليهما الخبير فـــرانسيسكو دي كاستري (Di Castri 2005, p.19).

8.2.2.1 حاجة المستوطنات الجبلية في المناطق الجبلية إلى تنمية مستدامة :

تتميز المناطق الجبلية بتنوعها البيئي والحيوي الكبيرين إضافة إلى هشاشتها بحيث أنها عرضة للكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين وانزلاق الأتربة كما أنها عرضة للمخاطر البيئية الناتجة عن الاحتباس الحراري. وحسب الجغرافي مضر خليل عمر الكيلاني (2016) هذه المناطق الجبلية بصفة عامة جد حساسة للتغيرات التي يحدثها الإنسان بفعل الاستيطان الذي يؤدي إلى تغيرات في استعمال التربة وتدهور الغطاء النباتي والتلوث بمختلف أشكاله. وتتميز هذه المناطق حسبه بكون سكانها الأصليين قد طوروا عبر تاريخهم تنوعا ثقافيا غنيا وكيفوا معيشتهم حسب الظروف الصعبة المحيطة بهم وأوجدوا تقنيات خاصة بهم للزراعة. كما أنهم استطاعوا في مواطن عديدة استغلال التباين في الارتفاع لتنويع محاصيلهم الزراعية. ويضيف أنه رغم كل هذا وبسبب العزلة وصعوبة الوصول إليها فقد همشت هذه المناطق وسكانها.

ويرى مضر خليل (2016) أنه نظرا لكون المناطق الجبلية تغطي ربع سطح الأرض اليابس وكونها تضم 12 % من سكان العالم ونظرا لكونها مصدرا هاما للمياه والطاقة ولمورد رئيسية مثل المعادن والمنتجات الزراعية فإن تنميتها بشكل مستدام أمر في غاية الأهمية. ونظرا لكون المستوطنات البشرية في هذه المناطق ذات بصمة إيكولوجية متزايدة فإن تنميتها بشكل مستدام يساهم بشكل كبير في الحفاظ على مقدراتها وتوازنها. وقد تعززت أهمية هذه المناطق في مؤتمر قمة الأرض في مدينة ريوديجانيرو عام 1992 أين تم تخصيص فصل كامل (الفصل رقم 13) في جدول أعمال القرن 21 عن الجبال والاستراتيجية العالمية لتنميتها المستدامة. وبهذا اتسعت وتعمقت رقعة الاهتمام بالمناطق الجبلية حيث تصدرت مواضيع المناقشات والحوارات بين الباحثين والمهتمين والخبراء والفنيين والسياسيين وصانعي القرارات في مختلف المستويات: محليا، وإقليميا ودوليا (مضر خليل ، 2016)

وحسب مضر خليل على المستوى الدولي تم إسناد مهمة تطبيق الفصل 13 إلى منظمة الأغذية والزراعة FAO التي أخذت على عاتقها المساهمة في تنمية هذه المناطق ووضع الخطط التنموية المناسبة للنهوض بتنميتها. ومن بين أعمالها المهمة في هذا الصدد نجد إصدار كتاب بعنوان "لماذا الاستثمار في التنمية المستدامة للجبال" (FAO, 2013) أين توضح المنظمة الرهنات والتحديات التي يجب مواجهتها والكيفيات والطرق التي يجب اتباعها في ذلك.

3.2.1 مفهوم التنمية العمرانية ومفهوم التخطيط العمراني المستدام:

يعتبر النمو العمراني لمختلف المستوطنات البشرية من أهم الظواهر التي تركت بالغ الأثر على مستوى الأقاليم والمناطق الجغرافيا وهذا منذ عهد الثورة الصناعية. وتطرح هذه الظاهرة تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية جمة استقطبت اهتمام صناع القرار في مختلف المستويات و كذلك اهتمام الكثير من الباحثين من عدة تخصصات مثل الجغرافيا، العمران، التهيئة العمرانية والريفية، الاقتصاد، البيئة و علم الاجتماع. ولعل من أهم الآثار السلبية للنمو العمراني العشوائي ما يترتب عنه من زيادة في نسب تلوث البيئة والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة إضافة إلى ذلك وفي الكثير من الحالات عندما لا تتمكن الحكومات من تلبية الطلب على السكن والخدمات فالنتيجة هي اتخاذ السكن العشوائي كبديل دائم أو مؤقت بحيث "*تشير التقديرات أن ثلث سكان الحضر الذين يشكلون سدس سكان العالم يعيشون في العشوائيات*" (بودقة، 2013، ص.9). ومن أجل مواجهة هذه التحديات وغيرها تبنت الدول النامية والدول المتقدمة على حد السواء مفاهيم جديدة وسياسات جديدة على أساس هذه المفاهيم من أجل تحقيق الاستدامة المرجوة للتنمية العمرانية.

1.3.2.1 مفهوم التنمية العمرانية المستدامة:

عكس تعدد تعريفات التنمية المستدامة لا نجد إلا القليل من التعاريف لمفهوم التنمية العمرانية المستدامة . ومن بين الذين اهتموا بتعريفها نجد ريشاردسون (Maclaren, 1992,p.43 ; Richardson, 1989) الذي يعرفها بـ" *تلك السيرورة التي تؤدي إلى التغيير في المجال المبني والتي تعطي الاولوية للتنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد وسلامة الافراد والجماعات المحلية والأنساق البيئية*" وقد طور نفس الباحث هذا المفهوم ليصبح يدل على " *الحفاظ والتكييف والتجديد المستمر لبنية وأنظمة مدينة ما ولقاعدتها الاقتصادية بحيث تكون وسط معيشي مناسب للكائن البشري و ذلك باستهلاك أقل قدر ممكن من الموارد وطرح أقل الآثار السلبية على الوسط الطبيعي*" (Richardson, 1992 ; Maclaren, 1992, p.43)

2.3.2.1 بعض المحطات المهمة من مسار تطور التنمية العمرانية المستدامة على المستوى الدولي:

من الناحية العملية والتطبيقية تم تجسيد مفهوم التنمية العمرانية المستدامة وتطوير الآليات التي تسمح بالاستفادة منه من خلال تنظيم العديد من المؤتمرات واستحداث جمعيات خاصة تتكفل بمساعي التنمية المستدامة للمدن وتثمينها وقد حظيت القارة الأوربية والدول الغربية بحصة الأسد من النشاط المبذول في هذا الإطار ومن بين الجمعيات التي أنشأت في هذا المجال نذكر ما يلي:

- المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية International Concil for Local Environment Initiative (ICLEI).
- الفدرالية الدولية للمدن المتحدة Fédération Mondiale des Cités Unies (FMCU)

- متروبوليس Métropolis

- قمة المدن كبرى في العالم Sommet des Grandes Villes de Monde (SGVM)

ومن بين أهم المؤتمرات التي نظمت خصيصا لمناقشة المسائل المتعلقة بالتنمية العمرانية المستدامة نذكر ما يلي :

- مؤتمر كيريتيبا Curitiba المنعقد شهر مـــــاي 1992 والذي ضم الجمعيات المذكورة آنفا(METL,1998, p.14) إلى جانب 300 مسئول محلي وأسفر على الامضاء على تعهد كريتيبا الذي ينص على وجوب قيام مسئولو الجماعات والحكومات المحلية بجعل مدنهم مستدامة وإعداد جداول أعمال 21 محلية.

- ملتقى آلمبورق Aalborg سنة 1994 الذي انعقد بمساهمة المفوضية الاوربية لمناقشة مسائل التنمية المستدامة على المستوى المحلي وإعداد الخطط العريضة لإعداد جداول الأعمال 21 المحلية Agendas 21 locales.

- حملة المدن الأوربية المستدامة التي أطلقت سنة 1995 من مدينة آلمبورق من قِبَل المفوضية الاوربية.

- المؤتمر الثاني للمدن المستدامة في المنعقد ليزبون Lisbonne سنة 1996 أين تم بحث حيثيات صياغة التطبيقات الممكنة لجداول الأعمال 21 المحلية. (Liébard et De Hebrde, 2005, p.323)

- المؤتمر الثالث للمدن الأوربية المنعقد في مدينة هانوفر Hanovre حيث جمع ما يقارب 1400 شخص من بينهم 250 مسئول محلي من 36 بلد وتم تركيز النقاش خلاله على مسائل الحكم الراشد وطرق التقييم للمشاريع والسياسات المدمجة . (Sougareva et Holec,2000).

- مؤتمر كيرتيبا حول المدن والتنوع الحيوي المنعقد في مارس 2007 أين تم الامضاء على إعلان كيريتيبا حول المدن والتنوع الحيوي (déclaration de Curitiba sur les ville et la biodiversité ,2007)

وبالتوازي مع ذلك تم إنجاز مشاريع بحث من أجل استحداث طرق ومقاربات لتفعيل وإدراج التنمية المستدامة في المدن والمستوطنات البشرية الأخرى نذكر منها ما يلي:

- شروع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE سنة 1990 في أول أعمالها حول المدينة والمحيط العمراني وتتويجا لذلك قامت بنشر مؤلف بعنوان: « quelles politiques d'environnement pour les années 90 » وهو نتاج بحث يهدف إلى تحديد كيفيات مساهمة المدن و المستوطنات البشرية الأخرى في التنمية المستدامة حيث قام المؤلفون بتحليل المحيط العمراني إلى أبعاده الفيزيائية، البيئية، العمرانية، الجمالية والثقافية (METL,1998, p.14)

- ابتداء من 1991 شكل المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية مجموعة عمل متكونة من خبراء أوروبيين أسندت إليها مهمة تحديد مدى قدرة الجماعات المحلية على إعداد وتبني جداول أعمال 21 محلية Agendas 21 locales ونتائج هذا العمل تم تفصيلها في تقرير خاص وقد شكل محتوى هذا التقرير القاعدة الأساسية لتحرير الفصل 28 لجدول أعمال 21 الذي تم اعتماده من قبل الدول الاعضاء في الامم المتحدة خلال مؤتمر ريو عام 1992(METL,1998, p.14) .

- عمل المفوضية الأوربية بداية من 1991 على إصدار مؤلف بعنوان « Le livre vert sur l'environnement urbain » حيث يوجد هدفان وراء نشر هذا الكتاب: الاول هو البحث في كيفيات تحسين المعيشة في الوسط العمراني والهدف الثاني هو تحديد الاجراءات التي من شأنها المساهمة في حل المشاكل البيئية العالمية وبشكل خاص: الاحتباس الحراري والامطار الحمضية .(METL, 1998, p.14)

- إطلاق فريق الخبراء حول المحيط العمراني الأوربي لمشروع" المدن الاوربية المستدامة " في 1993 الذي يرمي إلى تشجيع التفكير العميق حول استدامة التجمعات الحضرية الاوربية وخلق الظروف المناسبة لتبادل التجارب و التعريف بالتطبيقات الجديدة في مجال الاستدامة على المستوى المحلي وتهدف إلى الخروج بتوصيات من شأنها أن تؤثر على توجهات السياسات الأوربية في هذا المجال (Sougareva et Holec,2000).

- إطلاق حملة المدن الأوربية المستدامة من مدينة آلمبورق سنة 1994 وقد تم تنسيق هذه الحملة من قبل خمسة جمعيات للمدن وكان الهدف منها هو استحداث وتنشيط شبكة للمدن المستدامة الأوربية من بين النشاطات التي تقوم بها نجد إصدار نشرية موجهة إلى المدن والهيئات المهتمة بمقاربة جدول الأعمال 21 المحلي (Sougareva et Holec,2000).

- في شهر أكتوبر 1994 قام فريق الخبراء حول المحيط العمراني بتقديم تقريره حول المدن الاوربية المستدامة إلى المفوضية الأوربية أين حدد بوضوح عدة انشغالات لا تتعلق بالمحيط العمراني إنما بتطبيق مفهوم الاستدامة في المناطق العمرانية حيث يقترح الخبراء بإلحاح إعداد استراتيجيات تسيير شاملة بهدف إرساء الاستدامة وبالخصوص في المجالات الأساسية مثل الاقتصاد، التهيئة العمرانية، التخطيط البيئي والنقل ...إلخ (Sougareva et Holec,2000) .

- في نفس السنة (1994) شرعت المفوضية الأوربية في إطار سياستها الجهوية في مبادرة URBAN والتي تهدف إلى تقديم الدعم المالي للمشاريع المبتكرة التي تهدف إلى تهيئة الاحياء المهمشة وإعادة دمجها في النسيج العمراني.

- في مارس 1996 تم تقديم التقرير النهائي حول المدن الأوربية المستدامة من قبل فريق الخبراء حول المحيط العمراني وهو يعتبر من بين المراجع الفكرية الأساسية لمؤتمر ليسبون وقد أوصى فيه الخبراء

بمقاربة بيئية نسقية approche éco systémique للمحيط العمراني وإعداد استراتيجيات تسيير بيئي محلية.(Sougareva et Holec,2000)

- في نوفمبر 1998 قامت المفوضية الأوربية بتنظيم المنتدى الحضري لمدينة فينا بهدف تقديم ومناقشة مخطط العمل للتنمية المستدامة الحضرية والمسمى "Cadre d'action pour un développement urbain durable dans l'Union européenne» والذي جاء بعد الخطاب الصادر عنها في ماي 1997 و المعنون « La question urbaine : orientations pour un débat européen ». منتدى فينا دافع عن فكرة التقدم في الجانب الاستراتجي مع تطوير التطبيقات الجـــــيدة وتبادلها (Sougareva et Holec,2000).

- وفي أكتوبر 1999 اجتمع فريق الخبراء بأعضائه الجدد وجدد التأكيد على مهمته المتمثلة في تقديم توصيات والمشورة للمفوضية الأوربية فيما يتعلق بالتنمية الحضرية المستدامة للدول الأوربية وقد حدد لنفسه المواضيع الجديدة ذات الأولوية وهي: أدوات التقييم (المؤشرات) ، النصوص التشريعية (ترجمة مبادئ التنمية العمرانية المستدامة في النصوص التشريعية)، التخطيط الحضري والتصميم العمراني (Sougareva et Holec,2000).

- إنجاز مشروع HQE²R ما بين 2001 و2004 بتمويل مشترك بين: المفوضية الأوربية تحت مسمى البرنامج الاطار الخامس للبحث والتطوير وما يعرف Action clef 4 « ville de demain et héritage culturel » والاصطلاح HQE²R يعني الجودة البيئية والاقتصادية العالية في تهيئة المباني وتجديد الاحياء (Liébard et De Hebrde, 2005, p.334). ضم المشروع حسب ليبار Liébard ودوهارب De Hebrde (2005,p.334) 10 مراكز بحث و13 مدينة أروبية مشاركة تم بتنسيق من المركز العلمي والتقني للبناء (CSTB) وقد حُدد للمشروع أهدافا تتمثل في: اقتراح أدوات عمل ومراجع للتوصيات ومراجع للتطبيقات الناجحة في مجال التهيئة والتجديد العمراني. واستناد إلى شارلو فلاديو Charlot-Valdieu و أوتروكانَ Autrequin (2011,p134) المقاربة HQE²R تتضمن طرق عمل وأدوات تمكن من إدراج التنمية المستدامة في مختلف مراحل مشاريع الاحياء بعبارة أخرى تمكن من إعداد، تقييم ومتابعة مخططات العمل لمشاريع التجديد العمراني المستدام (أو التحويل المستدام للأحياء إلى أحياء بيئية écoquartiers) وحسبهما هذه المقاربة تمزج بين غايات التنمية المستدامة ومبادئ للتدخل، وأهدافها objectifs تنقسم إلى أهداف ثانوية cibles ثم إلى مؤشرات Indicateurs وهي تشكل نظام التحليل المسمى Isdis (integrated Sutainable : developement Indicators System) الذي يهيكل المقاربة و أدواتها على حد قولهما.

وبعد أن طُورت المقاربة HQE²R تمكن باحثين آخرين في دول غربية أخرى من تطوير مقاربات و طرق أخرى مماثلة مثل LEED-ND و HQE Aménagement (Derghazarian,2011) وفي إطار أشمل قام فريق بحث من معهد العلوم الأساسية بجامعة كبيك من تطوير أداة لتقييم السياسات والإستراتجيات والبرامج والمشاريع على اختلاف مستوياتها من وجهة نظر التنمية المستدامة وقد اصلـــــــــــح عليـــها اســـم (GADD :la grille d'analyse de développement durable) (Villeneuve, Riffon et Tremblay, 2016).

من خلال هذا الجزء من البحث يمكن استخلاص العديد من النقاط المهمة للمراحل المقبلة من البحث ولعل أهمها هو كون مجال التنمية العمرانية قد ساهم كثيرا في ترجمة وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة لما قدمه صانعي القرار في المدن والجماعات المحلية والباحثين من مجهودات تصب في هذا الإطار. ونستخلص كذلك أن تطور ترجمة مبادئ التنمية المستدامة من النصوص التأسيسية إلى واقع المحيط العمراني كان بمساهمة كبيرة من الدول الأوربية التي استثمرت موارد مالية وبشرية هامة مع إشراك مختلف الفاعلين المحلين والمجتمع المدني. والنقطة الثالثة المهمة هي الدور الاساسي الذي لعبته الإرادة السياسية في أوربا لترجمة مختلف الاعلانات والقرارات الدولية في العشريتين ما بين 1990 إلى 2010. النقطة الرابعة هي أن التطور الكبير في مجال المقاربات وطرق التحليل والتقييم والمتابعة لمشاريع التنمية المستدامة بشكل عام ومشاريع التجديد في البناء والعمران في الدول الغربية يستدعي البحث والدراسة من أجل مواكبتها والاستفادة منها.

3.3.2.1أهداف التنمية العمرانية المستدامة:

حسب كل من شارلو فلاديو Charlot-Valdieu وأوتروكان Autrequin (2011,p.104) وضعت للتنمية المستدامة المطبقة على المدن والمستوطنات البشرية الأخرى العديد من الأهداف وهي مستقاة من الأهداف العامة للتنمية المستدامة. وفيما يلي نستعرض أهمها:

1- مكافحة ظاهرة تغيير المناخ بشكل عام وعلى وجه التحديد ظاهرة الاحتباس الحراري.

2- الحفاظ على الثروات الطبيعية (مصادر الطاقة، المواد الأولية، المياه، المجال الطبيعي...إلخ.) من الاستغلال الجائر والحفاظ على التنوع الحيوي.

3- تحسين نوعية البيئة المحلية من خلال التقليل من تلوث التربة والهواء، وتقليل الضوضاء ومن خلال التسيير الجيد للنفايات.

الجدول 4: الأهداف العامة والفرعية للتنمية العمرانية المستدامة

الأهداف (les finalités)	الاهداف الفرعية (les cibles)
1-مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري	1- التقليل من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري 2- الاقتصاد في استهلاك الطاقة
2-الحفاظ على الثروات الطبيعية المتجددة وغير المتجددة	1- تحسين التسيير المحلي لمورد المياه 2- الاستهلاك الأمثل للمجال (العقار) 3- الاستهلاك الأمثل للمواد الأولية المختلفة 4- تحسين نوعية المحيط المحلي
3-تحسين نوعية المحيط المحلي	1- تحسين الجوانب المتعلقة بالصحة والامن العموميين 2- تدعيم النوعية البيئية للمباني. 3- العمل على حماية جمالية المنظر وتحسينه 4- السهر على النوعية الحسنة للفضاء العمومي 5- تحسين تسيير النفايات 6- تجنب الحاجة إلى التنقل باستعمال السيارة
4-تعزيز العدالة الاجتماعية	1- تأمين مسكن لائق لكل فرد 2- تأمين الخدمات العمومية للجميع 3- تعزيز فرص التوظيف 4- محاربة الاقصاء المهني والاجتماعي
5- تعزيز المزج و التنوع	1- ضمان التماسك الاجتماعي في الاقاليم 2- المحافظة على الاقتصاد المحلي وتدعيمه 3- إعطاء الأفضلية للمدينة ذات الأقطاب المتعددة
6-المحافظة على الروابط الاجتماعية والتضامن وتدعيمهما	1- تعزيز النشاطات التي تقوي الروابط الاجتماعية والتضامن 2- تعزيز وتقوية الروابط بين الأقاليم 3- تعزيز التضامن بين الشمال والجنوب
7-الحفاظ على الجانبية وتدعيمها من أجل تنمية اقتصادية مستدامة	1- تعزيز نقل التطبيقات الجيدة وتطوير التكنولوجيات المستدامة 2- تعزيز وتشجيع أنماط الانتاج والاستهلاك المستدامين 3- تعزيز التسيير المستدام للأقاليم.

المصدر : (Charlot-Valdieu et Autrequin, 2011,pp. 104-120)

1- تحيق العدالة الاجتماعية وتجسيدها من خلال توفير فرص العمل وتوفير السكن والخدمات والمرافق العمومية.

2- المزج la mixité والتنوع الإقليمي السكاني.

3- التضامن بين الأقاليم (أو الاندماج بين الأقاليم) وبين السكان.

4- تحسين الجاذبية الاقتصادية المتعلقة بأساليب الإنتاج والاستهلاك للأقاليم.

وتتفرع هذه الأهداف السبع حسب فلاديو Charlot-Valdieu وأوتروكان Autrequin (2011,pp. 104-120)إلى أهدف فرعية Cibles كما هو موضح في الجدول رقم(04).

3.3.2.1 مبادئ وأسس التنمية العمرانية المستدمة :

حسب شارلو فلاديو Charlot-Valdieu و أوتروكان Autrequin (2011,p.121) عند وضع سياسات التنمية العمرانية المستدامة على المستوى المحلي هناك جملة من الاسس والمبادئ الواجب الالتزام بها وهي في معظمها مستقاة من أسس التنمية المستدامة التي وردت في إعلان ريو عام 1992 والغاية منها هي دفع دوائر صنع القرار إلى التساؤل حول حيثيات و سبل العمل فيما يلي سننقل عنهما هذه المبادئ مع الإيجاز في شرحها:

1- مبدأ العالمية أي الاستناد إلى تصور عالمي قائم على المصلحة العامة.

2- مبدأ تعدد المقاربات و تعاضدها في العمل الذي يتطلب طرق جديدة تعتمد على المشاركة وتعدد التخصصات وشفافية أكثر.

3- مبدأ مشاركة مختلف الفاعلين (السكان، والمستخدمين les usagers، والفاعلين الاجتماعين والاقتصاديين، والمواطنين)

4- مبدأ استراتجية التحسين المستمر المبنية على الواقعية والتأقلم والاستجابة الملائمة للظروف المستجدة

5- مبدأ اعتبار الوقت الخاص والملائم للمشاريع والفاعلين (الوقاية، الحيطة والمرونة)

6- مبدأ المسؤولية كأساس لتنظيم عملية إنجاز المشاريع

7- مبدأ وضع قواعد اقتصادية جديدة تسمح بتحديد أهداف نجاعة أعلى من التي تم تحديدها في إطار القوانين المعمول بها أو ما هو معمول به في مختلف المجالات.

8- مبدأ التقييم والمتابعة كأساسين للنقد البناء الهادف إلى تحسين والتقدم المستمر.

4.3.2.1 مفهوم العمران المستدام:

العمران هو فرع من المعرفة خاص بتخطيط المدن وعرفه سِردا Cerda كعلم وتقنية التنظيم المجالي للمدن وحسب قاموس العمران والتهيئة التوجه السائد مع نهاية القرن العشرين في تعريف هذا المفهوم هو تضمينه لمختلف أنواع العمليات التي تجرى على المجال المبني أو المجال الذي سيتم بناؤه.(Merlin et Choay, 1988,p.689)

يلخص بُمْبنجي Bombenger (2011,pp. 68-71) صور العمران المستدام في أربعة مظاهر هي : أولا كونه يعتبر شجبا للمقاربة التقدمية في العمران، ثانيا يتمثل في إدراج لرهانات محلية جديدة وثالثاً كونه يعتبر طريقة جديدة لبناء الأقاليم على أساس تفاوضي وتشاركي بين الفاعلين وأخيرا كونه يولي أهمية خاصة الإشكالية البيئية.

وحسب شارلو فلاديو Charlot-Valdieu وأوتروكانَ Autrequin (2011,p.35) كي يكون العمران مستداما قامت المفوضية الأوربية بإعطائه أولويات و خصائص محددة تتلخص في ما يلي:

- هو عملية يتعاون خلالها مختلف الفاعلين (السلطات المحلية والجهوية، المواطنين، المنضمات ذات التمثيل المحلي، المنضمات غير الحكومية، الجامعات والشركات) لأجل إدماج الاعتبارات الوظيفية، البيئية والنوعية لتصميم وتخطيط المحيط المبني.
- ويضمن للسكان أماكن حياة وعمل متميزة ذات بهاء وجمال وآمنة وصحية وذات جودة عالية من شأنها أن تثير وتعزز الإحساس بالانتماء والاعتزاز والشعور بالإنصاف الاجتماعي والاندماج والهوية.
- يخلق الظروف لاقتصاد حيوي ومتزن متفتح على الجميع بإنصاف ويعزز التجديد الحضري.
- يتعامل مع الأراضي كمورد ثمين يتوجب استعماله بأنجع الطرق الممكنة، وذلك بإعادة استغلال القطعة المبنية سابقا والمباني الشاغرة في التجمعات العمرانية قبل اللجوء إلى تهيئة عقارات جديدة خارج المنطقة العمرانية تفاديا للتمدد العمراني.
- يأخذ بعين الاعتبار للعلاقة بين المدن وما حولها من مناطق نائية بل يعتبرهما كل متكامل.
- يضمن اختيار أفضل المواقع لمشاريع التهيئة الجديدة ويضمن امكانية الوصول إليها بوسائل النقل العمومي كما يضمن احترامها للبيئة الطبيعية.
- يضمن مشاريع عمرانية ذات كثافة ونشاط واستعمال للخدمات يؤمن نجاعة النقل العمومي مع السهر على توفير إطار عمومي ذو جودة عالية يراعى فيها الحاجة إلى الخصوصية ويقلل من التأثيرات ذات الآثار السلبية مثل الضوضاء وتلوث الهواء.

- يعزز الاستخدام المختلط والمتكامل للمجال بهدف الحصول على أكبر قدر من الفائدة من التقريب بين مكونات المستوطنات البشرية (تقليل مسافات التنقل بين المساكن وأماكن التسوق وأماكن العمل).
- يضمن بنى تحتية ذات جودة ومخططة بشكل جيد خصوصا وخدمات النقل العمومي المتعلقة بالطرقات والمسالك الخاصة بالراجلين والدرجات ويضمن إمكانية الوصول accessibilité وخصوصا للفئات الضعيفة وتوفير الظروف الحسنة لمستوى عالي من النشاط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.
- يطبق المقاربة الحديثة المقتصدة للطاقة مثل المساكن قليلة الاستهلاك للطاقة الاحفورية، النقل النظيف، التدفئة الحضرية وأنظمة إعادة التدوير.
- يحترم القيم والموروث والمجتمعات الثقافية.

كخلاصة لما تم استعراضه حول مفهومي التنمية العمرانية المستدامة و العمران المستدام يمكن القول أن المفهوم الأول أكثر شمولية من الثاني وذلك من حيث أن التنمية العمرانية المستدامة تشمل الاوجه التطبيقية والتشريعية للعمران المستدام، إضافة إلى ذلك فهي تضم جوانب أخرى مثل الحكم الراشد والمشاركة، والطاقات المتجددة في المجال العمراني وتهتم بالعلاقة بين المدن والمستوطنات البشرية والمجال المحيط بها والجوانب السياسية والاقتصادية لتنميها.

4.2.1 مفهومي التنمية الريفية و التنمية الريفية المستدامة[21]:

يتميز المجال الريفي بتعدد الابعاد والتنوع وعدم التجانس عبر مختلف الأقاليم والبلدان. وتنميته تكتسي أهمية بالغة لعدة اعتبارات لعل أهمها في دول العالم الثالث المساهمة في كبح موجات النزوح الريفي وتثبيت السكان الريفيين في مناطق عيشهم الاصلية وذلك تفاديا لكل الازمات الحضرية التي يمكن أن تنشأ من تبعات هذه الظاهرة. فيما يلي سنحاول الإلمام ببعض جوانب مفهوم التنمية الريفية ومراحل تطوره ليضم الجوانب والابعاد المتعلقة بالتنمية المستدامة.

1.4.2.1 مفهوم التنمية الريفية:

يعرفها كل من لودارميلك Lowdermilk ولاتوس Laitos (1981؛ جامِع، 2011، ص.8) على أنها "*عملية مستمرة من التغيير المخطط في الأبنية و الهياكل الاجتماعية والمنظمات الريفية والحضرية وذلك في جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي توفر الدوافع الكافية وتحرك الامكانات الانتاجية وتهيئ الخدمات التي تساعد فقراء الريف على إحراز مستويات أفضل من المستوى المعيشي والمعارف والمهارات، كما تساعد التنمية الريفية على تحسين بيئتهم الطبيعية والاجتماعية وتحافظ على*

[21]- علاقة هذين المفهومين بهذا البحث ناتجة من كون الحالة المدروسة منطقة (بني ورتلان) تتميز بكونها ذات طابع ريفي جبلي واستفادت من العديد من مشاريع التنمية الريفية والتنمية الريفية المستدامة كما استفادت من عمليات تنموية في المجال العمراني.

التقدم الذاتي للأهداف التي يساعد في وضعها وتنفيذها فقراء الريف عبر الزمن" ويعرفها جامِع وآخـــرون (1987؛ جامِع،2011، ص. 10) على أنها" *حركة التغيير الارتقائي الجذري المستمر المخطط له في بناء ومهام الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الريفية وذلك من خلال مركب الانشطة التنموية المتناسقة والمتكاملة والشاملة و المتوازنة حكوميا وأهليا و الذي يتمثل في الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي والرضى النفسي للسواد الاعظم من الريفيين*" ومن جانب الهيئات والمنظمات الدولية أورد هاشمي الطيب (2014 ، ص.20) تعريفين الأول للبنك الدولي سنة 1975 الذي يعرفها على أنها استراتيجية مصممة تهدف إلى تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف و(...) تتمثل في توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، وهذه المجموعة تشمل الزراع الذين يزرعون على نطاق ضيق والمستأجرين، والمعدومين. أما الثاني فهو مشترك بين الفاو FAO واليونيسكو سنة 2004 ويتلخص في كون التنمية الريفية عملية تهتم وتظم تحت جناحها الزراعة، التعليم، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات والفئات المحرومة و(...) تهدف إلى تحسين معيشة سكان الريف بصفة عادلة ومستدامة.

نلاحظ تقارب التعاريف الأربعة في كونها تهتم بتحسين مستوى الفئات الفقيرة من المجتمع الريفي وكونها تهتم بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للحياة الريفية وتهتم بالعدالة في توزيع منافع التنمية. كما نلاحظ بعض التفاوت بينها فمثلا تعريف لودارميلك Lowdermilk ولاتوس Laitos ينفرد بفكرة كون التنمية الريفية تحافظ على التقدم الذاتي في تحقيق أهداف المجتمع الريفي وفكرة مشاركة الفقراء في العملية التنموية أما تعريف جامع والآخرين فهو ينفرد بفكرة أن التنمية عملية تغيير جذرية وأنها لا تميز بين الفقراء وغيرهم من سكان الريف ويتميز تعريف البنك الدولي بكونه يحدد بشكل واضح من هم الفقراء الذين تستهدفهم التنمية الريفية ونجد التعريف الأخير يتميز بكونه أكثر عمومية في وصف عملية التنمية والمشاركين فيها وأنه أكثر تحديدا للمجالات التي تهتم بها.

2.4.2.1 تطور مفهوم التنمية الريفية:

يشير تقرير المنظمة العربية للتنمية والزراعة الأسكوا (2007، ص.2) إلى أن مفهوم التنمية الريفية منذ عام 1948 تطور عبر ثلاث مراحل وذلك من المفهوم المحلي المحدد لتنمية المجتمع المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي لتوفير الخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية. ثم إلى مفهوم التنمية الريفية المتكاملة وأخيراً إلى مفهوم التنمية الريفية المستدامة. وهو ما سنوضحه فما يأتي اعتمادا على المرجع الذي سبق ذكره.

- **مفهوم تنمية المجتمع:** تبنى هذا المفهوم مؤتمر كامبردج للتنمية الذي انعقد سنة 1948 لمناقشة متطلبات التنمية في البلدان الراضخة تحت الاستعمار أو الانتداب البريطاني حيث كان ذلك بمثابة التحضير التدريجي لحصول تلك الدول على الاستقلال من بريطانيا. ونص التعريف الذي تبناه ذلك المؤتمر على أن تنمية المجتمع هي "حركة الغرض منها تحسين الاحوال المعيشية للمجتمع المحلي وبناءا على مبادرة منه كلما أمكن، فإن لم تظهر هذه المبادرة تلقائيا فينبغي الاستعانة بالأساليب المنهجية العلمية الفعالة لهذه الحركة. " ولم تحقق برامج تنمية المجتمع في العديد من المستعمرات النتائج المرغوبة كونها أهملت الاهتمام بالمشاريع الانتاجية ذات المردود الاقتصادي التي من شأنها تمكين المجتمعات المحلية من مواصلة الدعم المادي للبرامج الاجتماعية (المنظمة العربية للتنمية للزراعة، 2007، ص.2)
- **مفهوم التنمية الريفية المتكاملة:** ظهر هذا المفهوم عام 1972 حسب بلنكل Bellancle (1983,p13) وهو يتمحور حول فكرة التكامل بين الانشطة الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات الريفية ، وفكرة إلزامية تقديم خدمات متكاملة و تمكن من الاستثمار الامثل للموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة . وتتألف مشاريع التنمية الريفية المتكاملة بصفة عامة من أنشطة إنتاجية زراعية تهدف إلى الحد من الفقر من خلال زيادة دخل الأسر الريفية (المنظمة العربية للتنمية للزراعة، 2007، ص.3). وقد بين بلنكل Bellancle (1983,p.14) ثلاث مواطن أساسية لمعنى التكامل في هذا المفهوم وهي أولا: التكامل على مستوى العوامل المباشرة المتعلقة بالإنتاج الزراعي، ثانيا: التكامل على مستوى الاهداف التي تُحدد للمشاريع ، ثالثا: التكامل على مستوى العوامل التي لها تأثير مباشر وأساسي على الانتاج.
- **مفهوم التنمية الريفية المستدامة:** حسب الإسكوا[22] (2007، ص.3) يمثل آخر مراحل تطور مفهوم التنمية الريفية وهو يستهدف توفير سبل المعيشة المستدامة في مختلف الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية الزراعية في المناطق الريفية من أجل القضاء على الفقر و"*زيادة تمكين الاشخاص الذين يعانون الفقر ومنظماتهم وزيادة سبل وصولهم إلى الموارد الانتاجية والخدمات والمؤسسات العامة وخاصة الارض وفرص العمل والائتمان والتعليم*"

وتكتسي التنمية الريفية المستدامة أهمية كبيرة نظراً للعديد من الاعتبارات التى ذكرها الزهراني (2009) والتي نقتبس منها ما يلي:

- ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى الحضر خاصة الفئات ذات القدرة المهنية من الشباب والتي أدت إلى حرمان الريف من الاستفادة من قدراتهم لإحداث تنمية لتطوير الريف.

[22]- هي نفسها المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

- قصور أنماط التنمية المتبعة في كثير من دول العالم النامي عن مواجهة متطلباتها من الاغذية وتكوين رؤوس الاموال وقصور الاستثمار في الموارد البشرية في الريف .
- التفاوت الكبير في مستوى نصيب الفرد من الخدمات وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر.
- ارتفاع نسبة الامية بين الريفيين فمثلا تبلغ نسبة الامية في الوطن العربي 72,6 % من جملة عدد السكان ومعظم هؤلاء الاميين من سكان الريف.
- نسبة كبيرة من سكان العالم يعيشون في الريف إلا أن هذه النسبة في تناقص مستمر بفعل ظاهرة النزوح الريفي الناتجة عن ظروف المعيشة الصعبة في الريف.
- نسبة المشتغلين بالزراعة من جملة عدد السكان تبلغ ما بين 45 % و75 % خاصة في الدول العربية.

ومن أجل هذه الاعتبارات وغيرها أخذت التنمية الريفية المستدامة حيزا هاما في مجال القضايا التنموية لدى الدول والمنظمات والهيئات الدولية وقد أنشأت من أجل التخطيط لها ومتابعة تحقيق أهدافها واستراتيجياتها إدارات متخصصة (الزهراني، 2009).

3.4.2.1 مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة :

تم تبني هذا المفهوم من قبل منظمة الأغذية والزراعة FAO انطلاقا من توجيهات الفصل 14 من جدول أعمال القرن 21 (النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة) (الإسكوا، 2007، ص.5) وعرفتها بأنها عملية متكاملة تهدف إلى ما يلي :

- ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر والمستقبل كما ونوعا إلى جانب التوسع في انتاج السلع الزراعية.
- توفير فرص العمل المستدام وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة عامة وظروف العمل لكل العاملين في مجال الانتاج الزراعي.
- المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل في حدود المستطاع لزيادة انتاجياتها دون الاخلال بالتوازن الطبيعي لهذه الموارد أو بالقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمعات الريفية ومنع تعرض البيئة للتلوث.
- العمل على حماية القطاع الزراعي من التعرض للعوامل الطبيعية والاقتصادية الضارة باستدامة الانتاج وعلى تقوية آليات الاعتماد على الذات في العمل الانتاجي .
- ضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية لإحداث التنمية المستدامة .

وحسب منظمة الاغذية والزراعة FAO (2007; Zaghib, 2009,p. 18) هذا المفهوم يدمج إلى جانب القطاع الزراعي قطاعات متعددة أخرى هي:

- القطاعات المنتجة غير الفلاحة مثل الصناعة، المناجم، السياحة، استغلال الموارد الطبيعية وإدارة البيئة.
- القطاعات العمومية مثل الصحة، التربية، التكوين، البحث العلمي، التوعية ونشر المعارف المبسطة، القروض المختلفة، البيئة والنقل.
- أنظمة الحوكمة gouvernance على المستوى المحلي والمتمثل في العلاقات بين القطاع الخاص، المجتمع المدني والوكالات والدوائر الرسمية الحكومية المعنية[23].
- وإضافة إلى ذلك يضم مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة ما يتعلق بتنمية البنى التحتية الريفية مثل الطرقات، شبكة الكهرباء، شبكة المواصلات، السكن، الماء الصالح للشرب والصرف الصحي.

1. 4.4.2 معوقات وتحديات التنمية الريفية المستدامة:

ليست التنمية الزراعية والريفية المستدامة بالعملية السهلة وذلك مثل مختلف مجالات التنمية فهي تواجه صعوبات وتحديات مختلفة من بينها كون الأوساط الريفية غير متجانسة ومتعددة وهذا يفرض تعدد الحلول والصيغ المقترحة. ويشير تقرير المنظمة العربية للتنمية والزراعة (2007، ص.21) إلى عدت تحديات أخرى خاصة بالدول العربية نذكرها ما يلي :

- تواصل ارتفاع معدلات الفقر في الكثير من دول المنطقة العربية وهو ما أدى إلى تفاقم معدلات الاستغلال الجائر للموارد المتاحة ، وهذا يستدعى ابتكار سياسات تشجيع الاستغلال الامثل للموارد بشكل يضمن استدامة الانتفاع بها.
- التنامي المتزايد في عدد السكان في الدول الاكثر فقرا بالمنطقة العربية التي تعاني من تناقص وتدهور في الموارد الطبيعية من جراء التغيير في المناخ الطبيعي وسوء الاستخدام والسياسات التي زادت من معدلات التصحر وانعدام البدائل المناسبة لكسب العيش في المناطق الريفية.
- زيادة عدد المتعلمين في أوساط الشباب الريفي وتنامي تطلعاتهم وقلة فرص العمل المتاحة، وكذلك غياب السياسات والبرامج التي من شأنها أن توجه طاقات الشباب للمساهمة في العمل التنموي التطوعي في المناطق الريفية.

---

[23]- يرى الزهراني(2009) في هذا الصدد أن التنمية المستدامة تتطلب مشاركة متنوعة من جميع الجهات والمؤسسات والهيئات وأفرد المجتمع المتأثرين بنواتجها وخاصة في عملية التخطيط لها وإدارتها وتقويمها وحسبه المشاركة في عملية إدارة التنمية الريفية تهدف إلى عدة أمور هي:
- ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية
- الاسراع في إحداث التغييرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية
- إدراك المواطن للإمكانات المتاحة للتنمية
- تأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة للتنمية الريفية عن طريق التأمين الذاتي.
- الحرص على المال العام والاسهام في المحافظة على مقومات الدخل الوطني.
- مساعدة المواطنين وتدريبهم على أساليب حل المشكلات.
- تدعيم الرقابة المجتمعية على المشروعات الحكومية.

- تزايد معدلات الهجرة إلى المناطق الحضرية بواسطة الشباب، وبخاصة المتعلمين منهم مما أضعف تأثير البرامج الموجهة لتنمية المجتمعات الريفية.
- تبني الدول للسياسات التي تكرس العمل التنموي لخدمة الفئات المقتدرة في المجتمعات الريفية وتهمل بشكل واضح احتياجات صغار المنتجين مما يضعف من فرص حصولهم على خدمات الانتاج بما في ذلك نقل التقانة والتمويل والتسويق، ومن فرص مشاركتهم الفاعلة[24] في برامج التنمية.
- ضعف آليات وبرامج إدماج المرأة الريفية في النشاطات الانتاجية والتدني النسبي في معدلات التعليم وبناء القدرات وفرص الحصول على الخدمات الانتاجية في اوساط النساء في المناطق الريفية.
- وأخيرا حسب الإسكوا يشكل ضعف الدعم الدولي أكبر المعوقات التي تواجه برامج التنمية الريفية في المنطقة العربية.

نستخلص مما سبق استعراضه حول مفهومي التنمية الريفية والتنمية الريفية المستدامة أن الأول تطور إلى الثاني عبر ثلاث مراحل خلال ما يقارب نصف قرن من الزمن بهدف التحسين والتطوير ومواكبة الاحتياجات المستجدة لسكان الريف هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن التنمية الريفية المستدامة تعيد صياغة نفس أهداف التنمية الريفية لكن في قالب جديد وأوسع وأكثر وضوحا حيث يشمل على كل المستجدات المتعلقة بالتنمية المستدامة خصوصا ما تعلق بالحفاظ على البيئة في الوسط الريفي واحترام الخصوصيات الثقافية للمجتمعات الريفية ومستفيدا في ذلك من التجارب السابقة.

5.2.1 مفهوم التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في المناطق الجبلية.

بعد أن قمنا بتحديد خصائص ومعـــــالم مفاهيم التنمية المستـــــدامة، الاستيطان البشري والمستوطنات البشرية والتنمية المستدامة في المناطق الجبلية، التنمية العمرانية المستدامة، التنمية الريفية المستدامة أصبح لدينا العناصر الكافية لاستخلاص المفهوم الاساسي والمركب لبحثنا وهو **"التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية الجبلية"** .

نظريا يمكننا تعريف التنمية المستدامة في المستوطنات البشرية الجبلية بكونها: مجموع الجهود المبذولة والموارد المخصصة ضمن المبادرات[25] التنموية المختلفة (الحكومية والاهلية) لتنمية المستوطنات البشرية في المناطق الجبلية والتي تأخذ بعين الاعتبار لخصائصها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والطبيعية. وهي التي تهتم باحترام كل مبادئ وأسس الاستدامة وأهدافها

[24]- في هذا الصدد أورد الزهراني (2009) جملة من العقبات التي تحول دون المشاركة المجتمعية الفعالة في عملية إدارة التنمية الريفية المستدامة وهي: -نوع التخطيط الاستراتيجي للتنمية، أسلوب إدارة التنمية، مستوى الوعي التنموي لدى الشركاء ومستوى القدرة المجتمعية على المشاركة. وهذه العناصر وغيرها ستكون من بين جملة المؤشرات التي سيتم استخدامها لمعرفة مدى توفر شروط تفعيل التنمية المستدامة على المستوى المحلي وتحديدا في المستوطنات البشرية الجبلية.

[25]- نقصد بالمبادرات كل السياسات التنموية المستدامة وترجمتها على الوقع من خلال المخططات التنموية، البرامج، المشاريع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي سواء كانت عمومية أو خاصة، النشاطات والمهام الدورية للمصالح العمومية ...إلخ.

وتسعى إلى الاستفادة من التجارب السابقة بتكيفها محليا وهي التي تشجع وتعطي الاولوية للمبادرات المحلية دون انغلاقها على المبادرات الخارجية.

وتتمثل خصائصها العامة فيما يلي:

- **هي التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية على اختلاف أحجامها وأشكالها ومواقعها في المناطق الجبلية.**
- **هي التنمية المستدامة التي تهتم بالأبعاد المختلفة للمستوطنات البشرية (الاقتصادية الاجتماعية، المرفولوجية، الوظيفية، والثقافية...) وتهتم بعلاقتها مع أبعاد وخصوصيات الإقليم المحلي الذي تنتمي إليه (الطبيعية، الاقتصادية، الإدارية...) وتعتبرهما نسقا واحدا وكلا متكاملا.**
- **هي التنمية المستدامة التي تهتم على حد السواء بالاعتبارات العمرانية للمستوطنات البشرية وبالاعتبارات الريفية للمناطق التي تنتمي إليها.**
- **هي التنمية المستدامة التي تهتم بالتقييم الدوري لمختلف المبادرات التي تنجز في إطارها بهدف التحسين المستمر والتأقلم مع المعطيات المستجدة والاستفادة من الابتكارات الجديدة.**

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل نستخلص أن موضوع بحثنا تشكل من خلال الجمع بين ما تم الاطلاع عليه من رصيد معرفي حول إدراج وتفعيل التنمية المستدامة في ميادين عدة هذا من جهة ومن جهة أخرى تشكل من الملاحظات المتكررة للواقع المعاش المتعلق بالتنمية بحكم الانتماء إلى المجال المختار كحالة للدراسة وبحكم المشاركة فيها. ومنهجيا يمكن القول أن البحث استفاد من البحوث السابقة بحكم استخدامنا لأدوات بحث جاهزة أو بحكم اعتمادنا على بعض تلك البحوث لإعداد تقنيات البحث الموظفة في بحثنا. وساعدتنا البحوث السابقة في تعزيز توجهاتنا وأهدافنا.

وفي سياق آخر مكننا تحديد المفاهيم في المبحث الثاني من التزود بالمعارف اللازمة لفهم خصائصها وأبعادها وكذا الظروف التي ساهمت في نشأتها وتطورها. وبشكل خاص مكننا التطرق إلى المراجعات الفكرية لمفهوم التنمية المستدامة لبعض الباحثين والخبراء من اكتساب نظرة نقدية وموضوعية عنه وهو ما يجعلنا أكثر يقظة وتبصرا عند اختيار وإعداد الوسائل المنهجية التي سنستخدمها في البحث الميداني. كما أن تتبع أهم مراحل تطورها وإدراجها وتفعيلها في تهيئة المحيط العمراني والريفي على المستوى الدولي والمستوى الاوربي سمح باستخلاص أهم عوامل النجاح والفشل في ذلك.

إن أهمية محتوى المبحث الثاني من هذا الفصل بالنسبة لما سبق وسيلي من مباحث تتمثل في كونه يشكل المنطـلق الاول والقاعدة التي تم خلالها تحديد الإطار النظري العام لمحتوى المفاهيم وأبعادها. كما تتمثل أهميته في كونه سمح بالتوصل إلى بعض العناصر العامة للإجابة على السؤال العام للبحث المتعلق بحيثيات إدراج وتفعيل التنمية المستدامة على مستوى المستوطنات البشرية بصفة عامة والمستوطنات البشرية بالمناطق الجبلية بشكل أخص.

الفصل الثاني: إدراج وتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر: الاستراتيجيات، البرامج، الهيئات المستحدثة والنصوص التشريعية.

مقدمة الفصل الثاني

المبحث الأول: مشاركة ومساهمة الجزائر في الجهود الدولية للتنمية المستدامة

1.1.2 المشاركة الفاعلة في تحضير وفي أعمال المحافل الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة

2.1.2 المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

3.1.2 إعداد التقارير الوطنية الدورية حول التنمية المستدامة وحول معاهدات حماية البيئة

المبحث الثاني: المبادرات الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني

1.2.2 جدول الأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة PNAE-DD 2012-2002

2.2.2 الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة

3.2.2 السياسات القطاعية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثالث: أهم الهيئات المستحدثة في إطار إدراج وتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر

1.3.2 المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ONEDD

2.3.2 المحافظة الوطنية للساحل CNL

3.3.2 الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية ANCC

4.3.2 المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة CNTPP

5.3.2 المركز الوطني لترقية الموارد البيولوجية CNDRB

6.3.2 المعهد الوطني للتكوينات البيئية CNFE

7.3.2 الوكالة الوطنية للنفايات AND

8.3.2 مركز تنمية الطاقات المتجددة CDER

المبحث الرابع: إدراج وتفعيل التنمية المستدامة من خلال المنظومة التشريعية الجزائرية

1.4.2 أهم القوانين الصادرة لتعزيز نهج الاستدامة وحماية البيئة في الجزائر.

2.4.2 أهم المراسيم التنفيذية الصادرة لتعزيز نهج الاستدامة وحماية البيئة في الجزائر

خلاصة الفصل الثاني

مقدمة الفصل الثاني:

في هذا الفصل سنقوم بعرض عام لأهم محطات إدراج وتفعيل (تنفيذ وتنشيط) التنمية المستدامة على المستوى الوطني من خلال مختلف الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع المعدة للإنجاز والمنجزة والنصوص التشريعية الصادرة عن مختلف الهيئات المختصة وكذلك من خلال إعطاء حوصلة عن الهيئات المستحدثة في إطار تعزيز وتدعيم البعد المؤسساتي للسهر على تطبيق ومتابعة مختلف المبادرات المتعلقة بالتنمية المستدامة، هذا العرض العام للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة سنقوم بربطه من جهة بمختلف مراحل انخراط الجزائر في الجهود الدولية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة ومن جهة أخرى بما ترتب عنها من تطبيقات ومشاريع وآليات على المستوى المحلي في المجال الجبلي الجزائري.

المبحث الأول: مشاركة ومساهمة الجزائر في الجهود الدولية للتنمية المستدامة

سعت الدولة الجزائرية إلى الانخراط في الجهود الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال سياسة هجينة مبنية من جهة على الشراكة الدولية أي من خلال التعاون الثنائي مع الدول والتعاون الجماعي في إطار المنظمات والهيئات الدولية ومن جهة أخرى على الجهود الوطنية والمحلية، حيث شاركت الجزائر في مختلف المحافل الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة ووقعت وصادقت على الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات الصادرة عنها، كما أنها سطرت مشاريـــع وبرامج بهدف الوفاء بتعهداتها الدولية وبهدف تحسين نمط التنمية السائد ليستجيب لمعايير الاستدامة محليا وقطريا. في هذا المبحث سنقوم بعرض تلك الجهود لغرض فهم السياق العام للتنمية المستدامة في الجزائر وتمهيدا لربطه في الفصل الثالث باستراتيجيات ومشاريع التنمية المستدامة المتعلقة بالمستوطنات البشرية بشكل عام والمستوطنات البشرية في المناطق الجبلية بشكل خاص.

1.1.2 المشاركة الفاعلة في تحضير وفي أعمال المحافل الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة:

إدراكا منها للأهمية التي تتبوؤها التنمية المستدامة وما يتعلق بها على المستوى الدولي، بادرت الدولة الجزائرية إلى القيام بعدة مساهمات في معظم الجهود الرامية إلى تحقيقها. ومنذ قمة الأرض بريو ديجانيرو سنة 1992 إلى غاية الوقت الراهن تطورت تلك المساهمات مع تطور برامج وأهداف التنمية المستدامة على المستوى الدولي وحسب ما أملته ظروف الدولة الاقتصادية والسياسية. فيما يلي سنعرض جملة من الجهود التي ساهمت الجزائر من خلالها في المساعي التنموية الدولية لتحقيق الاستدامة:

- المشاركة في أعمال تحضير تقرير برونتلند حيث كانت ممثلة في لجنة كتابته مـــا بين 1983 و1984[1] (CMED,1989).
- المشاركة في مختلف مراحل إعداد المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة المنعقد في ريو سنة 1992م (Secrétariat d'Etat chargé de l'Environnement,1997).
- منذ السنوات الأخيرة من ثمانينيات القرن الماضي سعت الدولة الجزائرية إلى انتهاج سياسة إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تهيئة المجال والظروف المناسبة للتنمية المستدامة وذلك من خلال اتخاذ خطوات مهمة للدخول في اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية ومن خلال إجراءات لانسحاب الدولة من مهام التحكم الكلي في الاقتصاد أهمها إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية وتدعيم القطاع الخاص. وفيما يخص الدين الخارجي انتهجت خيار إعادة الجدولة وهو – مع كل الآثار الجانبية التي خلفها- سمح بإعادة الحيوية إلى علاقات الجزائر وتعاونها الدولي في مختلف المجالات ومن جهة أخرى سمح بتحرير التجـــــارة الخارجية وتحفيز التنافسية والمبادلات التجارية. (Secrétariat d'Etat chargé de l'Environnement,1997)
- إعداد التقرير الخاص بالجزائر المتعلق بتقييم تطبيق جدول أعمال 21 (profil de l'Algérie) وتقديمه إلى لجنة التنمية المستدامة في هيئة الامم المتحدة في دورتها الخامسة المنعقدة خلال الفترة الممتدة ما بين 7 إلى 25 من شهر أفريل 1997 بنيويورك. وقد اشتمل التقرير على وصف شامل للتقدم المنجز وما تم برمجته من مبادرات على المستوى الوطني في إطار جدول الأعمال 21 للتنمية المستدامة (Secrétariat d'Etat chargé de l'Environnement,1997).

2.1.2 المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

انضمت الجزائر إلى الجهود الدولية الهادفة لحماية مكونات البيئة وهذا من خلال:

- المصادقة على برتوكول مونتريال[2] بشأن المواد التي تستنفد طبقة الأوزون بتاريخ 1992/09/13م بمرسوم رئاسي (Secrétariat d'Etat chargé de l'Environnement,1997) كما صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية في 10 أفريل 1993 (BESSAOUD ,2003) ، وسعيا منها لإنجاز المبادرات التنموية المنوطة بها في إطار هذه الاتفاقيات باشرت الجزائر منذ سنة 1996 في إنجاز برنامج لتدعيم الامكانيات من خلال المشاركة في المشروع الإقليمي المغاربي RAB/94/G31 وإعداد المخطط الوطني للعمل لمواجهة التغيرات المناخية من خلال المشروع

[1]- مُثلت الجزائر في هذه المهمة من قبل الدبلوماسي محمد سحنون الذي شغل منصب ممثل الجزائر لدى الامم المتحدة ما بين 1982 و1984م.

[2]- هي معاهدة دولية تهدف لحماية طبقة الأوزون من خلال التخلص التدريجي من إنتاج عدد من المواد التي يعتقد أنها مسؤولة عن نضوب طبقة الأوزون.

الوطني ALG/98/G31. وهذان المشروعان ممولان بالشراكة مع الصندوق الدولي للبيئة FEM (BESSAOUD ,2003).

- المصادقة على المعاهدة المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي بتاريخ 6 جوان 1995 وقبل ذلك صادقت الجزائر على مختلف المعاهدات المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي (معاهدة رمسار حول المناطق الرطبة ومعاهدة بون للمحافظة على الانواع المهاجرة ومعاهدة واشنطن الخاصة بالمتاجرة بالأنواع النباتية و الحيوانية المهددة بالانقراض والمبادئ الغابية (BESSAOUD ,2003) وتم تجسيد تطبيق معاهدة حماية التنوع البيولوجي من خلال مشروع ALG/97/G31 الممول بالشراكة مع صندوق البيئة العالمي FEM حيث مكن تجسيد هذا المشروع من إنجاز تقرير شامل حول التنوع الحيوي في الجزائر وإعداد الاستراتجية الوطنية ومخطط العمل الوطني للتنمية المستدامة والتنوع الحيوي.
- المصادقة على المعاهدة المتعلقة بمكافحة التصحر CNULCD بتاريخ 22 ماي 1996 حيث اسندت مختلف النشاطات والمبادرات التنموية المتعلقة بهذه الاتفاقية إلى الهيئة الوطنية للتنسيق (ONC) التي تمثل إطار التشاور والمتابعة ما بين القطاعات الذي سمح بإعداد مخطط العمل الوطني المعتمد سنة 2003 (BESSAOUD ,2003).

3.1.2 إعداد التقارير الوطنية الدورية حول التنمية المستدامة وحول معاهدات حماية البيئة:

دأبت المصالح المختصة بإعداد التقارير الدورية في مجال التنمية المستدامة بشكل عام مثل التقرير الوطني لسنة 2011 والتقرير الوطني 2000-2015 حول أهداف الألفية إضافة إلى التقارير الدورية حول تطبيق البرامج المختلفة مثل مكافحة التصحر والاستراتيجية وجدول الأعمال الوطنيين من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي 2016-2030. حيث أن هذه التقارير موجهة إلى الهيئات الدولية والوطنية المعنية بهدف التنسيق والمتابعة. الجدول رقم (5) يعطي حوصلة عن معظم تلك التقارير والمعاهدات الدولية التي تتعلق بها.

الجدول رقم (5) : التقارير الصادرة من الهيئات المختصة حول تطبيق المعاهدات الدولية المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

المعاهدة	تاريخ المصادقة	التقارير المعدة بشأن المعاهدة
المعاهدة الإطار حول التغيرات المناخية	10 أفريل 1993	- التقرير الوطني الأول في 30 أفريل 2001 - الإحصاء الخاص بالغازات الدفيئة في 25 /2010/11 - التقرير الوطني الثاني سنة 2011.
برتكول كيوتو	1992/09/13 م	الشروع في عملية إعداد مخطط المناخ الوطني من خلال 9 ورشات على المستوى الوطني وبالشراكة مع وكالة التعاون الدولية الألمانية GIZ. وهذا مابين 2014 و2017.
معاهدة الأمم المتحدة حول التصحر	22 ماي 1996	صدرت ثلاث تقارير حول تطبيق معاهدة الأمم المتحدة حول التصحر (1999،2002،2004)
معاهدة الأمم المتحدة حول التنوع الحيوي	6جوان 1995	التقرير الوطني 1997 – التقرير الوطني 2005
معاهدة رمسار الخاصة بالحفاظ والاستخدام المستدام للمناطق الرطبة	الشروع في الالتزام بها سنة 1984	صدور االقانون 11- 02 المؤرخ في 17 فيفري 2011
معاهدة التجارة العالمية لأصناف الحيوان والنبات البري المهددة بالانقراض (CITS)	الشروع في الالتزام بها سنة 1984	صدور تقارير: 2002، 2004،2003، 2005، 2006،2007
معاهدة بال (Bale) حول مراقبة حركة النفايات الخطيرة عبر الحدود و كيفيات التخلص منها.	الانضمام إلى المعاهدة سنة 1998 والانضمام بعد تعديلها في 2006	صدور تقارير: 2000، 2002،2001، 2004 ،2005، 2006
معاهدة برشلونة حول الملوثات العضوية الدائمة POPs.	تمت المصادقة عليها سنة 2006	إعداد المخطط الوطني لتطبيق هذه المعاهدة بالتعاون مع مختلف القطاعات المعنية
معاهدة برشلونة حول خفض التلوث والحفاظ على البيئة البحرية المتوسطية	تمت المصادقة عليها سنة 1981	في إطار تطبيق هذه المعاهدة تم إعداد الفحص الوطني والفحص الوطني القاعدي للانبعاثات والملفوظات.
المعاهدة المتعلقة بالمناطق المحمية والتنوع الحيوي المتوسطي	1995	إصدار االقانون 11- 02 المؤرخ في 17 فيفري 2011

المصدر: (ONEDD, 2012,p.25)

المبحث الثاني: المبادرات الهادفة لتحقيق وإدراج التنمية المستدامة على المستوى الوطني

إضافة إلى ما سبق ذكره قامت الدولة الجزائرية بإعداد جدول أعمال وطني من أجل البيئـــــــــة والتنمية المستدامة PNAE-DD سنة 2002 وهو يعد حجر الزاوية في هذا المجال حيث سمح بدفع عمـــــلية إدراج وتفعيل التنمية المستدامة على المستوى الوطني و ذلك من خلال ما تضمنه من تحليلات توجيهات[3] ومبادرات، إضافة إلى ذلك تم استحداث ما يسمى بالميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة واستحداث سياسات قطاعية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة فيما يلي سنتطرق إلى محتوى هذا المبادرات بشيء من التفصيل:

1.2.2 جدول الأعمال الوطني من أجل البيئة والتنمية المستـــــــدامة 2002-2012 PNAE-DD:

تم إعداده من قبل وزارة البيئة وتهيئة الإقليم في إطار التقرير الأول لحالة ومستقبل البيئة 2000 وذلك بالتعاون مع البنك الدولي والهيئة التقنية الالمانية GTZ وبمشاركة العديد من المستشارين الجزائريين والدوليين والمجتمع المدني. وقد حدد هذا التقرير أربعة أهداف رئيسية للتنمية المستدامة خلال العشرية 2002-2012 هي:

1 - تحسين الظروف الصحية ونوعية الحياة،

2- الحفاظ على إنتاجية رأس المال وتحسينها،

3- خفض الخسائر الاقتصادية و تحسين القدرة التنافسية،

4- حماية البيئة الكلية.

وقد تم فيه تحديد النتائج والغايات المرجوة من وراء هذه الأهداف كما يلي:

أ - تحسين الظروف الصحية ونوعية الحياة للمواطن: وهذا الهدف *"له علاقة قوية بانتشار النفايات وتلوث الهواء، ويتأثر بتلك النتائج أكثر أولئك الذين لا يستطيعون معالجة آثارها، وهم الفقراء بسبب أوضاعهم المعيشية المتمثِّلة في المسكن الوضيع ومحدودية الحصول على المياه الشروب والتطهير وعدم انتظام جمع النفايات، ومختلف الكوارث التي تصيب الفقراء قبل غيرهم وخاصة الذين يعيشون في الريف منهم و في مناطق حساسة من الناحية الإيكولوجية"* (حمداني ،2009). وحسب البرنامج يتحقق هذا الهدف من خلال السهر على تحقيق البنود التالية (META, 2002):

- تحسين إمكانيات الحصول على خدمات الماء الصالح للشرب مع التركيز على التسيير المدمج لموارد المياه واستعمال التكنولوجيات التي تسمح بالحصول على النجاعة في استغلاله.
- تحسين نجاعة خدمات التطهير الصحي والتسيير الجيد لمحطات التصفية وتطوير خدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية.

[3]- تضمن المخطط في بدايته تحليلا نقديا لتطور عملية التنمية الوطنية خلال العشريات الثلاث السابقة وما حققته من نتائج وفي المقابل ما نتج عنها من آثار سلبية على البيئة والمجتمع.

- تحسين نوعية الهواء في المدن وفي محيط المناطق الصناعية الكبرى (من خلال استبعاد البنزين المرصص وترقية استخدام الغاز من نوع GPL وتحسين نوعية المازوت).
- محاربة التلوث في النقاط الصناعية الحساسة من خلال استحداث عقود النجاعة البيئية.
- تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وفي جوار المناطق الصناعية.
- خفض إنتاج النفايات واعتماد تسييرها المتكامل سواء في المستوى المؤسساتي أو المالي.
- تطوير التسيير البيئي في المدن، والإكثار من المساحات الخضراء وحماية التراث الثقافي.

ب- الحفاظ على إنتاجية رأس المال وتحسينها: ويقصد به*"السعي إلى تدارك تدهور الأراضي والغابات والمراعي، والنهوض بالإنتاج الزراعي والحيواني المستديم الذي يسمح بالحفاظ على نوعية الأراضي والغطاء النباتي، بل ويسمح بإثرائها، وهذا يتم بمواجهة الأسباب الأساسية*[للتدهور]، *وبإشراك السكان المعنيين والقطاع الخاص"* (حمداني ،2009، ص.296): وهذا يمر حسب جدول الاعمال عن طريق تحقيق البنود التالية (MATE, 2002):

- تطوير وترقية فلاحة مستدامة من خلال إنتاج زراعي عالي القيمة المضافة، وتطوير التجارة وتوسيع نطاقها وتحسين نسبة تغطية الصادرات للواردات.
- تطوير سياسة ريفية تسمح بزيادة عدد مناصب الشغل والمستثمرات وتضمن حماية الموارد.
-اعتماد تكنولوجيا الإنتاج الملائمة، وتسيير مياه السقي تسييرًا رشيدًا وتطوير توجيهات إجرائية لإعادة استعمال المياه المصفاة في المجال الزراعي.
- مراقبة التلوث الزراعي الكيميائي Agrochimique.
- تحسين أنظمة تسيير الأراضي لتقليل التعدي عليها.
- زيادة نسبة التغطية الغابية وزيادة المناطق المحمية.
- مواجهة وصد ظاهرة التصحر عن طريق تطبيق نظام ملائم لتسيير المراعي وحماية الواحات.
- حماية المنظومة البيئية الهشة والعناية الخاصة بالتنوع البيولوجي.
- تخصيص الموارد المائية بصورةٍ رشيدة، واعتماد تقنيات تسيير أكثر ملائمة
- تطوير استراتيجية لتسيير السواحل وإدخال برامج وقاية منسقة لمحاربة تدهور المناطق الساحلية.

ت- خفض الخسائر الاقتصادية و تحسين القدرة التنافسية: يفهم من هذا الهدف حسب حمداني (2009، ص.297) إقامة علاقات تنسيق وثيقة مع الوزارات المكلفة بالاقتصاد والمالية، بحيث تتخذ تدابير من شأنها أن تكون ذات طبيعة اقتصادية أساسًا، من شأنها أن تساهم في خفض معدلات الفقر زيادة على أهداف النوعية التي تنشدها الاستراتيجية البيئية. وتشمل هذه التدابير حسب برنامج الأعمال للبيئة والتنمية المستدامة (MATE, 2002)على:

- ترشيد استعمال الموارد المائية وموارد الطاقة والموارد الأولية في الصناعة.
- الرفع من إمكانيات إعادة تدوير النفايات واسترجاع الموارد الأولية.
- تحسين التسيير البيئي والتحكُّم في تكاليف الإنتاج، وتحسين صورة القيمة التجارية.
- تحسين نجاعة النشطات الاقتصادية على مستوى الموانئ.
- تحويل أو حل المؤسسات الأكثر تلويثًا للبيئة، وأقلها قابلية للبقاء من حيث الجانب المالي.

ث-حماية البيئة الكلية: يقصد من وراء هذا الهدف حسب حمداني (2009، ص.297) مواجهة الأسباب الأساسية لتدهور البيئة ذات الطبيعة المؤسساتية من جهة والشروع في تنفيذ أعمال قوية ومستمرة في مجال حماية التراث البيولوجي الوطني، الذي يكتسي جزء كبير منه أهمية إقليمية أو شاملة ومن جهة أخرى المقصود بذلك هو خفض مسببات انبعاث الغازات ذات الاحتباس الحراري. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تجسيد البنود التالية (MATE, 2002).

- زيادة كثافة الغطاء النباتي وتنوعه البيولوجي (غابات الإنتاج والحماية).
- مضاعفة الفضاءات المحمية والمناطق الرطبة ومناطق التنمية المستدامة.
- حماية الواحات من الملفوظات المنزلية
- القضاء على المواد التي تؤذي طبقة الأوزون.
- خفض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري خاصة في قطاع الطاقة.

ويتبين من خلال محتوى برنامج الأعمال الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة PNAE-DD أن الأهداف والمرامي السابقة الذكر تقوم على تجسيد جملة من **الاجراءات المؤسساتية** و**الإجراءات المرافقة والمتممة** ومجموعة من **الاستثمارات ذات الأولوية** التي سنعرضها فيما يلي (MATE, 2002):

أ- الإجراءات المؤسساتية: وهي ذات أهمية كبيرة في إطار هذا الجدول وتشمل جوانب عدة هي:

- إعداد و تطبيق القوانين الخاصة بالنفايات والساحل وتعديل قوانين المحيط والعمران وتطبيق القوانين الموجودة (التحكم في الطاقة والمياه).
- تدعيم قدرات وزارة تهيئة الاقليم والبيئة والوزارات القطاعية ووكالات البيئة على مستوى المدن والبلديات والمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعين الآخرين حتى يكونوا قادرين على تخطيط وتسيير برامج أعمال بيئية ومن بين المبادرات التي وردت في هذا الإطار نجد تسطير برنامج للتكوين في مجال البيئة
- تدعيم شبكات المتابعة والسهر على نوعية الانساق البيئية (المياه، الهواء، الأراضي) وكذا القدرات المتعلقة بالمراقبة وإنفاذ القوة العمومية.

- تعديل مستحقات الخدمات العمومية الخاصة بالماء، رفع النفايات وغيرها واستحداث أدوات اقتصادية لتسيير المحيط (ضرائب بيئية، ومؤسسات مالية مثل صندوق البيئة والتنظيف[4])

ب-الإجراءات المرافقة: تتمثل هذه الإجراءات حسب جدول الأعمال للبيئة والتنمية المستدامة في حملات التوعية والتربية البيئية وفي تكوين إطار للمشاركة لجميع السكان المحلين والسكان المجاورين والشركاء الآخرين لتسيير المدمج للموارد المشتركة كالمياه وغيرها من الموارد الطبيعية واستحداث إطار مؤسساتي رسمي دائم للتشاور والتنسيق ما بين القطاعات توكل إليه مهمة تجسيد ومتابعة وتقييم جدول الأعمال للبيئة والتنمية المستدامة PNAR-DD.

ث-مخطط الاستثمارات ذات الأولوية: هذا المخطط يهدف إلى المساهمة الفعلية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة الواردة سابقا في المدى القصير والمدى المتوسط وهذا بدعم من البرامج الحكومية لإنعاش النمو الاقتصادي.

وأخيرا تجدر الاشارة أن هذا الجدول بعد استنفاذ المدة الزمنية لمرحلته الاولى (2002 - 2011) ورد نبأ عن إطلاق عملية مراجعته وحسب تلك الأخبار كُلفت الوكالة الألمانية GIZ بإعداد تقييم منجزات المرحلة السابقة وإعداد نسخة جديدة للمرحلة المقبلة (2011-2021)[5]. و نشير هنا إلى كوننا لم نتمكن من الحصول على معلومات أخرى حول برنامج أعمال البيئة والتنمية المستدامة 2011 – 2021 وفي غياب نتيجة المراجعة و التقييم يتعذر معرفة مدى نجاح البرنامج في مرحلته الأولى[6].

2.2.2 الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة : استنـــــــــادا إلى الباحثة بروزوفزكا-عـــــــزاق (BEREZOWSKA-AZZAG,2011, p.113) جدول الأعمال 21 المحلي لم يرى النور في الجزائر إلا أنه وفي خضم الحوار الوطني الذي أطلقته وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سنة 2001 بهدف إعداد التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة تقرر إعداد **الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة** حيث تم إعداد مسودة منهجية عامة لكيفية إنجاز هذا الميثاق وأرسلت من قبل الوزارة إلى مختلف البلديات ليكون ركيزة انطلاق لاقتراح مشاريع تنموية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 أو في إطار جدول الأعمال الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة PNAE-DD. الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة صُمِم على شكل عقد يتعهد فيه المسئولون المحليون الموقعين عليه بكونهم على دراية تامة برهنات التنمية المستدامة وأنهم سَيُعدون جدول أعمال 21 ويُنجزون المشاريع التي حددوها

---

[4] - FEDEP: Fond de l'environnement et de dépollution

[5]- الخبر أوردته جريدة المجاهد بتاريخ 2013/04/24. حسب ذات المصدر عملية مراجعة جدول أعمال البيئة والتنمية المستدامة تم إطلاقها من قبل وزارة تهيئة الاقليم والبيئة والمدينة في يوم 2013/04/23 وحسب نفس المصدر المدير العام للبيئة والتنمية المستدامة في تلك الفترة أعلن أن مدة المراجعة هي ستة أشهر.

[6]- كل الأبحاث والمرجع المتوفرة لدينا إلى حد الآن لم تتجاوز الإطار الوصفي إلى الجانب التقييمي والنقدي رغم أهميته في تحقيق التنمية المستدامة خصوصا عندما يكون في إطار علمي ومنهجي محكم.

كمبادرات ذات أولوية وهذا يخص على وجه التحديد المجالات التالية حسب بروزوفزكا-عـــــــزاق (Berezowska-Azzag, 2011, p.113)

1- التسيير المستدام للموارد الطبيعية البيولوجية والأراضي و النبات والتنوع الحيوي.

2- تهيئة المجالات الطبيعية وتسيرها بشكل مستدام (الساحل، المناطق الجبلية، المناطق السهبية والصحراوية).

3- تهيئة وتسيير المناطق ذات الخصوصية (المناطق الصناعية، مناطق النشاطات، مناطق التوسع السياحي، المناطق المحمية والمواقع التاريخية والثقافية) .

4- الحماية والحفاظ على الاراضي الزراعية.

5- تهيئة وتسيير المدن بشكل مستدام.

6- التسيير البيئي المستدام للنفايات.

7- الاستغلال المستدام للمياه.

8- تسيير المخاطر الكبرى (الكوارث الطبيعية أو المخاطر التكنولوجية)

9- استشارة وإشراك الموطنين في عملية اتخاذ القرارات البيئية .

10- تطوير إمكانيات البلدية للتكفل بالتحديات البيئية المختلفة (التنظيم، التكوين، الامكانيات المادية).

11- استشارة وإشراك الموطنين على مستوى البلدية في عمليات اتخاذ القرارات بالنسبة للنشاطات المؤثرة على البيئة.

12- التعاون ما بين البلديات من خلال الاستغلال المشترك للموارد الطبيعية، والتسيير المشترك للمشاكل البيئية.

13- التقييم الدوري لحالة البيئة والمحيط (تكوين قاعدة بيانات بيئية محلية وإعداد نظام تقييم للحالة البيئية.

14- مشاركة البلدية في برنامج الإعلام والتربية البيئيين.

15- خلق مناصب الشغل في مجال النشاطات الصديقة للبيئة.

إضافة إلـــــى مـــا سبق تشير بروزوفزكا-عزاق (Berezowska-Azzag, 2011, p.113) إلى أن ملحقا خاصا بحزمة من المؤشرات أدرج في مسودة الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة والتي ينتظر من التقنيين العمل على تحضريها وإعدادها في الفترات 2001-2002، 2002-2003 و2003-2004 .

ورغم آفاق الطرح الواعدة التي جاء بها هذا الميثاق إلا أنه حسب Berezowska-Azzag (2011, p.113) جاء إلى حد ما سابق لأوانه حيث لم يجد الأرضية المهيأة وقدمت على ذلك الحجج الثلاث التالية:

- مبدأ استشارة و إشراك المواطنين والفاعلين الاقتصاديين الخواص على مستوى المدينة لم يتم طرحه على المستوى القانوني إلا فيما بعد (سنة 2006) في القانون رقم: 06.06 التوجيهي المتعلق بالمدينة و الذي يضل يفتقر إلى النصوص التطبيقية التي تحدد إجراءات تطبيقه الفعلية.
- تسيير المخاطر الكبرى لا تزال لم تُأخذ بالجدية الكافية حيث أن عديد الكوارث الحاصلة (الفيضانات، الزلازل، الحرائق والانفجارات، قطع قنوات نقل الغاز، تلوث السدود، الحوادث البحرية وغيرها) وطرق التعامل معها تشهد على غياب الإجراءات الخاصة بالوقاية مثل مخططات التعرض للمخاطر PER ومخططات الوقاية منها PPR.
- المؤشرات المقترحة في الميثاق لم يتم تصنفها وفق وحدات المجال البلدي (حضرية، ريفية، سهبية، صحراوية، ساحلية وغيرها) ولا حسب أنماط النشاط (اقتصادية، اجتماعية، بيئية) ولم تقدم أي طريقة للتحليل و التقييم لحالة البلدية وعليه فإن إسهام هذه المؤشرات يمكن اعتباره معدوما نظرا لغياب إمكانية مقارنة النتائج مع قيم مرجعية محددة والتي هي غير متوفرة على المستوى المركزي.

وحسب نفس الباحثة تلك الحجج تفسر جزئيا سبب عدم انخراط جل البلديات على مستوى التراب الوطني في مسعى الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة. والذي اعتبر غير قابل للتطبيق وفُهِمَ خطأً على أنه مذكرة الاعمال 21 المحلية. إضافة إلى ذلك فإن غياب الخبرة في مجال التنمية المستدامة على المستوى المحلي في مختلف المستويات: التصميم، التقييم، النصوص القانونية التطبيقية لا يُسهل عمل المختصين القلائل في مجال تطبيق منهجية التنمية المستدامة في الوسط الحضري.

3.2.2 السياسات القطاعية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: طورت الجزائر إضافة إلى ما سبق أو في إطار (أو بالتكامل مع) ما سبق بعض السياسات القطاعية الهادفة إلى تحقيق الاستدامة التنموية والتي سنلخصها فيما يلي:

1.3.2.2 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA: الذي يهدف إلى دعم وتحديث الفعالية الاقتصادية والإيكولوجية لقطاع الفلاحة وذلك من خلال البرامج الخاصة التالية (حمداني، 2009، ص. 301):

- برنامج لتطوير الإنتاج الزراعي والتدجين، والمنتجات ذات الميزة النسبية الموجهة للتصدير.
- برنامج لتكييف أنظمة الإنتاج التي تمثِّل محاولة للتسيير الفعال للجفاف.
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل توسيع الأراضي الصالحة للزراعة وإمداد السكان المستفيدين بمناصب الشغل والمداخيل.

والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية حسب حمداني (2009، ص.301) يهدف كذلك على الخصوص إلى:

- ضمان أحسن استعمال وتثمين للقدرات الطبيعية (التربة والماء) والوسائل بكل الأنواع.
- ضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستدامة.
- تكثيف الإنتاج الزراعي في المناطق الملائمة وتنويعه ضمن إطار هدف تحسين الأمن الغذائي.
- توسيع المساحة الزراعية النافعة عن طريق تثمين الأراضي الزراعية.
- تحسين مداخيل سكان الريف وبالتالي التقليل من فقرهم.

2.3.2.2 سياسة التجديد الريفي: طُبق برنامج التجديد الريفي من سنة 2002 إلى غاية 2013 على عدة مراحل و هذا بالتوازي مع تطبيق جدول الأعمال الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة وهو في الأساس يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة في المناطق الريفية على المستوى الوطني وذلك من خلال تجسيد الأهداف الستة التالية: توفير شروط تنمية متوازنة، دعم التآلف الاجتماعي ومحاربة التهميش والإقصاء، تدعيم التكامل بين المجال الحضري والمجال الريفي، تنظيم التكامل بين المشاريع، إشراك المجتمع المدني من القاعدة إلى القمة ودعم النهج اللامركزي في التسيير.

ومن الناحية العملية وعلى المستوى المحلي تجسدت هذه السياسة من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI التي تُأسس و تُعدُ حول المواضيع الأربعة التالية :

1 – تطوير أو إعادة الاعتبار لقرية أو قصر: (بتحسين نوعية وشروط الحياة في المجال الريفي).

2- تنويع النشاطات الاقتصادية في المجال الريفي (الاقتصاد المحلي ،التجارة ،السياحة الريفية، الصناعة التقليدية، تثمين الموارد المحلية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطاقة المتجددة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال) وتحسين جاذبية المجال الريفي (عودة السكان، الشباب، جذب سكان جدد...إلخ.)

3- حماية وتثمين الثروات الطبيعية (الغابات، السهوب، الجبال، الواحات، الساحل...إلخ)

4- حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المـــادي: المنتوجات المحلية، التراث العمراني.

3.3.2.2 المخطط الوطني للتشجيرPNR: يمثل أحد روافد التنمية الغابية وحماية الطبيعة التي تعتبر جانبا مهمًا من للتنمية العامة للوطن؛ كونها تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجزءٍ كبير من الوطن وتدعم النشاط الزراعي (حمداني، 2009، ص.301) ويدخل هذا المخطط ضمن إطار التوجيهات الجديدة فيما يتعلَّق بتنمية المناطق الجبلية واستصلاح الأراضي ومكافحة التصحر وحماية وتثمين الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستدامة ويؤكد هذا البرنامج على الاهتمام الدائم للحماية ضد

أخطار توحـــل السدود والتشجير الاصطناعي والإنتاجي ويكمل مسعى السد الأخضر في مكافحة التصحر وإعادة بناء الأنظمة البيئية المنهارة (حمداني، 2009، ص.301)[7].

4.3.2.2 برنامج تحسين الإطار المبني: وذلك من خلال المسح العقاري الوطني وتصنيف المساحات الخضراء وإنجاز المرافق البيئية الكبيرة (حديقة دنيا في العاصمة، مدينة العلوم والمستقبل، مدينة الرياضات، ملاعب الغولف، حديقة الملاهي بالمرجاجو في وهران، حوض الأسماك ببرابتية في الطارف، حدائق المـــــدن المتـــوسطية في كل من بقزول، المدية، العـــــاصمة وهـــران وعنابة) (Berezowska-Azzag,2011, p.109) .

5.3.2.2 برنامج الوقاية من الأخطار الصناعية الكبرى: وذلك من خلال استحداث أنظمة معلومات بيئية ومن خلال المسح العقاري لكل المركبات الصناعية ذات الخطورة، وحفظ الوحدات ونقل تسعة مؤسسات إلى مواقع جديدة وكذلك من خلال حراسة الوحدات الصناعية الكبرى السبع (الجزائر، أرزيو، سكيكدة، عنابة، جيجل، تلمسان ووهران)[8](Berezowska-Azzag,2011, p.109) .

المبحث الثالث: أهم الهيئات المستحدثة في إطار إدراج وتحقيق التنمية المستدامة فـــي الجزائر

يعتبر البعد المؤسساتي من الركائز الهامة لتأطير وإنجاح مبادرات التنمية المستدامة في مختلف المجالات حيث رافقت الجهود المذكورة سابقا جهودا أخرى لإرساء البعد المؤسساتي وتدعيمه بالموارد البشرية المؤهلة والوسائل المادية اللازمة وفي هذا الإطار تم استحداث كل من:

1.3.2 المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ONEDD[9]: حسب موقع وزارة الموارد المائية الجزائرية تم إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 20 محرم 1423 الموافق لـ3 أبريل 2002 لتعزيز السياسات البيئية. وهو تحت وصاية وزارة تهيئة الإقليم والبيئة. المرصد عبارة عن هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ويدار من قبل مجلس إدارة، برئاسة مدير تنفيذي ويساعده لجنة علمية، ومهام المرصد هي (MREE, 2016):

- وضع شبكات الرصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية وتسيير ذلك؛
- جمع المعطيات والمعلومات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة،
- معالجة المعطيات والمعلومات البيئية قصد إعداد أدوات الإعلام؛

[7]- وحسب نفس المرجع يهدف البرنامج إلى الوصول نسبة % 25 كغطاء غابي وهي النسبة الضرورية من أجل استعادة التوازن الإيكولوجي وسينتقل تخطيط الأعمال على المدى الطويل بنسبة الغطاء النباتي في شمال الوطن من11%إلى % 13 وذلك بتشجير 1245900هكتار خلال 20 سنة في آفاق 2020 حيث تقدر مساحة الغابات حاليا ب 4,1 مليون هكتار أي معدل تشجير يقدر ب 11 % لشمال الوطن (حمداني 2009، ص.301).

[8]- إضافة إلى ذلك نجد برنامج لدعم البحث العلمي البيئي المؤلف من 100 مشروع (Berezowska-Azzag,2011, p.109)

[9] Observatoire national de l'environnement et du développement durable,

- المبادرة بالدراسات الرامية إلى تحسين المعرفة البيئية للأوساط والضغوط الممارسة على تلك الأوساط، وإنجاز هذه الدراسات أو المشاركة في إنجازها.
- نشر المعلومة البيئية وتوزيعها[10].

2.3.2 المحافظة الوطنية للساحل CNL[11]: هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تقع تحت وصاية وزارة الموارد المائية تم إنشائها بموجب البند 24 من القانون رقم 02-02 الصادر بتاريخ 5 فيفري 2002 والخاص بحماية وتثمين الساحل وبموجب البند رقم 4 من المرسوم رقم 01-113 المتعلق بتنظيم ومهام وسير العمل بالمحافظة الوطنية للساحل وأسندت إليها المهام التالية:

- حماية وتثمين المناطق الساحلية وأنظمتها البيئية.
- تجسيد وتطبيق إجراءات حماية الساحل والمناطق الساحلية.
- تزويد الجماعات المحلية بكل أنواع الدعم الذي يندرج في مجال تخصصها.
- صيانة وتأهيل وإعادة بناء البيئة والأنظمة البيئية المنهارة للنطاقات البرية والبحرية الاستثنائية أو المساحات الضرورية للحفاظ على الموازين الطبيعية لحفظها.
- تعزيز برامج التوعية العامة والاعلام المتعلقة بحفظ المناطق الساحلية واستخدامها المستدام وتنوعها البيولوجي.

وتتكون المحافظة من ثلاثة أقسام تقنية وقسم إداري واحد وأربعة عشر فرعا موزعة على الاربعة عشر ولاية ساحلية (MREE, 2016).

3.3.2 الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية ANCC[12]: وفقا لموقع وزارة المورد المائية تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-375 الصادر بتاريخ 26 سبتمبر 2005. وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالمسؤولية المعنوية والاستقلالية المالية وهي تحت وصاية وزارة البيئة. تُدار الوكالة من قبل مجلس توجيهي وتُسير من قبل مدير عام وهي مزودة بمجلس علمي(MREE, 2016).

والوكالة تهدف إلى إدراج إشكالية التغيرات المناخية في جميع مخططات التنمية والمساهمة في حماية البيئة. وفي إطار الاستراتيجية الوطنية لمواجهة التغيرات المناخية الوكالة مكلفة بالقيام بمهام

---

[10]- حسب نفس المصدر يتوفر المرصد لانجاز مهامه ولاسيما في مجال الرصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية على :

- 4 مخابر جهوية: الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة وورقلة
- 10 محطات مراقبة: عين الدفلى، سعيدة، مستغانم، الجلفة، النعامة، تيارت، سكيكدة، عنابة، باتنة وبرج بوعرريج
- ويجري تجهيز 5 محطات أخرى في كل من بسكرة، غرداية، المسيلة، تمنراست و تبسة
- وهناك محطتان في طور الانجاز في كل من إليزي وتلمسان

[11] Commissariat national du littoral

[12] Agence nationale des changements climatiques

الإعلام والتوعية والدراسة والاستخلاص في المجالات المتعلقة بانبعاث وحبس الغازات المسببة للإحترار المناخي وكذلك ما يتعلق بالتأقلم مع التغيرات المناخية والحد من آثارها السلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي(MREE, 2016). وتحديدا الوكالة مكلفة بـ:

- المساهمة في تدعيم القدرات الوطنية لمختلف المجالات فيما يتعلق بالتغيرات المناخية.
- الحفاظ على قاعدة بيانات عن تغير المناخ وتحديثها بانتظام.
- إعداد تقارير دورية حول التغيرات المناخية وتقارير أخرى تخص معاينات الأوضاع.
- إدراج جميع أنشطة القطاعات المختلفة لمكافحة تغير المناخ والمساهمة في أي جرد وطني للغازات الدفيئة وفقا للوائح المعمول بها.
- تنسيق الإجراءات القطاعية في مجال تغير المناخ وضمان التآزر مع المجالات البيئية الأخرى، بما في ذلك حفظ التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر.
- المشاركة في جميع الدراسات والبحوث والأعمال ذات الصلة بالتغيرات المناخية.

4.3.2 المركز الوطني للتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة (نقاء) CNTPP[13]: هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-262 الصادر بتاريخ 17 أوت 2002 وهو تحت وصاية وزارة البيئة والطاقات المتجددة (CNTPP, sd[14]). وهو يمثل أحد الهيئات المستحدثة في إطار تطبيق السياسة الوطنية للحفاظ على البيئة وخاصة ما تعلق بالحد من التلوث الناتج عن المخلفات الصناعية الضارة وما تعلق بالاستعمال الراشد للموارد الطبيعية فـــي المجال الصناعي (الماء، الطاقة والمواد الأولية). وهو ويعمل كمنسق ومحفز لسوق وطنية للإنتاج النظيف وتحديدا أسندت إليه المهام التالية (CNTPP, sd):

- خلق مجال عمل لنقل الدراية وتبادل المعلومات التقنية والخبرة في مجال الإنتاج الأكثر نقاء.
- المساهمة في تطوير صناعة صديقة للبيئة، تشجع عمليات التصنيع الأقل تلويثا ومستهلكة لموارد طبيعية أقل.
- المساهمة في تحسين إنتاجية الشركات الجزائرية و تنافسيتها بما يتلاءم مع متطلبات البيئية.

5.3.2 المركز الوطني لترقية الموارد البيولوجية CNDRB[15]: يقع في دار دنيا في باب الواد بالعاصمة الجزائرية، أنشأ في صائفة 2002 بعد مصادقة الجزائر على الاتفاقية الدولية للحفاظ على التنوع الحيوي و بعد وضع الاستراتيجية الوطنية الأولى في هذا المجال. وهو يُعد استجابة للحاجة إلى تعميق وتوسيع المعارف حول الرصيد الوطني البيولوجي بهدف حمايته وتثمينه. والمركز مؤسسة

[13] Centre national des technologies de production propres
[14] Source sans date
[15] Centre national de développement des ressources biologiques

عمومية ذات طابع إداري مزودة بمجلس توجيهي ومجلس علمي تقع تحت وصاية وزارة الموارد المائية (MREE, 2016). المركز أسندت إليه المهام التالية:

- جمع وحفظ نتائج مختلف عمليات جرد المخزونات الحيوانات والنباتات والموائل والنظم الإيكولوجية.
- المساهمة بالتشاور مع أصحاب المصلحة، في وضع خطط لتنمية الموارد البيولوجية في سياق التنمية المستدامة.
- اقتراح حفظ الموارد البيولوجية الوطنية وفقا للإجراءات التي تحددها اللوائح السارية بالتشاور مع القطاعات المعنية.
- تعزيز تنفيذ برامج التوعية العامة بشأن حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

6.3.2 المعهد الوطني للتكوينات البيئية CNFE[16]: *"هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تنشط تحت وصاية الوزارة المكلفة بالبيئة والموارد المائية. تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-263 في 17 أوت 2002، المتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-174 المؤرخ في 11 أفريل 2012 الذي ينص على إنشاء ملاحق تدعى "دور البيئة" من أجل تعزيز الإطار المؤسساتي وتنفيذ السياسة الوطنية للبيئة وتتركز مهام المعهد الوطني للتكوينات البيئية في التكوين والتربية البيئية لفائدة جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية"* (CNFE,2017).

7.3.2 الوكالة الوطنية للنفايات AND[17]: تُسير وفق المرسوم التنفيذي رقم 02-175 الصادر بتاريخ 20 ماي 2002 المتعلق بإنشائها وتنظيمها وسير عملها وهي وكالة تنفيذية تحت إشراف وزارة الموارد المائية لدعم تنفيذ الأحكام التنظيمية بشأن النفايات وكذلك تلك المدرجة في مختلف البرامج (PROGDEM & PNAGDES). وقد حددت لها المهام الخاصة التالية (MREE, 2016):

- تقديم الدعم والمشورة للجماعات المحلية.
- بناء وتحديث قاعدة بيانات حول النفايات.
- إعداد الدراسات والبحوث والمشاريع التجريبية أو تنفيذها أو المساهمة فيها.
- نشر المعلومات العلمية والتقنية.
- تنفيذ برامج التوعية والإعلام والإسهام فيها.
- تنفيذ وإدارة نظام معالجة النفايات والتعبئة والتغليف العامة، ايكو جيم (Eco-Jem) .

[16] Centre national pour les formations à l'environnement,
[17] Agence nationale des déchets.

8.3.2 مركز تنمية الطاقات المتجددة CDER: حسب الموقع الرسمي للمركز، هو مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي أُنشأ سنة 1988 وهو مكلف بوضع وتنفيذ البرامج البحثية وكذا التطوير العلمي والتكنولوجي، لأنظمة الطاقة من خلال استخدام الطاقة الشمسية الضوئية، طاقة الرياح، الطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة الحيوية البيئية. وحسب نفس الموقع يشارك مركز تنمية الطاقات المتجددة كمركز علمي بصفة دائمة في البرنامج الوطني للبحث وتطوير التكنولوجي كما هو محدد في قانونه التوجيهي. وينشط مركز تنمية الطاقات المتجددة منذ إنشائه عبر نشر ودمج العديد من الإنجازات والمشاريع على المستوى الوطني. ومن الناحية الهيكلية إضافة إلى مقره الواقع بالعاصمة، يتكون من ثلاث وحدات بحثية هي: وحدة تطوير المعدات الشمسية، وحدة البحث التطبيقي في الطاقات المتجددة، وحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي، إضافة إلى فرعه التجاري الذي ينشط في مجال الطاقات المتجددة بمنتجاته العلمية وابتكاراته في القطاع الاجتماعي والاقتصادي لصالح السكان لاسيما المعزولين (CDER, sd[18]).

المبحث الرابع: إدراج و تفعيل التنمية المستدامة من خلال المنظومة التشريعية الجزائرية

نظرا لأهمية الجانب التشريعي في تعزيز النهج التنموي المستدام بادرت الدولة بإعداد وإصدار عدة نصوص تشريعية تصب في هذا الإطار. ورغم التقدم الذي تحقق في هذا الشأن فإن هناك عدة نقائص لا تزال مطروحة ولعل أهمها الافتقار إلى جملة من المراسيم التنفيذية[19]: وحسب حمداني (2009 ، ص. 308) المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة سمح بوضع إطار تشريعي متناسق ومتكامل من خلال إصدار جملة من القوانين المكملة للقانون 10-3 المتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة التي تخدم مساعي التنمية المستدامة من عدة جوانب انظر الإطار رقم (01).

1.4.2 أهم القوانين الصادرة لتعزيز نهج الاستدامة و حماية البيئة في الجزائر: يلخص الإطار رقم (01) جملة من القوانين الصادرة عـــن الهيئة التشريعية الجزائرية بهدف تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة في مختلف القطاعات والإجراءات والآليات المؤسساتية التي تسمح بترجمتها في الواقع. فيما يلي يأتي عرض عام لبعض القوانين الصادرة في هذا الإطار وللأهداف التي جاءت لتحقيقها:

[18] - Source Sans date.

[19] حسب Berezowska-Azzag (2011, p.108) معظم القوانين الصادرة بخصوص التنمية المستدامة لم تتبع بالمراسيم التنفيذية اللازمة.

الإطار رقم 01: جملة من القوانين الجزائرية ذات الصلة بالتنمية المستدامة وحماية البيئة

- القـــــوانيـــــــــــن
القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12-12-2001 والمتعلق بالنفايات ومراقبتها وإزالتها.
القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والصادر في 12 ديسمبر 2001.
القانون رقم 02-02 المؤرخ في 5 فيفري 2002 و ألمتعلِّق بحماية الساحل وتثمينه.
القانون رقم 02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002 ألمتعلِّق بإنشاء المدن الجديدة وبيئتها.
القانون رقم 01-03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة الصادر بتاريخ 17 فبراير سنة 2003.
القانون رقم 03-02 المؤرخ في 17-02-2003 المتعلق بالقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ.
القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17-02-2003 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية.
القانون رقم 03-10 المُتعلِّق بالبيئة والتنمية المستدامة المؤرخ في 07/09/ 2003.
القانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004 المُتعلِّق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.
القانون رقم 04-20 الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى في إطار التنمية المستدامة
القانون رقم 04- 09 الصادر بتاريخ 14 أوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة
القانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 المعدل والمتمم للقانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والعمران
القانون رقم 05-12 المؤرخ في 04-08-2005 المتعلق بالمياه.
القانون رقم 06-06 التوجيهي من أجل ترقية المدنية والصادر بتاريخ 20 فيفري 2006
القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29-06-2010 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية

1.1.4.2 القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة و الصادر في 12 ديسمبر 2001:

يؤطر سياسة تهيئة الإقليم ويحدد معالمها، ويأتي هذا القانون حسب الباحث حمداني (2009) ضمن مسيرة متكاملة ومتناسقة تسعى إلى تحقيق توزيع أكثر توازنًا للسكان والنشاطات على مستوى مختلف أقاليم التراب الوطني وذلك من خـــــلال:

- التخفيف من الضغوط الممارسة على الشريط الساحلي والضرر الذي يلحق بموارده الطبيعية ويعرض السكان للأخطار.
- تنمية المناطق الداخلية والجبلية والجافة والصحراوية الأقل سكانًا، والتي يتجه فيها السكان لتضخيم المراكز الحضرية الكبرى.
- دعم الأوساط الريفية والأقاليم التي تعاني من الصعوبات.
- التحكُّم في النمو العمراني وإعادة توازن العمران.
- الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية والثقافية والحفاظ عليها لصالح أجيال المستقبل.
- ترتيب الأدوات المتعلقة بالتهيئة المستدامة للإقليم (ONEDD,2012).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن هذا القانون شكل اللبنة الأساسية لإعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT لمدة 20 سنة والذي تم إعداده والمصادقة عليه من خلال القانون 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010 (ONEDD, 2012).

2.1.4.2 القانون رقم 02-02 المؤرخ في 5 فيفري 2002 وألمتعلِّق بحماية الساحل وتثمينه: ويهدف إلى التخفيف من الضغوط على الإرث الوطني الساحلي، ويحدد الساحل ويصف المبادئ الأساسية لاستعماله وتسييره، ويحدد المواصفات العامة والخاصة ألمتعلِّقة بحماية وتثمين الساحل، ويرسم قوانين التثمين في إطار احترام القدرات المتاحة بالاستغلال الاقتصادي للفضاءات والحماية ألمثلى لحالتها الطبيعية، ويمنع البناءات وشغل الأراضي ألمتعلِّق بالنشاط الاقتصادي على السواحل والمنشآت الصناعية الجديدة على شريط ساحلي بعرض 3 كلم. (حمداني، 2009، ص. 309).

3.1.4.2 القانون رقم03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة الصادر بتاريخ 17 فبراير سنة 2003: يهدف هذا القانون إلى توفير البيئة الملائمة و المشجعة على ما يلي (ONEDD, 2012):

- ترقية الاستثمار والشراكة في المجال السياحي.
- دمج وجهة " الجزائر" ضمن سوق السياحة الدولية من خلال ترقية الصورة السياحية وإعادة تهيئة المؤسسات الفندقية السياحية لزيادة طاقة الإيواء والاستقبال.
- تنويع الخدمات السياحية من خلال تطوير نشاطات سياحية جديدة.
- سد حاجيات وتلبية تطلعات المواطنين في مجال السياحة والترفيه.
- المساهمة في حماية المحيط وتحسين الإطار المعيشي وتثمين الإمكانات الطبيعية والثقافية والتاريخية.
- تحسين نوعية الخدمات السياحية.
- ترقية وتطوير التشغيل في مجال الخدمات السياحية.
- التطوير المتوازن والمتناسق للنشطات السياحية.
- تثمين الإمكانات السياحية الوطنية.

4.1.4.2 القانون رقم 03-02 المؤرخ في 17-02-2003 المتعلق بالقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ: يهدف هذا القانون لتحقيق الأهداف التالية (ONEDD,2012):

- تثمين الشواطئ لتمكين المصطافين من السباحة والراحة ومختلف الخدمات المتعلقة بالاصطياف.
- توفير الشروط اللازمة للتطوير المتناسق للشواطئ.
- الاستجابة لحاجيات المصطافين فيما يتعلق بالوقاية والصحة والأمن وحماية المحيط.
- تحسين الخدمات المقدمة للمصطافين وتحديد نظام الألعاب والملاهي التي يمكن دمجها ضمن السياحة الشاطئية.

5.1.4.2 القانون رقم 03-10 المُتعلِّق بالبيئة والتنمية المستدامة المؤرخ في 07/09/ 2003 :

حسب حمداني (2009، ص. 308) هذا القانون يعد تكيفا مع المتغيرات العالمية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة للقانون السابق المتعلق بحماية البيئة (القانون 83-3 بتاريخ 1983/02/05). ويهدف هذا القانون إلى تطبيق سياسة وطنية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وهو يحدد المبادئ الاساسية وقواعد تسيير البيئة الخاصة بحماية وتنظيم وتثمين الموارد الطبيعية، وإحياء الأوساط التالفة، والوقاية من مختلف أنواع التلوث والضوضاء ومحاربتها وتحسين الإطار المعيشي و نوعية الحياة للسكان وترقية الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية (ONEDD,2012).

6.1.4.2 القانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004 المُتعلِّق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة: ويهدف إلى ترقية الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الجبلية، وذلك بإلزام الدولة والجماعات المحلية بالتكفل بالأنشطة ألمتعلِّقة بتحسين الخدمات (النقل، التمدرس والصحة) ودعم النشاطات المتعددة عـــن طريق ترقية المـــــهن الصغيرة المرتبطة بالمـوارد الجبلية (حمداني، 2009، ص. 309)

7.1.4.2 القانون رقم 04-20 الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى في إطار التنمية المستدامة : ويهدف إلى وضع القواعد العامة لحماية وتسيير الأخطار الكبرى ضمن تنفيذ سياسة وطنية للتنمية المستدامة وهو يُعرف الخطر الكبير بكونه كل تهديد للإنسان أو محيطه يُمكن أن يَحدُث بسبب العوامل الطبيعية غير العادية أو بسبب النشاطات الإنسانية .

8.1.4.2 القانون رقم 04- 09 الصادر بتاريخ 14 أوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة: ويهدف إلى تحديد كيفيات و آليات ترقية الطاقة النظيفة والمتجددة في إطار التنمية و ترقية الطاقات المتجددة في معنى هذا القانون تهدف إلى(ONEDD,2012):

- حماية البيئة من خلال تفضيل استعمال المصادر الطاقوية غير الملوثة.
- المساهمة في الحد من الاحتباس الحراري من خلال الحد من انبعاث الغازات الدفيئة.
- المساهمة في التنمية المستدامة و المحافظة على مصادر الطاقة الأحفورية.
- المساهمة في تطبيق السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم من خلال تثمين مصادر الطاقة المتجددة بتعميم استخدامها.

9.1.4.2 القانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 المعدل والمتمم للقانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والعمران: يهدف إلى تحديد مختلف الكيفيات والآليات المتعلقة بالتهيئة الحضرية والعمران.[20]

[20] سيتم التطرق إلى هذا القانون لاحقا.

10.1.4.2القانون رقم 06-06 التوجيهي من أجل ترقية المدينة والصادر بتاريخ 20 فيفري2006:

ويهدف إلى وضع التدابير والمواصفات المُتعلِّقة بتنظيم سياسة المدينة طبقًا لميادين ومكونات السياسة الوطنية للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم . وتهدف سياسة المدنية إلى الوصول إلى تحسين نوعية الحياة في الأوساط الحضرية وهو ما سنعود إليه لاحقا.

2.4.2 أهم المراسيم التنفيذية الصادرة لتعزيز نهج الاستدامة وحماية البيئة في الجزائر: بهدف تحديد الإجراءات التطبيقية لبعض هذه القوانين تم استصدار عدة مراسيم تنفيذية (انظر الإطار رقم 02).

من خلال تتبع وتيرة صدور النصوص التشريعية المتعلقة بالتنمية المستدامة وحماية البيئة يتبين أن جهدا معتبرا قد بُذل خصوصا في الفترة الممتدة من عام 2001 إلى 2013 حيث صدرت العديد من القوانين و المراسيم التنفيذية في هذا المجال. وفي المقابل تفيد بعض الأبحاث (حسونة، 2013؛ Berezewska-Azzag,2011) إلى كون هذا الجزء من المنظومة القانونية ينقصها العديد من المراسيم التنفيذية التي تجعلها ممكنة التطبيق. [21]

[21]وقد أورد حسونة (2013، ص ص. 229-233) الكثير من النقائص التي يجب تداركها في هذه النصوص القانونية ومنها نذكر على سبيل المثال :

- *اقتصار المشرع في تعريفه للبيئة موضوع الحماية القانونية من خلال القانون 03 - 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على العناصر الطبيعية دون العناصر الاصطناعية.*
- *على الرغم من أهمية إجراء التقييم البيئي في عملية التخطيط البيئي من حيث اعتباره آلية وقائية تعمل على اتقاء حدوث أضرار بيئية نتيجة نشاطات تنموية، إلا أنه تواجهه بعض المشاكل والصعوبات والتي تتمثل في ضعف القدرة الاقتصادية و المالية للمنشآت المعنية ونسبية الحقيقة العلمية التي تحد من العملية الرقابية للجهات المختصة.*
- *على الرغم من أهمية مخططات التهيئة والتعمير في وضع تصورات مستقبلية واحتياطية لحماية البيئة، إلا أنها تعتريها مجموعة من السلبيات، نتيجة لتضخم الأهداف المراد تحقيقها من خلال هذه المخططات، لدرجة أن الفقه يعتبر أن مخططات التهيئة والتعمير أصبحت ملجأ للسياسات العامة كالتنمية، الزارعة، التعليم، الصحة، السياحة، النقل...الخ، مما أدى إلى تضاؤل فعاليتها ومحدوديتها في مجال حماية البيئة، نتيجة لتراكم الضوابط والمعايير المختلفة ضمن أحكامها وتوجيهاتها.*
- *إتجاه إرادة المشرع الجزائري إلى تجنيح الجرائم الواردة في القوانين ذات الصلة بالبيئة أو وصفها بأنها تشكل مخالفات، الأمر الذي يستبعد معه أن يتم تطبيق عقوبة حل الأشخاص المعنويين والمنشآت المصنفة عن الجرائم البيئية، وفي هذا الصدد يمكن القول أن المشرع قد غلب فعل التنمية على حساب حماية البيئة(...)*(حسونة، 2013، ص ص. 229-233).

الإطار رقم 02 : جملة المراسيم التنفيذية ذات الصلة بالتنمية المستدامة و حماية البيئة ، المصدر : الجريدة الرسمية الجزائرية

2- المراسيم التنفيذية

المرسوم 89-170، المؤرخ في 05-09-1989، المتضمن الموافقة على الترتيبات الإدارية العامة والشروط التقنية لإعداد دفاتر الشروط المتعلقة باستغلال الغابات وبيع الحطب المقطوع منها ومنتجاته.

المرسوم التنفيذي رقم 91-78، المؤرخ في 27-02-1990 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة.

المرسوم التنفيذي رقم 91-176 المؤرخ في 28-05-1991 المتعلق بتحديد كيفيات تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم.

المرسوم التنفيذي 91-177 المؤرخ في 28-05-1991 المعدل والمتمم، الذي يحدد إجراءات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه والوثائق المتعلقة به.

المرسوم التنفيذي رقم 91-178، المؤرخ في 28-05-1991 المعدل و المتمم الذي يحدد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي و المصادقة عليه.

المرسوم التنفيذي رقم 98-339 المؤرخ في 03-11 -1998، الخاص بالتنظيم المطبق على المنشأة المصنفة والمحدد لقائمتها، المعدل والمتمم.

المرسوم التنفيذي 03-477، المؤرخ في 09-12-2003، المحدد لكيفيات إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة ونشره ومراجعته.

المرسوم التنفيذي 04-145، المؤرخ في 19-05-2007 المحدد لمجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة.

المرسوم التنفيذي 04-149 المؤرخ في 19-05-2004، الذي يحدد كيفيات إعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة.

المرسوم التنفيذي 04- 273، المؤرخ في 02-09-2002 المحدد لكيفيات سير حساب التسيير الخاص 113-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية.

المرسوم التنفيذي 05-315 المؤرخ في 10-12-2005 الذي يحدد كيفيات التصريح بالنفايات الخاصة.

المرسوم التنفيذي 06-138 المؤرخ في 31-05-2005 الذي ينظم انبعاث الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة والصلبة في الجو وكذا الشروط التي تتم فيها مراقبتها.

المرسوم التنفيذي 06-141 المؤرخ في 19-04-2006 الذي يضبط القيم القصوى للمصبات الصناعية السائلة.

المرسوم التنفيذي 06-198 المؤرخ في 31-05-2006 المتعلق بالتنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة.

المرسوم تنفيذي رقم 05-469 ممضي في 10 ديسمبر 2005 الخاص بتحديد الدراسات والاستشارات المسبقة اللازم إجراؤها وكذا مجموع الشروط والكيفيات والإجراءات التي من شأنها أن تسمح بتحديد المناطق الجبلية وتصنيفها وجمعها في كتل جبلية .

المرسوم تنفيذي رقم 06-07 ممضي في 09 يناير 2006 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للجبل ومهامه وتنظيمه وكيفيات سيره .

المرسوم تنفيذي رقم 07-85 ممضي في 10 مارس 2007 يحدد كيفيات إعداد نظام تهيئة إقليم الكتلة الجبلية والمصادقة عليه والدراسات والاستشارات المسبقة الواجب إجراؤها، وكذا إجراءات التحكيم المتعلقة بذلك.

المرسوم التنفيذي 07-117 المؤرخ في 21-04-2007 المحدد لكيفيات اقتطاع وإعادة دفع الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة المستوردة والمصنعة محليا.

المرسوم التنفيذي 07-118 المؤرخ في 21-04-2007، المحدد لكيفيات اقتطاع وإعادة دفع الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المصنعة محليا

المرسوم التنفيذي 07- 145 المؤرخ في 19-05-2007 المتعلق بدراسة وموجز التأثير على البيئة.

المرسوم التنفيذي 07-205 المؤرخ في 30-06-2007، المحدد لكيفيات وإجراءات إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها ونشره ومراجعته.

المرسوم التنفيذي رقم 07-299، المؤرخ في 27-09-2007، المحدد لكيفيات تطبيق الرسم على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي.

المرسوم التنفيذي 07-300، المؤرخ في 27-09-2007 المحدد لكيفيات الرسم التكميلي على المياه ذات المصدر الصناعي.

المرسوم التنفيذي رقم 09-336 ، المؤرخ في 20-10-2009 المتعلق بالرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة.

المرسوم التنفيذي 10-01، المؤرخ في 01-01-2010 المتعلق بالمخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للماء.

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية

خلاصة الفصل الثاني:

إن النتائج غير المرضية عموما التي أفضت إليها السياسات التنموية الوطنية في للفترة الممتدة من الاستقلال إلى نهاية التسعينيات من القرن الماضي دفعت بصناع القرار إلى التماس الحلول في نهج التنمية المستدامة، حيث تبين لنا من خلال المباحث الأربع لهذا الفصل أن إدراجها وتفعيلها في الجزائر تم على مراحل وعلى عدة محاور هي: محور التعاون الدولي لحماية البيئة والتنمية المستدامة، ومحور الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المؤلفة من جدول الأعمال من أجل والتنمية المستدامة والسياسات القطاعية التي أعدت و نفذت في نفس الإطار ومحور دعم البعد المؤسساتي الذي يهدف إلى تمكين الأجهزة التنفيذية من القيام بمهام الإعداد والإنجاز والمتـــابعة والتقييم والتنسيق على أحسن وجه ويتمثل المحور الرابع في تطوير البعد التشريعي بهدف تحديد مختلف المفاهيم والآليات والإجراءات اللازمة لعمل مختلف المؤسسات والهياكل الإدارية في مجال التنمية المستدامة وحماية البيئة.

ونستخلص مما سبق أن جهودا حثيثة بُذلت على المستوى الوطني لتعزيز نهج الاستدامة التنموية خصوصا خلال العشرية الأولى من القرن الحالي. وأهم الجوانب التي حظيت بالاهتمام لدى السلطات المركزية هو الحفاظ على البيئة حيث أنجزت مشاريع هامة كما استحدثت عدة مؤسسات في هذا الإطار وتفسير ذلك في نظرنا هو كون التجارب التنموية الوطنية السابقة تفتقر إلى إدراج البعد البيئي مما تسبب في نتائج عكسية اقتصاديا واجتماعيا تتمثل مجملا في إهدار الموارد الطبيعية و تلويث المحيط وزيادة حدة الفقر لدى شرائح هامة من المجتمع الجزائري.

ويتبين من خلال هذا الفصل أن محاولة إشراك الجماعات المحلية ومصالحها التقنية والإدارية من قبل السلطات المركزية في رسم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من خلال الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة لم يكلل بالنجاح. وهذا نظرا لعدم توفر الشروط الملائمة من الموارد البشرية المؤهلة والنصوص التشريعية التنفيذية ولعدم وضوح مؤشرات تقييم المبادرة التنموية المقترحة.

ويمكن القول أن هذا الفصل يساهم في رسم الإجابة العامة على السؤال المحوري للبحث المتعلق بطبيعة وبمدى تفعيل التنمية المستدامة على المستوى المحلي والتي يمكن تلخيصها في هيمنة السلطات المركزية والقطاعية على القرارات المتخذة في هذا المجال مع المشاركة الضعيفة للسلطات والمصالح المحلية فيها. إضافة إلى الاهتمام الكبير الذي حضي به البعد البيئي دون الأبعاد الأخرى الثقافية، الأخلاقية والحوكمة هو ما يتناقض إلى حد ما مع أحد مبادئ التنمية المستدامة.

وبهدف استكمال تحديد معالم الإجابة عن السؤال المحوري لبحثنا سنطرق في الفصل الثالث إلى الجهود التنموية في المناطق الجبلية الجزائرية ومحاولات تفعيل التنمية المستدامة فيها.

الفصل الثالث: المناطق الجبلية الجزائرية من جهود التنمية إلى جهود التنمية المستدامة

مقدمة الفصل الثالث

المبحث الأول: جوانب من خصائص المناطق الجبلية الجزائرية

1.1.3 الخصائص الطبيعية والبشرية للمناطق الجبلية الجزائرية
2.1.3 الأنشطة الاقتصادية والتشغيل في المناطق الجبلية الجزائرية
3.1.3 البنية العامة للسلاسل الجبلية في الشمال الجزائري وأثرها على مظاهر التوطن البشري

المبحث الثاني: نظرة حول التجارب التنموية في المناطق الجبلية الجزائرية

1.2.3 تقييم التجارب التنموية في المناطق الجبلية الجزائرية قبل سنة 2000
1.1.2.3 مارك كوت وتباين مسار التنمية في المناطق الجبلية الجزائرية
1.1.2.3 عبد القادر خليل وأسباب ضعف نتائج التنمية القطاعية في المناطق الجبلية الجزائرية
2.2.3 خصائص التوجه الجديد لتنمية المناطق الجبلية لما بعد سنة 2000 في الجزائر

المبحث الثالث: تفعيل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية الجزائرية

1.3.3 الهيئات والنصوص التشريعية المؤطرة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية
1.1.3.3 المرصد الوطني للجبل والمحافظات الجهوية لتهيئة المناطق الجبلية والصندوق الوطني هيئات لم يتم إنشاؤها
2.1.3.3 المجلس الوطني للجبل.
3.1.3.3 النصوص التشريعية المؤطرة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية
2.3.3 التنمية الريفية المستدامة في المناطق الجبلية الجزائرية
1.2.3.3 مراحل تطور التنمية الريفية بعد سنة 2000
1.1.2.3.3 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2002)
2.1.2.3.3 توسيع مهام المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى الأبعاد الريفية (2002-2006)
3.1.2.3.3 سياسة التجديد الريفي والاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (2006-2014)
2.2.3.3 أهم أهداف و محاور وأدوات الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة
1.2.2.3.3 مبادئ أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة
2.2.2.3.3 محاور الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة
3.2.2.3.3 أدوات الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة
3.2.3.3 إسهام سياسة التجديد الريفي والاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في تحسين أوضاع المستوطنات البشرية في المناطق الجبلية
4.2.3.3 التقييم العام لسياسة التجديد الريفي والاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية
3.3.3 التنمية العمرانية المستدامة في المناطق الجبلية الجزائرية

خلاصة الفصل الثالث

مقدمـــــــة الفصل الثالث:

رأينا في الفصل الأول كيف أن الانسان استقر في المناطق الجبلية مع ما فرضه ذلك عليه من تحديات بسبب صعوبة تضاريسها وقسوة ظروفها المناخية كما رأينا أن التوطن في المناطق الجبلية عبر العالم يتميز بتباين مظاهره جغرافيا وتاريخيا وانتهينا إلى كون الثورة الصناعية وموجة الاستعمار الحديث التي تلتها كانت من أهم أسباب التعمير المتزايد والمستفحل للمناطق الجبلية في القرن التاسع عشر والعشرين وبداية القرن الحالي. وأشرنا إلى أهمية المناطق الجبلية في المنظومة البيئية العالمية وكيف أن الباحـــــــثين وصناع القرار أصبحوا يؤكدون على أهمية التنمية المستدامة لهذه المناطق. وفي الفصل الثاني عرضنا جهود إدراج التنمية المستدامة في الجزائر بصفة عامة دون توضيح علاقتها بالتنمية المستدامة في المناطق الجبلية. في هذا الفصل سننتقل إلى مرحلة أخرى من موضوع بحثنا، تهدف إلى تحديد جوانب من خصائص المناطق الجبلية الجزائرية وميزاتها الطبيعيـــــة والبشرية وإلى عرض أهم جهود تنميتها قبل سنة 2000 ثم الجهود الهادفة إلـــــى إدراج وتفعيل مبادئ وأهداف الاستدامة فيها بعد سنة 2000 وهذا في مجالي التنمية الريفية والتنمية العمرانية على حد السواء.

المبحث الأول: جوانب من خصائص المناطق الجبلية الجزائرية

يعرف القانون الجزائري المناطق الجبلية بكونها كل الفضاءات المُشكِلة من سلاسل، أو من كتل جبلية تتميز بمميزات جغرافية كالتضرس والارتفاع والانحدار وكل الفضاءات المجاورة لها والتي لها علاقة بالاقتصاد وبعوامل تهيئة الإقليم ، والأنظمة البيئية للفضاء الجبلي التي تعد بدورها مناطق جبلية. وقد صنف هذا القانون المناطق الجبلية حسب ارتفاعها إلى أربعة أقسام: مناطق جبلية عالية، مناطق جبلية متوسطة الارتفاع، مناطق سفوح الجبال ومناطق مجاورة[1]. وهذه المناطق يمكن حصرها جغرافيا في ثلاث مناطق كبيرة هي سلسلة الأطلس التلي وسلسلة الأطلس الصـــــــــحراوي وجبـــــــــال الطاسيلـــي والهقار (عبوش، 2009، ص38). وتمثل هذه المناطق جزءا هاما من النسق البيئي في الجزائر نظرا لما تضمه من تنوع بيولوجي وهي كذلك تمثل مصدرا هاما للموارد البشرية والطبيعية (الماء، المعادن، الخشب...). في هذا المبحث سنعرض بعض الجوانب من خصائص المناطق الجبلية المهمة لبحثنا.

[1]القانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004 المُتعلّق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.

1.1.3 الخصائص الطبيعية والبشرية للمناطق الجبلية التلية الجزائرية:

1.1.1.3 الخصائص العامة: المناطق الجبلية في الشمال الجزائري بشكل عام تعتبر فضاءات ذات طابع خاص تتميز بهشاشتها العامة وصعوبة ظروف الحياة التي توفرها للسكان القاطنين فيها (MEAT,2000,p. 225) وهي تتميز بكونها تظم مجموع الأراضي المنحدرة بنسب تساوي أو تفوق 12% وتتوزع جغرافيا إلى إقليمين كبيرين هما الأطلس التلي في الشمال والأطلس الصحراوي جنوب الهضاب العليا وهما يغطيان معا مساحة جغرافية هامة، حيث تقدر مساحة الأطلس التلي بـ 756500 هكتار (عبوش، 2009، ص 39) وهي موزعة حسب نسبة الانحدار كما هو موضح في الجـــدول رقم (06).

جدول رقم (06) : توزيع مساحة الأطلس التلي حسب درجة الانحدار وأنواع المرتفعات

درجة الانحدار	أنواع المرتفعات	المساحة	النسبة المئوية
أقل من 12 %	المرتفعات المنخفضة نسبيا	615000	%8
من 12,5 % إلى 25%	المرتفعات	5078000	%67
أكثر من 25 %	الجبال	1872000	%25
المجموع		7565000	%100

المصدر: (عبوش، 2009؛ وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، 2001)

2.1.1.3 الخصائص المناخية للمناطق الجبلية التلية الجزائرية: من الناحية المناخية سلسلة الأطلس التلي التي تنتمي إليها منطقة الدراسة (بني ورتلان) يمكن تقسيمها إلى نوعين من المناطق هما الجبال الرطبة ومناطق الجبال الأقل رطوبة. مناطق الجبال الرطبة تقع شمال شرق الجزائر وتمتد من شرق العاصمة حتى الحدود التونسية شرقا وهي مرتفعات ذات غطاء نباتي كثيف نسبيا حيث تبلغ كثافته 50 % إلى 80 % في بعض المناطق وتظم هذه المناطق كل من جبال القبائل الكبرى والصغرى وجبال بابور إدوغ (Khelil,2000, p.17) ، أما مناطق الجبال الأقل رطوبة فهي تتميز بكونها أقل ارتفاعا من النوع الأول وهي ذات غطاء نباتي أقل كثافة حيث تشكل حقول الحبوب جزء هام من مساحتها، كما تتميز بكونها معرضة بشكل حاد لظاهرة الانجراف. وهي تضم كل من جبال بني شقران الغربية وجبال تسالة و جبال الدهرة الغربية و جبال جنوب الونشريس وجبال سطيف وقسنطينة الجزء الشمالي من جبال مجردة (Khelil,2000, p.17).

3.1.1.3 الخصائص الديموغرافية للمناطق الجبلية التلية الجزائرية: حسب عبد القادر خليل (Khelil,2000, p.20) يبلغ عدد سكان المناطق الجبلية التلية 7,9 مليون نسمة وهو ما يمثل 27 % من مجموع السكان وهم موزعون على 505 بلدية و مقسمين جغرافيا كما هو موضح في الجدول رقم (7).

جدول رقم (07): توزيع سكان المناطق الجبلية التلية الجزائرية.

المناطق	عدد السكان	النسبة المئوية	تسمية الجبال
المنطقة الشمالية الغربية	1476800	%19	ترارة- تلمسان-شويخ- تسالة
المنطقة الشمالية الوسطى	3154500	%40	ونشريس – زكار- تيتري- البيبان- جرجرة
المنطقة الشمالية الشرقية	3278900	%41	سطيف – قسنطينة- بابور – مجردة
المجـــموع	7910200	%100	/

المصدر: (KHELIL,2000, p.20)

ومن خلال المقارنة بين عدد سكان المناطق الثلاث الواردة في الجدول رقم 7 خَلُصَ خليل (2000) إلى أن المنطقة الجبلية التلية الشرقية تضم تقريبا ضعفي المنطقة الغربية وكذلك الامر بالنسبة للمنطقة الوسطى وبين أن سكان هذه المناطق الثلاث معظمهم ريفيين لكون السكان الحضريين لا يمثلون سوى 47 % في المنطقة الغربية و37 % في المنطقة الوسطى و45 % في المنطقة الشرقية.

4.1.1.3 التهميش والعزلة سمة غالبة رغم جهود التنمية في المناطق الجبلية الجزائرية:

بُذِلت الكثير من جهود التنمية لتحسين ظروف معيشة السكان في المناطق الجبلية الجزائرية إلا أن العديد من القطاعات سجلت أرقاما مرتفعة من حيث العجز في سد الحاجيات الأساسية للسكان في مجالات مثل السكن، والصحة والتمدرس والربط بشكة الكهرباء. وهو ما سنعرضه مع بعض التفصيل فيما يلي:

فيما يخص قطاع السكن و حسب عبد القادر خليل العجز المسجل مقارنة بـ 6,5 كقيمة مرجعية لشغل المساكن هو 190285 مسكنا، حيث تبلغ حصة المنطقة الغربية من هذا العجز 41800 وحصة المنطقة الوسطى 82485 مسكنا أما المنطقة الشرقية فالعجـــز فيها بلغ 66000 مسكنا (Khelil,2000, p.38) .

وفيما يتعلق بالقطاع الصحي يقدر العجز في عدد الأطباء مقارنة إلى النسبة المرجعية الوطنية (طبيب واحد لكل ألف نسمة) بـ 4328 طبيب، منهم 936 في المنطقة الغربية و1673 طبيب في المنطقة الوسطى و1719 طبيب في المنطقة التلية الشرقية (Khelil,2000, p.38)

بالنسبة للمرافق التعليمة الخاصة بالأطوار الثلاثة الأولى يقدر العجز المسجل بـ 8709 قسم، 1503 قسم في المنطقة التلية الغربية، 4574 قسم في المنطقة الوسطى و2632 قسم في المنطقة الشرقية (Khelil,2000, p.39) .

وأخيرا يبلغ العجز المسجل في ربط المساكن بشبكة الكهرباء بـ 128105 مسكن ، 29990 مسكن في الجزء الغربي من الجبال التلية و 39693 في الجزء الأوسط و 58422 في القسم الشرقي وتقدر نسب التغطية بشبكة الكهرباء 84% في المنطقة الغربية و87% في المنطقة الوسطى و86% في المنطقة الشرقية وهي نسب مرضية نسبياً (Khelil,2000, p.39) .

إضافة إلى ما سبق ذكره من نقائص نذكر إشكالية العزلة حيث لا تزال بعض المستوطنات البشرية تفتقر إلى الطرق المعبدة ووسائل المواصلات الكافية لسد حاجيات السكان في التنقل والتواصل.

6.1.1.3 هشاشة الوضع البيئي في المناطق الجبلية الجزائرية: تَدهورَ الوضع البيئي في المناطق الجبلية الشمالية بشكل عام وفي المناطق التلية على وجه الخصوص وتمثل ظاهرة الانجراف أهم مظاهر هذا التدهور والأكثر خطورة. حيث يعاني منها قرابة 12 مليون هكتار من مساحة المناطق الجبلية مما تسبب في تراجع المساحات الغابية بمليوني هكتار ما بين 1955 و1997 كما تسببت نفس الظاهرة في تصحر ثمانية ملايين هكتار من مساحة المناطق السهبية [2] (MATE, 2002, p.40).

ومن جهة أخرى يشكل كل من انحصار المساحات الغابية و التوسع العمراني المتسارع وإنشاء مختلف البنى التحتية و بعض الممارسات الفلاحية الجائرة تهديدا كبيرا للتنوع البيولوجي في المناطق الجبلية وغيرها من المناطق، فعلى سبيل المثال 47 نوع من الثدييات من أصل 107 تم إحصاؤها تعتبر مهددة و بالتالي فهي مدرجة في قائمة الأنواع المحمية و كذلك 68 نوع من الطيور من أصل 336 نوع وكذلك 39 نوع من الطيور الجارحة (MATE, 2002,p.45). وترجع ظاهرة انحصار الغابات إلى عدة عوامل منها الحرائق، النشاط الرعوي الجائر، و قطع الأشجار وضعف وتراجع الإجراءات المتخذة من قبل الدولة في مجال إعادة التشجير(MATE, 2002).

وعلى صعيد آخر نجد أن القطاعات الحضرية والشبه حضرية وحتى المناطق المبعثرة (أي المستوطنات البشرية عموماً) في المناطق الجبلية تعاني من عدة تحديات ونقائص تتسبب في تفاقم وهشاشة الوضع البيئي. فعلى سبيل المثال نجد الصرف الصحي دون أي معالجة للمياه المستعملة يؤدي إلى تلويث مياه الوديان وضعف ربط السكنات بشبكة الصرف الصحي يؤدي إلى تلويث المياه الجوفية كما أن تفاقم ظاهرة انتشار النفايات المنزلية وغير المنزلية والعجز الكبير المسجل في تسييرها وإعادة تدورها يتسبب في تشويه المناظر وانتشار الأوبئة والغازات والروائح الكريهة.

[2] - جزء من هذه المساحة و إن لم يتصحر بشكل تام أصبح عرضة لظاهر التصحر الجزئي (MATE, 2002 , p40)

2.1.3 الأنشطة الاقتصادية والتشغيل في المناطق الجبلية الجزائرية:

ضلت الزراعة تمثل النشاط الاقتصادي الأساسي في المناطق الجبلية إلى جانب تربية المواشي، غير أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة التي شهدتها هذه المناطق على غرار باقي المناطق الريفية منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي أدت إلى تراجع الزراعة كنشاط رئيسي، فأصبح جزء هام من اليد العاملة يشتغل في قطاعات مثل الخدمات المختلفة، البناء والأشغال العمومية والصناعة [3].

بالنسبة للعجز المسجل في مناصب الشغل في المناطق الجبلية التلية فهو يقدر بـ 655568 منصب وهو موزع حسب المناطق كما هو موضح في الجدول رقم (08)

جدول رقم (8): توزيع العجز في مناصب الشغل حسب المناطق الجبلية التلية الجزائرية

المناطق	العجز المسجل في مجال التشغيل	النسبة المئوية
المنطقة الغربية	107960	%16,47
المنطقة الوسطى	225560	%34,40
المنطقة الشرقية	322040	%49,12
المجموع	655568	%100

المصدر : (Khelil,2000, p.38)

ويبين خليل في نفس المرجع أن عدد الأفراد التابعين من حيث الإعالة لكل شخص عامل هو 5,6 في كل من المنطقة الغربية و الوسطى بينما يبلغ 6,6 في المنطقة الشرقية.

الزراعة التي كانت الركيزة الاقتصادية الأساسية للريفيين في المناطق الجبلية عانت و تعاني من عدة صعوبات جعلت منها نشاطا هامشيا وحسب عبوش (2009) تتميز الزراعة الجبلية بكونها معاشية أي أن انتاجها موجه للاستهلاك العائلي و ليس إلى التسويق كما أنها تقليدية وغير متطورة من حيث التقنيات والوسائل وبالتالي فهي غير قادرة على منافسة الزراعة السهلية وهي كذلك زراعة غير متخصصة وينقصها التمويل الكافي كما أنها تمارس في مساحات ضيقة ومنحدرة مما يجعلها قليلة المردودية و يرى أنها مع ذلك فهي تساهم في امتصاص جزء هام من فائض اليد العاملة . وهي إلى وقت ليس ببعيد تعتبر أحد أهم عوامل ارتباط السكان بالأرض ولا يزال الأمر كذلك إلى حد ما في العديد من المناطق.

[3]- على سبيل المثال في سنة 1998 على مستوى دائرة بني ورتلان تأكد هذا التوجه بشكل واضح حيث تبين الإحصائيات أن نسبة 6,66 % من السكان يشتغلون في القطاع الفلاحي و8,81 % في قطاع الصناعة و23,07% في قطاع البناء والأشغال العمومية، و61,46% في قطاع الخدمات (كزار، 2008، ص.157)

3.1.3 الهيكلة العامة للسلاسل الجبلية في الشمال الجزائري وأثرها على مظاهر التوطن البشري:

تساهم سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي بشكل كبير في تنوع المناخ والغطاء النباتي حيث يمكن تقسم المجال الجغرافي الجزائري إلى خمسة أقاليم تمتد من الشمال إلى الجنوب كل منها تتميز بإمكاناتها و معوقاتها ففي أقصى الشمال يلي الساحل مباشرة مجموعة من السهول الضيقة نسبيا التي تتمتع بكل الظروف المناسبة للزراعة (خصوبة التربة التساقطات الكافية الحرارة المعتدلة) كسهل متيجة وعلى طول هذا الشريط نجد اختلافًا في أنماط التوطن البشري والأنظمة الزراعية السائدة (Côte,1996,p.137) ، انظر الشكل رقم (03).

ويبين مارك كوت Côte (1996,p.137) أنه إلى الجنوب بـ 5 كلم إلى 50كم عمقًا تستقبلنا سلاسل الجبال التلية التي يبلغ معدل التساقط السنوي بها حوالي 600 ملم، تتميز بالخضرة والرطوبة لكن أهم تحدي يواجه سكان هذه المناطق هو فصل الصيف الذي يتميز غالبا بالجفاف. تتركز في هذا الشريط زراعة أشجار الزيتون وبعض أنواع الأشجار المثمرة الأخرى كالتين، اللوز...الخ. وحسب مارك كوت (1996,p.138) هذه المناطق الجبلية ذات الغابات الخضراء سمحت للسكان بالتوطن والاستقرار و أعطى على ذلك مثالان: جبل القل ومنطقة القبائل .

ويضيف كوت Côte (1996,p.138) أنه إذا تقدمنا أكثر إلى الجنوب تواجهنا الهضاب العليا المترامية الأطراف بطابعها الفسيح والرتيب وهي تنتظم في شريط يمتد من الشرق إلى الغرب بعرض غير منتظم تستقبل سنويا من 400 إلى 500 ملم من التساقطات وتتميز بعائقين أساسين هما جفاف فصل الصيف والبرودة الشديدة في الشتاء بفعل البعد النسبي عن البحر هذه الخصائص مجتمعة تسمح فقط بمزاولة الزراعات السنوية مثل الكلأ والحبوب بالإضافة إلى تربية الأبقار وحسبه أحسن مثال على ذلك سهل رميلة شمال ولاية خنشلة.

وأخيرا يضيف كوت Côte (1996,p.139) أنه يأتي بعد هذا الشريط جنوباً نطاق السهوب الذي يتميز بالجفاف و البرودة شتاء والحرارة والجفاف صيفا الأمر الذي لا يسمح بأي شكل من أشكال الزراعة ومع ذلك فإن التوفر الموسمي للكلأ في هذه المناطق يجعل منها مناسبة لتربية المواشي إذ تعتبر البداوة أهم أشكال التأقلم مع ظروف هذا الشرط الذي يعتبر بوابة للصحراء الكبرى؛ في هذه الأخيرة تكاد الحياة تنعدم إلا بالواحات التي تشكل استثناءا ضمن محيط الواسع من الرمال والحمادات؛ فقط 150 ملم هي معدل التساقط السنوي بها وتتميز بالجفاف على طول العام وانعدام الغطاء النباتي، انظر الشكل رقم (03).

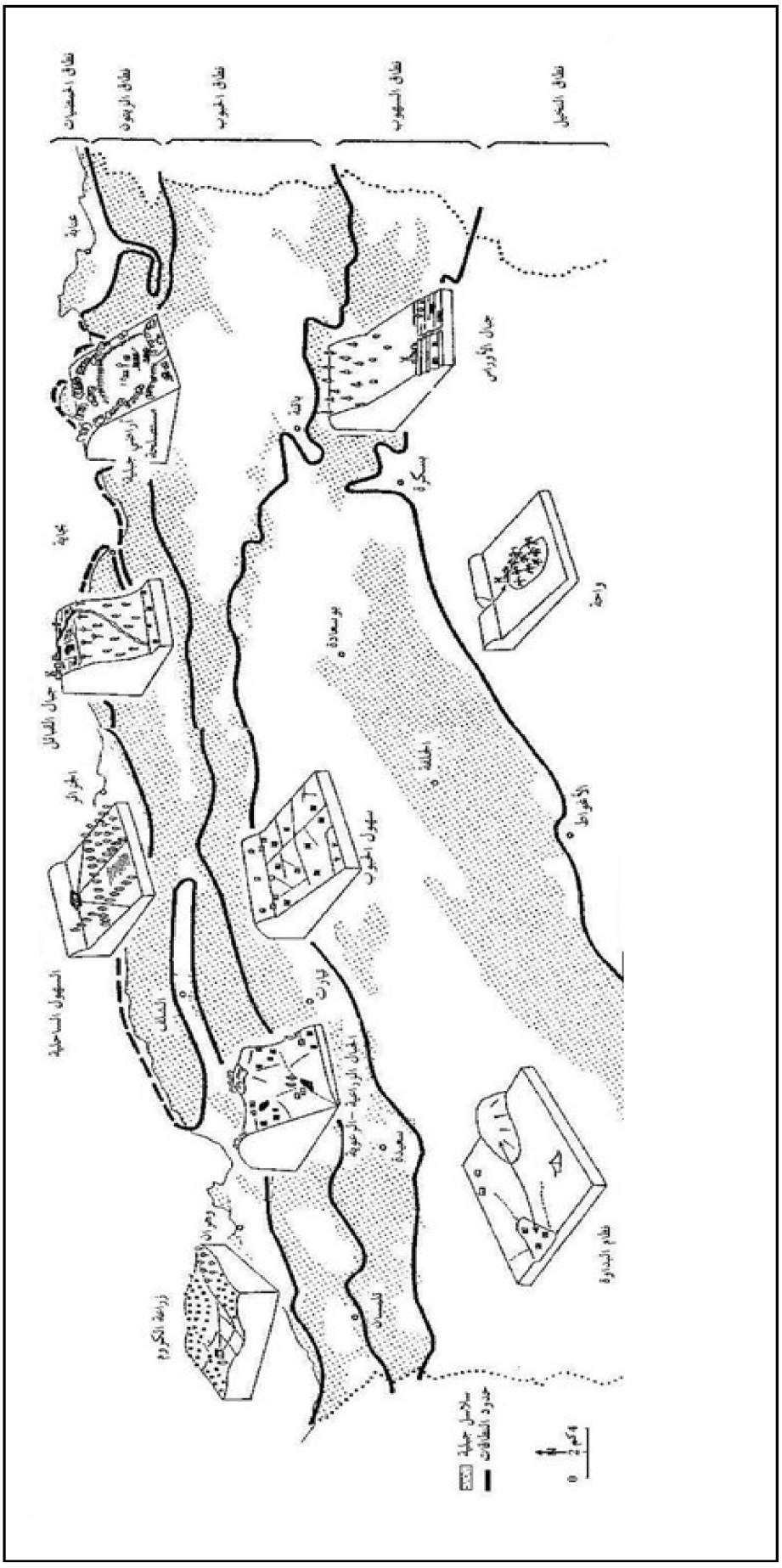

شكل رقم 3 : البنية العامة للسلاسل الجبلية في الشمال الجزائري واثرها على مظاهر التوطن البشري.

المصدر : (Côte, 1996, pp.136-137)

المبحث الثاني : نظرة على التجارب التنموية في المناطق الجبلية الجزائرية

تبين من المبحث الأول من هذا الفصل أن المناطق الجبلية الجزائرية وخصوصا منها التلية تتميز بهشاشتها البيئية و صعوبة ظروف الحياة التي توفرها لسكانها. وتبين أن هذه الصعوبات هي نتيجة للتحديات التي أملتها الظروف الطبيعية المعقدة في هذه المناطق والتي لم تفلح جهود التنمية الوطنية والمحلية في تجاوزها بالمستوى المطلوب. في هذا المبحث سنحاول عرض بعض جوانب التجارب التنموية السابقة في المناطق الجبلية الجزائرية بهدف فهم أوسع لحيثياتها والمعوقات التي لم تسمح ببلوغ النتائج المرجوة منها ثم سنعرض خصائص التوجه الجديد لتنمية هذه المناطق خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى الوقت الحاضر.

1.2.3 التجارب التنموية في المناطق الجبلية الجزائرية قبل سنة 2000.

نظرا لما تمثله هذه المناطق من أبعاد اقتصادية وديموغرافية و بيئية أعدت الدولة الجزائرية عدة برامج ومشاريع تنموية بهدف دعم الجهود المحلية غير أن معظم تلك المبادرات لم تفلح في تحقيق مراميها بالشكل الذي يجعل السكان يفضلون الاستقرار في مواطنهم بدل النزوح نحو المدن. فيما يلي واعتمادا على كل من أعمال **مـــــــــارك كوت** و**عبد القادر خليل** وآخرون سنحاول عرض جوانب من هذه التجارب التنموية.

1.1.2.3 مارك كوت وتباين مسار التنمية في المناطق الجبلية الجزائرية:

يرى هذا الباحث أن المناطق الجبلية الجزائرية استجابت بدرجات متفاوت لجهود التنمية التي بادرت بها الدولة الجزائرية وللظروف الطارئة الصعبة التي واجهتها إبان فترتي الاستعمار وحرب التحرير. وبين ذلك من خلال دراسة مقارنة بين منطقتين جبليتين تفصل بينهما مسافة 50 كلم هما مرتفع القل وجبال واد زناتي الواقعتان في ولاية سكيكدة فيمـــــا يلي سنعرض بشيء من التفصيل محتوى هذه الدراسة[4] وهذا لأهمية نتائجها بالنسبة لموضوع بحثنا.

استهل مارك كوت مقارنته بين المنطقتين بوصف جوانب من مشهديهما[5] حيث يُلاحظ في المنظر العام لجبال واد زناتي مباني هشة مغطاة بالصفيح مما يدل على تدهـــــور حالتها وعدم تحسنها منذ السنوات الأولى بعد الاستقلال ويُلاحظ كذلك وجود العديد من المشاتي المهجورة. أما في جبل القل فالملاحظ هو انشار المساكن الصغيرة المبنية بالحجر والمغطاة بالقرميد بينما تخصص الأكواخ المبنية بالخشب والصفيح للماشية ويُلاحظ كذلك انتشار المساكن الحديثة المنجزة بالطوب الإسمنتي وهي تمثل

[4]- مصدرنا الأساسي في هذا هو كتاب مارك كوت *"Pays, paysages , paysans d'Algérie"*
[5]- سنة 1996 إذا افترضنا أنه ألف كتابه *"Pays, paysages , paysans d'Algérie"* في نفس سنة طباعته.

ما بين 30 إلى 40 % من مجموع المباني ويضيف كوت أن المشهدين يُظهران اختلافا آخر يتمثل في انحصار الأراضي الزراعية في واد زناتي[6] والمحافظة عليها في مرتفع القل. إلى ما سبق يضيف كوت مؤشر حالة المدارس الريفية في المنطقتين حيث أن كليهما استفاد من جهد الدولة في التجهيز بالمرافق العمومية المختلفة وخصوصا التعليمية منها وذلك استجابة لرغبة السكان في تدريس أبنائهم إلا أن المُلاحظ هو أن ثمانية من المدارس المنجزة في واد زناني قد أُغلقت بينما ضلت جميع المدارس مفتوحة في مرتفع القل.

من خلال المؤشرات الثلاث السابقة يمكن القول حسب كوت أننا أمام حالتين من المناطق الجبلية تتميز إحداهما بالنمو والحركية والثانية بالركود ولعل ذلك يرجع إلى قدرة كل منهما في تسخير الجهد الذاتي المحلي والدعم الخارجي من قبل الدولة للحفاظ على استمرارية وحركية التنمية. وهنا طرح كوت السؤال التالي: كيف يمكن تفسير التناقض الحاصل بين المنطقتين؟

في معرض الإجابة عن هذا السؤال ذكر كوت ثلاث خصائص مشتركة بين المنطقتين الجبليتين يُفترض أن تؤدي إلى نتائج تنموية متماثلة: الأولى تتمثل في الفقر العام الذي يتميز به الوسط الطبيعي والذي يحد من وفرة الإنتاج الفلاحي وهو ما دفع بالسكان إلى ممارسة نشاطات تكميلية كصناعة فحم الخشب لبيعه لسكان مـــدينة قسنطينة مما أدى إلى تسريع وتيرة تدهور الوضع البيئي فيهما. الخاصية الثانية تتمثل في كونهما تعرضا للمعانات في فترة الاستيطان الفرنسي والحرب التحريرية حيث تم جعل كل المرتفعات مناطق محرمة وتم نقل جميع سكانها إلى مراكز التجميع[7] وهو الإجراء الذي تبين فيما بعد أنه أدى إلى شروخ كبيرة في البنى الاجتماعية في المنطقتين. أما الخاصية الثالثة فتتمثل في كون المنطقتين تقعان ضمن مجال جذب عدة مراكز حضرية كبيرة، المسافة بينها لا تتجاوز 100 كلم وهي قسنطينة، قالمة، سكيكدة وعنابة حيث أن جاذبيتها كانت كبيرة على المنطقتين إبان فترة الاحتلال الاستيطاني واستمرت كذلك بعد الاستقلال خصوصا بعد انطلاق مرحلة التصنيع في المناطق الحضرية.

إن ما يفسر التباين في حالة المنطقتين حسب كوت هو وجود اختلافات جوهرية في سلوك الهجرة السكانية بينهما حيث أن الهجرة في مرتفع القل تتميز بكونها مؤقتة وبهدف العمل وخاصة بالرجال دون غيرهم من أفرد العائلة و هي مماثلة تماما لهجرة السكان في منطقة القبائل وهي تسمح بالحصول على عائد مالي من الخارج لإعالة الأسرة أو العائلة في موطنها الأصلي بحيث يتم استبدال كل مهاجر بعد عودته من الخارج بمهاجر من نفس العائلة أو من جيرانها يخلفه في منصب عمله ومسكنه في الخارج وهذا ضمانا لاستمرارية العائد المالي. وتستمر نفس الظاهرة إلى يومنا هذا حسب كوت

[6]- بنسبة 30 إلى 40 % حسب مارك كوت (Côte , 1996, p.173)

[7] - Centres de regroupement

ولكن الهجرة تتم نحو المدن الجزائرية مثل سكيكدة، عنابة، والعاصمة (Côte, 1996,p.177). من جهة أخرى يبين كوت أن سكان واد زناتي عرفوا ومارسوا نوعا آخر من الهجرة تتمثل في النزوح الريفي بحيث يتم انتقال كل الأفراد مع رب الأسرة إلى المدينة مع الرغبة في القطيعة مع الموطن الأصلي و هذا يعني انعدام أي عائد مالي من المدينة إلى المنطقة الجبلية فالمهاجر في هذه الحالة يعود إلى موطنه الأصلي نادرا إما لاستخراج وثائق الحالة المدنية أو للحصول على نصيبه من المحصول الزراعي أو ليدفن في آخر المطاف، على حد قول كوت. ومع استمرار ظاهرة الهجرة من القريب إلى القريب وعن طريق التقليد ظهرت جيوب فارغة متعددة في المجال الجبلي بواد زناتي واستمر ذلك إلى أن أصبحت المتاجر والمدارس لا تستقبل العدد الكافي من الزبائن والطلاب لكي تستمر في عملـــــها وبهذا أصبحت المنطقة رغم جهود التنمية تفتقر إلى الحيوية والنشاط.

ويستطرد مارك كوت بعد هذه المقارنة بقوله أننا أمام نوعين من الاستجابة من قبل مجتمعيين جبليين للعوامل الخارجية و لما أملته هذه العوامل من صعوبات لإعالة أفرد كليهما وهنا طرح السؤال التالي: لماذا هذا الاختلاف في سلوك الهجرة بين المنطقتين؟

يفسر كوت الفرق في سلوك الهجرة بين المنطقتين بكون جبل القل قبل الاحتلال الفرنسي كان يظم مجتمع رفي بالمعنى الكامل للكلمة، فهـــو يتميـــــز بالاستقرار التام والارتباط الشديد بالأرض حيث يسهر على تثمينها بشكل جيد ومكثف نسبيا، كما يتميز بهيكلة اجتماعية قوية تحكمها قواعد عديدة تؤطر الأفراد وتنظم بشكل محدد وصارم وضع العقار. حيث أن أراضي الملك مع كونها أراضي خاصة إلا أن العديد من القواعد الاجتماعية صممت لتحافظ على بقاء ملكية الأرض للعائلة عند وفاة الشخص أو في حال رغبته في البيع و من هذا يُفهم حسب كوت أن المجتمع في هذه المنطقة عرف كيف يُنظم المنحدرات التي يمتلكها بالشكل الذي يسمح بإعالة أفرده و يُفهم كذلك أنه عندما تجاوز عدد سكان المنطقة الحد المقبول استطاع المجتمع أن يُنظم الهجرة إلى الخارج مع الحفاظ على وحـــدته وقيمه وضمان عوائد مالية تكميلية، تساعد على ذلك.

وتتمة لتفسيره يُوضح كوت أن جبال واد زناتي كانت قبل الفترة الاستعمارية تضم مجتمع رعوي مؤسس على نمط الترحال وتربية المواشي وتطغى فيه روابط الدم على روابط الأرض. وبما أن القبيلة كانت هي المالكة لأراضي العرش فهي تمنع أي ملكية خاصة لها ولكن بعد إلغاء هذا النظام العقاري من قبل السلطات الاستعمارية بهدف فتح سوق العقار للمعمرين أدى عامل ضعف الارتباط بالأرض إلى بيع مساحات منها للمعمرين والملاك الجزائريين. في مواجهة هذا السلب الممنهج الذي رافقته زيادة سكانية معتبرة تم التماس المخرج في الهجرة التي لم يستطع المجتمع المحطم تنظيمها

لصالحه كما في حالة مرتفع القل حيث غادرت كل أسرة بمعزل عن غيرها مع الرغبة في القطيعة مع الموطن الأصلي.

إلى هنا حسب كوت تظهر المنطقتان ومحتواهما الاجتماعيان كنسقان متمايزان لكل منهما نظامه الابتدائي الخاص قبل الفترة الاستعمارية، وبعد تعرضهما لزعزعة قوية لفترة طويلة بفعل العوامل الخارجية هما الآن يحاولان استعادة توازنهما. فحسب كوت الجبال الرعوية كمنطقة واد زناتي كانت تظم تركيبة اجتماعية ذات كثافة سكانية منخفضة ومن ورائها نظام زراعي واسع النطاق (système agraire extensif) متوازن إلى حد ما من حيث قدرته على سد حاجيات سكان المنطقة ومتوازن بيئيا لمحدودية الانجراف الناتج عن هذا النمط من النشاط. إلا أن الاختلال غير المباشر الذي سببه الاستعمار من خلال القوانين الفلاحية والزيادة السكانية واستحداث النظام النقدي أدى إلـــــى تحطيم البنية الاجتماعية وإلى تدهور الوضع البيئي في المنطقة مما أدى إلى حالة من عدم التماسك والهشاشة أين برزت الهجرة كمخرج وحيد سمح بخفض الضغط على الأرض، إلا أنها في الوقت ذاته ساهمت في تفكيك الروابط الاجتماعية بالمنطقة. وحسب كوت تقدر الكثافة السكانية في مرتفعات المنطقة بـ 20 نسمة /كم^2 حيث انتقل جزء هام من السكان إلى المراكز الصغيرة الواقعة في السفح أو الحوض. وهكذا و بعد فترة طويلة من الاختلال بدأ توازن جديد يتجسد في هذه المنطقة جبلية بكثافة سكانية أقل من الكثافة الابتدائية وهذا النقصان هو نتيجة مباشرة للنزوح الريفي الذي يعد بمثابة خسارة في الطاقة بالنسبة للنسق السائد في المنطقة قبل تعرضها للعوامل الخارجية. انظر الشكل رقم (04).

بالنسبة لمرتفع القل حسب كوت تطوير المجتمع لروابط وثيقة مع الأرض قبل الحقبة الاستعمارية إضافة إلى طبيعة نظامه الفلاحي المتناسق مع البيئة الغابية جسد نوع آخر من التوازن بكثافة سكانية قدرها 30 إلى 40 نسمة /كم^2 . حيث استجاب هذا النسق للاختلال الذي سببه الاحتلال الفرنسي بتطوير هجرة مؤقتة خاصة بالرجال سمحت له بجلب عوائد مالية معتبرة من الخارج وضمنت المعيشة للمهجرين وعائلاتهم كما تم استثمار جزء من تلك العوائد في خدمـــــة الأرض والبناء والتجارة وبذلك فقد استطاع المجتمع أن يدعم و يحافظ على بنيته وروابطه. وحاليا بدأ توازن جديد يتجسد في المنطقة وهو يختلف عن المرحلة الابتدائية بكثافة سكانية أكبر (150 نسمة / كم^2) وونظرا لكون جزء هام من المداخيل التي ينبني عليها هذا التوازن مصدرها خارجي فهذا يعني حسب كوت أن مستقبل المنطقة مرهون باستمرار تلك المصادر، انظر الشكل رقم (05). وأخيرا خلص كوت إلى أن هذه الثنائية في خصائص المجتمع الجبلي تعود إلى حِقَب بعيدة من التاريخ وهي ميزة منتشرة عبر المناطق الجبلية المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط (Côte, 1996,p.183).

شكل رقم (04) : رسم توضيحي لمسار تطور التنمية المحلية في الجبال الرعوية (من نوع واد زناتي) واستجابتها للعوامل الخارجية أثناء فترة الاستعمار وبعد الاستقلال .

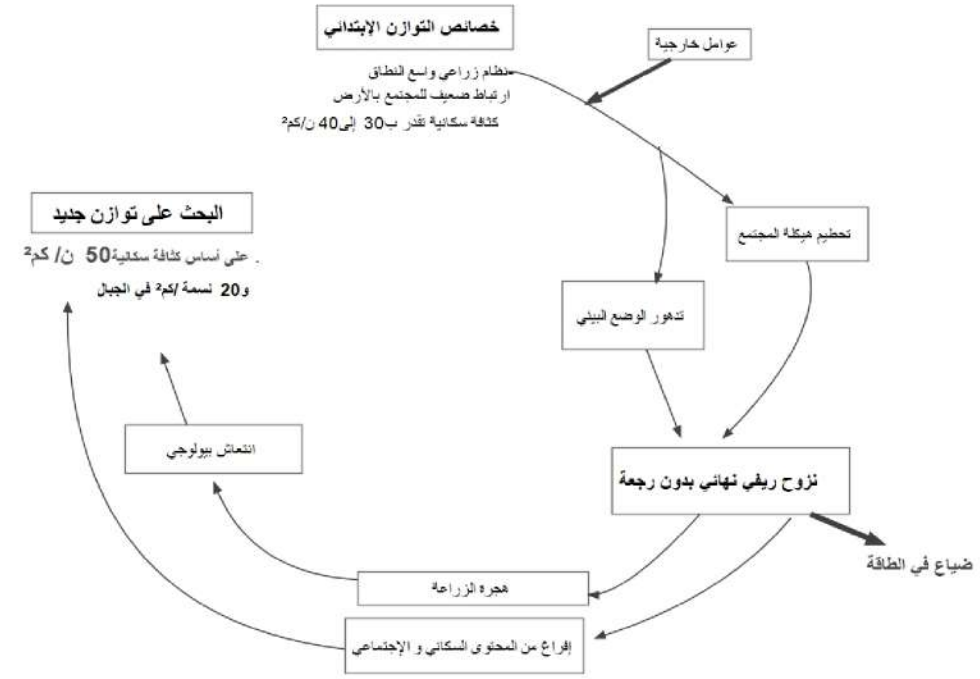

المصدر :(Côte, 1996,p.181)

شكل رقم (5) : رسم توضيحي لمسار تطور التنمية المحلية في الجبال الريفية (من نوع جبل القل) واستجابتها للعوامل الخارجية أثناء فترة الاستعمار وبعد الاستقلال.

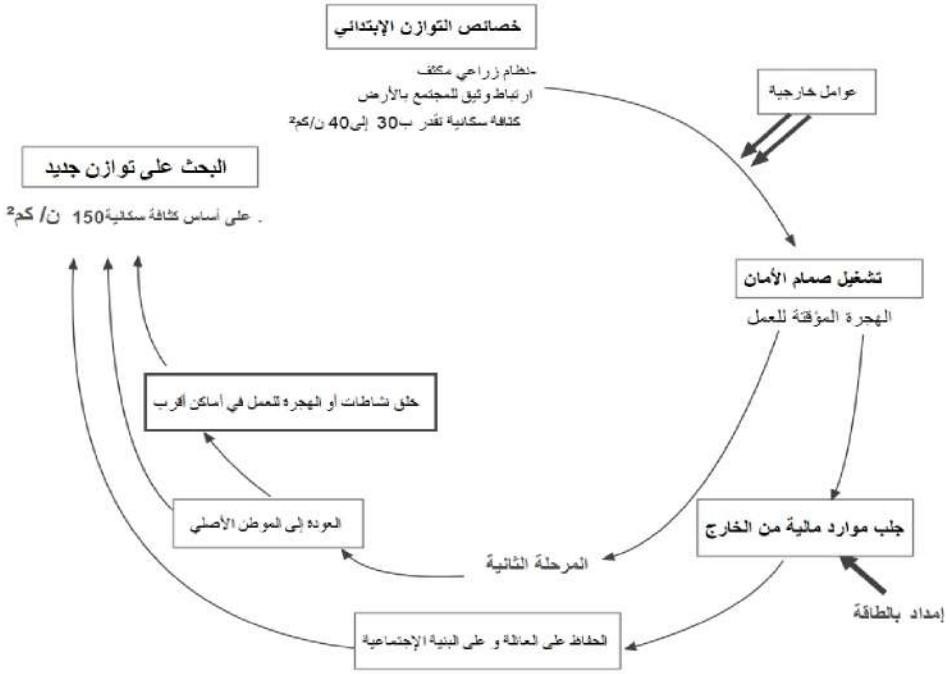

المصدر: (Côte, 1996,p.181)

من خلال ما سبق نستنتج أن خصائص البعد الاجتماعي لها أهمية كبيرة في التنمية المحلية بالمناطق الجبلية ، كما نستنتج أن هذا البعد له ارتباط وثيق بالبعد البيئي الذي يتمثل في الأرض في حالة مرتفعات القل وواد زناتي. وتتضح جيدا من خلال المثالين السابقين أهمية دراسة وفهم الخصائص المحلية لكل منطقة قبل إعداد وتطبيق أي استراتيجية تنموية.

إن تحليل مارك كوت لكل من حالة مرتفع القل و جبال واد زناتي ركز على الجهود الذاتية للمجتمع المحلي ولم يبرز بشكل واضح خصائص جهود التنمية المبذولة من قبل الدولة والتي اتخذت عدة أشكال وهو ما سنحاول إبرازه فيما يلي.

2.1.2.3 عبد القادر خليل و أسباب ضعف نتائج التنمية القطاعية في المناطق الجبلية الجزائرية: في كتابه" *تساؤلات حول المجتمع الجبلي*"[8] (Khelil,2000) قدم عبد القادر خليل تقييما شاملا لمختلف الجهود التي بُذلت من قبل الدولة في المناطق الجبلية بهدف حماية الأوساط الطبيعية وتحسين مستوى معيشة السكان من خلال التنمية والثمـــين الفلاحيين وأوضح أن وقفته التقييمية إنما تهدف إلى تحديد العثرات و المعوقات التي حالت دون الحصول على النتائج المطلوبة وإلى تحديد مواطن القوة التي يجب تدعيمها في تلك التجارب، فيما يلي سنعرض أهم تلك النتائج والأفكار بشيء من التفصيل.

أ- **نقائص وعثرات جهود حماية وإحياء الأوساط الطبيعية في المناطق الجبلية الجزائرية:** في هذا الصدد أوضح خليل أن المبادرت التي اتُخذت لإعادة تشجير المناطق الغابية بعد الاستقلال كانت تهدف لاسترجاع التوازن البيئي من خلال رفع نسبة الغطاء النباتي من 10% إلى 25% أي بزيادة في المساحة المُشجرة قدرها 4500000 هكتار. ورغم ما تم تحقيقه (أكثر من 500000 هكتار) فإن تعدد وتوالي الحرائق (400000 هكتار) أضعف نتيجة تلك الجهود. ويرى خليل أن هدف إعادة التوازن المنشود يُعَدُ خياليا باعتبار ارتفاع كلفة تشجير الهكتار الواحد (45000 دج/هكتار) وبطء وتيرة إعادة التشجير (10000 هكتار /عام) وخطر الحرائق المتكررة. كما يرى أن خطر الحرائق يتطلب إدراج أنواع غابية جديدة مقاومة للحرائق وكذلك القيام بأشغال تهيئة وتسير دقيقة ومركزة وأن التحكم في هذه الظاهرة يجب أن يتخطى الصيغة السائدة المتمثلة في اللجوء إلى طلب استثمارات إضافية إلى مقاربة جديدة يتم فيها إدماج السكان القاطنين بمحاذاة المناطق الغابية في إجراءات الوقاية والحماية.

ويشير خليل إلى أن اقتصار مصالح الغابات في عملية التشجير على أنواع غابية محدودة هو أمر له أهميته من الناحية الكمية ولكنه يقيد ويؤكد تخصصها في الجانب البيئي ولا يسمح بتعليل كافي ومقنع للنفقات المبذولة في هذا الإطار من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم فالتحول المنتظر

[8] - *« La société montagnard en question »*

في هذا القطاع هو أن يتم إعـــــداد و تصميم كل مهامه ومبادراته ضمن مقاربة تأخذ في الحسبان الأبعاد الثلاثة (البيئية، الاجتماعية والاقتصادية) بمعنى أن يُنظر إلى الغابات ليس فقط كنظام بيئي معزول تجب حمايته و لكن كنسق للإنتاج مفتوح نسبيا لأنواع نباتية مختلفة ذات أهمية اقتصادية مثل الخشب الرفيع والفواكه الجافة وغيرها وكفضاء يعيش ويسترزق منه سكان المناطق المجاورة.

إضافة إلى ما سبق طرح خليل مشكلة غياب التنسيق بين مختلف القطاعات التي تنشط في المناطق الجبلية وأثرها السلبي على نجاعة واستدامة الاستثمارات التي تقوم بها والمثال الذي قدمه على ذلك هو حماية الأحواض المائية التي لم تتم بشكل متزامن مع إنجاز السدود مما تسبب في تفاقم مشكل ترسب الأتربة. وعليه فالاقتصار على تراكم المبادرات القطاعية بدون أي تكامل وأي تنسيق فيما بينها يؤدي إلى استحالة التوصل إلى تنمية مستدامة على حد قوله.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لحماية الأنواع الحيوانية فإن موارد هامة تم تسخيرها خلال العشريات الثلاث الأولى بعد الاستقلال من أجل إنشاء محميات مخصصة للصـــــيد ومراكز لتكاثر وتربية الطرائد ومحميات طبيعية لكن حسب خليل هذه المرافق لم تكن عاملاً محركاً للسياحة البيئية لكونها أعِدة بنظرة ولغايات بيئية محضة دون أي انفتاح على فرص الاستثمار التي يمكن أن تتيحها في مجالات الترفيه والاستجمام لصالح الشباب (Khelil,2000, p. 44). ويرى خليل أنه بالنظر إلى عدم تمكن مصالح المعنية من بسط ونشر الثقافة البيئية بين السكان وخاصة سكان المناطق المحاذية للمناطق الغابية يمكن القول بأن النتائج المحققة تعتبر جد محدودة، وحسبه تفسير هذه الوضعية يكمن في قصور البحث العلمي في المجال الغابي، الذي من شأنه أن يفضي إلى توضيحات وتوصيات حول حركية التنمية الغابية بما فيها سلوك الأنواع النباتية والحيوانية في مختلف الأوضاع المناخية وحول سلوك السكان تجاه مختلف البرامج والمبادرات.

وفي سياق آخر أشار خليل أن النقائص المسجلة لا يجب أن تحجب بعض المبادرات المهمة والتجارب الرائدة التي تمت بنجاح في عدت مناطق جبلية، خلال عشرية الثمانينيات من القرن الماضي، والتي تتطلب التثمين من خلال تعميمها وتكيفها على مناطق أخرى(Khelil,2000, p. 46).

ب- نقائص وعثرات جهود التنمية والتثمين الفلاحيين في المناطق الجبلية الجزائرية: حسب خليل التهميش النسبي الذي عانت منه المناطق ذات الخصوصية بشكل عـــــام والمناطق الجبلية بشكل خاص يعود إلى انهماك مصالح القطاع الفلاحي وتركيز جهودها على الإصلاحات التنظيمية للمستثمرات الفلاحية العمومية. ومع ذلك يضيف خليل فإن هذه المناطق قد استفادت من مشاريع عديدة في إطار مخططات التنمية القطاعية ومخططات التنمية البلدية والبرامج الخاصة (بولايات تيزي وزو، باتنة،

مدية) كما استفادت بعضها من انشاء دواوين للترقية والتثمين[9] (بني شقران، المينة، الدهرة، بني سليمان، بويرة ، خنشلة...إلخ.) و تلك الاستثمارات والبرامج المهمة كانت تهدف حسب خليل إلى:

- تجديد بساتين الزيتون في منطقة القبائل.
- تطوير زراعة الأشجار المثمرة.
- تطور تربية الحيوانات.
- تطوير المشاريع الصغيرة للاستغلال الموارد المائية.

ويرى خليل أن العامل المهم الذي تفتقر إليه تلك الجهود هو غياب استراتيجية مكيفة حسب طبيعية المستثمرات الفلاحية في المناطق الجبلية التـــــي تتميز بالملكية الخاصـــة أو بملكية الشيوع في بعض الأحيان و بصغر حجمها، والتي لم تتمكن المقاربات الرسمية من دمجها ضمن أطر عمـــــلها. ويضف خليل في هذا الصدد أنه بدل إعداد نظام يتماشى مع خصائص وتنوع المناطق الجبلية تم العمل بأسلوب تقديم المساعدات مع عدم إشراك المستفيدين من البرامج، ففي منطقة القبائل الكبرى مثلا تم تجديد حقول زيتون بدون حضور أصحابها وفي مناطق أخرى تم إنجاز حقول للأشجار المثمرة بدون إشراك الفلاحين في العمل وفي اختيار أنواع الأشجار المغروسة وتم إنجاز أكثر من ألف سد صغير[10] بدون دفاتر شروط وبدن إنشاء الهياكل المناسبة لتسيرها وصيانتها[11].

النتائج المحدودة للبرامج المنجزة دفعت المصالح المختصة حسب خليل إلى إجراء تغيرات في السياسة المتبعة حيث أصبحت موجهة نحو برامج أكثر شمولية من خلال إدماج العديد من المبادرات التنموية في نشاط ما يعرف دواوين الترقية والتثمين ابتداء من سنة 1986. حسب خليل هذا الإدماج ضل هو الآخر جزئي كونه لم يهتم بإدماج المجال الريفي ككل ولا حتـــــى مكوناته الاقتصادية والاجتماعية[12] (Khelil,2000, p 48).

ويرى خليل أنه إضافة إلى النقص الحاصل في تصميم و تأطير البرامج نجد هناك ضعف كبير إن لم نقل غياب تام لأي دعم من قبل هيئات البحث العلمي في المجال الفلاحي وانعدام شبكات تعميم وتبسيط المعارف والتقنيات ولهذا فرغم الجهود المبذولة ضلت المستثمرات الفلاحية في المناطق الجبلية قابعة على حالتها التقليدية دون أي دعم تقني ولا أي أمل في الترقية.

وعرفت عشرية التسعينيات من القرن الماضي نوعا جديدا من التدخل لصالح المستثمرات الفلاحية في المناطق الجبلية وذلك في إطار ما يسمى برنامج الاستثمار عن طريق الامتياز. حيث يتميز

---

[9] - Offices de mise en valeur.

[10]- retenue collinaire

[11] ويضيف خليل أنه لم يتم التمكن من اقتطاع جزء من المساحات المستغلة في زراعة الحبوب لصالح تطوير زراعة الخضروات بهدف تحسين و تنويع تغذية سكان المناطق الجبلية.

[12] ويضيف خليل أنه رغم الإرادة المعلنة في ترقية و تطوير المناطق الجبلية إلا أن الطابع التكنوقراطي ضل هو السائد إلى درجة يمكن القول معها أنه لا توجد أي سياسة أصيلة وخاصة لتطوير المناطق الجبلية .

بكونه يعطي أهمية أكبر للمقاربة التشاركية أي أنه يعطي هامش أكبر لمساهمة الفلاحين المستفيدين في إعداد وإنجاز البرامج المسطرة، غير أن خليل انتقد كذلك هذه التجربة لكون المبادرات المتخذة من قبل المصالح الفلاحية وبرامج التشغيل الريفي في قطاع الغابات لم يتم تنسيقها ولا توسيعها إلى قطاعات أخرى مثل السكن، الصحة، التربية والتكوين المهني.

من كل ما سبق استخلص خليل أنه رغم كل النقائص التي اعترت المقاربة القطاعية للتنمية في مجال الغابات والفلاحة الجبلية إلا انها ساهمت إلى حد ما فـــي خلق مناصب شغل (مؤقتة في معظمها) وكذلك في تحسين العوائد المالية للمستثمرات الفلاحية بفضل تطوير تربية النحل وتربية الماشية. غير أن ذلك لم يكن كافيا للحد من ظاهرة النزوح الريفي وتثبيت السكان وإعادة الأمل لشباب المناطق الجبلية والسبب يعود حسب خليل إلى عـــــــدم تدعيم الجهود المبذولة من قِبَل شركاء التنمية الشاملة وخصوصا في قطاعات المناجم والصناعات الصغيرة والمتوسطة والسياحة التي ضلت بعيدة عن كل مساعي تطوير المناطق الجبلية رغم ما تزخر به من إمكانات وموارد يمكـــــن تثمـــــينها واستغلالها.

وفي ختام استخلاصه أكد خليل على أن أهم ما تفتقده محاولات تنشيط التنمية في المناطق الجبلية هو الرؤية الاستراتيجية الواضحة والمبنية على أساس مبـــــادئ التكامـــــل بين المبادرات والتضامن بين القطاعات والشراكة مع الجماعات المحلية والسكان وهو ما يتطلب إيجاد نظام جديد للحوكمة المحلية.

وإذا ما ربطنا نتائج التحاليل التي قدمها كل من مارك كوت وعبد القادر خليل يمكن القول أن تحقيق التوازن بين الأوساط الجبلية وسكانها يمر بإعادة النظر في منهجية التنمية القطاعية السائدة من خلال تبني مقاربة تنموية مبنية على التكامل والتضامن بين القطاعات مع الإشراك الفعلي لمختلف الفاعلين المحليين والسهر على حفض التوازن الحرج بين الأبعاد الاقتصادية و الاجتمـــــاعية والبيئية. وأهم ما يجب الاهتمام به قبل كل شيء هو الرصيد الثقافي الذاتي للمجتمعات وخبراتها في التكيف والتعامل مع معطيات الأوســـــاط الجبلية والعوامل الخارجية الإيجابية منها والسلبية.

2.2.3 الخصائص العامة للتوجه الجديد لتنمية المناطق الجبلية بعد سنة 2000 في الجزائر:

بهدف تدارك النقائص التي سجلتها التجارب التنموية السابقة بادرت الهيئات المختصة بتسطير رؤية جديدة للتنمية الريفية بشكل عام و لتنمية المناطق الجبلية على الخصوص، حيث أوصى المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي في دورته الرابعة عشر سنة 1999 (المجلس الوطني الاقتصـــــادي والاجتماعي، 1999) بصياغة قانون خاص لتنمية المناطق الجبلية في الجزائر ووضع مخطط لتهيئتها الشاملة والمتكاملة بواسطة برامج عمل مناسبة تسمح بتجديدها وتحسين المستوى المعيشي لسكانها

(عبوش، 2009، ص. 81). وعملا بهذه التوصيات سطرت وزارة التجهيز وتهيئة الإقليم سنة 2000 استراتيجية جـديدة لتنـمية المناطـق الجبلية تتمثل أهـم محاورها فيما يلي (MEAT, 2000):

- التهيئة والتنمية الفلاحية .
- خلق نشاطات متعددة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة والسياحة والصناعات التقليدية والخدمات.
- تثمين وحماية الغابات.
- تطوير المرافق والخدمات اللازمة لتلبية حاجيات السكان.
- صيانة وحماية الموروث الطبيعي في المناطق الجبلية (الحظائر الوطنية، المحميات الطبيعية، المواقع والمناظر المتميزة...)
- دعم الجماعات المحلية التي تعاني من المعوقات الناتجة عـــن صعوبة الظروف الطبيعية (البلديات التي تعاني من شح الموارد المالية وتفتقر إلى التأطير التقني الكافي).

وحسب وزارة التجهيز وتهيئة الإقليم هذه المحاور من المهم أن يتم أقلمتها حسب خصائص الأوساط الجبلية وذلك من خلال آليات وحوافز خاصة. وقد حددت لكل منها قواعد وأسس عامة تتمثل فيما يلي:

1.2.2.3 الأسس العامة للتنمية الفلاحية في المناطق الجبلية لفترة ما بعد سنة 2000: يفيد نفس المرجع (MEAT, 2000,p.227) أن المبادرات الهادفة لتنمية الفلاحة الجبلية يجب أن تأقلم حسب خصوصيات الأوساط الجبلية المعنية بها، وحسب نوع النشاط الفلاحي المستهدف والتهـــــــديدات والصعوبات التي تواجهه. ففي السفوح الجبلية[13] تركز التنمية الفلاحية على حماية الأراضي الزراعية ذات المردود العالي من التوسع العمراني ومن ظاهرة الانجراف وهذا لكون مناطق السفوح معنية بشكل مباشر باستيعاب التوسع العمراني المستقبلي، وتكون هذه الحماية من خلال تدابير خاصة تهدف للحد من ظاهرة اتساع الأراضي البور التي تسهل استفحال التعمير العشوائي. وبهذا فإن مناطق السفوح ستستفيد من إجراءات تهدف إلى تكثيف وتنويع الإنتاج الفلاحي من خلال دعم إنشاء مستثمرات عالية الأداء وهو ما يتطلب حسب نفس المرجع (MEAT, 2000,p.227) :

- إعادة هيكلة العقار الفلاحي من خلال تنظيم حملات لتجميع الأراضي[14] عن طريق التبادل.
- حماية و ترميم الأراضي الزراعية (DRS)[15].

[13] -Zones de piémonts.
[14] -Remembrement des terres agricoles.
[15] - **DRS** : **D**éfense et **R**estauration des **S**oles.

- تدخل الدولة عن طريق منح مساعدات مالية مباشرة للمستثمرات الفلاحية، أو غير مباشرة من خلال توفير البذور والسماد بأسعار منخفضة ومن خلال منح مساعدات لاقتناء العتاد الفلاحي وببناء المستودعات والمساكن واقتناء وسائل النقل.

- قيام الدولة بتشجيع ودعم الفلاحين لإنشاء جمعيات فلاحية. بحيث تساهم هذه الاخيرة فـــــي إنجاز وتسيير المبادرات الجماعية للتهيئة الفلاحية في السفوح كما في المناطق الجبلية متوسطة الارتفاع[16].

وتعتمد المبادرات الواجب اتخاذها في إطار تنمية الفلاحـــة الجبلية على تدعيم المرافق الريفية وتسهيل حصول العاملين في القطاع الفلاحي على القروض والتكوين والإرشاد الفلاحيين.

2.2.2.3 الأسس العامة لترقية تعدد النشاطات خلال فترة ما بعد سنة 2000: حســب وزارة التجهيز والتهيئة الإقليمية هذا الجانب يخص المناطق الجبلية متوسطة الارتفاع[17] والتي لم تستفيد في التجارب التنموية السابقة سوى من مبادرات التنمية الفلاحية مع أنها يمكن أن تحتضن نشطات متعددة وخصوصا الأحواض الواقعة ضمن هذا النوع من المناطق. والنشاطات التي يمكن تدعيمها في هذه المناطق تخص أساسا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا يستلزم استنادا إلى نفس المرجع ما يلي:

- اختيار المواقع الصناعية والنشاطات الصناعية التي تستجيب للحد الأدنى من المتطلبات الواجب توفرها من حيث سهولة الوصول والتجهيز ومن حيث سهولة ربطها بمختلف الشبكات.

- تجهيز المواقع المختارة من قبل الدولة كمناطق توسع اقتصادي أو على الخصوص كمناطق مؤهلة للترقية.

- منح امتيازات مالية للمستثمرين في هذه المناطق من قبل الدولة والجماعات المحلية.

- اختيار الفروع الصناعية التي تستجيب للظروف الخاصة في مثل هذه الأوساط (توفر ضعيف أو متوسط للتقنية، محدودية وسائل وشبكات النقل، استعمال الموارد المحلية ...).

واستنادا إلى استراتجية وزارة التجهيز والتهيئة الإقليمية فإنه إلى جانب تطوير المؤسسات االصغيرة والمتوسطة في المناطق الجبلية متوسطة الارتفاع يتوجب كذلك تطوير الصناعات التقليدية من خلال ترقية العمل المنزلي الذي يتوجب تعزيزه ودعمه بمنح مساعدات لاقتناء وسائل العمل وبتنظيم عملية تسويق المنتجات. وفي هذا الإطار تدخل الدولة والجماعات المحلية يجب أن يركز على الدعم بوسائل الإنتاج ودعم إنشاء التعاونيات ومراكز الصناعات التقليدية اللازمة للتسويق، وكذلك دعم التكامل مع النشاط السياحي. ويمكن ترقية النشاط السياحي في المناطق الجبلية وفق نمطين:

[16] - Zones de moyenne montagne .
[17] -Zones de moyenne montagne.

- النمط الأول يخص السياح الجزائريين ويتم بإنشاء قرى سياحية وخانات[18] سياحية ريفية للعائلات ومخيمات عطل للأطفال.
- النمط الثاني يخص السياح الأجانب و يتم تنظيمه في إطار شبكات تمزج بين الإيواء البسيط - بما في ذلك الإيواء عند السكان المحليين - والوجهات السياحية ذات الميزات والخصائص الفريدة (المناظر، المواقع الأثرية والحظائر الوطنية...) .

3.2.2.3 الأسس العامة لحماية الأوساط و الموارد في المناطق الجبلية لفترة ما بعد سنة 2000:

يلازم ويرافق مجال حماية الأوساط و الموارد في الاستراتيجية الجديدة مختلف البرامج الأخرى و هو يتضمن إعادة ترميم وحماية التوازنات البيئية المهددة (حماية الغابات، الحيونات، النباتات، الأراضي، الموارد المائية ...) ويساهم كذلك بشكل مباشر أو غير مباشر في ترقية النشاطات (استغلال، الموارد الغابية، الحظائر الوطنية، المناطق السياحية....). وحسب وزارة التجهيز والتهيئة الإقليمية في هذا الصدد يتم إعداد و تصميم مختلف البرامج والمشاريع التنموية وفق رؤية مدمجة مع المجالات التنموية الأخرى (MEAT, 2000) وهذا من خلال:

- دمج وتهيئة وحماية الغابات ضمن الاستراتيجية العامة لتثمين المناطق الجبلية، فبالإضافة إلى استغلال الموارد الغابية، حسب الاستراتيجية الجديدة يجب أن تتم حماية الغابات وتجديدها بمـــساهمة ودعم السكان وهذا بتمكين الفلاحين من استغلال مساحات صد الحرائق[19] **ومن خلال تهيئة مناطق رعوية مناسبة** في المناطق الجبلية المرتفعة للحد من انحصار الغابات الراجع إلى النشاط الرعوي الجائر.
- إعداد وإنجاز برامج حماية وترميم الأراضي بالتزامن وبالتنسيق مع مختلف الأهداف والمشاريع القطاعية الأخرى (الفلاحة، الغابات، الموارد المائية، البنى التحتية الخاصة بفك العزلة).
- أقلمة نشاطات الحظائر الوطنية لتتماشى مع السياسة الوطنية للترفيه والسياحة واستحداث حظائر جهوية على المدى المتوسط يتم اقتراحها من قبل السلطات المحلية.

3.2.2.3 الأسس العامة لفك العزلة والتجهيز في المناطق الجبلية لفترة ما بعد سنة 2000: حسب وزارة التجهيز والتهيئة الإقليمية (MEAT, 2000, p230) يتم إعداد مختلف برامج التجهيز بالمرافق العمومية بشكل مدمج أما مشاريع فك العزلة فتمثل نقطة البداية لكل من برامج تعدد النشاطات وبرامج حماية الأوساط الجبلية. وتساهم مرافق المصالح العمومية المنجزة في خلق مناصب شغل جديدة إضافة إلى كونها عامل مهم في الحد من النزوح الريفي وهذه المرافق حسب نفس المرجع يجب أقلمتها مع الظرف الخاصة للسكان وحسب أشكال توزيعهم، كما يجب إعطاء أهمية خاصة للتجمعات المركزية عند برمجة المرافق العمومية وتفضيل المرافق المرتبطة بتطوير النشاطات.

---

[18] **جمع خان** وهو مبنى سياحي قريب من الفندق من حيث الشكل والوظيفة

[19] -les pare-feux

تُأَكِدُ الخصائص العامة للاستراتيجية الجديدة لتنمية المناطق الجبلية رغبة السلطات العمومية في تدارك نقائص التجارب التنموية السابقة و هذا من خلال تبني مقاربة تسهر على التنسيق المحكم بين مبادرات مختلف القطاعات وعلى أقلمة المبادرات التنموية مع خصائص الأوســـــــاط الجبلية وإشراك الســـــكان والجماعات المحلية في إعدادها ومتابعتها و إنجازها و تقيمها. هذه المنهجية الجديدة في حال توفر الظروف المناسبة والوسائل الكافية لنجاحها ستكون بمثابة التربة الخصبة لتطور مستوطنات بشرية توفر شروط الحياة الضرورية للسكان بأقل تكلفة من الناحية البيئيـــــــة. وبعبارة أخرى يمكن القول أن معظم أسس وقواعد التوجه الجديد تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة في المناطق الجبلية. وهنا سؤال يطرح نفسه إلى أي مدى تم تجسيد هذه الاستراتيجية؟

المبحث الثالث: تفعيل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية الجزائرية:

لم تُسْتَثْن المناطق الجبلية من المساعي الهادفة لتفعيل التنمية المستدامة على المستوى الوطني، فبالإضافة إلى كون هذه المناطق معنية بحيثيات تفعيل التنمية المستدامة في مختلف القطاعات (حماية البيئة، تسيير الموارد المائية، تسيير النفايات، الاستخدام المستدام للطاقة، الحفاظ على التنوع الحيوي، الصناعة المستدامة ....) تم إصدار نصوص تشريعية وإنشاء بعض الهيئات الخاصة[20] لتأطير تنميتها المستدامة و الحفاظ على بيئتها نظرا للخصوصيات المتعددة التي تتفرد بها. في هذا المبحث سيتم عرض أهم المبادرات الهادفة لتفعيل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية الجزائرية، كما سنحاول تبيان موقع التنمية العمرانية المستدامة والتنمية الريفية المستدامة في تلك المساعي.

1.3.3 الهيئات والنصوص التشريعية المؤطرة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية:

تشير الاستراتيجية المُعَدة من قبل وزارة التجهيز وتهيئة الإقليم سنة 2000 إلى أن الدولة يجب أن تُؤطر مبادراتها لتنمية المناطق الجبلية من خلال استحداث هيئات تقنية وإدارية تقوم بإنجاز ودعم مبادراتها ومبادرات الجماعات المحلية وتنص هذه الاستراتيجية على أن الدولة يجب أن تمتلك الأدوات المحفزة التي تُمكنها من إنجاز مختلف مبادرات الدعم (MEAT, 2000, p.231) وفي هذا الإطار تم تسطير استحداث أربعة هيئات هي: المرصد الوطني للجبل والمحافظات الجهوية لتهيئة المناطق الجبلية والصندوق الوطني للجبل والمجلس الوطني للجبل وتم كذلك إصدار جملة من النصوص التشريعية التي يُكمل بعضها البعض.

[20] نكتفي هنا فقط بذكر الهيئات الرسمية دون مختلف الجمعيات العاملة في هذا المجال.

1.1.3.3 المرصد الوطني للجبل والمحافظات الجهوية لتهيئة المناطق الجبلية والصندوق الوطني هيئات لم يتم إنشاؤها:

تنص الاستراتيجية الوطنية للتهيئة الإقليمية على أن المرصد الوطني للجبل سيختص في الجانبين التقني والعلمي وستسند إليه المهام التالية (MEAT, 2000, p.231):

- تصميم وإنجاز قواعد بيانات متعلقة بمعرفة وتسيير المناطق الجبلية.
- تشجيع الدراسات والأبحاث المتعلقة بجرد مختلف الموارد التي تزخر بها المناطق الجبلية وبتقنيات تثمين هذه الموارد.
- إعداد أدوات دعم القرار فيما يتعلق بتنمية المناطق الجبلية.

وينتظر من هذا المرصد أن يُطور شراكة مغاربية ومتوسطية في مجال نشاطه واستناداً إلى نفس المصدر فإن إنجاز ومتابعة وتسيير برامج تنمية المناطق الجبلية سيتطلب استحداث **محافظات جهوية لتهيئة المناطق الجبلية** تسهر على إنجاز المهام التالية:

- إعداد وتطبيق المخططات التوجيهية لتهيئة المناطق الجبلية
- تنسيق البرمجة الإقليمية والزمنية لمختلف القطاعات وفق توجيهات مخططات تهيئة المناطق الجبلية.
- ترقية وتحفيز دعم الدولة والتضامن الإقليمي.
- تصميم وإنجاز قواعد بيانات جهوية بالتنسيق مع المرصد الوطني للجبل.
- تعزيز كل الأعمال المرتبطة بتنمية الموارد البشرية و تنمية الموارد ذات الخصوصية المحلية (الثقافة الشعبية، الفنون التقليدية...)

ويشير المصدر إلى أن عدد المحافظات التي سيتم إنشاؤها هو ثلاثة (MEAT, 2000, p.231):

- اللأولى تخص جبال المنا والدهرة وبني شقران وتلمسان وتراراس وشبعة شويخ في الغرب.
- الثانية تخص: جبال الونشريس ومدية وتيزي وزو وبويرة في الوسط.
- الثالثة تخص: جبال جيجل وميلة والقالة وقسنطينة والأوراس في الشرق.

وبهدف تجسيد سياسة تضامنية تجاه المناطق الجبلية يضيف نفس المصدر أنه من الملائم للدولة الجزائرية أن تنشأ **صندوق وطني** للجبل تُوجَه من خلاله موارد مالية للقيام ببرامج ومشاريع تنموية تهدف لخلق مناصب شغل ولتثمين الموارد المحلية وتوضح وزارة التجهيز والتهيئة الإقليمية في نفس المصدر أن هذا الصندوق سيتخصص في تمويل البرامج التنموية المدمجة والتكميلية الهادفة إلى تنشيط الحركية الاقتصادية وترقية المناطق التي تعاني من صعوبات وانخفاض حاد في التشغيل (MEAT, 2000, p.231).

وتجدر الإشارة أن التوجهات القاضية بإنشاء كل من المرصد الوطني للجبل والمحافظات الجهوية لتهيئة المناطق الجبلية والصندوق الوطني للجبل[21] لم يتم تجسيدها إلى حد الآن حيث لم نتمكن من الحصول على أي وثائق و مراجع رسمية أو صُحُفية تُثبت عكس ذلك. وهذا يُعتبر مؤشرا على أن استراتيجية تنمية المناطق الجبلية لم تُنفذ بالشكل الذي تم تصورها في البداية.

2.1.3.3 المجلس الوطني للجبل: و هو هيئة عمومية استشارية أُنشأت بمقتضى المادة 12 من القانون رقم 04-20 المؤرخ في 23 يونيو 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطـــار التنمية المستدامة وكذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-07 المؤرخ في 9 جانفي 2006 م الذي يحـــدد تشكيلته ومهامه وتنظيمه و كيفيات سيره. وقد تم تنصيب أول تشكيلة لهذا المجلس من قبل وزير البيئة وتهيئة الإقليم في 25 سبتمبر 2006 م[22] وهو الهيئة الوحيدة المختصة في تنمية المناطق الجبلية التي تم إنشاؤها إلى حد الآن. وبمقتضى النصين التشريعيين المذكورين يضطلع هذا المجلس بالمهام التالية:

- تحديد الأنشطة الكفيلة بحماية وترقية وتهيئة مختلف المناطق الجبلية.
- تسهيل عملية التنسيق بين مختلف الأنشطة المبرمجة على مستـــــوى الكـــتل الجبلية عـــن طريق الآراء والاقتراحات التي يقدمها.
- تقديم الاستشارة حول أولويات التدخل العمومي، وكذا شروط تقديم المساعدات التي يمنحها صندوق الجبل.
- التحسيس بأهمية المناطق الجبلية وضرورة حمايتها وترقيتها في إطار التنمية المستدامة .
- الإدلاء بالتوصيات والآراء في جميع البرامج والمشاريع والنشطات المزمع تنفيذها على مستوى المناطق الجبلية لاسيما أدوات تهيئة الإقليم المتعلقة بها.
- تقديم تقارير سنوية إلى رئيس الحكومة حول حالة المناطق الجبلية و تطورها.

ويتشكل المجلس الوطني للجبل من ممثلي 21 وزارة[23] إضافة إلى ثلاث ممثلين عن الجمعيات التي تنشط في مجال الجبل ويرأسه الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية ويمكنه أن يستعين من أي شخص يمكن أن تكون مساعدته مفيدة في أعمال المجلس. وبهذا يمكن القول من جهة أن المجلس منفتح نسبيا على المجتمع المدني وأنه يبني نشاطاته على أساس التشاور والتنسيق بين مختلف القطاعات من جهة أخرى.

---

[21]- وهذا رغم أن المادة رقم 13 من القانون 04-03 الصادر في 23 يونيو 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة تنص على إنشاء صندوق وطني خاص بتنمية المناطق الجبلية يسمى" **الصندوق الوطني للجبل**"

[22]- وهذا استناد إلى صحيفة لوسوار دالجيري Le soir d'Algérie الصادرة يوم 26 /2006/09.

[23]- الدفاع الوطني، الداخلية و الجماعات المحلية، المالية، الموارد المائية، التجارة، المجاهدين، البيئة، النقل، التربية، الفلاحة والتنمية الريفية، الأشغال العمومية، الصحة، الثقافة، الاتصال، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الرياضة، العمران، السياحة، التضامن الوطني والبحث العلمي.

هذا ولم يتسن لنا الحصول على أي من التقارير السنوية التي أُعدة من قبل هذه الهيئة حتى نتمكن من معرفة الدور الفعلي الذي تقوم به في مسار تفعيل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية.

3.1.3.3 النصوص التشريعية المؤطرة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية: لقد تم إصدار أربعة نصوص تشريعية تخص حماية المناطق الجبلية وتأطير تنميتها المستدامة أولها **القانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004 المُتعلِّق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة (الملحق رقم 01)** الذي يهدف حسب المادة الأولى منه إلى تحديد الأحكام المطبقة في ميدان حماية المناطـــق الجبلية و تأهيلها وتهيئتها وتنميتها المستدامة. وهو يتألف من بابين، الباب الأول يتضمن تعريف المناطق الجبلية وتصنيف المناطق الجبلية. أما الباب الثاني فيخص تهيئة المناطق الجبلية و الكتل الجبلية حيث يحدد الفصل الأول منه شروط التكفل بالمناطق الجبلية أثناء إعداد وسائل تهيئة الإقليم حيث ينص على وجوب الأخذ بعين الاعتبار لطبيعة كل منطقة من حيث الكثافة السكانية وكذا خصوصية كل منطقة أثناء إنجاز المخططات الرئيسية للمنشآت القاعدية الكبرى وللمصالح الجماعية ذات المصلحة الوطنية وبالتالي وضع ترتيبات وتوصيات تتلاءم مع المناطق المعنية. وينص كذلك على وجوب حماية الاراضي الفلاحية طبقا لأحكام المواد 4 و5 و6 و8 و15 من القانون 90-25 الصادر في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري. ومن جهة أخرى ينص هذا الفصل على إنشاء المجلس الوطني للجبل والمهام التي يضطلع بها و ينص على إنشاء الصندوق الوطني للجبل لدعم وتمويل الأنشـــــطة والعمليات الهادفة إلى حماية وترقية وتأهيل المناطق الجبلية وكذا مختلف الدراسات المتعلقة بها.

ويتضمن الفصل الثاني من الباب الثاني الأحكام المتعلقة بنظام تهيئة الإقليم للكتل الجبلية حيث ينص على أن الهدف من هذا النظام هو ضمان إعداد ترتيبات تتلاءم مع واقع كل منطقة جبلية وينص على أن نظام تهيئة الإقليم للكتل الجبلية يبين لكل كتلة جبلية على حدى وعلى أساس كثافتها السكانية الحالية أو المتوقعة ما يلي:

- طابع كل منطقة جبلية والتجهيزات الكفيلة بتجسيد وتثمين المنطقة المعنية وفق خصائصها، وكذا شغل الفضاءات والاستعمالات المسموح بها أو اقتراح تصنيفها كمواقع أثرية أو مساحات محمية.
- مجمل الترتيبات المتعلقة بإنشاء الطرق والبناءات والمنشآت الاجتماعية والاقتصادية والصناعية وتلك المتعلقة بمعالجة النفايات وبمناطق النشاط الاقتصادي وكذا شروط توسيع المدن والقرى.

ونشير هنا إلى كون هذا الدور يتقاطع مع أدوار كل من مخططات التوجيه والتهيئة العمرانية PDAU والمخططات الولائية لتهيئة الإقليم PWAT .

وتوضيحا وتبيانا لبعض أحكام هذا القانون تم إصدار ثلاث مراسيم تنفيذية هي على التوالي:

- المرسوم التنفيذي رقم 05-469 الصادر في 10 ديسمبر 2005 المتعلق بتحديد الدراسات والاستشارات المسبقة اللازم إجراؤها وكذا مجموع الشروط و الكيفيات والإجراءات التي من شأنها أن تسمح بتحديد المناطق الجبلية وتصنيفها وجمعها في كتل جبلية (انظر الملحق رقم 02)

- المرسوم التنفيذي رقم 06-07 الصادر في 09 يناير 2006 المتعلق بتحديد تشكيلة المجلس الوطني للجبل ومهامه وتنظيمه وكيفيات سيره (انظر الملحق رقم 03).

- المرسوم التنفيذي رقم 07-85 الصادر في 10 مارس 2007 المتعلق بتحديد كيفيات إعداد نظام تهيئة إقليم الكتلة الجبلية والمصادقة عليه والدراسات والاستشارات المسبقة الواجب إجراؤها، وكذا إجراءات التحكيم المتعلقة بذلك (انظر الملحق رقم 04).

2.3.3 التنمية الريفية المستدامة في المناطق الجبلية الجزائرية:

رأينا في المبحث الثاني من هذا الفصل أن جهود التنمية والتثمين الفلاحيين وجهود إحياء الأوساط الطبيعية التي بُذلت من قبل الدولة خلال العشريات الأربع التي تلت الاستقلال مكنت من التحسين النسبي لظروف معيشة لسكان المناطق الجبلية. ورأينا أن هذا التحسن النسبي لم يرقى إلى مستوى المطلوب اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا وهو ما دفع بالمصالح المعنية إلى تسطير أطر جديدة للتنمية في المناطق الريفية بشكل عام وفي المناطق الجبلية منها بشكل خاص. ومن أهم الإجراءات التي اتخذت في هذا المجال نجد اصدر القانون رقم 01-20 المؤرخ في 19 جويليه 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة إضافة إلـــى إنشاء كتابة الدولة للتنمية الريفية فـــــي مارس 2002، وإنشاء اللجنة الوطنية للتنمية الريفية التي تُترجم من خلال تمثيلها لمختلف الوزارات المقاربـــة المدمجة والإقليمية المنتهجة من قبل السلطات المعنية (Bessaoud, 2006, p.83) فيما يلي سنعرض أهم مراحل نشأة وتطور التنمية الريفية المستدامة في الجزائر وكذا سنتطرق إلـــى أهدافها وأدواتها وإسهامها في تحسين أوضاع المستوطنات البشرية في المناطق الريفية[24].

1.2.3.3 مراحل تطور التنمية الريفية بعد سنة 2000: تُعد سياسة التنمية الريفية والفلاحية بعد سنة 2000 من بين أهم مساعي تحقيق التنمية المستدامة في الريف الجزائري بصفة عامة وفي المناطق الريفية الجبلية بشكل أخص. ففي البداية تم استحداث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ثم تم تطويره إلى مخطط وطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR في 2002 وابتداء من نفس العام تم الشروع في أولى المراحل التحضيرية لسياسة التجديد الريفي والتي أفرزت فيما بعد استراتيجية التنمية الريفية المستدامة SNDRD التي صُممت كمجموعة من الأدوات والبرامج والمشاريع الموجهة لتحقيق أهداف سياسة التجديد الريفي المتمثلة في المساهمة الفعلية فـــــي استعادة التوازنات الاجتـــــماعية

[24]- وهو ما سبق وأن أشرنا إليه بشكل مختصر في الفصل الثاني.

والاقتصادية والبيئية في الفضاءات الريفية التي تعرضت إلى اضطرابات شديدة خلال عشرية التسعينات.

1.1.2.3.3 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2002): تزامن إطلاق هذا المخطط مع العودة التدريجية للأمن والاستقرار في البلاد ومع تعافي القطاع المالي العمومي واختتام آخر مرحلة من برنامج الاصلاحات الهيكلية PAS [25] (MADR, 2000,p.13 ; Semmache, 2015, p.40) وحسب هاشمي الطيب (2013، ص 200) ينطلق هذا البرنامج من فكرة الأمن الغذائي بدل الاكتفاء الذاتي وهو يراعي التحولات الاقتصادية المستجدة المتمثلة خاصة في انتهاج سياسة اقتصاد السوق وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والسعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و يضيف أن هذا البرنامج جاء ليقطع الصلة نهائيا مع الطرق المركزية الموحدة والنمطية التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت وهذا عبر استخدام أدوات المساعدة والحث على الاستثمار وتحسين مستوى معيشة سكان الأرياف من خلال تقديم دعم و قروض وتوزيع الأراضي واستصلاحها عن طريق الامتياز، إضافة إلى تنمية وتطوير الخدمات الريفية و تهيئة البنية الاساسية كبناء السدود وإنشاء الطرق. ولتحقيق ذلك حُدد لهذا المخطط محورين هما (هاشمي، 2014، ص.201):

المحور الأول: يتمثل في البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وتتضمن البرامج التالية:

- برامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
- برامج تكييف أساليب الإنتاج.
- برامج تطوير الإنتاج الفلاحي (التكييف، النقل، التخزين...).
- برامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية من أجل تحسين وتنويع الخدمات للمنتجين ومن أجل دمج الشباب المؤهل في المجالات المرتبطة بالنشاط الفلاحي.

المحور الثاني: يتمثل في البرامج الموجهة إلى حماية البيئة وتثمين المناطق الجبلية وذلك عن طريق التشجير الاقتصادي والنافع وهي:

- برنامج التشغيل الريفي.
- برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية.
- برنامج حماية وتنمية المناطق الصحراوية.

[25] PAS : Programme d'justement structurel

2.1.2.3.3 توسيع مهام المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى الأبعاد الريفية (2002-2006): خلال هذه الفترة تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وهو ما أفضى إلى تطوير المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وتم إطلاق المرحلة التجريبية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR[26] (Bessaoud, 2006, p.84) وقد جاء هذا المخطط بناءا على خلاصة نتائج المخطط السابق القاضية بضرورة تحسين الظروف المعيشية والتقنية والتنظيمية والمؤسساتية التي تم حصرها والتي كانت سببا في إضعاف قواعد الأمن الغذائي و تدهور الموارد الطبيعية وانقطاع التلاحم والسلم الاجتماعيين في الوسط الريفي الجزائري (هاشمي، 2014، ص. 202) وحسب هاشمي الطيب (2014، ص. 203) تتمثل أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية فيما يلي:

- تحسين ظروف ممارسة النشاطين الفلاحي والرعوي.
- مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل الأسر الريفية مما يسمح برد الاعتبار للمهن الريفية وخلق أنشطة جديدة.
- تحسين إمكانيات الحصول على الخدمات العمومية والحصول على السكن وفك العزلة عن المساكن والمناطق المعزولة.
- القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة وتهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية.
- تعجيل مسار تحديث القطاع الفلاحي بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية والمستثمرات الفلاحية و خاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يُستكمل تأهيلها.

3.1.2.3.3 سياسة التجديد الريفي والإستراتجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (2006-2014): تعد سياسة التجديد الريفي بما تضمنته من تحضيرات منهجية وتطبيقات تجريبية ميدانية وبرامج وأنظمة معلوماتية ومشاريع وهيئات تجربة فريدة من نوعها حاول من خلالها مصمموها المساهمة في تثبيت التلاحم الاجتماعي والتضامن الوطني والتنمية المتوازنة للأقاليم حيث أنها تأخذ بعين الاعتبار لكل من المناطق ذات الإمكانيات الاقتصادية القوية والمناطق الاقل حظا من حيث الموارد الطبيعية والبنى التحتية والموقع بالنسبة للسوق وتسعى أن تكون معتمدة على التشاور والتشارك بين مختلف الفاعلين (Zaghib, 2009, p.49).

ومن جهة أخرى تندرج هذه السياسة ضمن مساعي تطبيق جدول أعمال 21 فهي استجابة للمبادئ العامة للتنمية المستدامة كما تهدف للاستجابة لأهداف التنمية للألفية OMD و كذلك لمتطلبات للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والسوق الأوربية أما على المستوى الداخلي فهي تندرج ضمن

[26] و التي أصبحت تسمى فيما بعد **بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI**.

المحاور ذات الأولوية للاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم (Zaghib, 2009, p.44) ويعطي الشكل رقم 06 نظرة مجملة عن هيكلة سياسة التجديد الريفي و الاستراتيجية التي تنبني عليها .

الشكل رقـــم 06: رسم تمثيلي عام لهيكلة سياسة التجديد الريفيي والاستراتيجية الوطنـــــية للتنمية الريفيـــة المستدامة

المصدر : (MDCDR, 2006,P03)

وقد مرت عملية إعداد وتطبيق سياسة التجديد الريفي بعدة مراحل سمحت بتكوين رصيد معرفي مهم وخبرات ميدانية تم توظيفها في المراحل المتقدمة منه وهو ما سنلخصه فيما يلي اعتمادا على تقرير مفصل نشر في جريدة المجاهد (Elmoudhahid ,2007) :

المرحلة الأولى (2002-2003): تضمنت دراسات أولية ومشاورات وسبر للآراء وزيارات ميدانية واستطلاعات حول احتياجات وتطلعات السكان ثم عرض النتائج على مجلس الحكومة في جويليه 2003.

المرحلة الثانية (2003-2004): تضمنت فحص نتائج الدراسات السابقة واستغلالها في تحضير مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD) في جويليه 2004.

المرحلة الثالثة (2004-2005): تضمنت كل من التطبيق التجريبي للاستراتيجية وإعداد الولايات لاستراتيجياتها الخاصة بالتنمية الريفية المستدامة وتفحص ودراسة النتائج المستخلصة من المرحلة التجريبية.

المرحلة الرابعة(2006) : تتمثل في عرض استراتيجية التنمية الريفية المستدامة (الرهانات، المفاهيم، المكونات، المبادئ، المنهجية، المقاربات، أدوات التطبيق والإنجاز، المتابعة والتقييم والبرمجة). وتنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية وتنصيب 48 خلية ولائية لتنشيط التنمية الريفية في مارس 2006 وإعداد وثيقة " التجديد الريفي " في أوت 2006.

المرحلة الخامسة (2006): تتمثل في اعتماد سياسة التجديد الريفي وإصدار تعليمات للحكومة من قبل رئيس الدولة للشروع في تطبيق برنامج الدعم للتجديد الريفي PSRR.

المرحلة السادسة (2007-2008): تم فيها تحديد أهم الأهداف كالتشخيص الكامل لوضعية المناطق الريفية ودراسة الأسس والطرق المقترحة في إطار سياسة التجديد الريفي وتقييم قدرات الاندماج القطاعي على المستوى الإقليمي لتنسيق الجهود بين السياسات القطاعية المعلنة في السابق وتحقيق الانسجام في كيفيات التنفيذ وتم في هذه المرحلة كذلك تعزيز الإجراءات السابقة بالمصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 الذي حدد محاور التنمية الفلاحيـــة والريفية المستدامة وحـــدد برامج دعم التجـــديد الريفـــي (هاشمي، 2014، ص.240).

المرحلة السابعة (2009 -2014): جاء خطاب رئيس الجمهورية في شهر فيفري 2009 بولاية بسكرة الذي أعطى إشارة الانطلاق لتعميم تطبيق برنامج دعم التجديد الريفي وقد حرص الخطاب على عل ضرورة ***"تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، مع تكثيف الإنتاج في فروع الزراعية الغذائية من خلال اعتماد استراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم "*** وفي سنة 2010 تم اعتماد صيغة عقود النجاعة للتجديد الفلاحي والريفي(هاشمي، 2014، ص. 240).

2.2.3.3 أهم أهداف و أدوات والاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة: حسب مصمموها هذه الاستراتيجية توفر الأطر والترتيبات والإجراءات اللازمة لإعادة الإحياء التدريجي للمناطق الريفية عامة من خلال تثمين النشاطات الاقتصادية والموارد الطبيعية والمورد البشرية وهذا على أساس علاقات جديدة مبنية على إسناد المسؤولية للفاعلين المحليين (الخواص والعموميين) في إطار مقاربة تصاعدية وتشاركية ولامركزية ومدمجة (Zaghib, 2009, p. 46) .

1.2.2.3.3 مبادئ وأهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة:

حُددت لهذه الاستراتيجية سبعة مبادئ توجيهية تتمثل فيما يلي (Elmoudhahid , 2007):

- دعم وتوفير شروط تنمية متوازنة ومتناغمة.
- دعم التآلف الاجتماعي ومحاربة التهميش والإقصاء.
- تدعيم التكامل بين المجال الحضري والمجال الريفي.
- تنظيم التكامل بين المشاريع والبرامج.
- اشراك المجتمع المدني ودعم سياسة الشراكة.
- بناء المشاريع من القاعدة نحو القمة.
- دعم النهج اللامركزي في التسيير.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة إلى ما يلي (الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، 2006؛ هاشمي، 2014، ص.242):

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل وضمان مستوى معيشي عادل لسكان الريف.
- تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل وذلك بتحسين ظروف الحياة وتسهيل الحصول على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذا يتأتى من خلال تطبيق نموذج تنموي يهدف إلى تدعيم تنافسية الأقاليم الريفية.
- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة، وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي.
- المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة ورد الاعتبار للتراث الثقافي، وقطاع السياحة في الأوساط الريفية.

2.2.2.3.3 محاور الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة: تتركز استراتيجية التنمية الريفية المستدامة التي هي أداة تطبيق سياسة التجديد الريفي والفلاحي على ثلاثة محاور أساسية هي: محور التجديد الريفي ومحور التجديد الفلاحي ومحور تعزيز المهارات والقدرات البشرية. ونكتفي هنا بالتطرق إلى المحور الأول.

محور التجديد الريفي: الأشغال والمنجزات المدرجة في هذا المحور يتم إنجازها في إطار " المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI والتي يتم إعدادها على المستوى المحلي بشكل تشاركي بين مختلف الفاعلين. وتُؤَسَسْ هذه المشاريع حول الأربعة مواضيع التالية (كــزار، 2008، ص.82؛ هاشمي، 2014، ص.243؛ Elmoudhahid ,2007) ، انظر الشكل رقم (06):

- تجديد وإعادة الاعتبار للقرى أو القصور بتحسين نوعية وشروط الحياة فيها، والقضاء على السكنات الهشة واستبدالها بمساكن لائقة وتوفير ضروريات الحياة مثل الطرق المعبدة، الكهرباء، الصرف الصحي، مياه الشرب، المدارس، المراكز الصحية وغيرها.
- تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي (النشاطات التجارية، السياحة الريفية، الصناعة التقليدية ، تثمين الموارد المحلية، إنشاء مؤسسات صناعية صغيرة ومتوسطة، الطاقات المتجددة، وتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال...)
- حماية وتثمين الثروات الطبيعية (الغابات، السهوب، الجبال، الواحات، الساحل، ...)
- حماية وتثمين التراث الريفي المادي ولامادي (المنتجات المحلية، التقاليد، التراث المعماري،...)

وحسب وزارة الفلاحة و التنمية الريفية قد تم تحديد مجموعة من البرامج في إطار محور التجديد الريفي للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 تتمثل فيما يلي (MADR,2010, p.6) :

- برنامج مكافحة التصحر الذي يستهدف 30 ولاية و338 بلدية ومعالجة مساحة قدرها 137000 هكتار.
- برنامج معالجة الأحواض المائية للسدود وهو يخص تطبيق الدراسات التي تم إنجازها لأربعـــــة وثلاثون حوض مائي ويستهدف 25 ولاية و350 بلدية بمساحة 3.5 مليون هكتار.
- برنامج تسيير وتوسيع الثروة الغابية وخصوصا من خلال تحسين إنتاجية الانواع الغابية (إنجاز أعمال غابية في مساحة قدرها 118500 هكتار وتشجير 36000 هكتار).
- حماية النظام البيئي الطبيعي وهو يستهدف 52 بلدية ومعالجة مجال مساحتــه 188000 هكتـــــار وخلق 17500 منصب شغل.
- برنامج توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وهو يستهدف توسيعا قدره 230000 هكتار.

3.2.2.3.3 أدوات الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة: تعد المشاريع الجوارية للتنمية الريفة المدمجة PPDRI الأداة المفضلة لتجسيد أهداف التنمية الريفية المستدامة ومن أجل برمجة ومتابعة هذه البرامج تم استحداث الأدوات الثلاثة التالية[27]: نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد

[27] نظرا لعدم تمكننا من الحصول على المعلومات الكافية حول وسيلة المتابعة لعقود النجاعة للتـــــــجديد الريفي OS-CPRAR نكتفي بتبيان وشرح كل من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والنظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة ونظام المعلومات الخاص ببرنامج دعم التجديد الريفي.

الريفي SI-PSRR[28] والنظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة (المحليـــــــة والريفية) SNADDR[29] ووسيلة المتابعة لعقود النجاعة للتــجديد الفلاحي الريفي OS-CPRAR[30].

أ- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI: الصيغة التجريبية من هذه المشاريع كانت تسمى المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR (Bessaoud, 2006, p.84) وهي مشاريع يتم فيها إدماج عدة مشاريع فرعية بشكل متكامل في مجال جغرافي محدد (دشرة أو قرية أو عدة قرى) حيث يتم إعدادها بشكل تصاعدي من القاعدة نحو القمة وتتوزع فيها المسؤولية بين المصـــالح الإدارية والمنتخبين المحليين والمواطنين والمنظمات الريفية (التعاونيات المهنية والجمعيات) [31] . وتنطلق المشاريع الجوارية بأفكار فردية أو جماعية تطرح من قبل سكان المناطق الريفية أو من قبل المنظمات الريفية أو المجالس الشعبية المنتخبة أو الإدارات المحلية (هاشمي، 2014، ص.204) .

ويوضح الشكل رقم (07) مختلف مراحل إعداد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة حيث تُقدم فكرة المشروع إلى الخلية الريفية للتنشيط وبمساهمة كل من المنشط للمشروع الجواري والمتتبع للمشروع الجواري اللذان يعملان بالتنسيق معا من أجل جمع المعلومات عن الإقليم واللازمة لصياغة المشروع الذي يقدم إلى لجنة الدائرة ثم إلى اللجنة التقنية الولائية ثم إلى الوالي ثم المجلس الشعبي الولائي للمصادقة عليه (هاشمي، 2014، ص 204 ؛ MDCDR ,2006, p.5).

ويحدد القرار الوزاري رقم 2080 الصادر بتاريخ 21 ديسمبر 2008 المتعلق بالترتيبات التقنيـــــة والإدارية والمالية الخاصة بإعداد وإنجاز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المستفيدة من دعم صندوق التنمية الريفية واستصلاح الاراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC)[32] كل من :

---

[28] - SI-PSRR : Système d'Information du Programme de Soutien au Renouveau durable.

[29] SNDDR : Système National d'Aide à la Décision pour le développement durable

[30] OS-CPRAR : Outil de suivi des contrats de performance de renouveau Agricole et Rural.

[31] - الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 61 المؤرخة في 21 أكتوبر 2010، القانون رقم 10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ص 99.

[32] يحتوي هذا القرار على ستة ملاحق وهي تتضمن ما يلي:

- **الملحق الأول** يتضمن نموذج لطلب الانضمام إلى برنامج التنمية الريفية وطلب الإعانة المالية من صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

-**الملحق الثاني** يتضمن شروط وترتيبات تصميم وإنجاز ومتابعة و تقييم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة.

الملحق الثالث يتضمن نموذج لقرار الوالي بتخصيص موارد مالية لغرض إنجاز مشروع جواري للتنمية الريفية المدمجة .

الملحق الرابع يتضمن نموذج لقرار محافظ الغابات بتخصيص موارد مالية لصالح أصحاب المشاريع الفردية المدمجة ضمن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة.

الملحق الخامس يتضمن نموذج لصيغة دفتر الشروط الخاص بإنجاز المشاريع الفردية المدمجة ضمن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة.

الملحق السادس يتضمن نموذج لكيفية صياغة شهادة إتمام مشروع للتنمية الريفية المدمجة.

- الشروط المؤهلة لاستفادة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة من تمويل الصندوق الوطني للتنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والتي تم حصرها في القيام بأعمال ومنجزات تصب في مصلحة الأسر الريفية والجماعات المحلية طبقا للقرار الوزاري المشترك الصادر في 15 أفريل 2003 وتنقسم إلى: إنجاز مشاريع ذات استغلال فردي وإنجاز مشاريع ذات استغلال جماعي.

شكل رقم 07 : مراحل المصادقة على المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة.

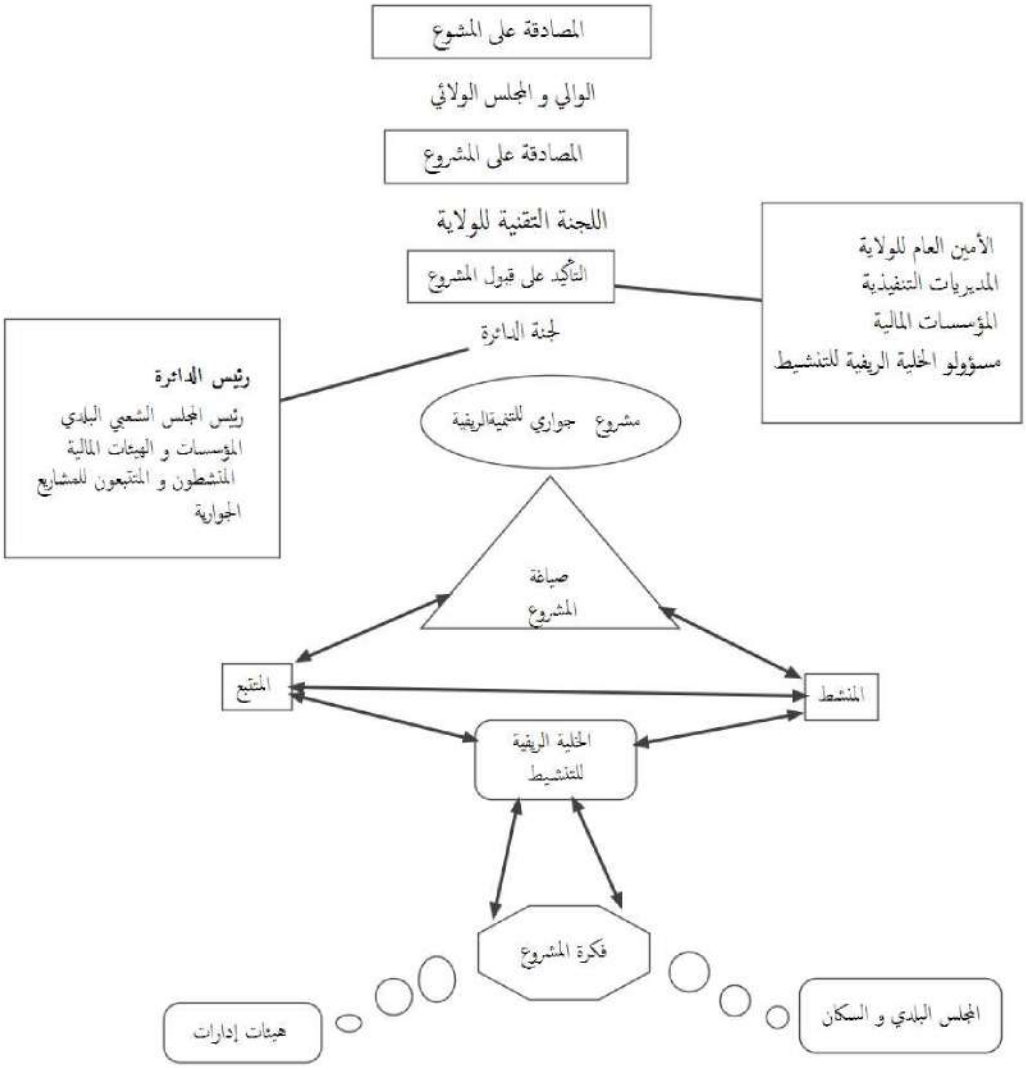

المصدر :

(اللجنة الوطنية المكلفة بالتنمية الريفية بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2006، ص.96؛ هاشمي، 2014، ص.408)

- مساهمات الصندوق في تمويل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، حيث حدد القرار الدعم المقدم للمشاريع الفردية بقيمة 3000.000 دج أم الدعم الخاص بالمشاريع ذات الطابع الجماعي فيكون بالتكفل الكلي بكلفة الإنجاز ومن خلال دعم الحصول على الموارد الأولية والخدمات الاخرى.
- الترتيبات الخاصة ببرمجة المخصصات المالية والالتزام بإنجاز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة من قبل السلطات على مستوى الولاية وعلى مستوى الوزارة المعنية.
- الترتيبات الإدارية الخاصة بتمويل المشاريع الفردية والمشاريع ذات الطابع الجماعي المدرجة في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة.
- الترتيبات الخاصة بالعمل بالنظام الوطني لدعم اتخاذ القرارت من أجل التنمية المستدامة (المحلية والريفية) SNADDR ونظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي SI-PSRR ودور كل من خلية التنشيط الريفي و محافظ الغابات في ذلك.
- الترتيبات الخاصة بمتابعة وتقييم سير إنجاز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة ودور المصالح الإدارية المعنية بها.
- الترتيبات الإدارية الخاصة باختتام إنجاز المشاريع الجوارية وإصدار شهادة الإتمام من قبل رئيس الدائرة والترتيبات الخاصة بتسليم المشاريع المنجزة لسكان الريف المعنيين من قبل الوالي.

وبالنسبة لآليات ومصادر تمويل المشاريع فيتم تحديدها أثناء صياغة المشاريع الجوارية حيث يكون التمويل من موارد مالية خاصة أو عمومية. وتتمثل الموارد المالية الخاصة في التمويل الذاتي من قبل اصحاب المشاريع والقروض البنكية، أما الموارد المالية العمومية فتتمثل في التمويل المتعلق بالبرامج القطاعية اللامركزية PSD التي تنفذ في الوسط الريفي مثل قطاعات الموارد المائية، الطاقة، الأشغال العمومية، السكن، الصحة، التربية، التكوين المهني...إلخ إضافة إلى التمويل الخاص بالبرامج البلدية للتنمية PCD (هاشمي، 2014، ص.205؛ بن صفية، 2017، ص.186). وتتمثل الهيئات التي تتكفل بتمويل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في كل من:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA.
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية المراعي والسهوب FLDDPS.
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الاراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.
- الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي CNMA.
- الصندوق الوطني لدعم السكنFONAL.

هذا وتعتبر المقاربة التشاركية التصاعدية التي تنبني عليها المشاريع الجوارية والأهداف التنموية الاجتماعية و الاقتصادية التي تصبو لتحقيقها من صلب التنمية المستدامة لكن هذا لن يتحقق إلا من خلال

التكوين والجيد للمشرفين على المشاريع والتطبيق الجيد للمنهجية ودفاتر الشروط والتقييم الدوري للإنجاز بهدف تدارك النقائص لتحقيق النتائج المطلوبة.

ب- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرار للتنمية الريفية SNADDR: وهو برنامج معلوماتي مشترك بين مختلف الفاعلين في التنمية الريفية (الوزارات، الولايات، المؤسسات...إلـــخ.) وأداة موجهة لحوكمة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة. ويبين الشكل رقم 08 مختلف المؤشرات التي ينبني عليها هذا النظام.

الشكل رقم(08): مختلف المؤشرات التي ينبني عليها نظام دعم اتخاذ القرار للتنمية الريفية SNADDR

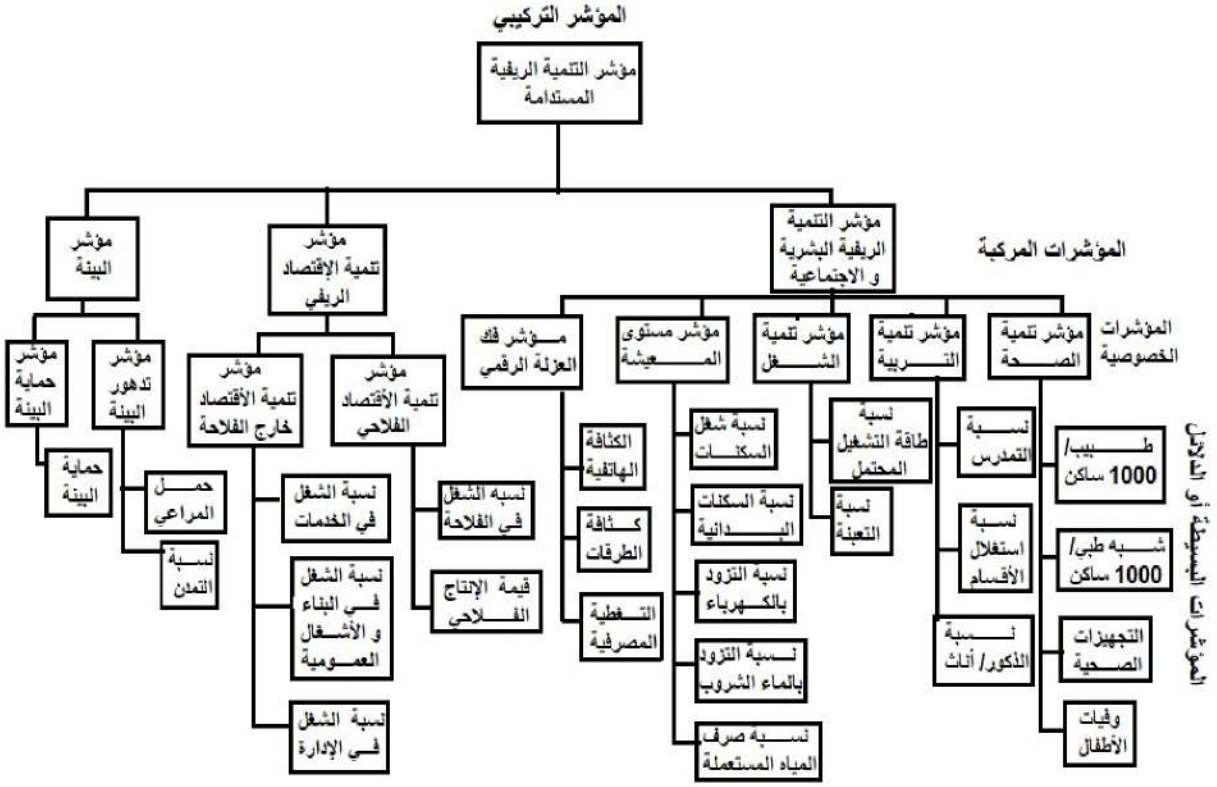

المصدر: (هاشمي، 2014، ص.409؛ اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، 2006؛ Bessaoud, 2006 , p.88)

وقد صمم هذا النظام تحت إشراف الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية وتمت المصادقة عليه في 03 أفريل 2006 من طرف لجنة مكونة من قانونيين وديموغرافيين وسسيولوجيـــن واقتصاديين وإحصائيين متخصصين في الخرائط، ومختصين في سياسات التنمية الريفية ومهندسين فـــي العلوم الزراعية وإداريين ومستشارين محليين لبرنامج وصندوق الأمم المتحدة للتغذية برئاسة الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية. وينبني النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية الريفية المستدامة

على مبدءا الربط و التقاطع بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمعطيات المتعلقة بالموارد المتوفرة على مستوى البلديات، الولايات، المناطق الطبيعية، مناطق التهيئة، المناطق الكبرى وعلى المستوى الوطني ككل. ويسمح البرنامج بتشخيص وضعية كل منطقة من حيث مستوى التنمية ومن حيث إمكانياتها بالإضافة إلى تقييم ومتابعة المشاريع المنجزة بها (هاشمي،2014، ص. 244؛ MDCDR, 2006, p.8) .

ج- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي SI-PSRR: ينفذ هذا النظام على منصة على الشبكة العنكبوتية، ويتم الدخول إليها عن طريق الأنترنات انطلاقا من موقع الوزارة المكلفة بالتنمية الريفية : www.mddr.gov.dz ، حيث يوفر لمختلف الفاعلين في برنامج دعم التجديد الريفي دخول مؤمن إلى قاعدة بيانات مصممة خصيصا لتسهيل النشاطات اليومية المتعلقة بصياغة ومتابعة وتقييم برنامج دعم التجديد الريفيPSRR ، (MDWord©, 2007, p.5) . ويهدف هذا النظام إلى بناء قاعدة بيانات وطنية خاصة بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI تحتوي على معلومات حول المشاريع التي تم الشروع في إنجازها، والمشاريع التي هي في طور الإعداد والتصميم على مستوى التراب الوطني. ولتحقيق هذا الهدف يتيح هذا النظام امكانية لدخول مختلف الفاعلين إلى قاعدة البيانات مع الحفاظ على سرية وسلامة المعلومات. ويقوم الفاعلون بتزويد القاعدة بمعلومات حول نشاطاتهم اليومية المتعلقة بمتابعة إنجاز مشاريع التنمية الريفية المدمجة وهذا من خلال الامكانيات التي يتيحها النظام لـ:

- لصياغة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة.
- التدخل ومتابعة مسار المصادقة على هذه المشاريع.
- تسيير ومتابعة إنجاز هذه المشاريع.

ويوضح الدليل الخاص بهذا النظام أن الفاعلين يتمتعون بإمكانيات مختلفة للدخول واستخدام المعلومات المخزنة على مستوى قاعدة البيانات وهذا حسب الدور المسند إلى كل فاعل. فمثلا الوظائف التي يتيحها النظام لخلية التنشيط الريفية ليست نفسها الوظائف المتاحة للجنة التقنية الولائية والهدف من هذا هو ضمان سرية وسلامة المعلومات المخزنة (MDWord,2007,p.5).

3.2.3.3 إسهام سياسة التجديد الريفي والاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في تحسين أوضاع المستوطنات البشرية في المناطق الجبلية.

اهتمت سياسة التجديد الريفي والاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في الجزائر بظروف حياة وعمل الريفيين ككل والفلاحين على وجه الخصوص وذلك من خلال أشغال ومنجزات متعددة و متنوعة تهدف إلى فك العزلـــة عليهـــم وتوفير السكنات والمرافق العمومية اللازمة لهم ويتبن ذلك من خلال اعتماد محور" **تجديد وإعادة الاعتبار للقرى والقصور**" كأحد المحاور الرئيسية

التي تُؤَسَسْ عليها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية وهو ما سمح بإعداد وإنجاز نسبة هامة من المشاريع (10%) التي ساهمت في تحسين أوضاع المستوطنات البشرية من حيث: الصرف الصحي وتعبيد الطرقات والإنارة العمومية والمرافق الصحيـــــــــــة والمدرسية والماء الصالح للشرب والربط بشبكة الكهرباء...إلخ.

ولعل الأهم في كل هذا هو المنهجية الجديدة المتبعة في اقتراح وإعداد المشاريع التي تعتمد على استشارة وإشراك المواطنين المعنيين وعلى التكامل والتنسيق بين مختلف المنجزات والمشاريع القطاعية في المناطق المعنية.

4.2.3.3 التقييم العام لسياسة التجديد الريفي والاستراتيجية التنمية الريفية المستدامة:

تفيد المعلومات المنشورة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الخاصة بالدورة التقييمية الثانية والعشرين لإنجاز ودعم برنامج التنمية الريفية أنه في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 تم الشروع في إنجاز 10842 مشروع جواري للتنمية الريفية المدمجة وهو ما يمثل 89% من عدد المشاريع المبرمجة خلال نفس الفترة والبالغ 12148. وحسب نفس المرجع يمثل محور "تجـــــديد وإعادة الاعتبار للقرى والقصور" نسبة 10 % من مجموع المشاريع الجوارية المبرمجة. ويمثل محور تنويع وتعدد النشاطات الاقتصادية 37% من مجموع المشاريع المبرمجة ويمثل محور تثمين الموارد الطبيعية 50% من مجموع المشاريع المسطرة، ويمثل محور "تثمين التراث المـــــــــادي واللامادي " 3 % من مجموع المشاريع المسطرة للفترة 2009 - 2014 . أما بالنسبة لمؤشرات التأثير فإن العشرة آلاف وثمانمائة واثنان وأربعون (10842) مشروعا التي تم الشروع في إنجازها مست 1400 بلدية و10000 منطقة ريفية واستفاد منها 1,1 مليون أسرة ريفية وهو ما يمثل مجموع سبعة ملايين من السكان (MADR, 2015) . وهذه الإحصائيات تعطي نظرة مجملة عن البعد الكمي لسياسة التجديد الريفي في شقها الخاص بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، وتدل على أهمية هذه السياســـــة وأهمية الاستراتيجية التي رافقتها إلا أنهما اعترضتهما عدت تحديات جعلت عملية تجسيد المشاريع الجوارية تفقد جزء كبير من الزخم الذي تميزت به في المراحل الأولى من الأعداد وهذا لعدة أسباب ونقائص ننقلها فيما يلي عن كل من جنان (Djennane ,2011, pp. 5-9) وهاشمي الطيب (2014، ص. 297) :

- وجود فرق في المشاريع الجوارية بين ما تم صياغته وما تم قبوله من قبل اللجان التقنية الولائية بحوالي10%.

- نقص التنسيق ما بين الأطراف المعنية بالمشاريع الجوارية (الإدارة المحلية من جهة والمواطنين المنتخبين والمنظمات الريفية من جهة أخرى)، وكان هذا المشكل متواجدا في المناطق الهضاب العليا.

- اعتماد هذه البرامج على عنصر المرأة الريفية في خلق ثروات جديدة وإعطاء وجه جديد للريف، لكن للأسف بقي دورها محدودا، حيث أن كل النشاطات التي تقوم بها تتم داخل المنزل باستثناء الحراسة، وتربية الحيوانات التي لا تمثل سوى3%، وبالتالي لا تتفرغ لأنشطة ريفية أخرى. إضافة إلى أن الفتيات ذات التعليم الجامعي والتكوين المهني لا يعملن، نظرا للعرف السائد في الريف الجزائري، وبالتالي فهن ينتظرن فرصة للهروب من هذه الظروف.

- إن كلمتي الاندماج و المشاركة لم تتجسد على أرض الواقع، حيث ظلت المشاريع الجوارية فارغة من محتواهما ، لأن مشاركة سكان الريف تمت في المراحل الأولى عند صياغة المشاريع بينما لا يشاركون في بقية المراحل، لأن جهاز القرار المتحكم في هذه المشاريع ليس مكونا من الخلية الريفية النشطة على المستوى البلدية ولا على مستوى الدائرة، والخلية التقنية للولاية لا تتكون من ممثلي سكان الريف المنتخبين، بل تتكون من ممثلي الدولة محليا وهم من يضمن التطبيق للقرارات.

- مشكل إمكانية التمويل من طرف البنوك يبقى قائما، لأنه يشترط في منح القروض ضمانات من أجل استرجاعها (خاصة النشاطات ذات العائد الكبير) وبالتالي فسكان المناطق المهمشة والفقيرة لا يستفيدون من هذا التمويل، وهم الفئة المستهدفة التي وجهت لها هذه المشاريع.

- تدخل الوالي في هذه المشاريع هو اختياري لا يجبر على تنفيذها وبالتالي تبقى المشاريع معلقة على تدخل السلطات التنفيذية في تحقيق هذه المشاريع (...).

- تُنفق النسبة الأكبر من ميزانية البلديات على التجمعات السكانية الرئيسية بدلا من أن توجه هذه الأموال إلى المناطق المعزولة، وهذا ينجم عنه تناقص فرص حصول المواطنين في هذه المناطق على السكن والتشغيل والخدمات الصحية والنقل والتعليم والتكوين ...إلخ.

- عدم كفاية الدعم المالي للأسر الريفية، حيث يبلغ الحد الأقصى للدعم 300 ألف دج للأسرة الريفية الواحدة، ونظرا للتركيبة الموسعة للعائلة في الريف الجزائري، حيث هناك تجزئة للعائلة إلى عدة أسر(أسر الأحفاد) ، وبالتالي لا تُعْطى استقلالية للمرأة في توسيع نشاطاتها وتنويعه.

- ومؤخرا انتقد خبراء في مجال التنمية الفلاحية والريفية الوتيرة المتواضعة لتقدم مشاريع التجديد الريفي، وأوضحوا أن الأرقام المتحصل عليها في المجال لا تقابل القيمة الحقيقية للمبالغ التي تم رصدها في إطار هذا البرنامج ، (...) وبالمقارنة مع حجم الاستثمارات المخصصة لتمويل العمليات المدرجة في هذا الإطار والتي تقارب 5 ملايير دولار، أو 60 مليار دينار سنويا، فإن مستوى تقدم البرنامج" ما يزال متواضعا .

- قلة ونقص الخبرة والمعرفة حول قضايا وخبايا وديناميكية المجتمع الريفي، وغياب الأنشطة السياحية والصناعية في الريف، واستمرارية وعدم توقف النزوح الريفي نحو المدن.

- عدم ملائمة التشريعات القانونية الخاصة بالعقار لفقراء الريف (مشكل قانون العقار). [33]

وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية الدراسات الأكاديمية الميدانية التي أنجزت حول تجربة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (هاشمي، 2014 ؛ Zaghib, 2009 ؛ Semmache ,2015) والتي مكنت من فهم وتحليل بعض جوانب الاختلالات والعقبات التي اعترضت عملية إعداد وتجسيد المشاريع. **وهو ما سنحاول القيام به بدورنا من خلال تحليل التنمية المستدامة للمشاريع المنجزة في منطقة حالة الدراسة.**

3.3.3 التنمية العمرانية المستدامة في المناطق الجبلية الجزائرية:

تتميز المستوطنات البشرية في المناطق الجبلية الجزائرية بالتنوع من حيث الحجم و الشكل ومستوى التنمية حيث نجد منها ما هو ريفي محض ومنها ما هو حضري محض ومنها ما يحمل خصائص مشتركة بينها (من حيث التعداد السكاني والسلم الإداري وطبيعة النشاطات الاقتصادية السائدة ...) ففي المناطق المبعثرة نجد مساكن متباعدة ومداشر[34] بينما تمثل المراكز الثانوية قرى متوسطة الحجم[35]، ثم تأتي بعض التجمعات الثانوية والتجمعات المركزية للبلديات التي قد يصل تعداد سكانها 3000 نسمة مما يسمح باعتبارها تجمعات نصف ريفية و يليها تجمعات حضرية كبعض مراكز الدوائر التي يصل تعداد سكانها 5000 نسمة فأكثر وأحيانا نجد في المناطق الجبلية بعض مراكز الدوائر وبعض مراكز الولايات بحجم مدن صغيرة أو متوسطة.

وقد استفادت معظم المستوطنات البشرية الجبلية من جهود التنمية المبذولة في مختلف القطاعات خلال العشريات الاربع التي تلت الاستقلال لكن تطورها العمراني والسكاني المستمر لم يكن مؤطرا وفق استراتيجية شاملة و متكاملة مما فرض على المصالح المعنية بذل جهود أكبر وأوسع من حيث التجهيز بالمرافق العمومية المختلفة و جهود التهيئة و التخطيط و تحسين التسيير العمراني خاصة بعد سنة 2000 و هذا بهدف تحقيق أهداف التنمية العمرانية المستدامة.

ولم تقتصر مساعي إدراج التنمية العمرانية المستدامة في الجزائر على المستوطنات الجبلية بل شملت مختلف المستوطنات على اختلاف احجامها و أنواعها وهنا يطرح السؤال المحوري للبحث نفسه كيف أدرجت أهداف التنمية العمرانية المستدامة في مختلف تلك الجهود وما هي أبعاد وحيثيات هذا الإدراج وما هي معوقات وتحديات التنمية العمرانية المستدامة في المناطق الجبلية

[33] حيث يتطلب إنجاز عقد الملكية أو شهادة الحيازة مبالغ مالية تتعدى إمكانياتهم.

[34] جمع دشرة وهي قرية صغيرة الحجم نسبيا .

[35] تجمعات ريفية بحجم سكاني أقل من 3000 نسمة (ONS,2008, p.129)

الجزائرية . فيما يلي سنعرض إجابات على هذه التساؤلات اعتمادا على مختلف المستجدات التي عرفتها الجزائر بعد سنة 2000 في مجالي تهيئة الإقليم و التهيئة العمرانيـــــــــــة والعمران[36].

1.3.3.3 مسوغات التنمية العمرانية المستدامة في المستوطنات البشرية في المناطق الجبلية الجزائرية و التحديات والنقائص التي تواجهها.

أشرنا في الفصل الأول[37] أنه على المستوى العالمي هناك حاجة ملحة للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية الجبلية سوءا كانت ريفية أو حضرية وهذا نظرا للخصوصيات التـــــي تتميز بها والمتمثلة في تنوعها الحيوي الكبير وهشاشتها تجاه الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية ونظرا لما يمكن أن تحدثه البصمة الايكولوجية للمستوطنات البشرية في هذه المناطق من تغيرات سلبية على البيئة المحلية والبيئة الكلية.

كذلك في الجزائر المناطق الجبلية بما تضمه من مستوطنات بشرية تتطلب التنمية المستدامة التي تستحقها فهي تاريخا تعرضت لهزات عميقة وشديدة أثرت سلبا على مسارها التنـــــــــموي[38] وطبيعيا تتميز بصعوبات وعوائق جمة تجعل نتائج الجهود التنموية فيها أقل كما ونوعا في مختلف الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالمستوطنات البشرية في المناطق الأخرى من الشمال الجزائري.[39]

ومن جهة أخرى تحتل التنمية العمرانية المستدامة للمستوطنات البشرية في المناطق الجبلية الجزائرية أهمية خاصة نظرا:

- لكونها ستسمح بإعادة بناء التوازنات المفقودة بين المستوطنات البشرية والبيئات الطبيعية المحلية في هذه المناطق مع كل ما ينتج عن ذلك من إيجابيات اقتصاديا واجتماعيا و بيئيا.

- لكون هذه المستوطنات تمثل جزء كبير من التجمعات الريفية على مستوى الوطني ومن الشبكة العمرانية الحضرية الوطنية و الاختلالات التي تلحقها ستؤثر حتما بشكل مباشر أو غير مباشر على المستوطنات الأخرى وخاصة المدن الساحلية والمدن الداخلية وعلى الخصوص من خلال ظاهرة النزوح والهجرة. ومقابل ذلك التنمية العمرانية المستدامة لهذه المستوطنات سينتج عنها الحد من ظاهرة النزوح وستُفَعل دورها في تثمين الإمكانات والمـــوارد المحليـــة وهو ما يعود بالنفع على النسق العمراني ككل.

---

[36] واعتمادا على واحد من أهم المراجع في هذا الصدد و المتمثل في كتاب بعنون " المشروع الحضري ، فهم منهجية المشروع الحضري، دلـــيل منهـــــــــــــجي(***le projet urbain , comprendre la démarche du projet urbain , guide méthodologique***)" للباحثة إفا بروزوفسكا – عزاق (Berezowska-Azzag,2012) .

[37] انظر الصفحة 39 .

[38] خصوصا خلال فترة الاستعمار الاستيطاني الفرنسي (وتحديدا خلال ثورة 1871 وخلال ثورة التحرير وغيرهما....)

[39] سجلت الكثير من البلديات الواقعة في المناطق الجبلية مؤشرات تنموية ضعيفة على المستوى الوطني (Khelil, 2000)

- لكون جزء هام من هذه المستوطنات يتميز بخصوصيات عمرانية محلية أثبتت استدامتها عبر الزمن وهي تحتاج إلى التثمين وإعادة الاستكشاف والاعتبار (منطقة غوفي، منطقة القبائل.....).

2.3.3.3 إدراج أهداف التنمية العمرانية المستدامة في أدوات تهيئة الإقليم و النصوص التشريعية المتعلقة بالعمران:

توضح بروزوفسكا – عزاق (Berezowska-Azzag,2012, p.38) كيف أن السلطات العمومية الجزائرية على وعي تام بالتحديات و الصعوبات التي يجب مواجهتها في المستقبل في مجال تهيئة الإقليم و خصوصا ما تعلق بالتنمية العمرانية للمستوطنات البشرية بصفة عامة والمدن بصفة خاصة، وهو ما تم تدوينه معالمه الأولية و خطوطه العريضة في المخطط الوطني لتهيئة الأقلية لآفاق 2030 وتم التأكيد عليه في خلال الجلسات الوطنية للعمران المنظمة ما بين فيفري و جوان 2011 م .

فالمخطط التوجيهي رقم 04 من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يحدد تحقيق العدالة الاقليمية كهدف أساسي ويبلورها من خلال ثلاث برامج عمل إقليمية هي:

- التجديد العمراني و سياسة المدينة PAT 18.
- التجديد الريفي PAT 19.
- استدراك وإعادة التأهيل المناطق ذات العوائق PAT 20.

والهدف الأساسي لهذا الخط التوجيهي هو إقامة مدن[40] ذات نوعية وتنافسية وجاذبية **ومستدامة** وقادرة على الاستجابة لحاجيات سكانها والمساهمة في ثقافة حقيقية وهوية حضرية. ولتحقيق ذلك حدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم استراتيجية تتكون من النقاط التالية (Brezowska-Azzag,2012, p.38):

- ترقية مدينة مستدامة
- ضمان الإنصاف وتجديد الشكل الحضري.
- تكييف المدينة مع متطلبات الأنشطة الاقتصادية.
- حماية وتثمين الأنظمة البيئية الحضرية.
- وضع المدينة خارج المخاطر.
- التحكم في التسيير الحضري.
- محاربة الاقصاء والتهميش وتأهيل المناطق الحضرية ذات العوائق.

[40] استعمال لفظ مدن هنا في نظرنا لا يعني حصر الاهتمام عليها دون غيرها من التجمعات الحضرية والنصف ريفية بل وحتي الريفية وهذا لكون مختلف المستوطنات البشرية تتطور وتنمو ومنها التي تصبح مدنا في فترات زمنية وجيزة نسبيا.

وحسب بروزوفسكا – عزاق(Brezowska-Azzag,2012, p.38) بداية التغيير[41] كان خلال السنوات الأولى من تسعينات القرن الماضي مع الانتقال إلى اقتصاد السوق حيث حدثت نقلة نوعية في مجال إجراءات وأدوات التحكم وتسيير ظاهرة التعمير المتسارعة و ذلك من خلال إصدار القانون رقم (90-25) المتعلق بالتوجيه العقاري والقانون رقم (90-29) المتعلق بالتهيئة والعمران، والقانون رقم (90-30) المتضمن قانون الأملاك الوطنية، والقانون رقم (90-11) المتعلق بنزع الملكية الخاصة بسبب المصلحة العامة و القانون رقم (91-04) المتعلق بحماية التراث الثقافي مع ما تبعها من مراسيم تنفيذية تحدد كيفيات إنجاز مختلف المخططات (PATW,PDAU,POS, PPSMVSS) وتضيف نفس الباحثة أنه بعد كل هذه الجهود المستنفذة من قبل السلطات العمومية المركزية و المحلية لتحسين نسب الأرقام ونوعية المنجزات في المجال العمراني إلا أن المشاريع لا تزال تتم بشكل تراكمي وقطاعي ومركزي وغير تشاوري مما يؤدي في بعض الحالات إلى إلغاء نتائج المشاريع السابقة أو الاستبعاد المتبادل للمشاريع فيما بينها مع أنها في البداية كانت جديرة بالإنجاز. وحسبها أحسن مثال على هذه الوضعية هو توزيع برنامج مليون سكن على التراب الوطني بدون أي استراتيجية واضحة للتنمية العمرانية المستدامة خلال الفترة (2005-2009) والاستمرار في نفس الطريقة النسبة لبرنامج 2010 -2014.

شهدت العشرية الاولى من القرن الحالي كما رأينا في الفصل الثاني أهم مراحل التزام الجزائر بمنهج التنمية المستدامة وهو الأمر الذي القى بضلاله على طرق التعامل مع الإشكاليات العمرانية وأدواتها والترتيبات المتعلقة بها. وقد تم خلال هذه الفترة إعـــــــداد وإصدار القانون المتعلق بالتهيئة المستدامة للإقليم (رقم 01-20) والقانون المتعلق بحمـاية وتثمين الساحل (رقم 02-08) والقانون المتعلق بشروط إنجاز مـــــــدن جديدة و تهيئتها (رقم 02-08) وقانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (رقم 03-10) والقانون المتعلق بالحماية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث (رقم 04- 20) والقانـــــــون التوجيهي المتعلق بالمدينـــــة (رقم 06-06) (Berezowska-Azzag,2012, p.38). وشهـــــدت هـــذه المرحلـــة كذلك استحـــــداث أدوات تخطيط جـــديدة (PPR, PAC, PAL, PAVN,SDAAM, PNAE-DD) جاءت لدعم الادوات الموجودة، إضافة إلى ذلك تضيف بروزوفسكا – عزاق (Berezowska-Azzag,2012, p.38) أنه تم الشروع في إنجاز دراسات متخصصة (مثل دراسة الشبكة الحضرية الوطنية ودراسة مخطط الاتساق الحضـــري والخريطة الاجتماعية الحضرية و الخريطة الحضرية العقارية ودراسات الهشاشة تجاه الخطر الزلزالي...) مع العلم أن محتواها ومداها لا يزال لم يتم تحديده بشكل واضح ومتمايز بحيث لا

[41] وأشارت كذلك إلى أن العشريات الثلاث الأولى التي تلت الاستقلال تميزت بالافتقار إلى سياسة شاملة لتنمية المدينة والمستوطنات الحضرية ما عدى مشروع مخطط تهيئة الإقليم 1987 الذي اهتم بالمدينة ككيان داعم للتنمية الإقليمية.

يدع أي مجال لتداخل الصلاحيات و لا إلى وضع قوانين متناقضة أو نزاعات في التسيير بين المصالح . وفي نفس السياق تشير ذات الباحثة إلى أن إجراءات التسيير بدأت تتضح أكثر وخصوصا ما تعلق بأطر التشاور ما بين القطاعات وما بين الأقاليم وكذلك أطر التعاقد فيما بينها. كما أن وسائل الحوكمة الحضرية تم الشروع في وضعها تدريجيا (أنظمة المعلومات الجغرافيا SIG، ورشات المشاركة على المستوى المحلي،...) غير أن كل هذه المستجدات تفتقر إلى إطار قانوني واضح المعـــــالم. وحسب بروزوفسكا – عـــــــزاق (Berezowska-Azzag,2012, p.40) فإن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة للمـــدن والمستوطنات البشرية تم فقط رسم معالمها الأولية في المخطط الوطني لتهيئة SNAT 2030 وهي تتطلب الاستكمال والبلورة من خلال الدراسات. والتي تتمثل في نظرنا في دراسات التهيئة الإقليمية والتهيئة العمرانية لمختلف مستويات التهيئة (فضاءات البرمجة الإقليمية، الولايات، ما بين البلديات والبلديات والأحياء....).

3.3.3.3 المعوقات و التحديات التي تواجه جهود التنمية العمرانية المستدامة للمستوطنات البشرية بصفة عامة و الجبلية بصفة خاصة في الجزائر.

يعترض ويواجه إدراج التنمية العمرانية المستدامة في المستوطنات البشرية الجبلية والمستوطنات البشرية الأخرى على المستوى الوطني العديد المعوقات (النقائص واختلالات) التي تتمثل حسب بروزوفسكا – عزاق (Berezowska-Azzag,2012, p.40) بشكل عام في الإجراءات والأدوات والوسائل غير المناسبة والتي يأتي تفصيلها فيما يلي :

أ- فيما يتعلق بالإجراءات وآليات التخطيط العمراني

- صعوبة التنسيق العمودي والغياب التام للتنسيق الافقي في مراحل إعداد أدوات التعمير (غير أن التنسيق موجود في مرحلة الموافقة على المخططات).
- التفاوت بين وتيرة عملية التخطيط ووتيرة التوسع العمراني وهو ما يجعل من توجيهات ادوات التعمير غير قابلة للتطبيق.
- التخطيط يتم بدون قاعدة اقتصادية وبدون استشراف لشروط التنمية.
- برمجة حضرية خطية، وغير مرنة، تخضع لمنطق سد الاحتياجات من الأراضي الصالحة للتعمير والناتجة عن تقديرات النمو الديموغرافي وهذا بدون أي اعتبار للأبعاد الاجتماعيـــــة والاقتصادية البيئية اللازمة، وبدون أي اعتبار للحدود القصوى من التنمية التي يمكن أن يتحملها الإقليم والبيئة.
- البناء الفوضوي لبرامج السكن والمشاريع المهيكلة تبعا لمدى توفر الاوعية العقارية وتبعا لقرارات سياسية غير مبررة بالشكل الكافي من الناحية التقنية وبعيدا عن توجيهات قوانيـــــن ومخططات التعمير وهذا من خلال اللجوء صيغ الاستثناءات خاصة.

- تخطيط بدون التأكد من مردودية وجدوى المشاريع المقترحة (السكنات، المرافق العمومية، النقل، إلخ.....)، وإمكانية جد ضعيفة للتراجع عن القرارات الثقيلة بدون اللجوء إلى إجراءات مراجعة طويلة الأمد والمقيدة بالكثير من الشروط وغياب المرونة التي تسمح بالتكيف مع تطور وتغير الاحتياجات.

- الحدود الجغرافية للدراسات غير مناسبة.

- غياب قاعة بيانات حضرية موثوقة ومرئية (SIG).

- عدم استكمال المسح العقاري.

ب- ما يتعلق بوسائل تطبيق السياسة الحضرية.

- أدوت تخطيط عمراني موحدة ومطبقة على كامل التراب الوطني بدون تميز للخصوصيات الجغرافيا (المناخية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية) التي تولد احتياجات مختلفة من اقليم لآخر.

- تنظيم الجهاز المؤسساتي غير متناسب مع ديناميكية المدن ولا يسمح بالتحكم في النمو والتوسع المجالي.

- نظام متابعة ورقابة وإنجاز ضعيف الفعالية.

- إدارة المشاريع ضعيفة الفعالية (تبعثر مراكز القرار، تجزئة المشاريع، نقص البرمجة، ضعف دفاتر الشروط).

- إدارة المشاريع العمرانية غير مقننة وهو ما يفتح المجال لتجاوزات تضر بنوعية دراسات التهيئة

ت- ما يتعلق بوسائل الإنجاز.

- عدم التجانس بين الوسائل المادية والبشرية والبرامج المنجزة.

- غياب الترتيبات المتعلقة بالتعاقد بين البلديات، بين التجمعات الحضرية وبين الأقاليم.

- غياب برمجة العمليات على مراحل (phasage) مجاليا وزمنيا .

- غياب أطر تجسيد الترتيبات المالية وأطر التمويل المختلط للمشاريع (الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص (partenariat public /privé : PPP).

-ضعف أقساط الميزانية الناتجة عن المصادر الخاصة بالبلديات التي يتم تخصيصها للمشاريع العمرانية.

- المضاربة العقارية وعدم تزويد العقارات الموجهة للتعمير والتهيئة بمختلف الشبكات.

ث - ما يتعلق بوسائل التسيير الحضري والإقليمي.

- غياب اعتراف قانوني بالمدينة ككيان معقد مستقل عن الحدود الإدارية.

- آليات اللامركزية غير ناجعة.

- ضعف تأطير الجماعات المحلية والمصالح التقنية المكلفة بتسيير عملية التعمير.

- ضعف مستوى التكوين المتعلق بطرق إدارة المشاريع وتأطير متابعة ومراقبة المشاريع.

- ضعف تأطير الدعم اللوجيستي للبلديات

- ممارسات المضاربة العقارية التي تشجع ظهور تعمير لا يخضع لتوجيهات أدوات التعمير.

-غياب الشفافية والدقة في تحديد صياغـــة المسؤوليات الخاصة بهيئات التسيير العمرانـي والإقليمي.

- غياب إطار التسيير ما بين البلديات

- المشاركة الضعيفة جدا للمجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية العمرانية.

وحسب بروزوفسكا – عــزاق (Berezowska-Azzag,2012, p.42) فإن التعمير قد استمر منذ أكثر من عشرية[42] وفق عمران متساهل و غير ناجع و مهدم للأوســـــاط ولـــــــهيئة المـــــــدن (والمستوطنات البشرية ككل) وتجاوزه الزمن مـــن حيث المنهجية والإجراءات و هذا رغم أن ناقوس الخطر قد دُق من قبل العديد من الباحثين والمعماريين بدون أن تُسمع نداءاتهم من قبل السلطات المسئولة وذلك لكون عادات العمل المتجذرة تتطلب وقتا طويل كي تتغير. وقد استمر الأمر على حاله إلى غاية إطلاق النقاش الوطني حول التهيئة الإقليمية في 2007 من قيل وزارة البيئة وتهيئة الإقليم بالتنسيق مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالمدينة ثم أشغال الجلسات الوطنية للعمران سنة 2011 تحت رعاية وزارة السكن و العمران وهما الحدثان اللذان سمحا بترسيم الوعي بالانحرافات الحاصلة وبدمج أفكار المسئولين في جميع المستويات.

ويفرض توجه التنمية المستدامة الذي اعتمدته الجزائر في المجال العمراني منذ بداية القرن الحالي مواجهة تحدي التزايد السكاني في المدن وباقي المستوطنات البشرية وما ينتج عنه من احتياجات، فرغم الانخفاض المسجل في وتيرة النمو السكاني خلال السنوات الأخيرة إلا أن الجزائر في آفاق 2030 ستحصي حوالي 34 مليون ساكن في المدن وهو ما سيمثل 80% من إجمالي السكان (الجدول رقم 09) وحسب بروزوفسكا – عــزاق (Berezowska-Azzag,2012, p.42) هذا النمو الكمي سيتطلب تعمير مساحة 44000 هكتار وبناء مليوني مسكن بنسبة شغل للمسكن الواحد تساوي 6 أفراد على المستوى الوطني وباعتماد منهج انجاز احياء سكنية متكاملة (وليس مجمعات خاصة بالمبيت فقــط) وكذلك ترقية المرافق العمومية والبنى التحتية التقنية.

جدول رقم (09): التطور المحتمل لعـــــــدد السكان الجزائر لآفـــــاق 2025

السنة	عدد السكان الإجمالي	عدد سكان المناطق الحضرية	نسبة التحضر
2005	32728378	19669755	%60,1
2025	43157906	34224219	%79,3

(ONS,2005 ؛ Berezowska-Azzag,2012, p.42)

[42] بعد سنة 2000 و هذا رغم مختلف مساعي الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة محليا و وطنيا و دوليا.

تحقيق هذه الوثبة الكمية حسب نفس الباحثة يجب أن يترافق مع وثبة نوعية تأخذ بعين الاعتبار المناظر الحضرية، هيئة و هوية المدن (والمستوطنات البشرية) مع احترام التراث الثقافـــي والطبيعي وكذلك نوعية الحياة من حيث توفر وسائل النقل وسهولة التنقل وتوفـــر مناصب الشغل والخدمات والمرافق العمومية و وسائل الازدهار العلمي والثقافي والرياضي والترفيهي ووسائل خفض التلوث والإزعاج ووسائل الأمن والحماية من الأخطار الكبرى.

وتضيف بروزوفسكا – عزاق (Berezowska-Azzag,2012, p.43) أنه في سياق هذا التوجه العام، ضمان الاستدامة البيئية والتوازن الديموغرافي والجاذبية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية على مستوى كامل التراب الوطني ولجميع سكان المناطق الحضرية يعتبر **تحدي كبير**، مع أنها تمثل الدعائم الأساسية للتنمية المستدامة. وتبرز الباحثة إضافة إلى هذا التحدي عدة رهانات تتطلب استراتيجية ومبادرات قوية من أجل وضع الشبكة الحضرية في مستوى الكفاءة و الأداء المطلوبين. أربعة من هذه الرهانات تبدو للباحثة ذات أهمية خاصة وهي:

- عولمة التبادلات الاقتصادية والثقافية والعلمية والسياحية مقابل ضعف البنى الحضرية التي لا تسد في الوقت الراهن الاحتياجات من حيث السكن، الخدمات، المرافق ذات المستوى العالي والحاجة إلى حياة ذات نوعية في المدن.
- النمو السكاني ونسبة التحضر المرتقبة مقابل نقص الموارد الطبيعية والذي يؤدي إلى ظاهرة التوسع المجالي العشوائي والإنهاك التدريجي للقدرات الحيوية للإقليم.
- تزايد هشاشة سكان المناطق الحضرية والنشاطات الاقتصادية تجاه الأخطار الكبـــــــرى والتغيرات المناخية مقابل زيادة تركيزها في المدن و الأقاليم المعرضة للأخطار.
- التدهور المستمر للتراث الطبيعي والثقافي مقابل تصاعد المطالبات المتعلقة بالهوية عبر العالم والتثمين الكبير الذي تتيحه هذه الموارد في الاقتصاد الحضري.

وحسب بروزوفسكا – عزاق (Berezowska-Azzag,2012, p.43) جميع هذه التحديات لا يمكن مواجهتها إلا من خلال استراتيجية وطنية للتنمية الحضرية تأخذ في الحسبان كل من المؤشرات الحضرية والمؤشرات الإقليمية وتدمجها في مسعى يهدف لجعل المدن ضمن شبكة تساهم في تحسين تنافسيتها وإشعاعها حول الأحواض الريفية، ويساهم في التحكم في توسعها المجالي وكذلك تحسين إطارها المعيشي وتسييرها وفق مبادئ الحكم الراشد.

مما سبق نستخلص أن عملية إدراج وتفعيل أهداف ومبادئ التنمية العمرانية المستدامة في تخطيط وتسير المستوطنات البشرية الجزائرية بصفة عامة والجبلية بشكل أخص شُرع فيها من خلال مختلف مخططات التهيئة الإقليمية والتهيئة العمرانية المنجزة على ضوء النصوص التشريعية المتعلقة

بأبعاد التنمية المستدامة الصادرة ابتداء من سنة 2000م. ومن هنا يمكن القول أن مدى تحقيق هذا الإدراج و التفعيل يكون مرتبط بمدى استيعاب مختلف الفاعلين المعنيين لتلك الأهداف و المبادئ و مدى قدرتهم على ترجمة النصوص التشريعية التي تؤطرها ميدانيا وكذى بمدى توفر الوسائل الضرورية لتجســـــيد المخططات و المشاريع التنموية المستدامة و هذا من لب الإشكالية المطروحة في هذا البحث.

خلاصة الفصل الثالث :

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن المناطق الجبلية الجزائرية تحتل مكانة مميزة وحساسة في نفس الوقت ضمن النسق الإقليم الوطني وهذا لعدة اعتبارات أهمها التنوع الطبيعي الاجتماعي والاقتصادي الذي تتميز به وكونها موطن نسبة هامة من مجموع السكان ولكونها غنية بالكثير من الموارد الطبيعية التي تتطلب التثمين والاستغلال المستدام ومقابل ذلك تتميز هذه المناطق بدرجة معينة من الحساسية كونها تضم أجزاء عديدة تعاني من نقائص و تأخر في مختلف جوانب التنمية وهو ما يهدد إلى حد ما التوازنات الحرجة القائمة بين المستوطنات البشرية والأوساط الطبيعية. ويمكن لهذا التهديد أن ينتقل إلى المدن وخاصة الساحلية بفعل ظاهرة النزوح الريفي[43].

وتبين لنا أن جهود التنمية التي بُذلت لتحسين أوضاع المناطق الجبلية خلال العشريات الأربع التي تلت الاستقلال وخاصة الهشة منها لم تكلل بالنتائج المرجوة كونها في الغالب تفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية الواضحة المبنية على أساس مبادئ التكامل بين القطاعات والشراكة مع الجماعات المحلية والسكان، مع الإشارة إلى أن بعض المجتمعات الجبلية استطاعت المحافظة على توازناتها ضمن الأوساط التي تشغلها وهذا نتيجة لقدرتها الذاتية على التكيف مع المستجدات وهذا من صميم الاستدامة.

بعد سنة 2000 استعادة السلطات العمومية زمام المبادرة التنموية في المناطق الجبلية بعد عشرية كاملة من الانحسار والتردي الأمني والاقتصادي وكان ذلك ضمن سياق تميز بسعي الدولة الجزائرية للانخراط في مساعي إنجاز جدول أعمال 21 للتنمية المستدامة ثم تحقيق أهداف الألفية للتنمية OMD لآفاق 2015 ثم أهداف التنمية المستدامة للآفاق ODD 2030. وقد تجسد ذلك من خلال قيام المصالح المختصة بعدة مبادرات تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في مجالات عدة أهمها: مجال التنمية الريفية المستدامة من خلال سياسة التجديد الريفي واستراتيجية التنمية الريفية المستدامة التي رافقتها، ومجال التنمية العمرانية من خلال إدراج مبادئ وأهداف الاستدامة في مخططات وأدوات

[43] في الغالب هذه الظاهرة تنتج من تراكم عدة عوامل أهمها العزلة، البطالة، نقص المرافق والسعي إلى الاستفادة من مختلف ميزات المدينة من بنى تحتية ومرافق وامكانية صحية وتعليمية وغيرها.

التهيئة الإقليمية والعمرانية وكذا في النصوص التشريعية المتعلقة بها إضافة إلى مشاريع التهيئة العمرانية المستدامة.

وسمحت الجهود التي تم بذلها إلى حد الآن بتحسين العديد من مؤشرات التنمية نحو عتبات الاستدامة وهو ما تؤكده معظم التقارير الوطنية حول التنمية المستدامة غير أن المعدلات الوطنية لهذه المؤشرات قد تخفي بعض الاختلالات والنقائص التي لا تزال قائمة في مناطق مختلفة عبر الوطـــن وخاصة في المناطق الجبلية وهذا ما يعطى أهمية خاصة لمسعى تقييم التنمية المستدامة لمبادرات التنمية المستدامة في المستوطنات الجبلية بمنطقة بني ورتلان الواقعة ضمن منطقة القبائل الصغرى في الجزء الشرقي من سلسة الأطلس التلي.

ومما يؤكد على أهمية التنمية المستدامة للمناطق الجبلية ما يتميز به الظرف الاقتصادي الراهن للجزائر من نقص في الموارد المالية ناتج عن انخفاض أسعار الموارد الطاقوية في السوق الدولية . فالاستدامة تزيد من قدرتها على الصمود أمام هكذا أزمات بل يسمح لها في المساهمة في الخروج منها بأقل الأضرار محليا وإقليما ووطنيا.

الفصل الرابع: جوانب من الخصائص الطبيعية والسكانية والسكنية والاقتصادية لمنطقة بني ورتلان

مقدمة الفصل الرابع

المبحث الأول: جوانب من الخصائص الجغرافيا والطبيعية لمنطقة بني ورتلان

1.1.4 الـــــــــــــــــــــــــموقـع

2.1.4 التـــــــــــــــــــــــــضاريس

3.1.4 المـــــــــــــــــــــــــناخ

4.1.4 المياه والشبكة الهيدروغرافـــية

5.1.4 الغطاء النباتي والمشهد الزراعي

6.1.4 الخطر الزلزالي والاخطار الطبيعية والبيئية الأخرى

المبحث الثاني: جوانب من الخصائص السكانية والاقتصادية بمنطقة بني ورتلان

1.2.4 الخصائص السكانية

2.2 الشغل والنشاط الاقتصادي في منطقة بني ورتلان

المبحث الثالث: نظرة على أهم دلائل ومؤشرات التنمية في بلديات منطقة بني ورتلان

1.3.4 أهم دلائل التنمية بمنطقة بني ورتلان على ضوء دراسات المركز الوطني للدراسات والتحاليل للتنمية والسكان.

2.3.4 تطور مؤشرات التنمية بين 2007 و2017 ببلديات بني ورتلان بين التحسن الملحوظ والاستقرار والتدني النادرين.

خلاصة الفصل الرابع.

مقدمة الفصل الرابع

تطرقنا في الفصل الثالث إلى جوانب من الخصائص العامة للمناطق الجبلية الجزائريـــــــــة وميزاتها الطبيعيـــــة والبشرية وعرضنا أهم جهود تنميتها قبل سنة 2000 ثم الجهود الهادفة إلـــــى إدراج وتفعيل مبادئ وأهداف الاستدامة فيها بعد سنة 2000 وهذا في مجالي التنمية الريفية والتنمية العمرانية على حد سواء. وخلصنا إلى **التأكيد على أهمية التنمية المستدامة للمناطق الجبلية كونها من السبل التي تسمح بتجاوز الأزمات[1]. فالاستدامة تزيد من قدرتها على الصمود أمام الأزمات بل تساهم في الخروج منها بأقل الأضرار اجتماعيا واقتصاديا و بيئيا وهذا محليا وإقليما ووطنيا.**

في هذا الفصل وبهدف تسليط الضوء على الإشكال المطروح في منطقة الدراسة (بني ورتلان) سنقوم بما يلي:

أولا: عرض انتقائي لجوانب من الخصائص الطبيعية للمنطقة بهدف إعطاء صورة عامة عن أهم مميزاتها الطبيعية والموارد الطبيعية التي تزخر بها وكذا مختلف المعوقات التي تحول دون استغلالها الأمثل أو تساهم في اتلافها التدريجي.

ثانيا: عرض أهم الخصائص السكانية والاقتصادية لمنطقة الدراسة وتطورها خلال العشريات الأخيرة وهذا بهدف استخلاص مواطن القوة التي يمكن تثمينها ومواطن الخلل التي تستدعي المعالجة والتدخل بالمنطقة.

ثالثا: عرض أهم مؤشرات التنمية لبلديات منطقة بني ورتلان على ضوء دراسات المركز الوطني للدراسات والتحاليل للسكان وللتنمية CENEAP المعدة سنوات 2003 و2004 و2006 وهذا لمعرفة موقعها ضمن مستويات التنمية بولاية سطيف و تحديدا منطقة شمال سطيف الجبلية التي تنتمي إليها ثم مقارنة حزمة من المؤشرات التنموية الخاصة ببلديات المنطقة بين سنة 2007 وسنة 2017 لمعرفة مدى تطورها خلال العشرية الأخيرة بفعل مبادرات التنمية المختلفة .

ويتمثل الهدف العام لهذا الفصل في معرفة الخصائص العامة لمنطقة الدراسة التي تنْشُطُ فيها المصالح العمومية المُكونة لمجتمع البحث الإمبريقي والذي سنفصل فيه لاحقا.

[1]- يتميز الظرف الاقتصادي الراهن للجزائر بنقص في الموارد المالية وهو ناتج عن انخفاض أسعار المواد الطاقوية في السوق الدولية وهو ما أدى إلى انتهاج سياسة تقشف بدأت آثارها تظهر على المستوى المحلي.

المبحث الأول: جوانب من الخصائص الجغرافيا لمنطقة بني ورتلان

تمثل منطقة بني وتلان جزءا بسيطا من المجال الجبلي التلي الشرقي الجزائري، انظر الخريطة رقم (01)، وقد تم اختيارها كعينة لمقاربة إشكالية البحث مجاليا واجتماعيا، وهي من الناحية الادارية تقع ضمن حدود دائرة تسمى بنفس الاسم وتضم أربع بلديات هي: عين لقراج، بني ورتلان (البلدية)، بنـــــي شبانة، وبني موحلي. خلال هذا المبحث سنقوم بعرض لأهم خصائصها الجغرافية التي ستساعدنا على مواصلة البحث والإجابة على الإشكال المطروح. فيما يلي إذن سنحدد موقع المنطقة ونعطي جملة من المواصفات المتعلقة بتضاريسها ومناخها إضافة إلى ما يتعلق بالمجاري المائية والغطاء النباتي. ثم ننتقل في المبحث اللاحق إلى الخصائص السكانية والاقتصادية للمنطقة .

1.1 المـوقـع

تقـع دائـرة بنـي ورتـلان علـى المسـتوى الإقليمـي أقصـى الجنـوب الشـرقي لمنطقـة القبائـل الكبـــــرى أو أقصـى الجنوب الغربـي لمنطقـة القبائـل الصـغرى حيث تبعد عن مدينـة بجايـة بحـوالي 100 كم، انظر الخريطة رقم (01) ، أما على المستوى الإداري فهي تقع أقصى شمال غرب ولايـة سطيف حيث تبعد عن مدينة سطيف بحوالي 87 كم، يحدها من الشمال والشمال الغربي ولاية بجاية ومن الجنوب الغربي ولاية برج بوعريريج و من الجنوب بلديات حمام قرقور، حربيل وقنـــزات وأخيراً من الشرق بلديتي بوسلام وذراع قبيلة. تتربع الدائرة على مساحة قـــدرها **228,73 كم²** وبلغ مجموع سكانها حسب الإحصاء العام للسكان والسكن لعام 2008م **46682 نسمة** وهو ما يعطي كثافة سكانية قدرها **204,09 ن/ كم ²**، وتتمثل أهم الطرق المؤدية إليها في كل من الطريق الوطني رقم 74 الذي يربطها بمركز الولاية كما يربطها بإقليم ولايـــة بجاية، والطريق الولائي رقم 4 الذي يمر بها وهو بدوره يربطها بإقليم ولاية بجاية على مستوى بلدية فرعون تحديداً، انظر الخريطتين رقم (02) ورقم(03).

خريطة رقم 01: موقع منطقة بني ورتلان ضمن الإطار الجغرافي الجهوي.

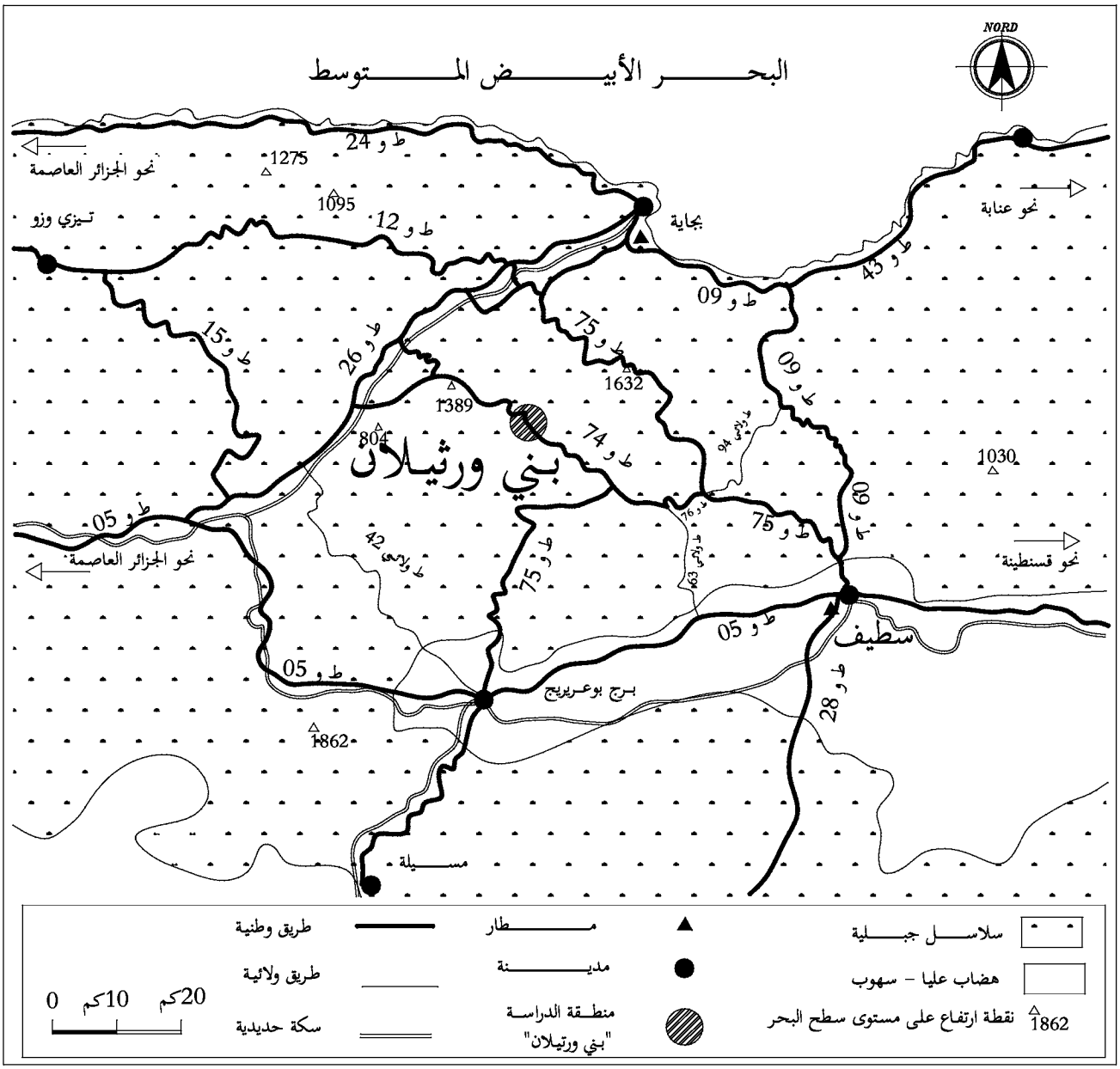

المصدر: (FONTAINE, 1983, p.91) + معالجة الباحث(كزار، 2008،ص95)

خريطة رقم 02 : موقع دائرة بني ورتلان ضمن إقليم ولاية سطيف .

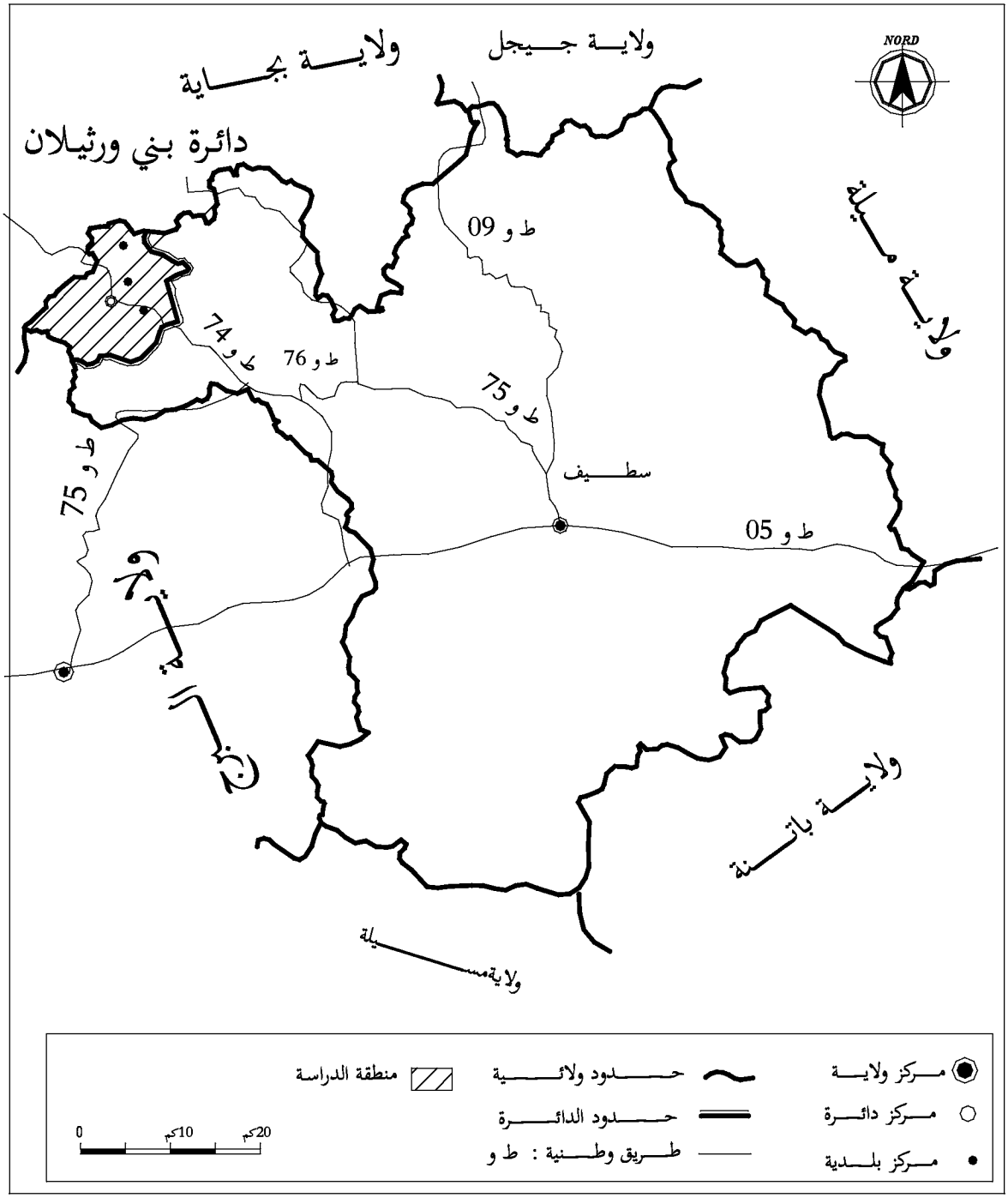

المصدر:

Carte Touristique d'Algérie, Ech: 1/500.000, Alger : I.N.C, 1987 + معالجة الباحث (كزار،2008، ص.97)

خريطة رقم 03: الحدود الإقليمية لدائرة بني ورتلان حسب التقسيم الإداري لسنة 1984.

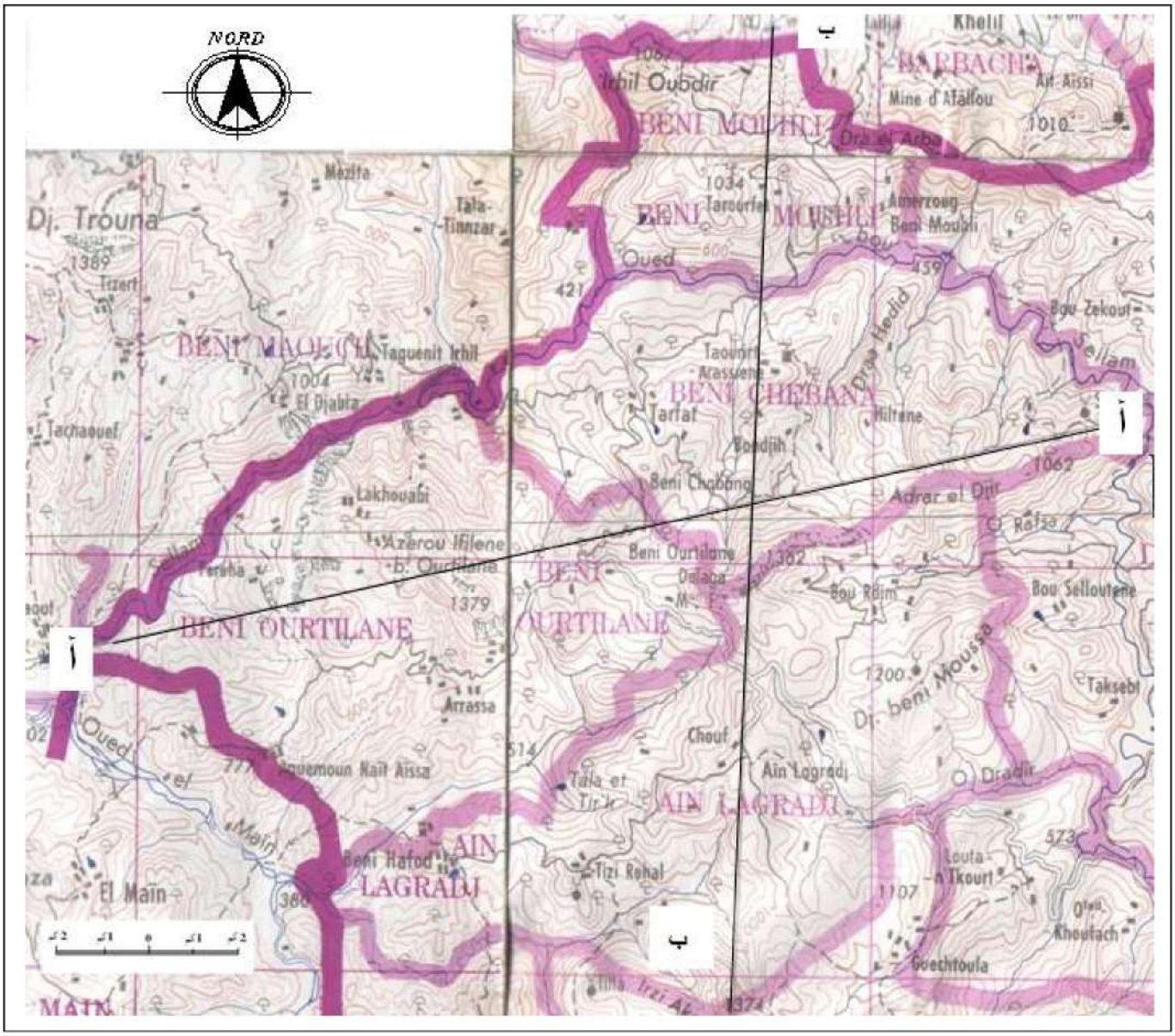

Source: Cartes des limites administratives de la Wilaya de Sétif (1984), N 19.03 et N° 19.04, Ech ,1/100.000, Alger : I.N.C.

المصدر:

2.1 التضاريس:

يشير المركز الوطني للدراسات و التحاليل للسكان للتنمية والسكان (CENEAP, 2009 b1 b2 b3 b4, p.15) أن التضاريس هي محصلة عاملين هما الانحدار والارتفاع على مستوى سطح البحر حيث يشكل الانحدار العامل الغالب، وفي حالة الانحدار الشديد خاصة عندما يكون مصحوبا مع ارتفاع كبير تكون التضاريس سببا في تشكل العديد من العوائق والقيود في مجال التهيئة الإقليمية والتي تتجسد في: العزلة، زيادات معتبرة في تكلفة إنجاز وصيانة المرافق العمومية

والبنى التحتية القاعدية، الأخطار الطبيعية المتعلقة بالانهيارات الأرضية والفيضانات. ويضيف أن التضاريس في هذا الصدد تمثل عاملا أساسيا في كل من: اختيار الأوعية العقارية الموجهة للتعمير والبنى التحتية والمرافق الاقتصادية والاجتماعية[2]، واختيار النشاطات الاقتصادية التي سيتم تطويرها خصوصا المتعلقة بالقطاع الفلاحي وتحديدا التطبيقات التقنية الفلاحية للحد من الانجراف.

منطقة بني ورتلان تشكِّل جزءا من سلسلة الأطلس التلي، وعلى وجه التحديد امتدادا لكل من سلسلتي جميلة و البابور، تتميز بتضاريس صعبة وشديدة الانحدار والالتواء، انظر الشكلين رقـــــم (09 و10) والخرائط رقم (01، 03، 04) ، وهيئتها الجيوفيزيائية مشكَّلة من تتابع تلال وهضبات يتخللها مجاري مائية، انحدارات، التواءات، انهيارات صخرية ...الخ (كزار، 2008) ، بحيث لا يمكن الوقوف على اتجاه محدد وبارز لهذه الوحدات الطبيعية ذات التكوينات المارنية والطينية ومن أبرز قمم وارتفاعات المنطقة نجد : أرزي أكسوري 1200 و جبل بومسى 1200 م (شواش عبد القادر، 2012 ، ص.37) ، إضافة إلى أقوف 1362، أزرو إفلان 1373م. يعبر المنطقة وادي بوسلام الذي يصب في وادي الصومام من الجهة الشمالية الغربية حيث تتميز ضفافه بتكوينات رسوبية هشة تعرف تعرية شديدة ومما يزيد من حدة هذه الأخيرة الانحدار وهو ما يساهم في فـــــقر التربة (شواش، 2013، ص.37) ، و تجدر الإشارة هنا إلى النسبة الضئيلة للأراضي المستويـــــة والقليلة الانحدار إذ نجدها فقط على شكل قطع بمساحات محدودة متفرقة بمحاذاة وادي بوسلام وحريرة بالإضافة إلى مساحات أكثر أهمية في منطقتي ثساونت نسبث و شلحاب الواقعتين ببلدية عين لقراج. ويمكن القول أن الطابع الجبلي للمنطقة له دورا كبيرا في تبعثر المستوطنات البشرية[3] في المنطقة كما أنه عامل مثبط و كـــابح للتنمية وذلك لما تتطلبه التهيئة العمرانية من تكاليف إضافية مقـــــــارنة بالمناطق الأقل انحدارا (كزار، 2008 ،ص. 99) .

---

2 يضيف نفس المصدر (CENEAP, 2009 b1 b2 b3 b4, p.15) أن الاختيار عادة ما يتحدد بالنظر إلى الميزات الطبيعيـــة والموقع الجغرافي بالنسبة لمحاور المواصلات ويضيف أن الاختيـــار يأخذ بعين الاعتبار تكلفة الإنجـــاز والأخطار الطبيعية المتعلقة بالفيضانات وانزلاق التربة.

3- حسب شواش (2013، ص. 35) الإقليم الجبلي الشمالي لولاية سطيف يتميز بشدة التضرس مع التوجه إلـــى أقصى الشمال وهو ما يؤدي بتصريف الشبكة المائية نحو الخارج مشكلا تهديدات وأخطارا طبيعية و اقتصادية نتيجة التصريف الخارجي للمياه وعدم الاستفادة منها محليا في الزراعة وباقي أوجه النشاط، وبسبب كون الإقليم يقع ضمن سلسة جبال الأطلس التلي وبالتحديد في المنطقة التلية الداخلية التـــي لا تعرف الاستقرار فإن المنطقة تشهد حركات أرضية من فترة إلى أخرى (وزلزال بني ورتلان في 10 نوفمبر 2000 م شاهد على ذلك) ، كما كان لامتداد السلاسل الجبلية شمالا الأثر البارز في الحيلولة دون ظهور مراكز عمرانية كبيرة الحجم مما سمح بظهور النمـــــــط المنتشر والمبعثر، ويضيف أن الانحدار يشكل عاملا للجاذبية القليلة في التركز السكاني بسبب المصاعب التي يطرحها في استخدام الأرض.

شكل رقم 09: تجسيم لتضاريس منطقة بني ورتلان

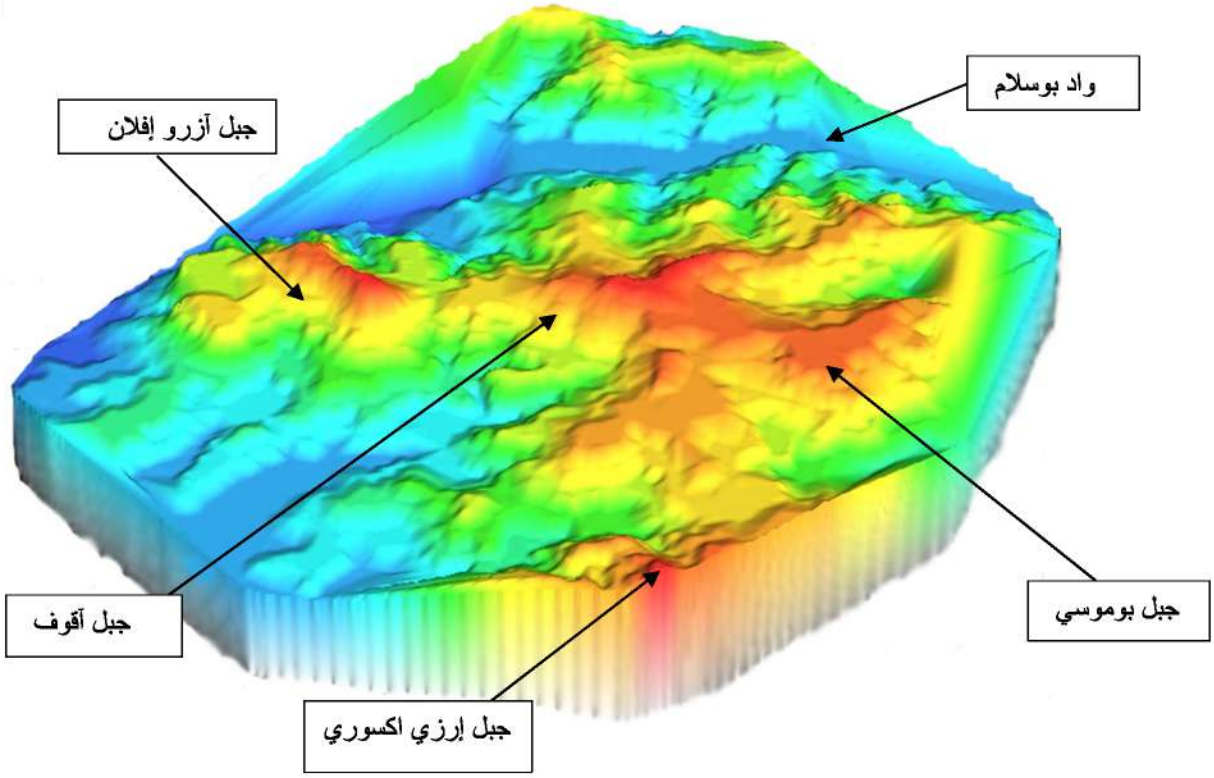

المصدر: (Nahal, et Beloul, 2007)

صورة رقم (01) مشهد لجبل أقوف حيث تظهر الصور احتراق مساحة معتبرة من غطائه النباتي.

المصدر: الباحث ، بتاريخ 7 سبتمبر 2013.

صورة رقم (02) مشهد لجبل أزرو إفلان

المصدر: الباحث ، 28 ديسمبر 2016

شكل رقم 10 : مقطعين طوبوغرافيين على منطقة بني ورتلان. أأ و ب ب

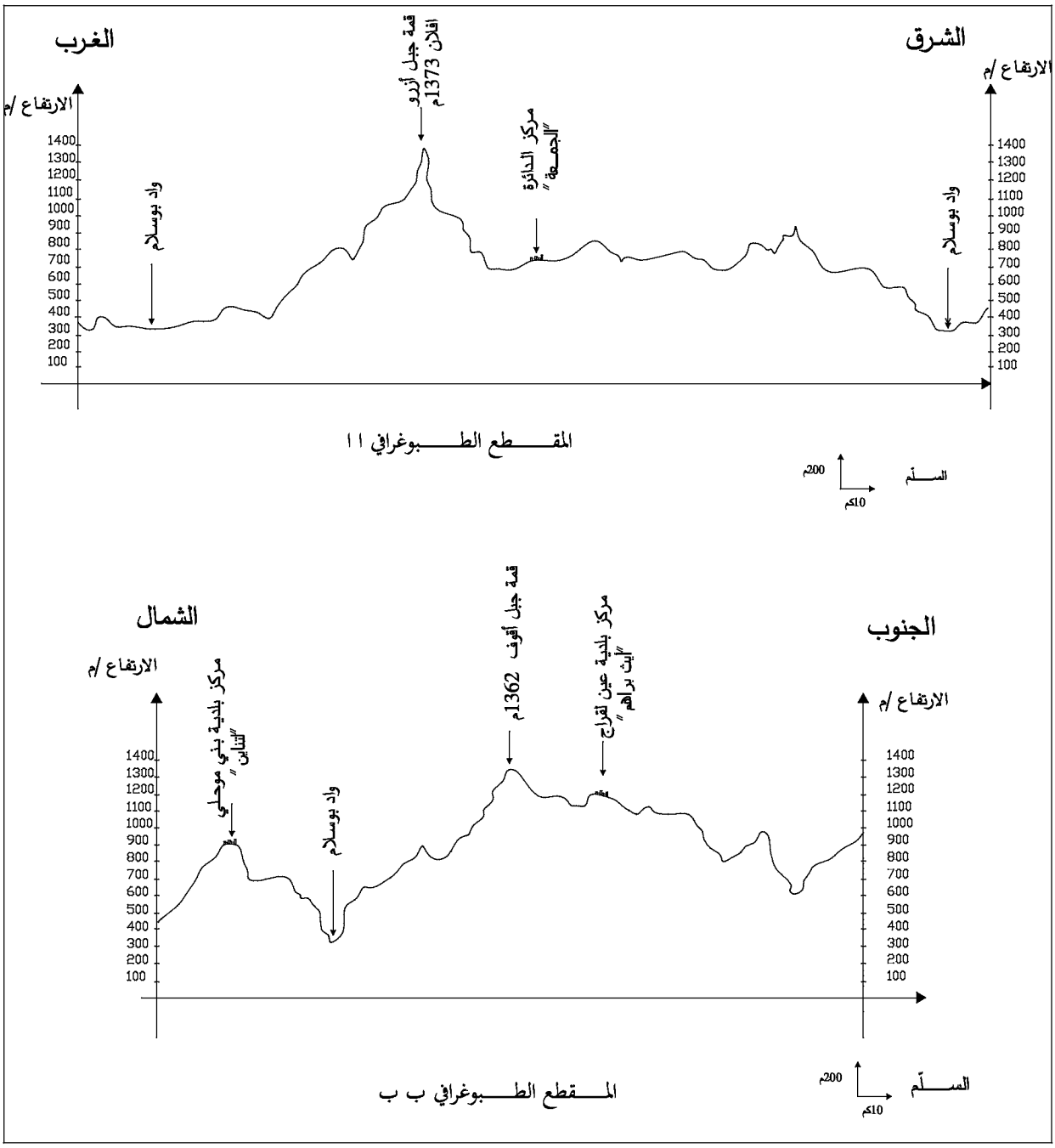

المصدر: (كزار ، 2008، ص.101)، اعتماداً على خريطة الحـــــدود الإقليمية الإدارية لـــــــــــــــولاية سطيف N° 19.04 و N 19.03 ، سلم: 1/100000، انظر الخريطة رقم (01).

الخريطة رقم 04 : دائرة بني ورتلان مقسمة إلى نطاقات مجالية حسب الارتفاع عن سطح البحر.

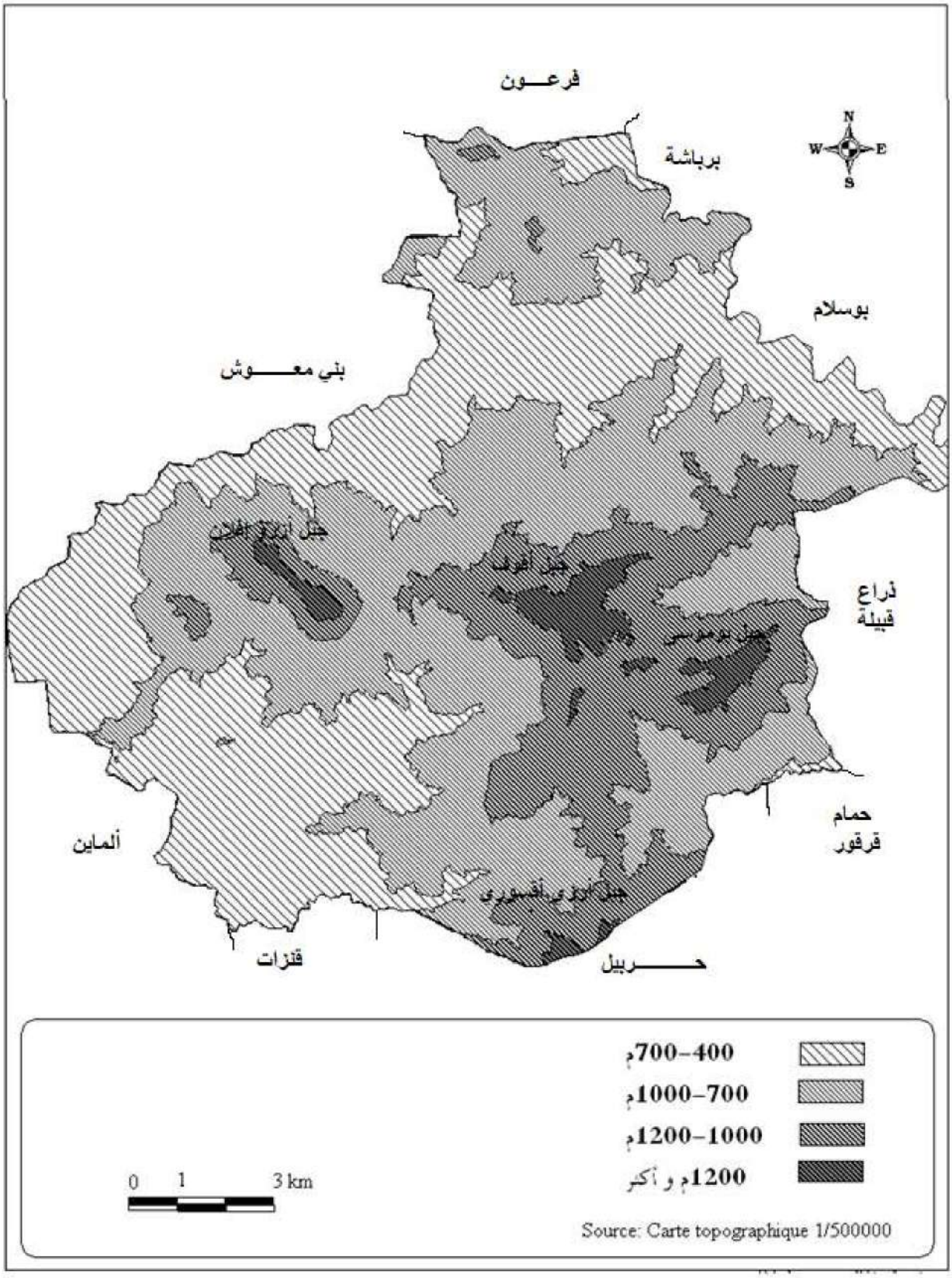

المصدر: (Nahal & Bloul,2007)

3.1 المناخ

يهتم الباحثون ومكاتب الدراسات العمرانية والإقليمية بالمناخ عند دراسة المناطق الجبلية كونه *"أحد العناصر الطبيعية المؤثرة في مختلف عمليات التنمية، سواء كانت زراعية أو سياحية أو عمرانية، إضافة إلى كونه من الآليات المهمة في إحداث الديناميةفي هذه الأوساط الحساسة والهشة سواء تعلق ذلك بنمو الغطاء النباتي أو استقرار التربة، ويتفاوت دور كل عنصر من عناصر المناخ في عملية التنمية حسب نوع هذه التنمية من ناحية، وحسب المكان الذي تتم فيه من ناحية أخـــــــــــرى"* (شواش، 2013، ص. 49)

1.3.1 التساقط: تم تحديد معدلات تساقط معتبرة نسبيا في منطقة بني ورثلان فهي تفوق 680 ملم سنويا حسب المعطيات المناخية لـ P.Seltzer المحصل عليها في الفترة الممتدة ما بين 1913 إلى 1938 من محطة قنزات وهي تمتاز بعدم الانتظام. وتنحصر أغلب كميات الامطار في الفترة الشتوية الرطبة التي تمتد ما بين شهر أكتوبر إلى أفريل وتسقط في الصيف أمطار إعصارية تتسبب أحيانا في خسائر فلاحية وعمرانية (شواش ، 2013،ص. 50) .

حسب المركـــــز الـوطني للدراسـات والتحاليـل للسـكان للتنميـــــــــــة والســـكان (CENEAP, 2009 b1 b2 b3 b4,p.21) المقارنـة بـين معطيـات ب. سـلتز P.Seltzer وخريطـة التساقطات المعدة من قبل الوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRH) تسمح بملاحظة فارق متوسطه 100 ملم سنويا بالنسبة لكل بلديات بني موحلي وبني ورتلان وعين لقراج وفارق متوسطه 200 ملم على مستوى إقليم بلدية بني شبانة، وهذا يمكن تفسيره بالاحترار وهو أحد مظاهر التغيرات المناخية.

2.3.1 الحرارة: المعطيات المتوفرة في محطة قنزات تبين ما يلي:

- من شهر نوفمبر إلى شهر أفريل معدلات درجات الحرارة الشهرية أقل من المعدل السنوي أما من شهر ماي إلى شهر أكتوبر فهي تفوق المعدل السنوي وبالتالي ينتج تقسيم السنة إلى فترتين إحداهما حارة والأخرى باردة .
- درجات الحرارة الدنيا المطلقة الأقل من ° 0°C تم تسجيلها خلال ستة أشهر وقيمها تتراوح بين -1°C و-4°C
- درجات الحرارة القصوى المطلقة تم تسجيلها خلال الفصل الجاف وفي شهر جويليه تحديدا وقيمتها تساوي 38°C.

يلخص منحنى قوسن (شكل رقم 11) كل من المعطيات المتعلقة بدرجة الحـــــرارة والتساقط لمحطة بني ورتلان.

شكل رقم 11: منحنى قوسن محطة بني ورتلان ،

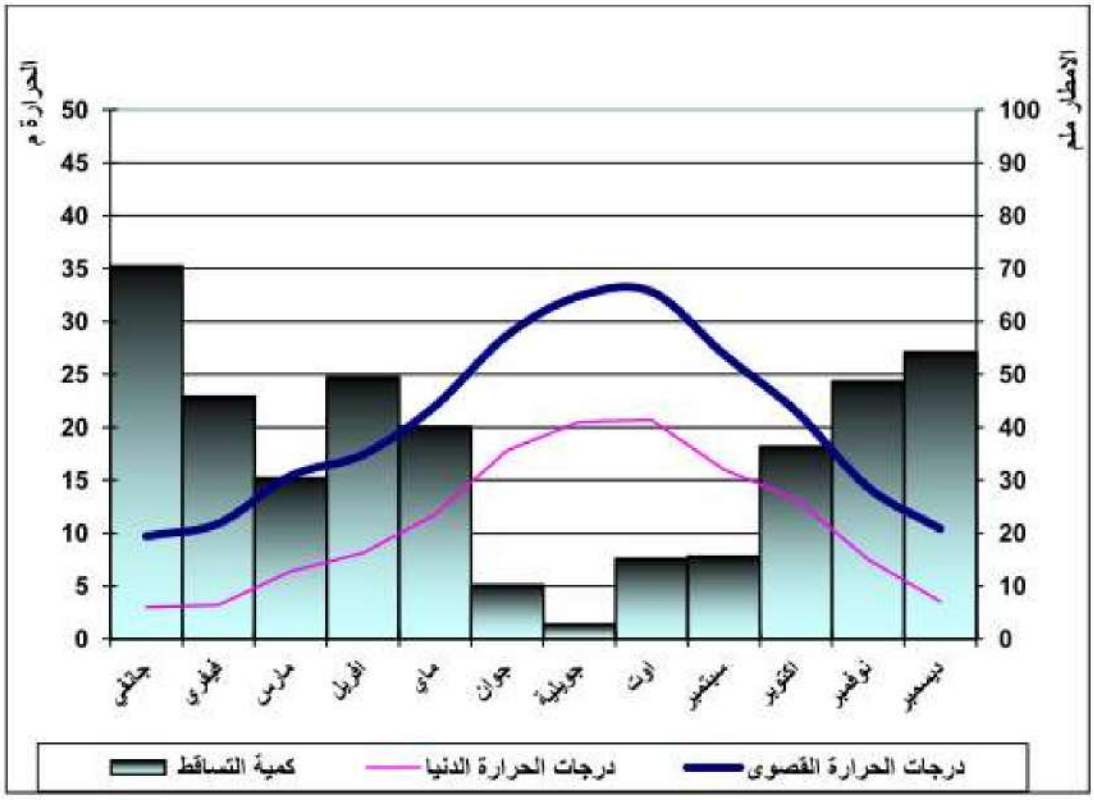

المصدر: (شواش، 2013، ص53)

3.3.1 الثلوج، البرد و الرياح: تعرف المنطقة تساقط للثلوج في فصل الشتاء وقد تمتد إلى فصل الربيع وهي تتميز بعدم الانتظام من حيث فترة التساقط ومن حيث الكمية من سنة إلى أخرى، معطيات محطة عين سفيهة تشير أن في الفترة الممتدة من 1981 إلى 2012 أن عدد أيام تساقط الثلوج بالمنطقة يتراوح ما بين 30 يوما في 2005 و 3 ثلاثة أيام في 1997 (شواش ، 2019، ص. 56) .

أما البرد حسب شواش (2019، ص.57) فهو من الظواهر المترددة على الإقليم حيث تكون مصاحبة لتساقط الثلوج في فصل الشتاء وتتساقط خلال فصل الصيف و الخريف وهي تشكل خطرا حقيقيا على النشاط الفلاحي إذ تتسبب في اتلاف المحاصيل الزارعية خاصة الأشجار المثمرة والزراعات المعاشية . وحسبه يبلغ معدل عدد أيام تساقط البرد 1,2 يوما استنادا إلى معطيات محطة عين سفيهة للفترة الممتدة ما بين 2002 و2012.

ويهب على المنطقة نوعان من الرياح، الأولى شمالية غربية أو شمالية شرقية تكون مطيرة في الفترة الرطبة وتتسبب في جريان الشبكة المائية وازدهار الزراعة والثانية رياح جنوبية غربية حارة (السيروكو) وهي جافة وتتسبب في رفع درجات الحرارة وانخفاض الرطوبة وزيادة التبخر وتكون

مؤثرة سلبا على النشاط الفلاحي في المنطقة فمثلا تشير معطيات محطة تيزي نبشار أن المعدل السنوي لعدد أيام السيروكو يساوي 32,6 يوما (شواش، 2013، ص.59).

4.1 المياه والشبكة الهيدروغرافية:

" قديماً يعتبر وجود منبع الماء العامل الأساسي لاختيار مكان أو موضع الاستقرار لقرية ما حيث يتم بناء عين (ڤَالَ باللغة المحلية) أو أكثر وإعداد أنظمة لتقسيم واستغلال هذا المورد الأساسي. كما نجد بالإضافة إلى ذلك بعض الآبار البسيطة العمق التي تُستعمل للاستغلال الفردي عادةً. المجاري المائية استغلت كذلك وخاصة في القرى التي تمر بها وذلك في السقي أو ري البساتين المشجَرة والمساحات المزروعة" [4] (كزار، 2008، ص.99).

من الناحية الهيدرولوجية الفائض من تساقطات الأمطار بالمنطقة ككل يصب في الحوض المائي لوادي بوسلام الذي بدوره يصب في واد الصومام. ويتكون الحوض المائي لواد بوسلام من عدّة أحواض مائية ثانوية هي حوض واد حريرة ، حوض واد دراديـر، حوض واد ألماين، حوض واد هورطة، حوض واد تاقمة وغيرهـــا انظر الخريطة الهيدرولوجية رقم 05. هذه الأودية تمثل الروافد (Affluents) الأساسية لواد بوسلام وهي بدورها تستمد مياهها من أودية ثانوية يطلق عليها الاسم المحلي " إغزر" أي واد صغير (كزار، 2008، ص. 99).

حسب شواش (2013، ص .39) نظام جريان الأودية متوقف على التساقط في الفترة الرطبة مما يجعلها متذبذبة وغير منتظمة الجريان تصعد من عملية التعرية كما تتسبب في حدوث بعض الفيضانات محدثة خسائر اقتصادية وعمرانية وحسبه كل من التكوينات المارنية والكلسية والانحدار الشديد تحفز نشاط الأخطار الطبيعية .

الخريطة رقم 05: دائرة بني ورتلان: المجاري و الأحـــواض المائية

[4] ازدادت أهمية مياه الأودية بعد إنشاء عدة أبار ارتوازية (Forages) خصوصاً على جوانب الوديان الدائمة الجريان منها مثل واد بوسلام وواد حريرة وما يجدر ذكره هنا هو التكلفة الباهظة لجلب الماء من الآبار الارتوازية الواقعة على ضفاف وادي بوسلام وحريرة إلى التجمعات السكانية والقرى بواسطة محاطات الضخ التي تشتغل بالطاقة الكهربائية الأمر الذي يستدعي النظر في مدى نجاعة هذا النمط من الاستغلال والتفكير في بدائل أقل تكلفة وأكثر نجاعة.

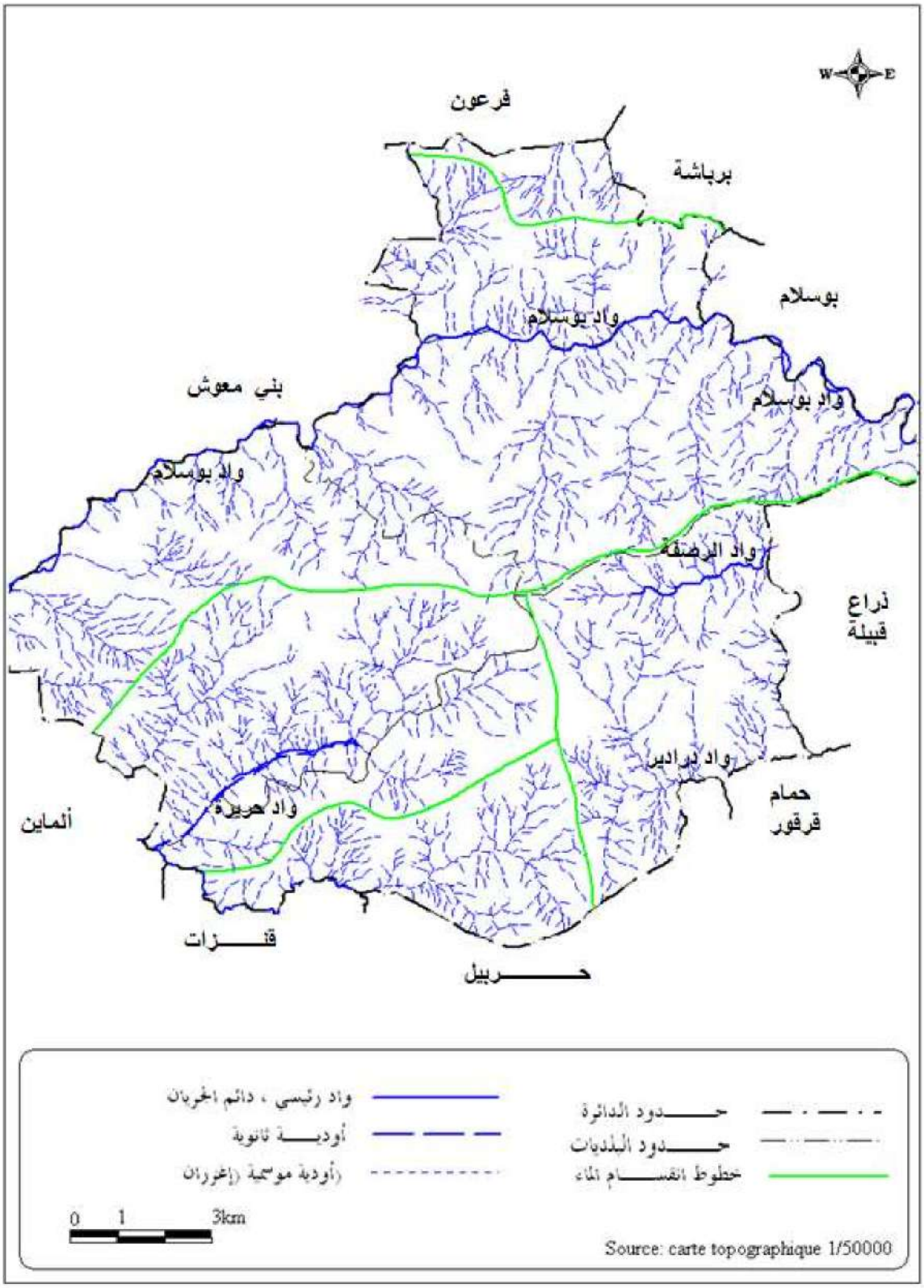

المصدر:(Nahal, et Bloul,2007)

5.1 الغطاء النباتي والمشهد الزراعي والتقسيم العام للأراضي:

تنتشر ببني ورتلان بساتين تُمارس فيها الزراعة المعاشية (أشجار التين والزيتون، بعض أشجار الفواكه والخضر) كباقي أجزاء منطقة القبائل الصغرى وهى عادة ما تكون قريبة من القرى. كانت هذه المساحات تشكل في الماضي المصدر الأساسي لتغذية نسبة كبيرة من الأسر لكن التحولات التي شهدها نمط الاستهلاك والجفاف الذي ألم بالمنطقة في السنوات الماضية وازدياد تعداد السكان كلها ظروف دفعت بالقرويين إلى الاستغناء عن الفلاحة كنشاط رئيسي ووحيد، و تعاني الفلاحة في منطقة بني وتلان إضافة إلى ضيق مساحات المستثمرات، من عدة معوقات تحد من مردو ديتها وانتاجيتها أهما ما يلي (كزار، 2008، ص. 159):

- **عوائق تقنية تتمثل في:**

- الاعتماد على التطبيقات الفلاحية التقليدية.
- استخدام آليات فلاحية لا تتناسب مع الإقليم الجبلي.
- قدم الموروث الفلاحي من الأشجار المثمرة.
- انحدار المساحات الزراعية مما يجعل من المكننة أمراً ليس باليسير.
- تقسيم الأرض إلى ملكيات ضيقة مما يجعل من استثمارها قليل المردودية.

- **عوائق اجتماعية اقتصادية:**

- تفضيل العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى على العمل في القطاع الفلاحي.
- تحول النمط المعيشى من نمط الاكتفاء إلى نمط المجتمع الاستهلاكي.
- العزلة النسبية التي تتميز بها المنطقة.

ويتشكل الجزء المتبقي من المشهد الطبيعي والزراعي من أحراش غير كثيفة وغابات متدهورة لما شهدته من حرائق واستغلال غير عقلاني عبر السنين وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحالة الحالية لهذه الغابات لا تسمح لها بالقيام بدورها بالشكل الأمثل و المتمثل في حماية الأتربة من الانجراف والتقليل من حدة جريان التساقطات. كما نجد حقول مشجرة منذ القدم بأشجار الزيتون بالدرجة الأولى - ثم يأتي التين في المقام الثاني- وهي أهم ميراث فلاحي بالمنطقة حيث تشغل جوانب وسفوح الجبال وبعض المساحات المسطحة (كزار،2008،ص. 105).

جدول رقم (10) : مساحة و نسب الأراضي حسب طبيعة شغلها بمنطقة بني ورتلان سنة 2009.

البلديات	المساحة الإجمالية للبلدية (هكتار)	المساحة الزراعة الإجمالية (هكتار)			مجموع المساحة الزراعية (هكتار)	المساحة الغابية (هكتار)	المساحة غير الزراعية (هكتار)
		المساحة الزراعية المستغلة	أراضي رعوية وممرات	أرض غير مزروعة			
بني شبانة	7350	1814	1403	483	3700	309	3341
بني ورتلان	7238	4009	999	500	5508	344	1386
عين لقراج	5623	3796	0	192	3988	750	885
بني موحلي	2662	1433	431	120	1984	211	467
مجموع الدائرة	22873	11052	2833	1295	15180	1614	6079
النسبة المئوية لمجموع الدائرة (%)	100	48,32	12,39	5,66	66,37	7,06	26,58

المصدر: (CENEAP, 2009b1, p.22 ; CENEAP, 2009b2,p.22 ; CENEAP,2009b3,p.27 ; CENEAP,2009b4,p.26)

من الناحية الكمية واستناد إلى الدراسة المعدة من قبل المركز المركـــــز الوطني للدراســـات والتحاليل للسكان للتنميـــة والسكان بعنوان "دراسة حول التنمية المستدامة المدمجة للمناطق الجبلية الواقعة في الجزء الشمالي من ولاية سطيف" لكل من البلديات الأربع فاءن مساحات ونسب مختلف أنواع الأراضي تقدر كما هو موضح في الجدول رقم (10).

وحسب القيم المدرجة في الجدول رقم (10) يتبين ما يل:

- نسبة مساحة الأرض الزراعية المستغلة تقدر بـ 48,32 % من مجموع مساحة الدائرة وهي تساهم بشكل ملموس في إعطاء المنطقة طابعا فلاحيا وريفيا.
- مساحة المشغولة بالغابات تقدر بـ 1614 هكتار وهي تمثل نسبة 7,06 % من المساحة الإجمالية لمنطقة بني ورتلان و هي تعتبر مساحة متواضعة باعتبار الطابع المنحدر لتضاريس المنطقة. وتمثل كل من غابة **تازا** في عين لقراج / بني ورتلان و غابة **لعراش** في بني موحي أهم المساحات الغابية في المنطقة وهي تتشكل أساسا من أشجار البلوط.
- المساحة المتبقية من إقليم الدائرة تتمثل في الأراض المشغولة بالعمران والأراضي غير الصالحة للزراعة.

6.1 الخطر الزلزالي والأخطار الطبيعية والبيئية الأخرى:

إن الصمود في مواجهة الأخطار الطبيعية وغيرها يعتبر من لب الاستدامة ولذلك يهتم الدارسون بتحديدها وتحديد الوسائل والسبل الكفيلة بالوقاية منها. في منطقة الدراسة يعتبر الخطر الزلزالي من بين الأخطار المحتملة الوقوع، حيث شكلت المنطقة الواقعة بين بجاية وسطيف خلال السنوات الأخيرة مركزا لهذه الظاهرة والتي تجسدت من خلال عدة زلازل مركزها دائرة بني ورتلان وأهمها زلزال 10

نوفمبر 2000 .وتبين معطيات مركز البحث في الفلك والفيزياء الفلكية والجيوفيزياء CRAAG أن المنطقة تعرف نشاط زلزالي يتميز بهزات متوسطة الشدة والتي تكون في بعض الأحيان أكثر خطورة كونها غير محسوسة ومتواترة فهي تتسبب بخسائر كبيرة فـــــي البنـــى التحتية .(CENEAP,2009b1, p.24 ;CENEAP,2009b2,p.24 ; CENEAP,2009b3, p.28 ; CENEAP,2009b4, p.26)

وتعرف المنطقة إلى جانب الزلازل اخطار أخرى مثل الحرائق و انزلاق التربة إضافة إلى الرعي الجائر ورمي النفايات الصناعية في الطبيعة بدون معالجة و كذلك التوسع في النشاط الفلاحـــــــي والسكن على حساب المساحات الغابية وبطرق عشوائية تساهم في هدر الموارد والتقليل من الحماية، وما يستدعى الاهتمام بخصوص هذه الأخطار هو افتقار الجماعات المحلية وباقي الفاعلين إلى الإمكانية التي تمكنها من الحد من آثار هذه المخاطر صحيا و بيئيا وماديا، إلى جانب قصور المشاركة السكانية.

صورة رقم 03 ورقم 04: بعض أثار زلزال بني ورتلان في 10 نوفمبر 2000 ،
تظهر الصورة رقم 01 تشقق أسورا العمارات في حي عويشة والصورة رقم 02 تظهر أشغال تدعيم بناية متضررة في نفس الحي

المصدر: الباحث ، نوفمبر 2003

صورة رقم 05 ورقم 06: عينتين من أماكن رمي النفايات الصلبة على مستوى منطقة الدراسة
يلاحظ أن التخلص من النفايات يتم عن طريق الحرق وهو ما يسبب تلوث الهواء وقد يسبب حرائق الغابات

المصدر : فرع إقليم الغابات بعين لقراج يوم 05 أوت 2015،

صورة رقم 07: منظر جميل في بداية فصل الصيف من قرية منادس ببني ورتلان نحو بوقاعة.

المصدر:الباحث 23 ماي 2014

صورة رقم 08 : منظر جميل في فصل الربيع من قرية منادس ببني ورتلان نحو بوقاعة.

المصدر: الباحث، 19 أفريل 2015

المبحث الثاني: جوانب من الخصائص السكانية والاقتصادية لمنطقة بني ورتلان

بهدف الفهم الجيد لخصائص منطقة الدراسة وتوسيع الخلفية المعرفية التي سنفسر من خلالها نتائج البحث الإمبريقي، نتطرق في هذا المبحث إلى جوانب من أبعادها السكانية والاقتصادية، حيث سنعرض أهم مميزاتها في العشريتين أو الثلاث عشريات الأخيرة .

1.2 - الخصائص السكانية لمنطقة بني ورتلان:

يرى شواش (2013، ص. 66) أن المعطيات الديموغرافية تتفاعل مع عناصر التنمية تفاعلا وثيقا إذ على أساسها تُصاغ وتعد قواعد واستراتيجية التنمية والتخطيط، كما يلعب الواقع السكاني دورا حاسما ومهما في تحديد وتوفير الحاجيات المتزايدة للسكان من حيث رصد أعدادهم، وتوقع نسب زيادتهم، مما يلزم الفاعلين تحيين الاطلاع على كل جديد وتغير أو دينامية لان معرفة الواقع السكاني بشكـــل دقيق يأتي في سلم الأولويات خاصة إذا تعلق الأمر بحال أو وضع في الديناميكية الديموغرافية ذات الحساسية والعلاقة بالحالة الأمنية وواقع الخدمات ومستوى الإقليم على غرار بلديات إقليم الدراسة، يقصد البلديات الواقعة شمال ولاية سطيف ويضيف أن الإكراهات الطبيعية والتنـــوع البيئـــي (التباين في الإمكانات والحوافز) والفوارق الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق كلها ساهمت بشكل أو بآخر

وبدرجات متمايزة ومتفاوتة في رسم التفاوت المكاني ديموغرافيا من حيث التوزيع والنمو واقتصاديا من حيث التباين المكاني في التنمية، إلى جانب التنوع في البيئة السكنية نتيجة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية، فكل بيئة لها خصوصياتها التي تؤدي إلى الجذب أو الطرد السكاني ويخلص إلى أن الصورة العامة لتوزيع السكان ما هي إلا انعكاس للتنوع البيئي بعناصره. وعلى ضوء ما سبق سنحاول تحليل وفهم المعطيات التي سنوردها في هذا المبحث.

1.1.2الكثافة السكانية:

وهي مؤشر يعطي صورة عن التوزيع السكاني بالمنطقة وكذا تطورها مع الزمن. شهدت منطقة بني ورتلان التوطن البشري منذ العهود القديمة حيث استقر الإنسان المحلي على المرتفعات كونها حصنا منيعا من الغزاة الذين تعاقب نفوذهم على المنطقة، فبعض المصادر تشير إلى أن المنطقة كانت تضم أكثر 70000[5] نسمة في القرن السابع عشر إلا أن المصادر الاستعمارية تشير إلى أقل من ذلك بكثير[6] (كزار، 2008، ص. 147).

وحسب الجدول رقم (11) قبل حوالي ثلاث عشريات (أي في 1987) من الآن[7] كانت الكثافة السكانية على مستوى دائرة بني ورتلان تقدر بـ 188,97ن/كم² و في سنة 1998 أصبحت 232,94ن/كم² ونقصت لتبلغ 204,09 ن/ كم ² سنة 2008 وهي أقل بـ 73,39 ن/ كم² من الكثافة السكانية الولائية (277,48 ن/كم²) لنفس العام و هو ما يمكن تفسيره بحالة عدم الاستقرار والانفلات الأمني التي عرفتها المنطقة خلال العشرية السوداء.

بالإضافة إلى هذه الملاحظات يتبين من خلال الجدول رقم(11) أن الزيادة في الكثافة السكانية لم تكن بشكل متساوي في البلديات الأربع لدائرة بني ورتلان في الفترة الممتدة بين سنة 1987 وسنة 1998 حيث سجلت بلدية بني موحلي أكبر زيادة بـ 68,26 ن/ كم² وأدنى نسبة سُجلت كانت ببلدية بني ورتلان قيمتها 22,19ن/كم² أي ما يعادل نصف متوسط الزيادة بالدائرة ككل بينما في الفترة الممتدة ما بين 1998 و2008 م نلاحظ اختلاف في انخفاض الكثافة السكانية بين البلديات حيث عرفت بلدية عين لقراح أكبر قيمة 44,75 ن/كم² بينما عرفت بني موحلي أقل قيمة للانخفاض (6,2ن/ كم²) وهما على

5 - فيلم وثائقي (حصة ثامورثنغ في عدد خاص بمنطقة بني ورتلان)، التلفزيون الجزائري، سنة 2006.

6- قدر عدد سكان منطقة بني ورتلان سنة 1841م (افتراضا) 8100 نسمة حسب Carette (1948,pp.380-382) وهو ما يعطي كثافة سكانية قدرها 35,4ن/كم2 (كزار، 2008، ص. 147)
و قد جاء تفصيل هذا الحجم السكاني كما يلي: 600 نسة ببني براهيم، 1800 ببني غبولة، 1200 ببني شبانة، 600 ببني عفيف، 1800 ببني موحلي و2100 ببني ورتلان (Carette ,1948, pp. 380-382)

7 أفريل 2018.

التوالي يقاربان ضعف قيمة نقصان الكثافة و ربعها على مستوى الدائرة. و نلاحظ من خلال الجدول أن الفترة 2008-2017 عرفت زيادة سكانية قدرها 4811 نسمة و هو ما أدى إلى رفع الكثافة الإجمالية

جدول رقم (11): تطور الكثافة السكانية بمنطقة بني ورتلان مابين 1987 ، 1998، 2008 و 2017م

	عدد السكان 1987م	عدد السكان 1998م	عدد السكان 2008م	عدد السكان 2017 م	المساحة كم²	الكثافة 1987 ن/ كم²	الكثافة 1998 ن/ كم²	الكثافة 2008 ن/ كم	الكثافة2017 ن/ كم
بلدية بني شبانة	12514	15534	12976	13 067	73,50	170,26	211,34	176,45	181
بلدية عين لقراج	13487	17100	14599	15 656	56,23	239,85	304,11	259,63	278
بلدية بني ورتلان	10363	11969	10594	13 819	72,38	143,17	165,36	146,36	188
بلدية بني موحلي	6860	8678	8513	8 951	26,62	257,70	325,99	319,79	336
دائرة بني ورتلان	**43224**	**53281**	**46682**	**51 493**	**228,73**	**188,77**	**232,94**	**209,09**	**225**
ولاية سطيف	**1000694**	**1315940**	**1 489 979**	**1 866 485**	**6549,64**	**152,79**	**200,92**	**277,48**	**285**

المصدر: التعداد السكاني العام لسنوات 1987 و1998 و2008 + المدونة الإحصائية لولاية سطيف لسنة 2017 + مع معالجة الباحث

لمنطقة الدراسة إلى 225 ن/كم² بعد أن كانت 205 ن/كم² قبل تسع سنوات وهي بهذا تقترب من معدل الكثافة السكانية الولائية بقيمة قدرها 14 ن/كم² مقارنة بسنة 2008.

2-2 النمو السكاني:

قبل أي تحليل لتطور وتيرة النمو السكاني بمنطقة بني ورتلان لابد من الإشارة إلى أن التعدادين السكانيين 1977 و1966 م يختلفان في الحيز الجغرافي مع الإحصاءين العامين لكل من 1987 و1998م وذلك يعود إلى القانون 09-84 الصادر في 1984/04/04م الذي نتج عنة التقسيم الإداري الحالي، حيث استحدثت بموجبه كل من بلدية بني موحلي و بلدية عين لقراج. ويبين كل من الجدول رقم (12) والشكل رقم (12) تطور نمو السكان بدائرة بني ورتلان خلال العشريات المتتالية 1977-1987 م، 1987-1998م، 1998-2008 م و2008-2017 . وبشكل عام من خلال الجدول نلاحظ انخفاض معدل النمو في الفترة 1987- 1998 م مقارنة بالفترة 1977-1987م على المستوى الولائي وخصوصا على المستوى المحلي حيث بلغ النمو الطبيعي لكل من بلدية بني شبانة -2,08 وبلغ 1,59 ببلدية بني ورتلان . ونلاحظ استمرار تناقص النمو الطبيعي للسكان ولائيا ومحليا خلال الفترة (1998-2008) حيث أن كل بلديات المنطقة عرفت معدلات سالبـــــــة.

جدول رقم (12): تطور النمو الطبيعي للسكان بدائرة بني ورتلان ما بين 1977 و 2017م.

السنة / الفترة	عدد السكان					معدل النمو			
	سنة 1977	سنة 1987	سنة 1998	سنة 2008	سنة 2017	الفترة 77-87	الفترة 87-98	الفترة 98-08	الفترة 08-17
بني شبانة	15456	12555	15513	12976	13 067	-2,08	1,92	-1,79	0,63
عين لقراج	/	13482	17014	14599	15 656	/	2,12	-1,53	0,70
بني ورتلان	8200	10094	12022	10594	13 819	2,08	1,59	-1,26	2,10
بني موحلي	/	6860	8680	8513	8 951	/	2,14	-0,19	0,50
مجموع الدائرة	/	43224	53281	46682	**51 493**	/	1,90	-1,32	0,98
ولاية سطيف	686540	1000694	1315940	1 489 979	**1 866 485**	3,77	2,49	1,24	2,25

المصدر : التعداد السكاني العام لسنوات 1977، 1987، 1998 + المدونة الإحصائية لولاية سطيف لسنة 2017 + معالجة الباحث

ويتبين من الجدول أن معدل النمو لدائرة بني ورتلان في الفترة 2008-2017 أصبح موجبا بقية تساوي 0,98 بعد أن كان سالبا في الفترة 1998-2008 و هذا يرجع إلى تراجع الوفيات والهجرة إلى خارج المنطقة مقابل الزيادة الطبيعية وهو ما يمكن تفسيره بتحسن ظروف الأمن وبالتحسن النسبي لظروف المعيشة بالمنطقة وبالتالي تمكن جهود التنمية من كبح ظاهرة النزوح وإفراغ المنطقة من محتواها السكاني الذي عانت منه خلال العشرية السابقة.

شكل رقم (12) : منحنى بياني لتطور تعداد السكان بدائرة بني ورتلان مابين 1987-1998-2008-2017

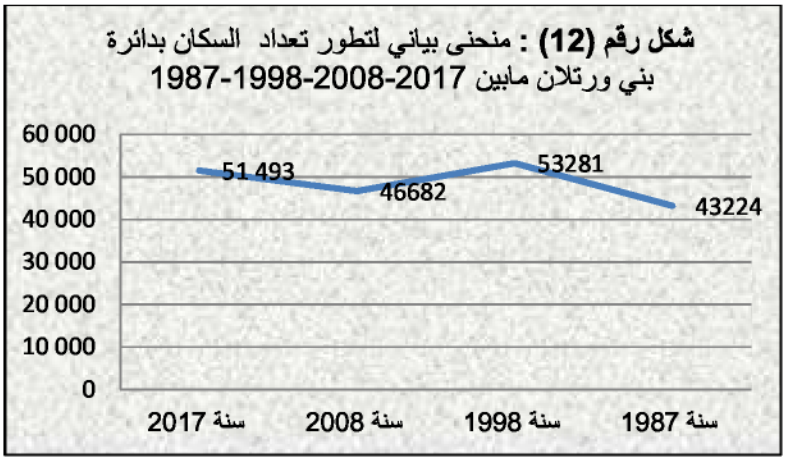

المصدر : التعداد السكاني العام لسنوات 1977، 1987، 1998 + المدونة الإحصائية لولاية سطيف لسنة 2017 + معالجة الباحث

3.1.2 تطور توزيع السكان حسب طبيعة التجمعات العمرانية:

تتمثل أهمية هذا المؤشر في كونه يسمح بفهم تطور التعداد السكاني لمختلف أنواع التجمعـــــات وبالتالي معرفة ما إذا كانت منطقة الدراسة لا تزال تحافظ على طبيعتها الريفية المبعثرة أم أنها تتجه نحو التجمع و التمركز اللذان يفضيان إلى التحضر. يتبين من الجدول رقم (13) والشكل (13) أن التجمعات السكانية المركزية ازداد حجم سكانها من 6940 نسمة سنة 1987م إلى 19240 نسمة سنة 1998م أي بزيادة قدرها 12300 نسمة ثم بزيادة طفيفة سنة 2008 قدرها 261 نسمة، أما بالنسبة لتطور التجمعات السكانية الثانوية فإنه من الجدول رقم (13) و الشكل رقم (13)نلاحظ أن عدد سكانها ازداد من 21051 عام 1987م، ثم إلى 27695 عام 1998م أي بزيادة قدرها 6644 نسمة إلا أنه تقلص إلى 23156 في سنة 2008 أي بقيمة قـــــــــــــــــدرها 4593 نســـــــــــــمة.

جدول رقم 13: توزيع السكان حسب طبيعة التجمعات السكانية بدائرة بني ورتلان، حسب و تعداد 1987، 1998 ، 2008 و 2017م

تعداد السكان حسب نوع التجمع				
سنوات الإحصاء	التجمعات المركزية	التجمعات الثانوية	المناطق المبعثرة	المجموع
1987	6940	21051	15233	43224
1998	19240	27695	6346	53281
2008	19501	23156	4025	46682
2017	22098	25686	3709	51493

المصدر: التعداد السكاني العام لسنوات 1977، 1987، 1998 + المدونة الإحصائية لولاية سطيف لسنة 2017 + معالجة الباحث

شكل رقم 13: تمثيل بياني تطور حجم السكان حسب نوع التجمع بدائر بني ورتلان مقارنة مـــــــا بين تعدادات 1987 و 1998 و 2008 و 2017

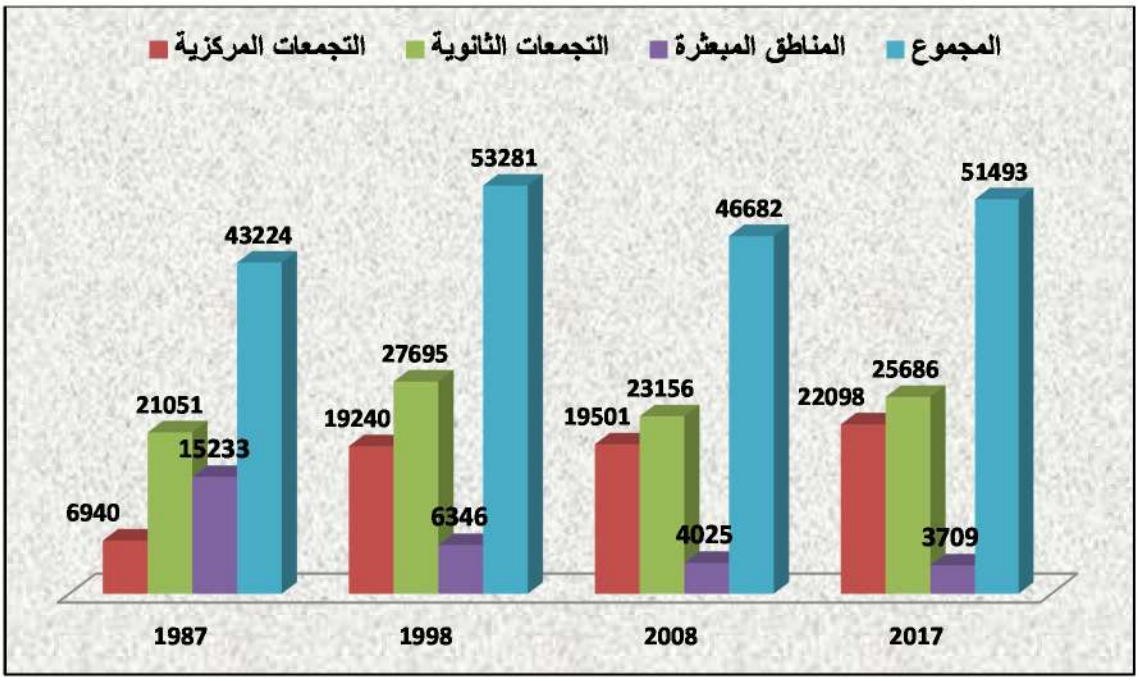

المصدر : التعداد السكاني العام لسنوات 1977، 1987، 1998 + المدونة الإحصائية لولاية سطيف لسنة 2017 + معالجة الباحث

بينما توضح معطيات نفس الجدول و الشكل كيف أن المناطق المبعثرة شهدت تراجعاً في عدد سكانها خلال الثلاث عشريات المتتالية وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بالتوجه نحو الاستقرار في التجمعات المركزية و الثانوية لما تتوفر عليه من مرافق و بنى تحتية تسهل الحياة. و هذا يفسر جيدا ضمور بعض القرى و**هجرانها الكامل** من طـــرف سكانها مثل كل من ثغرمين، شلحاب، مزين...إلخ.

4.1.2 الحركية الســـكانية: الحركية السكانية تأخذ بعين الاعتبار عدة مؤشرات ديموغرافية هي الوفيات، الولادات، الهجرة الداخلية و لها تأثير مباشر على النمو السكاني والجدول رقم (14) بجزئيه يضم المعطيات المتعلقة بالمؤشرات المذكورة والتي تم الحصول عليها من سجلات الحالة المدينة للبلديات الأربعة لدائرة بني ورتلان خلال الفترة الممتدة مابين 1995 و2005 (كزار، 2008، ص. 151)، ثـم خلال الفترة مابين (2008 و2017) فيما يلي نقدم صورة لأهم معطيات الجدول:

الجدول رقم 14: معطيات متغيرات الحركية السكانية الجزء الأول "مابين 1995 و 2004م."

السنة	عدد السكان	الولادات	الوافيات	معدل الولادات الخام [8]	معدل الوفيات الخام [9]	معدل النمو الطبيعي [10]
1995	50040	1202	266	2,40	0,53	1,87
1996	51097	1079	226	2,11	0,44	1,66
1997	52178	1017	217	1,94	0,41	1,53
1998	53281	876	215	1,64	0,40	1,24
1999	54407	779	200	1,43	0,36	1,06
2000	55557	698	212	1,25	0,38	0,85
2001	56732	642	175	1,13	0,30	0,82
2002	57931	647	181	1,11	0,31	0,80
2003	59155	666	175	1,12	0,29	0,83
2004	60406	618	163	1,02	0,26	0,75

المصدر: مصالح الإحصاء ببلديات بني ورتلان الأربع.

[8] يساوي (عدد الولادات في عام معين/ عدد السكان في نفس العام) × 100
[9] يساوي (عدد الوفيات في عام معين/ عدد السكان في نفس العام)× 100
[10] ويساوي معدل الولادات الخام- معدل الوفيات الخام .

الجدول رقم 14: معطيات متغيرات الحركية السكانية الجزء الثاني "ما بين 2008 و2017م".

السنة	عدد السكان	الولادات	الوافيات	معدل الولادات الخام [11]	معدل الوفيات الخام [12]	معدل النمو الطبيعي [13]
2008	46682	748	176	1,50	0,37	1,13
2009	47962	734	117	1,53	0,24	1,29
2010	48485	650	130	1,34	0,27	1,07
2011	48969	655	166	1,34	0,34	1,00
2012	49477	753	128	1,53	0,26	1,27
2013	49933	857	194	1,72	0,39	1,33
2014	50392	857	190	1,71	0,38	1,33
2015	50606	820	180	1,63	0,36	1,27
2016	51138	1045	237	2,06	0,46	1,58
2017	51793	570	114	1,11	0,22	0,89

المصدر : المدونة الإحصائية لولاية سطيف (من 2008 إلى 2017)

أ- الولادات: يتبن من الجدول رقم 14 الجزء الأول انخفاض معدل الولادات الخام بـ 50 % تقريبا خلال 5 سنوات (من1995 إلى 2000م) حيث بلغت سنة 1995م 2,40 وأصبحت عام 2000م 1,25 وفي سنة 2004 م ازداد انخفاضها إلى 1,02 وهذه الوضعية يمكن تفسيرها بعدة عوامل منها الهجرة وانخفاض نسبة الزواج و العزوف الإرادي عن الإنجاب وأهم عامل في كل هذه الظواهر هو انعدام الأمن والتنمية بالمنطقة في تلك الفترة (كزار، 2008، ص. 151). ويتبين من الجزء الثاني من الجدول رقم (14) أن معدل الولادات الخام استقر خلال الفترة 2008 -2017 ما بين 1,72 و1,34 مع وجود استثناءين هما 2,06 لسنة 2016 و1,11 لسنة 2017 م .

[11] يساوي (عدد الولادات في عام معين/ عدد السكان في نفس العام) × 100
[12] يساوي (عدد الوفيات في عام معين/ عدد السكان في نفس العام)× 100
[13] يساوي معدل الولادات الخام- معدل الوفيات الخام .

ب- الوفيات: نلاحظ من خلال الجزء الأول من الجدول رقم (14) أن أكبر معدل خام للوفيات هي 0,53 سنة 1995 و يتبين كذلك من خلال نفس الجدول أن هذه النسبة ظلت في تراجع إلى غاية 2004 أين بلغت أدنى مستوى لها أي 0,26 الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى تراجع نسبة الولادات إذ أنها الشريحة الأكثر تعرضا لخـــطر الوفاة (كزار، 2008، ص. 151). كما يمكن إرجاعه إلـــــى تحسن الإمكانيات و الوسائل المسخرة في مصالح التوليد . و يتبين من خلال الجزء الثاني من الجدول رقم (14) أن المعدل الخام للوفيات يتراوح ما بين 0,22 سنة 2017 و 0,46 سنة 2016 وهما نسبتين استثنائيتين بالمقارنة مع باقي المعدلات التي تتراوح ما بين 0,26 سنة 2012 و 0,39سنة 2013 م .

ج- النمو الطبيعي: بصورة عامة النمو الطبيعي للسكان يزداد بزيادة الولادات. وينقص بزيادة الوفيات الجدول رقم (14) بجزأيه الأول والثاني يوضح حالة النمو الطبيعي لسكان منطقة بني ورتلان خلال العشرتين (2004/1995م) و (2017/2008) حيث نلاحظ أن الزيادة الطبيعية ظلت في تناقص مستمر من 1995 م إلى غاية 2004 م بقيمة 0,75 لتعود إلى الارتفاع ابتداء من 2008 م إلى غاية 2016 بقية قدرها 1,58 وهذا قد يرجع إلى التحسن النسبي في ظروف المعيشة للسكان بشكل عام وتحسن الرعاية الصحية للأمومة والطفولة بشكل خاص بمنطقة بني ورتلان.

د- الهجرة: كبقية المناطق الجبلية القبائلية دائرة بني ورتلان عرفت الهجرة منذ القدم وهي لا تزال تعرفها مما يدعو إلى التمعن والبحث في الأسباب التنموية لهذه الظاهرة وكذا النتائج المترتبة عنها، إذ في غالب الأحيان قرار الهجرة ليس اختيارياً بل وليد ظروف الحياة الريفية الجبلية التي تتلخص في: العزلة، قلة المرافق وبعدها عن المناطق المبعثرة و قلة البنى التحتية وفرص العمل. الجدول رقم (15) بجزئيه الأول والثاني يوضحان أن حصيلة الهجرة إيجابية من سنة 1995م إلى 1996م أين بلغت حصيلة الهجرة 29 فردا و42 على التوالي بينما كانت سلبية مـــن سنة 1997 و2004 م أين بلغت أكبر مستوى لـــــــها (- 246) وظلت سلبية في الفترة الممتدة مابين 2010 و2017 أين بلغت أكبر مستوى لها (-421) الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى ظروف اللا أمن التي شهدتها المنـــــــــاطق المحاذية للدائرة بني ورتلان: حربيل وحمام قرقور خلال 1995 و1996 م حيث شكلت بني ورتلان ملجئا آمنا لبعض سكانها وبعد استتباب الأمن فتح المجال للتنقل و الهجرة من المنطقة نحو باقي المناطق في الولاية سطيف و إلى خارجها حيث يمكن تفسير حصيلة الهجرة التي ظلت سالبة منذ 1997 م بالتوجه العام القاضي بانحصار عدد سكان الريف مقابل سكان المناطق الحضرية الذي يجد تفسيره في مختلف النقائص التنموية في الريف مقابل ما توفره المدينة من مزايا و فرص خاصة لشريحة الشباب .

السنوات	حجم السكان الداخلون	حجم السكان الخارجون	حصيلة الهجرة
1995	174	145	29
1996	140	98	42
1997	97	124	-27
1998	99	194	-95
1999	86	201	-115
2000	91	201	-110
2001	55	159	-104
2002	68	169	-101
2003	73	170	-97
2004	73	319	-246

جدول رقم 15: معطيات حول خروج و دخـول السـكان مـن و إلـى منطقـة الدراسـة الجـزء الأول "مـا بـين سـنة 1995 و2004 م"

المصدر: مصالح الإحصاء بلديات بني ورتلان الأربع.

السنوات	حجم السكان الداخلون	حجم السكان الخارجون	حصيلة الهجرة
2010	21	71	50-
2011	92	206	114-
2012	172	384	204-
2013	200	410	110-
2014	335	756	421-
2015	196	472	276-
2016	285	350	65-
2017	186	225	39-

جدول رقم 15: معطيات حول خروج ودخـول السـكان مـن و إلـى منطقـة الدراسـة الجـزء الثـاني "مـابين سـنة 2010 و2017 م"

المصـدر: المدونـة الإحصـائية لولايـة سطيف من 2010 إلى 2017.

5.1.2 البنية السكانية حسب الجنس و العمر :

دراسة البنية السكانية الهدف منها هو استخلاص وإبراز الخصائص الديموغرافية الأساسية من أجل التخطيط المستقبلي. الجدول رقم (16) يحتوي مختلف المعطيات الديموغرافية لمنطقة الدراسة وهي مستقاة من المدونة الإحصائية لولاية سطيف لسنة 2017م.

الجدول رقم 16: الإحصائيات السكانية حسب الجنس والعمر لمنطقة بني ورتلان لعام 2017.

الشرائح العمرية	الذكور		الإناث		المجموع	
	االتعداد	النسبة	التعداد	النسبة	حجم: الذكور+ الإناث	النسبة
0 – 4	1961	3,71	1878	3,56	3839	7,27
5 – 9	1895	3,59	1833	3,47	3728	7,06
10 – 14	1915	3,63	1837	3,48	3752	7,10
15 – 19	2240	4,24	2150	4,07	4390	8,31
20 – 24	2732	5,17	2570	4,87	5302	10,04
25 – 29	2996	5,67	2718	5,15	5714	10,82
30 – 34	2806	5,31	2497	4,73	5303	10,04
35 – 39	2324	4,40	2079	3,94	4403	8,34
40 – 44	1813	3,43	1688	3,20	3501	6,63
45 – 49	1429	2,71	1386	2,62	2815	5,33
50 – 54	1170	2,22	1156	2,19	2326	4,40
55 – 59	982	1,86	965	1,83	1947	3,69
+60	2900	5,49	2899	5,49	5799	10,98
مجموع الدائرة	27163	51,43	25656	48,57	[14]52819	100,00

المصدر :المدونة الإحصائية لولاية سطيف لسنة 2017م .

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ تباين في تعداد السكان من شريحة سكانية إلى أخرى حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاث شرائح عمرية رئيسية كما في الجدول رقم (17).

[14] هذا المجموع يختلف عن مجموع السكان دائرة بني ورتلان الذي أوردناه سابقا والبالغ (51493 نسمة) و هذا يعود إلى خطئ ما في المدونة.

جدول رقم 17: تقسيم إحصائيات السكان لعام 2017 إلى ثلاث شرائح عمرية أساسية

الشريحة العمرية	الذكور	%	الإناث	%	المجموع	%
0-19	8011	15,17	7698	14,57	15709	29,74
20-59	16252	30,77	15059	28,51	31311	59,28
60 فأكثر	2900	5,49	2899	5,49	5799	10,98

المصدر: المدونة الإحصائية لولاية سطيف 2017

شكل رقم (14): الهرم السكاني لدائرة بني ورتلان سنة 2017م

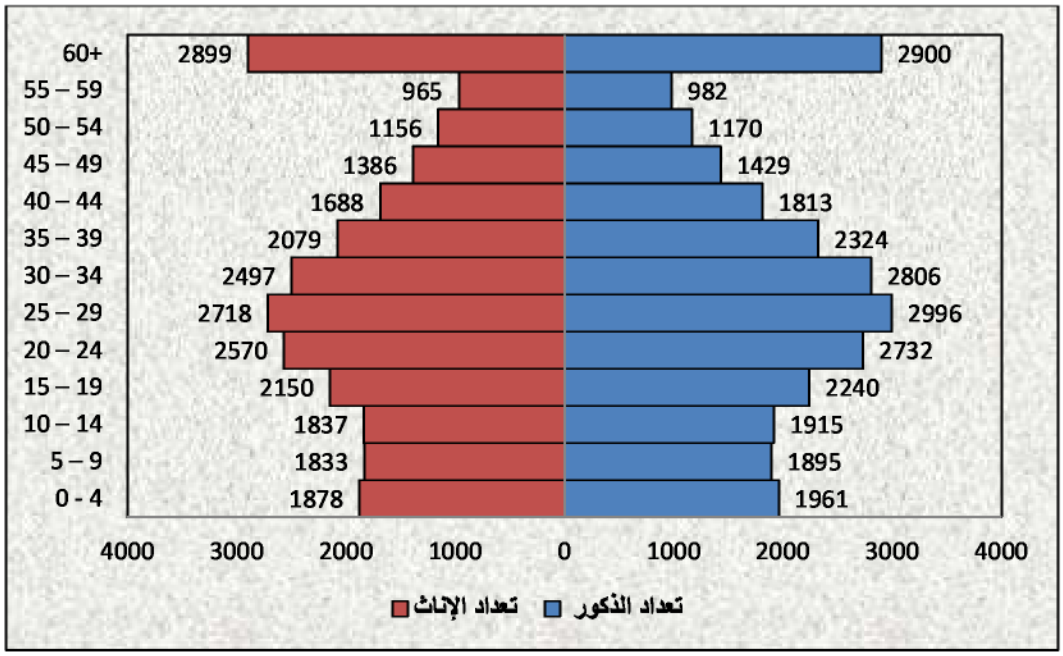

المصدر: المدونة الإحصائية لولاية سطيف لسنة 2017 + معالجة الباحث

الهرم السكاني الممثل في الشكل رقم (14) يتميز بجدع عريض وبقمة و قاعدة يتجهان إلى الانحصار مع الزيادة في العمر من جهة [15] ومع النقصان في العمر من جهة أخرى ونلاحظ أن الانحصار يبدو أكثر وضوحا في القاعدة ابتداء من الشريحة العمرية (10-14 سنوات). ويبدو انحصار القمة أكثر وضوحا ابتداء من الشريحة العمرية (40-44 سنوات).

ومن خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن الشريحة العمرية (0-19 سنة) تمثل 29,74 % من المجموع وهي الخزان المستقبلي لليد العاملة بالمنطقة في المدى المتوسط والبعيد وستتطلب لا محالة توفير مناصب شغل جديدة وفي نفس الجدول نلاحظ أن الشريحة العمرية (20-59 سنة) تمثل 59,28 % من مجموع السكان بتعداد سكاني قدره 31311 نسمة وهي الشريحة النشطة حاليا والتي ستنتقل إلى

[15] باستثناء الشريحة العمرية +60 التي تضم عدة شرائح (60-64، 65-69، 70-74، ...إلخ.)

التقاعد تدريجيا في المدى المتوسط والبعيد مما قد يتسبب في اختلال التوازن بين السكان القادرين عن العمل والسكان غير القادرين. وأخيرا تأتي شريحة المتقاعدين (60 سنة فأكثر) الذين يمثلون حوالي 11 % من مجموع السكان وهي شريحة ذات احتياجات خاصة مرشحة للازدياد على المدى المتوسط والبعيد مما يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة للتكفل باحتياجاتها الخاصة (معاشات تحقق لها العيش الكريم وأقلمة المرافق العمومية للاستجابة لخصوصياتها....إلخ) .

2.2 الشغل والنشاط الاقتصادي في دائرة بني ورتلان[16].

يتبين من خلال الجدول رقم (18) أن السكان الناشطين يشكلون تقريبا نصف السكان على مستوى منطقة الدراسة وهذا يدل على أن المنطقة تزخر بطاقات بشرية تتطلب الاستغلال الأمثل وفي المقابل نجد معدل التشغيل يساوي 30,99% وهذا يعني أن مختلف القطاعات الاقتصادية النشطة بالمنطقة لم تتمكن من استيعاب أكثر من 69 % من الطاقات البشرية التي تزخر بها المنطقة ونلاحظ أن معدل البطالة قد بلغ سنة 2017م نسبة قدرها 5,56% وهي نسبة منخفضة نسبيا ويتضح من الجدول تباين بين البلديات فيما يخص مختلف المعدلات حيث تتميز بلدية بني ورتلان بالمعدلات الأحسن من حيث النشاط والتشغيل والعمالة والأقل من حيث البطالة. ويتضح من معدل العمالة بمنطقة بني ورتلان البالغ 46,56 % من مجموع السكان أنها ورغم الجهود المبذولة في مجال التشغيل فهي لا تزال تحتاج إلى مواصلة الجهد وهو أمر ليس بالسهل بالنظر للظرف المالي الذي تمر به البلاد، ابتداء من عام 2014.

---

[16] **فيما يلي يأتي شرح مختصر للمصطلحات المتعلقة بهذا في هذا الجزء:**

- **السكان النشطون (Population active):** هم سكان في سن العمل (19-64 سنة) ، يشغلون، بطالون أو يبحثون عن منصب شغل.
- **المشتغلون (Les occupées):** كل الأشخاص الذين يشغلون مناصب عمل ، فصلية أو دائمة و يتقاضون أجرا.
- **السكان غير المشتغلون (Les sans travail S .T.R):** هم كل الأشخاص الذين شغلوا مناصب شغل من قبل وهم يبحثون عن العمل STR1 أو هم في سن العمل و بصدد البحث عن عمل ولم يزاولوا عملا من قبل STR2.
- **معدل المشتغلون (Le taux d'occupation):** هي نسبة بين السكان المشتغلون ومجموع السكان الكلي وتحسب كما يلي ((السكان المشتغلون / مجموع السكان)×100).
- **معدل البطالة (Le taux de chômage):** النسبة بين عدد البطالين والسكان في سن العمل وهي الفرق بين نسبة القادرين على العمل ونسبة المشتغلين.
- **معدل التكفل (Le taux de charge):** هي النسبة بين السكان المتكفل بهم ومجموع السكان المشتغلون وتسحب كما يلي: (عدد السكان المتكفل بهم/ عدد السكان المشتغلون)× 100.
- **معدل النشاط الاقتصادي الخام (Le taux brut d'activité):** هي النسبة بين السكان القادرين علـــى العمل ومجموع السكان وتحسب كما يلي: (مجموع السكان القادرين على العمل/ مجموع السكان الكلي) ×100.
- **معدل العمالة:** حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معدل العمالة كنسبة مئوية من السكان في سن العمل (بالأعمار من 15 حتي 64 سنة في معظم دول منظمة التعاون والتنمية) الذين يعملون حاليا. ووفقاً لـ منظمة العمل الدولية يعتبر الشخص عامل إذا كان قد عمل ما لا يقل عن ساعة عمل واحدة في عمل "مربح" على الأكثر في الأسبوع الحديث (OCDE, 2007)

جدول رقم (18): معطيات توزيع السكان حسب وضعيتهم في سوق العمل على مستوى بلديات بني ورتلان لعام 2017م.

البلدية	عدد السكان						معد لات			
	مجموع السكان	في سن العمل	الناشطين	المشتغلين	مساعدي أسر	البطالين	البطالة	النشاط	التشغيل	العمالة
بني وتلان	13 067	8 237	5 026	4 831	615	195	3,88	61,02	36,97	58,65
عين لقراج	15 656	10 518	4 163	3 844	260	319	7,66	39,58	24,55	36,55
بني شبانة	13 819	9 468	4 927	4 679	266	248	5,03	52,04	33,86	49,42
بني موحلى	8 951	6 054	2 784	2 606	260	178	6,39	45,99	29,11	43,05
مجموع الدائرة	**51 493**	**34 277**	**16 900**	**15 960**	**1 401**	**940**	**5,56**	**49,30**	**30,99**	**46,56**

المصدر: المدونة الإحصائية لولاية سطيف لسنة 2017.

2-2 توزيع السكان المشتغلون حسب نوع النشاطات الاقتصادية:

من خلال الجدول رقم (19) والتمثيل البياني في الشكل رقم (15) يتبين أن القطاعين الأكثر استقطابا لليد العاملة على مستوى بلديات منطقة بني ورتلان هما قطاع الزراعة بمعدل 43,8 % وقطاع الإدارة بمعدل 28,75% و يليهما قطاع التجارة بمعدل 12,07% ثم يأتي على التوالي كل من قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 6,93 % و قطاع الصناعة بنسبة 4,82 % و قطاع الخدمات بنسبة 4,25 %. هذه النسب تدل على استرجاع قطاع الزراعة لأهميته التي فقدها وقد يعود ذلك إلى مختلف الجهود المبذولة للنهوض به في المنطقة من خلال مختلف المبادرات التنموية العمومية والخاصة. قطاع الإدارة الذي يستقطب 28,75% يدل على الأهمية التي أولتها الدولة للتشغيل في هذا القطاع في السنوات القليلة الماضية لما كانت الظروف المالية مواتية .

جدول رقم (19): معطيات توزيع السكان المشتغلون ببلديات دائرة بني ورتلان على القطاعات الاقتصادية لعام 2017

البلدية	الزراعة	%	الصناعة	%	البناء والأشغال العمومية	%	الخدمات	%	الإدارة	%	التجارة	%	المجموع
بني ورتلان	1323	27,39	449	9,29	415	8,59	248	5,13	1464	30,30	932	19,29	**4831**
عين لقراج	1831	47,63	6	0,16	268	6,97	156	4,06	1250	32,52	333	8,66	**3844**
بني شبانة	2484	53,09	236	5,04	280	5,98	153	3,27	1243	26,57	283	6,05	**4679**
بني موحلى	1253	48,08	79	3,03	144	5,53	122	4,68	631	24,21	377	14,47	**2606**
مجموع الدائرة	**6892**	**43,18**	**769**	**4,82**	**1106**	**6,93**	**679**	**4,25**	**4588**	**28,75**	**1926**	**12,07**	**15960**

المصدر:المدونة الإحصائية لولاية سطيف لسنة 2017.

الشكل رقم (15): تمثيل بياني لتوزيع السكان المشتغلون في بلديات دائرة بني ورتلان حسب نوعية النشطات الاقتصادية

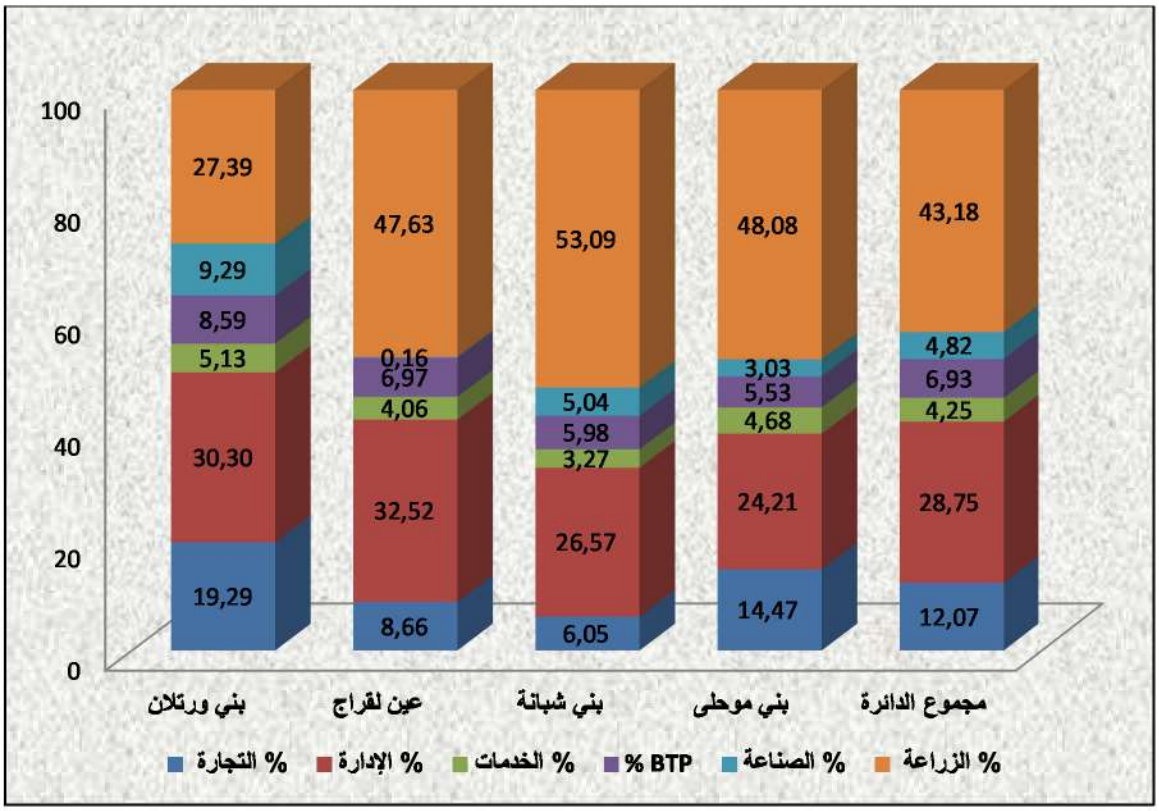

المصدر : المدونة الإحصائية لولاية سطيف لسنة 2017 م

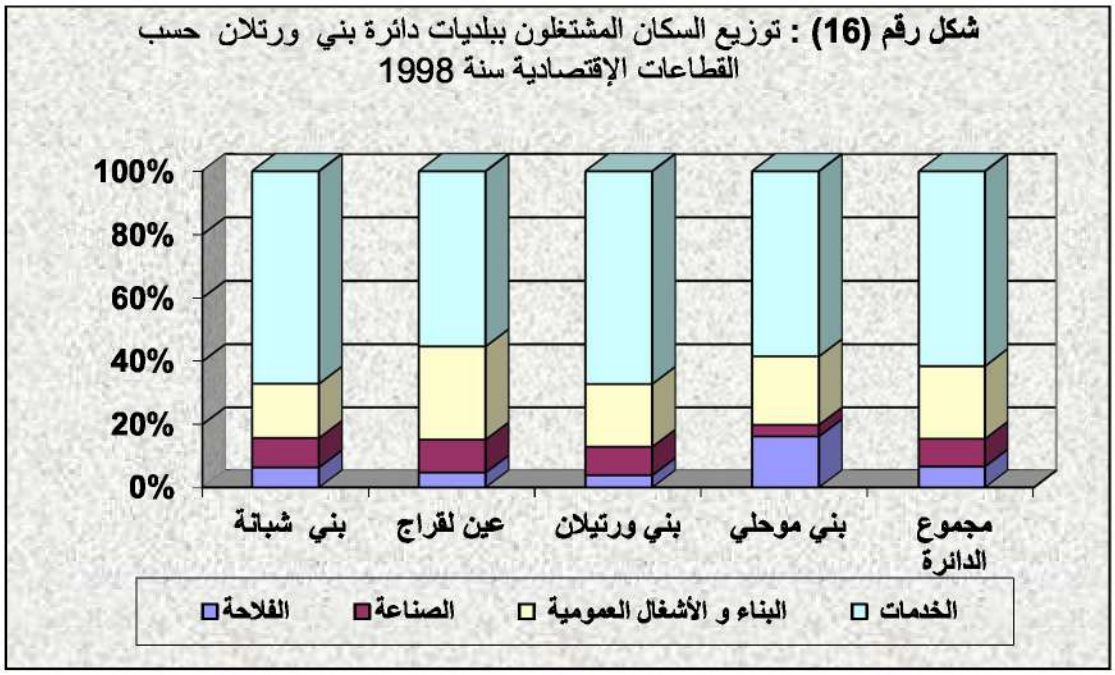

المصدر: التعداد السكاني العام 1998م+ معالجة الباحث (كزار، 2008 ،ص.157)

وإذا ما قارنا بين الشكل رقم (15) والشكل رقم (16) الذي يمثل توزيع السكان المشتغلون ببلديات دائرة بني ورتلان سنة 1998م يتبين أن نسبة المشتغلين في الفلاحة كانت أقل بكثير مما أصبحت

عليه في 2017 وبالنسبة للخدمات التي تشمل كل من الإدارة و التجارة وغيرها من الخدمات في التمثيل البياني لسنة 1998 فقد حافظت تقريبا على نفس النسبة في 2017 (مجموع الخدمات والإدارة والتجارة)، أما بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فالمقارنة تفيد أن نسبة المشتغلين فيه انحصرت بشكل ملحوظ في سنة 2017 مقارنة بسنة 1998 م.

المبحث الثالث: نظرة على أهم دلائل ومؤشرات التنمية في بلديات منطقة بني ورتلان

نظرا للأهمية التي تكتسيها مؤشرات ودلائل التنمية بالنسبة لموضوع هذه الأطروحة سيتم في هذا المبحث عرض أهم دلائل التنمية لبلديات منطقة بني ورتلان على ضوء دراسات المركز الوطني للدراسات والتحاليل للسكان وللتنمية CENEAP المعدة سنوات 2004 و2006 وهذا لمعرفة موقعها ضمن مستويات التنمية على مستوى ولاية سطيف وتحديدا منطقة شمال سطيف الجبلية التي تنتمي إليها وبعدها سيتم مقارنة حزمة من المؤشرات التنموية الخاصة ببلديات المنطقة بين سنة 2007 وسنة 2017 لمعرفة مدى تطورها خلال العشرية الأخيرة بفعل مختلف مبادرات التنمية والتنمية المستدامة.

1.3.4 أهم دلائل التنمية بمنطقة بني ورتلان على ضوء دراسات المركز الوطني للدراسات والتحاليل للسكان و التنمية CENEAP.

بهدف تحديد الموقع التنموي لمختلف البلديات ضمن مستويات التنمية او الوطنية والولائية قام المركز الوطني للدراسات والتحاليل بإعداد عدة دراسات بهذا الخصوص، أهمها الدراسة المتعلقة باستراتيجية التنمية الريفية المستدامة المعدة سنة 2004 ودراسة تحيين دليل التنمية الريفية المستدامة سنة 2006[17] فيما يلي سيتم الاقتصار على عرض ثلاث من الدلائل التي تم دراستها وهي: دليل التنمية الزراعية ، دليل التنمية البشرية ودليل التنمية الريفية المستدامة .

1.1.3.4 دليل التنمية الزراعية: يتم استخلاصه من تقاطع عدة مؤشرات هي المساحة الصالحة للزراعة المسقية، نسبة الأرض غير المنتجة، نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة ونسبة أرباب الاسر المشتغلون في الزراعة (CENEAP, 2009 a1 a2 a3 a4, p.14). يلخص كل من الجدول رقم (20) والخريطة رقم (06) مستويات هذا المؤشر في بلديات منطقة الدراسة وبلديات ولاية سطيف.

[17] معدة لصالح الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية

البلدية	مستوى مؤشر التنمية الزراعي
عين لقراج	ضعيف جدا
بني ورتلان	ضعيف جدا
بني شبانة	ضعيف جدا
بني موحلي	ضعيف جدا

جدول رقم (20): مستويات دليل التنمية الزراعية لبلديات منطقة بني ورتلان سنة 2004

المصدر: (CENEAP, 2009 a1 a2 a3 a4, p.14)

الخريطة رقم (06): تصنيف بلديات ولاية سطيف حسب مؤشر التنمية الزراعية

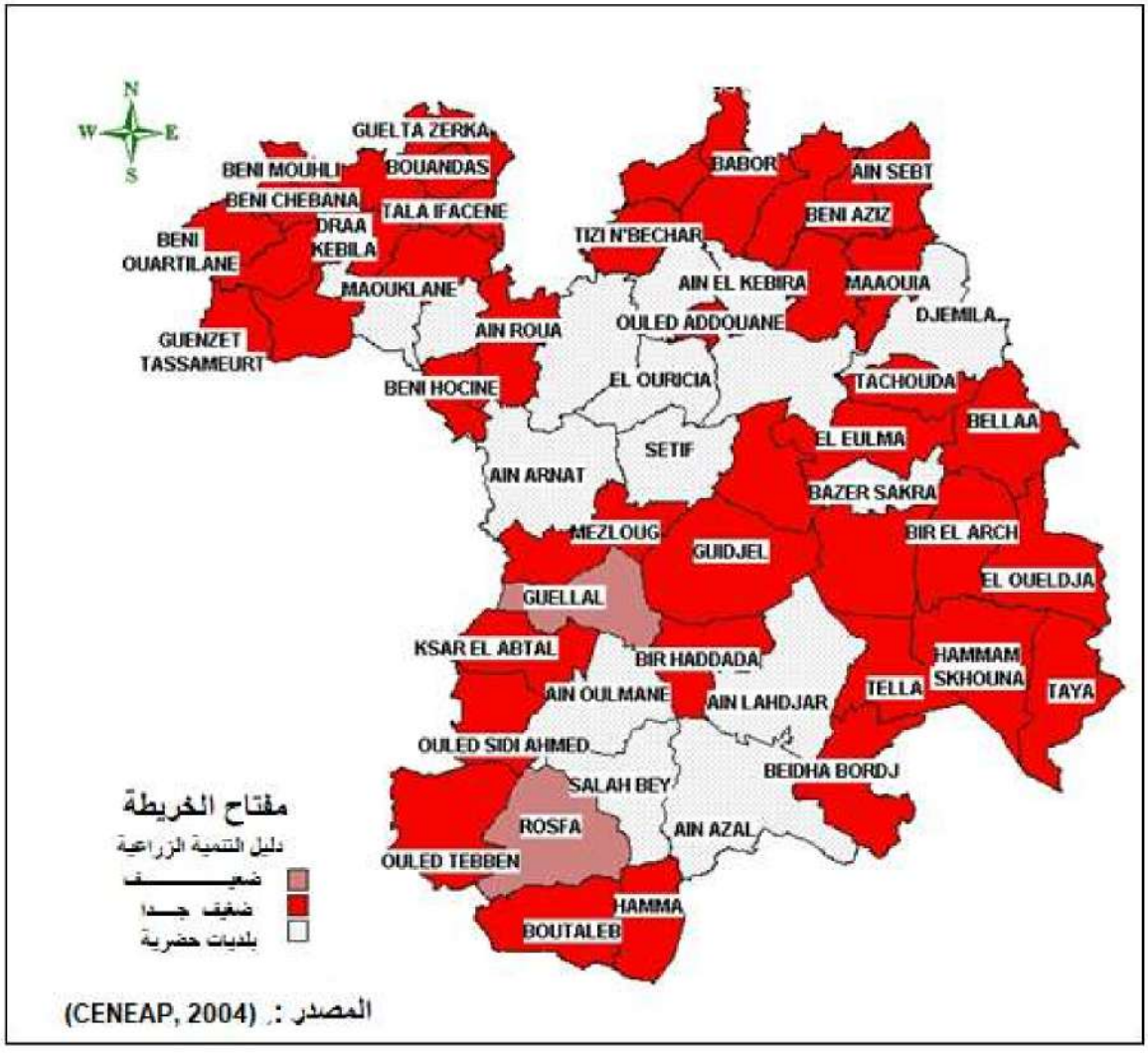

المصدر : (CENEAP, 2009 a1, a2, a3,a4, p.14)

ويتضح من الخريطة رقم (06) أن 40 بلدية ريفية من ولاية سطيف ذات مستوى ضعيف جدا فيما يخص دليل التنمية الزراعية وهو نفس مستوى بلديات منطقة بني ورتلان الأربع، كما يتبن من نفس الخريطة أن كل البلديات الريفية في المنطقة الشمالية الجبلية للولاية تتميز بنفس المستوى. وتجدر

الإشارة أن هذه النتائج كانت من مبين أهـــــم محفزات ومسوغات سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي كانت في طور التحضير في تلك الفترة.

2.1.3.4 دليل التنمية البشرية: يتم استخلاصه من تقاطع عدة مؤشرات مرتبطة بمستوى تجهيز البلدية والإطار المعيشي للسكان (التعليم، الصحة، البيئة،...) (CENEAP, 2009 a1 a2 a3a4 ,p.15). يلخص الجدول رقم (21) مستويات هذا الدليل في بلديات منطقة بني ورتلان الأربع وتوضح الخريطة رقم (07) مستويات نفس الدليل في بلديات ولاية سطيف .

البلدية	مستوى مؤشر التنمية البشرية
عين لقراج	متوسط
بني ورتلان	متوسط
بني شباتة	متوسط
بني موحلي	ضعيف

جدول رقم 21: مستويات دليل التنمية البشرية لبلديات منطقة بني ورتلان سنة 2004

المصدر : (CENEAP, 2009 a1 a2 a3 a4, p.15)

الخريطة رقم (07) : تصنيف بلديات ولاية سطيف حسب مؤشر التنمية البشرية

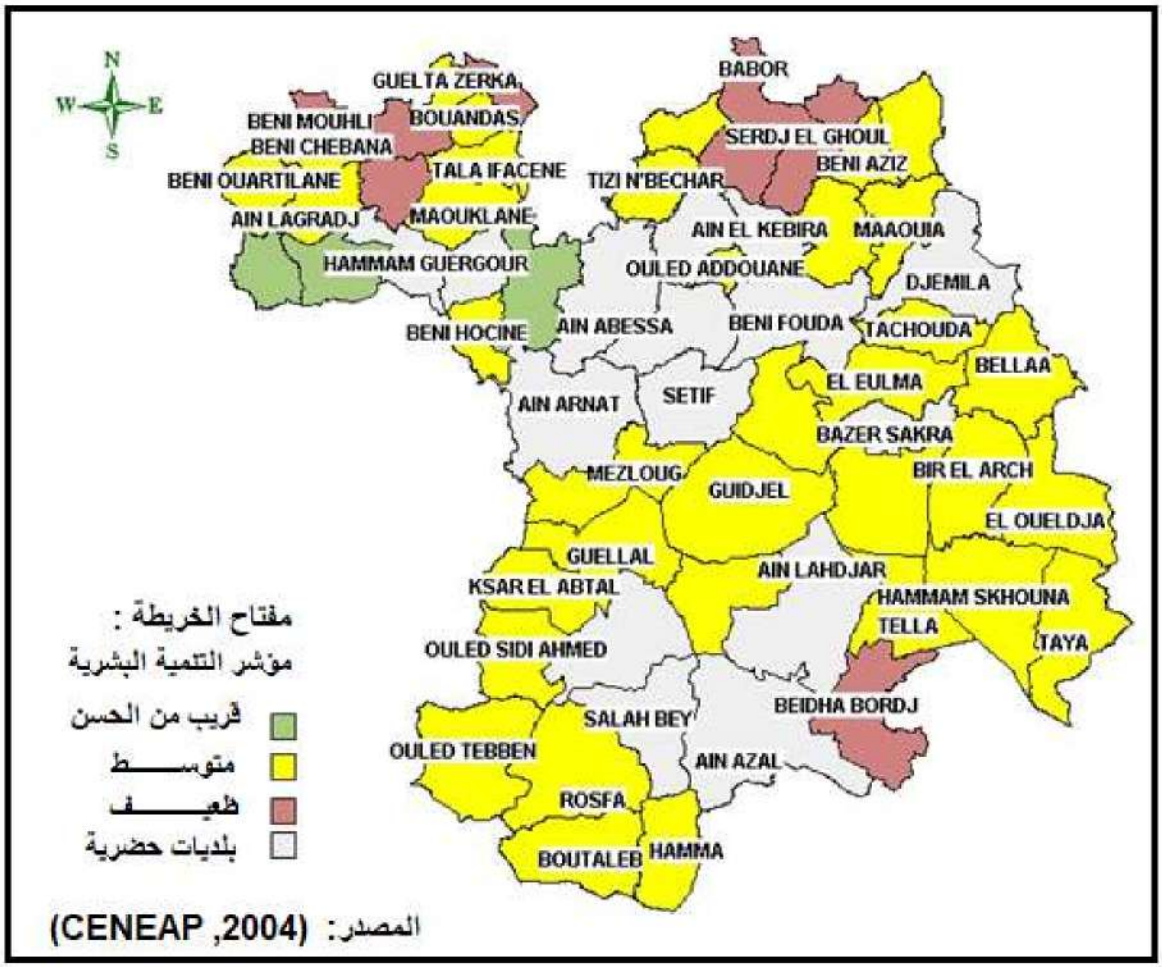

المصدر: (CENEAP, 2009 a1 a2 a3 a4, p.15)

يتبين من الجدول رقم (21) أن معظم بلديات منطقة بني ورتلان تتميز بمستوى متوسط فيما يخص دليل التنمية البشرية، حيث تشكل بلدية بني موحلي استثناءا بمستوى "ضعيف" ويتضح من خلال الخريطة رقم (07) أن 35 من البلديات الريفية بولاية سطيف تتميز بمستوى متوسط فيما يخص هذا المؤشر ويتضح من نفس الخريطة أن سبعة من بلديات المنطقة الشمالية الجبلية للولاية ذات مستوى ضعيف و إحدى عشر منها ذات مستوى متوسط وثلاث ذات مستوى قريب من الحسن هي: قنزات، عين الروى وحربيل.

3.1.3.4 دليل التنمية الريفية المستدامة : يتم استخلاصه من دمج عدة مؤشرات مرتبطة بالظروف الاقتصادية و الإطار المعيشي(CENEAP, 2009 a1 a2 a3 a4, p.16). ويلخص الجدول رقم (22) مستويات هذا الدليل في بلديات منطقة بني ورتلان بينما توضح الخريطة رقم (08) توزيع البلديات الريفية السطايفية حسب نفس الدليل .

البلدية	مستوى مؤشر التنمية الريفية المستدامة
عين لقراج	متوسط
بني ورتلان	متوسط
بني شبانة	متوسط
بني موحلي	ضعيف

جدول رقم (22): مستويات دليل التنمية الريفية المستدامة لبلديات منطقة بني ورتلان سنة 2004

المصدر : (CENEAP, 2009 a1 a2 a3 a4, p.16)

الخريطة رقم (08): تصنيف بلديات ولاية سطيف حسب مؤشر التنمية الريفية المستدامة

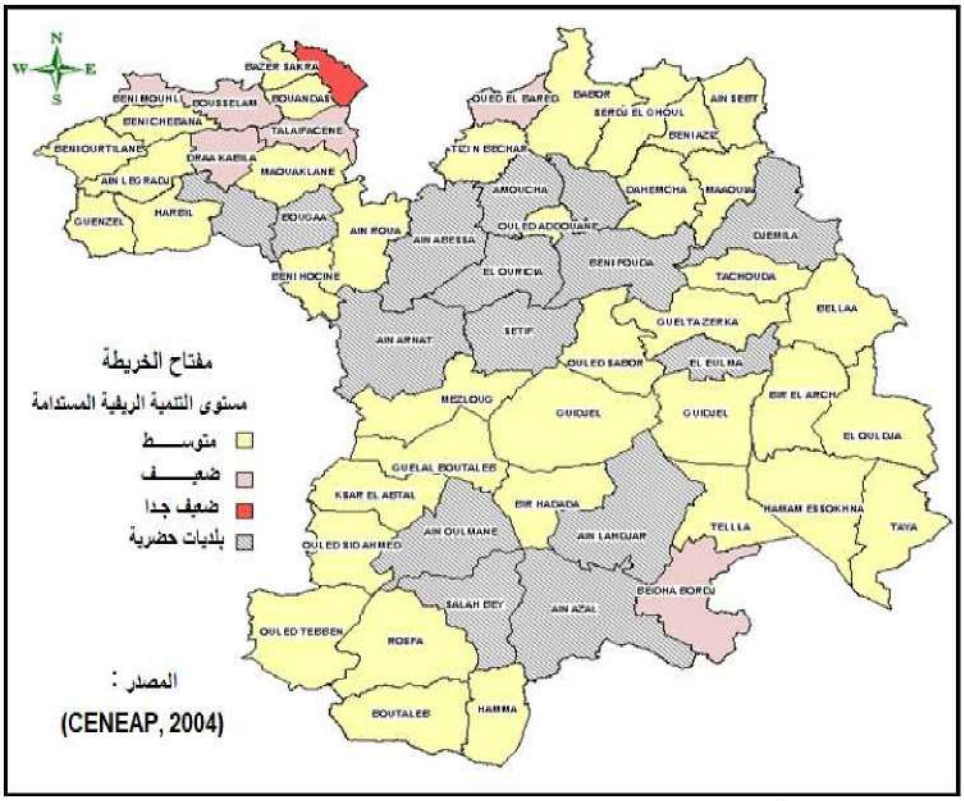

المصدر: (CENEAP, 2009 a1 a2 a3 a4, p.16)

يتبين من الجدول رقم (22) أن معظم بلديات منطقة بني ورتلان تتميز بمستوى متوسط فيما يخص دليل التنمية الريفية المستدامة، حيث تشكل بلدية بني موحلي استثناءا بمستوى "ضعيف" ويتضح من خلال الخريطة رقم (08) أن معظم البلديات الريفية بولاية سطيف تتميز بمستوى متوسط فيما يخص هذا المؤشر ويتضح من نفس الخريطة أن خمسة من بلديات المنطقة الشمالية الجبلية للولاية ذات مستوى ضعيف (بني موحلي، بوسلام، ذراع قبيلة، ثالة إفاسن، واد البارد) أما الباقي فهي ذات مستوى متوسط.

ومن جهة أخرى يلخص الجدول رقم (23) دلائل التنمية الريفية المستدامة من المعطيات المحصل عليها من "دراسة استراتجية التنمية الريفية المستدامة " المشار إليه سابقا و التي تم تأكيدها من خلال نتائج "دراسة تحيين مؤشر التنمية الريفية المستدامة" التي أعدها المركز الوطني للدراسات والتحليل للسكان و التنمية CENEAP لصالح الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية سنة 2006 والتي تم إدراجها في وثيقة التجديد الريفي (CENEAP, 2009 a1 a2 a3 a4,p.17).

الجدول رقم (23): دلائل التنمية الريفية المستدامة لبلديات منطقة بني ورتلان سنة 2006.

البلديات	دلائل التنمية الريفية المستدامة[18]					
	IDRD	IDHS	IDS	IDEd	ICV	IDER
عين لقراج	0,619	0,621	0,492	0,653	0,883	0,392
بني ورتلان	0,634	0,662	0,505	0,638	0,828	0,334
بني شبانة	0,606	0,602	0,497	0,564	0,836	0,373
بني موحلي	0,621	0,623	0,512	0,565	0,848	0,378

المصدر: (CENEAP, 2009 a1 a2 a3 a4,p.17)

من خلال الجدول رقم (23) يتبن أن قيم مختلف الدلائل على مستوى البلديات الأربع المشكلة لمنطقة الدراسة متقاربة إلى حد كبير وهي محصورة كالتالي:

---

[18] **IDRD : دليل التنمية الريفية المستدامة** = (IDHS+IDER+IEnv)
IDHS : دليل التنمية البشرية والاجتماعية (دليل التنمية الصحية IDS + دليل تنمية التربية و التعليم + دليل تنمية الشغل + دليل ظروف المعيشة + دليل فك العزلة)
IDER : دليل تنمية الاقتصاد الريفي (دليل تنمية الاقتصاد الزراعي + دليل التنمية الاقتصادية خارج الزراعة)
IDS: دليل التنمية الصحية (عدد الأطباء/ 1000 ساكن + عدد العاملين في الشبه طبي/100 + المرافق الصحية+ الوفيات في سن الشباب)
IDEd: دليل تنمية التربية و التعليم = (معدل التمدرس+ معدل شغل الأقسام +المساواة بنين/ بنات)
IENV : دليل البيئة (دليل تدهور البيئة + دليل حماية البيئة)
ICV: دليل الإطار المعيشي = (معدل شغل المساكن + معدل السكنات الهشة+ معدل الربط بشبكة الكهرباء+ معدل الربط بشبكة الماء الشروب+ معدل الربط بشبكة الصرف الصحي) (CENEAP, 2009 a1 a2 a3 a4 , p.17)

- ما بين 0,602 و0,621 بالنسبة للدليل التنمية الريفية المستدامة IDRD .
- وما بين 0,602 و0,623 بالنسبة للدليل التنمية البشرية والاجتماعية IDHS.
- وما بين 0,492 و0,512 بالنسبة للدليل التنمية الصحية IDS.
- وما بين 0,653 و 0,564 بالنسبة للدليل تنمية التربية و التعليم IDEd.
- وما بين 0,828 و0,883 بالنسبة للدليل تنمية الإطار المعيشي ICV.
- وما بين 0,334 و0,392 بالنسبة لمؤشر تنمية الاقتصاد الريفي IDER.

وبما أنه كلما كانت قيم الدليل أقرب من القيمة 1,00 يكون مستوى التنمية أحسن فإن حالة البلديات الاربع لمنطقة بني ورتلان تعد غير رتيبة حيث نجد بعض الأدلة ذات مستويات مقبولة (IDRD,IDEd,IDHS) والبعض الآخر ذات مستويات متدنية وغير مقبولة (IDS,IDER) ويشكل دليل الإطار المعيشي ICV استثناءا بكونه ذي مستوى جد مقبول(CENEAP, 2009 a1 a2 a3 a4, P17).

2.3.4 تطور مؤشرات التنمية بين 2007 و2017 ببلديات منطقة بني ورتلان بين التحسن الملحوظ في الغالب والاستقرار والتدني النادرين:

تعد العشرية 2007- 2017 استثنائية في منطقة بني ورتلان من حيث ما تم إعداده وإنجازه من مبادرات هادفة لتحقيق التنمية المستدامة حيث تم إعداد 15 مشروعا جواريا للتنمية الريفية المدمجة وإنجاز جزء هام منها إضافة إلى إعداد مراجعة لمخططات التهيئة والتعمير لبلديات المنطقة وتم إعداد مخططات للتنمية المحلية لكل بلديات المنطقة في إطار دراسات المركز الوطني للدراسة والتحاليل للسكان والتنمية CENEAP حول "التنمية المستدامة المدمجة للمنطقة الجبلية الشمالية لولاية سطيف"، كما تم إنجاز الكثير من المشاريع التنموية في إطار مختلف البرامج البلدية للتنمية PCD والبـــــــرامج القطاعية للتنمية PSD، فيما يلي و من خلال أرقام الجدول رقم (24) سنجري مقارنة بين مستويات حزمة من المؤشرات التنموية بين سنة 2007 وسنة 2017 لمعرفة أثر مختلف المبادرات التنموية على المنطقة.

يتضح من الجدول رقم (24) بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية أن المنطقة لا تزال تشهد تطورا لنسبة التجمعات العمرانية على حساب المناطق المبعثرة وهذا إن دل على شيء إنما يدل على تأكيد توجه المنطقة لفقدان الخصائص الريفية المحضة مقابل اكتسابها شيئا فشيئا للخصائص نصف الريفية ونصف الحضرية. وفيما يخص معدل البطالة نلاحظ انخفاضها بشكل ملحوظ خلال العشرية 2007-2017 وخصوصا في بلدية بني ورتلان (من 12,71% إلى 3,33%) وبلدية بني شبانة (من 14,8% إلى 5,03%) وبلدية بني موحلي (من 22,5 % إلى 6,39%) وهذا يدل على استفادة طالبي العمل من مختلف فرص وآليات التشغيل المتاحة والمتوفرة خلال هذه الفترة. وبالنسبة لتطور نسبة المساحات

الغابية يتبين من نفس الجدول اتسعاعها في كل من بلدية بني ورتلان (من 4,7% إلى 10,21%) وبلدية بني موحلي (من 1,5 % إلى 16,92 %) وانخفاضها في بلدية عين لقراج (من 7,8 إلى 5,41%) وبلدية بني شبانة (من 33,2% إلى 31,51%) ، كما يتبين من نفس الجدول أن نسبة المساحة الزراعية من المساحة الكلية قد انخفضت خلال نفس الفترة في ثلاث بلديات هي: عين لقراج (من 54.5 % إلى 41,27 %) وبلدية بني وتلان (من 55,3 إلى 51,63 %) وبلدية بني شبانة (من 44,5 % إلى 35,51%)، بينما شكلت بلدية بني موحلى استثناءا بخصوص هذا المؤشر حيث ازداد من 40 % إلى 60,7%.

بالنسبة لقطاع الري والبيئة يتبين من الجدول أن كل من مؤشر نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي ومؤشر الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب ازداد وتحسنا بشكل ملحوظ في كل بلديات منطقة الدراسة مما يدل على استفادتها من مشاريع تنموية هامة في هذا القطاع.

وفيما يخص قطاع الطاقة نلاحظ من خلال أرقام الجدول أن مؤشر نسبة الربط بشبكة الكهرباء الجيد أصلا قدا استمر في الزيادة والتحسن ولو بشكل طفيف في كل البلديات، غير أن الملفت للانتباه بخصوص هذا القطاع هو استفادة المنطقة بالربط بشبكة الغاز الطبيعي حيث تعدت نسبة الربط 98% في كل من عين لقراج وبني ورتلان وبني شبانة بينما بلغت 90,3 % في بني موحلي.

وتطورت مؤشرات حالة الطرقات بشكل إيجابي ملحوظ في كل بلديات المنطقة حيث يتبن من الجدول أن نسبة الطرق المعبدة قد ازدادت مقابل انخفاض نسبة الطرق غير المعبدة كما عرفت نسبة الطرق غير المعبدة انخفاضا كبيرا في ثلاث بلديات هي: عين لقراج (من 100 % إلى 17 %) وبلدية بني شبانة من (96,4 % إلى 18,8 %) وبلدية بني موحلي (من 96,9 % إلى 7,3 %) بينما عرفت نسبة نفس المؤشر ارتفاعا سلبيا من 0,5 % إلى 12,3 % في بلدية بني ورتلان.

فيما يخص مؤشر الربط البريدي نلاحظ تحسن طفيف في أرقام مختلف البلديات خلال الفترة 2007-2017 ونلاحظ كذلك تحسن طفيف فيما يخص مؤشر الربط الهاتفي في كل من عين لقراج وبني ورتلان وبني شبانة بينما تشكل بلدية بني موحلي استثناءا بتحسن معتبر في هذا المؤشر من 1,3إلى 10,05.

وتحسنت كذلك معظم مؤشرات قطاع التربية خلال العشرية 2007-2017 حيث انخفضت معدلات شغل الأقسام في الأطوار الثلاث وبشكل متفاوت بين البلديات أما بالنسبة لمعدل تمدرس الشريحة العمرية (6-15 سنة) فيتبين من الجدول أنه ارتفع بشكل ملفت للإنتباه في كل من بلدية بنـــــي موحلي (من 97,74%إلى 173,1 %)[19] وبشكل أقل في بلدية عين لقراج (من 83,34% إلى

[19] قد يرجع هذا الارتفاع إلى استقطاب تلاميذ من البلديات المجاورة لأسباب معينة أو لخطئ ما في المدونة الاحصائية لسنة 2017.

104,3 %) وبلدية بني شبانة (من 71,4% إلى 85,93%) بينما انخفض نفس المؤشر في بلدية بني ورتلان من 77,3 % إلى 68,68%.

الجدول رقم (24) : مقارنة بين حزمة من مؤشرات التنمية بين 2007 و2017 لبلديات منطقة بني ورتلان

التعيين	المؤشرات التنموية	الوحدات الإقليمية							
		بلدية عين لقراج		بلدية بني ورتلان		بلدية بني شبانة		بلدية بني موحلي	
		2007	2017	2007	2017	2007	2017	2007	2017
الاقتصاد	نسبة سكان التجمعات %	90,12	91,17	94,4	95,7	89,91	90,57	92	93,85
	نسبة سكان المناطق المبعثرة %	9,88	8,43	5,62	4,32	10,09	9,22	7,96	6,15
	نسبة البطالة %	9,8	7,66	12,7	3,88	14,8	5,03	22,5	6,39
	نسبة المساحة الغابية %	7,8	5,41	4,7	10,2	33,2	31,51	1,5	16,92
	نسبة المساحة الزراعية من المساحة الكلية %	54,5	41,27	55,3	51,6	44,5	35,92	40	60,7
الري	نسبة الربط بشبكة الماء الشروب %	70	80	72	97	75	85	92	96
	نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي %	66	77,8	77	87,5	77	92,5	61	85
الطاقة	نسبة الربط بشبكة الكهرباء%	99	99,16	96,7	98,5	98	99,31	97	99,13
	نسبة الربط بشبكة الغاز%	-	99,49	-	97,7	-	98,01	-	90,3
الطرقات	نسبة الطرقات المعبدة %	52,2	71,57	67,7	77,6	59,9	72,19	81	82,9
	نسبة الطرقات المترددية %	47,8	28,43	38,5	22,5	41,6	27,81	15	17,1
	نسبة الطرق البلدية المترددية %	100	17	0,5	12,3	96,4	18,8	96,9	7,3
الربط البريدي	وحدة بريد / ساكن	6140	5165	4215	4169	5614	4536	9222	8843
الربط الهاتفي	خط هاتف ثابت/ ساكن	1,4	4,01	13,4	14	1,6	1,81	1,3	10,05
التربية	معدل التمدرس العام (6-15سنة) %	83,34	104,3	77,3	68,7	71,42	85,93	97,7	173,1
	معدل الشغل في الابتدائي (تلميذ /قسم)	24,5	21,8	21,3	20,3	25,8	19	26,4	21,14
	معدل الشغل في المتوسط (تلميذ /قسم)	33,5	24,95	27,3	26,9	63,1	25,1	56,7	26
	معدل الشغل في الثانوي (تلميذ /قسم)	13,67	22,22	30,3	19,7	29,7	13,85	-	21,6
الصحة	قاعة العلاج / ساكن	2433	3131	2648	3267	4325	3455		-
	عدد القاعات متعددة التخصصات	-	1	1	1	1	1	-	1
السكن	معدل شغل السكن الحقيقي (فرد/مسكن)	7,5	-	6,18	-	7,77	-	7,08	-
	نسبة السكن الهش	-	-	-	-	-	-	-	-
المرافق ثقافية	ساكن / المرافق الثقافية	-	15656	5297	4356	-	13819	-	8951
المرافق الرياضية	ساكن / المرافق الرياضية	14599	15656	2648	3267	6488	13819	8513	8951

المصدر : المدونة الإحصائية لولاية سطيف لسنة 2017 + (CENEAP, 2009 a1 a2 a3 a4,p.12)+ معالجة الباحث

بالنسبة للقطاع الصحي يتبين من أرقام الجدول استفادة كل من بلدية بني موحلي من عيادة متعددة التخصصات و كذلك بلدية عين لقراج خلال العشرية 2007 – 2017 و نلاحظ في المقابل أن المنطقة عرفت تراجعا طفيفا فيما يخص مؤشر قاعة العلاج / ساكن و هذا في بني ورتلان وبني شبانة و عين لقراج لتضل بلدية بني موحلي بدون قاعة علاج إلى حد الساعة .

وفيما يخص قطاع السكن عرف مؤشر نسبة السكن الهش استقرارا حيث لم تظهر أي سكنات هشة بالمنطقة خلال العشرية 2007 -2017 أما بالنسبة لمعدل شغل السكن الحقيقي فهو مرتفع نسبيا

في كل البلديات سنة 2007، وقد تعذر حسابه من خلال أرقام المدونة الإحصائية لسنة 2017 كونه يتطلب احصاءا ميدانيا عاما .

وفيما يتعلق بمؤشر المرافق الثقافية والرياضية فالملاحظ بشكل عام هو افتقار المنطقة وخاصة البلديات الثلاث عين لقراج، بني شبانة وبني موحلي لمستوى الكافي من هذه المرافق حيث تدل أرقام الجدول رقم (24) أن كل منها تتوفر فقط على مرفق رياضي واحد يتمثل في مساحة للعب ومرفق ثقافي واحد يتمثل في مكتبة البلدية بينما تتوفر بلدية بني ورتلان على مركب رياضي متعدد جواري وثلاث مساحات للعب وعدة مرافق ثقافية (المكتبة البلدية، دار الشباب ومتحف في طريق التجهيز) وتجدر الإشارة أن كل المكتبات والمتحف والمركب الرياضي الجواري قد تم انجازها خلال العشرية 2007-2017.

نستخلص مما سبق أن معظم المؤشرات التي تم التطرق إليها عرفت إما تحسنا طفيفا أو تحسنا كبيرا خلال العشرية 2007-2017 وأن القليل من المؤشرات بقيت على حالها مثل نسبة السكن الهش ومؤشر المرافق الرياضية بينما عرفت بعض المؤشرات تراجعا سلبيا في بعض البلديات وهو حال نسبة مساحة الغابات و نسبة المساحة الزراعية الصالحة و معدل تمدرس الشريحة العمرية (6-15 سنة) وكذا مؤشر " قاعة العلاج/ ساكن ". وبالتالي يمكن القول أن مجهودات التنمية نجحت إلى حدما في تحسين الكثير من المؤشرات التنموية وهذا ما يستدعي تثمينها والحرص على استدامتها من خلال اتباع نهج الاستدامة في التسيير والتقييم الدوري.

خلاصة الفصل الرابع

منطقة بني ورتلان تتميز بتضاريس جبلية ذات انحدار كبير في الغالب و تتميز بمناخ قاري شبه رطب يسمح بنمو غطاء نباتي متوسط إلى قليل الكثافة وتشكُّل مجاري مائية ضعيفة التدفق نسبياً. وتتطلب صعوبة التضاريس و شدَّة الانحدارات في المنطقة جهودا تنموية كبيرة للتهيئة والتعمير والتنمية بصفة عامة، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تزخر المنطقة بعِدة ثروات ومؤهلات لا يُستهَان بِها لكن تتطلب جهوداً أكبر و تسييراً أرشد لاستغلالها و تنميتها بشكل مستدام وذمن بينها نذكر ما يلي:

- توفر موروث مُتجذِّر من الأشجار المثمرة كالزيتون والتين وغيرهمـــــا وثروات مستحدثة كتربية النحل و المواشي.
- التنوع الحيوي النباتي الذي تزخر به المنطقة والذي يتطلب رعاية خاصة و إعادة اعتبار وتهيئته قبل أي استغلال؛
- المنطقة تزخر بكثير من المناظر الطبيعية الخلابة والمعالم التاريخية التي تعود إلى حِقب مختلفة تتمتع بأبعاد جمالية وثقافيــة تستدعي التثمين والاستغلال.
- توفر المنطقة على ثروات منجمية إذ تعود بدايات استغلال هذه الأخيرة إلى العهد الاستعماري.

ومن جهة أخرى منطقة بني ورتلان تتميز بثروة بشرية معتبرة حيث تبلغ نسبة السكان الناشطون حسب إحصائيات 2017 قيمة قدرها 49,30 % من الحجم السكاني الكلي، لكن الواقع الاقتصادي لم يستوعب سوى 30,99% من هذه الطاقة الكامنة الأمر الذي يدفع بالسكان إلى الهجرة بحثا عن العمل تاركين قراهـم وأراضيهم التي لم تعد تلبي حاجياتهم وخاصة الشباب منهم وهو ما تؤكده الإحصائيات الخاصة بالهجرة. ومع ذلك فإن أحدث المؤشرات تدل على استعادة النشاط الفلاحي لدوره الريادي في استقطاب اليد العاملة في المنطقة حيث أصبح يستقطب ما يعادل من 43,18% من السكان المشتغلين بعد أن كان يستقطب فقط 6,66% من على مستوى الدائرة ككل سنة 1998. التطرق إلى بعض مؤشرات التنموية على ضوء دراسات المركز الوطني للتحاليل والدراسات السكان للسكان والتنمية سمح بمعرفة مستوى هذه المؤشرات في بلديات منطقة بني ورتلان حيث انها تتراوح ما بين المستوى الضعيف والمتوسط وهي لا تختلف عن مستويات الإقليم الجبلي لشمال ولاية سطيف الذي تنتمي إليه. وقد شكلت نتائج هذه الدراسات التي قام بها المركز سنة 2004 و2006 أداة للمساعدة في اتخاذ القرارات بخصوص سياسة التجديد الريفي من خلال تحديد البلديات الريفية التي تتطلب عناية خاصة. وسمحت المقارنة بين مستويات حزمة من المؤشرات التنموية لكل من سنة 2007 وسنة 2017م باستخلاص نتيجة جد هامة تتمثل في التطور الإيجابي لمعظم المؤشرات إما بشكل طفيف أو بشكل ملحوظ مع وجود بعض الاستثناءات حيث عرفت بعض المؤشرات تراجعات سلبية. وتسمح هذا المقارنة بتأكيد الدور الإيجابي الذي لعبته جهود التنمية خلال هذه الفترة مما يدعوا إلى السعي للمحافظة على المكتسبات التي تم تحقيقا من خلال انتهاج اساليب الاستدامة في التقييم الدوري والتسيير. وكذا من خلال تحويل الاهتمام من الجوانب الكمية إلى الجوانب الكيفية المرتبطة بمختلف أبعاد التنمية المستدامة.

الفصل الخامس: منطقة بني ورتلان: نظرة على خصائص التوطن البشري وجهود التنمية والتنمية المستدامة والفاعلين المحليين.

مقدمة الفصل الخامس

المبحث الأول: استدامة التوطن البشري في منطقة بني ورتلان بين الماضي والحاضر

1.1.5 أهم مظاهر وأنماط التوطن البشري بمنطقة بني ورتلان وأهم مرا حل عملية تشكله وتحوله

2.1.5 استخلاص عام حول تطور واستدامة الاستيطان البشري بمنطقة بني ورتلان

المبحث الثاني: التحولات المجالية في المستوطنات البشرية وعلاقتها بالاستدامة من خلال مثال قرية منادس.

1.2.5 مكونات البنية المجالية لقرية منادس

2.2.5 مراحل تشكل وتحول النسيج العمراني لقرية منادس

2.2.5 استخلاص عام بخصوص تطور الاستيطان واستدامتة في قرية منادس

المبحث الثالث: تفعيل التنمية المستدامة بمنطقة بني ورتلان رهينة لكفاءة الفاعلين وتوفر الموارد

1.3.5 الفاعلون المحليون في مجال التنمية والتنمية المستدامة بمنطقة بني ورتلان

2.3.5 مبادرات التنمية المستدامة بمنطقة بني ورتلان بين التخطيط والـتطبيق

1.2.3.5 نظرة عامة حول مبادرات التنمية قبل سنة 2000 في منطقة بني ورتلان

2.2.3.5 أهم مبادرات التنمية "المستدامة" من سنة 2000 إلى 2018 بمنطقة بني ورتلان

المبحث الرابع: تحليل التنمية المستدامة لبعض مخططات ومشاريع التنمية في منطقة بني ورتلان

1.4.5 أداة تحليل التنمية المستدامة 35 سؤال 2014 (GADD 35 question 2014)

2.4.5 المرحلة التحضيرية لعملية تحليل التنمية المستدامة

3.4.5 مرحلة إجراء عملية تحليل التنمية المستدامة

4.3.5 نتائج تحليل التنمية المستدامة لمشاريع التنمية الريفية الجوارية المدمجة PPDRI

5.3.5 نتائج تحليل التنمية المستدامة لمراجعة مخطط التهيئة والتعمير ما بين بلديات دائرة بني ورتلان PDAU intercommunal

خلاصة الفصل الخامس

مقدمة الفصل الخامس: سمح لنا الفصل الرابع بتحديد أهم الخصائص الطبيعية لمنطقة بني ورتلان و ما تتوفر عليه من مؤهلات تنموية وكذا ما تطرحه من عوائق تُصعب من العملية التنموية، كما عرضنا في ذات الفصل جوانب من الخصائص السكانية والاقتصادية وتبين أن المنطقة تزخر بموارد بشرية هامة قادرة على العمل ولكن القطاعات الاقتصادية العاملة بالمنطقة لم تستوعب سوى جزءا منها وهو ما يدفع بشريحة معينة من السكان للهجرة الدائمة أو المؤقتة بحثا عن العمل في المدن أو المراكز العمرانية المجاورة، و تطرقنا إلى تطور بعض مؤشرات التنمية خلال العشرية 2007-2017 بالمنطقة حيث تبين أن معظمها تحسن بشكل أو بآخر وذلك نتيجة لمختلف جهود ومبادرات التنمية خلال هذه الفترة. هذه المعطيات إن دلت على شيء إنما تدل على أن استدامة التوطن البشري بمنطقة بني ورتلان تتطلب من جهة مواصلة جهود التنمية ومن جهة أخرى تتطلب السعي نحو توجيهها للتكفل بمختلف الجوانب الكيفية لأبعاد التنمية المستدامة وكذلك تتطلب التقييم المتواصل للمكاسب التنموية بهدف المحافظة عليها وتسييرها المستدام وتحسينها المستمر. سنتناول في هذا الفصل بغية الاقتراب أكثر من هذا الإشكال بشكل مفصل خصائص التوطن البشري بمنطقة بني ورتلان وتطورها مع ربطها بمفهوم الاستدامة بشكل عام والاستدامة العمرانية بشكل خاص كما سنتناول حوصلة نقدية وتقيمية لأهم مبادرات التنمية المستدامة للإقليم المدروس والمستوطنات البشرية التي يتضمنها ودور أهم الفاعلين المحليين فيها. وسنتناول في المبحث الثالث عملية وتقييم وتحليل التنمية المستدامة التي تم إجراؤها على كل من مشاريع التنمية الجوارية المدمجة PPDRI والمخطط التوجيهي للتهيئة والعمران مابين بلديات بني ورتلان PDAU intercommunal وذلك من خلال عرض الأداة المستعملة في التقييم وخطواته الإجرائية ونتائجه.

المبحث الأول: استدامة التوطن البشري في منطقة بني ورتلان بين الماضي و الحاضر

1.1.5 أهم مظاهر و أنماط التوطن البشري بمنطقة بني ورتلان: تظم منطقة بني ورتلان حاليا حوالي 115 مستوطنة بشرية ما بين موقع اثري وقرية ودشرة ومركز ريفي، انظـــر الخريطتين رقـم 09 ورقم 11، وهي محدودة الحجم بحكم الموقع الجغرافي للمنطقة وطبيعة تضاريسها الجبلية وعزلتها النسبية. وتتخذ هذه المستوطنات مظاهر وأنماط متعددة شكلا ومضمونا نذكر أهمها فيما يلي:

1.1.1.5 المواقع الأثرية القديمة:

عرفت منطقة بني ورتلان التوطن البشري منذ العهود القديمة حيث نجد إلى جانب القرى التقليدية المشيدة من قبل الإنسان المحلي معالم أثرية عديدة تحمل بصمات الرومان والبيزنطيين، انظر الخريطة رقم (09) ، ومن أهم المواقع نذكر ما يلي (كزار، 2008، ص ص. 108-109):

أ- موقع إغرمان الأثري ببلدية عين لقراج: و هو من المعالم البارزة بالمنطقة، يتمثل في بقايا مستوطنة بشرية قد تعود إلى الفترة المسيحية الرمانية أو الفترة البيزنطية حيث أشار إليها لويس لوشي (Leschi,1957, p.344) وذكر أن حفريات قد تم القيام بها في هذا الموقع تحت إشراف السيد بونال

(Bonnell) مدير البلدية المختلطة حمام قرقور وبقيادة السيد مونتلاهيك (Montlahuc) إبان العهد الاستعماري حيث أفضت إلى العثور على ضريح به بقايا عظيمة[1] بجانب أطلال كنيسة تتموقع شمال الطريق المؤدية إلى سوق بني ورتلان[2]. وتقدر أبعاد هذه الكنيسة بحـــوالي 72,26 م × 14, 40م ويصل سمك جدرانها الحجرية إلى[3] 0,60 م، (انظر الصور رقـــم 09 ، 10 ، 11 و12) ويضم الموقع إلى جانب الكنيسة عدة أضرحـــة و مقابر وبقايا فخارية وأطلال لمباني سكنية تكاد تختفي معالمها. حاليا الموقع يشهد توسعا عمراني متزايدا على جوانب الطريق الوطني رقم 74 مما أدى ويؤدى إلى اختفاء أجزاء معتبرة منه تحت أساسات المباني الحديثة.

ب. موقع ثِغرمين أُو لْـــــمُوثَنْ بالقرب من حْدِيدْ و ولاد شيبة ببلدية بني شبانة: يقع على ضفتي واد بوسلام وهو تجمع عمراني قديم Antique تبلغ أبعاده 500 م من الشمال إلى الجنوب وأكثر من 600 متر من الشرق إلى الغرب يرجع إلى القرن الثانـــي أو الثالـــــــث بعد الميلاد حسب لوشـــــــــي (Lechis, 1957,p.344)، ويضم أطلالا واضحة المعالم لمنـــازل وأضرحة عليها كتابات لاتينية.

ت. موقع ثِغْرَمْتْ نَطَّرْحَ بقرية الشـــرفة أُوفَلا ببلدية عين لقراج: يضـــم أطلالاً لمبان قديمة (أحجار مقصوبة وبقايا فخارية) وبقايا مقابر وقطع نقدية [4]، انظر الصورة رقم (10).

ث. موقع أَخْرِيبْ نَتْرُومِيثْ بقرية تِيشِـــي ببلدية بني موحلي: يضـــم أطلالا لمســـتوطنة بشـــرية قديمة حســـب لوشـــي تتمثل في منشـــأة دفاعية مبنية في موقع تم اختياره بعناية بحيث تســـهل مراقبة وحراســـة الجهة الجنوبية والشـــرقية والغربية وذكر لوشـــي أن جبل أوبدير يطل على الموقع من الناحية الشمالية[5](Lechis, 1957,p.335) .

هذا و لا تزال هذه الشـواهد التاريخية في الطور الخام ولم تسـتكشـف بعد بما فيه الكفاية وهي دليل مادي على توطن الإنسان بالمنطقة منذ الحقبة القديمة وعلى تعاقب الحضارات علـــــــــى المنطقة وبذلك فهي تستدعي البحث والعناية لقيمتها التاريخية العلمية والسياحيـــــة. وتجدر الإشارة هنا إلى كون المنطقة عرفت إنشـاء بعض الجمعيات السـياحية المحلية [6] التي تهدف إلى اسـتغلال المؤهلات السـياحية

1 يذكر لويس لوشي (Lechis, 1957,p.344) في نفس المرجع أن بعض التحاليل أجريت على الهيكل العظمي من قبل الدكتور لوبلو Leblanc من كلية الجزائر للطب بينت أنه لامرأة ذات سمات محلية توفيت في سن الخمسين.

2 الطريق الوطني رقم 74 حاليا

3 معلومات مستقاة من عمل ميداني للباحث.

4 لم نعثر على أي مرجع تطرق إلى هذا الموقع الى حد الآن. إلا أن بعض الأهالي لا يزالون يحتفظون بقطع نقدية وجدت بالموقع قد تساعد في تحديد الحقبة التاريخية التي يعود إليها هذا الموقع.

5 وذكر أنه قد تم العثور فيه حسب مارسي Marcier على كتابية لبيبية في هذا الجبل (Lechis, 1957,p.335). ويذكر لوشي أن الموقع قد تعرض لعملية تخريب حديثة. وفي الجولة الميدانية التي تم القيام بها في ماي 2018 تم إبلاغنا أن الموقع قد تعرض لعميلة تخريب أخرى في السنوات القليلة الماضية.

6 وهي الجمعية السياحية عين لقراج و جمعية الديوان المحلي للسياحة عين لقراج وجمعية ترقية السياحة و الثقافة ببني ورتلان.

للمنطقة وقد وضعت نصب اهتمامها التكفل والمحافظة على هذه الشواهد التاريخية وقد نجحت إلى حد ما بمعية السلطات المحلية في إيقاف بعض محاولات البناء على مستوى موقع إغرمان ببلدية عين لقراح لكن يبقى عليها و على الأطراف الفاعلة الأخرى عبئي التوعية والتثمين المستمرين.

خريطة رقم (09): دائرة بني ورتلان أهم: المواقع الأثرية والقرى القديمة المهجورة.

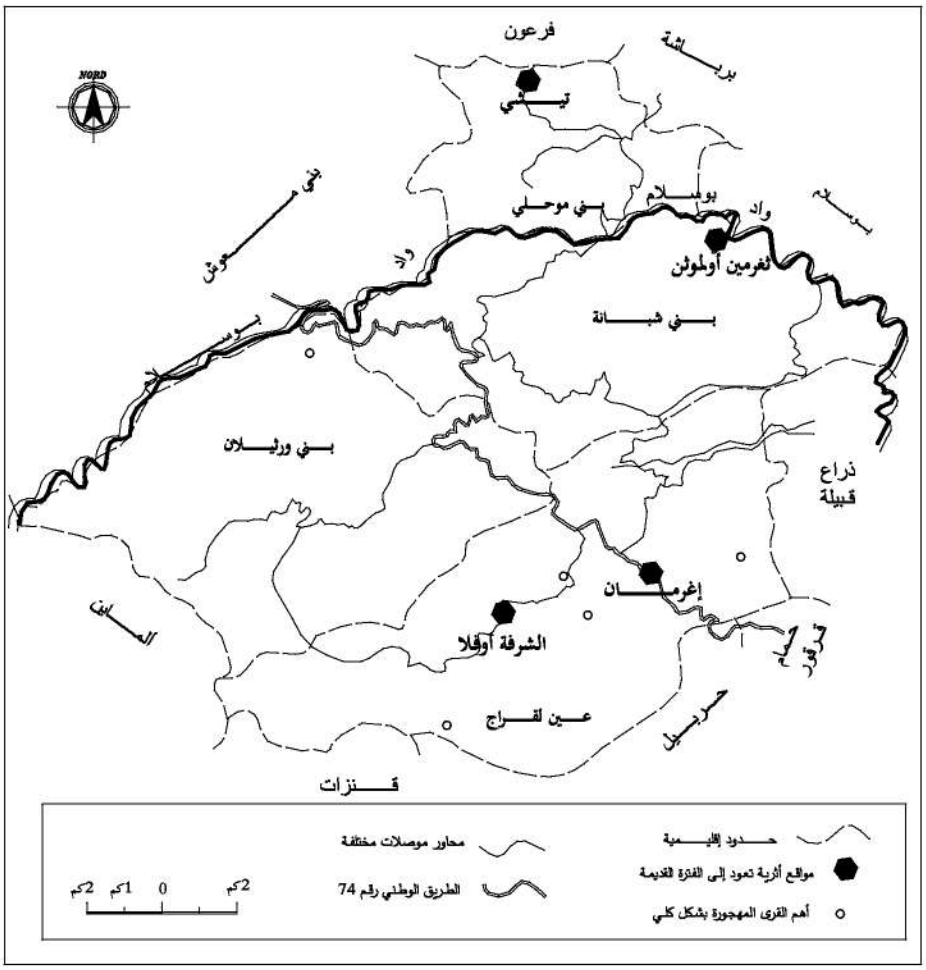

المصدر : Cartes des limites administratives de la Wilaya de Sétif (1984), N 19.03 et N° 19.04, Ech ,1/100.000, Alger: I.N.C.

\+ (كزار، 2008، ص. 110)

صورة رقم 09: الوضع الحالي لموقع الكنيسة القديمة يتلخص في الإهمال وعدم الاهتمام بموقع إغرمان الأثري،

صورة رقم: حجر مقصوب على شكل إناء كبير عثر عليه في موقع ثِغْرَمْتْ نَطَّرْحَ

صورة رقم 11: ضريحان متجاوران محفوران في صخرة بموقع إغرمان الأثري.

المصدر: نحال، 12/03/ 2006 م.

صورة رقم 12: ضريح به بقايا عظمية عند مدخل الكنيسة بموقع إغرمان الأثري

المصدر: (Lechis,1957,p.340)

2.1.1.5 مظاهر وأنماط الاســتيطان البشــري التقليدي: إن الزائر للمنطقة في للوهلة الاولى يكاد لا يرى من المستوطنات التقليدية سوى الأطلال غير أنها لا تزال تمثل قسما مهما من النسيج العمراني في المنطقة وهي تتمايز إلى قرى ومداشـر ومباني مبعثرة كما أنها في الكثير من الحالات تشـهد وشـهدت تحولات مختلفة في بنيتها العمرانية و المعمارية . حســـــــب دراسة الباحث جـــــــــــاك فونتان Jacques FONTAINES [7] (1983,p.48) حول القرى القبائلية بمنطقة بجاية والشبكة العمرانية الجديدة *"ما هو مؤكد هو أن معظم هذه القرى وجدت قبل بداية الاستيطان الفرنسي" وأن معظمها "غير مرتبطة بوظيفة محددة إلا اثنتين منها هما بني ورتلان و درادرا في جنوب خراطة اللتان تأســـســـتا بفعل تواجد ســـوق أســـبوعي* " و "*منازل هذه القرى مبنية بالحجر و مغطاة بالقرميد الأحمر وهي تتجمع في كتل متراصة على القمم و حواف المنحدرات و التلال وتسمى ثادارث و تتميز القرى الكبرى منها ببنية تشبه المدن التقليدية من حيث التجاور الشديد للمساكـــــــن ومن حيث ضيق الزقاق والتوائه، ووجود ممرات بدون منفذ و الرحبات والتجارة ومن حيث توفر المرافق كالمساجد و العيون والفروع الإدارية ومراكز البريد... وتتميز بتجنب مرور الطرق الرئيســـية بمراكزها*" (Fontaines,1983,p.48) وفيما يلي سنكتفي بوصف أهم مميزاتها التقليدية.

إن أهم مصـدر تاريخي تناول بعض الجوانب المتعلقة بالمنطقة هو كتاب " الاسـتكشـاف العلمي للجزائر خلال سنوات 1840، 1841، 1842 (Carrette, 1848) حيث يضم في الجزء الثالث منه قسم خاص بمنطقة القبائل. ويبين المؤلف أن منطقة بني ورتلان تضم ستة قبائل تتفرع إلى 43 قرية يقطنها ما يقارب 8100 ساكن، انظر الجدول رقم (25).

[7] شمل بحثه مختلف القرى و المدن الواقعة في إقليم ولاية بجاية قبل التقسيم الإداري لسنة 1984 و من بينها قرى منطقة بني ورتلان.

وحســـب الباحث فكار عثمان (2006، ص. 277) تتميز قرى منطقة بني ورتلان على شـــاكلة معظم قرى منطقة القبائل الجبلية بتوطنها في قمم الجبال أو بالقرب منها و هذا" *نتاج تفاعل عدة عوامل، فبالإضـــافة إلى ضـرورة الاحتماء (...) من الاخطار الخارجية والفيضـانات فللعامل الاقتصـادي دور مهم في عملية التوطن بالأعالي، حيث إذا كان التوطن منحصر في الربوات مثلا، فمن المؤكد أن تستغل السفوح لغرس الأشجار، وهكذا نجد العوامل متفاعلة في ظاهرة التوطن بالأعالي*" (فكار، 2006، ص. 277). و ذكر خاصـــية أخرى تتمثل في التقارب المجالي فحســـبه بالنظر إلى وعورة التضـــاريس وضـــيق المجال الجبلي غالبا ما تتحادى القرى والمداشـر ببعضـها البعض ولا يفصـل بينها إلا مسـالك رئيسـية أو فرعية تنتهي بالدروب ويرى أن هذا التقارب يكشف عن واقع التكيف المرغم مع العراقيل المجالية الطبيعية ويضيف أن القرى التقليدية تقدم صورة عن النسيج الاجتماعي التنظيم الذي تقوم عليه، فتجاور القرى يقوم على صـــلة القرابة بين ســـكانها والنســـب المشـــترك.

جدول رقم (25): قبائل وقرى منطقة بني ورتلان عند بداية الاحتلال الفرنسي

القبيلة	عدد القرى	عدد السكان	أسماء القرى	ملاحظات
بني ورتلان	10	2100	آنو، الجمعة، تيزي واطو، اقني قطران، المطران، قاع وزرو، دشرة سيدي الحسين، بني عفيز.	الجمعة تضم قريتين (فانتيكلت +إغيل أوفلا) وتقع بجوار آنو.
بني براهيم	03	600	لم تذكر أسماؤها، وهي على الأرجح، قرية الشوف، القبة، تيلاتوين.	ويشير المرجع إلى قرية قريبة لم يذكر اسمها كذلك لعدم التأكد من انتمائها إلى هذه القبيلة.
غبولة	09	1800	شمبوطة، فونان، أخريب، ثيغيلت إمراعن، ثيقرث نتزقرث، مسعاد، زاكو، رصفة، بورضيم.	يشير البحث إلى أن كل من أخريب، ثيقرث، فونان ومساعد تم إحراقها من طرف الاحتلال الفرنسي
بني شبانة	06	1200	إغيل علي، ثاوريرث إعراسين، ثادرث امعلاق، اورير ناث شبانة، ثاوريرث الجرف.	هذه القبيلة في صراع دائم مع قبيلة بني عفيف في ذلك الوقت حسب كارات.
بني عفيف	02	006	تتضمن قريتين لم يـــُذكر اسميهما	في صراع دائم مع بني شبانة
بني موحلي	13	1800	ايلولن، احلوفن، أقمون، أحفيز، قنطيعة، تيقراثين، الزواية ،...	ستة من هذه القرى لم تذكر أسمائها
المجموع	43	8100	لم يذكر البحث العديد من القرى رغم انها من المرجح أن تكون موجودة في 1843 نذكر منها بني حافظ، بني عشاش، فريحة، شلحاب، عباد الشريف، أقمون نايث عيسى	قد يعود عدم ذكر هذه القرى إلى كونها خارج نطاق القبائل المدروسة.

المصدر: (Carette,1848,pp. 380-404)+ معالجة الباحث(كزار، 2008، ص. 171)

وتشترك القرى التقليدية في كونها عادة قريبة من مصادر المياه كالينابيع والاودية. ومع أنها تتشابها في مظهرها العام إلا أن المتفحص يكتشف تمايز أشكالها إلى عدة أنماط وهذا راجع إما للهدف منها (فكار، 2006، ص. 277) أو لطبيعة الموضع الذي تشغله، انظر الجدول رقم (19) ومن بين هذه الاشكال نذكر ما يلي:

أ- القرى العلوية: حسب فكار (2006، ص. 277) هذا النوع هو الغالب في المنطقة حيث تتموقع في السفوح أو القمم و هي أقدم أشكال الاستيطان وغالبا ما يضاف لاسم القرية نعت يجسد الوضعية العلوية للتموقع كأن يطلق عليها اسم مثلاً " أورير أفلا " ويضيف أنه غالبا ما يعطى الاسم المذكر للقرى الكبيرة والاسم المؤنث مثلا "ثاوررث أفلا" للقرى الصغيرة. ومن بين هذه القرى نجد ثيلاتيوين، أورير ناث شبانة، أخريب ومن بين النعوت التي تضاف إلى اسم القرية للدلالة على موقعها العلوي كلمة "ثيزي" مثل من ثيزي واطو.

ب- القرى السفلية: تتموضع في أسفل سفوح الجبال و أحيانا يضاف إلى اسمها نعت "وادا" أي السفلى وغالبا ما يقِلُ هذا النوع من القرى من حيث عدد المساكن مقارنة بالقرى العلوية (فكار، 2006، ص. 278) ومن أهم هذه القرى نجد بني حاظ وفريحة وتقوناثين وثازروت وثعشاش....إلخ.

ت- القرى الإنحدارية: حسب فكار (2006، ص. 278) يأخذ هذا النمط من القرى شكلا انحداريا متكيفا مع طوبغرافيا الموقع، وغالبا ما تتخذ موقعا وسطا بين القرى السفلى والعليا وتأخذ المساكن فيها شكلا متدرجا من الاعلى إلى الأسفل وتنتظم في نسيج عمراني قروي عضوي حيث تكون المسالك ضيقة وغير منتظمة وعادة ما يطلق على هذا النوع اسم "إغيل " ويعني الساعد وغالبا ما يحتل هذا النوع من القرى موقعا وسطا بين القـــرى العلوية و السفلية ومن بينها نجد إغيل علي و ثغيلت بوغلاب وأحفير، إري الكاف...إلخ.

ث- القرى الصغيرة أو المداشر: غالبا ما تتموقع على ربوات صغيرة مستوية أو قليلة الانحـــــدار (فكار، 2006، ص. 278) وهي لا تختلف مع هذه الأخيرة سوى من حيث الحجم فهي تمثل نماذج مصغرة[8] عنها حسب الباحث بيون (Peillon, 1972, p.116) ويطلق عليها في بعض الأحيان أسماء مؤنثة مثل "ثاوريرث" للدلالة على صغر حجمها ونذكر منها ثوريرث ملولن وأيث موسى و لخوابي و ثيغرمين، ثال وزرار...إلخ.

ج- لعزيب: يتشكل في البداية من تجمع صغير من منازل الفلاحين، بعيدا عن القرية الأم ، و يرتبط بالعمل الفلاحي الموسمي حيث يعمد الفلاحون إلى بناء منازل ومخازن في الاماكن التي تلتقي فيها املاكهم مع أملاك غيرهم من الجيـــــران فيجتمـــــع بـــــذلك عـــــدد مـــــن المنازل تخفف مـــــن الـــــعزلة (فكار،2006، ص. 281؛ Farine, 1885, p. 351؛ Fontaine, 1983, p. 277) ومع مرور الوقت وتطور نمط المعيشة تحول الكثير من هذه التجمعات " لعزيب" إلى إقامات دائمة وشكلت قرى ومن بينها نذكر قرية منادس الواقعة في سفح جبل بوموسي، وقريتي لعزيب وأيث بوقريب المجاورة لها.

[8]- تتكون القرية الصغيرة من 10 إلى 20 مسكن حسب فكار (2006، ص 278)

جدول رقم (26): أربعة أمثلة عن القرى القبائلية بمنطقة بني ورتلان وتطورها منذ 1960 إلى 2017

اسم ونوع القرية	مخطط عام للقرية سنة 1960	مخطط عام للقرية سنة 1987	صورة " قوقل" للقرية سنة 2017
أقمون نايث عيسى – انحدارية	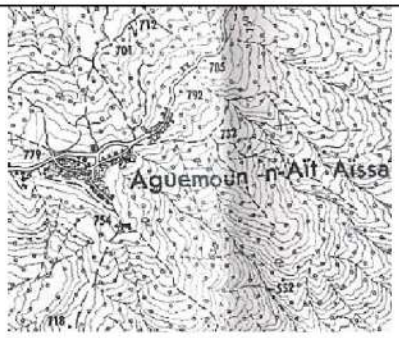	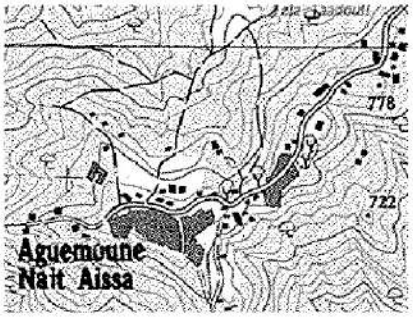	
مزين – قرية صغيرة مرتفعة مهجورة	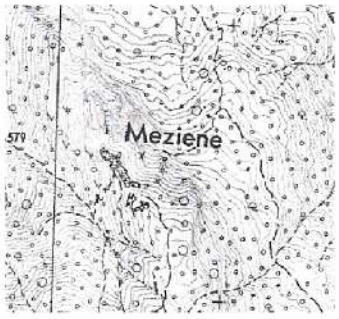	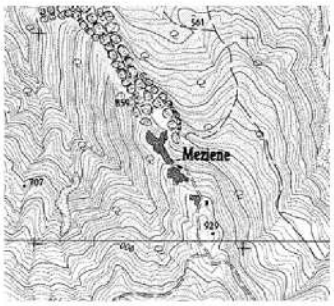	
ثقثين و فريحة- قريتين منخفضتين	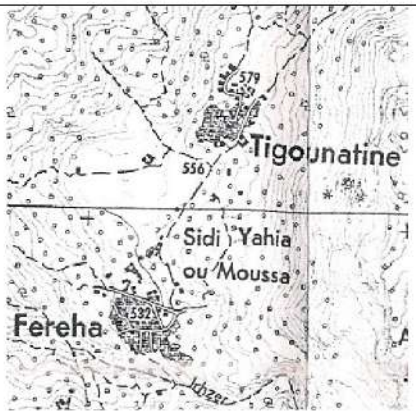	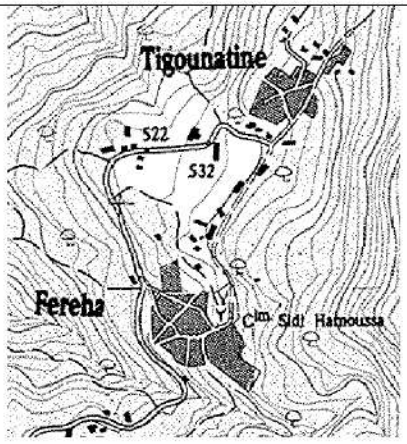	
بني حافظ – قرية كبيرة منخفظة	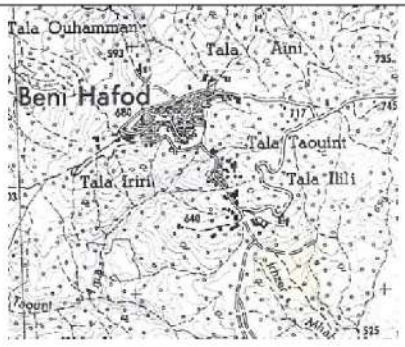		

المصدر :

(Google earth, 2017; INC,1987, Carte d'Algérie, 1/25000, NJ-31-V-62; Carte topographique d'Algérie,1/25000, N3.4 et N7.8,1960)

ح- الحارة: عادة ما تمثل الحارة المكون الرئيســـي للقرية وهي تتشـــكل من "أخام "واحد أو أكثر منفتح على على فناء محاط بسـور من الحجر يسـمى "أفراڤ". المدخل الرئيسـي يسـمى "ثابورث أوفراڤ" أي باب الفناء، "إخامن" جمع أخام هي وحدات مجالية مكونة من ثلاث فضـاءات رئيسـية هي ثغرغرث أو أقونس وهو فضاء متعدد الاستعمالات (الطبخ، الغزل، النوم، الجلوس...) وأداينين وهو فضاء مخصص للحيونات الأليفة (الماشية تحديدا) وفوقه يأتي فضاء يسمى ثاعريشت عادة ما يستخدم كمخزن أو غرفة لنوم للأطفال. وتضـم الحارة إلى جانب الفضـاءات المذكورة فضـاءا للطبخ يسـمى "ثمطبخث" وكذا بيتا للخلاء يسـمى في بعض المناطق "ثازولوخث" وكل منهما يشـغل حيزا من أفراڤ. وتجدر الإشـارة أن الحارة في بعض الاحيان نجدها كمستوطنة بشرية معزولة إلى حد ما عن القرى.

خ- الطرحة : تتمثل في مباني معزولة يتم بناؤها وسـط الحقول وهي تسـتعمل كمسـاكن ومخازن مؤقتة في المواسم الفلاحية (موسم الزرع، موسم الحصاد، مواسم جني التين والزيتون....) ومع أن معظم هذه المباني التقليدية لم يبق منها ســـوى الأطلال إلا أن البعض منها بحكم توفر ظروف معينة تطورت مع الزمن إلى تجمعات سكنية بحجم القرى (فكار، 2006، ص. 281) .

وحسب فكار (2006، ص. 280) واستنادا إلى دحمان محمد (Dahmane, 1990, p. 228) يعتبر نمط القرية العلوية الأكثر تمثيلا للتوطن في منطقة القبائل وهذا يعود إلى عدة اعتبارات منها: الاعتبار الاسـتراتيجي (ضـمان الامن للسـكان) ، الاقتصـادي (ضـيق المجال الزراعي الذي يحتم على السـكان الاحتفاظ بكل شـبر مخصـص للفلاحة) ، السـحري الديني (باعتبار الجبال مواقع للسـلطة ونفود سحري ديني) ، المناخي (كون الجبال بيئة نظيفة خالية من الامراض) ، الاستعماري (طرد الاهالي إلى الجبال)، وأخير الاعتبار النفسـي (الإنسـان الموطن في الجبال ذكوري (viril)، خلافا للإنسـان المسـتأنث (efféminé) الموطن في السهل) ويخلص إلى القول بأن انحصار الزراعة الجبلية والنشاط الحرفي يعود إلى أسباب تاريخية استعمارية وكذلك إلى توجه السكان للتوطن خارج النسيج القروي، وبمحاذاة الطرق الرئيسية خاصة بعد الاستقلال. ويؤكد كذلك شقراوي أن نمط القرى الجبلية هو السائد في منطقة القبائل مبينا أنه في حال ما اقتضت ظروف ما الاستقرار في المنحدرات فإنه يراعى فيـه عـــــدم حجـــــب الحقـــــل المـــــــرئي (champ visuel) والحقـــــل الصـــــــوتـي champ acoustique (Chegraoui, 1988, p.27)

إلى هنا نكون قد عرضـنا أهم مميزات وأنماط المسـتوطنات البشـرية التقليدية في مجال الدراسـة والتي لا تختلف كثيرا عن بـاقي أجزاء منطقـة القبـائـل. ومـا يبرز من هـذا العرض هو كون هـذه المستوطنات كانت تحمل ميزات تجعل منها متأقلمة مع الوسط الجبلي الذي يحتضنها والمجتمع القبائلي

صورة رقم (13): منظر عام لقرية مزين الواقعة شمالا قرب قمة جبل أزرو إفلان

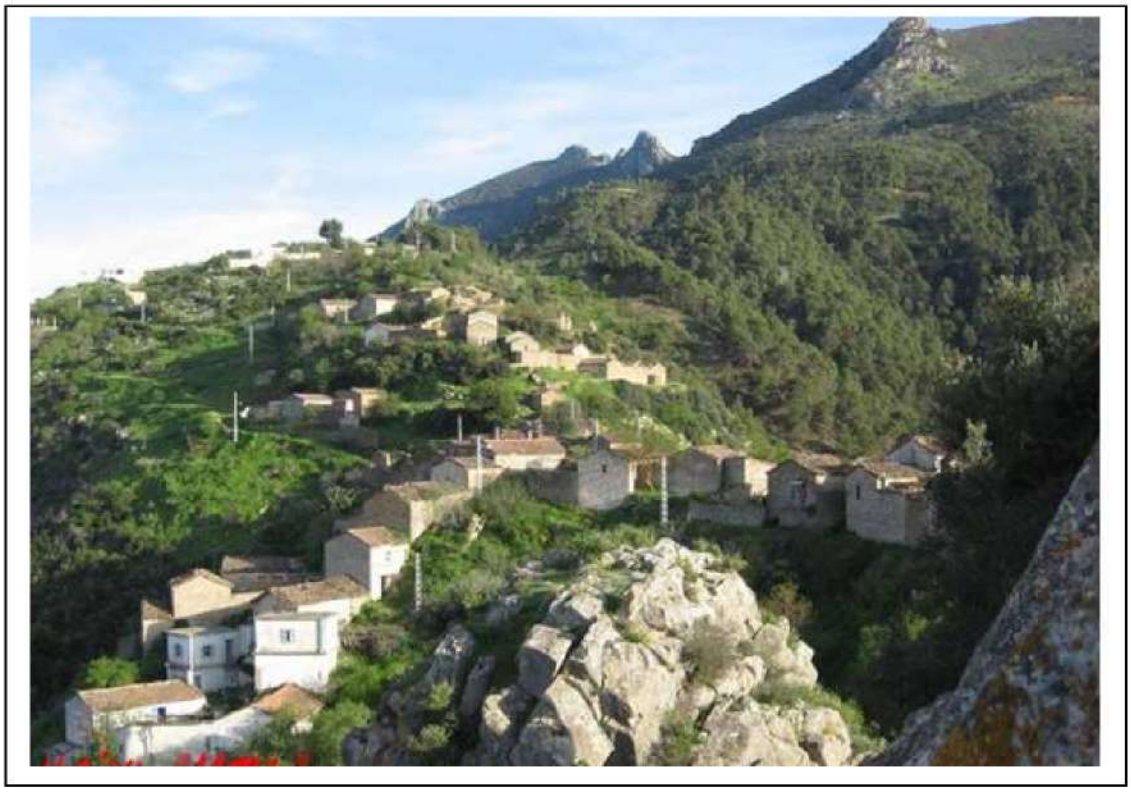

المصدر: http://aokas-aitsmail.forumactif.info/t18027-une-vraie-beaute-d-un-village-kabyle-mzeyen-d-ath-warthilan
Consulté le 03.05.2018

صورة رقم (14): منظر لمدخل قرية أقمون نايث عيسى الواقع بالجنوب الغربي لإقليم بلدية بني ورتلان

المصدر: الباحث، نوفمبر 2003.

الذي يســكنها. ومع ذلك فإن الهزات العنيفة التي تعرض لها هذا النســق المتكامل إلى حد ما خلال فترة الاســتعمار الفرنســي ثم بعد الاســتقلال من خلال مبادرات الســلطات العمومية [9] والقرويين[10] على حد السواء أفضت إلى تقويض معالم التوازن " المستدام " التقليدي. وقد أفرزت سيرورة التحول والتطور من الحالة التقليدية إلى المرحلة الراهنة الكثير من النتائج الســلبية والإيجابية اجتماعيا وبيئيا واقتصــاديا على مستوى المستوطنات البشرية بالمنطقة وهو ما سنحاول تبيانه لاحقا.

3.1.1.5 مظاهر التحول في الاستيطان البشري التقليدي وأنماط الاستيطان الحديثة:

شــهد التوطن التقليدي في منطقة القبائل خلال الحقبة الاســتعمارية ثم بعد الاســتقلال تحولات مجالية عدة ســواء على المســتوى الإقليمي أو على المســتوى المجالي العمراني الخاص بالقرى أو على المســتوى المجالي المعماري المتعلق بالمســكن وهو ما تمت دراســته من خلال عدة أبحاث أكاديمية متنوعة التخصــص، فمنها التي أنجزت من قبل المعماريين[11] ومنهما التي أنجزت من قبل متخصــصــين في علم الاجتماع ومنها التي أنجزت من قبل الجغرافيين، ومنطقة بني ورتلان لم تكن في منأى عن هذه التحولات. فيما يلي نعرض بشكل مختصر أهم هذه المظاهر وكذا سنتناول أهم خصــــائص ومميزات أنماط التوطن المستحدثة بالمنطقة.

1.3.1.1.5 جوانب من مظاهر التحول على مستوى الإقليم ككل[12]:

حسب كارات (Carette,1848,pp.380-402) المنطقة كــانت تظم أكثــــــــــــر من ثلاثة وأربعين قرية سنة 1843م وهي الآن تظم حوالي مئة وخمسة عشرة قرية ودشرة وتجمع عمراني [13]، وهذا يعني تضــاعف عدد المســتوطنات البشــرية بها مرتين على الأقل. ومن الناحية الســكانية نفس المرجع يشير إلى أن مجموع عدد سكانها بلغ 8100 نسمة، بينما نفس الإقليم أصبح يضم سنة 2008 ما يقارب 46682 نســمة، وهذا يعني أن حجم ســكان المنطقة تضــاعف على الأقل بخمس مرات خلال حوالي ســتة عشــر عشــرية. المنطقة إذًا لم تفقد ســكانها على شــاكلة الكثير من المناطق الجبلية المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط التي تتميز بنفس الظروف الصعبة (الطبيعية، الاقتصــــــادية والسياسية) وهذا مع أنها شــهدت هجرة أعداد كبيرة من ســكانها إلى فرنســا والمدن الكبرى الجزائرية لغرض العمل، بل وبالعكس فان هذه الهجرة تمثل أحد أسباب استمرار التوطن بالمنطقة والمناطق المجاورة لها حيث عادة

---

9 من خلال بعض المبادرات التنموية غير المؤقلمة مع خصوصيات المنطقة.

[10] من خلال محاولاتهم لتحسين ظروف معيشتهم من حيث السكن والعمل التي أفضت في إلى تغيير معالم التوازنات التقليدية.

[11] منهم (كــزار، 2008؛ Messaci, 1990؛ Ais, 2006؛ Mahdjoubi, 1985؛ Bouadi, 1980؛ Bachakh, 1998)

[12] تم تحرير هذا الجزء بالاعتماد أساسا على المطلب الثاني من القسم الأول من الفصل الثالث من مذكرة الماجستير "التحولات المجالية في القرى الجبلية القبائلية، حالة قرى ومداشر منطقة بني ورتلان بأقصى شمال غرب ولاية سطيف" مع تحين بعض الارقـــــام والمعلومات، وإعادة صياغتها حسب متطلبات البحث، انظر (كزار، 2008، ص 172-175)

[13] - إضافة إلى المواقع الأثرية للمستوطنات القديمة (Antique)

ما تستثمر العائلات العائد المالي لأبنائها المهاجرين في تدبير وتحسين ظروفها الاقتصادية والمعيشية (كاستثمار تجاري أو فلاحي، بناء مسكن، شراء وسائل النقل)[14]

المنوغرافيا المحلية للبلدية المختلطة حمام قرقور وتقرير السيناتوس كونسيلت [15] يشيران إلى أن منطقة بني ورتلان لم يتم إخضاعها بشكل تام ونهائي إلا بعد ثورة الحداد و المقراني سنة 1871م وبعد تسع سنوات من إحكامهم السيطرة على المنطقة قام الفرنسيون بإنشاء البلدية المختلطة (Commune mixte) حمام قرقور والتي ضمت إلى جانب منطقة بني ورتلان مناطق أخرى تمتد إلى بوقاعة جنوبا وثالة إفاسن شرقا، انظر إلى خريطة تطور التقسيمات الإدارية رقم 13 بمنطقة أقصى شمال ولاية سطيف (كزار، 2008، ص. 174).

ومن الناحية السياسية إنشاء البلدية المختلطة حمام ڤرڤور وتقسيمها إلى عدة دواوير (Douars) (9 قبائلية و5 عربية) أدى إلى تناقص دور القبائل كهيئات سياسية وعسكرية فاعلة مقابل زيادة وتوطيد نفوذ سلطات الاحتلال الفرنسي وبحكم الانتماء الجديد هذا عرفت المنطقة أولى المراحل الاستثنائية في تحولها حيث تترجم ذلك في الواقع من خلال العديد من الإجراءات والانجازات ذُكِر البعض منها في المنوغرافيا الخاصة بالبلدية المختلطة حمام ڤرڤور التي يعود تاريخها إلى 1937/01/27 نلخص أهمها فيما يلي (كزار، 2008، ص. 174):

- إنجاز الطريق الولائي رقم 23 وهو حاليا الطريق الوطني رقم 74 من بوقاعة (La fayette) إلى سوق بني ورتلان على مسافة 40 كلم وتسخير ثلاث مصالح للنقل العمومي تعمل على توفير خدمة النقل بين مركز بوقاعة ومركز بني ورتلان.
- إنجاز الطريق الريفي بين عراسة ومركز بني ورتلان، وهو الآن جزء من الطريق الولائي رقم 04.
- ربط مركز بني ورتلان هاتفيا بمركز البلدية المختلطة حمام ڤرڤور، وكذا بمركز دوار ڤنزات.
- انجاز مركزين لمعالجة التين المجفف أحدهما ببني ورتلان والآخر ببني شبانة وذلك بهدف التصدير.

فيما يتعلق بتطوير وتحسين السكن الريفي على مستوى البلدية يشير نفس المصدر إلى مجموعة من المباني بالقرب من سوق بني ورتلان التي بناها الأهالي وفق النمط الأوروبي فيما عدا ذلك يضيف نفس المصدر أن السكان ظلوا متمسكين بالنمط التقليدي الذي ورثوه عن أجدادهم (كزار، 2008، ص. 174) .

[14] ونفس الظاهرة تم التطرق إليها في الفصل الثالث بشكل مفصل استنادا إلى أعمال مارك كوت(Côte, 1996, pp. 169-183)

[15] - Monographie locale-Enquêtes sur l'habitat et le niveau de vie, commune mixte du Guergour, 27/01/1939. Et Sunatus consult de la tribue de Beni ourtilane , Arrêté d'homologation du 31 Juillet 1899 page 30.

خريطة رقم (10): تطور التسميات الإدارية بمنطقة أقصى شمال غرب ولاية سطيف

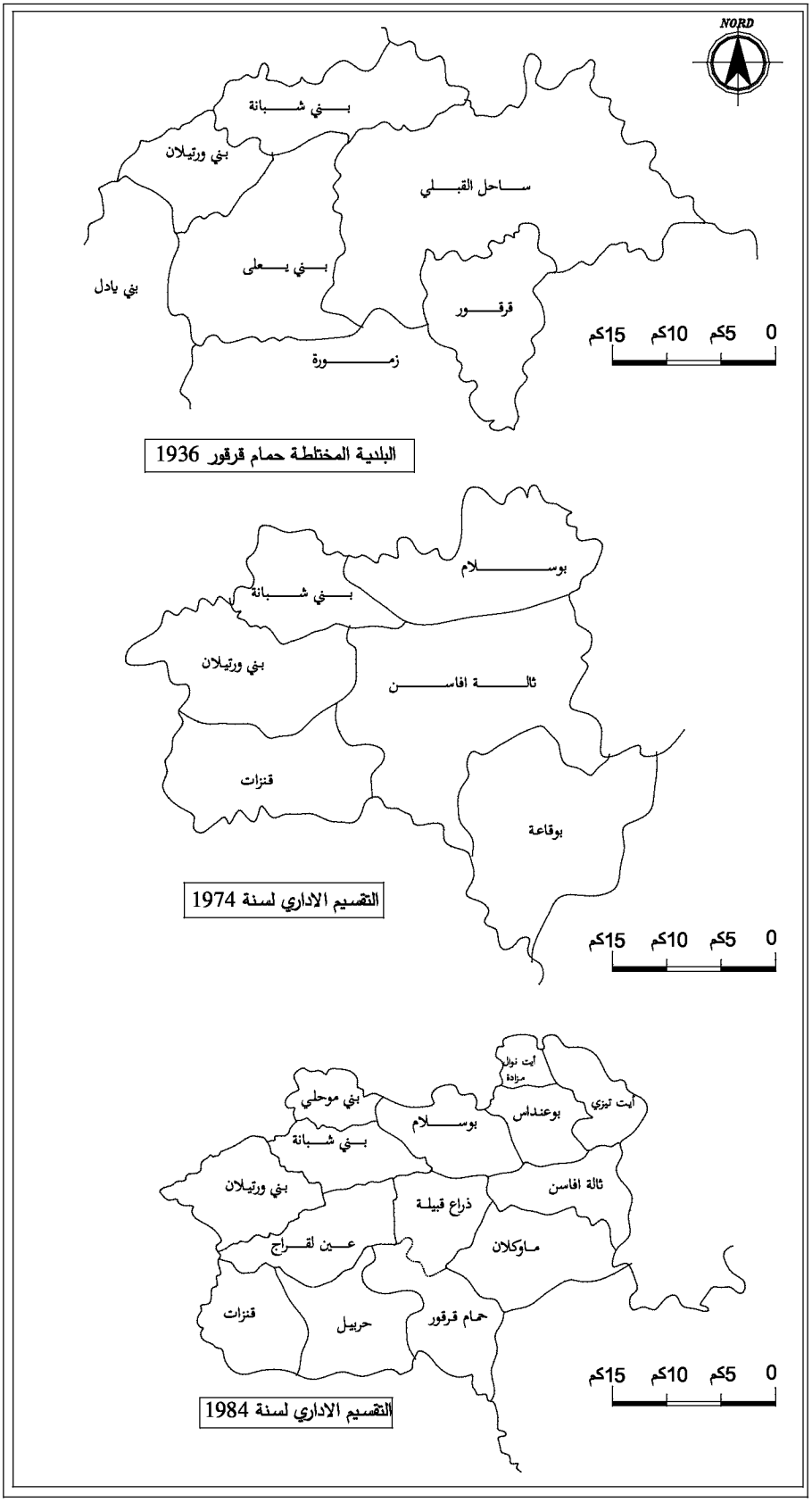

المصدر: (شواش، 2001).

التوغل الاستعماري بالمنطقة استلزم لا محالة بناء معسكرات وحصون عسكرية وذلك ما أشار إليه ذات المصـــدر، لكن دون ذكر أماكنها وعددها عبر مجال منطقة بني ورتلان ولا تزال العديد من أثار هذه المعسكرات قائمة إلا أن تاريخ إنجازها يبقى مجهولا بالنسبة إلينا[16] (انظر الصورة رقم 15).

صورة رقم (15): بقايا مركز التعذيب والاستنطاق قرب قرية إغيل نايث مالك.

المصدر: الباحث، صائـفة 2004.

لقد سـمحت هذه التحولات - وغيرها كثير - وخصـوصـا ربط مجال المنطقة بالعالم الخارجي عن طريق شبكة المواصلات الهاتفية والطرق للمستعمر ببسط سيطرته على المنطقة من جهة وسمحت للقرويين بالتواصـل والاحتكاك مع العالم الخارجي بشـكل أسـهل وأسـرع من جهة أخرى، وذلك ما مهد السبيل لدخول عوامل جديدة للتحول ضمن النسق المجالي للمنطقة (كزار، 2008، ص. 174).

[16] ظهر النسيج العمراني الاستعماري في فترة متأخرة من الاحتـــلال الفرنسي للمنطقة ويشغل نسبة بسيطة من المساحة المبنية الكلية؛ يتمثل أساساً في مقرات المعسكرات(مركز المصالح الإدارية المختصة ساس SAS 1956 بمركز بني وتلان، مركز التعذيب والاســتنطاق بقرية إغيل نايت مالك (1957 – 1962) انظر الصـــورة رقم (15) ، مركز التعذيب و الاســتنطاق بقرية ثيرزيت(1957- 1962) ومركز التعذيب والاستنطاق الثكنة المركزية ببني ورتلان، مركز الدرك الوطني بمركز بني ورتلان حاليا (1956-1962) وبعض المرافق العمومية كالمدارس، المصحات وبعض السكنات. وحاليا نجدها على إحدى الحالتين: مهملـــــة أو مرممة ومستعملة لوظائف أخرى. يتوزع هذا النسيج في القرى التي استقرت فيها وحدات الجيش الفرنسي لمدة طويلة مثل بني حافظ، ثالمات، بورذيم، بني براهيم، مركز بني ورتلان، فريحة... (كزار ، 2008، ص.115). ويمثل هذا النسـيج العمراني حقبة تاريخية مهمة من تاريخ المنطقة باعتباره دليل مادي مـــــــحسوس عليها وبالنظر إلى إمكانيات توظيفه بيداغوجيا و سياحيا فهو يستدعي الاهتمام من قبل الباحثين أولا ثم من قبل السـلطات العمومية المحلية ثم من قبل مختلف الجمعيات والمؤسـسـات التعليمية المحلية كما يستعدي اتخاذ اجراءات أولية للمحافظة على ما تبقى منه.

شـــكلت الثورة التحريرية مرحلة هامة ومميزة في عملية تشـــكل وتحول المجال القروي بمنطقة بني ورتلان حيث شـهدت عدة معارك وعمليات عسـكرية بين الفرنسـيون والثوار أفرزت عن تهديم كلي أو جزئي للعديد من القرى. وخلال هذه المرحلة أنشأ الجيش الفرنسي عدة محتشدات وقام بترحيل سكان القرى المعزولة إليها بهدف فصـــلهم عن الثوار، كما قام بجمع ســـكان بعض المناطق في قرية واحدة أو أكثر لتسهيل بسط السيطرة عليها(كزار، 2008، ص. 174).

تكليل الثورة التحريرية بالاســتقلال ســمح بعودة هؤلاء إلى مواطنهم الأصــلية لكن بعد معانات وتضــحيات كبيرة، وبعدها فتحت المرحلة الجديدة المجال لســكان المنطقة لإعادة تنظيم أنفســهم وتنظيم المجال بما يتناسب ومصالحهم. إلا أن نبأ مجيء الثورة الزراعية لم يروق للكثير منهم[17] بل دفع ببعضهم إلى بيع مواشـيهم وحتى أراضـيهم وشـدوا الرحال للهجرة إلى فرنسـا خوفا من حملة التأميم التي شـرعت فيها السـلطات العمومية، وتذكر بعض الروايات الشـفوية أن السـكان رفضـوا اقتراحا لإنشـاء قرية فلاحيه بالقرب من منطقة إغرمان ببلدية عين لقراج[18] (كزار، 2008، ص. 174).

وعرفت سـنة 1974 تقسـيما إداريا جديدا حيث أصـبحت المنطقة تظم بلديتين جديدتين هما بني شـبانة وبني ورتلان، انظر الخريطة رقم (10) وبحكم التقسـيم الإداري الجديد اسـتفادت المنطقة من عدة مشـاريع تنموية قاعدية تتلخص في بناء العديد من المدارس الابتدائية ، بعض المسـتوصـفات وشـق العديد من الطرقـــــــــــات، ومن جهة أخرى عرفت المنطقة بداية دخول مواد البناء الحديثة إلى السوق المحليـــــــــة (الإسمنت، الطوب والقرميد المُصنَّع وحديد البناء....إلخ) وكذا اليد العاملة التي تمتلك تقنية الانجاز بها بحكم خبرتها المكتسـبة خلال سـنوات الهجرة والعمل في المدن الجزائرية أو الأجنبية. هذا التطور تجسـد معماريا في البداية من خلال بناء مسـاكن ذات طابع انتقالي هجين يحمل مواصـفات من النمط التقليدي والحديث وفي مراحل لاحقة ببناء مســـاكن ومرافق تحمل مميزات حديثة شـــكلا ومضمونا.

وفي ســياق آخر أصــبحت البلديات المســتحدثة مراكز للقرار في الكثير من القضــايا المتعلقة بتنظيم و/ أو التحكم في تحول المجـال القروي بمنطقـة بني ورتلان وغيرهـا من المنـاطق عبر الريف الجزائري، حيث أوكلت إليها عدة مهام كانت من اختصاص الجماعة "ثاجمعث" في السابق، مثلا: تجهيز القرى بشبكات الصرف الصحي، تجديد الطرق، بناء المساجد و الزوايا، تزويد القرية بالماء الشـــروب وفرض احترام المبـادئ العـامـة للعمران التقليـدي والقـانون العرفي المحلي ...الخ. «***...فبعد أن كـانـت الجماعة تقرر وتدافع عن شـــؤون القرية من كل الجوانب من خلال فرض العقوبات والغرامات المالية بل حتى عزل الأفراد[...]، أصـــبحت اليوم تنظر في القضـــايا دون فرض عقوبات لان المجلس انتزعت***

17 - حسب بعض الروايات الشفوية.

18- مقابلة مع السيد ك .أ من قرية منادس الذي عايش تلك الفترة.

منه هذه السلطة فكثيرا ما يتم اللجوء إلى المحاكم أو القضاء في مثل هذه الشؤون، كما أن المجلس أصبح مجرد إسهام خيري (...) » (شواش، 2001، ص. 238). وبهذا فُتِح المجال للعمل بقوانين ومقاييس جديدة غير تلك التي كانت تخضع إليها القرية في ضل حكم الجماعة (ثاجمعث) (كزار، 2008، ص. 175).

وشهدت المنطقة في سنة 1984م ميلاد بلديتين جديدتين هما بلدية عين لقراج وبلدية بني موحلي وكذا ميلاد دائرة بني ورتلان بحدودها الحالية، هذا التحول الإداري انجر عنه تبعات عمرانية كثيرة حيث أُنجزت مقرات للدائرة والبلديتين الجديدتين وتلاها إنشاء العديد من المرافق العمومية والمنشآت القاعدية (ثانوية بني ورتلان، ثانوية بني شبانة، عدة متوسطات، تزويد القرى بالكهرباء والماء الشروب، إنشاء مراكز صحية...الخ). والشيء الملفت للانتباه من كل ما ذكرناه هو إنشاء معظم المرافق الجديدة في المراكز الإدارية للبلديات مما جعلها تتطور لتصبح شيئا فشيئا أقطابا تجذب النشاط التجاري والاقتصادي من جهة وأقطابا جديدة لاستقرار السكان من جهة أخرى، حيث أصبحت هذه المراكز وجهة جديدة للعمل والسكن بالنسبة للقرويين في المنطقة ككل.

وفي سياق آخر شهدت المنطقة خلال هذه المرحلة اعتماد أول مخططات للتهيئة والتعمير، والأمر يتعلق هنا بمحيط التعمير المؤقت (Périmètre d'Urbanisation Provisoire: P.U.P) الخاص بالتجمع العمراني بمركز بني ورتلان وكان ذلك سنة 1981م، بمحيط التعمير المؤقت (Périmètre d'Urbanisation Provisoire: P.U.P) الخاص ببني براهيم سنة 1985، ثم تم استحداث عدة أدوات أخرى للتحكم في العمران وتسييره بالمنطقة نذكرها مرتبة حسب تسلسل تاريخ إعدادها ما يلي (كزار، 2008، ص. 176).

1- مخطط التهيئة لمركز الدائرة (Schéma d'aménagement du chef lieu)، تم انجازه سنة 1985م.

2- بمحيط التعمير المؤقت (Périmètre d'Urbanisation Provisoire: PUP) الخاص بقرية ببني حافظ سنة 1988م.

2- المخطط العمراني التوجيهي (PUD) يتعلق كذلك بالتجمع العمراني بمركز بني ورتلان، تم انجازه سنة 1989م.

3- مخطط التهيئة والتوجيه العمراني (PDAU) الخاص ببلدية بني ورتلان ، تم انجازه سنة 1996م.

4- مخططات التهيئة والتوجيه العمراني لكل من بلدية بني موحلي وبني شبانة [19] وبلدية عين لقراج، تم انجازها سنة 1997م.

[19]- مخطط مشترك بين البلديتين.

5- مخطط شغل الأراضي (P.O.S Zone 01) لمركز بلدية بني ورتلان سنة 2001م.

6- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة تم اعداده ابتداء من 2004 .

7- المخططات البلدية للتنمية المحلية المدمجة في 2009 المنجزة في إطار دراســـات التنمية المدمجة والمستدامة للمناطق الجبلية في شمال ولاية سطيف .

8- مراجعة مخططات التهيئة والتوجيه العمراني لبلديات دائرة بني ورتلان سنة 2010.[20]

9- مخطط شــغل الأرضـــي رقم TR1 ســنة 2012 وهو يخص أحد مناطق التوســع الحالي للتجمع الرئيسي ببني ورتلان.

ورافق انجاز هذه الأدوات و المبادرات استحداث العديد من المصالح التقنية التي تسهر على تطبيقها وهي فرع مديرية البناء والعمران[21] – فرع مديرية الفلاحة – فرع مديرية الأشغال العمومية بالإضافة إلى المصالح التقنية للبلديات الأربع، وآخر ما استحدث في هذا الصدد هو المكتب التقني للدائرة. هذه المصالح أصبحت أطرافا فاعلة إلى جانب السلطات المحلية في عملية إنشاء وتحويل المجال المعماري والعمراني بالمنطقة، فهي تسهر على متابعة انجاز المشاريع المختلفة إضافة إلى مهمة تطبيق أدوات التعمير. وإلى جانب هذه المصالح نجد مكاتب الدراسات التقنية الخاصة والعمومية والمقاولات بشتى تخصصاتها (الهندسة المعمارية، الهندسة المدنية، العمران، الفلاحة، الأشغال العمومية، البناء) التي من جهتها كذلك تلعب دورا لا يستهان به في عملية إنشاء وتحويل الإطار المبني بالمنطقة. المواطن كذلك من خلال مختلف سلوكياته في المجال سواء من خلال استعماله له أو انجاز المشاريع الخاصة المختلفة ساهم ويساهم بدور فعال في هذه العملية. وكل هؤلاء الفاعلون لهم أدوارا مشتركة بينهم أو خاصة بكل واحد، سواء قاموا بها عن وعي أو بدونه، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما السبيل إلى تعزيز الوعي بهذه الأدوار، وما السبيل إلى تضافر الجهود من أجل مجال قروي أفضل؟ بكونه يتأقلم فيه الجديد بالقديم، كما يجد فيه القديم مكانه الذي يليق بقيمته. وما السبيل إلى مجال قروي أفضل بكونه يجمع بين النجاعة الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية، وبكونه يستجيب لتطلعات ويلبي الحاجيات الأساسية لمن يحويهم ويستغلونه ويشاهدونه ؟.

2.3.1.1.5 جوانب من مظاهر التحول على مستوى العمراني والمعماري للمستوطنات البشرية.

عرف المجال العمراني والمعماري بفعل عوامل عديدة تحولات متتالية وهذا وفقا لعملية تحـــول و تشكل لا تزال مستمرة إلى المرحلة الراهنة و يظهر أنها تزداد تسارعا مع ازدياد انفتاح المنطقـــــــة وتوفر الوسائل المختلفة (التقنية، البشرية، المالية...)

[20]- وهو مخطط مشترك بين البلديات الأربع.

[21]- تطور هذا الأخير فيما بعد إلى ثلاث فروع تشغل نفس المرفق حاليا هي: الفرع الإقليمي للسكن والقسم الفرعي للتعمير والهندسة المعمارية والبناء والفرع الإقليمي للتجهيزات العمومية .

أ- على مستوى المسكن: تطورت نمطية المسكن من حالته التقليدية إلى الحالة الحديثة على عدة مراحل وهذا بداية من توسيع المسكن التقليدي الواقع ضمن النسيج العمراني للقرية التقليدية مع إدخال بعض الميزات الحديثة كمواد البناء وتخصيص الفضاءات والسلالم والنوافـــــذ والانفتاح أكثر على الخارج، وبعداها وبفعل الحاجة إلى مجال أوسع بدأ القرويين وخصوصا المهاجرين منهم يوطنون مساكنهم خارج القرى مع إضفاء المساكن بمميزات حديثة أكثر مثل المرآب الذي يدل على امتلاك السيارة، التوسع العمودي بطابق أو طابقين في بعض الحالات، الانفتاح أكثـــــــــــر على الفضاء الخارجي وتمايز أكبر للفضاءات الداخليـــــــــــة (غرفة النوم، غرفة الاستقبال، مرآب، حمام ، دورة المياه، بهو ....) وبشكل عام أصبح المنزل يشغل مساحة أرض أوسع مما كان في حالته التقليدية كما أصبح منفصلا مجاليا عن النسيج القروي، ومن الناحية الإنشائية تم الاستغناء تدريجيا عـــــــــن مواد البنـــــــــــاء (الحجر، التراب، القرميد المحلي، الخشـــب المحلي) والتقنيات التقليدية والنتيجة هي شـــكل معماري يبتعد أكثر فأكثر عن نموذج الحارة القبائلية التقليدية و يقترب أكثر فأكثر من طابع "الفيلا" Villa أو العمارة Bâtiment[22]

ب- على مستوى القرى: يلاحظ المستكشف للمنطقة على مستوى القرى توضع البنايات الحديثة على جوانب الطرقات بشكل متقطع وغير رتيب مع تجاهل شبه كلي لطبوغرافيا مواضع البناء ومواد البناء التقليدية و كذا القواعد العامة للعمران[23]. كما يلاحظ أن التوســـعات الجديدة للقرى تســـاهم في إحداث تغيرات كبيرة في جمالية المناظر. ويلاحظ أنه غالبا ما تُخصص الطوابق الأرضية للبنايات كورشات أو محلات تجارية على شـــاكلة المناطق الحضـــرية. هذه المظاهر وغيرها تُوحي بســـلوك انجذابي من القرى الأم للاســـتيطان على جوانب الطرقات المؤدية إلى المراكز وإلى المراكز ذاتها (مراكز البلديات، مركز الدائرة، وبعض المراكز العمرانية الثانوية) أين تتوفر الظروف المساعدة على الاستقرار من بُنَى تحتية ومرافق عمومية وتهيئة عمرانيـــــة وسهولة المواصلات، انظر الصورة رقم (16) ، ومن خلال الملاحظة المقارنة بين مختلف عناصر البنية العمرانية الحالية للقرى على مستوى المنطقة يتبين أن هذه الأخيرة تتمـــايز إلى عـــــــــــدة أنسجة متجـــــــــــاورة، متمازجة أو مُتحوّرة وهـــــــــــي كالتالي (كزار، 2008، ص. 115)

[22] تجدر الإشارة إلى كون المرافق القاعدية المكونة للنسيج العمراني التقليدي (المساجد، العيون، الزقاق، ثاجمعث ...) عرفت هي الأخرى تحولات في بنيتها المعمارية وهو ما لم تتطرق إليها الأبحاث الأكاديمية بشكل خاص إلى حد الآن.
[23] على سبيل المثل نذكر عدم احترام المسافة القانونية بين محور منتصف للطريق وواجهات المباني المحاذية له.

خريطة رقم(11): أهم القرى و الطرق المؤدية إليها بمنطقة بني ورتلان.

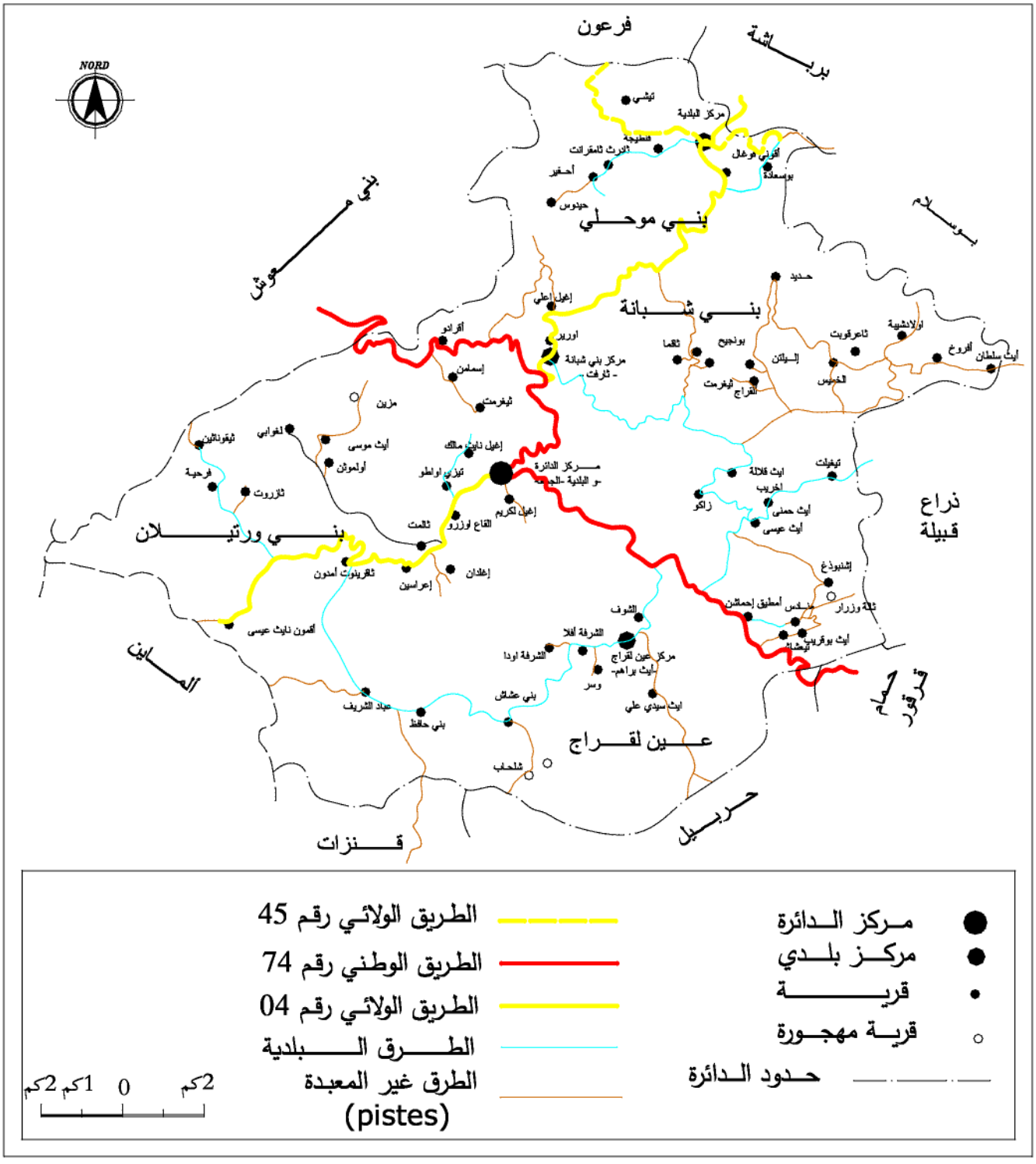

المصدر :

Cartes Topographiques, AKBOU N° NJ-31-V-6 Ouest & N° NJ-31-V-6 Est, Ech : 1/50.000, Alger : I.N.C 1991

+ معالجة الباحث (كزار، 2008،ص.98)

صورة رقم (16): منظر لجانب من التجمع المركزي لبلدية عين لقراج يبين مظاهر مختلفة لتحول المجال العمراني

المصدر:
https://alegradj.fr.gd/Tegniwin_Photos.htm

Consulté le : 04/05/2018

أ- النســـيج العمراني التقليدي: بما يضـــمه من منازل ومرافق عامة تقليدية غالبا ما يكون إما في حالة تدهور متقدمة أو قد تم تهديمه بشـكل جزئي أو كلي ليحل محله نسـيج جديد هجين من حيث الخصـائص المعمارية و العمرانية ومن حيث تقنيات ومواد البناء و قد يكون حديث ومنفصل تماما عن طبيعة النسيج التقليدي، انظر صورة قرية ثيلاتوين رقم (17) .

صورة رقم (17): منظر عام لقرية ثيلاتوين بالتجمع المركزي لبلدية عين لقراج يبين مظاهر مختلفة لتحول المجال العمراني

المصدر: الباحث، في ديسمبر 2016

ب- النسيج العمراني الاستعماري: كما أشرنا سابقا لا يمثل إلا جزءا بسيطا من مساحة بعض المستوطنات في المنطقة وهو إما في حالة تدهور متقدمة أو في حالة أحسن نتيجة ترميمه واستعادة ليوظف كمرافق عمومية ومثال ذلك ترميم واستعادة مركز المصالح الإدارية المختصة ساس 1956 SAS بالتجمع المركزي بني ورتلان وتوظيف جزء منه كمقر لفرع الصنوق الوطني للإجراء (الصـــورتان رقم 18و19) ومدرسة البنات والنساء في تالمات وتوظيفها كمقر إداري للمزرعة البيداغوجية التي تشرف عليه جمعية ابتسامة لذوي الاحتياجات الخاصة (الصـــورتان رقم 20 و21) وهو من الناحية الإنشائية والشكلية يختلف إلى حد ما عن النسيج التقليدي.

الصورتين رقم(18) و رقم (19): الواجهة الخارجية والفناء الداخلي لمركز المصالح الإدارية المختصة SAS بعد تهيئته كمركز للدفع والمراقبة الطبية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.

المصدر : الباحث ماي 2018

الصورتين رقم(20) ورقم (21): مدرسة البنات والنساء في تالمات بعد تهيئتها كمقر إداري لمزرعة بيداغوجية لذوي الاحتياجات الخاصة.

المصدر : الباحث ماي 2018

ج- النسيج العمراني الانتقالي : يتمثل في الإطار المبني الذي بدأت بوادر ظهوره بالمنطقة في أواخر السبعينات؛ يتضمن سكنات فردية وجماعية ومرافق عمومية تنتظم بشكل انشطاري تارة وخطي تارة أخرى وغالبا ما يكون امتدادا للنسيجين السابقين (التقليدى المتدهور و/ أو المتحور والاستعماري). العمارة المميزة للمساكن المكونة لهذا النسيج تستمد بعض خصائصها من المسكن التقليدي مع إدخال بعض ملامح العمارة الحديثة؛ فهي مباني ذات طابق واحد ونادرا ما تكون ذات طابقين وهي منفتحة على الخـــــارج بنوافذ أكبر من النوافذ التقليدية وقد تكون مغطاة بسقف مستوي أو بسقف مائل من القرمـــــــيد الحـــــديث وهـــــــي تميل إلـــــى التموضـــــع عـــــلى حـــــواف الطرقـــــــات وتتـــــــوفر أحيـــــانا علـــــى مـــــآرب لـــــركـــــن المركبـــــات

صورة رقم 22: الواجهة الرئيسة لأحد منازل النسيج الانتقالي بقرية منادس

المصدر: الباحث، مارس 2014

شكل رقم (17): موقع المسكن الانتقالي ضمن النسيج العمراني لقرية منادس

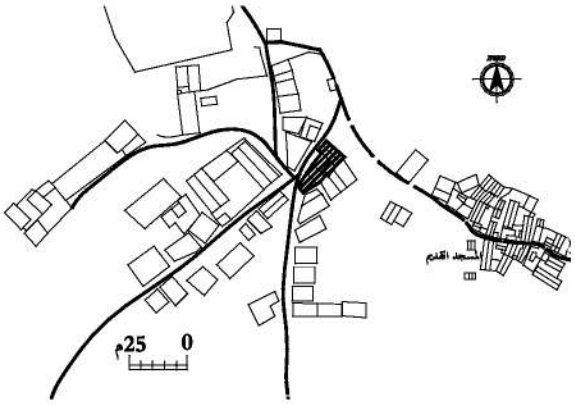

المصدر:عمل ميداني للباحث(كزار، 2008، ص 203)

شكل رقم (18): مخطـطات المسكن الانتقالي

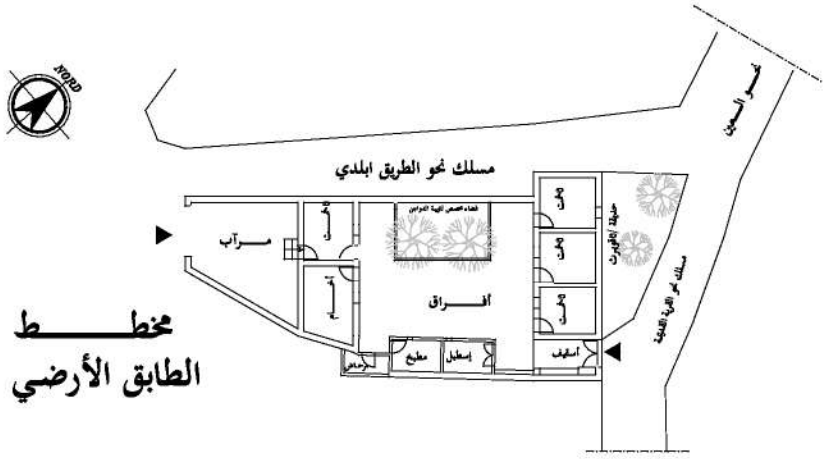

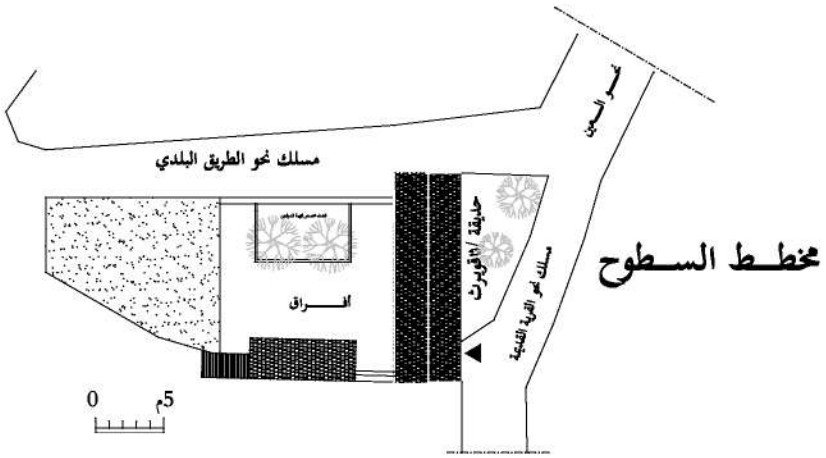

المصدر: عمل ميداني للباحث (كزار، 2008،ص. 203).

وفي حالة المساكن ذات الطابقين عادة ما يخصص قسم من الطابق الأرضي لمآرب أو ورشـــــات أو متاجر. ومن الناحية الإنشائية فهي تتميز بكونها هجينا من المواد والتقنيات الحديثـــة والتقليديـــة، انظر المثال الموضح بالصورة رقم 21 والشكلين رقم 21 ورقم 22، وقد تتوفر بعض المساكن من هذا النوع على حديقة (تَاقْورِتْ بالغة المحلية) تكون مرتبطة وظيفيا به.

د - الأنسجة العمرانية الحديثة : وتكون إما على شكل أحياء سكنية جماعية عمومية أو خاصـــــة أو تجمعات للسكنات التطورية وقد تأخذ شكل العمارة العمومية أو الخاصة المعزولة، المواد المستعملة في هذا النوع من المباني كلها حديثة وهي تختلف شكلا ومضمونا عن المساكن التقليدية.

د -1 الاحياء السكنية الاجتماعية: يرجع بداية ظهورها في المنطقة إلى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات و هي تجمعات عادة ما تكون مبنية في مراكز البلدية أو بالقرب منها وهي تتكون من مجموعة من العمارات المتعددة الطوابق (من عمارتين [24] إلى 22 عمارة) وغالبا ما تكون ذات نمط متكرر وخير مثال على هذا النوع: ثلاثة أحياء في التجمع المركزي لبني ورتلان وحي بالتجمع المركزي لعين لقراج وحيان بالتجمع المركزي لبني موحلي إضافة إلى حي عويشة قرب التجمع المركزي ببني ورتلان...إلخ. انظر الجدول رقم (27).

جدول رقم (27): حوصلة إحصائية عن أحياء السكنات الاجتماعية بني ورتلان

البلديات	أسماء أحياء السكنات الاجتماعية	عدد العمارات المشكلة للأحياء	المواقع
بني ورتلان	ثلاثة أحياء بمركز بني ورتلان	9+6+5	بني ورتلان مركز
	حي عويشة	22	غرب التجمع المركزي
	حي كونديان	10	شرق التجمع المركزي
	حي ثانوربة	15	شمال شرق التجمع المركزي
عين لقراج	3 أحياء بالتجمع المركزي بني براهيم	5+ 2+3	التجمع المركزي، دلاقة، القبة
بني موحلي	حيان بالتجمع المركزي الاثنين	12 + 6	التجمع المركزي
بني شبانة	حيان بالتجمع المركزي ثارفت	2 + 2	التجمع المركزي

المصدر: الباحث انطلاقا من الملاحظة الميدانية

[24] التجمع المركزي ببني شبانة يظم حيين متكونين من عمارتين ذات خمس طوابق .

د-2 التوسعات العمرانية المشكلة من أحياء السكنات الخاصة: تتكون السكنات فيها غالبا من طابقيـــن أو ثلاثة وهي تتموضع على جوانب الطرقات الرئيسية التي تربط القرى بالتجمعات الرئيسية ومبنية بالمواد والتقنيات الحديثة وقد تتخلل هذه السكنات بعض المرافق العمومية مثل المدارس والمساجد والفروع الإدارية. انظر الصورة رقم (23)

صورة رقم (23): جزء من التوسع العمراني الخطي بقرية منادس يتشكل مـــن تجاور لمساكن خاصة حديثة ومرافق عمومية (المسجد)

المصدر: الباحث، في جانفي 2010.

د-2 السكنات الجماعية أو العمارات المعزولة: غالبا ما تتموضع على امتداد الطـــــــرق الرئيسية (الطريق الوطني رقم 74 والطريق الولائي رقم (04) والطرق البلدية) أو الطرق الفرعية و نجدها على شكل عمارات حديثة تضم شقتين في كل طابق وقد يخصص الطابق الأرضي كمحـــــلات للتجارة أو للورشات انظر الصورة رقم (24).

صورة رقم (24): مسكن فردي وعمارتان للسكنات الاجتماعية بمحاذاة الطريق الرابط بين قرية إغيل نايث مالك والتجمع المركزي بني ورتلان،
المصدر: الباحث في 5 نوفمبر 2003

د-3 تجمعات السكنات التطورية : كتجمع منطقة كونديان ببني ورتلان، التجمع القريب من قرية الشوف بعين لقراج والحي "La cité" بالاثنين التجمع المركزي لبلدية بني موحلي. ينتظم نسيجها العمراني على شكل شطرنجي وهي في البداية تجمعات تتكون من سكنات فردية غير مكتملة (أي تطورية) تم توزيعها من قبل السلطات العمومية على المواطنين على أن يقوم المستفيدون باستكمال بنائها، تتكون هذه الأحياء من سكنات ذات طابقين على الأقل وقد تتطلب تجهيز هذه التجمعات بمختلف الشبكات وقتا طويلا نسبيا.

وهي من حيث الشكل تؤكد التوجه نحو التخلص من أي اعتبار للخصوصيات العمرانية المحلية، انظر الصورتين رقم (25) و رقم (26).

صورة رقم(25): تجمع السكنات التطورية بدلاقة شمال شرق التجمع المركزي لبلدية عين لقراج " أيث براهم"

المصدر: قوقل إرث 2017

صورة رقم (26): تجمع السكنات التطورية بكونديان جنوب شرق التجمع المركزي لبلدية بني ورتلان " الجَمْعَة" **المصدر:** قوقل إرث 2017

د-4 التجمعات السكنية الحديثة غير المرتبطة بالقرى التقليدية: من بينها نجد معظم أجزاء التجمع المركزي ببني موحلي الذي تطور بشكل منفصل تماما عن القرى التقليدية عكس ما هو الحال في التجمعات المركزية للبلديات الثلاث الأخرى. ومن بينها نجد تجمعي ألقراج ودلاقة بعين لقراج وتجمع أقرادو ببي شبانة. تتشكل في معظمها من مباني مملوكة للخواص من نمط الفيلا أو العمارة وأهم العناصر المجالية التي تربطها هي الطرق وأحيانا مرافق عمومية مثـــل المساجد أو المستوصفات أو المدارس الابتدائية، انظر الصور رقم (27) ورقم (28).

صورة رقم (27): تجمع للسكنات الحديثة بدلاقة عند تلاقي الطريق الوطني 74 والطريق البلدي المؤدي إلى مركز بلدية عين لقراج " أيث براهم"

المصدر: قوقل إرث 2017

صورة رقم (28): تجمع للسكنات الحديثة بأقرادو بلدية بني شبانة بشكل سديمي على طول الطريق الوطني 74 وهو لا يرتبط بشكل مباشر مع أي قرية تقليدية

المصدر: قوقل إرث 2017

2.1.5 استخلاص عام حول تطور استدامة التوطن البشري بمنطقة بني ورتلان

إن المحاولة السابقة لوصف وتصنيف مظاهر التحول وأنماط المستوطنات البشرية المستحدثة على مستوى منطقة بني ورتلان مع كونها إجمالية وتقريبية فهي تسمح لنا استخلاص جملة مـــن الحقائق والافكار حول الآثار المترتبة منها على استدامة الاستيطان البشري في المنطقة وهو ما سنتناوله في الفقرات التالية

1.2.1.5 أولا على المستوى المنطقة ككل:

نقطة البداية المفصلية في عملية تشكل و تطور النسيج العمراني للقرى الجبلية التقليدية بالمنطقة كانت بمجيء الاستعمار الفرنسي الذي تسبب في الكثير من عمليات التهجير الجماعي للسكان وهدم القرى. وعلى نقيض ذلك ساهم في ربط شبكة القرى بالأقاليم المجاورة وقام ببناء منشآت عسكـــرية ومرافق عمومية وفقا لما تمليه خططه الاستعمارية[25]. وقد خلفت الفترة الاستعمارية آثارا عميقة في

[25] الحملة الاستعمارية كذلك اتخذت من المنطقة موضوعا للدراسات ضمن نطاق أوسع هو منطقة القبائل مما سمح بتطوير معارف عن المنطقة و عن تاريخها .

مجتمع كان شبه منعزل ومكتفي ذاتيا و يتمتع بخصوصيات ثقافية واجتماعية تـــدعم استقراره النسبي وتأقلمه وتوازنه مع الوسط الجبلي.

الآثار السلبية للحقبة الاستعمارية على المنطقة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي دفعت بالقسم القادر على العمل من السكان إلى الهجرة نحو المدن (فرنسا أو المدن الجزائرية)[26] بهدف استعادة التوازن المحلي المفقود من خلال الموارد المالية المحصل عليها من الهجرة وقد نجحت الكثير من الأسر من تحقيق قدرا معينا من الرفاهية وتجلى ذلك في البعد المعماري من خلال توسعات متتالية للمساكن التقليدية داخل القرى ثم بناء مساكن أوسع وأكبر خارج القرى الأم. وهو ما أدى إلى استهلاك مساحات معتبرة كانت تستخدم للزراعة المعاشية وبهذا تكرست وتجذرت تبعية المنطقة إلـــى العالم الحضري وازدادت هشاشة اكتفائه الذاتي.

ومن جهة أخرى وفي محاولة منها لمساعدة السكان بادرت السلطات العمومية بعد الاستقلال إلى تجهيز المنطقة بالمرافق العمومية بشكل تدريجي ممـــا سمح بتحسين مطرد للخدمات المقدمة (كالتعليم، الصحة، الربط الصحي، التزويد بالمياه الصالحة للشرب والربط بشبكات الكهرباء والهاتف ...إلخ.) ، وما هو ملاحظ بالنسبة إلى هذه المجهودات هو كونها متمركزة في الغالب في التجمعات المركزية وهو ما دفع بسكان القرى والمناطق المبعثرة للتوجه نحو الاستقرار إما في مراكز البلديات الأربع أو في التجمعات الثانوية التي حظيت ببعض التجهيزات والمرافق العمومية مثل بني حافظ وأخريب و منادس ببلية عين لقراج وعراسة وببني ورتلان وأحفير ببني موحلي هذه السيرورة ساهمت من الناحية العمرانية في توسيع المراكز والتجمعات الثانوية بشكل متسارع ابتداءا من الثمانينات وهو ما أسفر على استهلاك مساحات زراعية مهمة في أطراف هذه التجمعات وأدى إلى انفصال قسم كبير من القرويين عن حقولهم وبهذا تكرست مرة أخرى تبعية القرويين إلى العالم الخارجي والمراكز الريفية على حد سواء.

وأدت ظاهرة هجرة جزء من السكان القادرين إلى تخفيف العبئ على المجال من جهة ومن جهة إلى إفرغه من محتواه الاجتماعي حيث أن افتقار الإقليم إلى اليد العاملة أفضى إلى تشجيع هجرة بعض من مكونات المجتمع من الأسر والمقاولات ...إلخ. وعلى نقيض ذلك فإن تدني الأوضاع الأمنية خلال فترة التسعينات في المناطق المجاورة لبني ورتلان جعلها ملجئ مؤقتا لسكان تلك المناطق. وبعد استتباب الأمن ساهمت سياسة دعم السكن الريفي على مستوى المنطقة في تسريع وحفز وتيرة توسع القرى بعد مرحلة معينة من الجمود بل والتراجع ورغم ذلك استمرت الهجرة نحو المدن.

[26] وقد بدأت ظاهرة الهجرة في مرحلة حقبة الاستعمار الفرنسي و استمرت ذ بشكل كبير في السنوات الاولى من الاستقلال إلى غاية بداية السبعينيات .

وقد أفرزت التوسعات المستمرة الحاصلة على مستوى مختلف المستوطنات نتائج إيجابية كبيرة كما سبق وأن أشرنا حيث تحسنت ظروف سكن المواطنين من خلال تحسين تجهيز السكنات بالمرافق المختلفة (دورة المياه، الحمام، المطبخ...إلخ.) كما تم نسبيا تقريب المرافق العمومية المختلفة إلى للسكان. غير أن هذه التوسعات أسفرت عن نتائج سلبية على الصعيد البيئي والاقتصادي نذكر أهما فيما يلي أهمها:

- التوسع على حساب الأراضي الزراعية والغابية المحدودة
- تلويث المحيط من خلال الانتشار العشوائي المفرغات.
- تلويث الوديان بمياه الصرف الصحي غير المعالجة وتلويث المياه الجوفية عند انعدام الصرف الصحي.
-التلويث البصري للمحيط وتغيير المعالم الجمالية للمناظر.
- تلويث الهواء من خلال الاستهلاك المتزايد للوقود الاحفوري وحرق النفايات.
- الاستهلاك المفرط للمياه السطحية والجوفية ...إلخ.

وعلى صعيد آخر مواكبة التطور الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة تطلب استحداث هيئات محلية تسهر على تسيير المرافق والخدمات التي تقدمها كما تتكفل بإعداد المبادرات الكفيلة بالاستجابة لحاجيات السكان على المستوى المحلي من بني تحتية ومساكن ومرافق وخدمات، غير أن الدور التنموي الذي تلعبه هذه المصالح في تنمية المستوطنات البشرية بالمنطقة و تنمية الإقليم ككل عادة ما يصطدم بتحديات وقد تعتريه بعض النقائص مما يدفع ببعض الشرائح من السكان للتعبير عن عدم الرضا والقبول بمستوى الأداء. وتتخذ أساليب التعبير عن الاحتياجات أشكالا مختلفة منها التي تفضي إلى نتائج إيجابية ومنها التي تؤدي نتائج غير إيجابية[27]. ومن المعلوم أن التكفل الجيد باحتياجات المواطن يبدأ بتقوية الوسائل والهيئات المسخرة لخدمته.

2.2.1.5 ثانيا على المستوى القرى والمسكن:

تحول نمطية السكن الريفي عن ماضيه تمخض عن سيرورة ساهمت فيها الكثير من العوامل ونتج عنها تحسين التكفل الكمي بالحاجة الى السكن وتحسين ظروفه، غير أنها كانت سببا أساسيا في ظاهرة التوسع الانشطاري والخطي على مستوى المستوطنات الجبلية التقليدية بالمنطقة وما انجر عنه من تبعات نذكر منها ما يلي:

- التوسع الانشطاري والخطى للقرى أثرا على قوة الروابط الاجتماعية حيث أدى إلى اتساع المسافة بين المساكن وبالتالى الفصل المجالي بين أفرد وأسر المجتمع المحلي الذي كان يتميز بكونه منسجم ومتعاضد في مواجهة المخاطر الخارجية و بالتالي ساهم في توطين النزعة الفردية لدى سكان المنطقة.

[27] ففي بعض الأحيان تنقل الجرائد اخبارا عن قطع الطرقات من قبل سكان القرى كوسيلة للضغط على السلطات المحلية لتحقيق مطالبهم

- عدم اعتماد النمط التقليدي في التوسع يفسر بعامل انفتاح سكان المنطقة على العالم الخارجـــي وتمكنهم من استيعاب طرق و تقنيات البناء بالمواد الحديثة وكذا امتلاكهم للموارد المالية اللازمة لاستقدامها واستخدامها كما ساهم عامل الانفتاح المطرد لسكان المنطقة على المدن من استيعاب أسلوب السكن الحضري فالمهاجر عند عودته إلى المنطقة بهدف للاستقرار والاستثمار يكون قد تشبع بمظاهر الإنتـاج والاستهلاك الحضري ذات الأثر المحسوس على البيئة .

- استخدام مواد البناء وتقنيات البناء الحديثة سمح وأتاح فرصة لتسريع وتيرة الإنجاز وبالتالي تقصير مدة الحصول على مسكن كما أتاح حرية أكبر للتوسيع الأفقي والعمودي للمساكن وهو ما أفرز بمباني بفراغات أوسع بكثير من نمط الحارة و بالتالى الحاجة إلى استهلاك أكبر للطاقة من أجل التهوية في الصيف والتدفئة في الشتاء وهو ما أفرز ويفرز آثارا بيئة سلبية .

- استخدام المواد الحديثة والتقنيات الحديثة في بناء المساكن ولد و كرس الحاجة إلى اليد العاملة المتخصصة والموارد المالية لسد تكلفة الإنجاز و مع مرور الزمن و تعقد التقنيات وازدياد مواد البناء وتنوعها ازداد ت التكلفة وهو ما أثقل كاهل السكان ويدفعهم إلى طلب إعانة الدولة لبناء السكن الريفي أو إيداع طلب للاستفادة من السكنات الاجتماعية التي عادة ما تنجز في التجمعات المركزية للبلديـــات وهذا ما يكرس اتساع الهوة بين مكونات المجتمع القروي.

- امتلاك وسائل النقل ووسائل الحفر ذلل كثيرا الصعوبات المتعلقة بتسوية أرضيات المباني وحفر الاساسات لكن هذا التطور جعل من فكرة أقلمة المسكن مع طبوغرافيا الموقع من بين آخر الاهتمامات. وبالتالي فمعظم المباني الحديثة المبنية في الأرضي المنحدرة تسفر على أعمال كبيرة للتسوية والحفر ونقل الأتربة وكذا اقتلاع الغطاء النباتي مما يؤدي إلى تضرر النظام البيئي ككل من خلال تحفيز عملية الانجراف.

ونظرا للطبيعة الهشة للمنطقة فإن الاستمرار في إعادة إنتاج السلبيات البيئية و الاقتصادية والاجتماعية المذكورة وغيرها بالتزامن مع عملية تنمية و تطوير المستوطنات البشرية في منطقة بني ورتلان سيؤدي لا محال إلى تقويض دعائم الاستقرار بالمنطقة مـــن الأساس هو ما بدأ السكان يشعرون به من خلال مواسم الجفاف الطويلة وحرائق الغابات المتكررة التي تنتج عن انتشار المفرغات العشوائية. وإن استدامة إيجابيات الديناميكية التنموية بالمنطقة تستدعى اتخاذ مختلف الإجراءات اللازمة للحد من تلك السلبيات وهذا لا يتأتى إلا من خلال تضافر جهود مختلف الأطراف الفاعلة المحلية. ويتطلب تحقيق الاستدامة التنموية في المنطقة كذلك إشراك السكان والمجتمع المدني في صياغة الوجهة التنموية للمستوطنات والمنطقة ككل. في المبحث الموالي من هذا الفصل سنتناول التحولات المجالية المذكورة في هذا المبحث وعلاقتها بالاستدامة بشيئ من التفصيل من خلال مثل قرية منادس.

المبحث الثاني: التحولات المجالية في المستوطنات البشرية وعلاقتها بالاستدامة من خلال مثال قرية مناديس.

قرية "مناديس" تجمع ثانوي ضمن سلسلة من القرى هي: "لعزيب" (ثاماقازث)، "بونتر"، "مناديس"، "تيزي العسكر"، و"إشنبوذغ" يربطها طريق بلدي معبد طوله 5,12كم يتفرع عن الطريق الوطني رقم 74 وهي تابعة لبلدية عين لقراج إحدى البلديات الأربع لدائرة بني ورتلان. تبعد عن مركز الدائرة بـحوالي 10,8كم بينما تبعد عن مركز البلدية بـحوالي 4,7 كم. تقع على الجانب الجنوبي الشرقي لجبل بوموسي (1240 م) حيث تحتل موضع مستوي نســـــبيا يتميز بوفرة المياه وخصوبة التربة، انظر الخريطة رقم (11). كانت النواة الأولى لهذه القرية عبارة عن مجموعة أكواخ استُعمِلت من طرف الفلاحين كمأوى ومخازن في مواسم الحصاد وجني الزيتون وغيرها من المحاصيل. يقطن هؤلاء الفلاحين قرى تقع على الجانب المقابل مــن جبل بوموسي (قرى "أخريب"، و"زاكو"، و"ثيغيلت" وغيرها) (كزار، 2008، ص. 136) ، انظــر الصورتين رقم (29) و (30).

في هذا المبحث سنقدم صورة مجملة لمراحل تطور البنية المجالية للقرية مع ربطها بالمفهوم العام للاستدامة وهذا بهدف دعم و تأكيد ما تم استخلاصه بخصوص هذا الموضوع في المبحث الأول من هذا الفصل.

1.2.5 مكونات البنية المجالية لقرية مناديس (كزار، 2008، ص ص. 136-145)[28]

بصورة إجمالية نميز في البنية المجالية لقرية مناديس العناصر التالية: الإطار المبني، وشبكة الطرقات، والأراضي الزراعية، والأراضي غير المزروعة (البور، الأحراش والأدغال)، ومصادر الماء. فيما يلي يأتي وصف، تكوين ووظيفة كل منها.

1.1.2.5 الإطار المبـــــني:

يتشكل من مجموع حوالي 110 بناية، 101 منها ذات استغلال سكني أو مزدوج (سكني وخدمـــاتي) و9 منها ذات استغلال خدماتي بحت. ويتمايز إلى: نسيج عمراني قديم متراص، نسيج حديث انشطاري أو خطي بالإضافة إلى النسيج الانتقالي ذو الصفات المشتركة مـــن الأول والثاني.

النسيج العمراني القديم يضم 16 حارة متجاورة (وهي مجموعة من المساكن التقليدية "إخامن" تشترك في فناء واحد ولها مدخل رئيسي وتقطنها عائلة موسعة) ومسجد بالإضافة إلى 04 مساكن منعزلة وهو ما يعادل 19,09% من مجموع مباني القرية.

[28] اعتمدنا في تحرير ما تعلق بمكونات المجالية لقرية مناديس وعلى ما ورد في الطلب الرابع من القسم الثاني من الفصل الثاني من دراسة سابقة بعنوان التحولات المجالية في القرى الجبلية القبائلية، حالة قرى ومداشر منطقة بني ورتلان (كزار ، 2008، ص 136-145) مع تحين المعطيات إعادة صياغتها حسب متطلبات البحث وكذلك تم تحيين الخرائط .

المواد المستعملة في إنشائه محلية تتمثل في الحجر، التراب، الخشب، القرميد المصنوع محليا، التبن وغيرها. يتخلل هذا النسيج زقاق رئيسي واحد يتراوح عرضه من 1,5م إلى 2,5م ويتفرع عنه دربين فرعيين. هذه الطرق الثلاث تربط النواة الأولى للقرية بما حولها من أراضـــي زراعية وتوسعات حديثة تتميز بعدم إمكانية مرور العربات الميكانيكية من خلالها.

صورة رقم (29): المنطقة الجنوبية والجنوبية الشرقية لجبل بوموسى

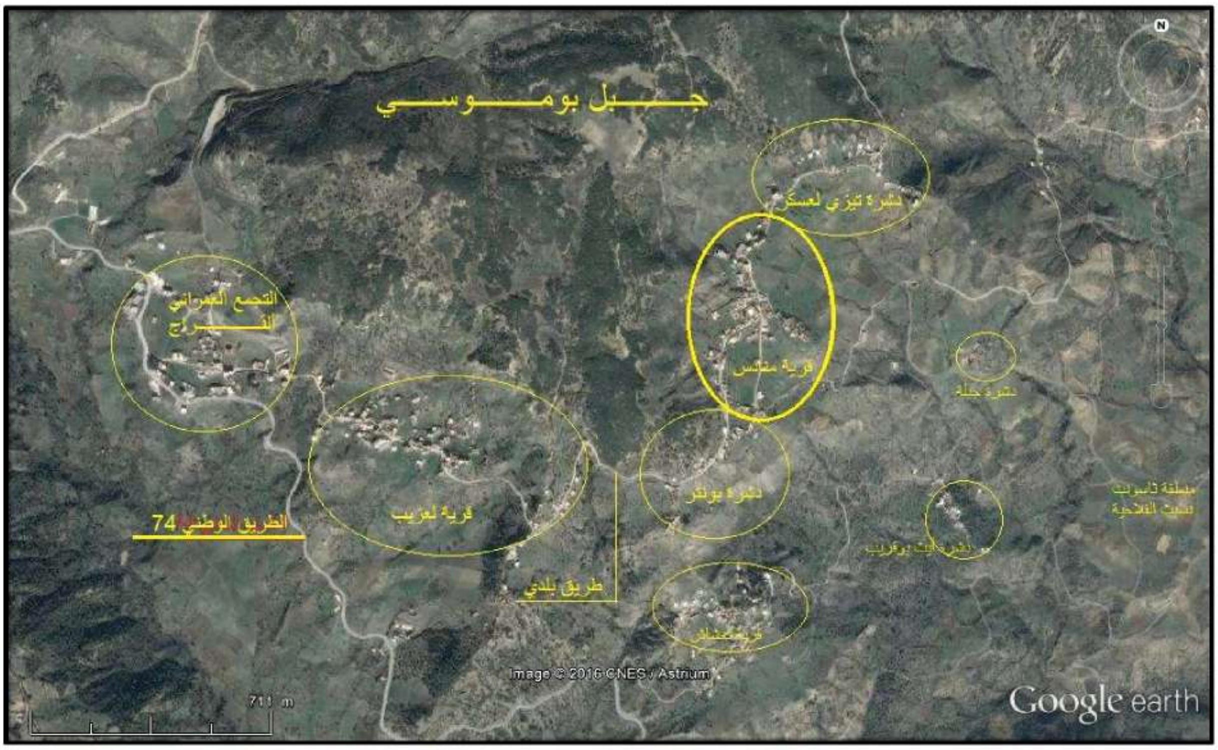

المصدر: قوقل إرث، 2016.

صورة رقم 30: قرية منادس، صورة ملتقطة بالصاتل

المصدر: قوقل إرث، 2016.

.

ويجاور النسيج العمراني الانتقالي النسيج الأول من جهة الطريق البلدي ويتميز بتداخل الصفات القديمة والحديثة من حيث الشكل ومواد البناء المستعملة. فمن الجانب المورفولوجي نجد نموذج الحارة هو الغالب مع بعض التغييرات في أبعادهـا المختلفة بينما من الناحية الإنشائية لاحظنا استخدام جزئي لبعض المواد الحديثة كالخرسانة، والخرسانة المسلحة، والقرميد الحديث، والآجر. يضم هذا النسيج العمراني 07 مساكن، مدرسة ومتجر وهو ما يعادل(6,36%) من مجموع مباني القرية. والجديد هنا هو إمكانية الولوج إليه بواسطة العربات الميكانيكية المتوسطة والصغيرة الحجم.

النســيج العمراني الحديث يضــم 82 بناية وهو ما يعادل 74,54% من مجموع مباني القرية، جلها ذات طابقين وخاصة المساكن المبنية على جانبي الطريق البلدي. المواد الإنشائية المستعملة حديثة. المباني تتموضــع أســاســا على شــكل خطي على طول الطريق البلدي الذي تتفرع عنه 7 مســالك ثانوية تربطه بمجموعات متفاوتة العدد من المنازل؛ إلى جانب المباني الســـكنية نجد المرافق العمومية التالية: المدرسة الابتدائية، والمسجـد، والمستوصف، والفرع البلدي، ومتجرين، والمقـــبرة.

2.1.2.5 شبكة الطرقات:

تتشكل شبكة الطرقات أساسا من الطريق البلدي والمسالك والدروب الفرعية وهي:

الطريق البلدي: معبد بشـــكل غير مكتمل يتراوح عرضـــه ما بين 06 إلى 08 أمتار يربط قرية منادس وعدد من القرى الأخرى بالطريـــــق الوطني رقم 74 ، انظـــــــــــر الخرائط مـــن 12 إلـــــى 15 والصورتين رقم (29) ورقم (30).

المسالك: وهي طرق ثانوية تستخدم من طرف الراجلين والسيارات على حد سواء، وغير معبدة وتتفرع احيانا إلى دروب.

الدروب: تصلح فقط لمرور الراجلين والحيوانات تربط القرية بالأراضي الزراعية المجاورة، منها ما هو طريق تقليدي قديم ومنها حديثة النشأة.

3.1.2.5 الأراضي الزراعية:

يمكن تصنيفها حسب الاستغلال إلى ستة أصناف وهي: البساتين منها بساتين الخضر وبساتين الأشجار المثمرة (التين والزيتون)، وحقول القمح والشعير، والأراضي ذات الاستغلال الثنائي (أشجار مثمرة مع زراعة الحبوب أو أشجار مثمرة مع زراعة الخضر) بالإضافة إلى الأراضي البور.

4.1.2.5 الأحراش والأدغال:

يطلق عليها اســم الغابة عند الســكان المحلين يمارس فيها نشــاط كان إلى وقت قريب ذو أهمية محورية في الحياة الاقتصادية للقرويين يتمثل في الرعي. كما شكلت إلى وقت ليس ببعيد مصدرا للحطب المستعمل للتدفئة المنزليـــــــــــــة والمستعمل في مختلف النشاطات كالفلاحة والبناء، وقد أستُصلِحت مساحات هامة من هذه الأراضي لكنها أُهمِلت كونها ضئيلة المردودية.

5.1.2.5 مصادر المياه:

تعد من المقومات الأساسية لاستقرار سكان القرية إذ أنها تضم حوالي من 57 بئر بالإضافة إلى عينين متوسط التدفق السنوي الواحدة منهما حوالي 1,5 ل/الثانية، إضافة إلى بئر ارتوازية أنجزت في جوان 2003 وشرع في استغلالها بعد استكمال إنجاز وتجهيز الخزان المخصص لتزويد القرية بالماء.

قرية منادس بتركيبتها المجالية الحالية البسيطة نسبيا تُجَسد حالة القسم الأكبر من قرى منطقة بني ورتلان، بحيث بدأ نمط البناء الشبه حضري (الخطي و/أو الانشطاري) يحل محل النسيج القديم الذي يخضع الآن إلى عدّة تحـولات وتغييرات من طرف السكان (توسيع، ترميم، هدم كلي، إعادة بناء) تهدف إلى تكييفه مع متطلبات الحاضر.

2.2.5 مراحل تشكل وتحول النسيج العمراني لقرية منادس (كزار، 2008، ص ص.177-187)[29]:

تعرفنا بشكل عام على البنية المجالية لقرية منادس أين تبين لنا أن القرية تشكلت انطلاقاً من مجموعة مساكن كان القرويون يأوون إليها بشكل مؤقت في مواسم البذر، والجني والحصاد ويستخدمونها لتخزين محاصيلهم. هذا النمط من النشأة تشترك فيه عدة قرى على مستوى منطقة بني ورتلان و منطقة القبائل بشكل عام وتسمى لعزيب "Laâzib" باللغة المحلية أو أعزيب" AZIB" حسب مارك كوت (Côte, 1996, pp. 68-77)

تعود كل أصول سكان قرية منادس إلى قرى عرش "غبولة" (أو إغبلولين) الذي يضم عدة قرى منها: "أخريب"، "ثيقرث"، "زاكو"، "أيث حمنة"، "ثيغيلت"....إلخ.) الواقعة في الجانب المقابل من جبل بوموسي؛ كما أن معظم الأراضي المحيطة بقرية منادس وكذا الأراضي الواقعة على الجانب الجنوبي الشرقي لجبل بوموسي تعود ملكيتها إما لسكان من القرى الأم أو سكان من القرى الجديدة نسبيا (منادس، لعزيب، جبلة، ايث بوقريب، بونتر...الخ). وعليه من المحتمل أن يكون التوطن البشري في هذه المنطقة بدأ من "غبولة" المرتفعة نسبياً لينتقل نحو مناطق أقل ارتفاعاً مثل منادس.

تشكلت أجزاء النسيج العمراني الحالي لقرية منادس ومكوناته المجالية الأخرى على مراحل نتيجة نشاط القرويين الذين سعوا إلى تهيئتها بما يتماشى واحتياجاته المختلفة، وبما يتماشى مع خصوصياتهم الثقافية والاجتماعية من جهة ومن جهة أخرى نتيجة الجهود التنموية للدولة في مختلف القطاعات. سنحاول فيما يلي ومن خلال الوثائق المتوفرة تقسيم عملية تشكل وتحول المجال العمراني لقرية منادس إلى مراحل متمايزة مع محاولة تفسير بعض مظاهرها.

إذا سلمنا بأن النواة الأولى للقرية تشكلت انطلاقاً من مجموعة مساكن لقرويين ذوي أصل غبولي فإن هذا يسمح باحتمال تموضعها على أحد الدروب التي شقها هؤلاء القرويون إلى الجهة الجنوبية الشرقية لجبل "بوموسي". الدرب نفسه الذي يربطها بعرش "غبولة" يستمر إلى الجهة الجنوبية الشرقية حيث منطقة "ثساونت نسبث" الفلاحية وهذه الأخيرة مملوكة في معظمها لعرش غبولة. وهذا يسمح كذلك باحتمال كون القرية في بدايتها مكان يستريح فيه الفلاحين العائدين من أراضيهم صعوداً نحو غبولة. انظر الصورة رقم 29 والخريطة رقم (11) صفحة رقم 191. والمجسم الممثل في الشكل رقم (09) صفحة رقم 137.

يتمثل موقع القرية في ربوة صغيرة يحيط بها أراضي خصبة شَكَّل الدرب الذي يمر من خلالها المحور الرئيسي الذي بُنيت على جوانبه أول المساكن، واختيار هذا الموقع لم يكن عشوائياً وذلك للأسباب التالية:

[29] اعتمدنا في تحرير ما تعلق بمراحل تشكل وتحول البنية المجالية لقرية منادس على ما ورد في الطلب الثاني من القسم الثلث من الفصل الثالث من دراسة سابقة بعنوان التحولات المجالية في القرى الجبلية القبائلية، حالة قرى ومداشر منطقة بني ورتلان (كزار، 2008، ص ص. 177-187) مع تحين المعطيات والخرئط وإعادة صياغتها حسب متطلبات البحث .

- موقع القرية قريب من عدة مصادر مائية أهمهما منبعين يتميزان بتدفق معتبر ودائم، تم تهيئتهما إلى عيون.
- بناء النواة الأولى للقرية على الموقع الأقل خصوبة مقارنة بما حوله من أراضي.
- توفر إمكانية مراقبة كل الأراضي المحيطة بموقع القرية.

اعتماداً على الصورة الجوية للقرية الملتقطة سنة 1995م والصور الملتقطة بالقمر الصناعي والروايات الشفوية لبعض كبار القرية بالإضافة إلى مسح ميداني شامل لكل المباني التي تضمها والأراضي المحيطة بها توصلنا إلى تصور قسمنا من خلاله عملية تشكل و تحول إلى أربعة مراحل هي:

1.2.2.5 مرحلة ما قبل 1962:

في هذه المرحلة تشكلت القرية تدريجيا من مجموعة من المساكن التقليدية يقارب عددها 16 حارة تنتظم في نسيج عمراني تقليدي متراص ومسجد مضافا إليها أربع حارات معزولة (ربما يعود السبب في بنائهما معزولة إلى عدم امتلاك أصحابها أرضا ضمن النسيج العمراني للقرية). النسيج العمراني القروي يشقه زقاق "أزنيق" رئيسي بحيث كل حارة لها باب ينفتح على هذا الأخير. إلى جانب كونه مكان عبادة يلعب المسجد في هذه القرية دور "ثاجمعث" بحيث إلى هذا اليوم لا يزال الرجال من السكان يجتمعون جالسين في مكان خاص في ساحة المسجد الذي لم يبق منه سوى الأطلال.

الخريطة (12): البنية المجالية لقرية منادس سنة 1978م.

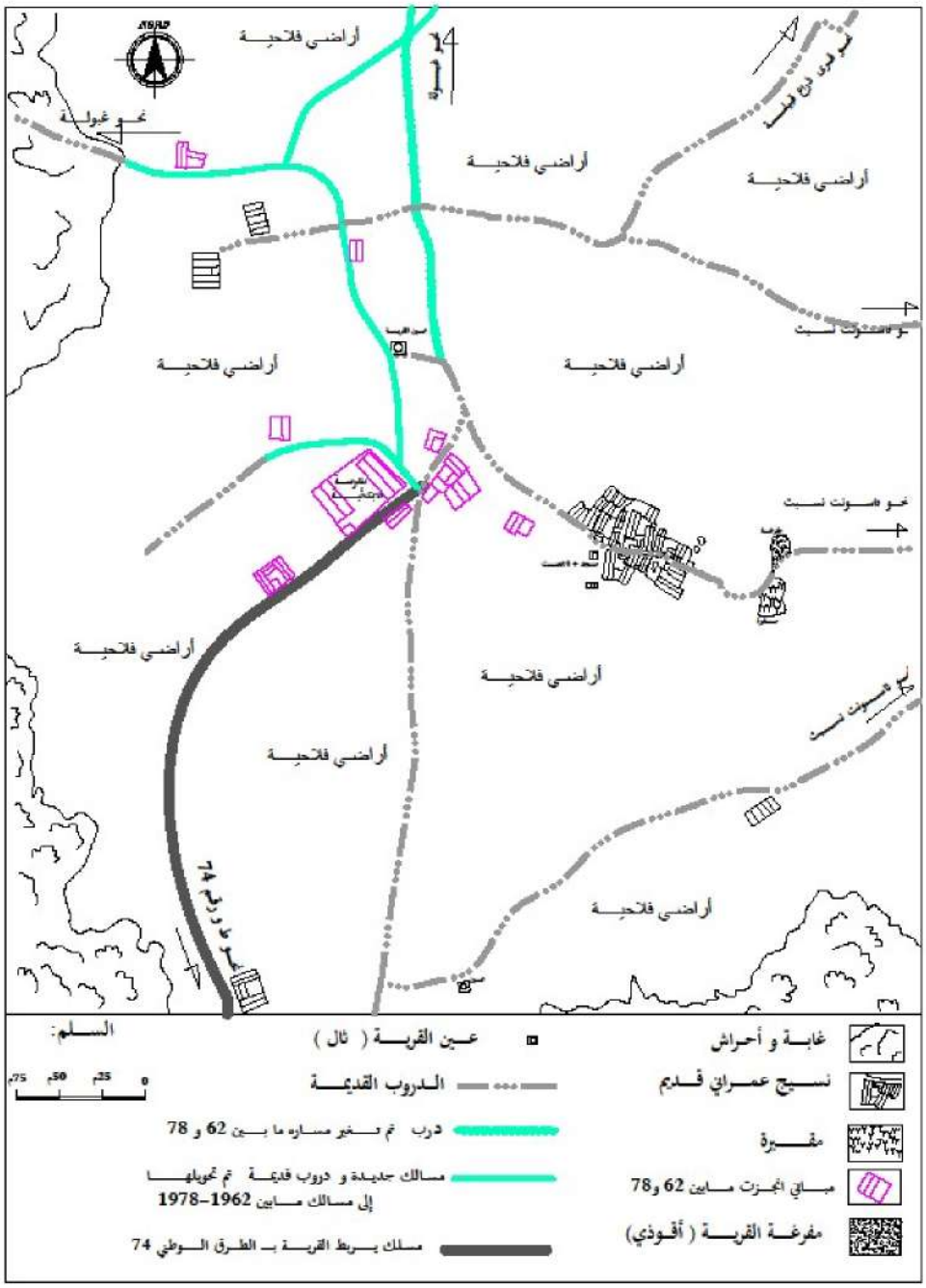

المصدر: الصورة الجوية لقرية منادس سلم 10000/1 لسنة 1995+ بحث ميداني+ معالجة الباحث

وتقع المقبرة عند مخرج القرية من الجهة الشرقية بينما تبعد عين القرية بمسافة 90 متر عن آخر منزل من جهة المسجد. إلى غاية 1962م ظلت القرية مجرد مستوطنة بشرية بسيطة وسط الأراضي التي يستغلها القرويون لزراعة محاصيل مختلفة. الأراضي الواقعة أسفل وقرب عين القرية كانت ولا تزال تسقى جزئياً وفق نظام ري خاص يتم إعداده بالتراضي بين سكان القرية، انظر الخريطة رقم (12).

في هذه المرحلة تكونت شبكة الطرق من مجموعة من الدروب "Sentiers" القديمة إضافة إلى مسلك "Piste" يربط بين القرية والطريق الوطني رقم 74 الذي أنجز من طرف سلطات الاحتلال خلال السنوات الأولى من الثورة بهدف التمكن من التوغل باستعمال مختلف آلياته العسكرية إلى القرى الواقعة على الجانب الجنوبي الشرقي من جبل "بُومُوسي" وهي قرى "لَعزِيبْ"، و"بُونترْ"، و"جَبْلَة"، و"مْنَادسْ".

2.2.2.5 مرحلة ما بين 1962 إلى 1978:

عرفت قرية منادس خلال هذه المرحلة توسعاً بسيطا، بحيث أن معظم المنازل الجديدة بنيت منفصلة وبعيدة نسبياً عن النسيج العمراني التقليدي. عدد هذه المنازل هو 05 مسكنا بالإضافة إلى مدرسة ابتدائية ومتجر، كما استبدلت المقبرة القديمة بمقبرة جديدة. وتوسعت شبكة المسالك باتجاه المباني الجديدة. انظر الخريطة رقم (12).

3.2.2.5 مرحلة ما بين 1978 و1987:

عدد المباني التي أنجزت خلال هذه الفترة هو 43، ثلاث منها مرافق عمومية (المسجد الجديد، والمستوصف، ومقر الفرع البلدي) أما الباقي فهي مباني سكنية بنيت بمواد حديثة بشكل كامل تقريباً، وهي ذات طابع يغلب عليه سمات النمط الحديث بحيث نجد 24 منها ذات طابقين على الأقل. في هذه المرحلة الوجهة المفضلة لتوضع المساكن الجديدة هي الطريق البلدي الذي يربط القرية بالطريق الوطني رقم 74، معظم المساكن الجديدة ملك للمغتربين الذين يعملون في فرنسا أو يعملون في إحدى المدن الجزائرية. وقد تدعمت شبكة الدروب، والمسالك، والطرق، بحيث وُسّع الدرب الذي يربط القرية بالمقبرة الجديدة باتجاه قرية "جبلة" ومنطقة "ثاسونت نسبث" الزراعية ليصبح مسلكا يمكن مرور العربات المختلفة عليه. انظر الخريطة رقم (13). الطريق البلدي الذي يربط القرية بالطريق الوطني رقم 74 تمت تهيئته بمجموعة من الإجراءات كالتوسيع، وضع طبقة قاعدية من الحصى وتسوية المقاطع الأكثر انحداراً منه. عرفت القرية في هذه المرحلة قفزة نوعية في مجال التهيئة و التـــجهيز حيث تم ربطها بشبكة الكـــــهرباء سنة 1984 وتزويدها بشبكة للصرف الصحي سنة 1987م.

الخريطة(13): البنية المجالية لقرية منادس سنة 1987.

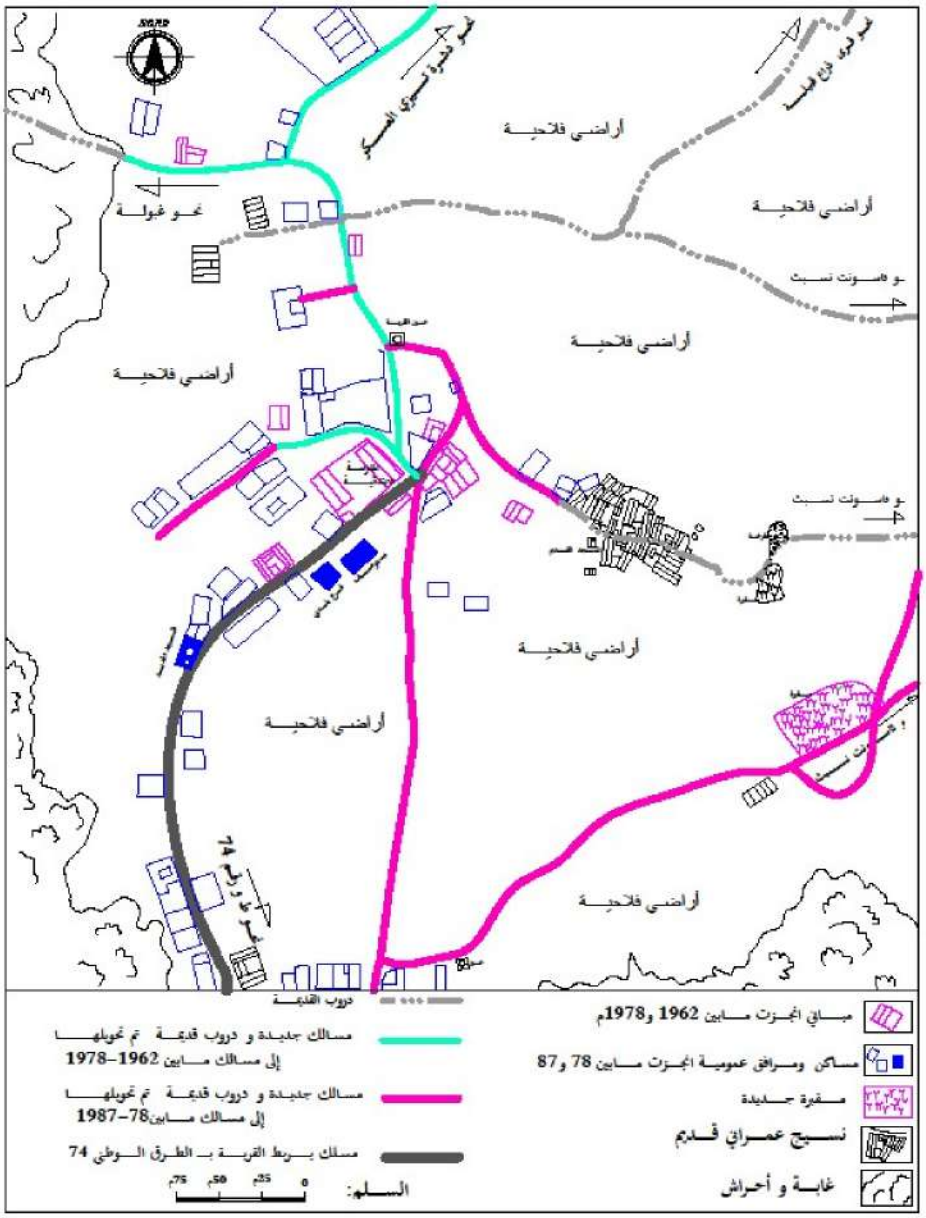

المصدر : الصورة الجوية لقرية منادس سلم 10000/1 لسنة 1995+ بحث ميداني+ معالجة الباحث

4.2.2.5 مرحلة ما بين 1987 و1998:

شهدت قرية "منادس" في هذه المرحلة توسعاً جديداً في نسيجها العمراني، وذلك ببناء أكثر من 20 مسكنا جديدًا وتوسيع العديد من المنازل التي بنيت في المراحل السابقة بالإضافة إلى توسيع المقبرة. والملاحظ خلال هذه الفترة هو استمرار التوسع العمراني ولكن مع تناقصه من حيث الوتيرة والحجم بالمقارنة مع المرحلة السابقة ويعود ذلك إلى ما عانته الجزائر ككل ومنطقة القبائل بشكل خاص من أزمة

متعددة الأوجه، وعدم تدعيم القرية بأي مرفق عمومي جديد ما عدا توسيع المدرسة الابتدائية بقسمين. ويبرز اهتمام القرويين بالعامل الأمني - كأحد خصائص هذه الفترة – بإنجاز العديد من أسوار الإحاطة (Murs de clôture) حول المساكن، انظر الخريطة رقم (14).

الخريطة رقم (14): البنية المجالية لقرية منادس سنة 1998م

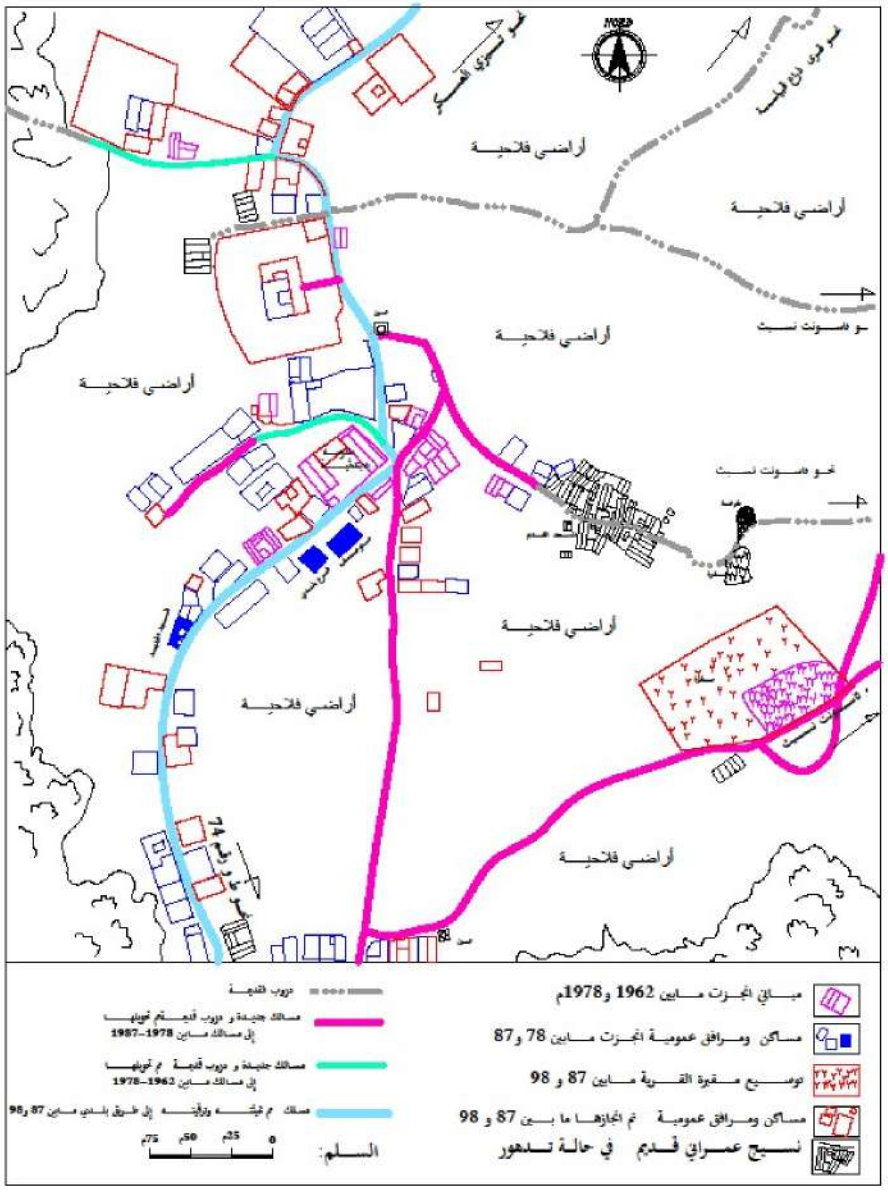

المصدر: الصورة الجوية لقرية منادس سلم 10000/1 لسنة 1995+ بحث ميداني+ معالجة الباحث

5.2.2.5 مرحلة ما بين 1998 و2017:

تناقص وتيرة التوسع العمراني للقرية امتد إلى هذه الفترة، بحيث عرفت القرية توسعا جديدا بـ 20 مساكن جديدة 14 منها أُنجزت في إطار دعم الدولة للسكن الـــــريفي. في هذه المرحلة فقد النسيج القديم معظم سكانه الذين انتقلوا إلى مساكن جديدة في القرية ذاتها أو مناطق أخرى عبر الوطن. وقد شكلت

العاصمة ومدينة تامنراست الوجهتين المفضلتين في موجة الهجرة الجديدة التي مست مجمل الشرائح؛ فالمغتربون الذين كانوا يعملون في الخارج (فرنسا) أصبحوا يفضلون الاستثمار في المدن (العاصمة، سطيف، تمنراست، بشار...الخ) بينما أصبح المهاجرون الذين يعملون في المدن الجزائرية يسعون بكل طاقاتهم إلى بناء مساكن قرب أماكن عملهم في المدن بدل التنقل المستمر بين المدينة والقرية. وبهدف الحد من ظاهرة النزوح الريفي هذه شرعت الدولة بمعية السلطات المحلية في مساعدة السكان لتحسين أوضاعهم وذلك بمجموعة من الإجراءات نذكر منها: دعم بناء السكنات الريفية، وتزويد القرية بشبكة للمياه الصالحة للشرب، وتعبيد الطريق البلدي بالإضافة إلى ربطها في ديسمبر 2015 بشبكة الغاز الطبيعي. انظر الخريطة رقم (15). كما استفادت القرية من عدة مشاريع تنموية جماعية وفردية في إطار المشروع الجوري للتنمية الريفية الخاص بها وهو ما شجع الكثير من السكان على البقاء رغم الصعوبات والنقائص.

هذا التصور لعملية تشكل وتحول المجال العمراني لقرية منادس وإن لم يستوف مجمل الحيثيات إلا أنه يبرز جوانب هامة من خصائصها خلال حوالي نصف قرن انطلاقاً من الحالة التقليدية الخالصة.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية تشكل وتحول النسيج العمراني لقرية منادس لا تعطي صورة متكاملة عن العملية ذاتها على مستوى منطقة بني ورتلان ككل، وذلك ما تأكدنا منه من خلال المعاينة الميدانية لعديد القرى أين لاحظنا أنماط أخرى لتحول المجال، منها مثلاً حالة مركز بلدية كل من "بني شبانة" و"عين لقراج" اللذان عرفا توسعا أكبر وأسرع انطلاقا من عدة قرى تقليدية وكذلك الحال بالنسبة للتجمع المركزي "الجَمْعَة" ببني ورتلان. ومن جهة أخرى لاحظنا العديد من القرى نتيجة ظروف خاصة فقدت كل سكانها ولم يبق منها سوى الأطلال مثل: "امْزَين"، "ثِغَرْمِينِ" و"شَلْحَاب".

3.2.5 استخلاص عام بخصوص تطور الاستيطان واستدامته في قرية منادس:

بعد الاستقلال وزوال السيطرة الاستعمارية على المنطقة شرع القرويون في إعادة صياغة نمط تملك واستعمال المجال بما يتماشى مع احتياجاتهم، تطلعاتهم وإمكانياتهم. وانطلاقاً من البنية المجالية التي خلفتها سنوات الاحتلال شرعت الدولة الجزائرية في تطبيق تجاربها التنموية المتعاقبة التي كانت تهدف إلى تطوير المنطقة وفك العزلة عنها. ومن خلال ما سبق يمكن القول أنه خلال نصف قرن من الزمن نتج عن عملية تحول وتشكل المجال القروي لقرية "منادس" ما يلي:

الخريطة رقم (15): البنية المجالية لقرية منادس سنة 2016 م.

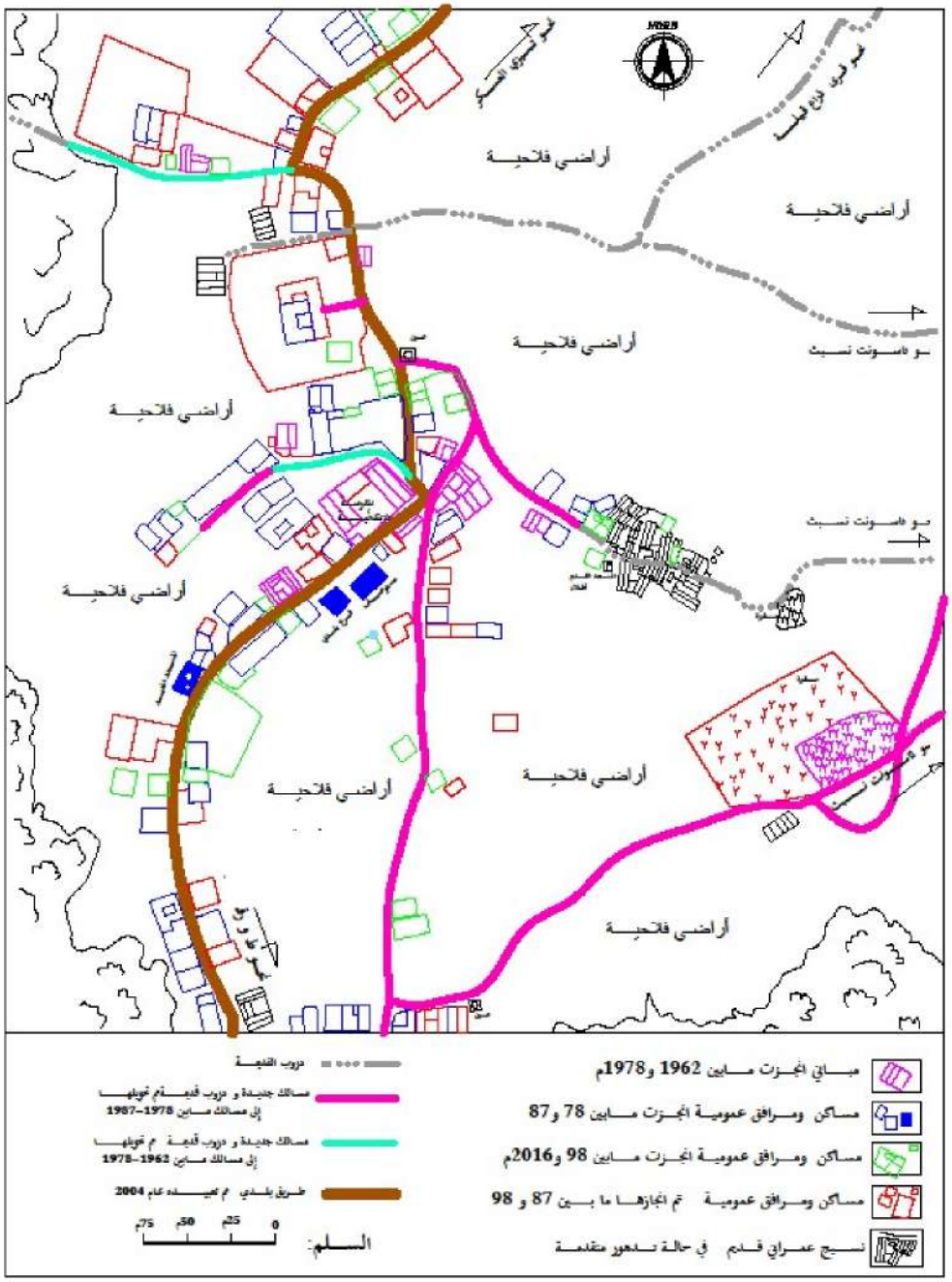

المصدر : الصورة الجوية لقرية منادس سلم 10000/1 لسنة 1995+ بحث ميداني+ معالجة الباحث

- زوال الحدود المجالية التقليدية للقرية، فبعد أن كانت تشغل ربوة صغيرة أصبحت بعد 55 عام متربعة على نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية المحيطة بها، والتي كانت من العوامل الأساسية لنشأتها الأولى. وهذا عامل سلبي بالنسبة لاستدامة التوطن .
- تحوّل نمطية المسكن من الحارة إلى المسكن الحديث ذي الطوابق والمنفتح على الخارج. وقد ر أينا في المبحث الثاني أن هذا الاخير يتميز برفاهية اكبر ولكنه غير مستدام مقارنة بالمسكن التقليدى من حيث

كونه يستهلك مجال أوسع و يتطلب استهلاك طاقة أكبر للتسخين في الشتاء والتهوية في الصيف وكونه مبني بمواد غير محلية.

- تدخل الدولة بمعية السلطات المحلية بإنجاز البنى التحتية والمرافق العمومية الأمر الذي ساهم في تسهيل التوسع العمراني للقرية وبالتالي انحصار الأراضي الصالحة للزراعة .
- تدخل الدولة استلزم إدراج قواعد وأساليب تحكم وتنظيم للمجال جديدة مختلفة عن المبادئ والقواعد التي نشأت وفقها القرية التقليدية. حيث أصبحت البلدية مثلا عنصرا فاعلا على المستوى المحلي موازيا لمجلس القرية "ثاجمعث" وشيئا فشيئا أخذت مكانه في الكثير من مهام الإنجاز والسهر على تسيير المرافق العمومية وهذا اصطحب معه العمل بقوانين جديدة تختلف إلى حد ما عن القوانين العرفية المحلية مما أدى إلى حد ما إلى نقصان دور الأفراد في المشاركة المباشرة في تسيير مرافق القرية الامر الذي في نظرنا لم تنجح الجمعيات الجديدة في تعويضها لاسباب يطول ذكرها. وهذا يؤثر سلبا على استدامة التوطن.
- النمو العمراني السريع للقرية خلال مرحلة ما بين 1987 و1998 حمل معه بذور تراجعه حيث أدى تدني الوضع الأمني، وانحصار الأراضي الزراعية التي كان السكان يستغلونها إلى تناقص النشاط الزراعي، و لعل ذلك من بين العوامل المسببة في موجة الهجرة الجديدة التي عرفتها القرية خلال الفترة 1998-2008.
- النهج التنموي الجديد الذي تجسد من خلال من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة أحد أهم أدوات سياسة التجديد الريفي يبدو و أنه قد بدأ يعطي ثماره بعد عشرية (2006-2016) من بدأ تطبيقه و هذا من خلال استفادة السكان المشاريع الجماعية والفردية التي انجزت في إطارها سواءا على مستوى قرية منادس أو غيرها من قرى المنطقة

ويمكن القول في الأخير من خلال المثال الحي لقرية منادس أن مساعي التنمية مع ما حققته من خطى إيجابية سمحت بالتحسين النسبي للظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان إلى أنها تطرح في المقابل مشكلات بيئية وأحيانا اقتصادية تهدد الموارد الطبيعية والروابط الاجتماعية الخصائص الثقافية للمجتمع المحلي ولعل خير مثال على ذلك ما انجر عن الربط بشبكة صرف المياه من نتائج صحية إيجابية على السكان ومن نتائج سلبية على مياه الوديان. وهذا ما يفرض على مختلف الفاعلين إدراج مختلف اعتبارات الاستدامة أثناء إعداد وإنجاز المبادرات التنموية الجديدة. في المبحث المقبل نتناول المبادرات التنموية الهادفة لتحقيق التنميـــــة المستدامة بالمنطقة بشيء من النقد البناء وسنركز اهتمامنا على مدى ادراج مبادئ وأهداف التنمية المستدامة فيها ودور الفاعلين المحلين في إنجاحها أو فشلها.

المبحث الثالث: تفعيل التنمية المستدامة بمنطقة بني ورتلان رهينة لكفاءة الفاعلين وتوفر الموارد.

خلصنا في المبحث السابق إلى أنّهُ نظرا للطبيعة الهشة للمنطقة فإن الاستمرار في إعادة إنتاج السلبيات البيئية والاقتصادية والاجتماعية بالتزامن مع عملية تنمية وتطوير المستوطنات البشرية سيؤدي لا محال إلى تقويض دعائم الاستقرار بالمنطقة مـــن الأساس، وإن استدامة إيجابيات الديناميكية التنموية بالمنطقة تستدعي اتخاذ مختلف الإجراءات اللازمة للحد من تلك السلبيات وهذا لا يتأتى إلا من خلال تضافر جهود مختلف الأطراف الفاعلة المحلية. ويتطلب تحقيق الاستدامة التنموية في المنطقة كذلك إشراك السكان والمجتمع المدني في صياغة الوجهة التنموية للمستوطنات والمنطقة ككل. في هذا المبحث نتناول بشكل مجمل الأدوار التنموية لمختلف الفاعلين المحليين في منطقة الدراسة ثم نعرض أهم المبادرات التنموية الهادفة لتحقيق التنميـــــة المستدامة بالمنطقة بشيء من النقد البناء حيث سنركز اهتمامنا على مـــدى ادراج مبادئ وأهداف التنمية المستدامة فيها ودور الفاعلين المحلين في نجاحها أو فشلها.

1.3.5 الفاعلون المحلون في مجال التنمية والتنمية المستدامة بمنطقة بني ورتلان:

ترتبط الحالة التنموية لمنطقة ما بشكل مباشر أو غير مباشـــر بالبنية الاجتـماعية والسياسية المحلية والتحول الذي يحدث في أي منهما يؤثر في الآخر، ففي المجتمع الريفي القبائلي كانت البنية الاجتماعية مبنية أساسا على العائلة الموسعة التي تمتلك الأرض -أهم مصدر للإنتاج - والماشية ووسائل الانتاج وينتج من اجتماع عدة عائلات موسعة متقاربة ما يسمى "بثخروبث" التي تشغل حي ضمن قرية ما وتشكل مجموعة متقاربة من " ثخروبث" ما يسمى "بأذروم" وهو يشغل مجالا أوسع من الحي في القرية التقليدية. ويشكل مجموعة متقاربة من "أذروم" فرقة أو ثادرث وهي تشغل مجاليا كل القرية حيث تعتبر هذه القرية وحدة انتاجية وسياسة قائمة بذاتها تسهر على تسيرها هيئة متكونة من مجموعة من الأفراد يمثل كل واحد منهم عائلة موسعة أو ثخروبث أو أذروم ضمن القرية وتسمى هذه الهيئة "بثاجمعث" وعلى مستوى أعلى تشكل مجموعة من القرى المتقاربة العـــــــرش أو القبيلة[30] و هي وحدة سياسية تتوفر كذلك على "ثاجمعث" خاصة بها، والتي تضطلع بمهام الدفاع عن الإقليم المحلي الذي تشغله القبيلة والتنسيق بين القرى فـــــــــي مجالات الحياة المختلفة (Boutefnouchet, 1980,p.44).

[30] إلى جانب القرى والقبائل نجد الزوايا التي لعبت أدوارا هامة في تأطير المجتمع الريفي الجزائر التقليدي حيث ساهمت التكوين الديني وفض الخلافات بين القرى والقبائل.

إن تعرض الريف الجزائري بصفة عامة لمراحل الاستعمار الفرنسي ومنطقة بني ورتلان بصفة خاصة أدى إلى تحولات متتالية في البنية الاجتماعية السياسية التقليدية السائدة حيث تم تحجيم دور ثاجمعث في كل من القبيلة والقرية[31] شيئا فشيئا واستمر ذلك بعد الاستقلال أين برز إلى الوجود أطرافا فاعلة جديدة لعبت وتلعب أدوارا مهمة في الجوانب المختلفة للتنمية والحياة الاجتماعية وهي بدورها تطورت إلى ما هي عليه الآن. وفيما يلي سنقدم صورة مجملة عن مختلف الفاعلين المحليين الذين يساهمون في العملية التنموية بمنطقة بني ورتلان.

1.1.3.5 الموطنون بصفة عامة والمجتمع المدني: المواطن هو المكون الاساسي الـــــذي تتشكل منه الجمعيات والمنظمات والمجموعات الأخرى ويُسَخَرُ من أجل خدمته الفاعلين الآخرين وغالبا ما نجد المواطن الواحد منضويا في عدة هيئات ومجموعات فاعلة في آن واحد. يتشكل المجتمع المدني من مجموع الجمعيات التي تمثل المواطن لدى المؤسسات الرسمية والسلطات العمومية وتساهم في تبليغ اهتماماته واحتياجاته وتسعى للمساهمة في تأطير مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية أحيانا وينشط على مستوى منطقة بني ورتلان عدة أشكال وهيئات من المجتمع المدني مثل الجمعيات و"ثيجوماع" جمع "ثاجمعث" ونقابات وغيرها، وفيما يلي نعطي بعض التفاصيل حول الجمعيات وثاجماعث.

أ - **الجمعيات المختلفة**: سمح لنا البحث الميداني بالحصول على قائمة إسمية للجمعيات المعتمدة على مستوى دائرة بني ورتلان (انظر الملحق رقم (05) والجدول رقم (28)) ومن خلال تحليل المعطيات التي تتضمنها استخلصنا جملة النتائج التالية:

- العدد الكبير نسبيا للجمعيات المعتمدة حيث بلغ مجموعها سنة 2012 م مئة وخمسون (150) جمعية موزعة كما يلي: 40 جمعية في بلدية عين لقراج، 43 جمعية في بلدية بني ورتلان، 42 في بلدية بني شبانة و25 جمعية في بلدية بني موحلي.
- معظم الجمعيات إما ذات طابع ديني (34,66%) تتكفل بتسيير مساجد وزوايا المنطقـــة أو ذات طابع مدرسي (30%) (جمعيات أولياء التلاميذ) تساهم في توفير وتحسين ظروف التمدرس في مختلف المؤسسات التعليمية.

[31] وحدثت كذلك تحولات كبيرة على مستوى سلطة العائلة الموسعة التي كانت تتحكم من خلال الأب بشكل شبه مطلق على وسائل الانتاج والموارد البشرية حيث أدى تعدد مصادر الدخل الناتج من عمل أفرد منها في مجالات غير الزارعة التقليدية إلى تخفيف قيود هذه السلطة بل في بعـــــــــض الحالات المطالبة بالمشاركة فـــــي القرار و تدبير شJJJؤون العائلـــــــــــة. (Bourdieu et Sayad, 1964, p.143)

- إضافة إلى الجمعيات الدينية وجمعيات أولياء التلاميذ نجد فسيفساء معتبرة من الجمعيات الأخرى: الثقافية (9,33 %)، الرياضية (5,33 %)، الاجتماعية (6%)، الريفيـــــة (7,33%)، السياحـــــية (2%)، التنمية المحلية (1,33%) والبيئية (1,33%)
- نسبة الجمعيات البيئة وجمعيات التنمية المحلية والسياحية صغيرة مقارنة بباقي الأنواع من الجمعيات على مستوى منطقة بني ورتلان.

جدول رقم (28): تعداد ونسب الجمعيات المعتمدة حسب النوع بمنطقة بني ورتلان

طبيعة الجمعيات / الإقليم والنسبة	الجمعيات الدينية	جمعيات أولياء التلاميذ	الجمعيات الثقافية	الجمعيات الريفية	الجمعيات اجتماعية	الجمعيات الرياضية	الجمعيات البيئية	الجمعيات السياحية	جمعيات التنمية المحلية	المجموع على مستوى الإقليم
بلدية عين لقراج	18	12	02	02	02	02	00	02	00	40
بلدية بني ورتلان	10	12	04	06[32]	04	02	02	01	02	43
بلدية بي شبانة	14	15	08	03	/	02	/	/	/	42
بلدية بني موحلي	10	06	03	01	03	02	/	/	/	25
دائرة بني ورتلان	52	45	14	11	09	08	02	03	02	150
نسب أنواع الجمعيات على مستوى الدائرة (%)	%34,66	%30	%9,33	%7,33	%6	%5,33	%1,33	%2	%1,33	%100

المصدر : مكتب الجمعيات بدائرة بني ورتلان 2012 + معالجة الباحث

وتساهم الجمعيات الورتلانية في تنشيط الحياة الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية حيث تسهر الجمعيات الدينية على بناء المساجد وصيانتها كما تسهر جمعيات أولياء التلاميذ على توفير الشروط المناسبة لتمدرس التلاميذ سواء من خلال التدخل المباشر لصيانة المنشآت التعليمية وتوسيعها أو من خلال المبادرات التضامنية الموجهة لمساعدة التلاميذ المعوزين أو من خلال تنشيط الحياة الثقافية داخل المؤسسات التعليمية. وتعمل الجمعيات الريفية بدورها على تحسين ظروف الحياة في المستوطنات البشرية بمعية السلطات المحلية من خلال تأطير المواطنين للمشاركة والمساهمة الفعالة في إنجاح المبادرات التنموية التي تعنيهم بشكل مباشر كفتح المسالك الفلاحية و التزويد بالمياه الصالحة للشرب والإنارة العمومية...، وتساهم الجمعيات الثقافية في المحافظة على التراث الثقافي المادي وغير المادي من خلال تنظيم تظاهرات ومعارض للتعريف به والتحسيس بأهميته كما تساهم في إحياء مختلف المناسبات المحلية

[32] واحدة من الجمعيات الستة **"حضرية"** تهتم بحي 40 مسكن بمركز بني ورتلان.

والوطنية والدولية وتدعمها في ذلك الجمعيات السياحية حيث تسعى هذه الأخيرة إلى تثمين المواقع التاريخية والقرى التقليدية والمناظر الطبيعية الجميلة من خلال ترقية السياحة الجبلية الموجهة للسياح الأجانب والجزائريين[33]، وتختص الجمعيات الرياضية فى ترقية الرياضة الموجهة لمختلف الشرائح من خلال مساهمتها في صيانة المرافق الرياضية و مساهمتها في تنظيم المنافسات والتظاهرات الرياضية بالمنطقة. وتلعب الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي دورا لا يستهان به في تحقيق التكافل الاجتماعي بالمنطقة من خلال حملات التضامن الموجة للشرائح الفقيرة المحرومة وذات الاحتياجات الخاصة [34].

ب- ثاجمعث: إلى وقت ليس ببعيد (السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي) ظلت ثاجمعث تحافظ على دور ولو استشاري على مستوى القرية القبائلية فبعد أن كانت هيئة سياسية و قانونية و تنفيذية على مستوى القرية وعلى مستوى القبيلة قبل الاستعمار رأينا أنها فقدت من أدوارها الكثير خلال الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال من خلال تولي الجماعات المحلية وهيئات و مؤسسات عمومية أخرى للكثير من أدوارها. في المرحلة الحالية مع أنه لا يمكن الجزم بالاختفاء التام لهذه الهيئة إلا أن الملاحظ على مستوى عدة قرى هو استبدالها بجمعية واحدة أو عدة جمعيات مختلفة تتولى جزءا من مهامها التقليدية أو جميعها ويلاحظ كذلك الإنشاء الطارئ لثاجمعث في بعض الحالات كحدوث خلافات بين القرى أو الاسر أو الأفراد كما يلاحظ حفاظ بعض القرى (مثل ثاوريرث إعراسين) في بني شبانة على هذه الهيئة[35].

ت- الهيئات الممثلة للحرفيين والتجار: سمح لنا استطلاع ميداني تم القيام به في جوان 2018 بمعرفة أن تجار وحرفيي المنطقة يفتقرون إلى هيئة قائمة بذاتها تمثلهم لدى مختلف السلطات المحلية وأنه بدل ذلك تم اختيار واحد منهم كممثل عام خصوصا لدى هيئات الضرائب ومصالح المراقبة وقمع الغش.

2.1.3.5 المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة: تلعب المؤسسات الاقتصادية دورا حيويا في أي إقليم كونها تتوفر على الوسائل المادية والبشرية والمالية والمعارف المهنية التي تسمح بتوفير الخدمات والسلع التي يحتاجها المواطن وهي من جهة أخرى تساهم في توفير مناصب العـــــــمل. وعندما تنشط هذه المؤسسات في إطار مبادئ التنمية المستدامة فهي تُجنب الإقليم و السكان الآثار السلبية التي يمكن أن

---

[33] و خير مثال على ذلك الجمعية السياحية ألقراج (ATA) ببلدية عين لقراج التى ساهمت في بشكل مباشر في إنجاز خان دلاقة السياحي وترميم عدة حارات تقليدية و تهيئتها كمنازل لاستقبال للسياح.

[34] ومثال ذلك مساهمة جمعية ابتسامة لذوي الإحتياجات الخاصة في إنشاء مركز نفسي بداغوجي بطاقة استعاب 120 طفل يضم جناح إداري وأقسام بداغوجية وورشات ومسبح و قاعة متعددة الرياضات، وقاعة للتأهيل الحركي و قاعة للعلاج ومطعم ومرقد حيث تحتوي جميع هذه المرافق على كل التجهيزات اللازمة وساهمت ذات الجمعية في إنشاء مشروع آخر يهدف إلى تسهيل إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة العملية يتمثل في مزرعة البداغوجية تم توطين قسمها الإداري في قريـــــــة ثالمت وقسمها التطبيقي في منطقة ثانوربة.

[35] يتطلب الإلمام بالوضعية الحالية لثاجمعث على مستوى منطقة بني و رتلان أو غيرها من المناطق دراسات سسيولوجيا مركزة وهو ما لا يتسع له مجال هذا البحث له.

تنجر عن نشاطها الإنتاجي أو الخدماتي كالتلوث أو الاستغلال الجـــائر للموارد الطبيعية والبشرية. وتنشط في منطقة بني ورتلان العديد من المؤسسات الاقتصادية يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

أ- المؤسسات المالية ومؤسسات التأمين: من وجهة نظر الاستدامة تشكل كل من سهولة الحصول على التمويل والاستفادة من خدمات التأمين المختلفة عاملين أساسيين يساهمان في دفع التنمية الاقتصادية (Villeneuve, Riffon, et Tremblay, 2016). وتساهم المؤسسات المالية في منطقة الدراسة في تقريب الخدمات المالية للمواطن كونها منطقة أقلُ ما يقال عنها أنها معزولة حيث تقوم بتمويل المشاريع الاقتصاديـــــة الصغيرة والمتوسطة التي يتم إنشاؤها ضمن الآليات المستحدثة لذلك مثل ANSEJ والقرض المصغر وتعمل المؤسسات المتخصصة في التأمين على مرافقة المواطنين بصفة عامة والمستثمرين في مختلف نشاطاتهم الاقتصادية من خلال مختلف التأمينات التي توفرها وتتمركز هذه المؤسسات في مركز بني ورتلان أين نجد فرعا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وفرعا للشركة الوطنية للتأمين SAA وفرعا للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA.

ب - المقاولات و مكاتب الدراسات: تعد الإجراءات المشجعة على خلق ثقافة الابتكار من خلال توفير الدعم المناسب للمقاولين ومن خلال دعم روح المقاولتية والإبداع وتشجيع نمو المؤسسات المصغرة والمتوسطة من صميم الاستدامة (Villeneuve, Riffon, et Tremblay, 2016) ، ففي منطقة بني ورتلان تنشط ما يقارب الخمسين من المقاولات[36] المحلية ذات تخصصات المختلفة (البناء، الري، الأشغال العمومية...إلخ.)، كما ينشط أربعة مكاتب دراسات محلية متخصصة في الهندسة المعماريـــة والعمران والأشغال العمومية وهي تُوفر للمواطن كما للجماعات المحلية عناء التنقل إلى المراكز الحضرية للحصول الخدمات التي تقدمها. وتجدر الإشارة إلى أن تحسين استدامة نشاطات هذه المؤسسات يستدعي القيام بتقييم التنمية المستدامة لنشاط كل منها وهو ما يمكن أن يتجسد من خلال سياسة تحفيزية محلية أو وطنية.

ت - المؤسسات التربوية والدينية ومؤسسات التكوين المهني: تعتبر مختلف مؤسســـــــات التربية والتكوين من الدعائم الاساسية التي تقوم عليها مساعي تسهيل الحصول على مختلف مستويات التكوين للمواطن في مختلف مراحل حياته. ويعد ضمان الوصول الآمن لأماكن التكوين والتمدرس من خلال مجانية التعليم و التكوين لمختلف شرائح المجتمع ومن خلال إنشاء مؤسسات تعليمية مكيفة حسب الحاجيات وزيادة عدد المعلمين والأساتذة المؤهلين باستحداث مناصب شغل لتوظيفهم مـــــن صميم الاستدامة (Villeneuve, Riffon, et Tremblay, 2016).

[36] تحصلنا على هذا العدد التقريبي من مسئول مفتشية الضرائب علي مستوى دائرة بني ورتلان في جوان 2018 .

جدول رقم (29): تعداد المؤسسات التعليمية والدينية ومؤسسات التكوين المهني بمنطقة بني ورتلان سنة 2017

	الإبتدائيات	المتوسطات	الثانويات	مراكز التكوين المهني	المساجد	المدارس القرآنية
بلدية عين لقراج	12	4	1	/	26	/
بلدية بني ورتلان	13	2	2	1	27	1
بلدية بني شبانة	16	3	1	/	20	/
بلدية بني موحلي	11	2	1	/	10	/
مجموع الدائرة	52	11	5	1	83	1

المصدر: المدونة الإحصائية لولاية سطيف لسنة 2017، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بولاية سطيف

وتنشط في منطقة بني ورتلان العديد من المؤسسات التربوية والمساجد ومركز واحد للتكوين المهني، يبين الجدول رقم (29) طبيعتها وتعدادها في كل بلدية و تعتبر هذه المؤسسات من بين الفاعلين الاساسيين في التنمية المستدامة حيث تساهم مخرجاتها بشكل مباشر وغير مباشر فيها، وإسهامها متعلق بجانبين أساسين الاول هو نوعية التعليم ومدى إدراجه لمبادئ الاستدامة في المناهج المقدمة والثاني هو طريقة تسيير المرافق ومدى إخضاعها لذات المبادئ.

ث-المؤسسات الصحية والصيدليات والأطباء الخواص: انتقل مفهوم الصحة من البعد الخاص بالمستوى الصحي إلى مجموع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة بحياة السكان. وبالتالي فإن عملية النهوض بالتنمية الصحية واستدامتها تتطلب أولا تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر بشكل كبير على حياة الأفراد (المدونة الإحصائية لولاية سطيف، 2015) و يمثل كل من: تحسين صحة السكان والمحافظة عليها وضمان توفير الخدمات الصحية لهم وترقية الحملات الوقائية وتوفير البيئة و العادات الصحية والحد من العوامل التي يمكن أن تساهم في تدهور الصحة العقلية والاستجابة للاحتياجات الخاصة بصحة الأمومة والطفولة وتقليص مختلف مظاهر الضوضاء والتلوث بشتى أنواعه (البصري، الضوئي، الإشعاعي، الغبار....إلخ.) من بين المؤشـــرات الهامـــة فـــي البعـــد الاجتماعـــي للتنـــمية المستدامـــــة (Villeneuve, Riffon, et Tremblay, 2016)، وهو ما تضمنه مختلف المؤسسات الصحية بمنطقة بني ورتلان إلى حد معين، ومن الناحية الكمية تتوفر المنطقة على مؤسسة استشفائية واحدة بطاقة استيعاب قدرها 86 سرير ومصلحة للتوليد وأربع عيادات متعـــددة الاختصاصات إضافة إلى 13 قاعة علاج وعيادتين للولادة والطفولة موزعة ومؤطرة كما هو موضح في الجدول رقم (30)، كما تضم المنطقة 09 صيدليات، و06 أطباء عامين و07 أطباء أسنان يعملون بشكل مستقل عن القطاع العمومي.

جدول رقم (30): توزيع مؤسسات الصحة العمومية ببلديات منطقة بني ورتلان وتأطيرها بالموارد البشرية

البلدية	عدد الهياكل العمومية و تاطيرها																			
	المستشفيات						عيادة متعددة الاختصاصات						قاعات العلاج				دور الولادة و الامومة			
	العدد	الأسرة	طبيب مخ	طبيب ع	صيدلي	إش.طبي	موجودة	مستغلة	ع/الاسرة	طبيب ع	ج- اسنان	إش.طبي	موجودة	مستغلة	طبيب ع	إش.طبي	ريفية	ع/الاسرة	إش.طبي
بني ورتلان	1	86	3	13	1	51	1	1	0	4	1	16	4	4	0	4			
عين لقراج							1	1	6	2	1	4	5	5	1	5	1	6	3
بني شبانه							1	1	6	6	2	7	4	4	1	3	1	6	2
بني موحلى							1	1	0	0	0	0	0	0	1	1			
مجموع الدائرة	1	86	3	13	1	51	4	2	12	8	4	27	13	13	3	13	2	12	5

المصدر: المدونة الإحصائية لولاية سطيف لسنة 2015، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بولاية سطيف.

ج- المنشآت الثقافية والهياكل الرياضية : تظهر الجداول الثلاث رقم (31) و (32) و (33) أن المنطقة تتوفر على بعض المنشآت و الهياكل الثقافية الرياضية وهي من حيث التسيير إما تابعة للبلدية (القاعات المتعددة الاختصاصات المساحات المتعددة الرياضات و ساحات كرة القدم) أو مديرية الشباب والرياضة (دار الشباب، المركب الرياضي الجواري) أو مديرية الثقافة (المتحف، المكتبات البلدية) وبالتالي فهي لا تتمتع بالاستقلالية من حيث التسيير ومن حيث الاستغلال محليا ونجد العديد من الجمعيات والنوادي الرياضية التي تتقاسم ما تُوفرُه من خدمات وتجهيزات.

جدول رقم (31): الطاقة النظرية للمنشآت الثقافية وتوزيعها على بلديات دائرة بني ورتلان سنة 2017

البلدية	مركز ثقافي	المكتبة			السعة النظرية	مجموع المنخرطين
		العدد	الطاقة	منخرط		
بني ورتلان	0	1	/	/	/	/
عين لقراج	0	1	120	320	120	320
بني شبانة	0	1	100	150	100	150
بني موحلي	0	1	150	60	150	60
مجموع الدائرة	0	4	370	530	370	530

المصدر: المدونة الإحصائية لولاية سطيف لسنة 2017، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بولاية سطيف.

الجدول رقم (32): تعداد وتوزيع المنشآت الشبانية في بلديات بني ورتلان، سنة 2017

البلدية	دار الشباب	المركب الرياضي الجواري			قاعة متعددة الاختصاصات		
	العدد	العدد	الطاقة	منخرط	العدد	الطاقة	منخرط
بني ورتلان	1	1	1 000	814			
عين لقراج							
بني شبانة							
بني موحلى							
مجموع الدائرة	1	1	1 000	814	0	0	0

المصدر: المدونة الإحصائية لولاية سطيف لسنة 2017، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بولاية .

الجدول رقم (33): تعداد وتوزيع المنشآت الرياضية في بلديات دائرة بني ورتلان، سنة 2015

البلدية	مركب رياضي		ملعب كرة القدم		ساحات كرة القدم		ساحات متعددة الرياضات		مركب رياضي جواري		قاعة متعددة الرياضات		قاعة متخصصة		مسابح وأحواض	
	م.ش.ر	م.ب	م.ش.ر	م.ب	م.ش.ر	م.ب	م.ش.ر	م.ب	م.ش.ر	م.ب	م.ش.ر	م.ب	م.ش.ر	م.ب	م.ش.ر	م.ب
بني ورتلان						1	3	2	1						1	
عين لقراج						1	1	3								
بني شبانة						1	1	3								
بني موحلى						1										
مجموع الدائرة	0	0	0	0	0	4	5	8	1	0	0	0	0	0	1	0

المصدر: المدونة الإحصائية لولاية سطيف لسنة 2015، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بولاية سطيف.
(م.ش.ر : مديرية الشباب و الرياضة، م.ب: مرفق بلدي)

وتُبين الجداول الثلاثة رقم (31) و (32) و (33) أن المنطقة تفتقر إلى منشآت ثقافية ورياضية مثل دور الثقافة ونُزُل الشباب كما تبين محدودية عددها وطاقة استيعابها وبالتالي يمكن القول أن المنطقة ضعيفة التجهيز رياضيا وثقافيا. ومن الجدير في هذا الصدد الإشارة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه المصالح المشرفة على هذا القطاع في تفعيل التنمية المستدامة من خلال التسيير المستدام لـــــــهذه المرافـــــــق والمنشئات ومن خلال ما يمكن أن تقترحه عبرها من محتويات معرفية ونشاطات تثقيفية وترفيهيـــــــة ورياضية حيث أن المكتبات ودار الشباب والمتحـــف والمركز الثقافي والتظاهرات الرياضية يمكن أن توظف بشكل دائم أو مناسباتي للتحسيس والتوعية بكل ما يمكن أن يساهم في دعـــــم قيم ومبادئ الاستدامة سواء كانت أصيلة في المجتمع المحلي أو مستقاة من التجارب المختلفة عبر الوطن وعبر العالم.

خ - المؤسسات والمرافق التابعة لقطاع النشاط الاجتماعي: تظم منطقة الدراسة حسب المدونة الإحصائية لسنة 2017 لولاية سطيف عددا إجماليا يقدر 1763 من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة يسهر على التكفل بهم مؤسسات ومصالح مختصة من بينها المركز النفسي البيداغوجي ببني ورتلان[37]، والخلية الاجتماعية الجوارية ببني ورتلان وتِسْعُ جمعيات ذات طابع اجتماعي إضافة إلى ممثلي المديرية الولائية للشؤون الاجتماعية (DAS)على مستوى البلديات الأربعة. ويسهر هؤلاء الفاعلون وغيرهم على التكفل بشرائح أخرى ممن يحتاجون إلى المعونة وتقطعت بهم السبل مثـــــل المسنين والأرامل والشباب العاطل

[37] الذي تشرف عليه جمعية ابتسامة لذوي الاحتياجات الخاصة.

عن العمل الذي يحتاج إلى الدعم لكي يُدمج في عالم الشغل. ومن بين المصالح التي تلعب دورا مهما في المجال الاجتماعي في منطقة الدراسة نجد وحدة التدخل الثانوية للحماية المدنية ببني ورتلان التى تساهم بشكل مباشر مع الفاعلين الآخرين في التكفل بضحايا الحوادث المختلفة كما تسعى إلى الحيلولة الحد من وقوع خسائر بشرية ومادية جراء الحوادث والكوارث الطبيعية وقد سجلت لها مصلحة الميزانية والمتابعة 605 تدخلا مختلفا خلال سنة 2017 .

ح- الفرعين المحليين لصندوق الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء والمكتب المحلي للصندوق الوطني للتقاعد: تعمل هذه الفروع لتقريب خدمات الصناديق الثلاث إلى المواطن الورتلاني حيث كان هذا الأخير في وقت سابق يتنقل مسافة 40 إلى بوقاعة أو 87 كم إلى مدينة سطيف للاستفادة من الخدمات التي تقدمها ومع ما يمكن أن يعترى جودة الخدمات التي تقدمها من نقائص فهي تساهم نسبيا في فك العزلة عن لمنطقة.

د- العدالة وأجهزة الأمن (الدرك، الشرطة): تعمل هذه المؤسسات بشكل متكامل في إطار ما هو مخول لها قانونا على توفير العدل والأمن للمواطن في المنطقة حيث تعمل العدالة على الفصل في الخلافات بين المواطنين وبين المؤسسات أو بين المواطنين والمؤسسات كما تقدم خدمات إدارية كان المواطن ينتقل إلى مدينة بوقاعة (40 كم) للاستفادة منها وتعمل مصالح الشرطة والدرك بمعية العدالة ومصالح أخرى على حفظ الأمن من خلال نشاطاتها الدورية في المنطقة كما تساهم في تنظيم حركة المرور في مركز بني ورتلان التي تشهد اختلالات كبيرة أيام الجمعة خلال فترة السوق الأسبوعي وخلال أيام فصل الصيف.

4.1.3.5 - الدائرة ومختلف المصالح والهيئات المكونة لها

تلعب الدائرة ومختلف المصالح التي تضمها دوراً محوريا في تأطير النشاط التنموي في الإقليم الذي تشرف عليه فهي من خلال رئيس الدائرة و مختلف المصالح واللجان التي يُشْرِفُ عليها تقوم بأدوار مميزة ومكملة لأدوار البلديات الأربع وحسب المرسوم التنفيذي رقم 94/215 المؤرخ في 14 صفر عام 1415 الموافق لــ23 يوليو سنة 1994، المتعلق بأجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها[38] فإن أهم هذه المهام تتمثل فيما يلي:

- تنفيذ القوانين والتنظيمات المعمول بها وقرارات الحكومة وقرارات المجلس الشعبي الولائي وكذلك قرارات مجلس الولاية على مستوى الإقليم.
- تنشيط و تنسيق ومراقبة أعمال البلديات الملحقة بالدائرة في إطار تنفيذ القوانين والتنظيمات المعمول بها وقرارات المجلس الشعبي الولائي وقرارات مجلس الولاية.
- تنشيط وتنسيق عمليات تحضير المخططات البلدية للتنمية وتنفيذها.

[38]- الجريدة الرسمية عدد 48 الصادرة بتاريخ 27 يوليو 1994 ، ص-ص (5-9)

- المصادقة على مداولات المجالس الشعبية البلدية حسب الشروط التي يحددها القانون المتعلق بما يلي:

* الميزانيات والحسابات الخاصة بالبلديات والهيئات البلدية المشتركة في البلديات التابعة للدائرة نفسها.

* تعريفات حقوق مصلحة الطرق وتوقف السيارات والكراء لفائدة البلديات.

* شروط الإيجار التي لا تتعدى مدتها تسع (9) سنوات.

* تغيير تخصيص الملكية البلدية المخصصة للخدمة العمومية.

* المناقصات والصفقات العمومية والمحاضر والإجراءات.

* الهبات والوصايا.

- الموافقة على المداولات وقرارات تسيير المستخدمين البلديين باستثناء المتعلقة منها بحركات التنقل وإنهاء المهام.

- السهر، على الإحداث الفعلي والتسيير المنتظم للمصالح المترتبة على ممارسة الصلاحيات المخولة بموجب التنظيم المعمول به للبلديات الأربعة التي تنشطها.

- الحث على وتشجع كل مبادرة فردية أو جماعية للبلديات الأربعة التي تنشطها والتي تكون موجهة إلى إنشاء الوسائل والهياكل التي من طبيعتها تلبية الاحتياجات الأولية للمواطنين وتنفيذ مخططات التنمية المحلية.

– إطلاع الوالي عن الحالة العامة في الإقليم.

– إعطاء أراء استشارية في تعيين مسؤولي الهياكل التقنية التابعة لإدارة الدولة على مستوى المنطقة.

– عقد اجتماعات المجلس التقني للدائرة كل أسبوع في دورة عادية يضم مسئولي هياكل الدولة ومصالحها وعقد اجتماعات في دورات غير عادية تضم بعضهم أو جميعهم كلما اقتضت الوضعية ذلك. وتحرير محاضر لتلك الاجتماعات وإرسال نسخ منها إلى الوالي.

وكباقي الدوائر تضم دائـرة بني ورتلان العديد مـن المكـــــاتب نـــذكرهـــــا فيما يلي:

أ- مكتب التّنظيم و الشّؤون العامّة: يعتبر هذا المكتب الأكثر احتكاكا بالمواطنين ويلعب دورا كبيرا من خلال السّهر على انجاز وتحقيق مطالب المواطنين باستخراج وثائقهم الرّسمية كما يعمل على تطبيق التّنظيمات المعمول بها وقد اسندت مؤخرا معظم مهامه السابقة إلى المصالح البيومترية على مستوى البلديات.

.ب- مكتب الشّؤون الإدارية والمالية: يتولى هذا المكتب الوصاية على البلديات حيث يقوم بما يلي:

- مـــــراقبة مـــــــدى شرعية المداولات والمصادقة عليها اذا كـــــانت من اختصاصه.

- مراقبة قرارات البلديات الفردية والتّنظيمية إلا أن المصادقة عليها تكون من طرف الوالي .

ت- مكتب الشّؤون الاقتصادية والتّخطيط : يقوم هذا المكتب بمتابعة المخطّطات والمشاريع البلديـــــة

والصّفقات العمومية منذ اقتراح المشروع وتسجيله إلى غاية انتهائه.

ث- مكتب الشّؤون الاجتماعية: يتولى هذا المكتب استقبال المواطنين و عـــــرائضهم ومساعدتهم في مجالات عديدة.

ج - مكاتب أخرى: وهي مكتب الارشيف والوسائل العامة و مكتب الحرس البلدي ومكتب الانتخابات

وبهدف تجسيد مختلف مهامها تشكل الدائرة لجان دائمة أو مؤقتة[39] تسهر على التسيير والمتابعة وتتمثل هذه الجان فيما يلي:

أ-**لجنة التنازل عن أملاك الدولة**: هي لجنة أنشئت بموجب القانون رقم01/81 المؤرخ في 1981/02/07 تختص بعملية التنازل عن الأملاك العقارية العمومية ذات الاستعمال السكني ، المهني، التجاري أو الحرفي المملوكة للدولة، الجماعات المحلية، ديوان الترقية والتسيير العقاري والمؤسسات والهيئات العمومية.

ب-**لجنة مكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه:** تسهر على محاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه بالتنسيق مع مكاتب النظافة للبلديات، مديرية الصحة والسكان، الديوان الوطني للتطهير، كما تقوم هذه اللجنة بمتابعة كل النشاطات الخاصة بنظافة المؤسسات التي تستقبل الجمهور والمؤسسات ذات الطابع الغذائي وكل عمليات إبادة الحشرات، الفئران، الكلاب المتشردة تحسبا لأي ضرر يمكن أن تسببه.

ت-**لجنة طعن الضرائب المباشرة:** تجتمع هذه اللجنة التي تتولى أمانتها مديرية الضرائب مرة على الأقل كل شهر لدراسة الطعون الخاصة بالضرائب المباشرة المقدمة من طرف التجار والحرفيين.

ث-**لجنة توزيع السكنات الاجتماعية:** أنشئت طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 08/ 142 المؤرخ في 11 مايو 2008 الذي يحدد قواعد منح السكن العمومي الإيجاري المنشور بالجريدة الرسمية رقم 24، وتقوم بدراسة الملفات المودعة لدى الدائرة من طرف المواطنين والتي يرغبون من خلالها الاستفادة من السكنات العمومية الإيجارية.

ج-لجنة الدائرة لمكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق الحيوانات (Zoonoses).

ح-اللجنة الفرعية للتنشيط ومتابعة المحلات المهنية الموجهة لفائدة الشباب البطال.

خ-لجنة الدائرة للكوارث الطبيعية.

د- لجنة التضامن خلال شهر رمضان...الخ.

---

[39]- حسب حوار تم إجراؤه مع الأمين العام للدائرة يوم 20 جوان 2018م يقوم مقام بعض اللجان المؤقتة على مستوى الدائرة أعوان إداريين مكلفين وهي: لجنة الدائرة لمتابعة وضعية العلم الوطني ، لجنة الدائرة لإحصاء و جرد الأوعية العقارية، لجنة الدائرة لإحصاء و جرد الأراضي الفلاحية الفائضة، ولجنة ترقية المجاهدين و ذوي الحقوق.

من خلال عرض مهام الدائرة ومختلف المكاتب التي تضمها ومختلف اللجان التي تعمل تحت إشرافها يمكن القول أنها تمثل حلقة وصل جد مهمة بين البلديات الأربع للإقليم والولاية في المجال التنموي وأن موقعها يؤهلها أن تلعب دورا حاسما في تفعيل التنمية المستدامة عند توفر الرؤية الواضحة النابعة من المشاركة الفعلية لمختلف الفاعلين المحليين إضافة إلى الموارد الكافية واللازمة لذلك.

5.1.3.5 الفروع المحلية لمختلف القطاعات على مستوى الدائرة: تمثل المديريات الولائية التي تنتمي إليها على مستوى منطقة بني ورتلان وتقوم مقامها فيما يتعلق بمهام تسيير ومتابعة إنجاز المشاريع المدرجة ضمن المخططات القطاعية للتنمية PSD إضافة إلى المساعدة التقنية للبلديات لإنجاز ومتابعة المشاريع المدرجة ضمن المخططات البلدية للتنمية PCD وتتمثل هذه الفروع فيما يلي:

أ-الفرع الإقليمي للسكن بدائرة بني ورتلان.

ب-القسم الفرعي للتعمير والهندسة المعمارية والتعمير بدائرة بني ورتلان.

ت-الفرع الإقليمي للتجهيزات العمومية ببني ورتلان.

ث-فرع اللأشغال العمومية بدائرة بني ورتلان.

ح-إقليم الغابات عين لقراج.

خ-فرع الفلاحة بدائرة بني وتلان.

ج-فرع الموارد المائية بدائرة بني ورتلان.

وتجدر الإشارة أن جميع مقرات هذه المصالح التقنية متواجدة بمركز بني ورتلان ما عدى مقر إقليم الغابات. وتتقاسم الفروع الثلاثة الأولى مقرا واحدا كونها كانت تمثل مصلحة واحدة قبل أن يتم تقسيمها. وإن الدور الميداني لهذه المصالح يؤهلها بمعية مصالح أخرى لتساهم بشكل كبير في تفعيل التنمية المستدامة سواء في مجال تخصصها أو عندما تستلزم المبادرات التنموية المساهمة بشكل جماعي فيما بينها وبين مصالح أخرى بالمنطقة.

6.1.3.5 البلديات ومختلف المصالح و الهيئات المكونة لها: البلديات الأربع المكونة لدائرة بني من الناحية القانوية تخضع حاليا لأحكام القانون رقم11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 جوان سنة 2011 ، المتعلق بالبلدية و الذي ينص في مواده الأولى ، الثانية و الثالثة على أن البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. وهي أيضا القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطارا لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية. وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه، وطبقا للمادة 15 من نفس القانون تتوفر البلديات الأربع على هيئتن هما:

- هيئة مداولة تتمثل في المجلس الشعبي البلدي.

- هيئة تنفيذية: يترأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي تتمثل في الإدارة التي ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

أ - المجلس الشعبي البلدي: يشكل المجلس الشعبي البلدي إطارا لتجسيد الديمقراطية على مستوى البلدية وهو مكانٌ لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، حيث تنص المادة 11 من القانون رقم 11-10 على أنه يتخذ كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات و أولويات التهيئة و التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما يسهر حسب المادة 12 من نفس القانون على وضع الإطار الملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم. وطبقا للمادة 31 من ذات القانون يشكـــل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائـــه لجانا دائمة للمسائل التابعـــة لمجال اختصاصـــه ولا سيما المتعلقة بما يأتي:

- الاقتصاد والمالية والاستثمار.

- الصحة، النظافة وحماية البيئة.

- تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية.

- الري، الفلاحة،...

- الشؤون الاجتماعية، الثقافية والرياضة والشباب.

ب - رئيس المجلس الشعبي البلدي: يُنتخب رئيس المجلس الشعبي البلدي من بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي ويمارس نوعين من الصلاحيات والمهام النوع الأول بصفته ممثلا للبلدية[40] والثانية بصفته ممثلا للدولة[41] ويُساعده في ذلك كل من المجلس الشعبي البلدي وإدارة البلدية بمختلف مصالحها.

ت – المصالح الإدارية للبلدية: تتوفر البلديات الأربع المشكلة لمنطقة الدراسة على مصالح إدارية كما هو منصوص عليه في القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 جوان سنة 2011 وهي مهيكلة إداريا إلى أربعة مصالح ضمن الهيكل التنظيمي ومصلحة جديدة خارج الهيكل التنظيمي هي المصلحة البيومترية وهي كالتالي[42]:

ت-1 الأمانة العامة: تتكون من مكتب أمـــانة المجلس الشعبي البلدي وفـــرع تسير المستخدميـــــن والمصالح المشتركة وفرع التخطيط والتنظيم والتوجيه والبرمجة.

---

[40] تحددها المواد من 77 إلى 84 من القانون رقم11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 جوان سنة 2011

[41] تحددها المواد من 85 إلى 95 من القانون رقم11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 جوان سنة 2011

[42] مصدرنا في هذا هو القرار رقم 2000/52 الصادر عن بلدية بني موحلي المؤرخ في 03 سبتمبر 2000 الذي يحدد الهيكل التنظيمي لمصالح البلدية .

ت-2 مصلحة الشؤون المالية و النشاط الاقتصادي: تتكون من **مكتب المالية العامة و النشاط الاقتصادي** الذي يضم بدوره ثلاثة فروع هي: فرع الميزانية والحساب الإداري و فـــــــــرع الأجور والحوالات المختلفة وفرع تسيير ممتلكات البلدية (المياه، التطهير، التجارة،...)

ت-3 مصلحة التنظيم والشؤون العامة والنشاطات الاجتماعية الثقافية: وهي تضم مكتبين كل منهما يضم ثلاثة فروع كما يلي:

ت-3-1 مكتب التنظيم العام: يتكون من فرع المنازعات والاحتياطات العقارية وفرع الاحصاء العام والانتخابات والخدمة الوطنية وفرع الحالة المدنية.

ت-3-2 مكتب الشؤون الاجتماعية والثقافية: يتكون من فرع التشغيل والحماية الاجتماعية وفرع الشؤون الثقافية والرياضية والترفيه وفرع الصحة والنظافة.

ت - 4 المصلحة التقنية للبلدية: وهي تضم **مكتب الدراسات التقنية** الذي يتكون من ثلاث فروع هي: فرع المتابعة التقنية للمشاريع التنموية و فرع رخص البناء و فرع الصفقات و عقود العمل.

ت -5 المصلحة البيومترية: وهي مصلحة مستحدثة خارج الهيكل التنظيمي كون معظم مكاتبها كانت تابعة لمصالح الدائرة والولاية وهي تتكون من مكتب جوازات السفر ومكتب بطاقات التعريف ومكتب تسجيل المركبات ومكتب رخص السياقة.

ويظهر من خلال عرض مختلف مهام ومصالح البلدية أنها كذلك تحتل مكانة مميزة في العمل التنموي وبالتالي فهي معنية بشكل مباشر بتفعيل مبادئ وأهداف التنمية المستدامة سواء في المبادرات التي تؤطرها أو الخدمات التي تقدمها أو المرافق التي تسيرها.

7.1.3.5 خزينة البلديات والمؤسسات الصحية ومصالح الجباية على المستوى المحلي: تسهر خزينة البلديات و المؤسسات الصحية لدائرة بني ورتلان على مرافقة البلديـــــــــــات الاربع والمؤسسات الصحية من خلال الإشراف على مراقبة الأوامر بالصرف الصادرة عنها (العمليات المالية والحسابية التي يقوم بها رؤساء البلديات ومدراء المؤسسات الصحية) ومن جهة أخرى تسهر كل من قباضة الضرائب ومفتشية الضرائب لذات الدائرة على السير الحسن لعملية جباية الضرائب ومهام التفتيش المرتبطة بها. ونظرا للارتباط الوثيق للمجال المالي بالتنمية المستدامة فإنّ السير الحسن لهذه المصالح يعد أحد الشروط اللازمة وغير الكافية لتحققها. كما أن التسيير المستدام للمرافق العمومية التي تشغلها من شأنها أن يُسهم في جهود تفعيل التنمية المستدامة.

2.3.5 مبادرات التنمية والتنمية المستدامة بمنطقة بني ورتلان بين التخطيط والتطبيق: استفادت منطقة الدراسة قبل وبعد سنة 2000 من عدة مبادرات تنموية، فيما يلي سنحاول إبراز أهم خصائصها بما يساهم في التقدم في الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا البحث.

1.2.3.5 نظرة عامة حول مبادرات التنمية قبل سنة 2000: تَبَّينَ لنا في الفصل الثالث أن جهود التنمية التي بُذلت لتحسين أوضاع المناطق الجبلية خلال العشريات الاربع التي تلت الاستقلال وخاصة الهشة منها لم تكلل بالنتائج المرجوة كونها في الغالب تفتقر إلى الرؤية الإستراتجية الواضحة المبنية على أساس مبادئ التكامل بين القطاعات والشراكة مع الجماعات المحلية والسكان، مع الإشارة إلى أن بعض المجتمعات الجبلية استطاعت الحفاظ على توازنها ضمن الأوساط التي تشغلها نتيجة لقدرتها الذاتية على التكيف مع المستجدات و هذا من صميم الاستدامة.

وكما هو الحال في باقي المناطق الجبلية استفادت منطقة بنى ورتلان قبل سنة 2000 من برامج تنموية عدة حيث استفاد الكثير من الفلاحين من حملات التشجير الواسعة المنظمة خلال فترة الثورة الزراعية ونتيجة للتقسيم الإداري لسنة 1974 قُسِمَتْ المنطقة إلى بلديتين (بني ورتلان وبني شبانة) واستفادت كل منهما من عدة مشاريع تنموية قاعدية تتلخص في بناء العديد من المدارس الابتدائية وبعض المستوصفات وشق العديد من الطرقـــات.

وكما سبق وأن أشرنا، نتج عن التقسيم الإداري لسنة 1984م استحداث بلديتين جديدتين هما عين لقراج و بني موحلي وكذا ميلاد دائرة بني ورتلان بحدودها الحالية وقد دفع هذا التحول الإداري السـلطات المعنية إلى إنجاز مقرات للدائرة والبلديتين الجديدتين وبعدها تم إنشـاء العديد من المرافق العمومية والمنشـآت القاعدية (ثانوية بني ورتلان ، ثانوية بني شـبانة، عدة متوسـطات ، تزويد القرى بالكهرباء والماء الشروب، إنشاء مراكز صحية...الخ). والملفت للانتباه هو إنشاء معظم المرافق الجديدة في المراكز الإدارية للبلديات مما جعلها تتطور بوتيرة أسـرع وبحجم أكبر من غيرها من المسـتوطنات البشرية بالمنطقة. وكما سبق وأن أشرنا، من ناحية التخطيط شهدت المنطقة خلال الثمانينات اعتماد عدة مخططات للتهيئة والتعمير و هي على التوالي :

1- محيطي التعمير المؤقت (Périmètre d'Urbanisation Provisoire: P.U.P) الخاصـة بكل من التجمع العمراني بمركز بني ورتلان سنة 1981م. و بني براهيم مركز بلدية عين لقراج سنة 1985م.

2- مخطط التهيئة لمركز الدائرة (Schéma d'aménagement du chef lieu) الذي تم إعداده سـنة 1985م.

3- محيط التعمير المؤقت(PUP) لقرية بني حافظ سنة 1988م.

4- المخطط العمراني التوجيهي (PUD) يتعلق كذلك بالتجمع العمراني بمركز بني ورتلان الذي تم إعداده سنة 1989م.

5- مخطط التهيئة والتوجيه العمراني (PDAU) الخاص ببلدية بني ورتلان، الذي تم إعداده سنة 1996م.

6- مخططات التهيئة والتوجيه العمراني لكل من بلدية بني موحلي وبني شبانة [43] وبلدية عين لقراج التي تم إعدادها سنة 1997م.

وبهدف ضمان متابعة وإنجاز هذه المخططات ومختلف المشاريع التنموية الأخرى تم استحداث مصالح تقنية وإدارية جديدة في المنطقة من بينها فرع مديرية البناء والعمران[44] وفرع مديرية الفلاحة وفرع مديرية الأشـغال العمومية بالإضـافة إلى المصـالح التقنية للبلديات الأربع. و قد عرفت بعض المناطق القريبة من بني ورتلان في العشـرية الأخيرة من هذه الفترة تدهورا نسـبيا من حيث الوضـع الأمني مما أثر بشـكل واضـح في ديناميتها التنموية الأمر الذي دفع بالكثير من السـكان تلك المناطق إلى النزوح نحوها وما إن تم اسـتتباب الأمن حتى عرفت المنطقة هجرة عكسية حيث فقدت الكثير من سكانها ما بين 1998 م 2008 م.

2.2.3.5 أهم مبادرات التنمية والتنمية المستدامة منذ سنة 2000 إلى 2018 بمنطقة بني ورتلان[45]:

توالت خلال هذه الفترة مبادرات التنمية والتنمية المستدامة في المنطقة من خلال برامج التنمية المختلفة (PCD, PSD,PSC[46]) إلى مشاريع إنمائية محددة من جهة ومن جهة أخرى من خلال مبادرات محلية ذات طابع تخطيطي. فيما يلي سيتم تركيز الاهتمام على بعض هذه المبادرات دون غيرها وهذا تقيدا بأهـداف البحث ووأخذا بعين الاعتبار لعاملي توفر الوقت وتوفر الوثائق.

أ- **المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI**: نظراً لطابعها الريفي و الجبلي استفادت المنطقة من تجربة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في مراحلها المختلفة حيث تم إعداد 15 مشروعا على مستوى المنطقة و هي موزعة بشكل متساوي تقريبا من حيث العدد بين البلديات الأربع (انظر الخريطة رقم (16) و الجدول رقم (34) ورغم الحضور الواضح لمفهوم التنمية المستدامة في الإطار المنهجي العام الذي تندرج فيه هذه المشاريع و المتمثل في سياسة التجديد الريفـــــي و استراتجية التنمية الريفية المستدامة.

---

43 مخطط مشترك بين البلديتين.

44 انقسم مؤخرا إلى ثلاثة فروع تقنية شبه مستقلة هي: الفرع الإقليمي للسكن بدائرة بني ورتلان، القسم الفرعي للتعمير والهندسة المعمارية والتعمير بدائرة بني ورتلان، الفرع الإقليمي للتجهيزات العمومية ببني ورتلان.

45 ما سيتم تفصيله في هذا الجزء من الاطروحة بخصوص محتوى خمس مبادرات تنموية بمنطقة الدراسة يتمثل في عرض عام لمحتوها وظروف إعدادها وتطبيقها مع محاولة تبيان علاقات التكامل والإنسجام التي يُفترض أن تربطها، و كل هذا من الناحية المنهجية لم يستوفي إلا جزء يسير من مراحل و متتطلبات الأداة المسماة **" تحليل المحتوى"** والمتمثلة في:1- جمع وتحضير وترتيب وتقييم الوثائق التي سيتم تحليلها، 2- القراءة الأولية، 3- إختيار الترميز، 4-القيام بعمـــــلية الترميز، 5- تحليل و تأويل النتائج (Dépelteau , 2001, p. 301). ونظرا لاننا انتبهنا إلى أهمية هذا الجزء من العمل فقط في المراحل الأخيرة من إعداد هذا الأطروحة فقد تعذر القيام به. **وهو في نظرنا يمكن أن يكون مشروع لموضوع بحث جديد.**

46 PSC (programme sectoriel centralisé) أو البرنامج القطاعي المركزي وهـو برنـامج وطنـي تـدخل ضـمنه كـل اسـتثمارات الدولـة، يقترح من طـرف المـديريات الولائيـة أو الولايـة ويسـن مـن طرف الحكومة والوزارات المركزية فـي العاصـمة، ويتـابع مـن طـرف المـديريات الولائيـة وترفـع التقـارير دوريـا إلـى الوزارات التابعة لها (المصدر) ومن بين أهم مكوناته نجد برامج التنمية الفلاحية وبرامج التنمية الريفية التي استفادت وتستفيد منها منطقة الدراسة بشكل ملموس .

جدول رقم (34): حوصلة عامة حول مشاريع التنمية الريفية الجوارية المدمجة بمنطقة بني ورتلان

البلديات	المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة	المشاريع المبرمجة (حوصلة)		الأشغال المنجزة (حوصلة)				ملاحظات
		المشاريع الجماعية	المشاريع الفردية	المشاريع الجماعية	%	المشاريع الفردية	%	
بني موحلي	أقني فوغال	6	63	0	0	8	12,7	/
	تيشي	5	21	1	20	7	33,33	/
	أمزوق	9	25	0	0	1	4	/
	أيث الختال	7	30	3	42	0	0	/
بني ورتلان	فريحة	7	70	5	71	10	14	/
	عباد الشريف	6	27	1	16,66	0	0	/
	أيث موسى	7	10	0	0	10	100	/
بني شبانة	إغيل علي	7	28	2	28,57	0	0	/
	أقراد	5	27	0	0	0	0	مشروع مجمد
	أولاد شيبة	7	18	2	28,57	0	0	/
	أحديد	6	34	6	100	4	11,76	/
عين لقراج	زاكو	10	17	0	0	0	0	مشروع مجمد
	بني عشاش	7	10	0	0	10	100	/
	بني حافظ	13	0	5	38,46	0	/	/
	منادس	7	56	6	85,71	6	100	/
مجموع الدائرة	خمسة عشر مشروعا جواريا	109	436	31	28,44	56	12,84	/

المصدر: فرع الغابات عين لقراج، 2017 وفرع الفرع الفلاحة لدائرة بني ورتلان 2017+ معالجة الباحث

الريفية المستدامة [47] فإننا لما نأتي إلى الطريقة التي تم إعدادها ميدانيا ثم إنجازها الفعلي نجد الكثير من الحيثيات التي تجعل منها أقرب إلى نمط التنمية التقليدي، وهذه النقائص الميدانية منها المتعلقة بالتأطير

[47] وهو ما رأيناه في الفصل الثالث من هذه الأطروحة

ومنها ما يتعلق بالمشاركة الفعلية للفاعلين المحليين والمواطنين ومنها ما يتعلق بطريقة ونوعية إنجاز المشاريع وطريقة تسييرها بعد الاستلام النهائي.

الخريطة رقم (16): مواقع مختلف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة بمنطقة بني ورتلان

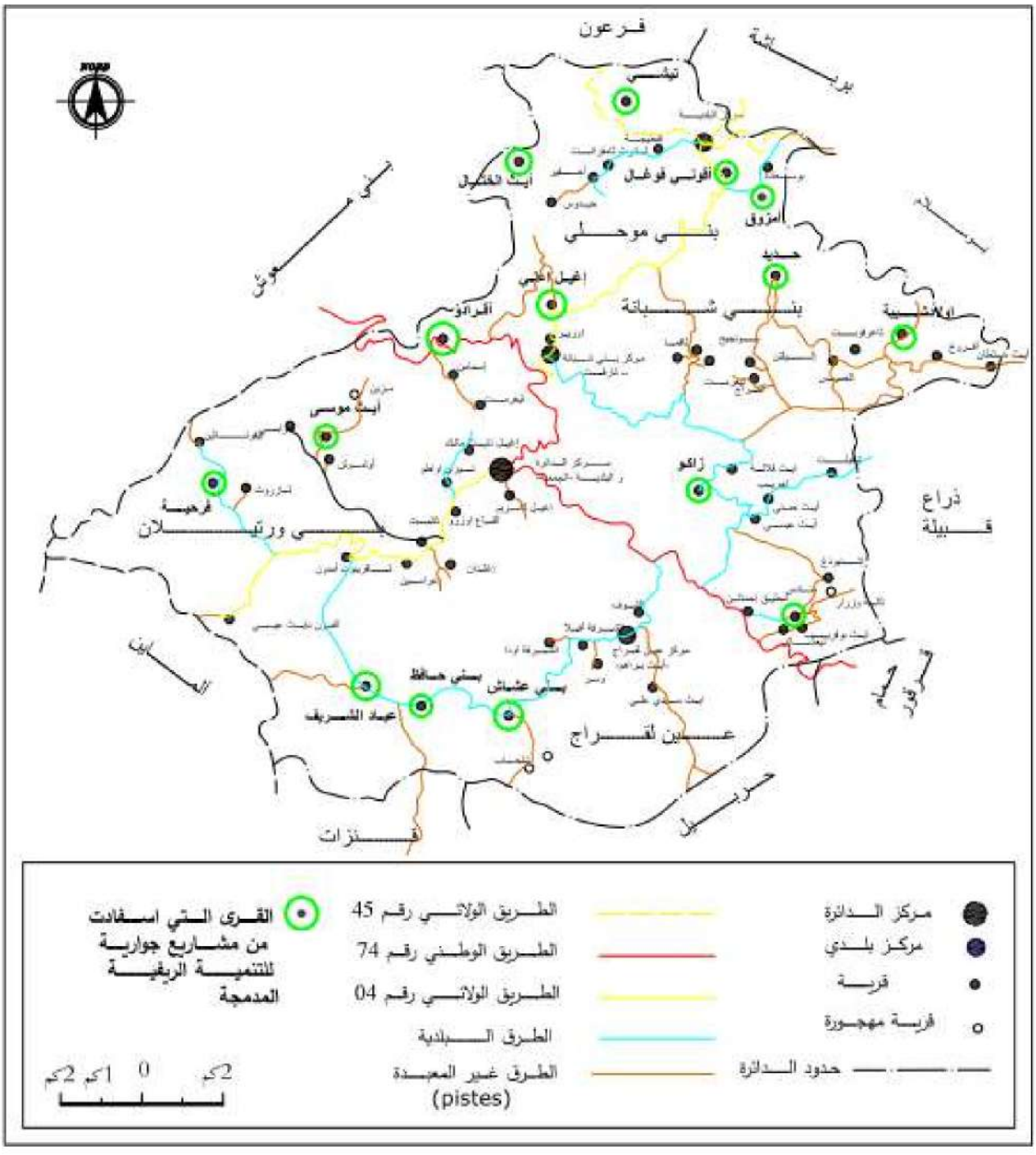

المصدر: الباحث اعتمادا على معطيات ميدانية وإدارية، سنة 2017.

من خلال الجدول رقم (34) يتبين أن نسبة الإنجاز للمشاريع الجماعية المبرمجة في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة لم تتعدى 29 % بالنسبة للمشاريع الجماعية و13% بالنسبة للمشاريع

الفردية وهو ما يدل على التأخر الكبير الذي عرفه إنجاز هذه المشاريع بمنطقـــــــة الدراسة والتي تعود حسب الفاعلين المحليين إلى سببين رئيسين هما:

- الأول هو عدم تعرض المنطقة للنزوح ريفي شامل خلال فترة العشرية السوداء يستدعي إنجاز كل المشاريع تحضيرا وتحفيزا لعودتهم.

– الثاني هو التأخر الكبير في انطلاق إنجاز بعض المشاريع إلى غاية بداية أزمة شح الموارد المالية وهو ما أدى إلى تجميدها إلى حين تحسن الوضع المالي.

وبالنظر إلى نسبة المشاريع المجمدة و المشاريع الجماعية والفردية غير المنجزة إلى حد الآن[48] يمكن القول أن المشاريع تعرف تباطؤاً وتأخر كبيرين في الإنجاز لكن هذا لا يعني التراجع عن إنجازها .

وحسب الفاعلين المحليين (المواطنين والمصالح التقنية المشاركة في الإنجاز) ما تم إنجازه إلى حد الآن من هذه المشاريع جزء منها يتم استغلالها و تسيرها بشكل إيجابي مثل مشاريع فتح وتهيئة المسالك الفلاحية ومشاريع الأحواض المائية ...إلخ. بينما لم يلق البعض منها نفس المصير لأسباب عدة منها هجرة السكان المستفيدين كما في حالة قرية حديد وأيث الختال و بسبب الإهمال أو عدم توفير الموارد المالية للتكفل بالصيانة الدورية وهو حال جزء هام من المسالك الفلاحية[49].

الصورة رقم (31): حوض مائي أنجز في إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية لقرية منادس

المصدر : الباحث ، أكتوبر 2015

[48] جوان 2018.

[49] وهو نفس الحال بالنسبة للمشاريع الفردية (كتربية النحل، تربية المواشي، زراعة الأشجار المثمرة، الصناعات القليدية...)المكونة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة التي تم انجازها فمنها التي عرفت استمرارية ونجاح ومنها التي لم تنجح لأسباب منها الافتقار إلى الخبرة والجد وفي بعض الحالات عدم توافق النشاط مع الخصائص الطبيعية للمنطقة (مثلا نوعية بعض المواشي لا تصلح للمناطق الجبلية، ...إلخ.)

ونظرا لأهمية هذه التجربة التنموية على مستوى منطقة بني ورتلان فقد اختيرت لكي تخضع لتقييم وتحليل التنميـــــة المستدامة باستخدام أداة تقييم التنمية المستدامة 35 سؤال (GADD 35 questions) وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحث الرابع من هذا الفصل.

ب- دراسات التنمية المستدامة المدمجة للبلديات الجبلية ومخططات التنمية المحلية البلدية [50] PLD التي تتضمنها: تم إعدادها من طرف المركز الوطني للدراسات والتحاليل للسكان والتنمية CENEAP سنة 2009 ضمن دراسة أوسع حول التنمية المستدامة المدمجة للبلديات الواقعة في المنطقة الجبلية شمال ولاية سطيف. وهي ذات أهمية خاصة بالنسبة لبحثنا حيث نجد أنها تضع البعد البلدي المحلي للتنمية في إطار إقليمي أشمل هو المجال الجغرافي المتكون من كل بلديات المنطقة الجبلية شمال ولاية سطيف، هذا من جهة ومن جهة أخرى فهي تجعل من التنمية على مستوى المستوطنات البشرية (القرى والمداشر) المتمثلة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) مكونا أساسيا لمخططات التنمية المحلية، وهنا تتجلى حلقة ربط و تكامل بين المستوى الإقليمي للتنمية والبعد المحلي بين هذه الدراسات والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة. وبالنسبة للاستدامة ذاتها فإننا خلصنا من هذه الدراسات إلى النتائج الهامة التالية:

- الأولى: أن المخططات تم إعدادها اعتمادا على منهجية تجعل من مشاركة السكان والمجتمع المدني عنصرين أساسيين ومحوريين للتحديد الفعلي لنقائص وأولويات التنمية بالمنطقة. وهو ما تم تجسيده فعلا بشهادة السكان والمشاركين في إعداد الدراسات من بين جامعي المنطقة.
- الثانية: هي صعوبة إنجاز ما تم تخطيطه نظرا لما يتطلبه من كفاآت بشرية على المستوى المحلـــي وخصوصا على مستوى البلديات التي بينت تقاريرها "عرض الحالة " على أنها ضعيفة التأطير علـــى العموم (CENEAP, 2009, b1 b2 b3 b4).
- الثالثة: هي الافتقار إلى الإطار المرجعي لمعايير تقييم الاستدامة على المستوى الوطني الخاص بمتابعة الإنجاز مع التقييم (suivi – évaluation) و هو ما يحول دون القدرة على التقييم الدوري لأثر هذه المشاريع على الاستدامة بهذه المناطق وغيرها. (CENEAP, 2009 c2, p. 60).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسات تتضمن من حيث المبدأ إعداد نظام معلوماتي بهدف التقييم الدوري للمشاريع المنجزة وأثارها بالإضافة إلى إنشاء خلية متابعة و مرافقة للبرنامج وهو ما قمنا

[50] تقع هذه الدراسات في ثلاث تقارير الأول : **تقرير المنهجي** (Rapport méthodologique) يتضمن شرح مفصل للمنهجية المتبعة في إعدادا الدراسة والثاني هو **عرض الحالة** للبلدية (Rapport diagnostique) أين نجد مختلف الخصـــائص الجغرافيا والاجتماعية والاقتصادية للبلدية المعنية بالدراسة بالإضافة إلى مختلف المشاكل التنموية التي تواجهها والإمكانيات التي تتوفر عليها، ويأتي التقرير الثالث والنـــــــــــهائي (Rapport final) الذي يتضمن حوصلة عامة عن التقريرين السابقين إضافة إلى محتوى مخطط التنمية المحلية للبلدية المعنية.

بالتحقق من وجوده من خلال استطلاع شمل البلديات الأربع حيث لم نجد أي ترجمة فعليه له. وكذا من خلال التواصل مع مسئولي المركز الوطني للدراسات والتحاليل للسكـــــــان و التنمـــية CENEAP الذين أجابوا بكون مهمة المركز تمت بتسليمه الدراسات للبلديات وإعداد نظام معلومات التقييم الدوري للمشاريع وأثارها وإنشاء خلية المتابعة يقع على عاتق البلديات . وخلصنا من خلال الاستطلاع الميداني أنه رغم القيمة العلمية و العملياتية لهذه الدراسات إلا أنها لم توظف من قبل معظم البلديات بالشكل المطلوب لدعم و لتبرير برمجة المشاريع التنموية في إطار كل من المخططات المحلية للتنمية PCD والمخططات القطاعية للتنمية PSD حيث لم نجد إلا مصلحة تقنية واحدة اهتمت بمحتواها إلى حد ما وهذا السبب الذي جعلنا نتراجع عن فكرة القيام بتقييم التنمية المستدامة لهذه الدراسات والمخططات التنمية التي تتضمنها[51]. وتجدر الإشارة على أن إعداد هذه الدراسات سبقت بعامين أو أقل قليلا إعداد الدراسات المتعلقة بمراجعة مخططات التهيئة والتعمير للبلديات الأربع وأنها تركت بعض الأثر عليها وهو ما سنوضحه في العنصر الموالي.

ب- مخطط التهيئة والتعمير ما بيـــــــــن البلديات (PDAU intercommunal): نتج هذا المخطط من مراجعة وتحيين ثلاث مخططات هي مخطط التهيئة والتعمير لبلدية بني ورتلان ومخطط التهيئة والتعمير لبلدية عين لقراج وأخيرا مخطط التهيئة والتعمير لكل من بلدية بني شبانة وبني موحلي معا[52]، وفيما يخص الإطار القانوني الذي تمت فيه عملية المراجعة فقد تم الإبقاء على الإطار القانوني القديم الذي تضمنته مخططات التهيئة والتعمير الثلاثة السابقة والتي تم إنجازها وفق المنشور التنفيذي رقم 91-177 في ماي 1991 م وما سبقه من أطر قانونية مع إضافة القانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 المعدل و المتمم للقانون رقم 90-29 وهذا يعني عدم الاخذ بعين الاعتبار لكل المستجدات القانونية على الساحة الوطنية المتعلقة بالتهيئة الإقليمية والمحلية في إطار التنمية المستدامة [53] ولعل ذلك يرجع إلى افتقار المجال القانوني الجزائري إلى نصوص تنفيذية تتعلق بالاستدامة العمرانية على المستوى المحلي ومع هذا نجد في مقدمة التقرير العام للمخطط إشارة واضحة وجلية إلى "*الحاجة الملحة للحصر الدقيق لاحتياجات السكان المحليين ذات الأولوية وتحديد مستوى التنمية للبلديات الجبلية واقتراح على المدى القريب والمتوسط* ***مخطط متعدد القطاعات مدمج ضمن مقاربة جديدة تعتمد على التنمية المستدامة لهذه***

51حيث أن إجراءه يكون باستعمال أداة تقييم التنمية المستدامة GADD 35 questions التي تتطلب مشاركة مختلف الفاعلين المحليين المعنيين بهذه الدراسات و المخططات و بما أننا لم نجد لدى معظم هؤلاء أي اهتمام خاص بها تراجعنا عن فكرة تقييم استدامتها.

52 ومع تسميته "ما بين البلديات" إلا أنه لا يلاحظ أي أثر فعلي لمفهوم مابين البلديات في صياغته حيث نجد إقليم كل بلدية مدروس على حدى دون التطرق للعلاقات بينه و أقاليم البلديات الأخرى.

المناطق.....[54]." وهنا نلاحظ تقاطعا مع الدراسات حول التنمية المستدامة المدمجة للمناطق الجبلية شمال ولاية سطيف حيث تم استخدام نفس المفاهيم و بل وحتى نفس العبارات فـــــي بعض الفقرات(pp.2-3 CENEAP, 2009,) مما يدل على تأثير الدراسة الأخيرة على دراسة مراجعة مخططات التهيئة والتعمير.

غير أن المتفحص لتقرير عرض الحالة لمخطط التهيئة المحين يجد أنه باستثناء فقرات "عرض الأسباب" (Exposé des motifs) التي تقع بين الصفحة الثالثة والرابعة وفقرات و"الإشكالية " الواقعة بين الصفحة الثامنة و الصفحة التاسعة المستوحاة من الدراسة المذكورة أعلاه، لا يجد بعدها أي إشارة إلى الآليات التي يتم بها تحقيق التنمية العمرانية المستدامة حيث لم تخرج الدراسة عن المنهجية التقليدية التي أفرزت كل من الجانب القانوني للمخطط وجانب التهيئة المتمثل في تقسيم أقاليم البلديات الأربعة إلى قطاعات التعمير المختلفة و قطاعات لمخططات شغل الأراضي secteurs de POS، إضافة إلى تحديد حقوق الارتفاق وما إلى ذلك وهي من بين مستلزمات التسيير العمراني و لكنها تتطلب الخضـــوع لسيرورة ومنهجية وشروط في إعدادها وفي تطبيقها حتى يمكن الحكم عليها بأنها مستدامة.

ومن الملفت للانتباه أن هذا المخطط ليس فيه إشارة إلى محتوى مخطط التنمية الإقليمية لولاية سطيف الخاص بمنطقة بني ورتلان وقد يعود هذا لسبب وجيه هو كون المخططين تم اعدادهما بشكل متزامن حيث تم تسليم دراسة مخطط التهيئة والتعمير قبل مخطط التنمية الإقليمية للولاية. وهذا يدل على عدم الأخذ بعين الاعتبار لضرورة الانسجام والتكامل بين مختلف مخططات التنمية.

وقد تم إعداد مخطط التهيئة والتعمير ما بين بلديات دائرة بني ورتلان لتسيير التنمية العمرانية بالمنطقة في المدى القريب والمتوسط والبعيد بحيث يتم تحقيق توازن بين الموارد المتوفرة توفير الحاجيات المختلفة للسكان مع المحافظة على البيئة المحلية وبالتالي فهو من حيث المبدأ يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة بالمنطقة ولهذا فقد تم اختياره لتقييم الاستدامة في هذه الأطروحة باستعمال أداة تقييم وتحليل التنمية المستدامة 35 سؤال GADD 35 questions وهو ما سنعود إليه في المبحث الثالث من هذا الفصل.

ت- مخطط التهيئة الإقليمية لولاية سطيف PATW: تُعَدُ التنمية المستدامة أحد المبادئ الرئيسية التي يهدف إليها هذا المخطط وعلى عكس مخطط التهيئة والتعمير نجد فيه إشارة واضحة إلى إطار قانوني يتعلق بالتهيئة الإقليمية المستدامة وهو قانون 12 ديسمبر 2001 المتعلق التهيئة الإقليمية وبالتنمية المستدامة. وبالنسبة للمناطق الجبلية الواقعة شمال الولاية فهو يوليها وضع خاص ويقسمها إلى وحدتين مجاليتن هما وحدة بوقاعة ووحدة عين كبيرة كما يحدد ذات المخطط الرهانات الخاصة بهذه المناطق كما يلي:

[54] SAU, 2010, *Révision du PDAU des communes, Ain Legredj, Beni ourtilane, Meni Mouhli , Beni Chebana. Etat de fait* , P4.

- استحداث مشاريع تنموية من شأنها تعيد أن التوازن لهذه المناطق بالنسبة للناطق الأكثر تنمية في إقليم الولاية.

- التثمين المستدام للموارد الذاتية بهاتين الوحدتين اعتمادا على اقتصاد فلاحي منتج وذو نوعية جيدة بالإضافة إلى تنمية السياحة البيئية.

- تنمية البحث العلمي المتعلق بهذه المناطق.

- تشجيع التنمية القائمة على التكامل مع المناطق المحاذية والتابعة لإقاليم الولاية والولايات المجاورة.

- فك العزلة وتجهيز الفضاءات بهدف توطين واستقرار السكان.

- حماية المجال الغابي و حماية البيئة ككل[55] (ANAT, 2012 ,p. 128) .

وقد تبين من خلال تقرير الإعداد أن المخطط (ANAT, 2008 ,p.9)[56] تم إنجازه على ثلاث مراحل بإشراك مختلف الفاعلين الاجتماعين والاقتصاديين ومختلف المديريات القطاعية على مستوى الولاية. كما نجد في المخطط تذكير بمختلف الخيارات التنموية الخاصة بفضاء البرمجـــــــــة الإقليمية **"الشمالي الأوسط "** الذي تنتمي إليه ولاية سطيف.

ثـ- مخططات تسيير النفايات الحضرية لبلديات دائرة بني ورتلان SGDM: أقدمت البلديات الأربع المكونة لمنطقة الدراسة على إعداد دراسات لمخططات تسيير النفايات الحضرية الخاصة بها بإيعاز من السلطات الولائية وهذا تطبيقا لمختلف القوانين الصادرة بهذا الشأن والمتمثلة أساسا فيما يلي[57] :

- القانون رقم 01-19 الصادر في 12 ديسمبر 2001 والخاص بتسيير ومراقبة والتخلص من النفايات.

- القانون رقم 03-10 الصادر في 19 جويليه 2003 الخاص بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

- القانون 85-05 الصادر في 16 فيفري الخاص بحماية وترقية الصحة.

- المرسوم التنفيذي رقم 07-205 الممضي في 30 يونيو 2007 الذي يحدد كيفيات وإجراءات إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها ونشره ومراجعته.

- المرسوم التنفيذي رقم 06-104 الممضي في 28 فبراير 2006 الذي يحدد قائمة النفايات بما في ذلك النفايات الخاصة والخطيرة.

55 وهذه الرهانات تتقاطع مع الكثير من الأهداف المسطرة لمخططات التنمية المحلية المتضمنة في دراسات التنمية المستدامة المدمجة لبلديات المنطقة الشمالية لولاية سطيف.

56 المخطط تم إعداده من قبل الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية ANAT ما بين 2008 و2012.

57 وقد تم إعداد هذه المخططات من قبل مكتب الدراسات « Top engineering consult» المتخصص في الدراسات البيئية سنة 2012.

وتتكون هذه الدراسات من تقريرين منفصلين يتضمن التقرير الأول قسمين رئيسيين هما عرض الحالة العامة للبلديات (طبيعيا واقتصاديا و بيئيا) وجرد كمية النفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الهامدة المنتجة في إقليم البلدية مع تحديد مكوناتها و خصائصها، وجرد وتحديد مواقع ومنشآت المعالجة الموجودة في إقليم البلدية (Top engineering consult , 2012, a1 a2 a3 a3 a4) أما التقرير الثـــانـــــي فـــــــيتضمـــــن تصـميـــم لمـخطـــط تسيـــــير النفـــايات للبلـــديـــات (Top engineering consult ,2012 , b1 b2 b3 b3 b4). هو بدوره يتضمن ما يلي :

- تحديد الاستثمارات الازمة لتطبيق وإنجاز المخطط
- تحديد الوسائل اللازمة لجمع مختلف أنواع النفايات
- تحديد كيفية تنظيم مصلحة تنظيف الشوارع العمومية
- تحديد كيفية تنظيم جهاز تسيير النفايات الحضرية
- تحديد لمضمون تموين عمال النظافة
- اقتراح آليات التخلص من النفايات الحضرية
- تقييم عام لتكلفة الاستثمار في التطبيق والإنجاز الفعليين لمخطط تسيير النفايات.

ومن أجل معرفة مدى استفادة البلديات الاربع من مخططاتها لتسيير النفايات قمنا باستطلاع ميداني[58] للمنطقة وسجلنا جملة الملاحظات التالية:

- البلديات الأربع لا تزال تتخلص من نفاياتها المنزلية الصلبة في مفرغات فوضوية حيث لم يتم بعد إنجاز مركز الردم التقني ما بين البلديات المقترح في مخططات تسيير النفايات.
- تدعيم مختلف مصالح تسيير النفايات بوسائل الجمع كالشاحنات والحاويات لكن لا تزال بعض التجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة تعاني بسبب النقص في مثل هذه الوسائل.
- في فترات العطل الصيفية و المواسم تنقص دوريات جمع القمامة العمومية على مستوى بعض التجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة مما يؤثر سلبا على المحيط المعيشي للسكان .

---

[58] بالتوازي مع الاستطلاع الميداني: قمنا بمقابلات هاتفية مع الامناء العامين لكل من بلدية بني موحلي و عين لقراج و بني وتلان و بني شبانة طرحنا فيها السؤالين التاليين: ماذا أنجزت و طبقت البلدية من مخططها لتسيير النفايات منذ 2012 و ما هي الصعوبات التي واجهتها لتطبيق وإنجاز ذات المخطط ؟ فكانت خلاصة الإجابات كالتالي:

على مستوى بلدية بني موحلي منذ 2012 تم توسيع محيط جمع النفايات تدريجيا فبعد أن كان يقتصر التجمع المركزي أصبح يغطي حوالي 85 % من قرى ومداشر البلدية وما عدى ذلك فالبلدية لم تستطيع إنجاز وتطبيق مخطط تسيير النفايات الخاص بها حيث تعثر مشروع استغلال المفرغة المقترحة في المخطط بعد أن قامت البلدية بتهيئتها وهذا بسبب حدوث منازعة مع صاحب الوعاء العقاري وبالتالي فهي حاليا تقوم بالتفريغ بشكل مؤقت في المفرغة الخاصة ببلدية عين لقراج.

وعلى مستوى بلدية عين لقراج بعد 2012 قامت البلدية بتوظيف 12 عامل نظافة و استفادة من شاحنة خاصة بنقل النفايات المنزلية كما قامت البلدية بتوسيع محيط جمع النفايات بعد أن كانت تقتصر على التجمع المركزي و بالنسبة للصعوبات التي تعاني منها فتتمثل أساسا في استمرار استعمالها لمفرغة فوضوية و عدم استطاعتها تهيئة مركز للردم التقني مع البلديات الأخرى.

و على مستوى بلدية بني ورتلان فالوضع لا يختلف عما هو عليه في بلدية عين لقراج فبعد 2012 زودت البلدية مصلحة تسيير النفايات بشاحنة خاصة كما قامت بتوسيع محيط الجمع و بالنسبة للصعوبات التي تواجهها فتتمثل أساسا في نقص عدد العمال النظافة (04) ، إضافة إلى ضيق مساحة المفرغة الخاصة بالبلدية .

أما على مستوى بلدية بني شبانة فمنذ 2012 تم توسيع محيط جمع النفايات إلى عدد كبير من التجمعات و القرى بعد أن كان يقتصر على المركز ومن حيث التسيير تم تغيير ساعات دوام عمال النظافة بحيث يتم جمع النفايات قبل الساعة الثامنة صباحا و البلدية تعانى حاليا من نقص الوسائل واليد العاملة.

- لا تزال الكثير من المفرغات الفوضوية المحلية منتشرة في إقليم الدراسة وهو ما يدل على عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها من قبل المصالح المعنية و غياب الوعي البيئي لدى شريحة معينة من السكان و كذا عدم نجاعة نظام جمع النفايات الحالي نسبيا.

الجدول رقم (35): ملخص طبيعة العلاقات بين مختلف مخططات و مشاريع التنمية في منطقة بني ورتلان

المخططات	PATW	SGDM	PDAU	PLD	PPDRI
PPDRI	المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة تساهم في تحقيق التوجيهات والأهداف العامة لمخطط تهيئة ولاية سطيف الخاصة بمنطقة الدراسة وبالتالي **توجد علاقة غير واضحة في** محتوى المخططين	مشاريع التنمية الريفية في منطقة بني ورتلان لم تهتم بتسيير النفايات المنزلية ولم يتم فيها اقتراح مبادرات بهذا الخصوص وبالتالي **لا توجد أي علاقة واضحة بينها** ومخطط تسيير النفايات	**لا توجد علاقة واضحة بين محتوى** كل منها غير أن ما تم برمجته في مشاريع التنمية الريفية الجوارية المدمجة معني بقواعد العمران وتوجيهات PDAU	**توجد علاقة تكامل وانسجام معبر عنها** في محتوى مخططات التنمية المحلية للبلديات الأربع	/
PLD	**توجد علاقة تكامل وانسجام في الأهداف العامة والإستراتجية المختارة لمنطقة الدراسة بين المخططين**	تم برمجة إجراء دراسة لتهيئة مفرغة عمومية و كذا برمجة تهيئة أماكن لجمع النفايات المنزلية الصلبة في مخطط التنمية المحلية لبلدية بني موحلي مما يدل **وجود علاقة تكامل بين المخططين** لكنها جزئية	**يتقاطع ما تم برمجته في** PDAU مع بعض الاهداف القريبة المدى المسطرة في مخططات التنمية المحلية غير أن **العلاقة غير معبر عنها بشكل واضح في محتوى المخططات**	/	/
PDAU	**لا توجد علاقة واضحة من محتوى المخططين** و هي يفترض أن تكون واضحة وعلاقة تكامل وانسجام	لا توجد أي توجيهات أو مشاريع مبرمجة بخصوص التجهيزات والمرافق المتعلقة بتسيير النفايات في منطقة بني ورتلان في مخطط تهيئة في مخطط التهيئة والتعمير هذا يمكن اعتباره نقص فادح حيث لم يتم تخصيص أي وعاء عقاري للمفرغات أو مراكز الردم التقني .	/	/	/
SGDM	لا توجد أي توجيهات أو مشاريع مبرمجة بخصوص تسيير النفايات في منطقة بني ورتلان في مخطط تهيئة الإقليم لولاية سطيف و بالتالي **لا توجد علاقة واضحة بين المخططين.**	/	/	/	/
PATW	/	/	/	/	/

المصدر: محتوى مختلف المخططات والمشاريع التنموية المدروسة + معالجة الباحث، 2018

من خلال عرض بعض خصائص مخططات ومشاريع التنمية المتعلقة بمنطقة الدراســـــــة ومن خلال الجدول رقم (35) الذي يلخص طبيعة العلاقات بينها يتبين لنا فيما يتعلق بإدراج بعد الاستدامة فيها أنه يتسم بنوع من الضبابية وعدم الوضوح رغم حضوره كمبدأ أساسي ومعلن في جميع المخططات والمشاريع التي تم التطرق إليها[59]، كما أنه يتبين مما سبق أن العلاقات الموجودة بين مختلف المخططات والمشاريع المدروسة تتمثل في إحدى الحالات التالية :

- وجود علاقة انسجام وتكامل بين المخططات والمشاريع ومعبر عنها في محتوى أحد المخططات (ثلاثة حالات من أصل عشر)
- وجود علاقة الانسجام والتكامل بين المخططات لكن غير معبر عنها بشكل واضح في محتوى المخططات (ثلاثة حالات من أصل عشر).
- لا توجد أي علاقة تكامل وانسجام واضحة بين المخططات و المشاريع (أربعة حالات من أصل عشر)

ومما سبق ونظرا لوجود علاقة تكامل وانسجام في 6 حالات من أصل عشر حالات مدروسة نستنتج أن الفرضية الأولى للبحث غير مثبة نسبا[60].

[59] وهو ما سنتطرق إليه بشكل تفصيلي في المبحث الرابع من هذا الفصل من خلال تقييم وتحليل التنمية المستدامة لكل من مشاريع التنمية الريفية الجوارية المدمجة ومخطط التوجيه والتهيئة و العمران لمنطقة بني ورتلان.

المبحث الرابع: تحليل التنمية المستدامة لبعض مخططات ومشاريع التنمية في منطقة بني ورتلان

يُعد تحليل التنمية المستدامة أحد السبل المهمة لتفعيل وإدراج التنمية المستدامة فبعد مؤتمر ريو الذي تمخضت عنه فكرة جداول الأعمال Agendas 21 للتنمية المستدامة على المستوى العالمي والدولي والمحلي توالت المحاولات من قبل صناع القرار بمعية الباحثين لاستحداث أدوات تسمح بقياس ومتابعة مدى تفعيل أبعاد ومبادئ الاستدامة في مختلف مجالات التنمية[61] ومن بين الهيئات الرائدة في هذا المجال نجد كرسي الخبرة البيئية (la chaire en éco-conseil) التابع لجامعة كبيك الكندية الذي طور خلال قرابة 30 سنة أداة لتحليل التنمية المستدامة GADD[62]. تتميز هذه الأداة في مختلف صيغها بسهولة استخدامها كما تتميز بإمكانية استخدامها لتحليل التنمية المستدامة لمشاريـــــع ومخططات واستراتجيات وسياسات تنموية في مختلف المجالات والمستويات والقطاعات[63]. ونظرا للمعطيات الخاصة بميدان البحث (المخططات التي يتم تحليلها والفاعلين المحليين الذين تتم بمعيتهم عملية تحليل التنمية المستدامة) تم اختيار النسخة GADD 35 question 2014 كونها الأقل تعقيدا من بين مختلف النسخ والأسهل للإستعاب من قبل الفاعلين المحليين المتمثلين في رؤساء المصالح التقنية العاملة على مستوى إقليم دائرة بني ورتلان والمصالح التقنية لبلدياتها الأربع[64]. وكما سبق وأن أشرنا اكتفينا بتحليل التنمية المستدامة لكل من المخطط التوجهي للتهيئة والعمران PDAU وجملة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI [65]. في الفقرات الموالية من هذا المبحث سيتم عرض عام حول الأداة المختارة وعرض لمختلف مراحل التحضير لعملية التقييم وكذا النتائج التي أسفرت عنها.

1.4.5 أداة تقييم وتحليل التنمية المستدامة 35 سؤال 2014 (GADD 35 question 2014):

صممت لتكون سهلة الاستعمال من قبل الفاعلين في مختلف مجالات التنمية حيث يتكون تطبيق إكسال Excel الخاص بها من سبعة صفحات وهي مـــــــن اليسار إلـــى اليمين تتضمن مـــــا يلي:

(Villeneuve, Riffon , Tremblay, [et al.], 2014)

---

[61] سبق ذكر بعضها في الفصل الأول من هذه الأطروحة .

[62] تم تطوير عدة نسخ من هذه الأداة منها GADD 2016 وGADD 2017 وGADD 35 question 2014

[63] في إطار تحضير هذا البحث تم التواصل مع فريق البحث الذي طور هذه الأداة بهدف القيام بتكوين أو تربص بخصوصها غير أن تعقيدات ملف الانتقال إلى كندا حـــالت دون ذلك. وقـــد سمح التواصـــل المستمر مـــع فريق كـرسي الخبـــرة البيئية (La chaire en éco-conseil) بجامعة كبيك الكندية من الحصول على توجيهات و نصائح مهمة فيما يتعلق بتطبيق أداة تحليل التنمية المستدامة GADD كما سمح ذلك بالحصول على وثائق وتقارير أبحاث متعلقة بها .

[64] وتوقفنا عند هذا الحد رغبة في التحكم زمانيا ومكانيا في معطيات وظروف عملية التحليل.

1- جـــــدول المعلومات الخاصـــــة بالسياسة، والإستراتجية، والبرنامـــــج أو بالمشـــــروع Politique, Stratégie, Programme ou Projet (PSPP) ، والمعلومات الخاصة بصاحب المشروع والفاعلين الذين قاموا بتحليل التنمية المستدامة. يتم ملؤه من قبل المشرفين على التحليل.

2- كيفية الاستعمال (Modalité d'utilisation) ويتمحور محتواها في المنهجية والخطوات التي يجب اتباعها عند القيام بعملية تحليل التنمية المستدامة والمتمثلة أولاً في الترجيح (Pondération) حسب أهمية السؤال بالنسبة للمبادرة التي يتم تقييمها وثانيا في التقييم بحد ذاته (l'évaluation) حسب الإجابة التي تتوفر في المبادرة على مختلف الأسئلة وثالثا في اقتراح سبـــل التحسيـن (pistes de bonification) بالنسبة للأسئلة التي يتطلب مستوى ترجيحها وتقيمها ذلك. انظر الملحق رقم (06).

3– الأسئلة أو شبكة الأسئلة حيث نجد 35 سؤالا مبوبا حسب ستة أبعاد للتنمية المستدامة هي على التوالي: البعد الأخلاقي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي، البعد الثقافي وبعد الحوكمة (Gouvernance) ويتم ملئ هذه الصفحة بشكل تشاوري و بعد الإجماع بين مختلف الفاعلين المشاركين في التقييم.

4- النتائج حيث يتم ترجمة عملية التقييم بشكل آلي إلى قيم حسابية خاصة بكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة يتم تمثيلها في شكل بياني .

5- طريقة التأويل (Interprétation) أين نجد شرح للطريقة التي يتم وفقها تأويل النتائج المحصل عليها من عملية التحليل. انظر الملحق رقم (06).

6- الروابط (contacts) وتتمثل في مختلف المعلومات الخاصة بقنوات التواصل مع مخبر البحث الذي استحدث الأداة.

7- كيفية الإحالة إلى هذا المصدر (comment citer ce document ?)

2.4.5 المرحلة التحضيرية لعملية تحليل التنمية المستدامة: تحضيرا لعميلة تحليل التنمية المستدامة لكل من المخطط التوجيهي للتهيئة و العمران مابين البلديات PDAU intercommunal ومجموع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة تم القيام بما يلي:

1- صياغة طلب خاص إلى رئيس الدائرة لتسهيل القيام بعملية التحليل مع المجلس التقني للدائرة وتوفير الوسائل المتاحة وإيداعه على مستوى الدائرة انظر الملحقين رقم 09 ورقم 10.

2- القيام بحملة تحسيسية شملت كل المصالح المعنية بالمشاركة في عملية التقييم حيث تم تقديم وثائق توضح ما سيتم القيام به وكيفية القيام به والوسيلة (GADD 35 question 2014) مع شرح مختصر.

3- التأكد من استعداد وجاهزية الفاعلين الذين تم اختيارهم قبل اليوم المحدد للقيام بالتحليل حيث تم الاتصال هاتفيا بمعظم المصالح التقنية المعنية . وكذا برئيس الدائرة الذي تفضل باستدعاء ممثلين عن هذه المصالح للاجتماع لغرض التقييم على مستوى الدائرة (الملحق رقم 11). وكان ذلك يوم 28 ماي 2018 م.

3.4.5 مرحلة إجراء عملية تحليل التنمية المستدامة: في الموعد المحدد انعقد اجتماع على مستوى قاعة الإجتمعات بدائرة بني ورتلان تحت إشراف رئيس الدائرة الـــــذي افتتح الجلسة مرحباً بالحضور (الباحث وأعضاء المجلس التقني للدائرة) ومذكرا بالهدف من الاجتماع ثم أعطى اشارة افتتاح أعمال تحليل وتقييم التنمية المستدامة محيلا الكلمة للباحث. وبهدف وضع مختلف الفاعلين الحاضرين على نفس مستوى الاستعداد ذَكَّرَ الباحث بمضمون العمل المطلوب والمنهجية التي سيتم وفقها وفُتِحَ المجال لطرح الأسئلة من قبل الحاضرين حيث تطلبت هذه المرحلة مدة زمنية (طويلة نسبيا) قدرها ثلاث ساعات. وتم الشروع في عملية تحليل التنمية المستدامة ابتداءا من السؤال الأول وهذا بإتباع الطريقة الخطوات التالية:

- القيام بعرض عام حول المبادرة التنموية التي سيتم تحليل وتقييم تنميتها المستدامة وتبادل الأفكـــــار ومناقشة مضمون العرض وإثرائه من قبل الحاضرين.[66]

صورة رقم (32): جانب من أشغال تحليل التنمية المستدامة المنظمة على مستوى قاعة الاجتماعات بدائرة بني ورتلان

المصدر: الباحث، 29 ماي 2018

صورة رقم (33): جانب من أشغال تحليل التنمية المستدامة المنظمة على مستوى مقر فرع إقليم الري والموارد المائية بدائرة بني ورتلان

المصدر: الباحث، 30 ماي 2018

[66] كونهم فاعلين مباشرين في الميدان معظم الحاضرين شاركوا بشكل مباشر أو غير مباشر في إعداد أو متابعة إنجاز المبادرات التي سيتم تقييمها وتحليلها.

- قراءة السؤال على مسامع الحاضرين وتبادل الآراء بخصوص مغزاه وأبعاده.
- إبداء الحاضرين لآرائهم بخصوص الترجيح Pondération ومناقشتها إلى غاية التوصل إلى إجماع أو شبه إجماع حول أحد الخيارات المتاحة (1، 2 أو 3)[67] وتجدر الإشارة هنا إلى صعوبة التقريب بين وجهات نظر مختلف الفاعلين الحاضرين نظرا لاختلاف تخصصاتهم ومجالات عملهم وتجاربهم.
- بعـــد الترجيح يتـــم الانتـــقال مباشرة إلـــــى التقييم باختيار أحـــد المستويات الخمسة المتاحـــــــة (-- ، -، 0، +، ++) وهذا بعد مناقشة مضمون الإجابة التي المتوفرة في المبادرة التي يتم تحليل استدامتها و نظرا لأهمية الأسئلة المطروحة و تباين الآراء ووجهات النظر بخصوصها فإن التوصل إلى الإجماع بين الفاعلين الحاضرين لم يكن بالأمر السهل حيث تطلب في بعض الحالات أكثر من نصف ساعة للسؤال الواحد.
- بعد التقييم يتم اقتراح سبل تحسين وضع حالة الاستدامة الراهنة (Pistes de bonifications) إذا اقتضت نتيجة الترجيح والتقييم ذلك.
- عند الانتهاء من ترجيح وتقييم جميع الأسئلة يتم الانتقال إلى صفحة النتائج ومناقشتها وتبادل وجهات النظر بخصوصها.

بصفة عامة بعد القيام بتجربة التحليل الجماعي[68] لوحظ لدى المشاركين انطباعا عاما مفاده أن تحليل التنمية المستدامة عمل في غاية الأهمية كما لوحظ لديهم تجسد معاني أساسية لتحقيق التنمية المستدامة مثل العمل مابين القطاعات (Intersectorialité)، المشـــــــــاركة وتبـــــــادل الآراء والإجماع والقبول بالرأي والرأي المخالف مع تجنب الأحكام المسبقة وكل هذا من أجل بلورة أفكار وتجسيد أهداف جامعة ومشتركة.

4.4.5 نتائج تحليل التنمية المستدامة لمشاريع التنمية الريفية الجوارية المدمجة PPDRI :

عملية التقييم المشترك (الجماعي) لهذه المشاريع (PPDRI) دامت حوالي خمس ساعات [69] وأسفرت على النتائج المبينة في كل من الجدول رقم (36) والشكل رقم (19) والملحق رقم (07) وفيما يلي يأتي عرض لتأويلها.

[67] حسب الأهمية المعطاة للسؤال بالنسبة لمبادرة التنمية التي يتم تقييمها.
[68] هذه أول تجربة لتطبيق عملية تحليل جماعي وتشاركي للتنمية المستدامة في المنطقة.
[69] ثلاث ساعات خلال يوم 29 ماي 2018 وساعتين خلال يم 30 ماي 2018م

ومن خلال الجدول والشكل واستنادا إلـــــى طريقة التأويل المرفقـــــــــــة بتطبيق أداة التقييم (GADD 35 questions 2016) يتبين أن البعد الأخلاقي هو الوحيد الذي تأثر بشكل **جد إيجابي** من بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية على مستوى المستوطنات البشرية بمنطقة بني ورتلان.

جدول رقم (36): نتائج تحليل التنمية المستدامة لمجموع مشاريع التنمية الجوارية الريفية المدمجة بمنطقة بني ورتلان

مشاريع التنمية الريفية الجوارية المستدامة (15 مشروع)		
DIMENSION	أبعاد التنمية المستدامة	NOTE
ÉTHIQUE	البعد الأخلاقي	0,62
ÉCOLOGIQUE	البعد البيئ	-0,22
SOCIAL	البعد الإجتماعي	0,43
ÉCONOMIQUE	البعد الإقتصادى	0,37
CULTURELLE	البعد الثقافى	0,20
GOUVERNANCE	بعد الحوكمة	0,44

المصدر: تقييم جماعي من طرف المجلس التقني لدائرة بني ورتلان تحت إشراف الباحث في 29 و30 ماي 2018.

الشكل رقم (19): تمثيل بياني لنتائج تحليل التنمية المستدامة لمجموع مشاريع التنمية الجوارية الريفية المدمجة بمنطقة بني ورتلان

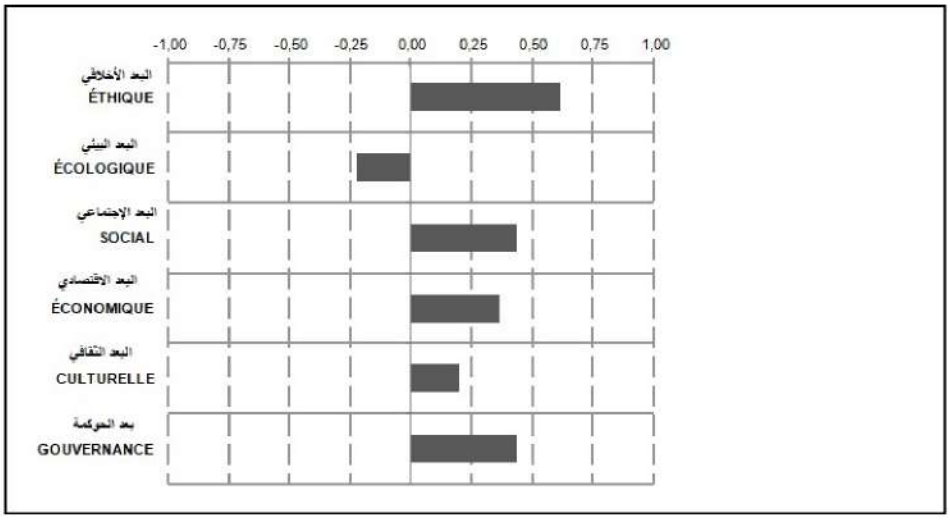

المصدر: تقييم جماعي من طرف المجلس التقني لدائرة بني ورتلان تحت إشراف الباحث في 29 و30 ماي 2018.

وتأثر كل من بعد الحوكمة (0,44) والبعد الإجتماعي (0,43) و البعد الإقتصادي (0,37) البعد البيئي (0,2) بشكل إيجابي "نسبيا" من خلال إعداد وتجسيد هذه المشاريع بالمنطقة ، أما بالنسبة للبعد والبيئي (-0,22) فقد تأثر بشكل سلبي بسبب هذه المشاريع وهو ما ستدعى اقتراح سبل كفيل بتحسين الوضع بخصوص هذا البعد ومنها: تشجيع استعمال الطاقات المتجددة ، اشتراط استعمال آليات أقل استهلاكا للطاقة غير المتجددة عند انجاز المشاريع ، تحديد كل الالتزامات البيئية الواجب استفاءها في دفاتر الشروط

الخاصة بالمشاريع و زيادة قيمة الإعانة لبناء السكن الريفي مع اشتراط الالتزام بخصائص السكن البيئي وأقلمته مع خصائص السكن المحلي[70].

5.4.5 نتائج تحليل التنمية المستدامة لمراجعة مخطط التهيئة والتعمير ما بين بلديات دائرة بني ورتلان (PDAU intercommunal) : عملية التقييم المشترك (الجماعي) لهذه المشاريع دامت حوالي أربع ساعات [71] و أسفرت على النتائج المبينة في كل من الجدول رقم (37) والشكل رقم (20) والملحق رقم (07) و فيما يلي يأتي عرض لتأويلها.

ومن خلال الجدول والشكل واستنادا إلـــــى طريقة التأويل المرفقـــــــــــة بتطبيق أداة التقييم (GADD 35 questions 2014) يتبين أن كل من البعد الأخلاقي و البعد البيئي والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي و البعد الثقافي تأثروا بشكل **إيجابي** من خلال ما تم برمجته وإنجازه من مشاريع تنموية وما تم اعتماده من قواعد عمرانية وخيارات للتهيئة في المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران.

جدول رقم (37): نتائج تحليل التنمية المستدامة للمخطط التوجيهي للتهيئة والعمران ما بين بلديات دائرة بني ورتلان.

PDAU intercommunal المخطط التوجيهي للتهيئة و العمران ما بين بلديات بني ورتلان		
DIMENSION		NOTE
ÉTHIQUE	البعد الأخلاقي	0,45
ÉCOLOGIQUE	البعد البيئي	0,33
SOCIAL	البعد الإجتماعي	0,43
ÉCONOMIQUE	البعد الإقتصادي	0,38
CULTURELLE	البعد الثقافي	0,36
GOUVERNANCE	بعد الحوكمة	-0,23

المصدر: تقييم جماعي من طرف المجلس التقني لدائرة بني ورتلان تحت إشراف الباحث في 30 ماي 2018.

الشكل رقم (20): تمثيل بياني لنتائج تحليل التنمية المستدامة للمخطط التوجيهي للتهيئة وذالعمران ما بين بلديات دائرة بني ورتلان

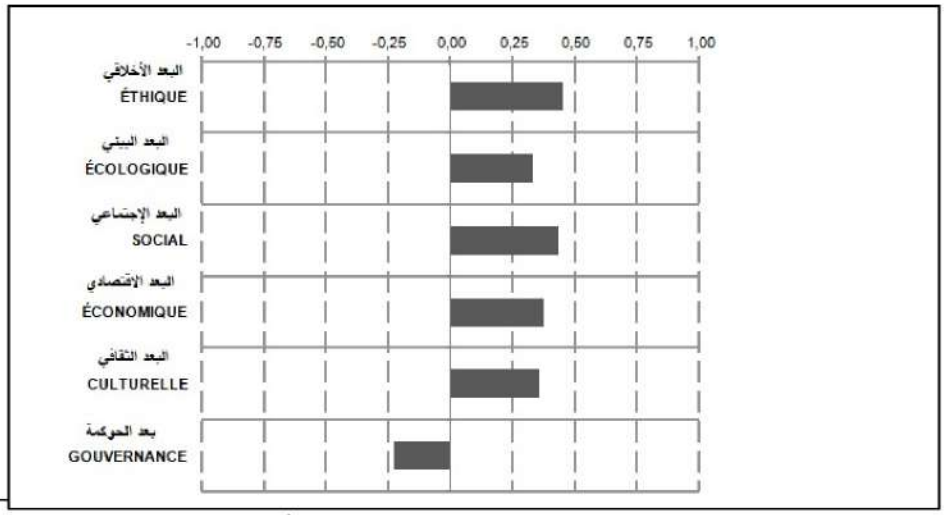

[70] يتضمن الملحق رقم (07) مختلف سبل تحسين مستوى الاستدامة المقترحة لمختلف الأبعاد.
[71] خلال يوم 30 ماي 2018 م وقد أجريت أشغال التقييم على مستوى مقر فرع الري والموارد المائية لدائرة بني ورتلان بدل قاعة الاجتماعات على مستوى دائرة بني ورتلان لتعذر ذلك بسبب انعقاد اجتماع آخر في نفس الوقت، انظر الصورة رقم 33.

المصدر: تقييم جماعي من طرف المجلس التقني لدائرة بني ورتلان تحت إشراف الباحث في 30 ماي 2018

ويعد بعد الحوكمة استثناءا في هذا التقييم حيث تأثر بشكل سلبي (-0,23) بسبب الطريقة التي تم بها إعداد المخطط و هو ما اقتضى اقتراح سبل لتحسين وضع هذا البعد في سلم الاستدامة الخاص بالأداة (GADD 35 question 2014) ومن بينها ما يلي:

- إدراج بند خاص في دفاتر الشروط الخاصة بدراسات مراجعة أدواة العمران (PDAU , POS) يتم فيه تحديد كيفية تقييم و تحليل التنمية المستدامة للمخططات أثناء الإعداد و بعد الفراغ من الإعداد وأثناء مختلف مراحل الإعداد مع فتح المجال لإحداث التغيرات اللازمة لتحسين مستويات أبعاد الاستدامة.

- تحسين أساليب إشراك السكان من خلال اتباع أساليب أكثر نجاعة في الإعلام والشرح والتبسيط ومن خلال تمكينهم من الإبلاغ والتعبير عن احتياجاتهم وتطلعاتهم بيسر ومتابعتها بكل حرية وشفافية.

- الأخذ بعين الاعتبار للخصوصيات المحلية المتعلقة بطريقة تملك المجال واستعماله في المنطقة عند اقتراح مخططات التهيئة المستقبلية، وهذا من خلال التعمق في دراسة الخصائص الاجتماعية لسكان المنطقة وعلاقتهم بالمجال.

خلاصة الفصل الخامس:

خلال المبحث الأول من هذا الفصل تم تناول خصائص التوطن البشري في منطقة بني ورتلان وأهم مراحل تطوره والعوامل التي ساهمت في إحداث التغيرات المتوالية في العمارة والعمران بل وعلى التهيئة الإقليمية وتم ربط كل ذلك مع فكرة الاستدامة التنموية من خلال طرح مجموعة من الأفكار كمحاولة لتفسير سيرورة تطور المستوطنات و تَغيُر قدرتها على الصمود في وجه المتغيرات الذاتيـــــة والخارجية من فترة ما قبل الاستعمار إلى المرحلة الراهنة. و تبين لنا أن حالة التوازن النسبي التي عرفتها المنطقة بين المجتمع المحلي والوسط الجبلي الذي يشغله قبل الاستعمار لم تدم طويلا خلال الحقبة الاستعمارية حيث تعرضت لهزات عنيفة قوضت معظم مقوماتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية، وهذا ما فتح المجال الريفي الجبلي بالمنطقة لتأثيرات متوالية أهمها هجرة السكان القادرين على العمل إلى فرنسا والمدن الجزائرية وعودتهم بأرصدة مالية تم استثمارها بأشكال ساهمت إلى حد ما في استدامة واستمرار التوطن البشري بالمنطقة.

وبعد الاستقلال وخلال العشريات الثلاثة الأولى بعد الاستقلال استمرت سيرورة التحـــــــول والتطور في المنطقة من خلال استمرار المهاجرين في دعم ذويهم ومن خلال الجهود والتجارب التنموية

للسلطات العمومية الرامية للنهوض بمختلف القطاعات (السكن، التجهيز، الصحة، التربية ، الفلاحة، الري، الطرق، الطاقة.....) في المنطقة، وقد اتسمت نهاية تلك الفترة بركود كبير من الناحية التنموية نظرا للحالة الأمنية الاستثنائية التي مرت بها والتي أثرت بشكل كبير في محصلة الهجرة التي كانت إيجابية نظرا لكونها منطقة مستقبلة لسكان المناطق المجاورة الأقل أمنا.

ومرت مرحلة اللا أمن تدريجيا، لتسترجع المنطقة حيويتها التنموية من خلال عدة مبادرات (دعم السكن الريفي، دعم النشطات الفلاحية، توسيع وتهيئة الطريق الوطني رقم 74 والطريق الولائي رقم 04 والكثير من المشاريع القطاعية الأخرى) ومع ذلك فإن المنطقة عرفت تناقصا كبيرا في تعداد سكانها خلال العشرية 1998- 2008 وهو ما يمكن تفسيره برغبة السكان في استغلال فرص الاستثمار والاستقرار في ضواحي المدن (بجاية، سطيف، العاصمة) المتاحة خلال تلك الفترة. وعلى عكس المرحلة السابقة استعادة المنطقة في الفترة 2008- 2017 جزءا هاما من تعداد سكانها من خلال النمو الطبيعي ومن خلال عودة جزء من المهاجرين وبينت مقارنة بعض المؤشرات التنموية في المنطقة بين سنة 2007 وسنة 2017 أن معظمها عرف تحسنا ملحوظا وهو ما ساهم في استعادة المنطقة لحيوتها التنموية بشكل أكبر ولمحتواها الاجتماعي والسكاني الذي فقدت جزءا منه خلال العشرية السابقة .

وبهدف توضيح علاقة الاستدامة بعملية تشكل وتحول مكونات المجال العمراني تطرقنا في المحبث الثاني بالتفصيل إلى مكونات النسيج العمراني لقرية مناديس ومراحل تطوره مع ربطه بمفهوم الأستدامة العمرانية و المعمارية.

أما في المبحث الثالث من هذا الفصل فقد تم تناول الفاعلين المحليين وأدوارهم في المجال التنموي بالمنطقة وتم تبيان موقع معظمهم ضمن النسق التنموي العام[72] إضافة إلى ذلك تم القيام بعرض عام لمحتوى وخصائص ومميزات لخمسة من المشاريع والمخططات التنموية التي حظيت بـــها المنطقة والتي وُسِمَتْ "بالمستدامة" مع محاولة تحري أبعاد استدامتها بشكل عام و محاولة استنتاج واستخلاص علاقة التكامل والانسجام التي يفترض أن تربط فيما بينها. **وتبين من خلال هذا الجهد غياب علاقة التكامل التي يفترض أن تسود فيما بينها في أربع حالات من أصل عشر وثبوتها في ستة حالات من أصل عشر ومن جهة أخرى تبين أن وسم "المستدامة " لم يكن واضحا بما فيه الكفاية في مضامين هذه المشاريع والمخططات رغم وجوده في البعض منها و من كل هذا يمكن القول أن الفرضية الأولى غير مثبة بما فيه الكفاية.**

[72] وهذا يدخل ضمن منطق التحضير التدريجي لفهم النسق العام لمجتمع البحث الذي سيتم اختياره لإجراء استبيان حول دور المصالح التقنية والإدارية المرتبطة بها في تفعيل التنمية المستدامة في المستوطنات البشرية بمنطقة بني ورتلان.

وأخيرا تم التطرق في المبحث الرابع إلى عملية التحليل و التقييم الجماعي للتنمية المستدامة التي أجريت على كل من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة بمنطقة بني ورتلان والمخطط التوجيهي للتهيئة والعمران مـــــا بين بلديات دائرة بنـــــــي ورتـــــلان باستخـــــدام الأداة GADD 35 questions 2014 وقد أسفرت نتائج التقييم على ما يلي:

- تأثر جميع أبعاد التنمية المستدامة بشكل إيجابي بفعل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI باستثناء البعد البيئي الذي تأثر بشكل سلبي.

- وكذلك تأثرت جميع أبعاد التنمية المستدامة بشكل إيجابي بفعل المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران ما عدا بُعد الحوكمة الذي تأثر سلبا بفعل الطريقة والسيرورة المتبعة في الإعداد بشكل خاص.

ومن خلال عملية التقييم هذه نكون قد أجبنا على السؤال المتعلق بمدى استجابة وإدراج أهداف التنمية المستدامة في كل من المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران ما بين بلديات بني ورتلان PDAU intercommunal والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI ونكون قد حققنا الهدف الخاص الذي تم تحديده في هذا البحث.

الفصل السادس: تفعيل وإدراج التنمية المستدامة في منطقة بني ورتلان من خلال أدوات عمل المصالح العمومية وتأهيلها وطرق عملها ومضامين المبادرات التنموية التي تشرف عليها بين الواقع والمأمول

مقدمة الفصل السادس

المبحث الأول: اعتبارات التحقيق الإمبريقي وتقديم مجتمع وعينة البحث

1.1.6 أدوات جمع المعطيات و ظروف سير التحقيق الإمبرقي
2.1.6 عناصر وخصائص مجتمع البحث وعينة البحث

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بوضوح إدراج ابعاد التنمية المستدامة في وثائق وأدوات عمل المصالح العمومية وفي المبادرات التي تشرف عليها والمتعلقة بتأهيلها وبمدى تجاوب طرق عملها مع نهج الاستدامة

المبحث الثالث: تحليل اقتراحات المصالح العمومية العاملة بمنطقة بني ورتلان من أجل تفعيل التنمية المستدامة ومن أجل ترقية دورها في ذلك

خلاصة الفصل السادس

مقدمة الفصل

تتبعنا في الفصل الخامس علاقة الاستيطان البشري في منطقة بني ورتلان بمفهوم الاستدامة التنموية خلال مراحل تاريخية معينة وتم عرض مختلف الفاعلين المحليين والأدوار التي يؤدونها ضمن النسق التنموي العام للمنطقة ، كما تم التطرق إلى أهم المبادرات التنموية الموسومـــــة **"بالمستدامة"** في المنطقة وتم في المبحث الثالث منه التطرق لعملية تقييم الجماعية للتنمية المستدامة التي أجريت على مبادرتين هما المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI والمخطط التوجيهي للتهيئة والعمران مابين البلديات PDAU intercommunal. تبين من كل ذلك أن تفعيل التنمية المستدامة بصفة عامة في منطقة بني ورتلان يعتريها مجموعة من النقائص والعقبات ولعل أهمها عدم التوظيف الواضح والدقيق لنعت "المستدامة " في معظم المشاريع والمخططات التنموية إضافة إلى انعدام أو عدم وضوح علاقة التكامل والانسجام التي يفترض أن تسود بين مختلف المبادرات التنموية. وهذا ما يجعل مهمة تجسيد مبادئ وأهداف ونهج التنمية المستدامة صعبة على الفاعلين المحليين في الواقع التنموي للمنطقة.

في هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على جوانب من حيثيات إدراج وتفعيل التنمية المستدامة في مضامين المبادرات التنموية وعلى دور فئة محددة من الفاعلين المحليين في تفعيلها، وتتمثل هذه الفئة في المصالح التقنية والإدارية العمومية العاملة في منطقة بني ورتلان. ففي المبحث الأول سيتم التطرق إلى مختلف اعتبارات التـــــحقيق الإمبريقي المتعلق بهذه الفئة تحديدا والمتعلقة بمختلف جوانب البحث عامة (أدوات جمع المعطيات، مجتمع وعينة البحث). أما في المبحث الثاني فسيتم عرض وتحليل وتأويل نتائج الاستبيان المتعلقة بوضوح إدراج أبعاد التنمية المستدامة في وثائق وأدوات عمل المصالح المبحوثة والمبادرات التي التنموية التي تشرف عليها وكذا نتائج الاستبيان المتعلقة بمدى تأهيلها وتجاوب طرق عملها مع نهج الاستدامة. وأخيرا في المبحث الثالث سيتم تحليل وتصنيف اقتراحات المصالح العمومية العاملة في منطقة بني ورتلان من أجل تفعيل التنمية المستدامة ومن أجل ترقية دورها في ذلك.

المبحث الأول: اعتبارات التحقيق الامبرقي وتقديم مجتمع وعينة البحث.

بعد التطرق إلى الإطار النظري العام والسياق التاريخي والاجتماعي الذي اندرجت فيه الدراسة وبعد عرض أهم الخصائص الطبيعية والديموغرافية والاقتصادية لمنطقة الدراســـــة والخصائص العامة للفاعلين المحلين وأدوارهم في المنظومة التنموية للمنطقة وبعد عرض أهم مبادرات التنمية " المستدامة " خلال العشرية الأخيرة سنطرق في هذا المبحث وبشكل مفصل إلى أهم اعتبارات التحقيق الإمبريقي والمتمثلة في الأدوات المنهجية المستعملة لجمع المعطيات وإلى ظروف البحث وعناصر وخصائص كل من مجتمع وعينة البحث.

1.1.6 أدوات جمع المعطيات و ظروف سير التحقيق الإمبريقي:

اتسمت المراحل الاولى من التحقيق الامبريق بالعمومية في جمع المعطيات وعدم التركيز على مضمون أو جزء محدد من المعطيات، حيث تم توظيف عدة أدوات كالملاحظة البسيطة والملاحظة بالمشاركة والملاحظة غير مباشرة والمقابلات المفتوحة. ومع التقدم في تحديد إشكالية البحث وموضوعه تم اختيار كل من الاستبيان أو استمارة الأسئلة وأداة تحليل التنمية المستدامة 35 سؤال 2014 GADD 35) question 2014) لمواصلة جمع المعلومات بشكل مركز بهدف التحقق من صحة الفرضيات الأربع للبحث. وفيما يلي سيتم وصف مختلف أدوات ومراحل البحث:

1.1.1.6 أدوات جمع المعطيات في المرحلة الاستطلاعية من التحقيق الامبريقي:

أ- الملاحظة بالمشاركة: بحكم شغل الباحث لوظيفة مهندس معماري لدى دائرة بني ورتلان في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2008 فقد تمكن من الملاحظة و هو يشارك في العمل، حيث ساهم خلال تلك الفترة بشكل مباشر أو غير مباشر في إعداد و/أو متابعة و/أو إنجاز بعض المبادرات التي شملها هذا البحث. ولاحظ كذلك وهو يشارك في إطار العمل الجمعوي .

ب- الملاحظة البسيطة: استخدمت هذه الاداة في الواقع خلال كل مراحل البحث، وفي بدايته تحديدا كان الغرض منها جمع معطيات عن المستوطنات البشرية بمنطقة بني ورتلان والوسط الجبلي الذي تشغله وعن مختلف مبادرات التنمية في المنطقة وأثارها (الإيجابية والسلبية) وقد سعادتنا في ذلك كثيرا تقنية أخذ الصور نظرا لإمكانية حفظها واسترجاعها لاستغلالها لاحقا.

ت- الملاحظة غير المباشرة: تم التركيز من خلالها على الوثائق ذات الصلة بموضوع البحث و نذكر من بينها المخططات العمرانية القديمة منها والجديدة، مخططات تسيير النفايات الحضرية لبلديات المنطقة، دراسات التنمية الريفية المستدامة المدمجة لذات البلديات وبلديات المنطقة الجبلية شمال لولاية سطيف، مخطط التهيئة الإقليمية لولاية سطيف إضافة إلى وثائق التعدادات السكانية (1977) ، (1987) ، (1998) و (2008) ومدونات الإحصاء السنوية لولاية سطيف (من 2008 إلى غاية 2017) وتم الإطلاع كذلك

على بعض التقارير الخاصة بالمراحل الأولى لإعداد بعض الدراسات التي سبق ذكرها. وقد سمحت هذه التقنية بمعرفة جزء هام من القسم الوثائقي المتعلق بالمبادرات التنموية التي استفادت منها المنطقة وهو ما أثر بشكل كبير على المراحل اللاحقة من البحث.

ث – المقابلة المفتوحة: في بداية المرحلة الاستطلاعية تم القيام بعدة مقابلات مفتوحة مع بعض الفاعلين أو الفاعلين السابقين في الحقل التنموي بمنطقة بني ورتلان و فيما يلي نكتفي بذكر أهمها:

ث-1 مقابلة مع رئيس سابق لبلدية بني ورتلان وأمين خزينة البلديات والمؤسسات الصحية على مستوى دائرة بني ورتلان: حيث دار الحوار معه حول تأثير الجانب المالي على التنمية المحلية واستدامتها في المنطقة . وتبين من فحوى إجابته أن أسباب تعثر التنمية المحلية هو نقص الكفاءات على مستوى الجماعات المحلية أو سوء استغلالها إن وجِدت وأشار إلى أن سبب نقص الاعتمادات المالية المخصصة للبلديات ما هو إلا نتيجة لسوء استغلال الكفاءات أو نقصها.

ث-2 مقابلة مع نائب في المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين لقراج خلال العهدة الانتخابية 2012-2017: وقد تم الاستجواب بعد أن بادر المجلس بحملة إعلامية لتعين ممثلين عن قرى البلدية لدى المجلس الشعبي البلدي حيث دار الحوار حول منهجية المجلس لإشراك مواطني البلدية في تسيير شؤونهم، ومن خلال ما تفضل به من إجابات تبين أن المجلس تبني مقاربة الديموقراطية التشاركية ويحاول ترجمتها من خلال انتخاب ثلاث ممثلين عن كل قرية بحيث ينوبون عن باقي سكانها ويتكفلون بالتنسيق بين المجلس الشعبي البلدي و مجلس القرية "ثاجمعث".

ث-3 مقابلة مع عضو في اللجنة المديرة للجمعية السياحية ATA: كان الهدف منها هو جمع معلومات حول مشروع ترميم المنازل التقليدية الذي باشرت فيه الجمعية في قرى المنطقة بهدف استغلالها في إطار السياحة التضامنية Tourisme solidaire. وتبين من الحوار أن المشروع تشرف عليه الجمعية بالشراكة مع جمعية جيل 2010 (génération2010) الفرنسية وأن عدد المنازل التي تم ترميمها إلى غاية تاريخ الاستجواب هو 18 منزلا.

ت-4 مقابلة مع رئيسة مصلحة على مستوى المديرية الولائية للبيئة بسطيف: موضوعها هو النشاطات الميدانية التي تقوم بها المديرية على مستوى منطقة بني ورتلان، حيث تبين من إجاباتها أن المصلحة تقوم بنشاطات توعية دورية موجهة إلى تلاميذ مختلف المدارس على مستوى تراب الولاية كما تساهم في تنشيط حصص التوعية البيئية التي تُبث على أثير إذاعة سطيف الجهوية وتبين أن محدودية الوسائل والموارد البشرية يحول دون استفادة المنطقة الشمالية الجبلية للولاية من حملات التوعية الموجهة لتلاميذ المدارس.

ت- 5 مقابلات مع الأمناء العامين لبلديات دائرة بني ورتلان: يتمثل موضوعها الرئيسي في الآثار المترتبة عن مختلف المشاريع والمخططات والبرامج التنموية في الواقع التنموي للبلديـــات والصعوبات التي تواجه هذه البلديات في تجسيدها ودور الفاعلين المحلين في العملية التنموية وقد ساهمت المعطيات تم الحصول عليها من هذه المقابلات وغيرها في التحديد التدريجي لمسار البحـــث وبالتالي في اختيار وبناء الادوات المنهجية التي استخدمت لاحقا لجمع المعطيات الميدانية.

2.1.1.6 أدوات جمع المعطيات في المراحل المتقدمة من البحث:

أ – **الاستبيان أو استمارة الأسئلة:** بهدف الجمع المركز للمعطيات الميدانية اللازمة للتأكد من صحة فرضيات البحث تم بناء أسئلة الاستبيان انطلاقا من التحليل المفهومي لفرضيات البحث الأربعة[1]. وقد اِعْتُمِدَ في التحليل المفهومي للفرضيات وفي عملية بناء الأسئلة على ثلاث مصادر أساسية هي:

1- الرصيد المعرفي المتكون من الإطار النظري العام للبحث وما تضمنه من تحديد للمفاهيم .

2- المؤلفات والأبحاث السابقة التي تناولت جوانب من موضوع البحث أو جوانب مماثلة وأهمها دراسة فرجينا .و. ماكلرن Virginia .W. Maclaren المعنونة "من أجل تنمية عمرانية مستدامة فـــي كندا" (Maclaren, 2012) حيث استفدنا كثيرا من مضمون استمارة الأسئلة التي طبقتها في هذه الدراسة لبناء الأسئلة الخاصة بدراستنا. ومن بين المؤلفات التي تم استخدامها بشكل مركز لبناء الأسئلة نذكر كذلك مؤلف الأستاذ خرشي النوي حول تسيير المشاريع في إطار تنظيم الصفقات العموميـــــــة (خرشي، 2011) حيث استعننا به خصوصا في بناء الأسئلة المتعلقة بإعداد و تسيير ومتابعة المشاريع.

3- التجربة الميدانية المكتسبة من شغل وظيفة مهندس معماري وقد فصلنا فيها سابقا.

وقد تمت مناقشة النسخ الأولى من الاستمارة مع ثلاث باحثين من تخصصات مختلفة (علم الاجتماع، التهيئة الحضرية، علوم التربية) مما أسفر على عدة تعديلات في الشكل والمضمون. وبعد الانتهاء من إعداد الاستمارة تم القيام بتجربتها على ثلاثة مبحوثين[2] يمثلون ثلاثة مصالح مختلفة وقد تم اختيار المبحوثين لهذه المرحلة على أساس رغبتهم للإجابة على الأسئلة المطروحة و تبين من خلال الإجابات المحصل عليها أن بعض الأسئلة تتطلب إعادة الصياغة لتكون أكثر وضوحا وفي متناول المستجوبين. وقد سمحت المرحلة التجريبية للاستبيان باستكمال الصياغة النهائية لمضمونه، انظر الملحق رقم (08) وهو يتكون من 27 سؤالا يمكن تقسيمها إلى الخمسة محاور التالية:

[1] و قد اتبعنا في التحليل المفهومي للفرضيات الأربعة للبحث الطريقة الموضحة من قبل موريس انجرس في " منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية" (انجرس، 2006، ص ص .157-172).

[2] يسميها بعض الباحثين زمرة الشهود

- المحور الأول: عبارة عن بطاقة معلومات تشخيصية تهدف إلى تحديد بعض خصائص ومميزات الشخص المبحوث والمصلحة العمومية التي يشتغل فيها.
- المحور الثاني: يتضمن أسئلة متعلقة بإدراج أهداف و نهج الاستدامة في أدوات ومراجع عمل المصالح المبحوثة وفي المشاريع والمخططات التي تشرف عليها إعدادا وإنجازا وتطبيقا.
- المحور الثالث: يتمثل في مجموعة الاسئلة المتعلقة بمدى التأهيل البشري (من حيث التكوين والعدد) والتأهيل المادي (من حيث الموارد المالية المخصصة ومن حيث الوسائل) والتأهيل القانوني (مدى الصلاحيات المخولة قانونا) للمصالح لتأطير وإعداد وإنجاز ومتابعة المشاريع والمخططات والبرامج والنشاطات الهادفة لتحقيق أهداف ومبادئ التنمية المستدامة على مستوى المستوطنات البشرية بمنطقة بني ورتلان.
- المحور الرابع: يتضمن مجموع الاسئلة الخاصة بمدى تطابق أساليب وطرق عمل المصالح المبحوثة مع نهج الاستدامة التنموية.
- المحور الخامس: يتضمن الأسئلة المتعلقة باقتراحات المصالح المبحوثة من أجل تحسين إدراج أبعاد الاستدامة في مراجع وأدوات وأساليب وآليات عملها ومن أجل توفير الظروف المناسبة لتساهم بشكل إيجابي في تجسيد الاستدامة التنموية في المنطقة.

بعد اتمام الصياغة النهائية لاستمارة الأسئلة وتحديد العينة التي تطبق عليها شرعنا في عملية توزيعها على المستجوبين، حيث دامت العملية بضعة أيام و كان ذلك مطلع شهر أفريل 2017 وتميزت في بدايتها بنوع من السلاسة واليسر، لكن عندما تعين علينا جمع الإجابات واجهتنا جملة من الصعوبات نذكر منها ما يلي:

- ارتباط بعض المصالح المحلية بصالح أعلى منها بحيث لم تحصل على إذن الإجابة على الاستبيان منها إلا بعد مدة طويلة نسبيا
- تغيب بعض مسؤولي المصالح عن أماكن عملهم لظروف مختلفة.
- عدم الإجابة أو الإجابة الجزئية أو السطحية وغير الواضحة على بعض الأسئلة من قبل المبحوثين مما تطلب تقديم توضيحات إضافية لهم.
- تزامن عملية جمع الإجابات مع فترة التحضير للانتخابات التشريعية 2017 وهو ما دفع ببعض رؤساء المصالح أو ممثليهم لتأخير الإجابة إلى ما بعد الانتخابات كونهم ملزمون بمهمات مستعجلة أثناء هذه الفترة.

وفي المحصلة دامت عملية التوزيع والجمع معا حوالي شهرين متتاليين (أفريل وماي 2017) وتطلبت العديد من جولات الذهاب والإياب من وإلى ميدان الدراسة بمعدل جولتين في كل أسبوع وقد تم جمع كل الاستمارات التي تم توزيعها على المبحوثين وعددها ثلاثين.

ب- أداة تحليل التنمية المستدامة 53 سؤال 2014 (GADD 35 question 2014):

لقد تم التطرق لوصف خصائص هذه الأداة في كل من الفصل الأول والفصل الخامس حيث ذكرنا المميزات التى اختيرت على أساسها وخطواتها الإجرائية وكيفية تأويل النتائج المحصل عليــها وكل هذا مفصل في الملحق رقم (06) ، وتجدر الإشارة أنها أداة مكملة للاستبيان والهدف منها الحصول على معطيات محددة بخصوص إدراج وتفعيل أبعاد التنمية المستدامة في مشاريع ومخططات تنموية موسومة "بالمستدامة "

2.1.6 عناصر وخصائص مجتمع البحث والعينة المبحوثة:

1.2.1.6 عناصر وخصائص مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من مجموع المصالح التقنية والإدارية العاملة على مستوى دائرة بني ورتلان أو على مستوى بلدياتها الأربعة ويتكون من 36 عنصر ويقصد بالمصالح التقنية تلك المختصة في إعداد و إنجاز ومتابعة مختلف المشاريع والمخططات التنموية وهي كالتالي:

1- الفرع الإقليمي للسكن لدائرة بني ورتلان

2- فرع الأشغال العمومية لدائرة بني ورتلان

3- فرع الفلاحة لدائرة بني ورتلان

4- الفرع الإقليمي للتجهيزات العمومية لدائرة بني ورتلان

5- القسم الفرعي للتعمير والهندسة المعمارية والبناء بدائرة بني ورتلان

6- فرع الري و الموارد المائية لدائرة بني ورتلان

7- المكتب التقني لدائرة بني ورتلان

8- إقليم الغابات عين لقراج

9- المصلحة التقنية لبلدية عين لقراج

10- المصلحة التقنية لبلدية بني ورتلان

11- المصلحة التقنية لبلدية بني شبانة

12- المصلحة التقنية لبلدية بني موحلي

ويقصد بالمصالح الإدارية العاملة في منطقة الدراسة ما يلي:

على مستوى البلديات:

13- الأمانة العامة لبلدية عين لقــراج

14 - الأمانة العامة لبلدية بني ورتلان

15- الأمانة العامة لبلدية بني شبـــانة

16 - الأمانة العامة لبلدية بني موحلي

17- مصلحة الشؤون المالية والنشاط الاقتصادي لبلدية عين لقراج

18- مصلحة الشؤون المالية والنشاط الاقتصادي بني ورتـــــــلان

19- مصلحة الشؤون المالية والنشاط الاقتصادي بني شبـــــــــانة

20- مصلحة الشؤون المالية والنشاط الاقتصادي بني موحـــــــلي

21- مصلحة التنظيم العام والشؤون العامة والنشاطات الاجتماعية والثقافية لبلدية عين لقراج

22- مصلحة التنظيم العام والشؤون العامة والنشاطات الاجتماعية والثقافية لبلدية بني ورتلان

23- مصلحة التنظيم العام والشؤون العامة والنشاطات الاجتماعية والثقافية لبلدية بني شبـــانة

24- مصلحة التنظيم العام والشؤون العامة والنشاطات الاجتماعية والثقافية لبلدية بني موحـلي

25 – المصلحة البيومترية لبلدية عين لقـراج

26 – المصلحة البيومترية لبلدية بني ورتلان

27 – المصلحة البيومترية لبلدية بني شبـانة

28 – المصلحة البيومترية لبلدية بني موحلي

على مستوى الدائرة

29- مكتب الوقاية والأمـــــــــــــــن

30- مكتبي الشؤون الإدارية والمالية والشؤون الاقتصادية والتخطيط (معا)[3]

31- مكتب التنظيم والشؤون العامـــــــــة

أما المصالح الإدارية الأخرى غير مكاتب الدائرة ومصالح البلديات فهي:

32- خزينة البلديات والمؤسسات الصحية لدائرة بني ورتلان

[3] نظرا للارتباط الوثيق بين المكتبين من حيث المهام والوسائل تم اعتبارهما عنصرا واحدا من مجتمع البحث.

33 - قباضة الضرائب لدائرة بني ورتـــــلان

34- مفتشية الضرائب لدائرة بني ورتلان

35 - الخلية الاجتماعية الجـــــــــــوارية

36 – خلية المرافقة لتسيير القرض المصغر لدائرة بني ورتلان.

وتشترك هذه المصالح في كونها تَنْشط إما على كامل تراب دائرة بني ورتلان أو على تراب أحد البلديات المكونة له وتقدم خدماتها بدون مقابل مالي مباشر[4] فهي مصالح غير تجارية وهي إما تسهم في إعداد المخططات والمشاريع ومتابعة إنجازها و/أو في تسيير المرافق المنجزة وتقديم الخدمات الإدارية أو التقنية للمواطنين. ويتبين من القائمة السابقة أن عدد عناصر مجتمع البحث هو 36 عنصرا.

2.2.1.6 عناصر وخصائص العينة المبحوثة: تتكون العينة المختارة من معظم المصالح والمكاتب المشكلة لمجتمع البحث باستثناء ستة منها وهي:

- المصالح البيومترية للبلديات الأربعة وقد تم استثناؤها لكونها حديثة النشأة ونظرا للطابع الإداري المحض للخدمات التي تقدمها و التي أصبحت تقدم بمقابل مالي مباشر معتبر في بعض الحالات. وتم استثناؤها كذلك لكونها بعيدة عن مهام إعداد ومتابعة المبادرات التنموية ومهام تسيير المرافق العمومية.

- مكتب التنظيم والشؤون العامة لدائرة بني ورتلان وهو كذلك تم استثناؤه ونظرا للطابع الإداري المحض للخدمات التي تقدمها ونظرا لكون معظم هذه الخدمات قد تم إحالتها إلى المصالح البيومترية على مستوى البلديات. وتم استثناؤه كذلك لكونه بعيد عن مهام إعداد ومتابعة المبادرات التنموية ومهام تسيير المرافق العمومية.

- مصلحة التنظيم العام والشؤون العامة والنشاطات الاجتماعية والثقافية لبلدية عين لقراج وقد تم استثناؤها من العينة نظرا للرفض المموه للإجابة على الأسئلة عند عملية التوزيع[5].

وبالتالي فإن محصلة عدد عناصر العينة هو 36- 6 = 30 وهو ما يمثل نسبة 83,33% من مجموع عناصر مجتمع البحث وهي نسبة جد مُعتبرة وتُعبر جيدا عنه[6]. وفيما يلي نقدم تحليلا مفصلا لخصائص المصالح المكونة للعينة المبحوثة، انظر الجدول رقم 38.

---

[4]- قباضة الضرائب تعد استثناءا من بين جميع المصالح المذكورة .

[5] الظرف الاستثنائي المتمثل في التحضير للانتخابات التشريعية البلدية كان هو سبب الاعتذار عن الإجابة عن أسئلة الاستبيان.

[6] حيث حاولنا التوفيق بين متطلبات كل من البحث الكمي و البحث الكيفي وهذا نظرا للطابع الهجين لهذا البحث (كمي و كيفي) حيث قمنا باختيار عينة غير احتمالية (أي انتقائية) لكن نظرا لأهمية الجانب الكمي راعينا الحد الأدنى لعدد العناصر المكونة للعينة و هو 30. و مرجعنا المنهجي في هذا الاختيار هو فرنسوا دبلتو (Dépeleau,2001, pp.232-235)

أ – المعلومات المتعلقة بالمصالح التي تشكل العينة المبحوثة : يتضمن الجدول رقم (38) بجزأيه مختلف البيانات المتعلقة بالعينة المبحوثة

جدول رقم (38): المعطيات العامة المتعلقة بالمصالح التي تشكل مجتمع البحث (الجزء الأول والثاني).

الرقم	تسمية المصلحة	منصب الموظف المستجوب	مستوى تكوين الموظف المستجوب	تخصص الموظف المستجوب	عدد سنوات عمل الموظف المستجوب بالمصلحة	المديرية أو الهيئة التي تتبع إليها المصلحة	تاريخ بداية عمل المصلحة	عدد موظفي المصلحة	عدد المرافق تشرف عليها المصلحة
1	الفرع الإقليمي للسكن	رئيس الفرع	مهندس دولة	هندسة معمارية	2	مديرية السكن بولاية سطيف	1990	4	1
2	القسم الفرعي للتعمير و الهندسة المعمارية والبناء	رئيس الفرع	تقني سامي	هندسة معمارية	26	مديرية التعمير لولاية سطيف	1990	2	1
3	فرع الأشغال العمومية لدائرة بني ورتلان	رئيس الفرع	مهندس دولة	طرق و منشئات فنية	3	مديرية الأشغال العمومية لولاية سطيف	1887	57	4
4	إقليم الغابات عين لقراج	نائب رئيس الفرع	شهادة دراسات تطبيقية جامعية	إيكولوجيا	3,5	مقاطعة الغابات ببوقاعة	1985	21	1
5	فرع الفلاحة	رئيس الفرع	مهندس	فلاحة	26	مديرية المصالح الفلاحية، سطيف	1984	7	1
6	فرع الري و الموارد المائية	رئيس الفرع	تقني سامي	الري	8	مديرية الموارد المائية لولاية سطيف	1990	4	1
7	الفرع الإقليمي للتجهيزات العمومية	موظف	تقني سامي	هندسة معمارية	2	مديرية التجهيزات العمومية لولاية سطيف	1991	4	1
8	المكتب التقني للدائرة	موظف مكلف بمتابعة المشاريع	مهندس دولة	تسيير المدينة	4	دائرة بني ورتلان	1985	4	10
9	المصلحة التقنية لبلدية بني ورتلان	رئيس المصلحة	مهندس دولة	هندسة مدنية	16	بلدية بني ورتلان	1957	5	1
10	المصلحة التقنية لبلدية بني موحلي	رئيس المصلحة	مهندس دولة	كهرباء تقنية	13	بلدية بني موحلي	1985	6	1
11	المصلحة التقنية لبلدية عين لقراج	رئيس المصلحة	مهندس دولة	هندسة مدنية	15	بلدية عين لقراج	1985	3	1
12	المصلحة التقنية لبلدية بني شبانة	رئيس المصلحة	مهندس دولة	تسيير المدينة	9	بلدية بني شبانة	1985	2	1
13	الأمانة العامة لبلدية بني ورتلان	الأمين العام	شهادة التكوين الإداري	الإدارة العامة	32	بلدية بني ورتلان	1957	2	7
14	الأمانة العامة لبلدية عين لقراج	الأمين العام	ماجستير	الإدارة و المالية العامة	15	بلدية عين لقراج	1985	4	6
15	الأمانة العامة لبلدية بني موحلي	الأمين العام	ليسانس	علم اجتماع العمل	30	بلدية بني موحلي	1985	3	3

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

جدول رقم (38): المعلومات العامة المتعلقة بالمصالح التي تشكل مجتمع البحث: الجزء الثاني

الرقم	تسمية المصلحة	منصب الموظف المستجوب	مستوى تكوين الموظف المستجوب	تخصص الموظف المستجوب	عدد سنوات عمل الموظف المستجوب بالمصلحة	المديرية أو الهيئة التي تتبع إليها المصلحة	تاريخ بداية عمل المصلحة	عدد موظفي المصلحة	عدد المرافق تشرف عليها المصلحة
16	الأمانة العامة لبلدية بني شبانة	الأمين العام	ليسانس	اقتصاد	1	بلدية بني شبانة	1957	2	2
17	مصلحة التنظيم و الشؤون العامة و النشاطات الاجتماعية والثقافية لبدية بني ورتلان	رئيس المصلحة	ليسانس	علوم إدارية و قانونية	13	بلدية بني ورتلان	1957	3	1
18	مصلحة الشؤون المالية و النشاط الاقتصادي لبلدية عين لقراج	رئيس المصلحة	ليسانس	علوم إدارية و قانونية	13	بلدية عين لقراج	1985	2	1
19	مصلحة الشؤون المالية و النشاط الاقتصادي لبلدية بني موحلي	رئيس المصلحة	ليسانس	تسيير و اقتصاد المؤسسات	4	بلدية بني موحلي	1985	6	1
20	خزينة البلديات و المؤسسات الصحية بدائرة بني ورتلان	أمين الخزينة	ليسانس	تسيير	10	المديرية الجهوية للخزينة لولاية سطيف	2001	10	6
21	مكتب الوقاية و الأمن لدائرة بني ورتلان	موظف مكلف بمتابعة نشاطات المكتب	مهندس دولة	إيكولوجيا	4	بلدية بني شبانة	2008	2	5
22	قباضة الضرائب لدائرة بني ورتلان	نائب رئيس الفرع	ليسانس	علوم اقتصادية	5	مديرية الضرائب لولاية سطيف	1985	8	1
23	الخلية الاجتماعية الجوارية	رئيس المصلحة	ليسانس	علم الاجتماع	5	وكالة التنمية الاجتماعية	1996	6	1
24	مكتبي الشؤون الإدارية و المالية و الشؤون الاقتصادية والتخطيط لدائرة بني ورتلان	رئيس المصلحة	لسانس	إدارة	19	دائرة بني ورتلان	1986	2	4
25	مصلحة التنظيم و الشؤون العامة و النشاطات الاجتماعية والثقافية لبلدية بني موحلي	رئيس المصلحة	لسانس	إعلام و اتصال	13	بلدية بني موحلي	1985	17	2
26	مصلحة الشؤون المالية و النشاط الاقتصادي لبلدية بني شبانة	رئيس المصلحة	لسانس	علوم تجارية	11	بلدية بني شبانة	1985	4	1
27	مفتشية الضرائب بدائرة بني ورتلان	رئيس المصلحة	لسانس	علوم مالية	22	مديرية الضرائب لولاية سطيف	1994	7	1
28	مصلحة التنظيم و الشؤون العامة و النشاطات الاجتماعية والثقافية لبلدية عين لقراج	ضابط الحالة المدنية	تقني سامي	علوم إدارية	30	بلدية عين لقراج	1985	7	4
29	مصلحة الشؤون المالية و النشاط الاقتصادي لبلدية بني ورتلان	موظف مكلف بالمكتب	لسانس	حقوق	4	بلدية بني ورتلان	1957	2	1
30	خلية المرافقة لتسيير القرض المصغر لدائرة بني ورتلان	مرافق	لسانس	علوم اقتصادية	2	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فرع سطيف	2004	2	1

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

أ-1 مناصب الموظفون المبحوثون

الجدول رقم (39):طبيعة مناصب المستجوبون في المصالح

منصب المستجوب في المصلحة	ت	%
رئيس المصلحة	20	66,67
نائب رئيس المصلحة	3	10,00
موظف مكلف بالإشراف	7	23,33
المجموع	30	100,00

المصدر : معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

شكل رقم(21): تمثل بياني لطبيعة مناصب المستجوبين في المصالح

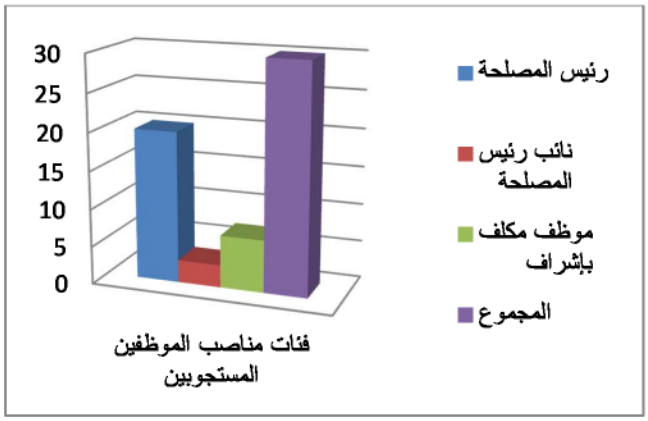

المصدر : معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

من خلال الجدول(39) و الشكل (21) نلاحظ أن رؤساء المصالح يمثلون 66,67% من الأفراد المستجوبين بينما يمثل نواب رؤساء المصالح 10 % من المستجوبين. النسبة المتبقية من المستجوبين (23,33%) هم موظفين مكلفين بالإشراف على المصالح او المكاتب المبحوثة.

ونظرا لكون معظم المستجوبين هم من رؤساء المصالح فإن هذه النسب على عمومها تمثل عاملا إيجابيا في البحث لان الرؤساء هم الأقرب إلى مصادر المعلومات ويليهم النواب ثم الموظفين المكلفين بالإشراف.

أ-2 مستوى تكوين الموظفين المستجوبين

جدول رقم(40): مستوى تكوين الموظفين المستجوبين

مستوى تكوين الموظفون المستجوبون	العدد	%
تقني سامي	4	13,33
شهادة جامعية (مهندس، DEA، لسانس)	25	83,33
ماجستير	1	3,33
المجموع	30	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

من خلال الجدول **(40)** و الشكل **(22)** نلاحظ أن معظم الافراد المستجوبين هم من الإطارات ذوي الشهادات الجـــــامعية (مهندس، لسانس ، شهادات الدراسات المعمقة ، ماجستير...) بنسبة 86,33% ، ثم تأتي فئة حاملي شهادات تقني سامي بنسبة 13,33%

وإن هذه الأرقام إن دلت على شيء إنما تدل على التحسن النسبي من حيث التأطير بالكفاءات للمصالح العمومية مقارنة بسنوات مضت على المستوى منطقة الدراسة.

كما أن كون جميع الأشخاص الذين أجابوا على اسئلة الاستبيان من حاملي الشهادات فذلك يسمح بتقليص احتمالات عدم فهم الاسئلة وبالتالي الإجابات غير المفيدة للبحث.

شكل رقم (22): تمثيل بياني لمستوى تكوين الموظفين المبحوثين

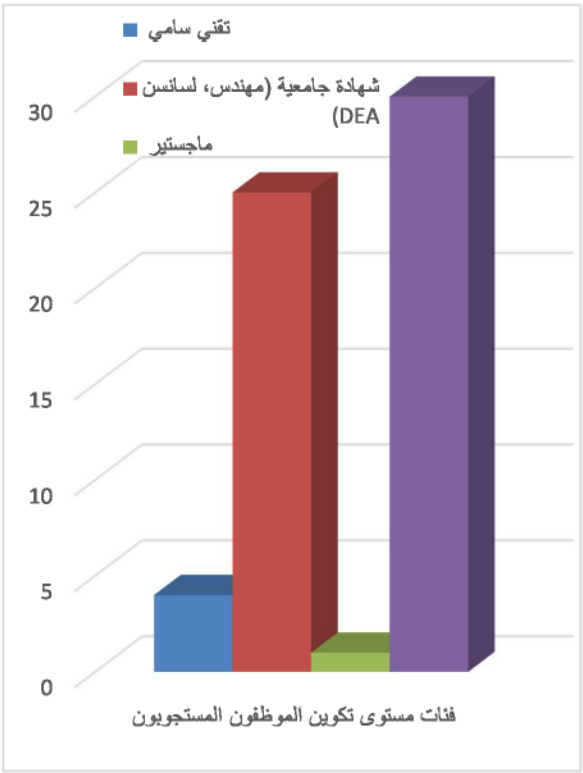

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث،

أ – 3 مدة عمل الموظفين المستجوبين في المصالح المبحوثة

فئات الموظفين المستجوبين حسب عدد سنوات عملهم بالمصلحة	ت	%
موظفون عملوا بالمصلحة من سنة إلى 4 سنوات	9	30
موظفون عملوا بالمصلحة من5 سنوات إلى9 سنوات	5	16,67
موظفون عملوا بالمصلحة من10 سنوات إلى14 سنوات	6	20
موظفون عملوا بالمصلحة من15 سنوات إلى19 سنوات	4	13,33
موظفون عملوا بالمصلحة من20 فما فوق	6	20
المجموع	30	100

الجدول رقم(41): فئات الموظفين المستجوبين حسب عدد سنوات عملهم بالمصلحة

المصدر : معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

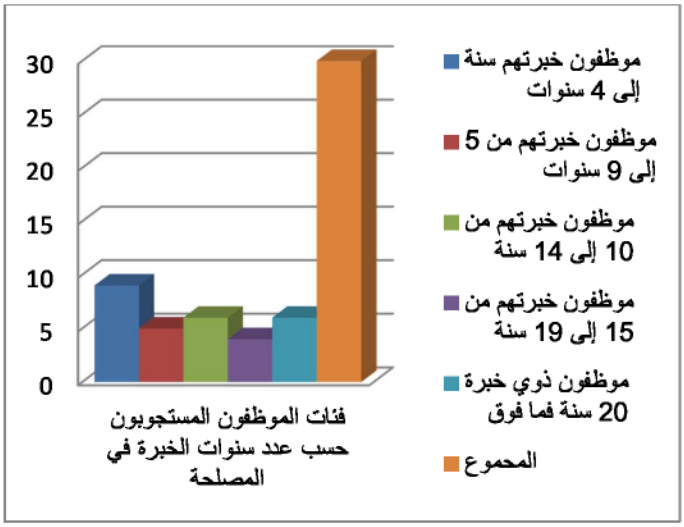

الشكل(23): تمثيل بياني لفئات مدد عمل الموظفين بالمصالح المبحوثة

المصدر : معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

إن مدة عمل الأشخاص الذين أجابوا على أسئلة الاستبيان تكتسي أهمية خاصة بحيث كلما كانت أطول كانت المعلومات المحصل عليها والإجابات المقدمة أدق وأشمل، فمن خلال الجدول (41) والشكل (23) يتبين أن نسبة المستجوبين الذين عملوا بصالحهم من خمس سنوات فما فق مجتمعة تساوي 70,84% وأما النسبة الباقية(29,16 %)من المستجوبين فقد عملوا لمدة تقل عن خمس سنوات. ويمكن القول ان هذين الرقمين مؤشر على أن المعلومات المقدمة من قبل المخبرين في الغالب تكون أقرب إلى الشمولية والدقة.

أ-4 عدد الموظفين في المصالح المبحوثة:

الجدول رقم (42): عدد ونسب الموظفين في المصالح المبحوثة

الرقم	تسمية المصلحة	عدد موظفي المصلحة	%
1	الفرع الإقليمي للسكن	4	1,92
2	القسم الفرعي للتعمير و الهندسة المعمارية و البناء	2	0,96
3	فرع الأشغال العمومية لدائرة بني ورتلان	57	27,40
4	إقليم الغابات عين لقراج	21	10,09
5	فرع الفلاحة بدائرة بني ورتلان	7	3,36
6	فرع الري و الموارد المائية	4	1,92
7	الفرع الإقليمي للتجهيزات العمومية بني ورتلان	4	1,92
8	المكتب التقني لدائرة بني ورتلان	4	1,92
9	المصلحة التقنية لبلدية بني ولاتلان	5	2,40
10	المصلحة التقنية لبلدية بني موحلي	6	2,88
11	المصلحة التقنية لبلدية عين لقراج	3	1,44
12	المصلحة التقنية لبلدية بني شبانة	2	0,96
13	الأمانة العامة لبلدية بني ورثيلان	2	0,96
14	الأمانة العامة لبلدية عين لقراج	4	1,92
15	الأمانة العامة لبلدية بني موحلي	3	1,44
16	الأمانة العامة لبلدية بني شبانة	2	0,96
17	مصلحة التنظيم و الشؤون العامة و النشاطات الاجتماعية و الثقافية لبدية بني ورتلان	3	1,44
18	مصلحة الشؤون المالية والنشاط الاقتصادية لبلدية عين لقراج	2	0,96
19	مصلحة الشؤون المالية والنشاط الإقتصادي لبلدية بني موحلي	6	2,88
20	خزينة البلديات و المؤسسات الصحية بدائرة بني ورتلان	10	4,80
21	مكتب الوقاية والأمن لدائرة بني ورتلان	2	0,96
22	قباضة الضرائب بدائرة بني ورتلان	8	3,84
23	الخلية الاجتماعية الجوارية	6	2,88
24	مكتبي الشؤون الإدارية و المالية و الشؤون الاقتصادية و التخطيط لدائرة بني ورتلان	2	0,96
25	مصلحة التنظيم و الشؤون العامة و النشاطات الاجتماعية و الثقافية لبلدية بني موحلي	17	8,17
26	مصلحة الشؤون المالية و النشاط الاقتصادي لبلدية بني شبانة	4	1,92
27	مفتشية الضرائب بدائرة بني ورتلان	7	3,36
28	مصلحة التنظيم و الشؤون العامة و النشاطات الاجتماعية و الثقافية لبلدية عين لقراج	7	3,36
29	مصلحة الشؤون المالية و النشاط الاقتصادي لبلدية بني ورتلان	2	0,96
30	خلية المرافقة لتسيير القرض المصغر	2	0,96
	المجموع	208	100

المصدر : معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

من خلال الجدول رقم (42) يتبين أن العدد الإجمالي لموظفي المصالح التي شملها الاستبيان هو 208 حيث يتراوح عدد موظفي المصالح من 02 إلى 57 موظفا. ونلاحظ أن كل من فرع الأشغال العمومية لدائرة بني ورتلان وفرع إقليم الغابات بعين لقراج هما المصلحتان اللتان تضمان النسب الاكبر من الموظفين : 27,4 % للأولى و10,09 % للثانية حيث أن كلا منهما يظم نسبة مهمة من العمال غير الإداريين الذين تُسند إليهم مهام صيانة الطرقات بالنسبة للأولى والأعمال الحراجية للثانية. ويأتي بعدهما كل من مصلحة مصلحة التنظيم والشؤون العامة والنشاطات الاجتماعية والثقافية لبلدية بني موحلي بنسبة 8,17 % ثم مصلحة خزينة البلديات و المؤسسات الصحية بدائرة بني ورتلان بنسبة 4,8 % ونلاحظ أن سبعة من المصالح المبحوثة تضم فقط موظفين وهذا مؤشر أولي – قد يتم تأكيده لاحقا - على نقص التأطير على مستوى هذه المصالح.

أ-5 عدد ونسب المرافق التي تشرف عليها المصالح المبحوثة

الجدول رقم (43): عدد ونسب ومواطن المرافق التي تشرف عليها المصالح المبحوثة

الرقم	تسمية المصلحة	عدد المرافق تشرف عليها المصلحة	النسبة %	موقع المرافق التي تشرف عليها المصالح المبحوثة في منطقة الدراسة
1	الفرع الإقليمي للسكن	1	1,39	مركز بني ورتلان
2	القسم الفرعي للتعمير و الهندسة المعمارية و البناء	1	1,39	مركز بني ورتلان
3	فرع الأشغال العمومية لدائرة بني ورتلان	4	5,56	مركز بني ورتلان+ تراب الدائرة ككل
4	إقليم الغابات عين لقراج	1	1,39	قرب التجمع المركزي لبلدية عين لقراج
5	فرع الفلاحة بدائرة بني ورتلان	1	1,39	مركز بني ورتلان
6	فرع الري و الموارد المائية	1	1,39	مركز بني ورتلان
7	الفرع الإقليمي للتجهيزات العمومية بني ورتلان	1	1,39	مركز بني ورتلان
8	المكتب التقني لدائرة بني ورتلان	10	13,89	مركز بني وتلان + مراكز البلديات
9	المصلحة التقنية لبلدية بني ولاتلان	1	1,39	مركز بني وتلان
10	المصلحة التقنية لبلدية بني موحلي	1	1,39	مركز بني ورتلان
11	المصلحة التقنية لبلدية عين لقراج	1	1,39	التجمع المركزي لبلدية بني موحلي
12	المصلحة التقنية لبلدية بني شبانة	1	1,39	التجمع المركزي لبلدية بني شبانة
13	الأمانة العامة لبلدية بني ورتلان	7	9,72	مركز بني ورتلان
14	الأمانة العامة لبلدية عين لقراج	6	8,33	التجمع المركزي لبدية عين لقراج
15	الأمانة العامة لبلدية بني موحلي	3	4,17	التجمع المركزي لبلدية بني موحلي
16	الأمانة العامة لبلدية بني شبانة	2	2,78	التجمع المركزي لبلدية بني شبانة
17	مصلحة التنظيم و الشؤون العامة و النشاطات الاجتماعية والثقافية لبلدية بني ورتلان	1	1,39	مركز بني وتلان+ تجمعات ثانوية
18	مصلحة الشؤون المالية و النشاط الاقتصادية لبلدية عين لقراج	1	1,39	التجمع المركزي لبلدية عين لقراج
19	مصلحة الشؤون المالية و النشاط الاقتصادي لبلدية بني موحلي	1	1,39	التجمع المركزي لبلدية بني موحلي
20	خزينة البلديات و المؤسسات الصحية بدائرة بني ورتلان	6	8,33	مركز بني ورتلان
21	مكتب الوقاية و الأمن لدائرة بني ورتلان	5	6,94	مركز بني ورتلان + مراكز البلديات
22	قباضة الضرائب بدائرة بني ورتلان	1	1,39	مركز بني ورتلان
23	الخلية الاجتماعية الجوارية	1	1,39	مركز بني ورتلان
24	مكتبي الشؤون الإدارية و المالية و الشؤون الاقتصادية والتخطيط لدائرة بني ورتلان	4	5,56	مركز بني ورتلان
25	مصلحة التنظيم و الشؤون العامة والنشاطات الاجتماعية والثقافية لبلدية بني موحلي	2	2,78	التجمع المركزي لبلدية بني موحلي+ تجمعات ثانوية
26	مصلحة الشؤون المالية و النشاط الاقتصادي لبلدية بني شبانة	1	1,39	التجمع المركزي لبلدية بني شبانة
27	مفتشية الضرائب بدائرة بني ورتلان	1	1,39	مركز بني ورتلان
28	مصلحة التنظيم و الشؤون العامة و النشاطات الاجتماعية والثقافية لبلدية عين لقراج	4	5,56	التجمع المركزي لبدية عين لقراج+ تجمعات ثانوية أخرى
29	مصلحة الشؤون المالية و النشاط الاقتصادي لبلدية بني ورتلان	1	1,39	مركز بني ورتلان
30	خلية المرافقة لتسيير القرض المصغر	1	1,39	مركز بني ورتلان
	المجموع	**72**	**100**	

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

من خلال الجدول رقم (43) يتبين أن عدد المرافق التي تشرف عليها المصالح المبحوثة هو 72 وأن المصالح تشرف على عدد من المرافق يتراوح مابين 01 و10 مرافق. والامر المهم الذي تجدر الاشارة إليه بالنسبة إلى هذه الأرقام هو اختلاف فهم المستجوبون لمعنى عبارة " إشراف المصلحة على المرافق" وهذا ما يفسر تباين إجابات مصالح متماثلة كالأمانات العامة للبلديات الأربع والامر الثاني الذي يتطلب التوقف عنده هو كون نصف المصالح تقريبا التي شملها الاستبيان تقع على مستوى مركز الدائرة وهو ما يستدعي الحاجة للتنقل بينها وبين البلديات الثلاث الأخرى وهذا في نظرنا له آثاره السلبية من حيث الاستدامة.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بوضوح إدراج أبعاد التنمية المستدامة في وثائق وأدوات عمل المصالح العمومية وفي المبادرات التي تشرف عليها والمتعلقة بـتأهيلها وبمدى تجاوب طرق عملها مع نـهج الاستدامة

يتناول هذا المبحث نتائج الاستبيان المحصل عليها من الأسئلة المتعلقة بوضوح إدراج أبعاد التنمية المستدامة في وثائق وأدوات عمل المصالح العمومية (الإدارية والتقنية) المبحوثة والمعطيات المحصل عليها من الأسئلة المتعلقة بـتأهيل هذه المصالح وبمدى تجاوب طرق وأساليب عملها مع نهج الاستدامة في التنمية، حيث سيتم عرضها على شكل جداول وأشكال بيانية وسترفق بتحليها وتأويلها مع ربطها بفرضيات البحث.

السؤال الأول: هل لديكم فكرة مسبقة حول مفهوم التنمية المستدامة بشكل عام و مفهومي التنمية العمرانية المستدامة والتنمية الريفية المستدامة بصفة خاصة؟

جدول (44): فئات المستجوبين حسب متغير امتلاك فكرة عن التنمية المستدامة

فئات المستجوبين حسب متغير امتلاك فكرة عن التنمية المستدامة	ت	%
مستجوبون ليس عندهم أي فكرة مسبقة عن التنمية المستدامة	2	6,67
مستجوبون عندهم نوعا ما فكرة عن التنمية المستدامة	15	50,00
مستجوبون عندهم فكرة واضحة عن التنمية المستدامة	13	43,33
المجموع	30	100

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث ، 2018

شكل (24) دائرة نسبية لفئات المستجوبين حسب متغير امتلاك فكرة عن التنمية المستدامة

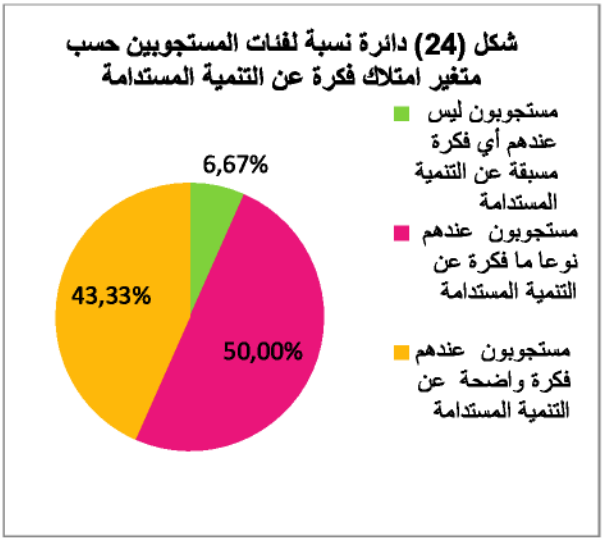

يبين الجدول و الدائرة النسبية أن نسبة الموظفين المستجوبين الذين ليس لديهم أي فكرة عن مفهوم التنمية المستدامة تساوي 6,67 % بينما نسبة الذين يملكون فكرة غير واضحة فهي 50 % أما نسبة الذين لدهم فكرة واضحة فهي 43,33 %، ويمكن الاستنتاج مما سبق أن مفهوم التنمية المستدامة لم يستقر بعد بشكل واضح في أذهان 56,67 % من المبحوثين العاملين في المصالح المختلفة بمنطقة بني ورتلان وهذا مع كون معظمهم ذوي تكوين جامعي. **و بالتالي فهذا المؤشر يدل على صحة الفرضية الثانية للبحث التي مفادها أن المصالح العمومية على المستوى المحلي غير مؤهلة لتفعيل التنمية المستدامة.**

ويمكن إرجاع عدم امتلاك الموظفين المستجوبين لأفكار واضحة عن التنمية المستدامة إلى سببين رئيسيين الأول هو نقص التكوين المستمر الموجه إلى الموظفين على المستوى المحلي والثاني هو الإدراج المتأخر نسبيا لمقاييس التنمية المستدامة في المقررات الجامعية لبعض التخصصات الجامعية.

السؤال رقم (02): هل استفدت (أو أحد من الموظفين من مصلحتكم) من تكوين في مجال التنمية المستدامة ؟

- ☐ نعم
- ☐ لا
- ☐ إجابة أخرى حددها .....

▪ في حالة الإجابة بـ (نعم) اذكر عدد الموظفين وطبيعة و مدة التكوين.

جدول (45): فئات المستجوبين حسب متغير الاستفادة من تكوين في التنمية المستدامة

نسب فئات المستجوبين حسب متغير الاستفادة من تكوين في التنمية المستدامة	العدد	%
مستجوبون لم يستفيدوا ولم يستفيد زملاؤهم في المصلحة من أي تكوين في حول التنمية المستدامة	21	70,00
مستجوبون استفادوا أو استفاد زملاؤهم في المصلحة من تكوين حول التنمية المستدامة	9	30,00
المجموع	30	100

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

الشكل رقم (25): دائرة نسبية لفئات المستجوبين حسب متغير الاستفادة من تكوين في التنمية المستدامة

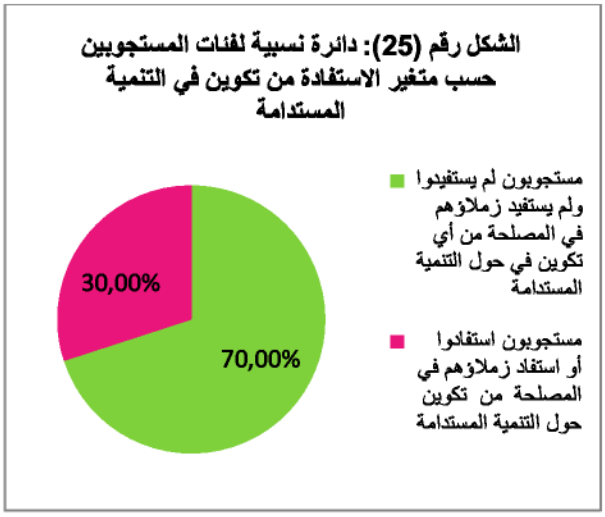

جدول رقم (46): طبيعة ومدة التكوينات التي استفاد منها الموظفين في مجال التنمية المستدامة

رقم المصلحة	طبيعة التكوينات التي استفاد منها الموظفين في مجال التنمية المستدامة ومدة التكوين	عدد الموظفين الذين استفادوا من تكوين في تطبيقات التنمية المستدامة
4	تكوين جامعي يتألف من مقررات ذات علاقة بالتنمية المستدامة مدة 6 اشهر وتكوين في مجال التجديد الريفي لمدة شهرين - خمسة موظفين آخرين استفادوا من التكوين المستمر في مجال عمل المصلحة وفي تطبيقات ذات صلة بالتنمية المستدامة (مدة التكوين وطبيعته غير محددة في الإجابة)	6
8	تكوين حول مفهوم التنمية المستدامة لمدة 15 يوما	1
13	الموظف المستجوب استفاد من تكوين في مجال التسيير المستدام للنفايات الحضرية لمدة أسبوع مع موظف آخر من نفس المصلحة	2
15	استفادة من عدة تكوينات ليوم واحد تعقد في مقر الدائرة أو الولاية	2
20	تكوين حول حسن الإدارة والحرية في أسلوب التعامل مع المجتمع على أساس الحوار بين المواطنين بشكل عام و مع الهيئات الإدارية والمؤسسات العمومية (....)، مدة التكوين غير محددة.	6
23	تكوين حول مفهوم التنمية المستدامة في مجال السياحة نظمته جمعية تويزة، مدة التكوين غير محددة.	1
29	تكوين حول قانون الصفقات العمومية 2016 لمدة أسبوع	1
30	تكوين في تخصص المصلحة (مرافقة طالبي القرض المصغر) أيام إعلامية وتكوينية	2
المجموع (من أصل 208 موظف الذين ينتمون إلى المصالح التي شملها الاستبيان)		21 أي (10,09 % من 208 عامل)

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث

يبين الجدول رقم (45) والشكل رقم (25) أنه من أصل 30 مستجوب شملهم الاستبيان استفاد 9 موظفين أو زملاؤهم من تكوين ذي صلة بالتنمية المستدامة وهو ما يقابل 30 % من إجمالي المصالح التي شملتها الدراسة ومن الجدول رقم (46) يظهر أنه من أصل 208 موظفا يعملون في المصالح المدروسة استفاد 21 فقط من تكوين متعلق بالتنمية المستدامة وهو ما يمثل نسبة حوالي 10 % من مجموع المصالح المدروسة، من الناحية الكمية يمكن القول بأن جهود

تكوين الموظفين في تطبيقات التنمية المستدامة لا تزال محدودة، من الناحية النوعية نلاحظ من خلال الجدول رقم (46) تنوع بسيط في مجالات التكوين حيث أحصينا عدة أنواع هي: التنمية الريفية المستدامة ، مفهوم التنمية المستدامة، السياحة المستدامة، التسيير المستدام للنفايات، قانون الصفقات العمومية، مرافقة طالبي القروض المصـــــغرة، ومع أهمية ما تم من تكوينات فإن هذا مجال يتطلب جهود أكبر من حيث التنويع والجودة والوتيرة من أجل مواكبة التقدم الحاصل في تطبيقات التنمية المستدامة في مختلف المجالات. ويمكن إرجاع ضعف التكوين المستمر للإطارات على المستوى المحلي في تطبيقات التنمية المستدامة إلى عدة عوامل منها: ضعف التكوين المستمر أصلا ناهيك عن التكوين في التنمية المستدامة. والعامل الآخر قد يكون ضعف تأثير الهيئات[1] الخاصة بتنظيم مثل هذه التكوينات وأثرها المحدود على المستوى المحلي. **وفي الأخير يمكن القول بأن النتائج المحصل عليها من خلال هذا المؤشر تؤكد وتدعم نسبيا صحة الفرضية الثانية للبحث، والتي مفادها أن المصالح العمومية التقنية والإدارية العاملة غير مؤهلة لتفعيل التنمية المستدامة على المستوى منطقة بني ورتلان.**

السؤال رقم (03): هل توجد مضامين متعلقة بالتنمية المستدامة في مراجع ووثائق العمل الخاصة بالمصلحة.

- ☐ نعم
- ☐ لا
- ☐ إجابة أخرى حددها

في حالة الإجابة بنعم حدد نوع هذه المراجع من بين القائمة التالية

☐ مخططات التهيئة والعمران	☐ المشاريع القطاعية المختلفة	☐ القوانين
☐ مخططات شغل الاراضي	☐ المشاريع المبرمجة أو المنجزة	☐ الأوامر
☐ مخططات تسيير النفايات الحضرية	في إطار المخططات البلدية	☐ المراسيم
☐ مخططات التنمية المحلية المدمجة	للتنمية	☐ القرارات
☐ دفاتر الشروط الخاصة بمختلف المشاريع	☐ مشاريع التنمية الريفية الجوارية المدمجة PPDRI	☐ المناشير
☐ عقود الامتياز الخاصة باستغلال المرافق العمومية أو الموارد الطبيعية العمومية.	☐ المهام والنشطات المتعلقة بتسير وصيانة المرافق العمومية وتقديم الخدمات.	☐ التعليمات
		☐ مراجع العمل
		☐ أخرى حددها .....

الجدول رقم (47): عدد و نسب المصالح حسب متغير امتلاك وثائق و مراجع عمل تتعلق بالتنمية المستدامة

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

فئات المصالح حسب متغير امتلاك مراجع ووثائق عمل و تحتوي على مضامين متعلقة بالتنمية المستدامة حسب المستجوبين	ت	%
مصالح تمتلك مراجع وثائق عمل وتحتوي على مضامين متعلقة بالتنمية المستدامة حسب المستجوبين	28	93,33
مصالح لا تمتلك مراجع وثائق عمل وتحتوي على مضامين متعلقة بالتنمية المستدامة حسب المستجوبين	1	3,33
بدون إجابة	1	3,33
المجموع	30	100

[1]- نذكر من بين هذه الهيئات "المعهد الوطني للتكوينات البيئية " ، " المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة" ، " المرصد الوطني للتكنولوجيات الأكثر نقاء".....

الشكل رقم (26): دائرة نسبية لفئات الإجابة عن السؤال المتعلق بامتلاك المصالح لمراجع ووثائق عمل متعلقة بالتنمية المستدامة

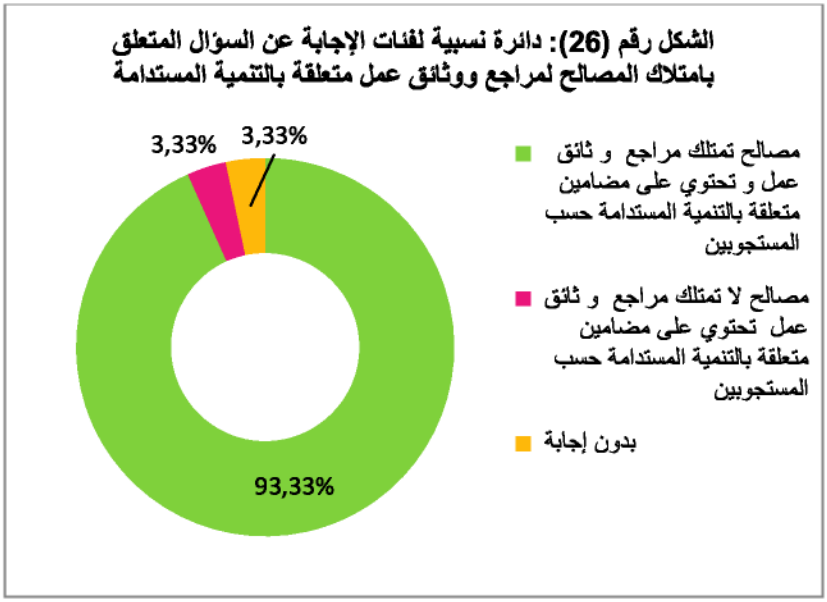

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث ، 2018

يبين الجدول رقم (47) و الشكل رقم (26) أن نسبة ما يقارب 94% من المصالح التي شملها الاستبيان تمتلك وثائق ومراجع عمل تحتوي على مضامين متعلقة بالتنمية المستدامة وأن 3,33 % منها صرح موظفون ينتمون إليها أنها لا تمتلك وثائق عمل ومراجع متعلقة بالتنمية المستدامة وأن 3,33 % منها لم يجيب الموظفين المستجوبين منها على السؤال. إن نشاط معظم هذه المصالح لا يخرج عن الإطار التنموي و هذا يفسر نسبة الإجابة بنعم التي بلغت 90.3 % لكن يُحتمل أن جزء من هذه النسبة من المصالح تمتلك مضامين متعلقة ببعد أو بعدين من أبعاد التنمية المستدامة فقط ولكون نسبة 56 % الموظفين المستجوبين لا يملكون فكرة واضحة عن المفهوم فهذا يجعلنا نأخذ نتائج الإجابة عن هذا السؤال بحذر. وإذا افترضنا الصحة النسبية لهذه الارقام فإننا نجد أنفسنا أمام مفارقة توفر الوثائق والمضامين وقلة الفهم والاستيعاب وبالتالي قلة التطبيق والتفعيل.

ومن خلال الجدول رقم (48) نلاحظ استنادا إلى الموظفين المستجوبين أن معظم المصالح المبحوثة تمتلك و قد تستخدم إلى حد ما وثائق تحتوي على مضامين متعلقة بالتنمية المستدامة حيث تأتي في مقدمتها النصوص التشريعية المختلفة بتكرار يساوي 18 مرة ثم تأتي في المرتبة الثانية كل من دفاتر الشروط الخاصة بمختلف المشاريع و المشاريع المبرمجة في إطار المخططات البلدية للتنمية بتكرار 14 مرة لكل منها، في المرتبة الثالثة تأتي المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI بتكرار 13 مرة وتليها في المرتبة الرابعة المشاريع القطاعية المنجزة أو المبرمجة بتكرار 12 مرة وهكذا إلى غاية الوقوف على آخر مرتبة.

ويبين الجدول كذلك أنه من بين الثلاثين مصلحة مبحوثة فقط اثنتان هما اللتان تتوفران على مراجع عمل خاصة بالتنمية المستدامة وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الجانب التطبيقي يطغى عليه الطابع الرسمي المحض بينما يبقى الجانب الوثائقي و التقني المتخصص أبعد عن الميدان رغم أهميته **و لكن مع كل ما سبق ذكره من احتمالات النتائج الكمية المحصل عليها من هذا السؤال تدل على أن مؤشر امتلاك المصالح لوثائق عمل متعلقة بالتنمية المستدامة تميل إلى عدم إثبات صحة الفرضية الثانية للبحث.**

جدول رقم (48) : تكرار وثائق و مراجع العمل التي تحتوي على مضامين متعلقة بالتنمية المستدامة حسب المصالح المبحوثة

نوع الوثائق التي تستخدمها المصالح المبحوثة وتحتوي على مضامين متعلقة بالتنمية المستدامة	المصالح التي أجابت بوجود مضامين متعلقة بالتنمية المستدامة	التكرار (ت)
مخططات التهيئة والعمران	2-5-6-7-8-9-10-12-14-15	10
مخططات شغل الأراضي	2-5-6-8-9-12-14-24	8
مخططات تسير النفايات الحضرية	12-13-14-15-16	5
مخططات التنمية المحلية المدمجة	2-6-8-10-13-21	6
دفاتر الشروط الخاصة المتعلقة بمختلف المشاريع	2-3-4-5-6-7-8-9-10-12-13-14-17-20	14
عقود الامتياز الخاصة باستغلال المرافق العمومية أو الموارد الطبيعية العمومية	4-6-8-10-12-13-24	7
المشاريع القطاعية المختلفة المبرمجة أو المنجزة	2-4-6-7-8-10-11-13-14-18-20-24	12
المشاريع المبرمجة في المبرمجة في إطار المخططات البلدية للتنمية	2-4-6-7-8-9-10-12-13-16-18-20-23-24	14
مشاريع التنمية الريفية الجوارية المدمجة PPDRI	2-4-5-6-7-8-10-13-14-15-18-23-24	13
المهام والنشاطات المتعلقة بتسيير وصيانة المرافق العمومية وتقديم الخدمات	3-4-8-9-10-17-20-21-23	9
النصوص التشريعية: القوانين، الأوامر، المراسيم، القرارات، المناشير، التعليمات	1-4-5-8-10-12-14-16-17-18-19-20-21-22-24-27-28-29	18
مراجع العمل	5-30	2
أخرى	دراسات و مراسلات رسمية (14)- دراسة حول التنمية المستدامة للبلديات الريفية الجبلية (15)- اتفاقيات مع البنوك و صندوق الضمان المشترك (30).	3

السؤال رقم (04): هل يمكن تطبيق مضامين المتعلقة بالتنمية المستدامة الواردة في الوثائق ومراجع العمل الخاصة بمصلحتكم أو المشتركة مع المصالح العمومية الأخرى في الواقع المحلي و/ أو على مستوى مصلحتكم والمرافق التي تشرف عليها؟

☐ نعم ☐ لا

☐ نوعا ما ☐ إجابة أخرى حددها..... .....

فئات أراء المستجوبين حول إمكانية تطبيق المضامين المتعلقة بالتنمية المستدامة المحتواة في مراجع و وثائق العمل الخاصة بالمصالح	ت	%
مستجوبون يرون امكانية تطبيق المضامين المتعلقة بالتنمية المستدامة المحتواة في مراجع ووثائق العمل في الواقع	21	70,00
مستجوبون يرون امكانية محدودة (نوعا ما) لتطبيق المضامين المتعلقة بالتنمية المستدامة المحتواة في مراجع ووثائق العمل في الواقع	7	23,33
مستجوبون يرون عدم امكانية تطبيق المضامين المتعلقة بالتنمية المستدامة المحتواة في مراجع ووثائق العمل في الواقع	2	6,67
بدون إجابة	0	0,00
المجموع	30	100

جدول رقم (49): تكرار آراء المبحوثين حول امكانية تطبيق المضامين المتعلقة بالتنمية المستدامة المدرجة في مراجع ووثائق العمل الخاص بالمصالح.

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث 2018.

شكل رقم (27) : دائرة نسبية لفئات آراء الموظفين المستجوبين حول إمكانية تطبيق المضامين المتعلقة بالتنمية المستدامة المدرجة في مراجع ووثائق العمل الخاصة بالمصالح

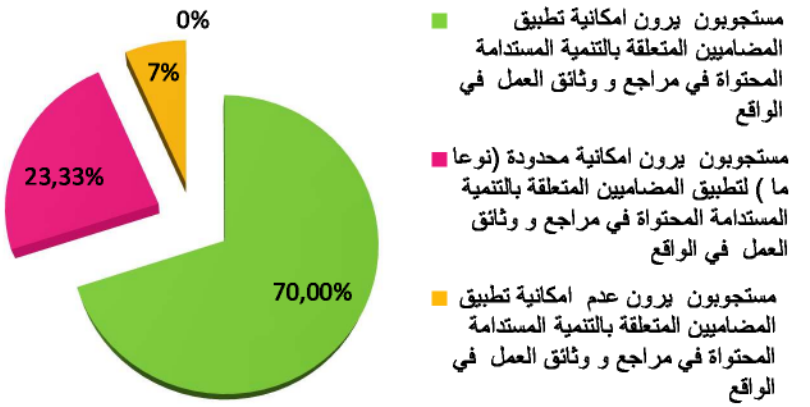

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

تبين نتائج الاستجواب المبينة المدونة في الجدول رقم (49) و الشكل رقم (27) أن 70 % من الموظفين المستجوبين يرون إمكانية تطبيق المضامين المتعلقة بالتنمية المستدامة المحتواة في مراجع ووثائق العمل في الواقع مقابل 23,33 % يرون إمكانية محدودة لتطبيقها، وهذا له في نظرنا تأويلين الأول يكمن في الطابع العام لمضامين التنمية المستدامة الموجودة في مراجع ووثائق عمل هذه المصالح مما يجعل الموظفين غير مدركين لطبيعة التحديات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة التأويل الثاني يتمثل في كون الموظفين المستجوبين لم يحصلوا على التكوين الكافي في تطبيقات التنمية المستدامة وهو ما جعلهم يعتقدون بسهولة تحقيق وتطبيق التنمية المستدامة. إن هذا المؤشر في الظاهر لا يدعم أى من الفرضيتين الأولى والثانية للبحث لكن يمكن تفسير تصريح معظم المستجوبين بإمكانية تطبيق المضامين الخاصة بالتنمية المستدامة بعدم استيعابهم لحجم متطلبات الاستدامة التنموية إعدادا و متابعة وتقييما. وما يدعم هذا التأول هو نتائج السؤال الثاني حول استفادة الموظفين من تكوينات في مجال التنمية المستدامة. **ومع كل هذا يمكن القول بشكل عام من الناحية الكمية أن نتائج هذا المؤشر لا تدعم صحة الفرضيتين الثانية والأولى نسبيا. حيث أن نسبة 70% من الموظفين الذين يرون إمكانية تطبيق المضامين تدل من جهة على وضوحها ومن جهة أخرى على تأهيل المصالح لتطبيقها.**

السؤال رقم(05): هل تشارك مصلحتكم في لجان إدارية مستحدثة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة المجسدة **في المخططات** (التهيئة والتعمير، التنمية المحلية، شغل الأراضي تسيير النفايات الحضرية...) أو **في المشاريع** (القطاعية، التنمية الريفية الجوارية المدمجة...) أو في **مهام التسيير المستدام** (المرافق العمومية و صيانتها ، تقديم الخدمات ، المهام المشتركة...)؟

☐ نعم

☐ لا

في حالة الإجابة بنعم أذكر هذه اللجان أو الهيئات المستحدثة.....

الجدول رقم (50): تكرار ونسب فئات المصالح حسب متغير المشاركة في اللجان المستحدثة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة

فئات المصالح العمومية حسب متغير المشاركة في اللجان المستحدثة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة	العدد	النسبة
مصالح تشارك في اللجان المستحدثة	21	70,00
مصالح لا تشارك في اللجان المستحدثة	7	23,33
بدون إجابة	2	6,67
المجموع	30	100

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018.

شكل رقم(28): دائرة نسبية لفئات المصالح حسب متغير المشاركة في اللجان المستحدثة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة

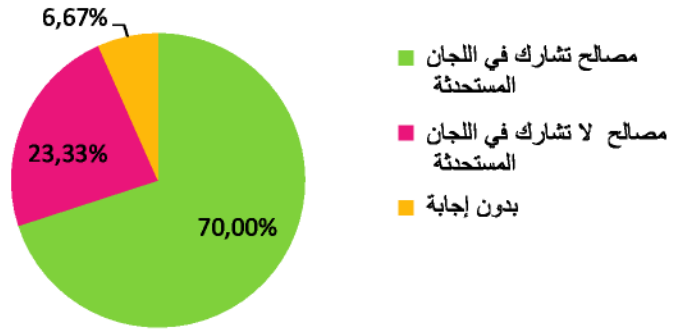

المصدر : معطيات الاستبيان + معالجة الباحث ، 2018

يبين الجدول رقم (50) والشكل رقم (28) أن نسبة 70 % من المصالح التي شملها الاستبيان تشارك في لجان تستحدث بشكل ظرفي أو دائم بهدف إنجاز المبادرات التنموية بصفة عامة ومبادرات التنمية المستدامة بشكل خاص الجدول (51) يتضمن القائمة الاسمية لهذه اللجان وفي الجدول رقم (52) تم تصنيف هذه اللجان من وجهة نظر كونها تعمل لإنجاز المبادرات التنموية بنهج مستدام أو بنهج تقليدي.

ونلاحظ من خلال الجدولين (51) و (52) أن هنالك نوع من التطور فيما يخص استحداث اللجان التي تسهر على متابعة انجاز مختلف المبادرات التنموية ونلاحظ تحديدا أن القسم الأكبر من هذه اللجان يميل إلى اتباع نهج الاستدامة في تخصصه. ونلاحظ قسم ثاني قد يتبع النهج التقليدي أو نهج الاستدامة إضافة إلى قسم ثالث حسب تصريحات المشرفين عليها تميل أكثر إلى اتباع الأساليب التنموية التقليدية.

ومن خلال النتائج المحصل عليها يمكن القول أن المصالح العمومية المبحوثة تشهد طفرة مهمة نحو الاستدامة بالنظر إلى اللجان المستحدثة التي تشارك فيها. **وبالتالي النتائج المحصل عليها من مؤشر المشاركة في اللجان المستحدثة لانجاز مبادرات التنمية المستدامة تدل نسبيا على عدم صحة الفرضيات الثلاث الاولى للبحث.**

الجدول رقم (51): اللجان المستحدثة في إطار التنمية المستدامة على المستوى المحلي والتي تشارك فيها المصالح المبحوثة

رقم المصلحة	اللجان الإدارية المستحدثة في إطار إنجاز مبادرات التنمية المستدامة
1	لجنة توزيع السكنات الاجتماعية والريفية ولجان الصفقات العمومية
2	لجان اختيار الأرضيات للمشاريع - لجان الصفقات العمومية - لجان الشباك المشترك للهندسة المعمارية والعمران- لجنة القياس Normalisation
4	لجان التكفل بنظافة المحيط- لجان اختيار الاراضي للمشاريع - لجان الشباك المشترك للهندسة المعمارية والعمران- خلايا التنشيط الريفية البلدية CARC في إطار إنجاز PPDRI و اللجنة التقنية للدائرة CTD في نفس الإطار.
5	اللجان المختلفة للدائرة - اللجنة الولائية للزراعة
7	لجان دراسة المخططات- لجان الصفقات العمومية
8	اللجنة التقنية على مستوى الدائرة
9	لجنة صيانة المرافق العمومية على مستوى البلدية
10	لم يذكر أي لجنة
11	لجنة الصفقات العمومية - لجان PPDRI
12	لجنة مراقبة نظام التشريع العمراني والقضاء على البناء الفوضوي
13	لجان تطهير المحيط- لجنة النظافة للبلدية-لجنة الشباك الموحد لهندسة المعمارية و العمران - اللجان المشكلة لدراسة الانشغالات الطارئة
14	لم يذكر أي لجنة بشكل محدد
15	لجنة البلدية - لجنة الدائرة-لجان المجلس الشعبي البلدي والولائي
17	المشاركة في مجلس إدارة CFPA- لجنة المناقصة لتسيير السوق البلدي - لجنة البلدية لمكافحة حرائق الغابات - لجنة تنظيم مواسم الحج- لجنة التضامن
20	اللجنة البلدية للصفقات العمومية
21	اللجنة البلدية المكلفة بمتابعة ملفات إنشاء المنشآت المصغرة ومراقبتها في مجال المحافظة على البيئة
23	الخلايا الجوارية للتضامن - اللجان التقنية لمتابعة سير أعمال برامج : الجزائر البيضاء ، DEV-COM ، TUP-HIMO
29	اللجنة التقنية على مستوى الدائرة وعلى مستوى البلدية
30	لجان التأهيل والتمويل للمشاريع على مستوى الولاية

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث ، 2018.

الجدول رقم (52): تصنيف اللجان المستحدثة في إطار التنمية المستدامة

تصنيف اللجان[2]	لجان للإعداد وإنجاز مبادرات تنموية عادية ومستدامة	لجان لإعداد وإنجاز مبادرات ذات طابع أقرب إلى نهج الاستدامة	لجان لإعداد و إنجاز مبادرات تنموية أقرب إلى النهج التنموي التقليدي
تسمية اللجان المحصل عليها من الاستبيان	لجان الصفقات العمومية - لجان اختيار الأوعية العقارية للمشاريع - اللجان التقنية على مستوى الدائرة وعلى مستوى البلدية - لجان المشكلة لدراسة الانشغالات الطارئة - لجنة توزيع السكنات الاجتماعية والريفية	الخلايا الحوارية للتضامن - اللجان التقنية لمتابعة سير أعمال برامج : الجزائر البيضاء ، DEV-COM ، TUP-HIMO - اللجنة البلدية المكلفة بمتابعة ملفات إنشاء المنشآت المصغرة ومراقبتها في مجال المحافظة على البيئة - لجنة البلدية لمكافحة حرائق الغابات - لجان تطهير المحيط - لجنة الشباك الموحد لهندسة المعمارية والعمران - لجنة مراقبة نظام التشريع العمراني و القضاء على البناء الفوضوي - خلايا التنشيط الريفية البلدية CARC في إطار إنجاز PPDRI واللجنة التقنية للدائرة CTD في نفس الإطار - لجان التأهيل والتمويل للمشاريع على أساس القروض مصغرة- لجنة التضامن البلدية	لجنة المناقصة لتسيير السوق البلدي -لجنة تنظيم مواسم الحج - لجنة صيانة المرافق العمومية على مستوى البلدية - لجان دراسة المخططات

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

السؤال رقم (06): هل تستعين مصلحتكم في مجال تخصصها بخبراء أو بهيئات ذات خبرة في مجال التنمية المستدامة لإنجاز المبادرات التنموية الموكلة إليها (المخططات ، المشاريع ومهام تسيير المرافق وتقديم الخدمات وتطبيق القوانين....) ؟

☐ نعم
☐ لا

في حالة الإجابة بنعم أذكر هؤلاء الخبراء و / أو تلك الهيئات.

جدول رقم (53) :تكرار ونسب فئات المصالح حسب متغير الاستعانة بخبراء وهيئات متخصصة في التنمية المستدامة

فئات المصالح حسب متغير الاستعانة بخبراء أو بهيئات متخصصة في التنمية المستدامة	العدد	%
مصالح تستعين بمتخصصين في التنمية المستدامة حسب الموظفين المستجوبين	17	56,67
مصالح لا تستعين بمتخصصين في التنمية المستدامة حسب الموظفين المستجوبين	11	36,67
مصالح لم تجيب عن السؤال	2	6,67
المجموع	30	100

.

[2]- هذا التصنيف مبني على طبيعة نشاط اللجان و تصريحات الموظفين وعلى التجربة الميدانية للباحث وليس على تقييم وافي وموثق وفق مؤشرات محددة وهو ما يتعذر القيام به نظرا للحدود الزمانية والمادية للدراسة.

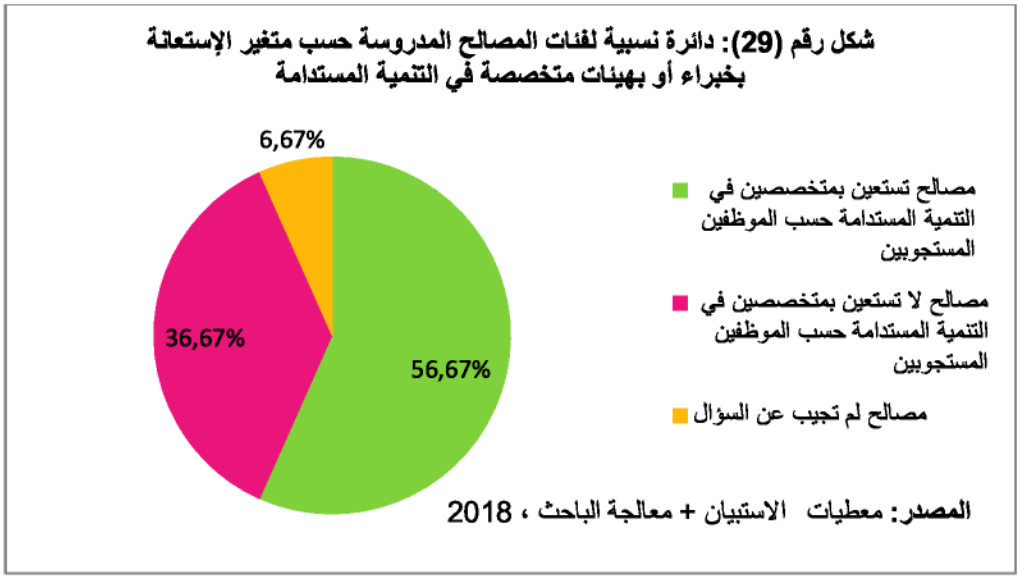

جدول رقم (54): الخبراء والهيئات المختصة في التنمية المستدامة التي استعانت أو تستعين بها المصالح المبحوثة

رقم المصلحة	تسمية الخبراء والهيئات
2	مكاتب الدراسات في ميدان التعمير - مخابر المراقبة العمومية و الخاصة لجودة و نوعية المواد
3	مكاتب الدراسات في تخصص المصلحة ومخابر المراقبة
4	مكاتب الدراسات - مسئولي مصالح التعمير على مستوى البلديات
6	مكاتب الدراسات في ميدان الري - المراقبة التقنية للري CTH
7	مكاتب الدراسات المعمارية – الهيئة الوطنية لمراقبة البنايات CTC
8	مكاتب الدراسات المختلفة حسب ميدان العمل
9	مكاتب دراسات - خبراء عقاريين - مخابر المراقبة
10	مكاتب الدراسات المختلفة (هندسة معمارية-هندسة معمارية - الطبوغرافية)-المصالح التقنية العاملة على مستوى الدائرة - مصالح مديرية البيئة - الحماية المدنية-مصالح شركة سونلغاز-مصالح المواصلات
11	الفروع الإقليمية للدائرة
13	طوب إنجنرينق كونسولت -CENEAP
15	الفروع التقنية الإقليمية على مستوى للدائرة مثل الغابات ، التعمير، البناء - الوكالة العقارية - مصالح مسح الاراضي - مكاتب الدراسات
20	خبراء في مختلف مجالات التنمية
21	مكاتب الدراسات مختصة في البيئة

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

جدول(55): تصنيف الهيئات والخبراء التي استعانت أو تستعين بها المصالح المبحوثة

تصنيف الهيئات والخبراء	خبراء وهيئات ذات تخصص يسهم بشكل خاص وفعال في التنمية المستدامة	خبراء وهيئات ذات تخصص يسهم في التنمية بشكل عام
تسمية الهيئات	طوب إنجنرينق -CENEAP- كونسولت - مكاتب الدراسات مختصة في البيئة -مصالح مديرية البيئة	مكاتب الدراسات في المجالات المختلفة - مخابر المراقبة العمومية والخاصة لجودة الإنجاز ونوعية المواد - الخبراء العقاريين -مصالح مسح الاراضي - المصالح التقنية العاملة على مستوى الدائرة – الوكالة العقارية- مصالح التعمير على مستوى البلديات- سونلغاز-CTH- CTC

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

يتبين من الجدول رقم (53) والشكل رقم (29) أن نسبة 56,67 % من المصالح المدروسة تستعين بهيئات أو بخبراء متخصصين في مجالات التنمية المختلفة (هندسة معمارية – عمران - زراعة - ري - تسيير – طاقة...). في الجدول رقم (55) قمنا بتصنيف الهيئات المحصل عليها من الاستبيان حسب درجة تخصصها في تطبيقات التنمية المستدامة ومن خلاله يتبين أن معظم الهيئات التي تستعين بها المصالح التقنية والإدارية ليست بالضرورة متخصصة في تطبيقات التنمية المستدامة وليست بالضرورة تنتهج أسس ومبادئ التنمية المستدامة في نشاطها التنموي. ويبين الجدول أن بعض المصالح التي شرعت على الأرجح بإيعاز من السلطات المركزية في طلب الاستشارة بعض المؤسسات والهيئات المتخصصة في جوانب التنمية المستدامة مثل مصالح مديرية البيئة و *CENEAP* المتخصص في دراسات التنمية وطوب إنجنرينق كونسيلت المتخصصة في إعداد مخططات تسيير النفايات المنزلية. وما يعزز هذا التأويل هو نتائج السؤال 12-04 التي تُظهر أن 60 % من المصالح لديها إمكانية ضعيفة أو معدومة للاستعانة بمصالح خارجية متخصصة في التنمية المستدامة.

وبشكل عام يمكن القول أن الاستعانة بالخبراء والهيئات المتخصصة في مجالات التنمية المستدامة لا تزال في بداياتها على المستوي المحلي وهو في الكثير من الأحيان رهن بعض السلطات المركزية (الولاية، بعض الوزارات) ومع كل ما سبق ذكره وبالنظر إلى النتائج الكمية المحصل عليها من الاستبيان **يمكن القول أن مؤشر الاستعانة بالهيئات المختصة لا يدعم نسبيا صحة الفرضية الاولى والثانية والثالثة للبحث حيث أن أكثر من نصف المصالح تستعين بهيئات متخصصة وهذا يعني إلى حد ما وضوح إدراج التنمية المستدامة و تأهيل المصالح المدروسة واعتمادها على أساليب تتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة.**

السؤال رقم (07): في نظركم هل توجد برامج، ومخططات، ومشاريع، ومهام تحت تصرف مصلحتكم تحتاج إلى بعض التعديلات لتستجيب لأهداف وخصائص التنمية المستدامة.

☐ نعم
☐ لا

في حالة الإجابة بـ (نعم) أذكرها مع التعديلات التي تجعلها في نظركم أكثر استجابة لخصائص وأهداف التنمية المستدامة.

جدول رقم (56) : تكرار و نسب المصالح التقنية حسب متغير إشرافها على مبادرات تنموية تحتاج إلى تعديلات لتستجيب و أهداف التنمية المستدامة

فئات المصالح التقنية حسب متغير إشرافها على مبادرات تنموية تحتاج إلى بعض التعديلات لتستجيب وأهداف التنمية المستدامة	ت	%
مصالح تشرف على مبادرات تتطلب تعديلات	18	60,00
مصالح لا تشرف على مبادرات تتطلب تعديلات	11	36,67
بدون إجابة	1	3,33
المجموع	30	100

شكل رقم (30): دائرة نسبية لفئات المصالح المدروسة حسب متغير إشرافها على مبادرات تنموية تحتاج إلى تعديلات لتستجيب مع أهداف التنمية المستدامة

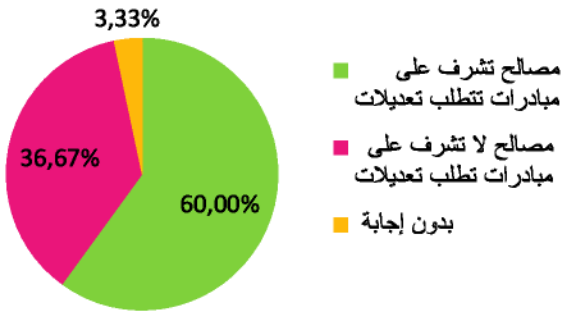

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

من خلال الجدول رقم (56) والشكل رقم (30) نلاحظ أن نسبة 60 % من الموظفين المستجوبين يرون أن المبادرات التنموية التي تشرف عليها المصالح التي يعملون بها تتطلب تعديلات كي تصبح أكثر استجابة لخصائص التنمية المستدامة والجدول رقم (57) يلخص ما تم جمعه من خلال الاستبيان من نقائص واختلالات في المبادرات التنموية وكذا ما تم جمعه من مقترحات لتعديلات من شئنها أن تجعل هذه المبادرات أكثر تماشيا وخصائص التنمية المستدامة. ونسبة 60 % من المصالح التي تحتاج تعديلات لكي تكون أقرب على نهج الاستدامة دليل على غياب الانسجام بين مراكز اتخاذ القرارات التنموية والمشرفين الميدانيين عليها. **وهذا يؤكد إلى حد ما صحة الفرضية الأولى التي مفادها أن المبادرات التنموية المختلفة تفتقر إلى الوضوح والتكامل والانسجام.**

جدول رقم (57) :الإجابات حول التعديلات المتعلقة بالمبادرات التنموية لتصبح أكثر استجابة الأهداف التنمية المستدامة و النقائص التي تدل عليه من وجهة نظر الباحث.

رقم المصلحة	الإجابات حول التعديلات المتعلقة بالمبادرات التنموية لتصبح أكثر استجابة لأهداف التنمية المستدامة (المستجوبون)	النقائص التي تدل عليها التعديلات المقترحة (الباحث)
1	تحسين مستوى إنجاز المشاريع الفردية و العمومية من خلال تطبيق مبادئ التنمية المستدامة (الاق و الإج و البيئية)	نقص أو عدم إدراج أهداف التنمية المستدامة في المشاريع التنموية بصفة عامة
2	التشخيص الجيد الاحتياجات العمرانية في إطار متكامل وشامل مع النظرة الاستشرافية للمستقبل و هذا بالتنسيق بين مختلف الهيئات و المصالح و الفاعلين , يتطلب ذلك بنك معلومات يتم تحيينه دوريا و تسطير و تطبيق سياسة عقارية واضحة تهدف إلى تجسيد مختلف البرامج المستقبلية	1- غياب أو ضعف في الرؤية الشاملة و المتكاملة للتنمية 2- الافتقار إلى بنك معلومات حول التنمية المستدامة في المنطقة يتم تحينه بشكل دوري لتسهيل رصد النقائص و الاحتياجات و الموارد و الفرص المتاحة
4	تخصص الموارد المالية الكافية للإنجاز الجيد للمشاريع - إعداد دراسات جدوى قبل أي انجاز تخصيص موارد مالية كافية للصيانة الدورية للمنشئات و المرافق المنجزة	عدم تخصيص مورد مالية كافية للإنجاز الجيد للمرافق و المشاريع - نقص أو انعدام مخصصات مالية لصيانة المنشئات المنجزة - عدم انجاز دراسات جدوى للمشاريع قبل تخصيص الموارد المالية
9	تسهيل إجراءات المشاريع المستعجلة خصوصا التي لها أثر مباشر على حفظ سلامة و امن المواطن - التحين الجيد و الدوري لمخططات التهيئة و التعمير - تسهيل التنسيق بين مختلف المصالح العمومية للإنجاز الحسن للمشاريع المبرمجة	وجود تعقيدات في إجراءات إدارية تتطلب تبسيط كي يتم التكفل بالحالات الاستعجالية بشكل أسهل - وجود نقائص في مخططات التهيئة و التعمير المحينة- و جود اختلالات و نقائص في التنسيق بين بعض المصالح العمومية التي تسهر على إنجاز المشاريع التنموية
10	نقص المخصصات المالية للمشاريع المبرمجة في إطار مخططات التنمية البلدية نقترح تدعيم هذه المشاريع بتخصصات إضافية لتلبية الحاجيات الملحة و الدورية للمواطنين فيما يخص صيانة المرافق - فتح و تعبيد طرقات جديدة و إيصال مختلف الشبكات و دعم إنجاز السكنات الريفية,	حالة التقشف التي بدأت منذ 2014 أثرت سلبا على حجم المخصصات المالية المخصصة لإنجاز المشاريع التنموية القاعدية على مستوى البلديات
11	مراجعة مخطط التهيئة و العمران لان بعض الأماكن الهامة لم تدرج ضمن قطاعات التعمير في هذه المخططات	المخططات لم تأخذ بعين الاعتبار لتوجهات التعمير في بعض المناطق من البلديات أو العكس تم تنظيم مختلف النطاقات العمرانية و لم يتم تطبيق المخططات في الواقع,
13	استحداث مصلحة تسهر على تسيير الموارد المائية على مستو ى البلدية أو إحالة تسيير الموارد المائية إلى مؤسسة متخصصة -تجديد و تدعيم اليد العاملة القائمة على تسيير النفايات الحضرية - توسيع مفرغة بني ورتلان أو إنشاء CET على مستوى بلديات دائرة بني ورتلان- تطوير الهيكل التنظيمي للبلدية بحيث يأخذ بعين الاعتبار للمصالح البيومتري المستحدثة مؤخرا ,	غياب مصلحة تتكفل بتسيير الموارد المائية على مستوى بعض البلديات - التهيئة غير الكافية للمفرغات العمومية البلدية - عدم إدراج المصالح البيومترية في الهيكل التنظيمي للبلدية.
15	إعادة النظر في مخطط الاعتراف بالحدود ما بين البلديات لكونه يحمل عيوب كثيرة و لا يستجيب لاحتياجات السكان فيما يخص التوسع العمراني و التنمية المستدامة بصفة عامة - توسيع الاستشارة في تحديد و ضبط الاولوية في اقتراح المشاريع التنموية	مخطط الاعتراف بالحدود ما بين البلديات يشكل عائق لسكان المستقرات الواقعة على الحدود و يحد من حريتهم في القيام بمبادرات تنموية - الاستشارة في تحديد الأولويات التنموية لا تأخذ بعين أراء جزء من الفاعلين و المواطنين
20	تكوين يد عاملة مؤهلة بشكل جيد حسب الطلب في سوق العمل	وجود نقائص في نوعية تكوين اليد العاملة ووجود تباين بين ما يحتاجه السوق من يد عاملة و ما يتم تكوينه,
24	فتح مسالك ريفية-إيصال المياه الصالحة للشرب من سد تيشي حاف - إعادة تأهيل المنشآت المدرسية - تأهيل الطرقات- توفير الإنارة العمومية	- نقص الإمداد الكافي من المياه الشروب في بعض المستوطنات - تدهور حالة بعض المنشئات التعليمية و الطرقات - نقص الإنارة العمومية في بعض المستوطنات.
27	تشجيع الاستثمار في استغلال و تثمين ثروات المنطقة مثل الزيتون و التين و الماعز و غيرها خصوصا في إطار المؤسسات التي تدعمها الدولة من خلال أطرها المتمثلة في ANSEj , ANGEM.....	- قلة الاهتمام بتثمين الموارد المحلية في إطار مؤسسات المدعمة من قبل الدولة على المستوى المحلي .
30	إعادة النظر في القرض المصغر الفردي بحيث يتم دعم عدة أفرد بالقرض المصغر لتشكيل تعاونيات في مجالات تخصصهم وهذا لتفادي مشكل عدم توفر اليد العاملة الذي نتج من القرض الفردي المصغر	- تدعيم الأفراد بالقرض المصغر أدى محليا إلى تكاثر المؤسسات المصغرة التى تحتاج إلى يد عاملة . وهذه الأخيرة بحكم تحصلها على مساعدات تكون قد أنشأت مؤسسات خاصة بها وهو ما أدى إلى خلق أزمة نقص اليد العاملة.

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

السؤال رقم (08): هل توجد مبادرات تنموية مستدامة: مخططات (التهيئة والتعمير، التنمية المحلية، شغل الأراضي، تسيير النفايات الحضرية...) أو مشاريع (القطاعية، التنمية الريفية الجورية المدمجة...) أو مهام التسيير (المرافق العمومية وصيانتها، تقديم الخدمات، المهام المشتركة...) خاضعة لتصرف مصلحتكم ألغيت أو تم تجميدها؟

☐ نعم
☐ لا في حالة الإجابة بـ (نعم) أذكرها مع الأسباب التي أدت إلى عدم إنجازها أو تجميدها

جدول رقم (58): تكرار ونسب فئات المصالح المبحوثة حسب متغير إشرافها على مبادرات تنموية مستدامة تم إلغاؤها أو تجميدها

فئات المصالح حسب متغير إشرافها على مبادرات تنموية مستدامة تم إلغاؤها أو تجميدها	العدد	%
مصالح لا تشرف على مبادرات تم إلغاؤها	14	46,67
مصالح تشرف على مبادرات تم إلغاؤها	14	46,67
بدون إجابة	2	6,67
المجموع	30	100

شكل رقم (31) :دائرة نسبية لفئات المصالح التقنية حسب متغير إشرافها على مبادرات تنموية مستدامة تم إلغاؤها أو تجميدها

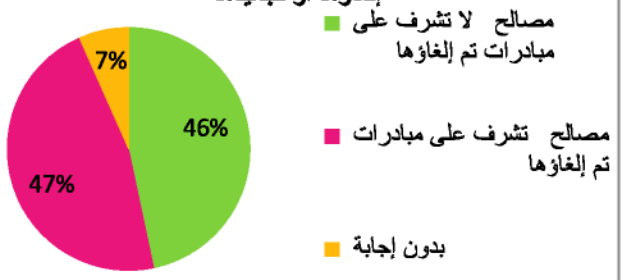

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

جدول رقم(59): المبادرات التي تم إلغاؤها والتي هي تحت إشراف المصالح المبحوثة

رقم المصلحة	المبادرات التي تم إلغاؤها	ملاحظات
10	تقليص الموارد المالية من 100% إلى 60 % ثم إلى 40% في البرامج التنموية البلدية PCD - وكذلك تم تقليص بعض الموارد المالية المخصصة لبعض المشاريع التنموية القطاعية PSD	احتمال كبير أن هذا يخص كل البلديات ولم يذكر من قبل المصالح الأخرى
4	تم تجميد العديد من المبادرات التنموية في إطار PPDRI و تم إلغاء مبادرات مبرمجة في إطار برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة TUP-HUMO	بالنسبة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة تم التفصيل فيه في المبحث الثالث من الفصل الخامس
12	تم تجميد: مركب رياضي جواري CSP ومشروع شبكة للربط بالصرف الصحي	بسبب سياسة التقشف
15	المشاريع التي ألغيت بسبب عدم توفر الأرضية (كون العقار إما تابع للخواص أو لمصالح الغابات) هي الملعب الجواري سنة 2008، المركب الجواري الرياضي سنة 2009، قاعة متعددة النشاطات سنة 2011. وجمد مشروع إنشاء مفرغة عمومية بسبب نزاع حول الأرضية المختارة منذ سنة 2010 إلى حد اليوم (ماي 2017)	صعوبة في إيجاد أوعية عقارية لإنجاز المشاريع - وجود خلافات حول مكان إنشاء المفرغة العمومية في بلدية بني موحلي
18	تم إلغاء ما يلي: اقتناء سيارة إسعاف، شاحنة مُكنِسة، شاحنة سهريج وتم تخفيض المخصصات المالية في إطار مخطط البلدية للتنمية إلى 80% ثم إلى 60%	صعوبة في تمويل اقتناء التجهيزات
23	تم إلغاء عدة جزء من نشاطات ; Blanche Algérie -TUP HIMO DEV-COM	تقليص نشاطات ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية
24	لم تذكر المبادرات المجمدة أو الملغاة بينما ذكر السبب هو سياسة التقشف	/
28	تجميد تقديم خدمات تصحيح عقود الازدياد	/
30	تم تجميد الاستفادة من قروض لاستغلال وسائل النقل المختلفة نظرا لعدم توفرها في السوق وهذا منذ 2016 مثل (النقل العمومي، سيارات الأجرة)	/

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

من خلال الجدول رقم (58) والشكل رقم (31) وحسب الموظفون المستجوبون تبين أن 46,67 % من المصالح التي شملها الاستبيان تشرف على مبادرات تنموية مستدامة تم إلغاؤها و قد مس الإلغاء عدة مجالات تنموية تم تبيانها في الجدول رقم (59) ، كم يبين نفس الجدول الاسباب التي كانت وراء هذا الإلغاء وأهمها حالة التقشف التي أدت إلى تقليص الموارد المالية المخصصة للتنمية المحلية و القطاعية. وفي حالات أخرى نجد مشكل عدم التمكن من توفير الأوعية العقارية وراء الإلغاء أو التجميد.

إن تقليص الموارد المالية المخصصة للمشاريع في إطار التنمية مخططات التنمية البلدية للتنمية و كذا بعض المشاريع القطاعية ومشاريع التنمية الريفية المدمجة إن دل على شيء إنما يدل على أن التبعية من حيث تمويل المشاريع لخزينة الدولة يشكل أحد معوقات الاستدامة التنموية في المنطقة و ذلك في غياب بدائل التمويل المحلي. وبعبارة أخرى الاعتماد على الريع البترولي ورهن التنمية المحلية المستدامة بما يدره من موارد مالية يناقض مفهوم التنمية المستدامة من الأساس وهذا لاعتبارات بيئية ومبدئية يطول سردها.

صعوبات عدم توفر العقارات وعدم التفاهم حول أماكن المفرغات العمومية حتى في حالة توفر امكانيات لشراء العقارات مشكل منتشر في الكثير مـــن بلدية المنطقة والمناطق المجاورة لها وهو يدل من جهة على ضعف القدرة على الحوكمة الإقليمية و من جهة أخرى يدل على أن الطريقة التقليدية لتسيير النفايات من خلال صبها في مفرغات عمومية لم تعد مقبولة لا اجتماعيا ولا بيئيا ولا اقتصاديا وبالتالي وجب الاستثمار في طرق أكثر استدامة.

ومن خلال ما تم الحصول عليه من نتائج كمية وكيفية يمكن القول أن مؤشر إشراف المصالح المبحوثة على مبادرات تم تجميدها أو إلغاؤها تدل على صحة الفرضية الأولى و الثانية للبحث. ففيما يخص الفرضية الأولى إشراف 46,67 % من المصالح على مبادرات تم تجميدها أو إلغاؤها يعني عدم وضوح الرؤية محليا بخصوص هذه المبادرات. أما فيما يخص الفرضية الثانية فنفس النتيجة تدل كذلك على عدم امتلاك المصالح العاملة محليا للمؤهلات المادية كي تتحكم في تجسيدها الفعلي.

السؤال رقم 09: ما مدى استجابة طرق وأساليب عمل مصلحتكم مع أهداف وخصائص التنمية المستدامة ؟

النتائج المحصل عليها من الاستبيان بخصوص هذا السؤال مدرجة بشكل مجمل في الجدول رقم (60) والشكل رقم (32) وتم تفصيلها في الصفحات الموالية

		متغير تقيم مدى استجابة طرق وأساليب عمل المصالح مع أهداف وخصائص التنمية المستدامة					
		ت تقيم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم حسن	ت تقييم جيد	ت غير معني	ت بدون إجابة
مؤشرات لتقييم طرق و أساليب عمل المصالح	• من حيث التسهيلات المقدمة للمستثمرين والمقاولين	3	4	14	3	3	3
	• من حيث إعداد دفاتر الشروط وتحيينها وفق المعايير والقوانين الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة	1	8	13	2	4	2
	• من حيث إعداد عقود الامتياز لاستغلال المرافق العمومية والثروات الطبيعية وتحيينها وفق المعايير والقوانين الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة	0	6	1	0	21	2
	• من حيث اتخاذ التدابير اللازمة لإشراك المواطنين والمجتمع المدني في إعداد وإنجاز وتسيير وتقييم المشاريع والمرافق العمومية	12	6	4	1	5	2
	• من حيث الوقوف والسهر على احترام قواعد الشفافية والمنافسة الحرة بين المقاولين الموردين والمستثمرين	1	1	10	11	5	2
	• من حيث الصرامة في المراقبة وفرض احترام دفاتر الشروط وآجال الإنجاز	0	5	9	9	5	2
	• من حيث الوقوف والسهر على احترام بنود عقود الامتياز	0	3	2	1	22	2
	• من حيث احترام مواعيد تسديد مستحقات المقاولين والموردين	1	7	11	4	5	2
	• من حيث السهر على تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة والصحة العمومية.	1	5	10	5	7	2
	• من حيث السهر على احترام القواعد المتعلقة بالعمران والهندسة المعمارية.	0	10	5	2	11	2
	• من السهر على انجاز المبادرات والبرامج المتعلقة بالفئات الضعيفة من المواطنين.	3	6	10	2	7	2
	• من حيث ضمان وأمن سلامة وصيانة المرافق العمومية الخاضعة لتصرف مصلحتكم.	1	10	10	6	1	2
	• من حيث ضمان أمن وسلامة العمال في المرافق العمومية الخاضعة لتصرف مصلحتكم والمواطنين المستعملين لها	0	10	11	6	1	2
	• من حيث التسيير المستدام للمرافق العمومية (استهلاك طاقة أقل وأنظف الحد من انتاج النفايات وحسن تسييرها...)	5	11	10	1	1	2
	• من حيث تقديم التسهيلات الخاصة لذوي الإعاقات والفئات الضعيفة والمحرومة من أجل الحصول على خدمات المرافق التي تشرف عليها مصالحكم في ظروف حسنة	4	8	7	6	3	2
	• من حيث الحفاظ على التراث الثقافي المحلي وتثمينه	11	6	2	1	7	3
	• تنظيم أو المساهمة في تنظيم حملات تحسيسية تندرج في إطار التنمية المستدامة (الحفاظ على البيئة، ترشيد استهلاك الطاقة والماء ومختلف الموارد الأخرى...)	15	2	2	2	6	3

جدول رقم (60): جدول تكرار درجات استجابة مؤشرات طرق عمل المصالح مع أهداف وخصائص التنمية المستدامة

المصدر : معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

شكل رقم (32) مدرج تكراري لـ 17 مؤشر متعلق بنشاط و عمل المصالح يقارن بين مختلف فئات تقييم مدى استجابتها مع أهداف التنمية المستدامة

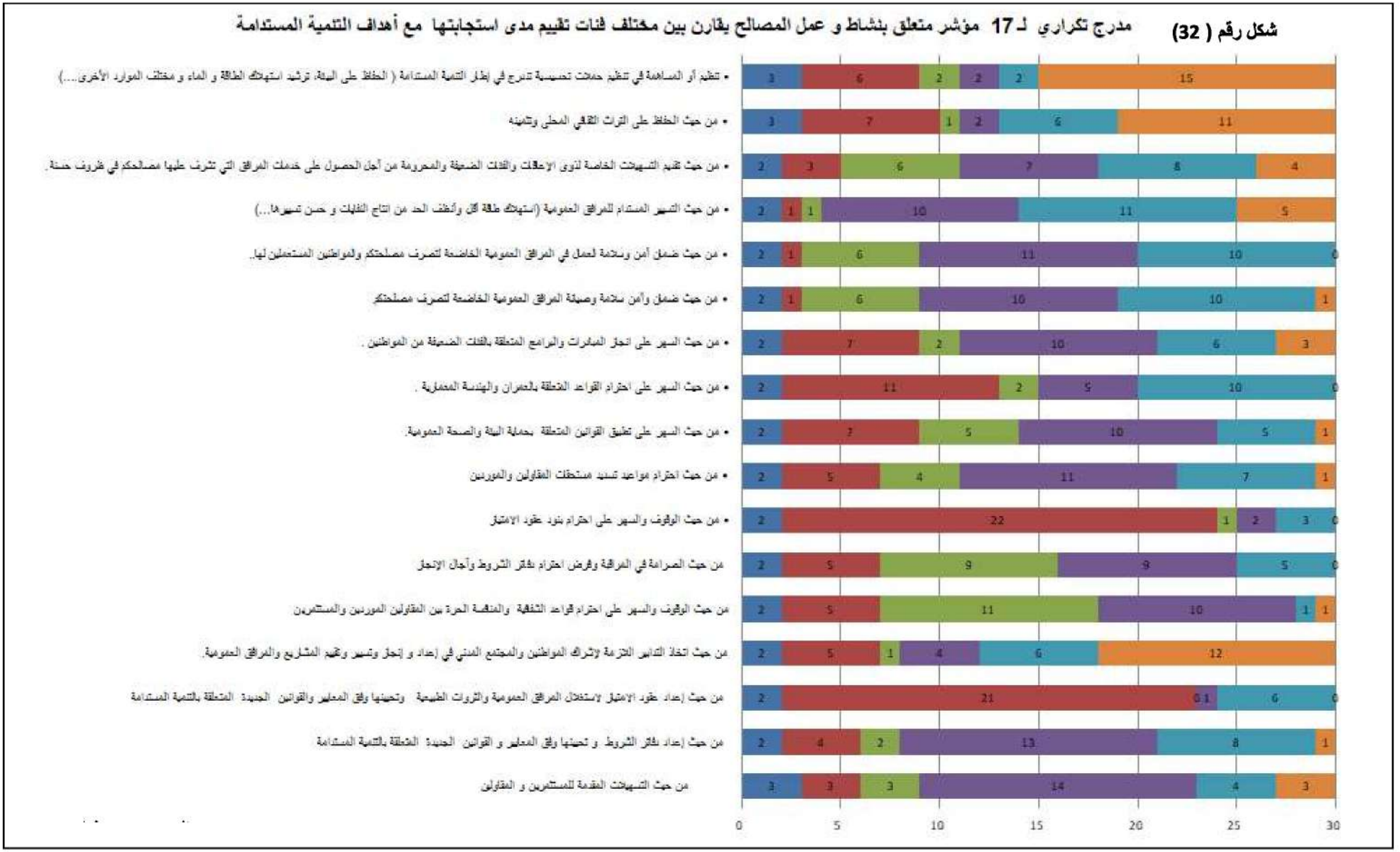

التحليل التفصيلي لنتائج السؤال رقم (09):

السؤال 9-1:

جدول رقم (61): تكرار تقييمات مؤشر تقديم المصـــالح تسهيلات للمستثمرين و المقاولين وفق خصائص و أهداف التنمية المستدامة

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث ، 2018

متغير طرق وأساليب عمل المصالح	فئات متغير تقييم مدى استجابة طرق وأساليب عمل المصلحة مع أهداف التنمية المستدامة						
	ت التقييم ضعيف	ت التقييم متوسط	ت التقييم حسن	ت التقييم جيد	ت غير معني	ت بدون إجابة	المجموع
من حيث التسهيلات المقدمة للمستثمرين والمقاولين	3,00	5,00	14,00	3,00	3,00	2,00	30,00
النسبة %	10,00	16,67	46,67	10,00	10,00	6,67	100,00

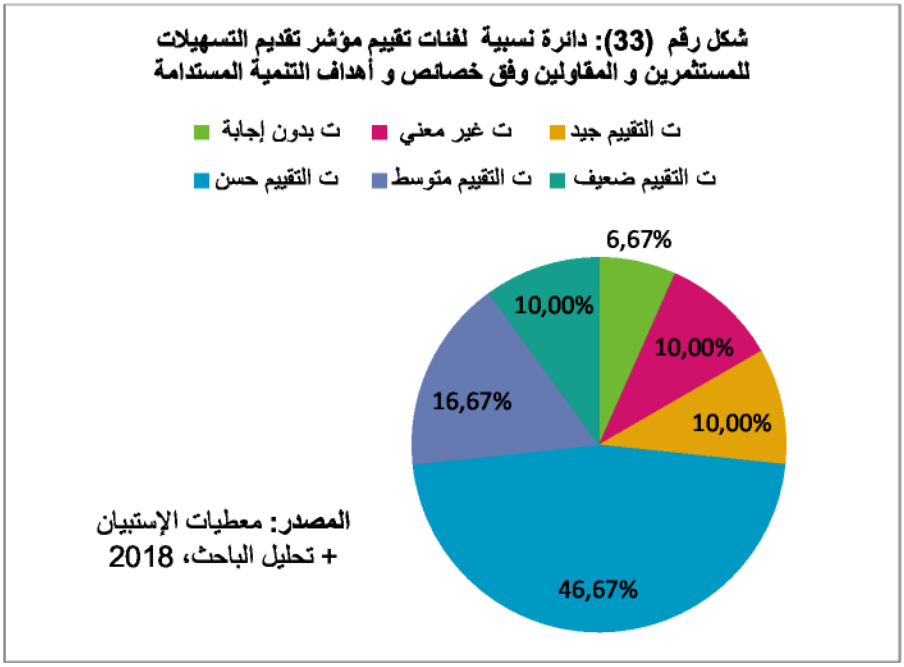

من الجدول رقم (61) و الشكل رقم (33) يتبين أن تكرار نسبة تقييم (حسن) لمؤشر تقديم التسهيلات للمستثمرين والمقاولين وفق خصائص التنمية المستدامة بلغ 46,67 % وتليها نسبة 16,67 % للتقييم (متوسط) ثم يليها نسبة تقيم كل من (جيد) و (ضعيف) بقيم قدرها 10 % ، ومن خلال هذا النتائج و إذا فرضنا صدق جميع المستجوبين يمكن القول **أنها تدل على عدم صحة الفرضية الثالثة نسبيا**. وعند البحث في المدلولات المحتملة للأرقام يمكن افتراض أن المستجوبين حاولوا تقديم صورة مشرقة عن أسلوب عملهم من خلال هذا المؤشر. وبالتالي درء وحجب الصورة السلبية المتداولة عن البيروقراطية بشكل عام.

السؤال 09-2:

جدول رقم (62): تكرار ونسب فئات تقييم إعداد دفاتر الشروط وتحيينها وفق المعايير والقوانين الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة

متغير طرق وأساليب عمل المصالح	فئات متغير تقييم مدى استجابة طرق وأساليب عمل المصلحة مع أهداف التنمية المستدامة						
	ت التقييم ضعيف	ت التقييم متوسط	ت التقييم حسن	ت التقييم جيد	ت غير معني	ت بدون إجابة	المجموع
من حيث إعداد دفاتر الشروط وتحيينها وفق المعايير و القوانين الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة	1	9	13	2	4	1	30
النسبة %	3,33	30,00	43,33	6,67	13,33	3,33	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

شكل رقم (34): دائرة نسبية لفئات تقييم مؤشر إعداد دفاتر الشروط و تحيينها وفق المعايير و القوانين الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة

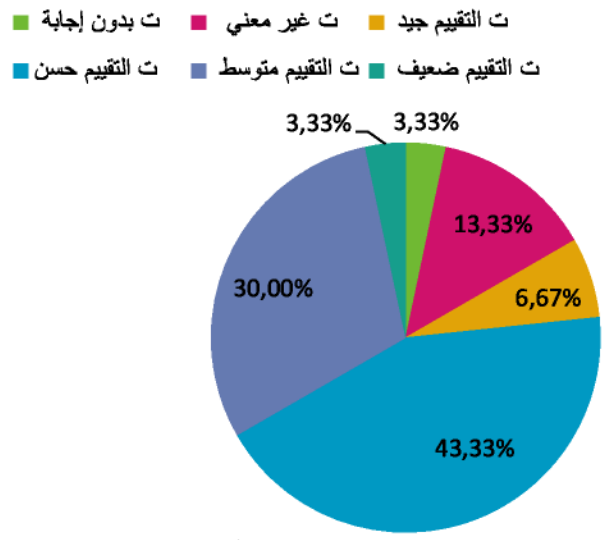

المصدر: معطيات الإستبيان + تحليل الباحث ، 2018

من الجدول رقم (62) والدائرة النسبية رقم (34) يتبين أن تكرار نسبة تقييم (حسن) لمؤشر إعداد دفاتر الشروط وتحيينها وفق المعايير والقوانين الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة بلغ 43,33 % وتليها نسبة 30 % لتقييم (متوسط) ثم يليها نسبة تقيم (جيد) بقيمة قدرها 6,67 % وأخيرا تأتي نسبة 3,33 % للتقييم ضعيف. هذه النتائج إذا سلمنا بصدق إيجابيات المستجوبين **تدل على عدم صحة الفرضية الثالثة** التي مفادها أن أساليب عمل المصالح العمومية بالمنطقة المدروسة لا تستجيب مع أهداف ونهج الاستدامة.

ومع تسليمنا بصدق المستجوبين إلا أن امكانية ميلهم لإعطاء انطباع حسن حول طبيعة الخدمة التي يقدمونها من شأنه أن يؤثر بشكل أو بآخر على النتائج..

السؤال 09-3:

جدول رقم (63): تكرار ونسب فئات تقييم إعداد عقود الامتياز لاستغلال المرافق العمومية والثروات الطبيعية وتحيينها وفق المعايير والقوانين الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة

متغير طرق وأساليب عمل المصالح	فئات متغير تقييم مدى استجابة طرق وأساليب عمل المصلحة مع أهداف التنمية المستدامة						
	ت التقييم ضعيف	ت التقييم متوسط	ت التقييم حسن	ت التقييم جيد	ت غير معني	ت بدون إجابة	المجموع
من حيث إعداد عقود الامتياز لاستغلال المرافق العمومية والثروات الطبيعية وتحيينها وفق المعايير والقوانين الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة	0	6	1	0	22	1	30
النسبة %	0,00	20,00	3,33	0,00	73,33	3,33	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل رقم (35): دائرة نسبية لفئات تقييم مؤشر إعداد عقود الامتياز لاستغلال المرافق العمومية والثروات الطبيعية وتحيينها وفق المعايير والقوانين الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة

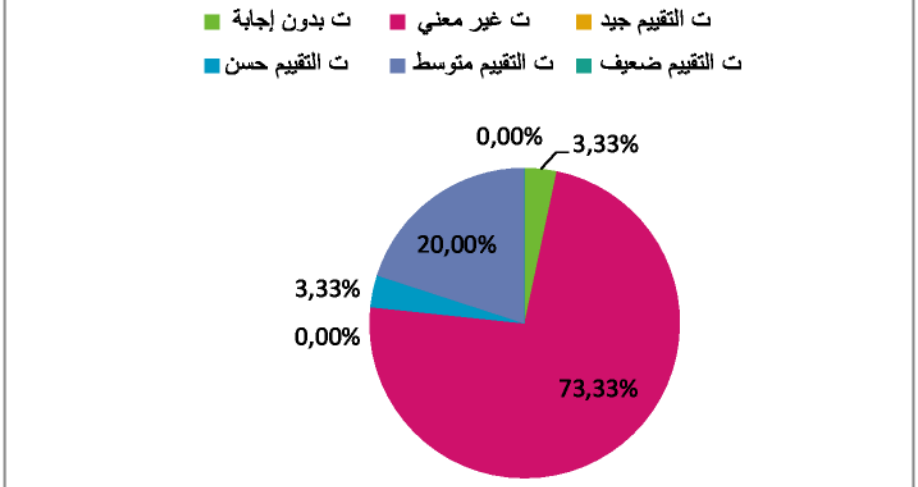

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (63) والشكل رقم (35) يتبين أن تكرار نسبة الإجابة (غير معني) بمؤشر إعداد عقود الامتياز لاستغلال المرافق العمومية والثروات الطبيعية وتحيينها وفق المعايير والقوانين الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة بلغ 70,00 % وتليها نسبة 20,00 % لتقييم (متوسط) ثم يليها نسبة الإجابة (بدون إجابة) بقيمة قدرها 6,67% ونسبة 3,33 % للتقييم (حسن)، ونلاحظ أن نسبة كل من التقييمين (ضعيف وجيد) معدومة. إن نتيجة 70 % للإجابة غير معني تدل على أن عقود الامتياز –على أهميتها - لا يتم العمل بها من قبل المصالح العمومية المبحوثة إلا نادرا كما أن ضعف نسب كل من التقييم حسن وجيد يدل نسبيا على **صحة الفرضية الثالثة** .

السؤال 09-4:

جدول رقم (64): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر اتخاذ التدابير اللازمة لإشراك المواطنين والمجتمع المدني في إعداد وإنجاز وتسيير المشاريع والمرافق العمومية

متغير طرق وأساليب عمل المصالح	فئات متغير تقيم مدى استجابة طرق وأساليب عمل المصلحة مع أهداف التنمية المستدامة						
	ت التقييم ضعيف	ت التقييم متوسط	ت التقييم حسن	ت التقييم جيد	ت غير معني	ت بدون إجابة	المجموع
من حيث اتخاذ التدابير اللازمة لإشراك المواطنين والمجتمع المدني في إعداد وإنجاز وتسيير وتقييم المشاريع والمرافق العمومية	13	6	4	1	5	1	30
النسبة %	43,33	20,00	13,33	3,33	16,67	3,33	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل رقم (36) :دائرة نسبية لفئات تقييم مؤشر اتخاذ التدابير اللازمة لإشراك المواطنين والمجتمع المدني في إعداد وإنجاز وتسيير المشاريع والمرافق العمومية

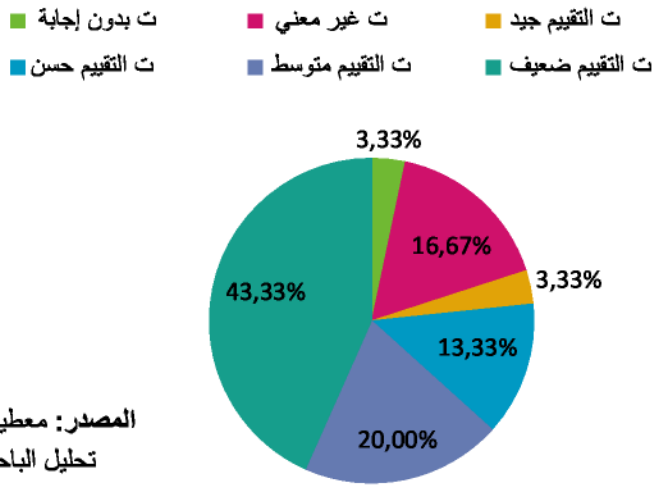

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول (64) والشكل(36) يتبين أن تكرار نسبة تقييم (ضعيف) لمؤشر اتخاذ التدابير اللازمة لإشراك المواطنين والمجتمع المدني في إعداد و إنجاز وتسيير وتقييم المشاريع والمرافق العمومية بلغ 43,33 % وتليها نسبة 20,00 % لتقييم (متوسط) ثم يليها نسبة الإجابة (غير معني) بقيمة قدرها 16,67 % ونسبة 13,33 % للتقييم (حسن)، ويأتي في الأخير النسبتين 6,67 % و3,33 % لكل من الإجابة (بدون إجابة) والتقييم (جيد). بصفة عامة هذه النتائج **تؤكد نسبيا صحة الفرضية الثالثة التي مفادها أن أساليب عمل المصالح العمومية لا تستجيب مع أهداف وخصائص التنمية المستدامة**

السؤال 09-5:

جدول رقم (65): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر الوقوف والسهر على احترام قواعد الشفافية والمنافسة الحرة بين المقاولين والموردين والمستثمرين.

متغير طرق وأساليب عمل المصالح	فئات متغير تقييم مدى استجابة طرق وأساليب عمل المصلحة مع أهداف التنمية المستدامة						
	ت التقييم ضعيف	ت التقييم متوسط	ت التقييم حسن	ت التقييم جيد	ت غير معني	ت بدون إجابة	المجموع
من حيث الوقوف والسهر على احترام قواعـــــد الشفافية والمنافسة الحرة بين المقاولين الموردين والمستثمرين	1	1	11	11	5	1	30
النسبة %	3,33	3,33	36,67	36,67	16,67	3,33	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

شكل رقم(37) : دائرة نسبية للفئات تقييم مؤشر وقوف المصالح وسهرها على احترام قواعد الشفافية والمنافسة الحرة بين الموردين و المستثمرين

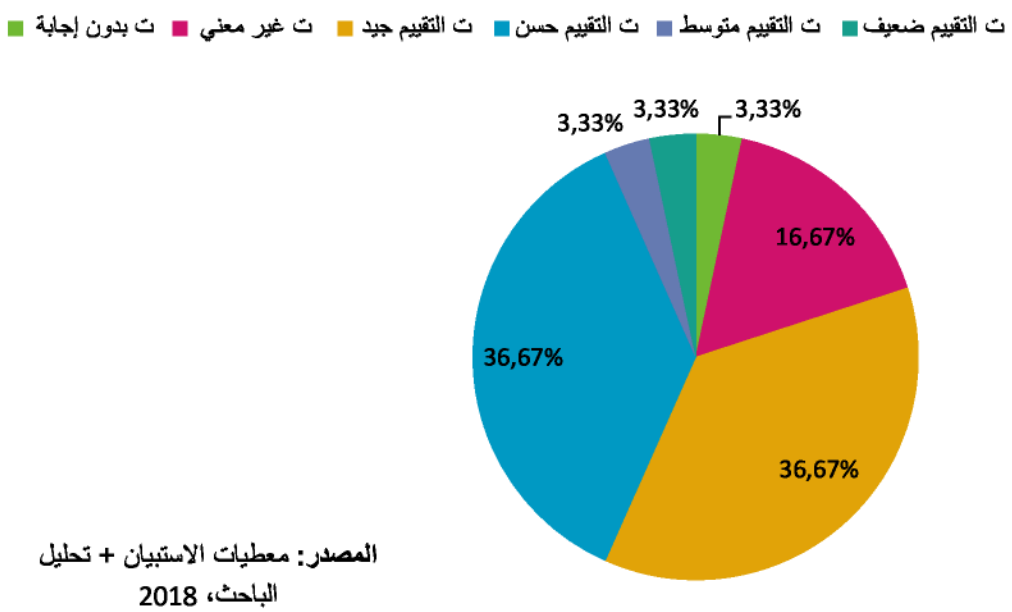

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (65) والشكل رقم (37) يتبين أن تكرار نسبة تقييم (جيد) و (حسن) لمؤشر الوقوف والسهر على احترام قواعد الشفافية والمنافسة الحرة بين المقاولين الموردين والمستثمرين بلغ 36,67% وتليها نسبة الإجابة بـ (غير معني) بقيمة قدرها 16,67% ونسبة 6,67 % للإجابة (بدون إجابة)، ويأتي في الأخير النسبة 3,33% لكل من التقييمين (متوسط) و (وضعيف) ولبدون إجابة. هذه الأرقام في نظرنا مؤشر على حساسية السؤال حيث يتعلق بالنزاهة على مستوى المصلحة. وإذا ما سلمنا بصدق المستجوبين فهذه الأرقام **تدل على عدم صحة الفرضية الثالثة نسبيا.**

السؤال 09-6 :

جدول(66): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر الصرامة في المراقبة وفرض احترام دفاتر الشروط وآجال الإنجاز

متغير طرق وأساليب عمل المصالح	فئات متغير تقييم مدى استجابة طرق وأساليب عمل المصلحة مع أهداف التنمية المستدامة						
	ت التقييم ضعيف	ت التقييم متوسط	ت التقييم حسن	ت التقييم جيد	ت غير معني	ت بدون إجابة	المجموع
من حيث الصرامة في المراقبة وفرض احترام دفاتر الشروط وآجال الإنجاز	0	6	9	9	5	1	30
النسبة %	0,00	20,00	30,00	30,00	16,67	3,33	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

شكل (38)دائرة نسبية لفئات تقييم مؤشر الصرامة في المراقبة وفرض احترام دفاتر الشروط وآجال الإنجاز

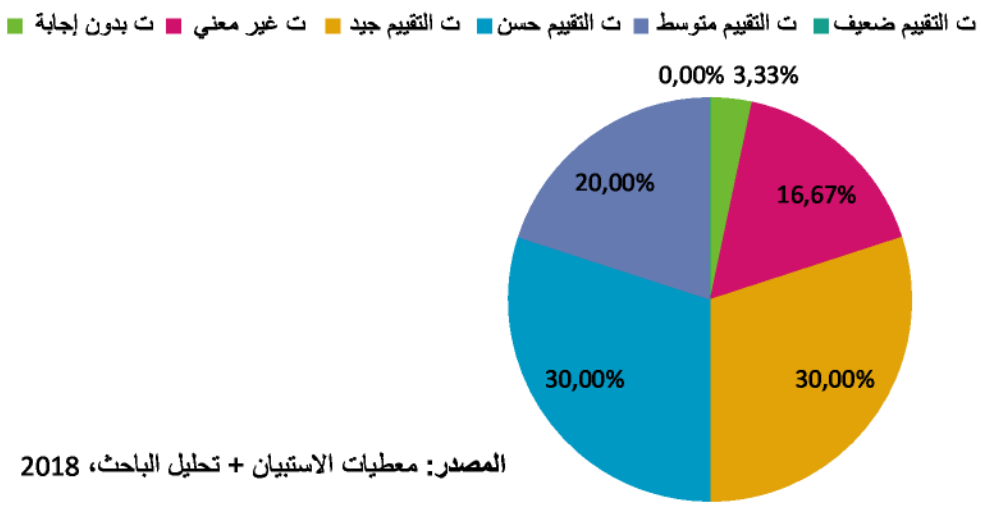

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول (66) والشكل (38) يتبين أن تكرار نسبة التقييمين (جيد) و (حسن) لمؤشر الصرامة في المراقبة وفرض احترام دفاتر الشروط وآجال الإنجاز بلغا 30,00 % و تليهما نسبة 20 % لكل من التقييم (متوسط) ثم 16,67% للإجابة (غير معني) بقيمة قدرها 16,67 % ثم نسبة 3,33% للإجابة (بدون إجابة) وهذه الأرقام تأكد حساسية هذا المؤشر فهو يتعلق بالنزاهة على مستوى المصالح المبحوثة وهو ما يؤثر على اختيار الإجابة. وإذا سلمنا بصدق المستجوبين فيمكن القول بأن هذه الأرقام **تدل نسبيا على عدم صحة الفرضية الثالثة.**

السؤال 09-7 :

جدول (67): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر الوقوف والسهر على احترام بنود عقود الامتياز

متغير طرق وأساليب عمل المصالح	فئات متغير تقييم مدى استجابة طرق وأساليب عمل المصلحة مع أهداف التنمية المستدامة						
	ت التقييم ضعيف	ت التقييم متوسط	ت التقييم حسن	ت التقييم جيد	ت غير معني	ت بدون إجابة	المجموع
من حيث الوقوف والسهر على احترام بنود عقود الامتياز	0	4	2	1	22	1	30
النسبة %	0,00	13,33	6,67	3,33	73,33	3,33	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (39):دائرة نسبية لتقييمات مؤشر الوقوف والسهر على احترام بنود عقود الامتياز

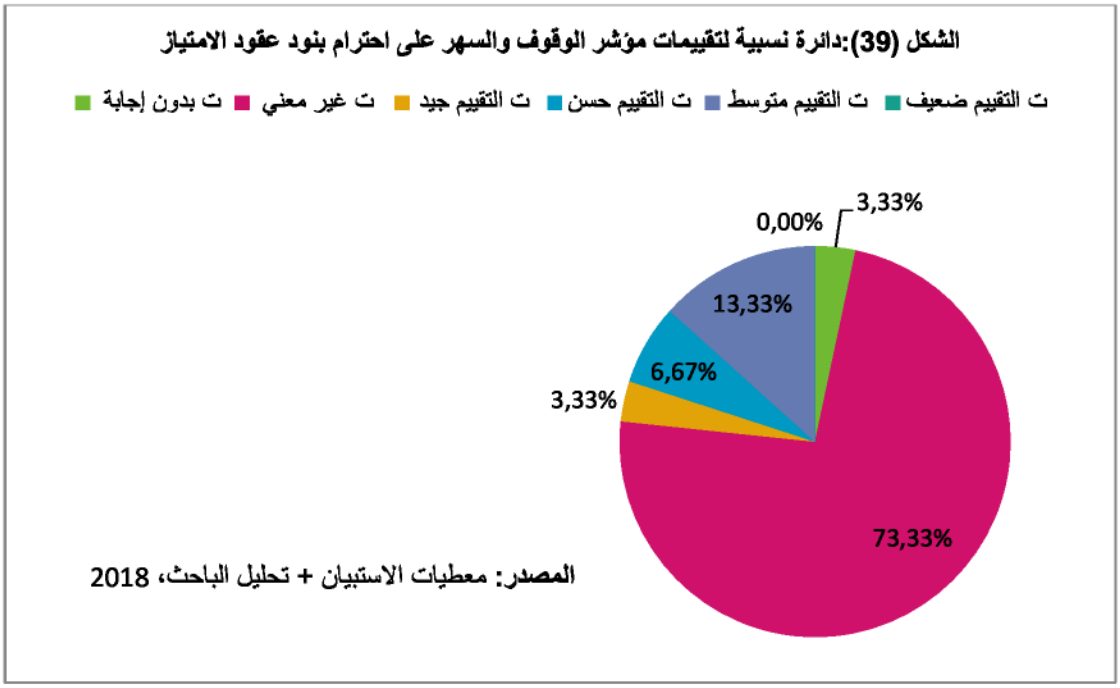

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول (67) و الشكل (39) يتبين أن تكرار نسبة الإجابة (غير معني) لمؤشر الوقوف والسهر على احترام بنود عقود الامتياز بلغ 73,33 % وتليها نسبة 13,33% لتقييم (متوسط) ثم يليها نسبة 6,67 % للتقييم حسن والإجابة (بدون إجابة) وبلغت نسبة التقييمين (جيد) و (ضعيف) 3,33% و 0,00% على التوالي **هذه النتائج تتطابق إلى حد كبير مع نتائج المحصل عليها من خلال السؤال رقم 09 -3 وهي** تدل على قلة العمل بعقود الامتياز –على أهميتها التنموية - من قبل المصالح العمومية المبحوثة و يدل ضعف نسب التقييمين (حسن) و (جيد) و (متوسط) على **الصحة النسبية للفرضية الثالثة.**

السؤال 09-8:

جدول(68): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر احترام مواعيد تسديد مستحقات المقاولين والموردين

متغير طرق وأساليب عمل المصالح	فئات متغير تقييم مدى استجابة طرق وأساليب عمل المصلحة مع أهداف التنمية المستدامة						
	ت التقييم ضعيف	ت التقييم متوسط	ت التقييم حسن	ت التقييم جيد	ت غير معني	ت بدون إجابة	المجموع
من حيث احترام مواعيد تسديد مستحقات المقاولين والموردين	1	7	12	4	5	1	30
النسبة %	3,33	23,33	40,00	13,33	16,67	3,33	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (40) : دائرة نسبية لتقييمات مؤشر احترام مواعيد تسديد مستحقات المقاولين والموردين

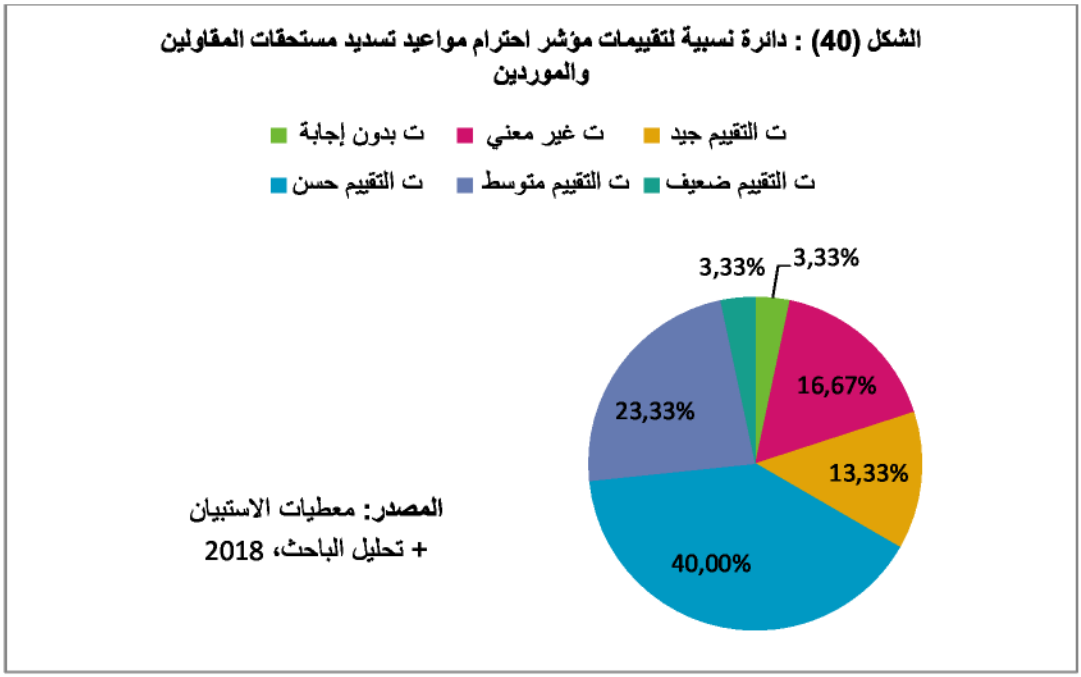

المصدر: معطيات الاستبيان
+ تحليل الباحث، 2018

من الجدول (68) والشكل (40) يتبين أن نسبة التقييم (حسن) لمؤشر احترام مواعيد تسديد مستحقات المقاولين والموردين بلغ 40 % وتليها نسبة 23,33 % للتقييم (متوسط) ثم يليها 16,67%نسبة الإجابة (بغير معني) ويليها 13,33 % نسبة التقييم (جيد) ويأتي في الأخير كل من بدون الإجابة والتقييم (ضعيف) بالقيمتين 3,33% و3,33 % على التوالي. وتتطابق هذه النتائج إلى حد ما مع نتائج كل من السؤال 9-5 والسؤال 09-6 كون هذه الأسئلة تمس جانب حساس من العمل على مستوى المصالح وهو " النزاهة" وبهذا لا نستبعد تأثير هذا العامل على النتائج المحصل عليها.

وإذا سلمنا بصدق المستجوبين نقول أن نتائج هذا السؤال **تدل على عدم صحة الفرضية الثالثة نسبيا.**

السؤال 09-9:

جدول (69): تكرار و نسب فئات تقييم مؤشر السهر على تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة والصحة العمومية

متغير طرق وأساليب عمل المصالح	فئات تقييم مدى استجابة طرق وأساليب عمل المصلحة مع أهداف التنمية المستدامة						
	ت التقييم ضعيف	ت التقييم متوسط	ت التقييم حسن	ت التقييم جيد	ت غير معني	ت بدون إجابة	المجموع
من حيث السهر على تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة والصحة العمومية	2	5	10	5	7	1	30
النسبة %	6,67	16,67	33,33	16,67	23,33	3,33	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (41): دائرة نسبية لفئات تقييم مؤشر السهر على تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة والصحة العمومية

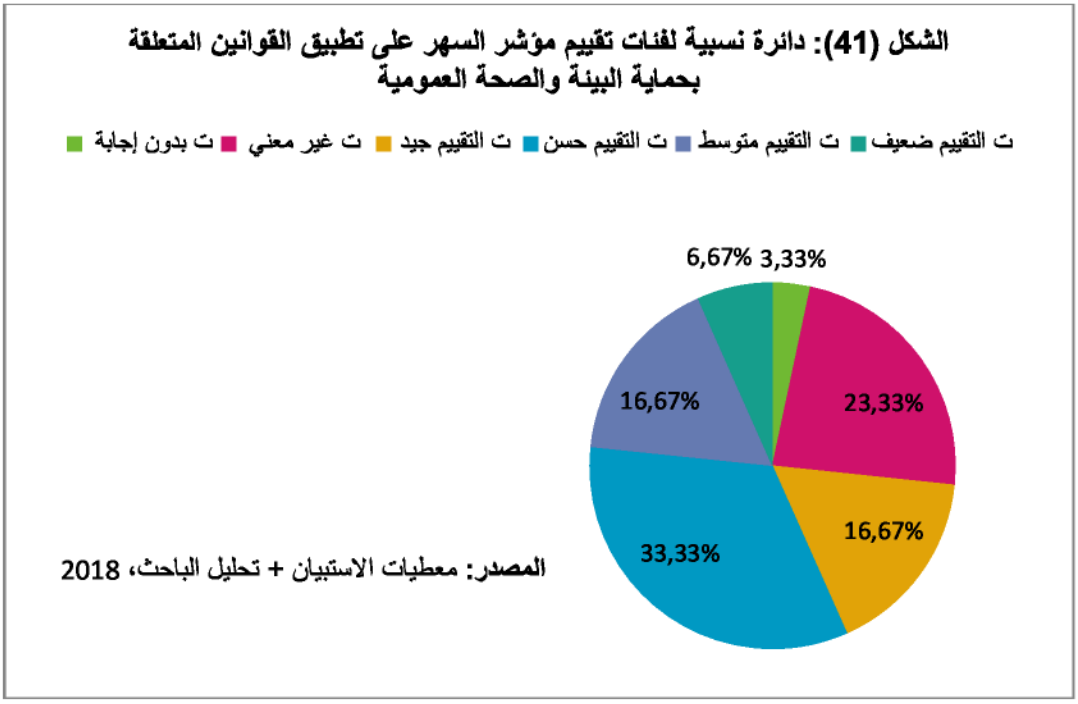

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (69) والشكل رقم (41) يتبين أن تكرار نسبة تقييم (حسن) لمؤشر السهر على تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة والصحة العمومية بلغ 33,33 % وتليها نسبة 23,33 % للإجابة (غير معني) ثم يليها نسبة 16,67 % لكل من التقييمين (جيد) و (متوسط) ويأتي في الأخير كل من بدون الإجابة والتقييم (ضعيف) بالقيمتين 6,67 % و3,33 % على التوالي.

وإذا جمعنا نسب تكرار كل من التقييم (حسن وجيد ومتوسط) معا نحصل على 66,67% وهي نسبة **معتبرة تدل على عدم صحة الفرضية الثالثة نسبيا**. كما أن نسبة 23,33% للإجابة (غير معني) تدل فعلا على أن بعض المصالح غير معنية بتطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة والصحة العمومية بشكل مباشر .

السؤال 09-10:

الجدول (70): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر السهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالعمران والهندسة المعمارية

متغير طرق وأساليب عمل المصالح	فئات متغير تقييم مدى استجابة طرق وأساليب عمل المصلحة مع أهداف التنمية المستدامة						
	ت التقييم ضعيف	ت التقييم متوسط	ت التقييم حسن	ت التقييم جيد	ت غير معني	ت بدون إجابة	المجموع
من حيث السهر على احترام القواعد المتعلقة بالعمران والهندسة المعمارية	1	10	5	2	11	1	30
النسبة %	3,33	33,33	16,67	6,67	36,67	3,33	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث ، 2018

الشكل (42) : دائرة نسبية لتقييمات مؤشر السهر على احترام القواعد المتعلقة بالعمران والهندسة المعمارية.

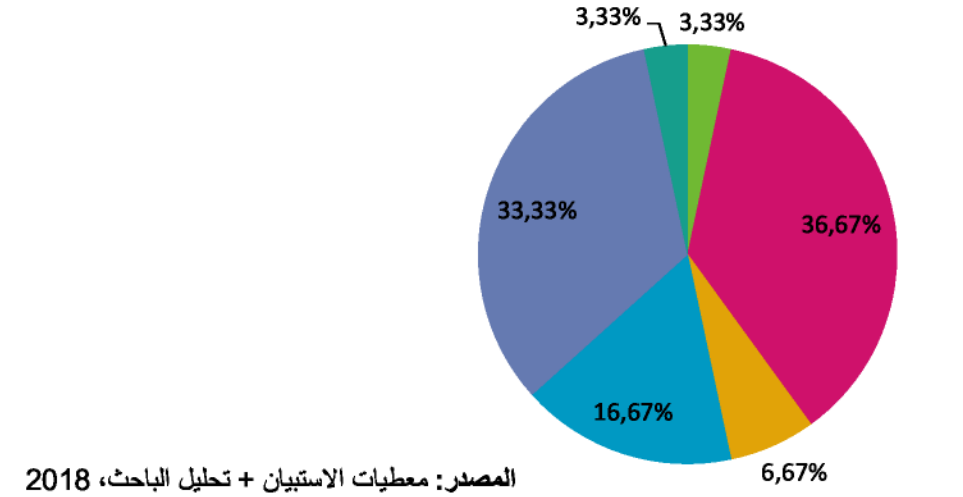

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (70) والشكل رقم (42) يتبين أن نسبة تكرار الإجابة (غير معني) بمؤشر السهر على احترام القواعد المتعلقة بالعمران والهندسة المعمارية بلغ 36,67 % وتليها نسبة 33,33 % لتقييم (متوسط) ثم يليها نسبة تقيم (حسن) بقيمة قدرها 16,67% ثم نسبة 6,67 % للتقييم (جيد) وأخيرا تأتي نسبة 3,33 % لبدون إجابة وتقييم ضعيف.

النسبة 36,67 % للإجابة بغير معني تدل على أن عدد مهم من المصالح المبحوثة غير معنية بشكل مباشر بتطبيق القوانين المتعلقة بالعمران والهندسة المعمارية. وإذا جمعنا نسب التقييمات (متوسط و حسن وجيد) نحصل 56,67 % وهي نسبة معتبرة **تميل إلى إثبات عدم صحة الفرضية الثالثة نسبيا.**

السؤال 09-11:

جدول (71): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر السهر على انجاز المبادرات والبرامج المتعلقة بالفئات الضعيفة من المواطنين

متغير طرق وأساليب عمل المصالح	فئات متغير تقييم مدى استجابة طرق وأساليب عمل المصلحة مع أهداف التنمية المستدامة						
	ت التقييم ضعيف	ت التقييم متوسط	ت التقييم حسن	ت التقييم جيد	ت غير معني	ت بدون إجابة	المجموع
من حيث السهر على انجاز المبادرات والبرامج المتعلقة بالفئات الضعيفة من المواطنين	4	6	10	2	7	1	30
النسبة %	13,33	20,00	33,33	6,67	23,33	3,33	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (43): دائرة نسبية لتقييمات مؤشر السهر على انجاز المبادرات والبرامج المتعلقة بالفئات الضعيفة من المواطنين .

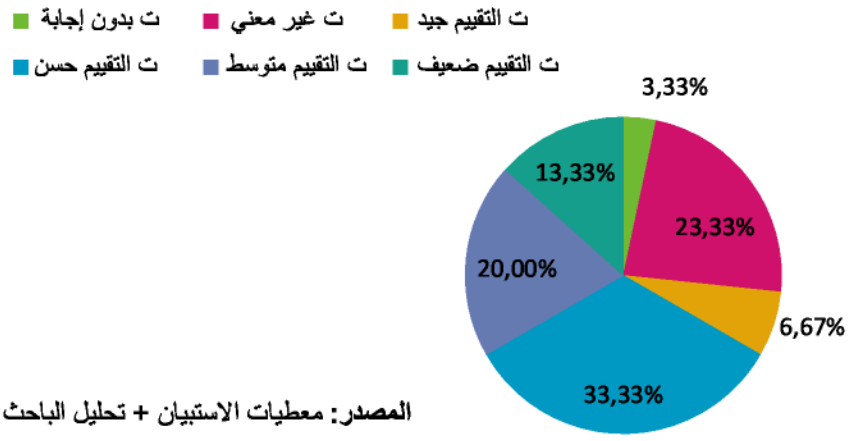

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث ، 2018

من الجدول رقم (71) والشكل رقم (63) يتبين أن نسبة تكرار تقييم (حسن) لمؤشر السهر على انجاز المبادرات والبرامج المتعلقة بالفئات الضعيفة من المواطنين بلغ 33,33 % و تليها نسبة 23,33 % للإجابة (غير معنية) ثم يليها نسبة تقييم (متوسط) بقيمة قدرها 20,00 % ثم قيمة 13,33 % للتقييم (ضعيف) وفي الأخير تأتي قيمة 6,67 % للتقييم جيـــد و3,33 % لبدون إجابة.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار لكون سبعة فقط من المصالح المبحوثة غير معنية بهذا المؤشر يمكن القول وبشكل صريح أن **هذه النتائج تدل على عدم صحة الفرضية الثالثة نسبيا.**

السؤال 09-12:

جدول (72): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر ضمان المصلحة لأمن وسلامة وصيانة المرافق العمومية الخاضعة لتصرفها

متغير طرق وأساليب عمل المصالح	فئات متغير تقييم مدى استجابة طرق وأساليب عمل المصلحة مع أهداف التنمية المستدامة						
	ت التقييم ضعيف	ت التقييم متوسط	ت التقييم حسن	ت التقييم جيد	ت غير معني	ت بدون إجابة	المجموع
من حيث ضمان المصلحة لأمن وسلامة وصيانة المرافق العمومية الخاضعة لتصرفها	1	11	10	6	1	1	30
النسبة %	3,33	36,67	33,33	20,00	3,33	3,33	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (44): دائرة نسبية لتقييمات مؤشر ضمان المصلحة لأمن وسلامة وصيانة المرافق العمومية التي تشرف عليها

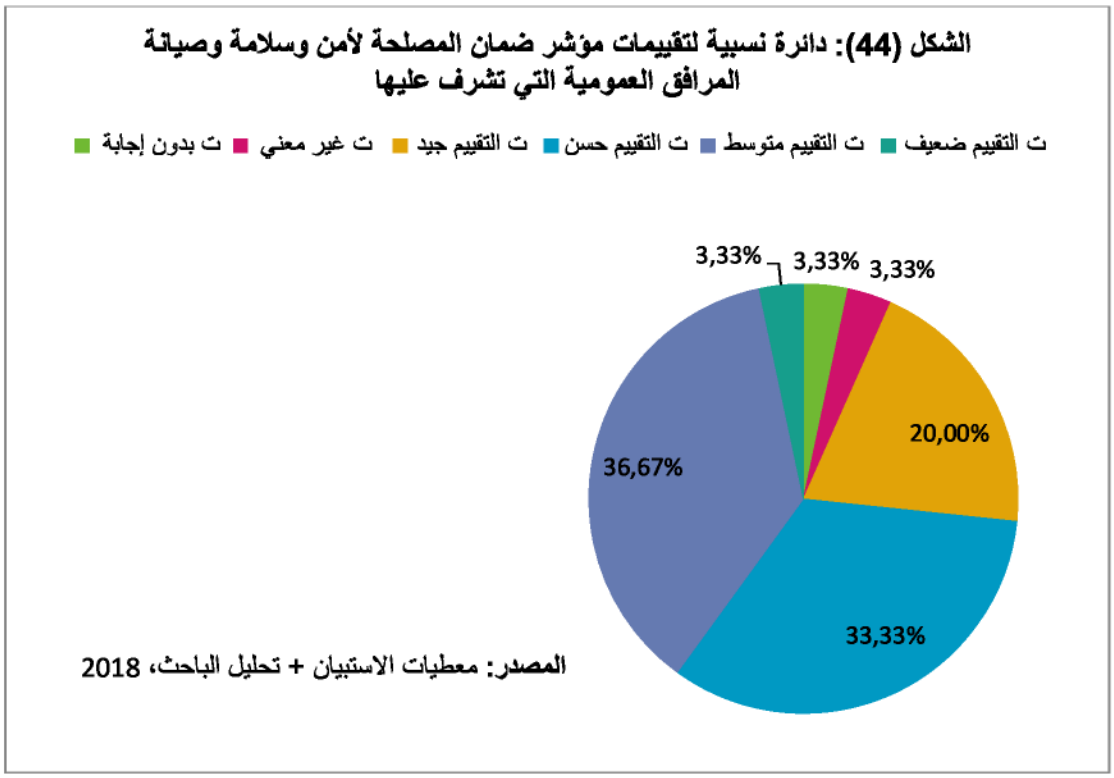

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (72) و الشكل رقم (44) يتبين أن نسبة تكرار التقييم (متوسط) لمؤشر ضمان وأمن سلامة وصيانة المرافق العمومية الخاضعة لتصرف المصلحة بلغ 36,67% و تليها نسبة 33,33% للتقييم (حسن) وتأتي في الأخير قيمة 3,33 % لكل من التقييم (ضعيف) والإجابة غير معني و بدون إجابة. هذه النتائج تدل على أن المصالح المبحوثة في معظمها تضمن إلى درجة على الأقل متوسطة أمن وسلامة وصيانة المرافق العمومية التي تشرف عليها وهذا يسمح بالقول أنها **تدل نسبيا على عدم صحة الفرضية الثالثة.**

السؤال 09-13:

جدول (73): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر ضمان أمن وسلامة العمال في المرافق العمومية الخاضعة لتصرف المصلحة والمواطنين المستعملين لها.

مؤشر طرق وأساليب عمل المصالح	فئات متغير تقييم مدى استجابة طرق وأساليب عمل المصلحة مع أهداف التنمية المستدامة						
	ت التقييم ضعيف	ت التقييم متوسط	ت التقييم حسن	ت التقييم جيد	ت غير معني	ت بدون إجابة	المجموع
من حيث ضمان أمن وسلامة العمال في المرافق العمومية الخاضعة لتصرف مصلحتكم والمواطنين المستعملين لها	1	10	11	6	1	1	30
النسبة %	3,33	33,33	36,67	20,00	3,33	3,33	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (45) : دائرة نسبية لتقييمات مؤشر ضمان أمن وسلامة العمال في المرافق العمومية الخاضعة لتصرف مصلحة والمواطنين المستعملين لها

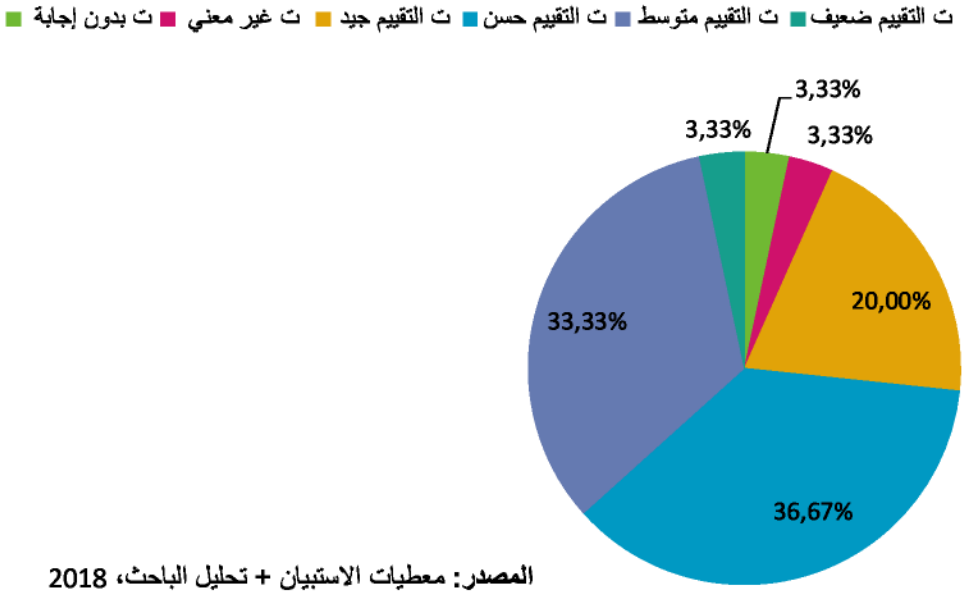

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (73) والشكل رقم (45) يتبين أن تكرار نسبة تقييم (حسن) لمؤشر ضمان أمن وسلامة العمال في المرافق العمومية الخاضعة لتصرف المصلحة والمواطنين المستعملين لها بلغ 36,67 % وتليها نسبة33,33 % للتقييم (متوسط) ثم يليها تقيم (جيد) بقيمة قدرها 20 % ثم قيمة 3,33 % لكل من بدون إجابة وغير معني والتقييم (ضعيف).

هذه النتائج تدل على أن معظم المصالح تسهر على ضمان أمن وسلامة موظفيها وسلامة المواطنين المستعملين للمرافق العمومية. **وبالتالي يمكن القول أن هذا المؤشر يثبت نسبيا عدم صحة الفرضية الثالثة للبحث.**

السؤال 09-14:

جدول (74): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر التسيير المستدام للمرافق العمومية (استهلاك طاقة أقل وأنظف والحد من إنتاج النفايات وحسن تسييرها...)

متغير طرق و أساليب عمل المصالح	فئات متغير تقييم مدى استجابة طرق وأساليب عمل المصلحة مع أهداف التنمية المستدامة						
	ت التقييم ضعيف	ت التقييم متوسط	ت التقييم حسن	ت التقييم جيد	ت غير معني	ت بدون إجابة	المجموع
من حيث التسيير المستدام للمرافق العمومية (استهلاك طاقة أقل وأنظف الحد من انتاج النفايات وحسن تسييرها...)	6	11	10	1	1	1	30
النسبة %	20,00	36,67	33,33	3,33	3,33	3,33	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل رقم (46) : دائرة نسبية لتقييمات مؤشر التسيير المستدام للمرافق العمومية (استهلاك طاقة أقل وأنظف الحد من انتاج النفايات و حسن تسييرها...)

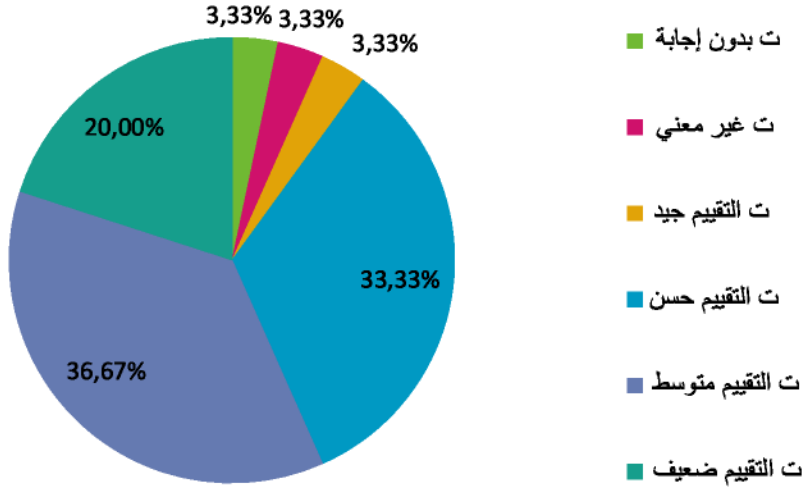

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول 74 والشكل 46 يتبين أن تكرار نسبة تقييم (متوسط) لمؤشر التسيير المستدام للمرافق العمومية (استهلاك طاقة أقل وأنظف والحد من انتاج النفايات و حسن تسييرها...) بلغ 36,67 % وتليها نسبة 33,33 % للتقييم(حسن) ثم يليها نسبة تقييم (ضعيف) بقيمة قدرها 20 % ثم قيمة 3,33% لكل من بدون إجابة وفي الأخير تأتي قيمة و للتقييم (جيد) و الإجابة (غير معني).

ورغم أن تقييم (ضعيف) الذي أدلى به 20 % من الموظفين المستجوبين يدل على أن وجود نقائص بخصوص التسيير المستدام للمرافق العمومية على مستوى المنطقة المدروسة **ومع ذلك يمكن القول أن النتائج بصفة عامة تثبت عدم صحة الفرضية الثالثة** نسبيا.

السؤال 09-15:

جدول (75): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر تقديم التسهيلات الخاصة لذوي الإعاقات والفئات الضعيفة والمحرومة من أجل الحصول على خدمات المرافق التي تشرف عليها مصالحكم في ظروف حسنة

متغير طرق وأساليب عمل المصالح	فئات متغير تقييم مدى استجابة طرق وأساليب عمل المصلحة مع أهداف التنمية المستدامة						
	ت التقييم ضعيف	ت التقييم متوسط	ت التقييم حسن	ت التقييم جيد	ت غير معني	ت بدون إجابة	المجموع
من حيث تقديم التسهيلات الخاصة لذوي الإعاقات والفئات الضعيفة والمحرومة من أجل الحصول على خدمات المرافق التي تشرف عليها مصالحكم في ظروف حسنة	5	8	7	6	3	1	30
النسبة %	16,67	26,67	23,33	20,00	10,00	3,33	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

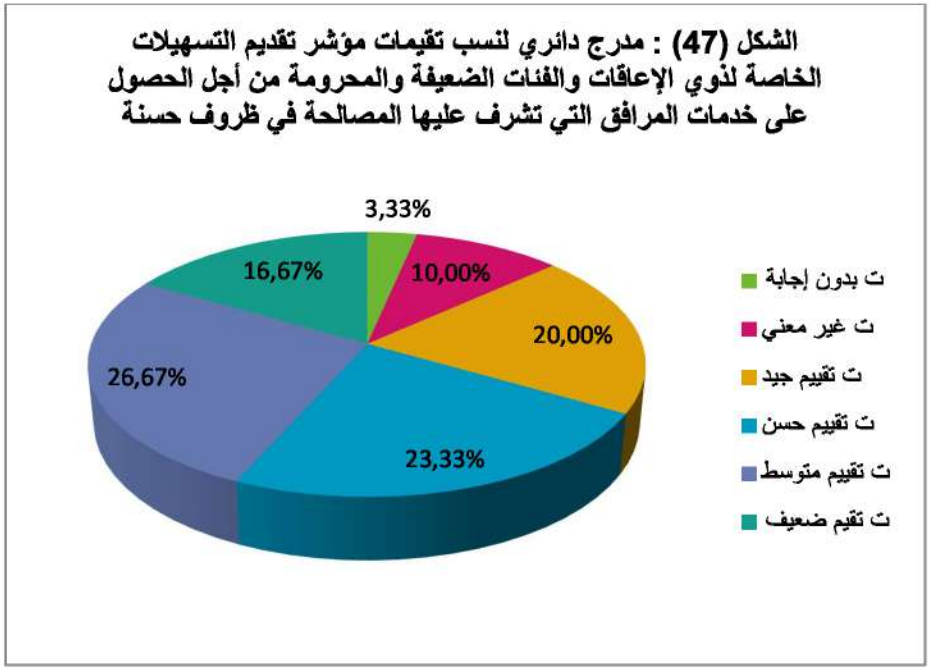

من الجدول رقم(75) والشكل رقم (47) يتبين أن تكرار نسبة تقييم (متوسط) لمؤشر تقديم التسهيلات الخاصة لذوي الإعاقات والفئات الضعيفة والمحرومة من أجل الحصول على خدمات المرافق التي تشرف عليها المصالحة في ظروف حسنة بلغ 26,67 % وتليها نسبة 23,33 % للتقييم (حسن) ثم يليها نسبة 20 % للتقييم (جيد) ثم قيمة 13,33 % للتقييم (ضعيف) وفي الأخير تأتي القيمتين 10 % و6,67 % للإجابة غير معني وبدون إجابة على التوالي.

وعند جمع نسب كل من التقييم (جيد وحسن ومتوسط) نحصل على 70 % وهذه نسبة تدل أن المصالح المبحوثة تتكفل بشكل مقبول بالفئات المحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة. النسبة الباقية تدل على أن هناك نقائص تتطلب جهودا من أجل تحسين التكفل بهذه الفئات وكذلك من أجل تغيير الذهنيات. **وبشكل عام يمكن القول بأن هذه النتائج تدل على عدم صحة الفرضية الثالثة للبحث نسبيا.**

السؤال 09-16:

جدول (76): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر المساهمة في الحفاظ على التراث الثقافي المحلى وتثمينه.

متغير طرق وأساليب عمل المصالح	فئات متغير تقيم مدى استجابة طرق وأساليب عمل المصلحة مع أهداف التنمية المستدامة						
	ت التقييم ضعيف	ت التقييم متوسط	ت التقييم حسن	ت التقييم جيد	ت غير معني	ت بدون إجابة	المجموع
من حيث الحفاظ على التراث الثقافي المحلى وتثمينه	12	6	2	1	7	2	30
النسبة %	40,00	20,00	6,67	3,33	23,33	6,67	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (48): دائرة نسبية لتقييمات مؤشر المساهمة في الحفاظ على التراث الثقافي المحلى وتثمينه

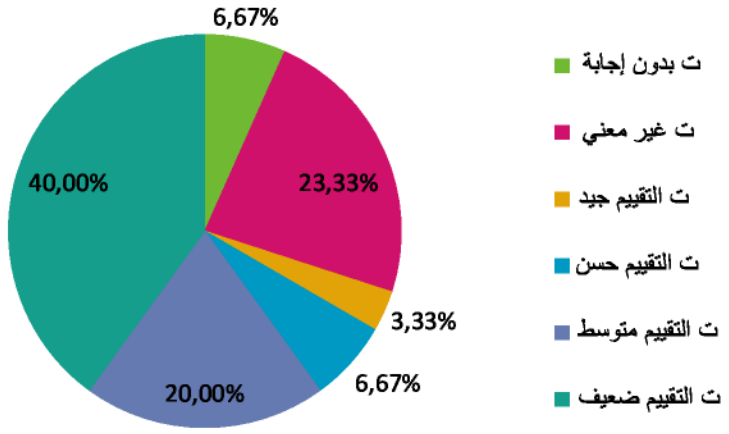

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول 76 والشكل 48 يتبين أن تكرار نسبة تقييم (ضعيف) لمؤشر المساهمة في الحفاظ على التراث الثقافي المحلى وتثمينه بلغ 40 % وتليها نسبة23,33 % للإجابة (غير معني) ثم يليها نسبة 20,00 %للتقييم (متوسط) بقيمة قدرها ثم نسبة 6,67% لبدون إجابة والتقييم (حسن) في الأخير تأتي نسبة 3,33 % للتقييم (جيد)

وبصفة عامة هذه النتائج تدل بشكل واضح على قلة اهتمام المصالح المبحوثة بمؤشر المساهمة في الحفاظ على التراث المحلي وتثمينه ومن جهة أخرى تدل على الصحة النسبية للفرضية الثالثة للبحث.

السؤال 09-17:

جدول (77): تكرار ونسب فئات تقييم تنظيم أو المساهمة في تنظيم حملات تحسيسية تندرج في إطار التنمية المستدامة (الحفاظ على البيئة، ترشيد استهلاك الطاقة والماء ومختلف الموارد الأخرى...)

متغير طرق وأساليب عمل المصالح	فئات متغير تقيم مدى استجابة طرق وأساليب عمل المصلحة مع أهداف التنمية المستدامة						
	ت التقييم ضعيف	ت التقييم متوسط	ت التقييم حسن	ت التقييم جيد	ت غير معني	ت بدون إجابة	المجموع
تنظيم أو المساهمة في تنظيم حملات تحسيسية تندرج في إطار التنمية المستدامة (الحفاظ على البيئة، ترشيد استهلاك الطاقة والماء ومختلف الموارد الأخرى....)	15	3	2	2	6	2	30
النسبة %	50,00	10,00	6,67	6,67	20,00	6,67	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (49): دائرة نسبية لتقييمات مؤشر تنظيم أو المساهمة في تنظيم حملات تحسيسية تندرج في إطار التنمية المستدامة (الحفاظ على البيئة، ترشيد استهلاك الطاقة والماء ومختلف الموارد الأخرى....)

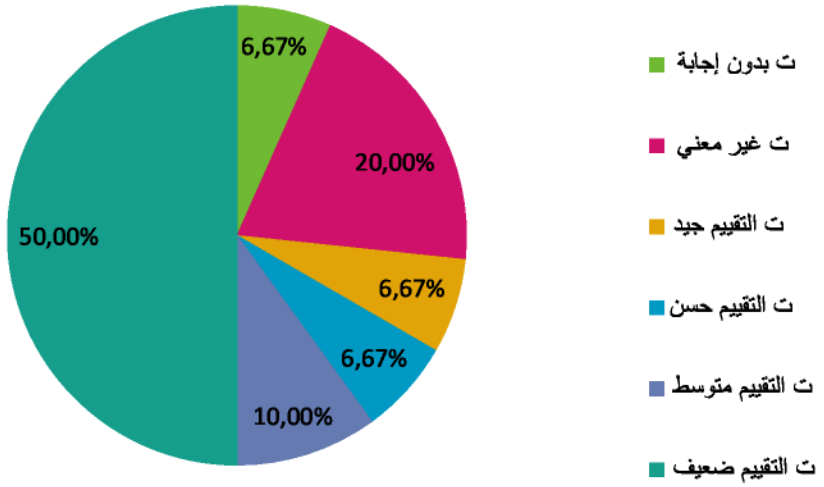

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (77) والشكل رقم (49) يتبين أن تكرار نسبة تقييم (ضعيف) لمؤشر تنظيم أو المساهمة في تنظيم حملات تحسيسية تندرج في إطار التنمية المستدامة (الحفاظ على البيئة، ترشيد استهلاك الطاقة والماء ومختلف الموارد الأخرى...) بلغ 50 % وتليها نسبة 20 % للإجابة (غير معني) ثم يليها نسبة 10% بدون إجابة وتأتي النسبة 6,67 % لكل من التقييم (متوسط) و (حسن) و (جيد).

السؤال رقم (10): ما مدى كفاية وملائمة الوسائل المتوفرة بمصلحتكم لإنجاز المبادرات: مخططات (التهيئة والتعمير، التنمية المحلية، شغل الأراضي، تسيير النفايات الحضرية...) أو مشاريع (القطاعية، التنمية الريفية الجوارية المدمجة...) أو مهام التسيير (المرافق العمومية وصيانتها، وتقديم الخدمات، والمهام المشتركة...) الهادفة إلى تحقيق أهداف وخصائص التنمية المستدامة.

السؤال 10-1

جدول(78): تكرار و نسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية و ملائمة المقر أو المكاتب المخصصة للمصلحة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة

مؤشرات لتقييم وسائل العمل المتوفرة في متناول المصالح	فئات التقييم لمدى كفاية وملائمة الوسائل المتوفرة في متناول المصلحة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة						
	ت تقيم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم حسن	ت تقييم جيد	ت غير متوفرة	ت بدون إجابة	المجموع
المقر أو المكاتب المخصصة للمصلحة	7	10	7	5	0	1	30
النسبة %	23,33	33,33	23,33	16,67	0,00	3,33	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل رقم (50): دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى ملائمة وكفاية المقر أو المكاتب المخصصة للمصلحة.

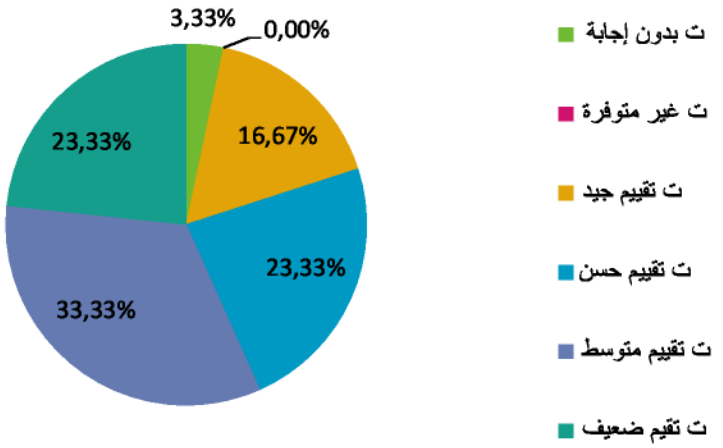

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (78) والشكل رقم (50) يتبين أن تكرار نسبة التقييم (متوسط) لمؤشر مدى ملائمة و كفاية المقر أو المكاتب المخصصة للمصلحة بلغ 33,33 % وتليها نسبة 23,33 % لتقييم (ضعيف) ثم يليها نسبة 23,33% للتقييم (حسن) ثم نسبة 16,67 % للتقييم (جيد) ويأتي في الأخير النسبتين 6,67 % و 0,00 % لكل من بدون إجابة وغير متوفرة على التوالي.

إن نسبة 23,33 % من المصالح صرح الموظفون المستجوبون منها بضعف كفاية وملائمة مقره أو المكاتب المخصصة لها يدل على وجود نقائص في مجال التجهيز تتطلب الاستدراك. وبصفة عامة النتائج الأخرى **تدل نسبيا على عدم صحة الفرضية الثانية للبحث والتي مفادها أن المصالح العمومية غير مؤهلة لإنجاز ومتابعة مبادرات التنمية المستدامة على مستوى المنطقة المدروسة.**

السؤال 10-2 :

جدول (79): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية وملائمة الوسائل والتجهيزات المكتبية المخصصة للمصلحة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة

مؤشرات لتقييم وسائل العمل المتوفرة في متناول المصالح	فئات التقييم لمدى كفاية و ملائمة الوسائل المتوفرة في متناول المصلحة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة						
	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم حسن	ت تقييم جيد	ت غير متوفرة	ت بدون إجابة	المجموع
الوسائل والتجهيزات المكتبية	5	8	11	4	0	2	30
النسبة %	16,67	26,67	36,67	13,33	0,00	6,67	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (51) : دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى ملائمة وكفاية الوسائل والتجهيزات المكتبية المخصصة للمصلحة

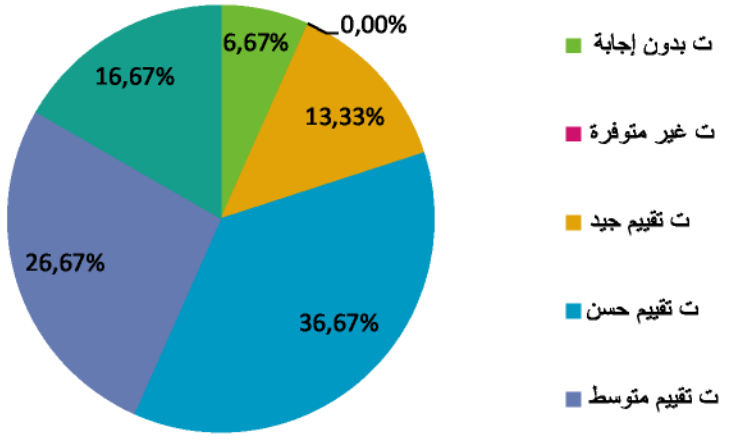

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (79) والشكل رقم (51) يتبين أن تكرار نسبة التقييم (حسن) لمؤشر مدى ملائمة وكفاية الوسائل والتجهيزات المكتبية المخصصة للمصلحة بلغ 36,67% وتليها نسبة 26,67 % لتقييم (متوسط) ثم يليها نسبة 16,67 % للتقييم (ضعيف) ثم نسبة 13,33 % للتقييم (جيد) يأتي في الأخير النسبتين 6,67% و0,00% لكل من بدون إجابة وغير متوفرة على التوالي.

إن نسبة 16,67% من المصالح التي صرح الموظفون المستجوبون منها بضعف كفاية وملائمة مقره أو المكاتب المخصصة لها تدل على وجود نقائص في مجال التجهيز تتطلب الاستدراك غير أن النتائج **الأخرى تدل عدم صحة الفرضية الثانية للبحث** إذ أن 76,67 % (مجموع كل من التقييم جيد وحسن ومتوسط) من المصالح صرح الموظفون المستجوبون منها بكفاية الوسائل والتجهيزات المكتبية المخصصة لها.

السؤال 10-3:

جدول (80): تكرار نسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية وثائق ومراجع العمل الخاصة بعمل المصلحة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة

مؤشرات تقييم وسائل العمل المتوفرة في متناول المصالح	فئات التقييم لمدى كفاية و ملائمة الوسائل المتوفرة في متناول المصلحة لإنجاز مبادرات وأهداف التنمية المستدامة						
	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم حسن	ت تقييم جيد	ت غير متوفرة	ت بدون إجابة	المجموع
وثائق ومراجع العمل الخاصة بعمل المصلحة.	9	8	9	2	0	2	30
النسبة %	30,00	26,67	30,00	6,67	0,00	6,67	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (52) : دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى ملائمة و كفاية وثائق ومراجع العمل الخاصة بعمل المصلحة.

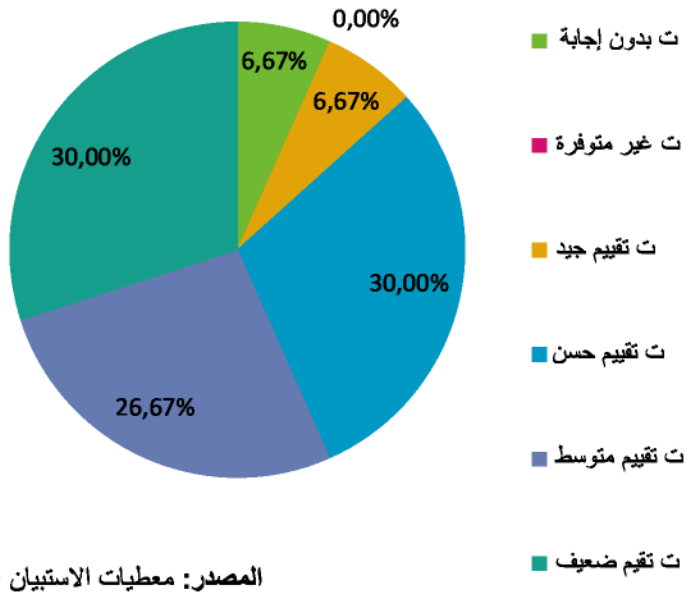

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (80) والشكل رقم (52) يتبين أن تكرار نسبة التقييم (ضعيف) والتقييم (حسن) لمؤشر مدى ملائمة وكفاية وثائق ومراجع العمل الخاصة بعمل المصلحة. بلغا 30,00 % ويليهما نسبة 26,67 % للتقييم (متوسط) ثم يليها نسبة 6,67 % للتقييم (جيد) وبدون إجابة، نلاحظ أن نسبة بدون إجابة معدومة.

إن نسبة 26,67 % للتقييم (ضعيف) إن دلت على شيء إنما تدل على وجود العديد من النقائص على مستوى المصالح المبحوثة فيما يخص وسائل ووثائق العمل الخاصة بها. أما باقي النتائج تدل على الكفاية والتوفر النسبي للوسائل ويمكن على ضوئها القول **بأن الفرضية الثانية للبحث غير مثبتة نسبيا.**

السؤال 10-4:

جدول (81): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية وملائمة وثائق ومراجع العمل الخاصة بالتنمية المستدامة على مستوى المصالح

مؤشرات لتقييم وسائل العمل المتوفرة في متناول المصالح	فئات التقييم لمدى كفاية و ملائمة الوسائل المتوفرة في متناول المصلحة لإنجاز المبادرات أهداف التنمية المستدامة						
	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم حسن	ت تقييم جيد	ت غير متوفرة	ت بدون إجابة	المجموع
وثائق ومراجع العمل الخاصة بالتنمية المستدامة تحديدا	14	8	3	1	2	2	30
النسبة %	46,67	26,67	10,00	3,33	6,67	6,67	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (53) : دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى ملائمة وكفاية وثائق ومراجع العمل الخاصة بالتنمية المستدامة تحديدا على مستوى المصالح

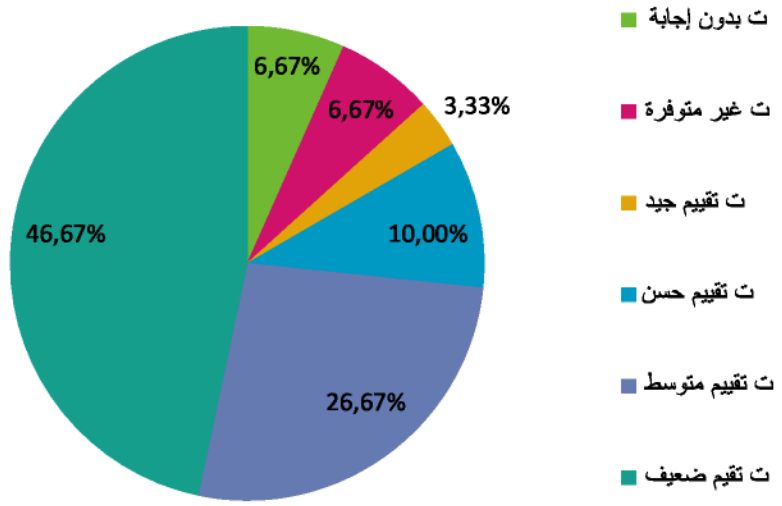

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (81) والشكل (53) يتبين أن تكرار نسبة التقييم (ضعيف) لمؤشر مدى ملائمة وكفاية وثائق ومراجع العمل الخاصة بالتنمية المستدامة تحديدا بلغ 46,67 % وتليها نسبة 26,67 % لتقييم (متوسط) ثم يليها نسبة 10 % للتقييم (حسن) ثم نسبة6,67 % لبدون إجابة و غير متوفرة وتأتي في الأخير نسبة 3,33 للتقييم جيد.

وتدل هذه النتائج على أن المصالح المبحوثة تعاني من نقائص عدة فيما يخص توفر وكفاية وثائق ومراجع العمل الخاصة بالتنمية المستدامة. وعند مقارنة نتائج هذا السؤال مع نتائج السؤال رقم 3 من الاستبيان تظهر لنا المفارقة التالية: مع أن معظم المصالح تمتلك وثائق تحتوي على مضامين متعلقة بالتنمية المستدامة حسب نتائج السؤال الثالث إلا أن هذه المراجع والوثائق غير كافية. في نظرنا هذا يعود للسببين التاليين: عدم وضوح المضامين و/ أو عدم الحصول على التكوين الكافي للقدرة على استغلال الوثائق المتوفرة. **وبصفة عامة هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الثانية للبحث.**

السؤال 10-5:

جدول (82): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية وملائمة وسائل النقل والمواصلات المخصصة للمصلحة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة

مؤشرات لتقييم وسائل العمل المتوفرة في متناول المصالح	فئات التقييم لمدى كفاية و ملائمة الوسائل المتوفرة في متناول المصلحة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة						
	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم حسن	ت تقييم جيد	ت غير متوفرة	ت بدون إجابة	المجموع
وسائل النقل والمواصلات	10	10	2	3	3	2	30
النسبة %	33,33	33,33	6,67	10,00	10,00	6,67	100

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل رقم (54) : دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى ملائمة وكفاية وسائل النقل والمواصلات المخصصة للمصلحة

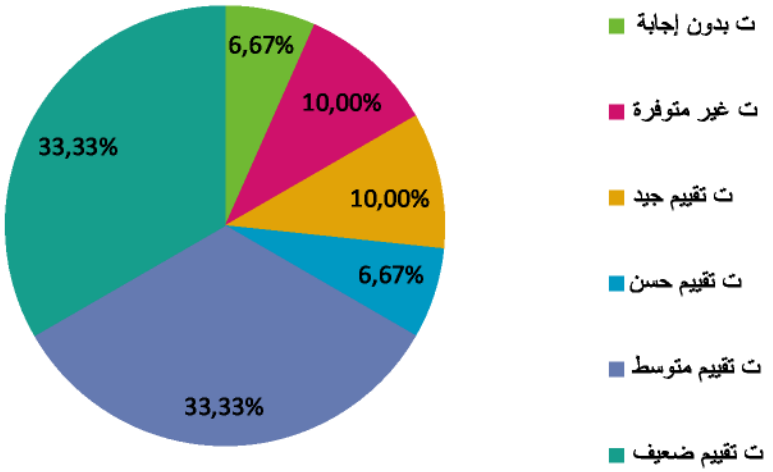

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (82) والشكل رقم (54) يتبين أن تكرار نسبة التقييم (متوسط) والتقييم (ضعيف) لمؤشر مدى ملائمة و كفاية وسائل النقل والمواصلات المخصصة للمصلحة بلغ 33,33 % وتليها نسبة 10 % لكل من التقييم (جيد) وبدون إجابة ثم يليها نسبة 6,67 % للتقييم (حسن) وبدون إجابة. ومن هنا يمكن القول أن المصالح المبحوثة تعاني من عدم كفاية وسائل النقل لأداء المهام المنوطة بما فيها ما يتعلق بإنجاز المبادرات التنموية المستدامة.

ومن هنا يمكن القول أن النتائج المحصل عليها من هذا السؤال تثبت نسبيا صحة الفرضية الثانية للبحث.

السؤال 10-6 :

جدول (83) : تكرار و نسب فئات تقييم مؤشر كفاية وسائل العمل الخاصة بمجال عمل المصلحة دون غيرها

مؤشرات لتقييم وسائل العمل المتوفرة في متناول المصالح	فئات التقييم لمدى كفاية و ملائمة الوسائل المتوفرة في متناول المصلحة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة						
	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم حسن	ت تقييم جيد	ت غير متوفرة	ت بدون إجابة	المجموع
وسائل العمل الخاصة بمجال عمل المصلحة دون غيرها	8	9	4	2	5	2	30
النسبة %	26,67	30,00	13,33	6,67	16,67	6,67	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (55) : دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى ملائمة وكفاية وسائل العمل الخاصة بمجال عمل المصلحة دون غيرها

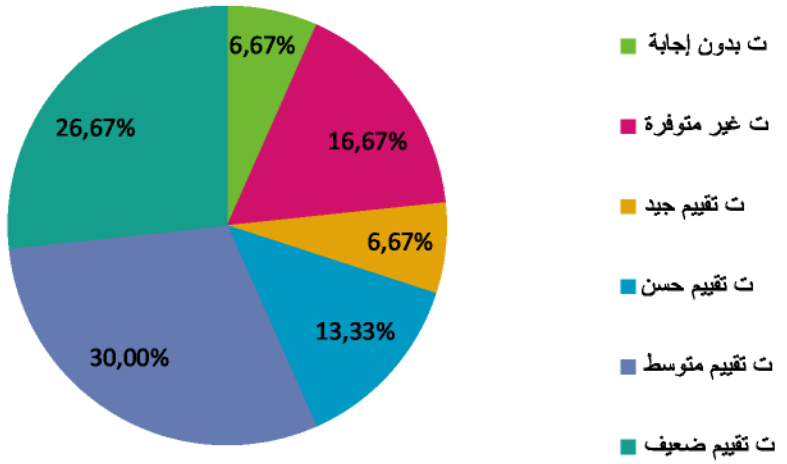

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (83) والشكل رقم (55) يتبين أن تكرار نسبة التقييم (متوسط) لمؤشرِ مدى ملائمة وكفاية وسائل العمل الخاصة بمجال عمل المصلحة دون غيرها بلغ 30 % وتليها نسبة 26,67 % للتقييم (ضعيف) ثم يليها نسبة 16,67 % للإجابة (غير متوفرة) ثم نسبة 13,33 % للتقييم (حسن) ويأتي في الأخير النسبة 6,67 % للتقييم (جيد) وبدون إجابة.

النتائج المحصل عليها من خلال هذا السؤال تدل على وجود نقاص كثيرة تعاني منها المصالح المبحوثة بخصوص توفير وسائل العمل الخاصة بمجال عملها. **كما أن هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الثانية للبحث.**

السؤال 10-7:

جدول (84) : تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية وملائمة الوسائل المستحدثة المتعلقة بالتنمية المستدامة

مؤشرات لتقييم وسائل العمل المتوفرة في متناول المصالح	فئات التقييم لمدى كفاية و ملائمة الوسائل المتوفرة في متناول المصلحة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة						
	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم حسن	ت تقييم جيد	ت غير متوفرة	ت بدون إجابة	المجموع
الوسائل المستحدثة المتعلقة بالتنمية المستدامة	13	2	3	0	10	2	30
النسبة %	43,33	6,67	10,00	0,00	33,33	6,67	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (56): دائرة نسبية لتقيمات مؤشر مدى ملائمة وكفاية الوسائل المستحثة المتعلقة بالتنمية المستدامة

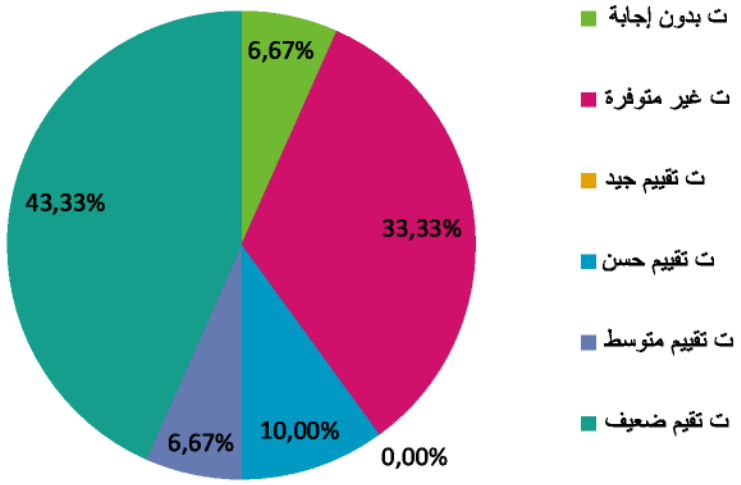

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (84) و الشكل رقم (56) يتبين أن تكرار نسبة التقييم (ضعيف) لمؤشر مدى ملائمة وكفاية الوسائل المستحدثة المتعلقة بالتنمية المستدامة بلغ 43,33 % و تليها نسبة 33,33 % لغير متوفرة ثم يليها نسبة 10 % للتقييم (حسن) ثم نسبة 6,67 % للتقييم (متوسط) و لبدون إجابة ونلاحظ أن نسبة التقييم (جيد) معدومة.

هذه النتائج تدل على أن المصالح المبحوثة تفتقر بشكل كبير إلى الوسائل المستحدثة المتعلقة بالتنمية المستدامة **وبتالي فهي تؤكد بشكل واضح صحة الفرضية الثانية للبحث**

السؤال 10-8:

جدول (85): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية وملائمة وسائل الاتصال (الهاتف، الانترنت...).

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

مؤشرات لتقييم وسائل العمل المتوفرة في متناول المصالح	فئات التقييم لمدى كفاية و ملائمة الوسائل المتوفرة في متناول المصلحة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة						
	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم حسن	ت تقييم جيد	ت غير متوفرة	ت بدون إجابة	المجموع
وسائل الاتصال (الهاتف، الانترنت...)	10	7	8	3	1	1	30
النسبة %	33,33	23,33	26,67	10,00	3,33	3,33	100,00

الشكل رقم (57) : دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى ملائمة وكفاية وسائل الاتصال (الهاتف، الانترنت...) المخصصة للمصلحة

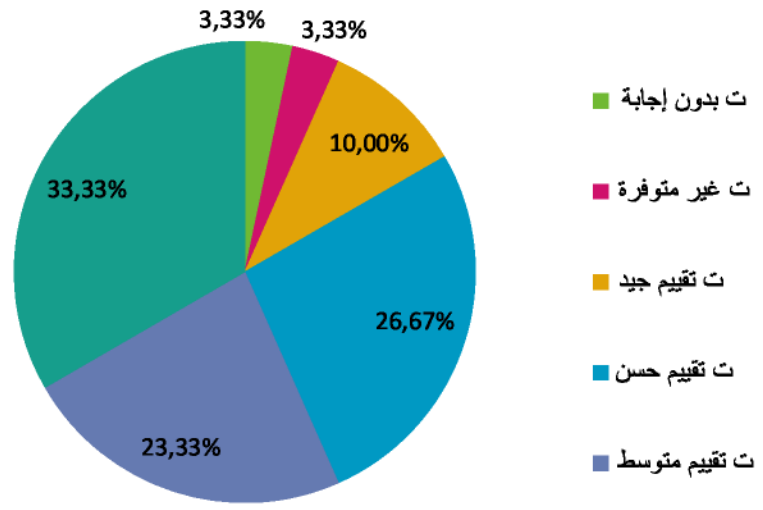

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (85) والشكل رقم (57) يتبين أن تكرار نسبة التقييم (ضعيف) لمؤشر مدى ملائمة وكفاية وسائل الاتصال (الهاتف، الانترنت...) المخصصة للمصلحة بلغ 33,33 % و تليها نسبة 23,33 % للتقييم (متوسط) و26,67 % للتقييم (حسن) ثم يليها نسبة 10 % للتقييم (جيد) ثم نسبة 3,33 % لكل من لبدون إجابة وغير متوفرة.

تدل هذه النتائج على وجود نقائص عدة لدى المصالح المبحوثة في ما يخص وسائل الاتصال وهو ما يتطلب بذل الجهود اللازمة لتداركها نظرا لدورها الهام في تحقيق الاستدامة. **وبصفة عامة هذه النتائج تأكد نسبيا عدم صحة الفرضية الثانية للبحث.**

السؤال رقم (11): ما مدى كفاية الموارد المالية المخصصة لمصلحتكم لإنجاز المبادرات: مخططات (التهيئة والتعمير، التنمية المحلية، شغل الأراضي، تسيير النفايات الحضرية...) أو مشاريع (القطاعية، التنمية الريفية الجورية المدمجة...) أو مهام التسيير (المرافق العمومية وصيانتها، وتقديم الخدمات، والمهام المشتركة...) الهادفة لتحقيق أهداف و خصائص التنمية المستدامة.

السؤال 11-1:

جدول (86): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية الموارد المالية المخصصة لتسيير المصلحة و/ أو المرافق التي تشرف عليها.

مؤشرات تقييم الموارد المالية المخصصة للمصالح	متغيرات تقيم مدى كفاية الموارد المالية المخصصة للمصلحة لإنجاز مبادرات وأهداف التنمية المستدامة						
	ت تقيم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم حسن	ت تقييم جيد	ت غير متوفر ة	ت بدون إجابة	المجموع
الموارد المخصصة لتسيير المصلحة و/ أو المرافق التي تشرف عليها	10	12	6	1	0	1	30
النسبة %	33,33	40,00	20,00	3,33	0,00	3,33	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث ، 2018

الشكل (58): دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى كفاية الموارد المالية المخصصة لتسيير المصلحة و/ أو المرافق التي تشرف عليها

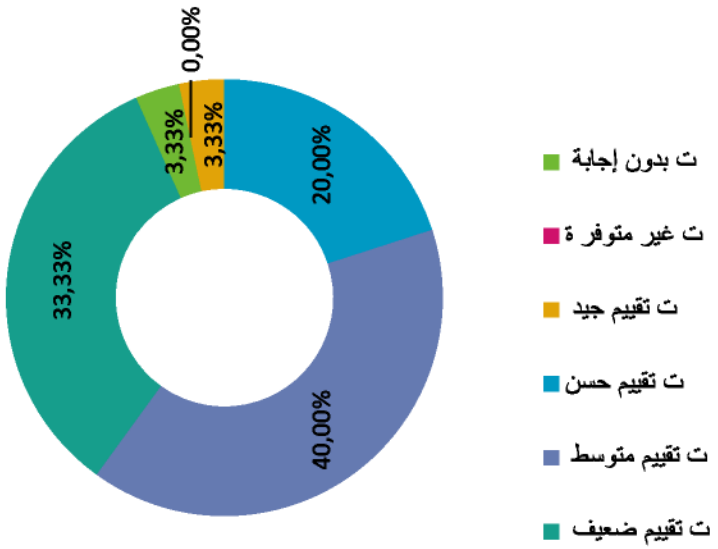

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث ، 2018

من الجدول رقم(86) و الشكل رقم (58) يتبين أن تكرار نسبة التقييم (متوسط) لمؤشر مدى كفاية الموارد المالية المخصصة لتسيير المصلحة و/ أو المرافق التي تشرف عليها بلغ 40 % وتليها نسبة 33,33 % للتقييم (ضعيف) ثم 20 % للتقييم (حسن) ثم 6,67 % لبدون إجابة وفي الأخير تأتي النسبة 3,33 % للتقييم (جيد).

النسبة 33,33 % للتقييم ضعيف تدل على نقص الموارد المالية على مستوى ثلث المصالح المبحوثة وهي نسبة مهمة. لكن بالنظر إلى باقي النتائج يمكن القول بأن **الفرضية الثانية للبحث غير مؤكدة نسبيا.**

السؤال 11-2:

جدول (87): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية الموارد المخصصة لتجهيز المصلحة و /أو المرافق التي تشرف عليها

مؤشرات تقييم الموارد المالية المخصصة للمصالح	متغيرات تقيم مدى كفاية الموارد المالية المخصصة للمصلحة لإنجاز مبادرات وأهداف التنمية المستدامة						
	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم حسن	ت تقييم جيد	ت غير متوفر ة	ت بدون إجابة	المجموع
الموارد المخصصة لتجهيز المصلحة و /أو المرافق التي تشرف عليها	9	10	8	1	0	2	30
النسبة %	30,00	33,33	26,67	3,33	0,00	6,67	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (59): دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى كفاية الموارد المالية المخصصة لتجهيز المصلحة و/أو المرافق التي تشرف عليها

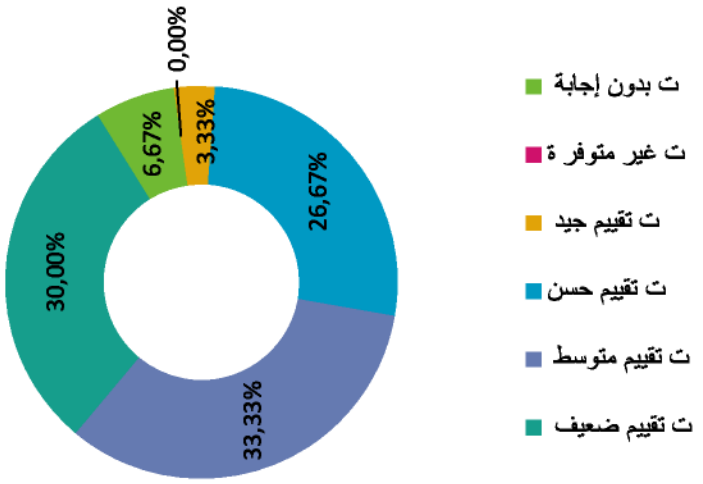

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (87) والشكل رقم (59) يتبين أن تكرار نسبة التقييم (متوسط) لمؤشر مدى كفاية لموارد المالية المخصصة لتجهيز المصلحة و /أو المرافق التي تشرف عليها بلغ 33,33 % وتليها نسبة 30 % للتقييم (ضعيف) ثم 26,67 % للتقييم (حسن) ثم 6,67 % لبدون إجابة وفي الأخير تأتي النسبة 3,33 % للتقييم (جيد).

إن النسبة 30 % للتقييم (ضعيف) تدل على نقص الموارد المالية على مستوى ثلث المصالح المبحوثة وهي نسبة مهمة. لكن بالنظر إلى باقي النتائج يمكن القول بأن **الفرضية الثانية للبحث غير مؤكدة نسبيا حيث أن معظم المصالح الأخرى سجلت كفاية على الأقل متوسطة من حيث الموارد المالية المخصصة لتجهيز المصلحة والمرافق التي تشرف عليها.**

السؤال 11-3:

جدول (88): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية الموارد المخصصة لإنجاز مهام المصلحة بشكل عام

مؤشرات تقييم الموارد المالية المخصصة للمصالح	متغيرات تقييم مدى كفاية الموارد المالية المخصصة للمصلحة لإنجاز مبادرات وأهداف التنمية المستدامة						
	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم حسن	ت تقييم جيد	ت غير متوفر ة	ت بدون إجابة	المجموع
الموارد المخصصة لإنجاز مهام المصلحة بشكل عام	7	12	6	2	1	2	30
النسبة %	23,33	40,00	20,00	6,67	3,33	6,67	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (60) : دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى كفاية الموارد المالية المخصصة لإنجاز مهام المصلحة بشكل عام

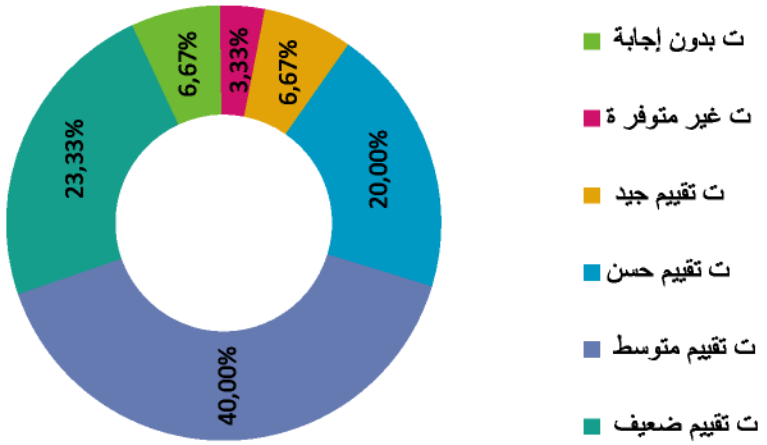

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم(88) و الشكل (60) يتبين أن تكرار نسبة التقييم (متوسط) لمؤشر مدى كفاية الموارد المالية المخصصة لإنجاز مهام المصلحة بشكل عام بلغ 40% وتليها نسبة 23,33 % للتقييم (ضعيف) ثم 20 % للتقييم (حسن) ثم 6,67 % للتقييم جيد و بدون إجابة وفي الأخير تأتي النسبة 3,33 % للإجابة غير متوفرة.

من النتائج نلاحظ أن ربع المصالح تقريبا تعاني من شح في التمويل للقيام بمهامها على أكمل وجه وهذا يستدعي الاستدراك. وبالنظر إلى باقي النتائج يمكن القول أن ثلاثة أرباع سجلت كفاية في تمويل نشاطاتها الاعتيادية وهذا يسمح بالقول **بأن الفرضية الثانية للبحث غير مؤكدة بالنسبة لهذا المؤشر**.

السؤال 11-4:

جدول (89): تكرار و نسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية الموارد المخصصة لإنجاز المبادرات التنموية المستدامة بشكل خاص

مؤشرات تقييم الموارد المالية المخصصة للمصالح	متغيرات تقيم مدى كفاية الموارد المالية المخصصة للمصلحة لإنجاز مبادرات وأهداف التنمية المستدامة						
	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم حسن	ت تقييم جيد	ت غير متوفر ة	ت بدون إجابة	المجموع
الموارد المخصصة لإنجاز المبادرات التنموية المستدامة بشكل خاص	12	9	1	1	5	2	30
النسبة %	40,00	30,00	3,33	3,33	16,67	6,67	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (61) : دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مدى كفاية الموارد المالية المخصصة لإنجاز المبادرات التنموية المستدامة بشكل خاص

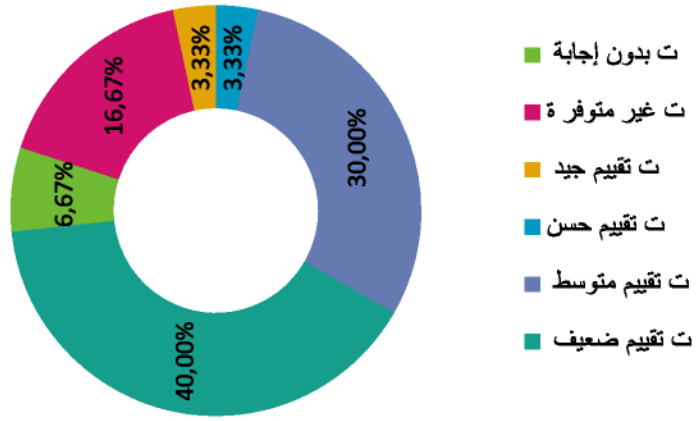

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (89) والشكل رقم (61) يتبين أن تكرار نسبة التقييم (ضعيف) لمؤشر مدى كفاية الموارد المالية المخصصة لإنجاز المبادرات التنموية المستدامة بشكل خاص 40 % و تليها نسبة 30 % للتقييم (متوسط) ثم 16,67 % لغير متوفرة ثم 6,67 % لبدون إجابة وأخيرا 3,33 % لكل من التقييم (جيد) والتقييم (حسن).

وتثبت هذه النتائج أن تمويل المبادرات التنموية المستدامة بشكل خاص يتميز بعدم الكفاية أو الانعدام لدى أكثر من نصف المصالح و**هذا يدل على صحة الفرضية الثانية للبحث** بالنسبة لهذا المؤشر.

السؤال رقم (12): ما مدى كفاية وملائمة الموارد البشرية الموظفة في مصلحتكم لإنجاز المهام والمبادرات التنموية المختلفة الهادفة لتحقيق أهداف وخصائص التنمية المستدامة؟

السؤال 12-01:

جدول (90): تكرار و نسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية عدد الموظفين

مؤشرات تقييم الموارد البشرية الموظفة لدى المصالح	متغيرات تقييم مدى كفاية الموارد البشرية المخصصة للمصلحة لإنجاز المبادرات التنمية المستدامة						
	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم حسن	ت تقييم جيد	ت غير متوفر ة	ت بدون إجابة	المجموع
كفاية عدد الموظفين	13	11	5	0	0	1	30
النسبة %	43,33	36,67	16,67	0,00	0,00	3,33	100

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (62) : دائرة نسبية لتقييمات مؤشر كفاية عدد الموظفين لدى المصلح العمومية المدروسة

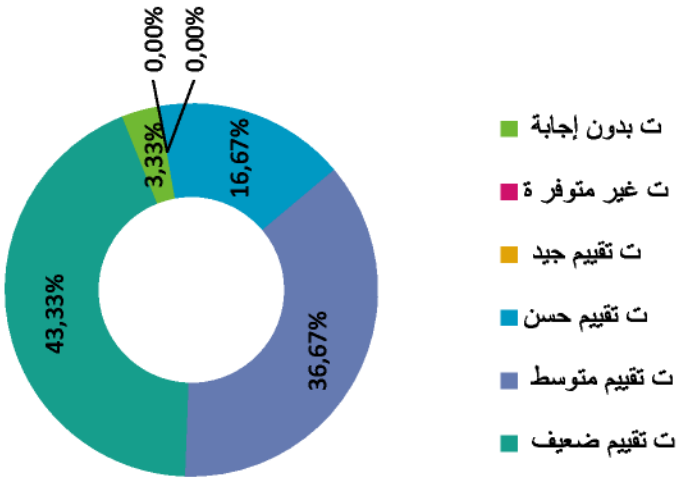

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (90) و الشكل (62) يتبين أن تكرار نسبة التقييم (ضعيف) بخصوص كفاية عدد الموظفين لدى المصلح العمومية المدروسة بلغ 43,33 % وتليها نسبة 33,33 % للتقييم (متوسط) ثم 16,67 % للتقييم (حسن) ثم 6,67 % لبدون إجابة و نلاحظ أن نسبة تكرار التقييم (جيد) معدومة.

إن نسبة 43,33 % للتقييم (ضعيف) لمؤشر واضح على النقص الحاصل في تأطير المصالح المبحوثة على مستوى إقليم الدراسة ورغم كون أن حوالي نصف المصالح سجلت كفاية فيما يخص عدد الموظفين إلا أن هذه النتائج تسمح بالقول أن **هذا المؤشر يؤكد صحة الفرضية الثانية للبحث.**

السؤال 12-02:

جدول (91): تكرار و نسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية التخصصات المهنية والكفاءات العلمية المناسبة.

مؤشرات تقييم الموارد البشرية الموظفة لدى للمصالح	متغيرات تقييم مدى كفاية الموارد البشرية المخصصة للمصلحة لإنجاز المبادرات التنمية المستدامة						
	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم حسن	ت تقييم جيد	ت غير متوفر ة	ت بدون إجابة	المجموع
التخصصات المهنية والكفاءات العلمية المناسبة.	7	9	10	2	0	2	30
النسبة %	23,33	30,00	33,33	6,67	0,00	6,67	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (63): دائرة نسبية لتقييمات مؤشر كفاية التخصصات المهنية والكفاءات العلمية المناسبة لدى المصالح العمومية المدروسة

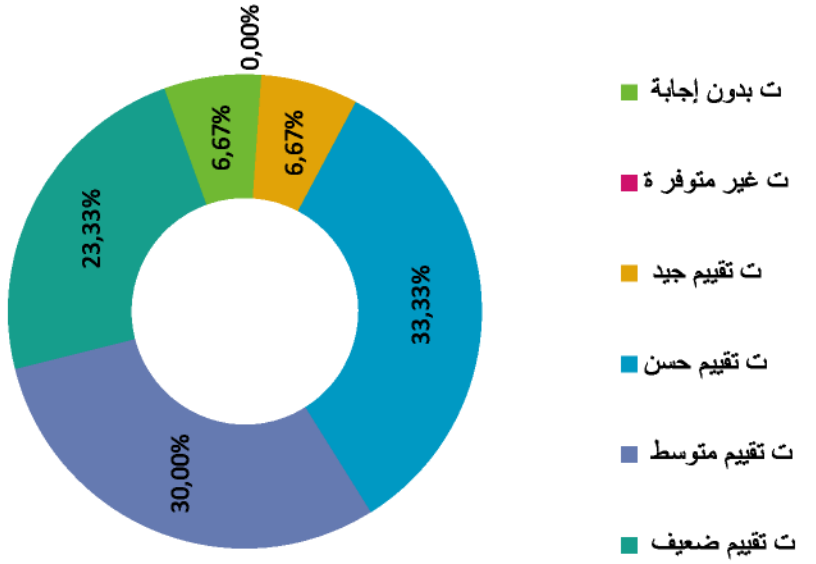

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (91) و الشكل رقم (63) يتبين أن تكرار نسبة التقييم (حسن) لمؤشر مدى كفاية التخصصات المهنية والكفاءات العلمية المناسبة لدى المصالح العمومية المدروسة بلغ 33,33 % وتليها نسبة 30 % للتقييم (متوسط) ثم 23,33 % للتقييم (ضعيف) ثم 6,67 % لكل من التقييم (جيد) و بدون إجابة.

ومن هذه النتائج يظهر أن ربع المصالح المبحوثة غير مكتفية من حيث التخصصات المهنية والكفاءات العلمية وهو أمر يستدعى التدارك. النتائج الأخرى إيجابية وبالتالي يمكن القول أن هذا المؤشر **ينفي نسبيا صحة الفرضية الثانية للبحث.**

السؤال 12-03 :

جدول(92): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر كفاية التكوين المستمر في مستجدات التنمية المستدامة المتعلقة بمجال عمل المصلحة

مؤشرات تقييم الموارد البشرية الموظفة لدى للمصالح	متغيرات تقييم مدى كفاية الموارد البشرية المخصصة للمصلحة لإنجاز المبادرات التنمية المستدامة						
	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم حسن	ت تقييم جيد	ت غير متوفر ة	ت بدون إجابة	المجموع
التكوين المستمر في مستجدات التنمية المستدامة المتعلقة بمجال عمل المصلحة	18	10	1	0	0	1	30
النسبة %	60,00	33,33	3,33	0,00	0,00	3,33	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (64): دائرة نسبية لتقييمات التكوين المستمر في مستجدات التنمية المستدامة المتعلقة بمجال عمل المصلحة

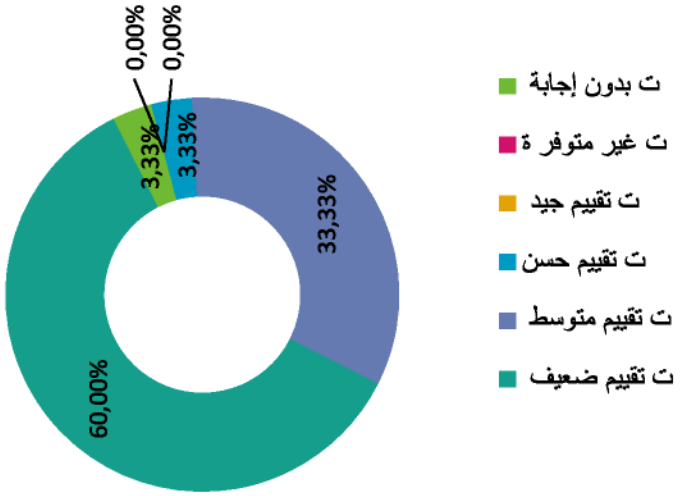

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (92) والشكل رقم (64) يتبين أن تكرار نسبة التقييم (ضعيف) لمؤشر مدى كفاية وملائمة التكوين المستمر في مستجدات التنمية المستدامة المتعلقة بمجال عمل المصلحة بلغ 60 % وتليها نسبة 33,33 % للتقييم (متوسط) ثم6,67 % لبدون إجابة ثم 3,33 % للتقييم (حسن) ونلاحظ أن نسبة تكرار التقييم (جيد) معدومة.

وتأكد هذه النتائج نتائج السؤال رقم 02 بخصوص ضعف التكوين والتكوين المستمر في مجال التنمية المستدامة وهذا يسمح بالقول أن هذا المؤشر **يؤكد صحة الفرضية الثانية على مستوى المصالح المبحوثة.**

السؤال رقم 12-04:

جدول (93): تكرار ونسب فئات تقييم مؤشر إمكانية استعانة المصلحة بموارد بشرية خارجية متخصصة في مجالات التنمية المستدامة

مؤشرات تقييم الموارد البشرية الموظفة لدى للمصالح	متغيرات تقيم مدى كفاية الموارد البشرية المخصصة للمصلحة لإنجاز المبادرات التنمية المستدامة						
	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم حسن	ت تقييم جيد	ت غير متوفر ة	ت بدون إجابة	المجموع
إمكانية استعانة المصلحة بموارد بشرية خارجية متخصصة في التنمية المستدامة	14	7	5	0	2	2	30
النسبة %	46,67	23,33	16,67	0,00	6,67	6,67	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (65) : دائرة نسبية لتقييمات مؤشر إمكانية استعانة المصلحة بموارد بشرية خارجية متخصصة في التنمية المستدامة

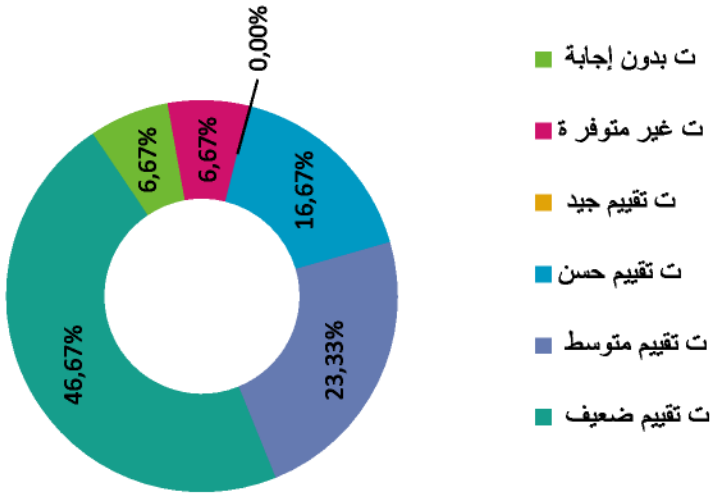

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث ، 2018

من الجدول رقم (93) والشكل رقم (65) يتبين أن تكرار نسبة التقييم (ضعيف) لمؤشر إمكانية استعانة المصالح بموارد بشرية خارجية متخصصة في التنمية المستدامة بلغ 46,67 % وتليها نسبة 23,33 % للتقييم (متوسط) ثم 16,67 % للتقييم (حسن) ثم 6,67 % لكل من بدون إجابة وغير متوفرة ونلاحظ أن نسبة تكرار التقييم (جيد) معدومة. هذه النتائج تدل على أن أكثر من نصف المصالح المبحوثة تفتقر إلى إمكانية حقيقة للاستفادة من خبرات خارجية في مجال التنمية المستدامة وهذا يحد فعلا من إمكانياتها في المساهمة الجيدة في تحقيقها هذا يعزز تأويل نتائج السؤال رقم 06 وليس النتائج بحد ذاتها. **وبصفة عامة هذه النتائج تسمح بتأكيد صحة الفرضية الثانية للبحث نسبيا.**

السؤال رقم (13): ما مستوى التأهيل القانوني لمصلحتكم لاتخاذ قرارات هامة فيما يتعلق بالمهام والمبادرات التنموية الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخصائصها على المستوى المحلي البلدية / الدائرة

السؤال رقم 13 -1:

جدول (94): تكرار ونسب تقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح لإعداد مخططات التنمية المستدامة

مؤشرات لتقييم طبيعة الصلاحية المخولة قانونيا للمصلحة	متغيرات تقييم مستوى التأهيل القانوني للمصلحة لاتخاذ قرارات فيما يتعلق بالمهام والمبادرات التنموية الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة					
	ت تقييم معدوم	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم قوي	ت بدون إجابة	المجموع
إعداد مخططات التنمية المستدامة	13	5	9	0	3	30
النسبة %	43,33	16,67	30,00	0,00	10,00	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

شكل (66) : دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح لإعداد مخططات التنمية المستدامة

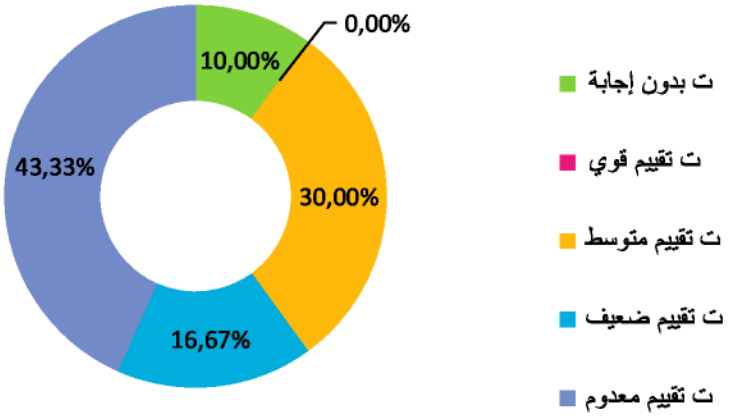

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (94) والشكل رقم (66) يتبين أن نسبة تكرار الاجابة (معدوم) لمؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصلحة لاتخاذ قرارات هامة بخصوص إعداد مخططات التنمية المستدامة بلغ 43,33 % وتليها نسبة 30 % للتقييم (متوسط) ثم نسبة 16,67% للتقييم (ضعيف) و10 % لبدون إجابة وأخيرا نلاحظ أن نسبة تكرار التقييم (قوي) معدومة.

وبغض النظر عن نسبة المصالح التي صرح أحد موظفيها أنها تفتقد لأي تأهيل قانوني للمشاركة في إعداد المخططات نلاحظ أن المصالح التي اجابت بالإيجاب إما تتمتع بتأهيل متوسط أو ضعيف ومنه يمكن القول من خلال هذا المؤشر أن معظم المصالح المبحوثة لا تشارك بصفة محسوسة في إعداد مخططات التنمية المستدامة، **وبالتالي يمكن القول بصحة الفرضية الثانية للبحث نسبيا استنادا إلى هذا المؤشر.**

السؤال 13-2:

جدول (95): تكرار ونسب تقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح لإعداد ومتابعة تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

مؤشرات لتقييم طبيعة الصلاحية المخولة قانونيا للمصلحة	متغيرات تقييم مستوى التأهيل القانوني المصلحة لاتخاذ قرارات فيما يتعلق بالمهام والمبادرات التنموية الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة					
	ت تقييم معدوم	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم قوي	ت بدون إجابة	المجموع
إعداد ومتابعة تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة	6	5	10	6	3	30
النسبة %	20,00	16,67	33,33	20,00	10,00	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

شكل (67): دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح لإعداد ومتابعة تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة

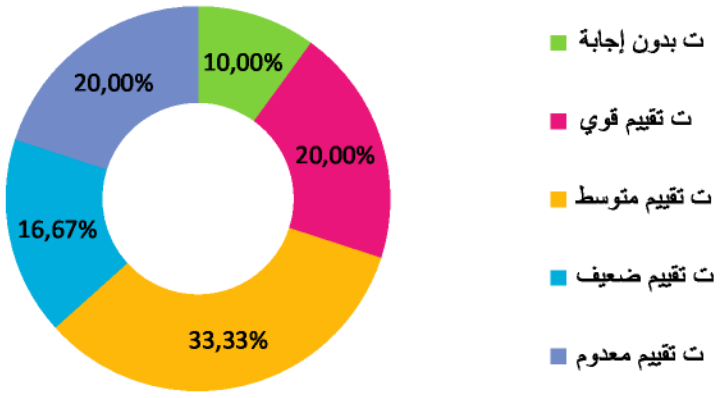

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (95) والشكل رقم (67) يتبين أن نسبة تكرار التقييم (متوسط) لمؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح لإعداد ومتابعة تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة بلغ 33,33 % وتليها نسبة 20 % لكل التقييم (قوي) وثم نسبة 16,67% للتقييم (معدوم) و أخيرا تأتي النسبة 10 % لبدون إجابة.

ومن خلال هذه النتائج يتضح الدور المهم الذي تضطلع به نسبة 53,33 % من المصالح في إعداد ومتابعة مشاريع التنمية المستدامة على المستوى المحلي وهي على الخصوص المصالح التقنية المختلفة والمصالح المالية المرتبطة بها بشكل مباشر. ومع ذلك فإن هذه النتائج تميل إلى إثبات **صحة الفرضية الثانية للبحث** كون التقييم متوسط يعني عدم امتلاكها صلاحيات واسعة لإعداد و تجسيد المبادرات التنموية المستدامة على المستوى المحلي في نظرنا.

السؤال 13-3 :

جدول (96): تكرار ونسب تقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح لتنفيذ المهام المتعلقة بالتنمية المستدامة بشكل عام.

مؤشرات لتقييم طبيعة الصلاحية المخولة قانونيا للمصلحة	متغيرات تقييم مستوى التأهيل القانوني المصلحة لاتخاذ قرارات فيما يتعلق بالمهام والمبادرات التنموية الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة					
	ت تقييم معدوم	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم قوي	ت بدون إجابة	المجموع
تنفيذ المهام المتعلقة بالتنمية المستدامة بشكل عام.	4	3	16	3	4	30
النسبة %	13,33	10,00	53,33	10,00	13,33	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

شكل (68) : دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح لتنفيذ المهام المتعلقة بالتنمية المستدامة بشكل عـــام

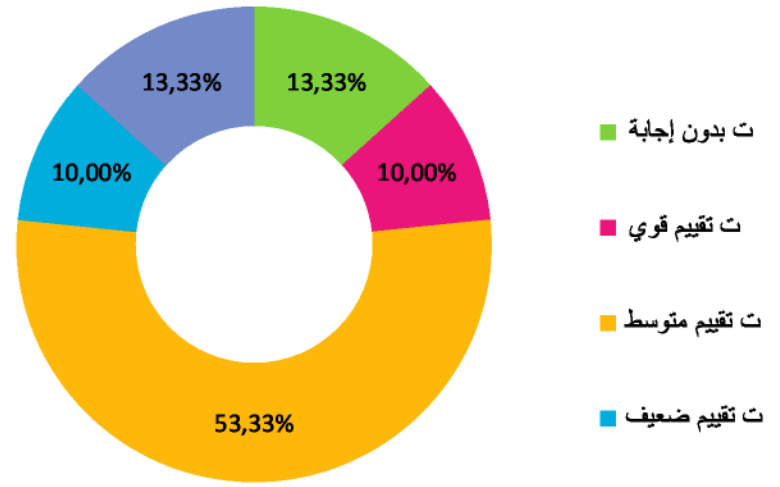

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (96)و الشكل رقم (68) يتبين أن نسبة تكرار التقييم (متوسط) لمؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح لتنفيذ المهام المتعلقة بالتنمية المستدامة بشكل عـــــام بلغ 53,33 % وتليها نسبة 13,33 % لكل من التقييم (معدوم) وبدون إجابة ثم نسبة 10 % لكل من التقييم (قوي) و التقييم (ضعيف).

وعند جمع نسبة التقييم متوسط والتقييم قوي نحصل على نسبة 63,33 % أي ما يعادل ثلثي المصالح المبحوثة التي تتمتع بقدر معتبر من التأهيل القانوني لتنفيذ المهام المتعلقة بالتنمية المستدامة بشكل عام. ومع هذا فإن هذه النتائج **تميل إلى إثبات الفرضية الثانية نسبيا** نظرا لكون التقييم متوسط يدل على أن المصالح ليس مخولة بشكل كامل للتصرف.

السؤال 13-4:

جدول (97): تكرار ونسب تقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح لتسيير المرافق العمومية الموكلة إلى المصلحة بشكل مستدام

مؤشرات لتقييم طبيعة الصلاحية المخولة قانونيا للمصلحة	متغيرات تقيم مستوى التأهيل القانوني المصلحة لاتخاذ قرارات فيما يتعلق بالمهام والمبادرات التنموية الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة					
	ت تقيم معدوم	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم قوي	ت بدون إجابة	المجموع
تسيير المرافق العمومية الموكلة إلى المصلحة بشكل مستدام	6	8	7	6	3	30
النسبة %	20,00	26,67	23,33	20,00	10,00	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

شكل (69) : دائرة نسبية لتقييمات تسيير المرافق العمومية الموكلة إلى المصالح بشكل مستدام

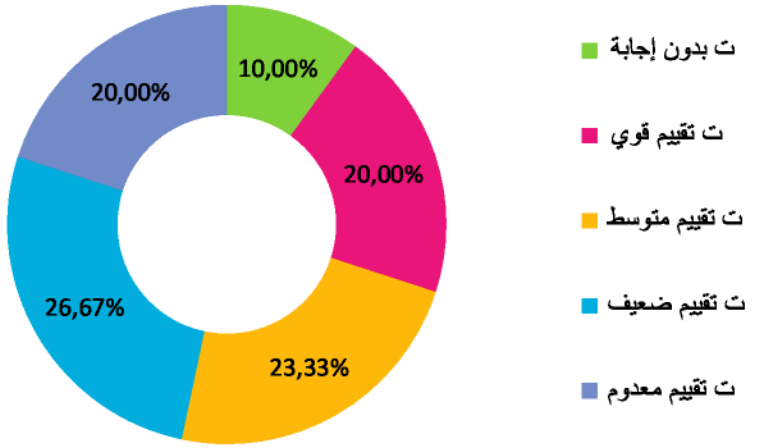

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (97) والشكل رقم (69) يتبين أن نسبة التقييم (ضعيف) لمؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح لتسيير المرافق العمومية الموكلة إليها بشكل مستدام بلغ 26,67 % و تليها نسبة 23,33% للتقييم (متوسط) ثم نسبة 20 % لكل من التقييم (قوي) و التقييم معدوم أخيرا نسبة 10 % لبدون إجابة.

وإذا ما جمعنا كل من نسب التقييم متوسط و التقييم قوي نحصل على نسبة 43,33 % وهي نسبة مهمة تدل على أن أهمية التأهيل القانوني الذي تتمتع به المصالح لتسيير المرافق التي تشرف عليها بشكل مستدام ومع ذلك فإن النتائج المحصل عليها **تميل إلى إثبات صحة الفرضية الثانية للبحث نسبيا** نظرا لكون التقييم متوسط يدل على أن المصالح ليس مخولة بشكل كامل للتصرف في المرافق.

السؤال 13-5 :

جدول (98): تكرار ونسب تقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح للتسيير المستدام للموارد الطبيعية المختلفة

مؤشرات لتقييم طبيعة الصلاحية المخولة قانونيا للمصلحة	متغيرات تقييم مستوى التأهيل القانوني المصلحة لاتخاذ قرارات فيما يتعلق بالمهام والمبادرات التنموية الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة					
	ت تقييم معدوم	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم قوي	ت بدون إجابة	المجموع
التسيير المستدام للموارد الطبيعية المختلفة	12	6	7	2	3	30
النسبة %	40,00	20,00	23,33	6,67	10,00	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

شكل (70): دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح للتسيير المستدام للموارد الطبيعية المختلفة

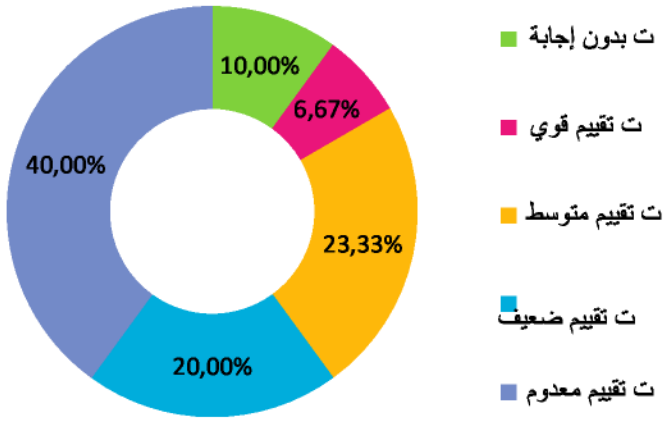

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (98) والشكل رقم (70) يتبين أن نسبة تكرار التقييم (معدوم) لمؤشر التأهيل القانوني للمصالح فيما يتعلق بالتسيير المستدام للموارد الطبيعية بلغ 40 % وتليها نسبة 23,33 % للتقييم (متوسط) ثم نسبة 20 % للتقييم (ضعيف) ثم نسبة 10 % لبدون إجابة وأخيرا يأتي التقييم (قوي) بنسبة تكرار 6,67 %.

ونستنتج من خلال هذه النتائج أن أزيد من نصف المصالح المبحوثة ليس لها الصلاحيات الكافية للتأثير الفعال في التسيير المستدام للموارد الطبيعية المختلفة **وبهذا يمكن القول بأن هذا المؤشر يثبت نسبيا صحة الفرضية الثانية للبحث.**

السؤال 13-6:

جدول (99): تكرار ونسب تقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني لتطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة

مؤشرات لتقييم طبيعة الصلاحية المخولة قانونيا للمصلحة	متغيرات تقيم مستوى التأهيل القانوني المصلحة لاتخاذ قرارات فيما يتعلق بالمهام والمبادرات التنموية الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة					
	ت تقيم معدوم	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم قوي	ت بدون إجابة	المجموع
تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة.	5	6	10	5	4	30
النسبة %	16,67	20,00	33,33	16,67	13,33	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

شكل (71): دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح لتطبيق القوانين الخاصة بحماية البيئة

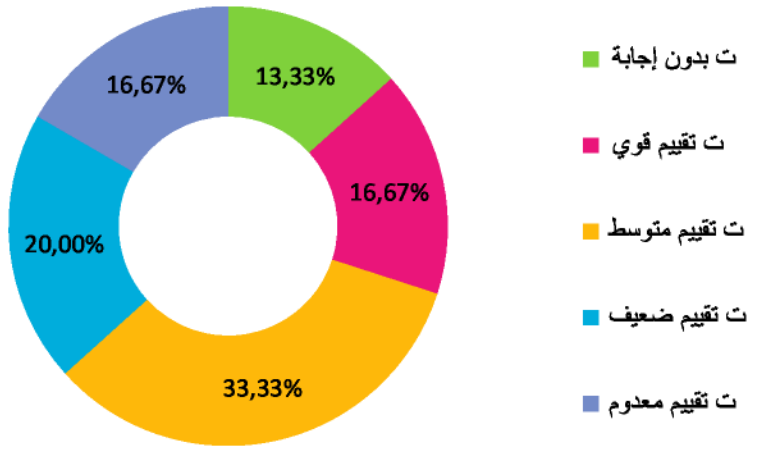

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (99) والشكل رقم (71) يتبين أن نسبة تكرار التقييم (متوسط) لمؤشر التأهيل القانوني للمصالح فيما يتعلق بتطبيق القوانين الخاصة بحماية البيئة بلغ 33,33 % و تليها نسبة 20 % للتقييم (ضعيف) ثم نسبة 16,67 % لكل من التقييم (معدوم) و (قوي) وأخيرا يأتي بدون إجابة بنسبة تكرار 13,33 %.

وعند جمع نسبة (التقييم) متوسط والتقييم (قوي) نحصل على نسبة 50 % وهذا يدل على أن نصف المصالح لها تخويل قانوني لتطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة ومع ذلك فإن النتائج المحصل عليها **تميل إلى إثبات صحة الفرضية الثانية للبحث** نظرا لكون التقييم متوسط يدل على أن المصالح ليست مخولة بشكل كامل للتصرف.

السؤال 13-07:

جدول (100): تكرار ونسب تقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني لحماية الفئات الضعيفة والمحرومة

مؤشرات لتقييم طبيعة الصلاحية المخولة قانونيا للمصلحة	متغيرات تقييم مستوى التأهيل القانوني المصلحة لاتخاذ قرارات فيما يتعلق بالمهام والمبادرات التنموية الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة					
	ت تقييم معدوم	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم قوي	ت بدون إجابة	المجموع
حماية الفئات الضعيفة والمحرومة	10	4	10	3	3	30
النسبة %	33,33	13,33	33,33	10,00	10,00	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

شكل (72) : دائرة نسبية لتقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للمصالح بما يتعلق حماية الفئات الضعيفة والمحرومة

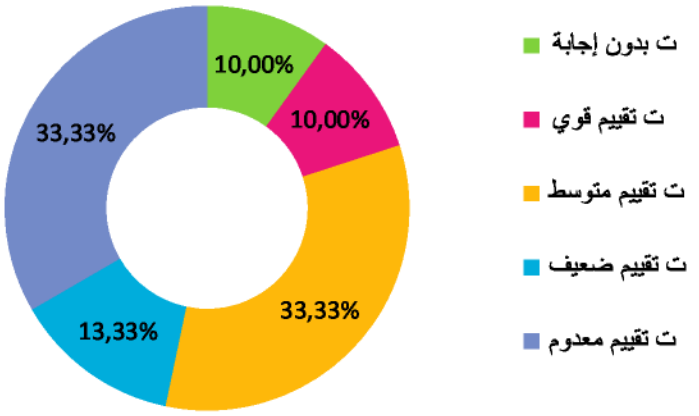

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول 100 والشكل 72 يتبين أن نسبة تكرار التقييمين (متوسط) و (معدوم) لمؤشر التأهيل القانوني للمصالح فيما يتعلق حماية الفئات الضعيفة والمحرومة بلغ 33,33 % وتليهما نسبة 13,33% للتقييم (ضعيف) ثم نسبة 10 % للتقييم (قوي) وبدون إجابة.

وعند جمع كل من التقييمين (قوي ومتوسط) نحصل على نسبة قدرها 43,33 % وهذا يدل على قسم هام من المصالح المبحوثة لها تأهيل قانوني فيما يتعلق بحماية الفئات الضعيفة والمحرومة، ومع ذلك فان نتائج هذا المؤشر **تميل إلى إثبات صحة الفرضية الثانية للبحث** كون التقييم (متوسط) و (ضعيف) يدلان على أن المصالح التي صرحت بهما ليست مخولة بشكل كامل للتصرف.

السؤال 13-08:

جدول (101): تكرار ونسب تقييمات مؤشر مستوى التأهيل القانوني للحفاظ على الموروث الثقافي المحلي وتثمينه

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

مؤشرات لتقييم طبيعة الصلاحية المخولة قانونيا للمصلحة	متغيرات تقييم مستوى التأهيل القانوني المصلحة لاتخاذ قرارات فيما يتعلق بالمهام والمبادرات التنموية الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة					
	ت تقييم معدوم	ت تقييم ضعيف	ت تقييم متوسط	ت تقييم قوي	ت بدون إجابة	المجموع
الحفاظ على الموروث الثقافي المحلي وتثمينه	9	12	4	2	3	30
النسبة %	30,00	40,00	13,33	6,67	10,00	100,00

شكل (73) : دائرة نسبية لتقييمات مؤشر الحفاظ على الموروث الثقافي المحلي وتثمينه

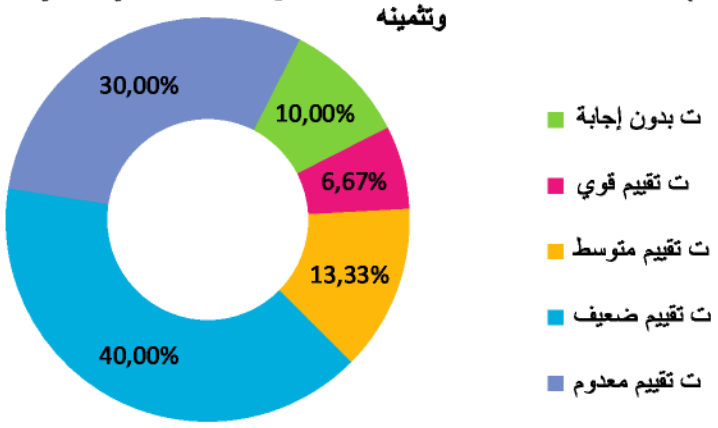

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

من الجدول رقم (101) والشكل رقم (73) يتبين أن نسبة تكرار التقييم (ضعيف) لمؤشر التأهيل القانوني للمصالح فيما يتعلق بالحفاظ على الموروث الثقافي المحلي وتثمينه بلغ 40 % و تليها نسبـــــة 30% للتقييم (معدوم) و13,33 % للتقييم (متوسط) ثم نسبة 10 % لبدون إجابة وأخيرا يأتي التقييم (قوي) بنسبة تكرار 6,67 %.

عند جمع كل من التقييمات الثلاث (قوي ومتوسط وضعيف) نحصل على نسبة قدرها 60 % وهذا يدل على أكثر من نصف المصالح المبحوثة لها تأهيل قانوني فيما يتعلق بحماية الفئات الضعيفة والمحرومة . ومع ذلك فان نتائج هذا المؤشر **تميل إلى إثبات صحة الفرضية الثانية للبحث** كون التقييم (متوسط) و (ضعيف) يدلان على أن المصالح التي صرحت بهما ليست مخولة بشكل كامل للتصرف.

السؤال رقم (14): هل تواجهون صعوبات معينة عند إنجاز المبادرات التنموية (مخططات، مشاريع، العمل في اللجان المستحدثة، مهام تسيير المرافق و تقديم الخدمات ...) الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

☐ دائما ☐ أبدا
☐ أحيانا

جدول (102): تكرار و نسب تكرار فئات المصالح حسب متغير مواجهة صعوبات عند انجاز مبادرات

فئات المصالح حسب متغير مواجهة صعوبات معينة عند إنجاز المبادرات التنموية المستدامة	ت	%
مصالح دائما تواجه صعوبات وعقبات	9	30,00
مصالح أحيانا تواجه صعوبات وعقبات	20	66,67
مصالح لا تواجه صعوبات وعقبات	0	0,00
بدون إجابة	1	3,33
المجموع	30	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

الشكل (74) : دائرة نسبية لفئات المصالح حسب متغير مواجهة صعوبات عند إنجاز مهام التنمية المستدامة

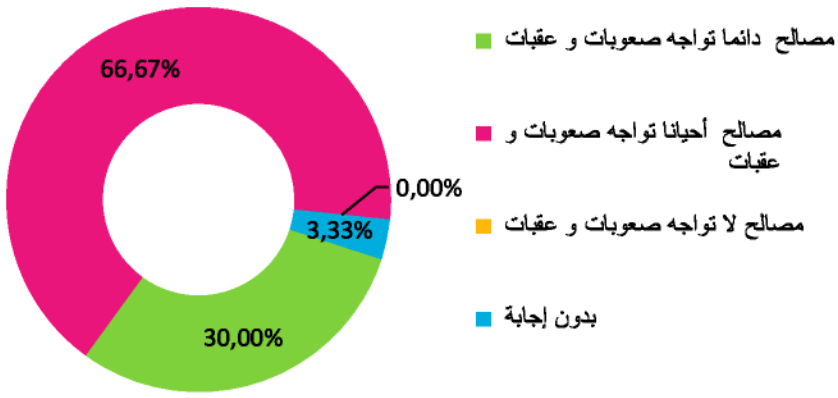

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

يبين الجدول رقم (102) والشكل رقم (74)أن نسبة 66,67 % من المصالح تواجه أحيانا صعوبات معينة عند مباشرة نشاطها لانجاز المبادرات التنموية المستدامة وأن نسبة 30 % من هذه المصالح تواجه دائما صعوبات وعقبات ونلاحظ أن 6,67 % من هذه المصالح لم تجيب عن هذا السؤال وأن نسبة المصالح التي لا توجه أي صعوبات معدومة.

وتؤكد النتائج أن أكثر من ثلاثة أرباع المصالح تواجه صعوبات عند أداء مهام في إطار تجسيد مبادرات التنمية المستدامة وهذا طبعا يعود إلى مختلف النقائص التي تم الإشارة إليها في نتائج الأسئلة السابقة والتي سيأتي تفصيل بعضها لاحقا. ومن خلال ما سبق يمكن القول أن مؤشر مواجهة الصعوبات **يؤكد نسبيا صحة الفرضية الثانية للبحث.**

السؤال رقم (15): ما طبيعة الصعوبات والعقبات التي تواجهونها لإنجاز المبادرات التنموية المستدامة الموكلة إلى مصلحتكم.

- ☐ نقص في المراجع ووثائق العمل بشكل عام.
- ☐ نقص الوسائل والتجهيزات بصفة عامة.
- ☐ نقص الموارد المالية لتسيير وتجهيز المصلحة و/أو المرافق التي تشرف عليها.
- ☐ ضعف أو غياب التنسيق بين مختلف المصالح العمومية .
- ☐ ضعف أو غياب التنسيق بين المصلحة والفاعلين الآخرين غير المصالح العمومية.
- ☐ نقص أو انعدام تكوين الموظفين في التنمية المستدامة وتطبيقاتها الميدانية.
- ☐ عدم وضوح مفهوم التنمية المستدامة وكيفيات تطبيقها في مراجع ووثائق العمل الخاصة بمصلحتكم.
- ☐ ضعف التأهيل القانوني للمصلحة لاتخاذ قرارات و إجراءات هامة تتعلق بمهام ومبادرات التنمية المستدامة.
- ☐ نقص الوسائل والتجهيزات و مراجع العمل المتعلقة بالمهام وبالمبادرات التنمية المستدامة بصفة خاصة .
- ☐ نقص الموارد المالية المخصصة للمبادرات التنموية المستدامة بشكل خاص.
- ☐ عدم تقبل المواطنين والمجتمع المدني للمبادرات التنموية المستدامة على مستوى البلدية/ الدائرة.
- ☐ صعوبات أخرى حددها.

جدول رقم (103): تكرار ونسب تكرار فئات المصالح حسب متغير عدد أنواع الصعوبات التي توجه المصالح عند إنجاز المبادرات التنموية المستدامة

فئات المصالح حسب متغير عدد أنواع الصعوبات التي توجهها عند إنجاز المبادرات التنموية المستدامة	العدد	%
من 1 إلى 3 أنواع من الصعوبات	4	13,33
من 4 إلى 6 أنواع من الصعوبات	5	16,67
من 7 إلى 9 أنواع من الصعوبات	12	40,00
من 10 إلى 12 أنواع من الصعوبات	8	26,67
بدون إجابة	1	3,33
المجموع	30	100,00

الشكل(75) : دائرة نسبية لفئات عدد أنواع الصعوبات التي تواجهها المصالح الإدارية و التقنية المدروسة

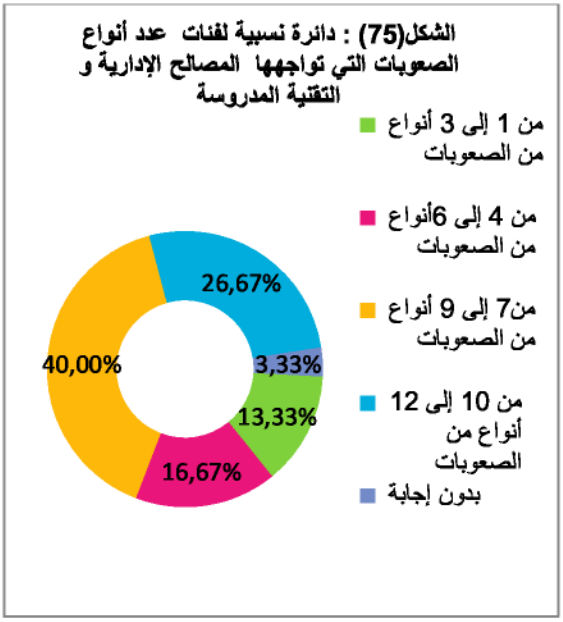

المصدر: معطيات الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

تحليل وتأويل: يبين الجدول رقم (103) والشكل رقم (75) أن نسبة 40 % من المصالح تواجه من 7 إلى 9 أنواع الصعوبات عند مباشرة نشاطاها لإنجاز المبادرات التنموية المستدامة وأن نسبة 26,67 % من هذه المصالح تواجه من 10 إلى 12 نوع من الصعوبات والعقبات و نلاحظ أن 16,67% من هذه المصالح تواجه من 4 إلى 6 نوع من الصعوبات وأنه فقط نسبة 10 % من هذه المصالح هي التي تواجه أقل عدد من أنواع العقبات والمشاكل (من 1إلى 3) بينما 3,33% من المصالح بقيت بدون إجابة.

وإذا ما جمعنا نسبة المصالح التي تواجه من 10 إلى 12 صعوبة مع نسبة المصالح التي تواجه من 7 إلى 9 أنواع من الصعوبة نحصل على نسبة تساوي 66,67 % وهي نسب تساوي ثلثي مجموع المصالح المبحوثة وهذا يمكن تفسيره من خلال تعدد النقائص التي تعاني منها المصالح المبحوثة، والتي سمحت نتائج الاستبيان المحصل عليها من الأسئلة السابقة من الوقوف على حجم بعضها، **وبصفة عامة هذا المؤشر يؤكد بوضوح صحة الفرضية الثانية للبحث.**

نتائج السؤال رقم (15) من حيث حجم تكرار أنواع الصعوبات عند المصالح المبحوثة وتحليلها:

جدول رقم (104): حجم تكرار أنواع الصعوبات التي تواجهها المصالح المبحوثة عند إنجاز مبادرات التنمية المستدامة

انواع الصعوبات	المصالح التي تعاني منها	ت
☐ نقص في المراجع ووثائق العمل بشكل عام	24-13-23—12-7-4-2-5-6-8-9-11-14-18-22-26-29-30-19	19
☐ نقص الوسائل والتجهيزات بصفة عامة	12-11-4-2- 5-6-7-8-9-10-13-18-19-22-24-30-1	17
☐ نقص الموارد المالية لتسيير وتجهيز المصلحة و/أو المرافق التي تشرف عليها.	22-10-4-2-1-6-7-8-9-11-12-13-14-15-18-19-21-24-28-30-5	21
☐ ضعف أو غياب التنسيق بين مختلف المصالح العمومية	11-4- 3 -2 -5-6-7-8-9-1-14-15-18-19-20-22-23-24-27-29-13	21
☐ ضعف أو غياب التنسيق بين المصلحة والفاعلين الآخرين غير المصالح العمومية	19-4—2-5-6-8-11-13-14-22-23-24-27-29-1	15
☐ نقص أو انعدام تكوين الموظفين في التنمية المستدامة وتطبيقاتها الميدانية	-5-6-8-9-10-11-12-13-14-15-16-18-20-22-23-24-27-28-29-30-1 19-7- 4-3- 2	26
☐ عدم وضوح مفهوم التنمية المستدامة وكيفيات تطبيقها في مراجع ووثائق العمل الخاصة بمصلحتكم	4-3-2-5-6-7-8-9-10-13-14-18-20-22-23-26-29-30-1	19
☐ ضعف التأهيل القانوني للمصلحة لاتخاذ قرارات وإجراءات هامة تتعلق بمهام ومبادرات التنمية المستدامة	29-24-7-4-2-1-6-8-9-10-12-13-18-19-20-22-30-5	18
☐ نقص الوسائل والتجهيزات ومراجع العمل المتعلقة بالمهام وبالمبادرات التنمية المستدامة بصفة خاصة	14-4-3-2-6-7-8-9-10-11-13-19-20-22-23-24-28-29-30-1	20
☐ نقص الموارد المالية المخصصة للمبادرات التنموية المستدامة بشكل خاص	24-22-16-15-12-9-6-4-3-2-8-11-13-14-18-19-23-28-29-1	20
☐ عدم تقبل المواطنين والمجتمع المدني للمبادرات التنموية المستدامة على مستوى البلدية/ الدائرة	6 -4-8-11-12-13-14-18-19-21-2	11
صعوبات أخرى حددها	عدم استعداد المواطن بالمنطقة للتضحية بملكه للمصلحة العامة(3)- عدم كفاية المشاريع (4)- الجهوية ونقص الوعي مما يثير مشاكل تعرقل السير الحسن لمختلف المشاريع والمبادرات التنموية المستدامة(14)- الفرق الزمني الشاسع بين اقتراح تسجيل المشاريع والاستفادة الفعلية منها (خاصة بالنسبة لمشاريع التنمية الريفية المدمجة حيث أن هذه المدة تفوق 5 سنوات أحيانا مما يؤدي إلى التغيير في رسم الأهداف و (التذوق) والتخطيط للتنمية (15) - نقص الموارد البشرية (17) – نقص في التنسيق بين مختلف المكاتب التابعة لنفس المصلحة(18) - نقص النشاط الإعلامي تجاه المواطنين بخصوص التنمية المستدامة مما يفضي نقص وعيهم بأهميتها (23)	7

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

شكل رقم (76) : مدرج تكرار ي لأنواع الصعوبات التي تواجهها المصالح المبحوثة عند إنجاز مبادرات التنمية المستدامة

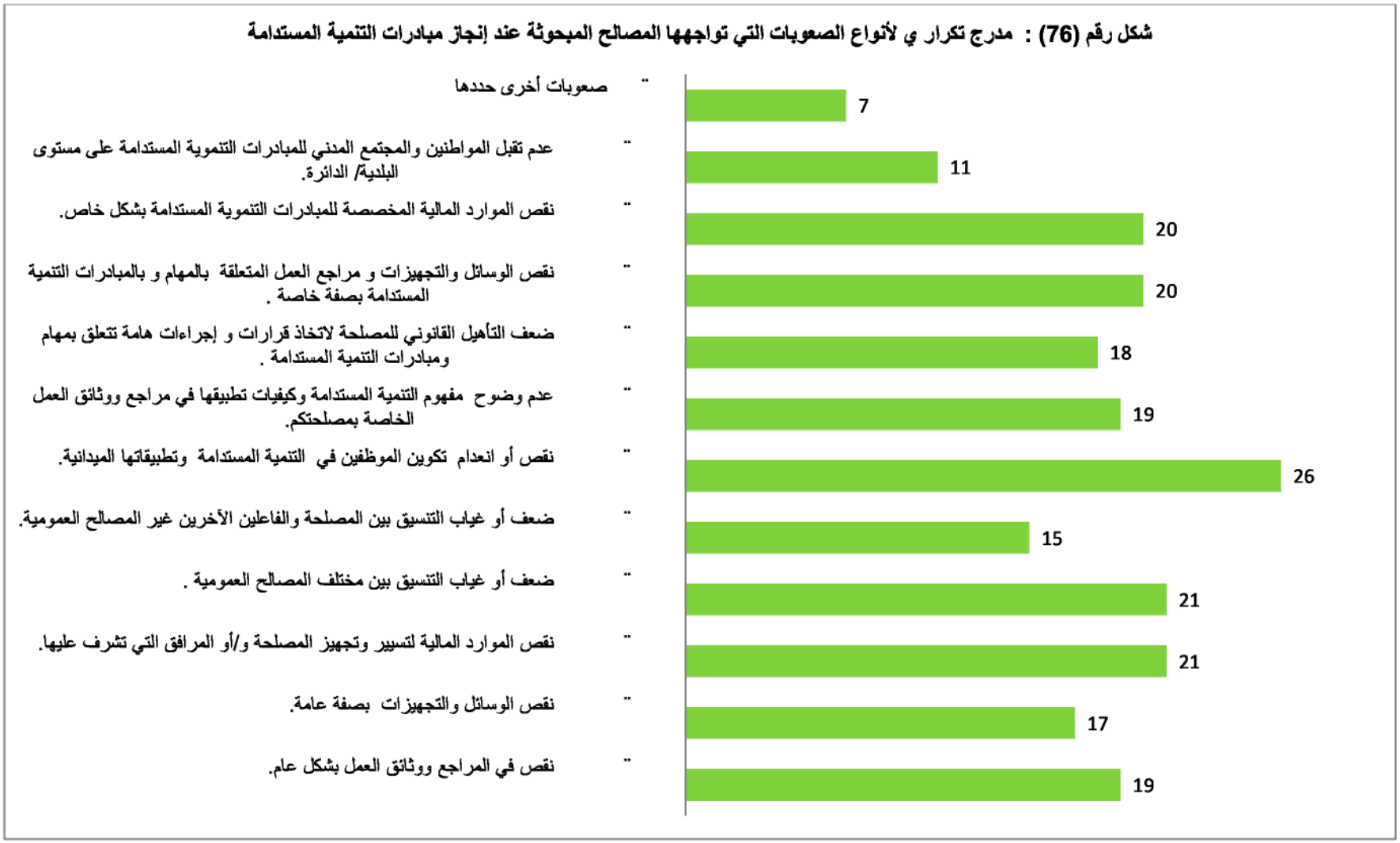

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

من خلال الجدول رقم (104) والشكل رقم (76) نلاحظ أن الصعوبة الاولى التي تواجهها المصالح المبحوثة عند ممارسة مهامها هي نقص أو انعدام تكوين الموظفين في التنمية المستدامة وتطبيقاتها الميدانية وهذا بتكرار 26 مرة. ثم تلهيا كل من صعوبة غياب التنسيق بين المصالح العمومية ونقص الموارد المالية لتسيير وتجهيز المصالح أو المرافق التي تشرف عليها وهذا بتكرار 21 مرة لكلتيهما. وتجدر الإشارة هنا أن غياب التنسيق بين مختلف المصالح العمومية من الصعوبات التي تؤكد صحة الفرضية الأولى للبحث التي مفادها أن المبادرات التنموية المستدامة (أدوات عمل المصالح العمومية، والمهام الموكلة إليها والمخططات والمشاريع) تفتقر إلى الوضوح والتكامل والانسجام. ويأتي في المقام الثالث من حيث ترتيب الصعوبات كل من نقص الموارد المالية المخصصة لمبادرات التنمية المستدامة بشكل خاص و نقص التجهيزات الخاصة ومراجع العمل الخاصة بها وهذا بتكرار 20 مرة لكل منها. وفي المقام الرابع تأتي صعوبتين أخريين هما عدم وضوح مفهوم التنمية المستدامة وكيفيات تطبيقها في مراجع العمل ووثائق العمل الخاصة بالمصلحة. وصعوبة نقص المراجع ووثائق العمل بشكل عام بتكرار 19 مرة لكل منها. وفي المقام الرابع تأتي صعوبة عدم أو ضعف التأهيل القانوني للمصالح لاتخاذ قرارات وإجراءات هامة تتعلق بالتنمية المستدامة بتكرار 18 مرة ثم يليها في المقام الخامس صعوبة نقص الوسائل والتجهيزات بصفة عامة بتكرار 17 مرة. في المقام السادس تأتي صعوبة ضعف أو غياب التنسيق بين المصلحة والفاعلين الآخرين غير المصالح العمومية بتكرار 15 مرة. في المقام الأخير يأتي تحدي عدم تقبل المواطنين للمبادرات التنمية المستدامة. و**هذه الصعوبات تأكد نسبيا في معظمها صحة كل من الفرضية الأولى والثانية والثالثة للبحث.**

أما بالنسبة للصعوبات الأخرى التي تواجه المصالح العمومية في منطقة الدراسة تحصلنا من الاستبيان على المعطيات التالية

- عدم استعداد المواطن بالمنطقة للتضحية بملكه للمصلحة العامة
- عدم كفاية المشاريع والمقصود هنا الناحية الكمية.
- الجهوية ونقص الوعي مما يثير مشاكل تعرقل السير الحسن لمختلف المشاريع والمبادرات التنموية المستدامة
- الفرق الزمني الشاسع بين اقتراح تسجيل المشاريع والاستفادة الفعلية منها (خاصة بالنسبة لمشاريع التنمية الريفية المدمجة حيث أن هذه المدة تفوق 5 سنوات أحيانا مما يؤدي إلى التغيير في رسم الأهداف والتخطيط للتنمية وهي **تدعم صحة الفرضية الأولى.**
- نقص الموارد البشرية وهي **تعدم صحة الفرضية الثانية.**
– نقص في التنسيق بين مختلف المكاتب التابعة لنفس المصلحة وهي **تدعم صحة الفرضية الأولى.**
- نقص النشاط الإعلامي تجاه المواطنين بخصوص التنمية المستدامة مما يسب نقص وعيهم بأهميتها وهي **تعدم صحة الفرضية الثانية والثالثة.**

السؤال رقم (16): كيف تقيمون مستوى نجاح المبادرات التنموية (البرامج، المخططات، المشاريع، العمليات والنشطات واللجان المستحدثة) في إطار التنمية المستدامة الخاضعة لتصرف مصلحتكم والتي تشتركون فيها مع مصالح أخرى؟

☐ ضعيف ☐ حسن
☐ متوسط ☐ جيد

جدول رقم (105): تكرار تقييم المصالح لنجاح مبادرات التنمية المستدامة على المستوى المستوطنات البشرية فـــــــي الدائرة (أو البلدية)

فئات تقييم المصالح لنجاح المبادرات التنموية المستدامة على مستوى المستوطنات البشرية في الدائرة (أو البلدية)	العدد	%
ضعيف	6	20,00
متوسط	11	36,67
حسن	8	26,67
جيد	2	6,67
بدون إجابة	3	10,00
المجموع	30	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

الشكل (77): دائرة نسبية لفئات تقييم المصالح لنجاح المبادرات التنموية على مستوى المستوطنات البشرية في الدائرة (أو البلدية)

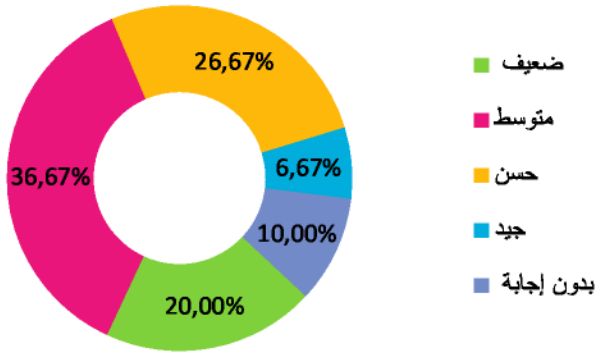

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

من الجدول رقم(105) والشكل رقم (77) يتبين أن نسبة تكرار التقييم (متوسط) لمؤشر لتقييمات المصالح لمستوى نجاح المبادرات التنموية التي تشرف عليها على المستوى المحلي(البلديات أو الدائرة) بلغ 36,67 % و تليها نسبة 26,67 % للتقييم (حسن) ثم نسبة 20 % للتقييم (ضعيف) ثم 10 % لبدون إجابة وأخيرا تأتي نسبة 6,67 % للتقييم (جيد) .

إن التقييم الذاتي الذي صدر عن المصالح المبحوثة – بمناسبة هذا الاستبيان - لنجاح مبادرات التنمية على المستوى المحلي يميل أكثر إلى الإيجابية والتوسط وبغض النظر على أن 20 % من المصالح تقيم حصيلة المبادرات بالضعيف يمكن القول أن رغم مختلف النقائص المسجلة من حيث الإمكانيات والتكوين والتأهيل إلا أن ذلك لم يحول دون تحقيق نتيجة عامة إيجابية. والمهم بعد كل هذا هو التركيز على طبيعة الصعوبات التي تواجه العمل التنموي المستدام والتركيز على التوصيات والاقتراحات الكفيلة بتجاوزها من أجل تنمية أدوم وهذا هو موضوع الأسئلة المتبقية من الاستبيان.

المبحث الثالث: تحليل اقتراحات المصالح العمومية العاملة بمنطقة بني ورتلان من أجل تفعيل التنمية المستدامة ومن أجل ترقية دورها في ذلك.

في هذا المبحث سيتم تحليل و تصنيف اقتراحات المصالح العمومية العاملة في منطقة بني ورتلان من أجل تفعيل التنمية المستدامة ومن أجل ترقية دورها في ذلك.

السؤال رقم (17): ما هي المبادرات التنموية (المخططات، المشاريع، عمليات، النشاطات، اللجان الإدارية والهيئات الإدارية المستحدثة، مهام تسيير المرافق وتقديم الخدمات) التي تقترحونها في مجال تخصص مصلحتكم تمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المراكز والقرى، والمد اشر بالبلدية / الدائرة ؟

جدول رقم (106) :تكرار و نسب تكرار: فئات المبادرات التنموية المستدامة المقترحة من قبل المصالح التي شملها الاستبيان

فئات المبادرات التنموية المستدامة المقترحة من قبل المصالح التي شملها الاستبيان	العدد	%
بدون إجابة	10	33,33
اقتراح مشروع أو مشاريع في القطاع الذي تشرف عليه المصلحة	12	40,00
اقتراح التطبيق الجيد للمخططات الموجودة	1	3,33
اقترا ح التحين الدوري لمختلف المخططات الموجودة	1	3,33
عدة مقترحات غير متجانسة	3	10,00
اقتراح إنشاء خلية متخصصة في التنمية المستدامة على المستوى المحلي	3	10,00
المجموع	30	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

شكل رقم (78) : دائرة نسبية لفئات المبادرات التنموية المقترحة من قبل المصالح التي شملها الإستبيان

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث ، 2018

من الجدول رقم (106) و الشكل رقم (58) يتبين أن نسبة اقتراح مشاريع قطاعية من قبل المصالح المبحوثة هي 40 % ثم تليها نسبة 33,33 % لبدون إجابة وثم نسبة 10 % لكل من عدة اقتراحات غير متجانسة واقتراح إنشاء خلية متخصصة في التنمية المستدامة على المستوى المحلي وفي اللأخير تأتي نسبة 3,33 % لكل من التطبيق الجيد للمخططات التنموية الموجودة واقتراح التحيين الدوري للمخططات التنموية الموجودة.

ومن بين ما تم اقتراحه يبرز في نظرنا إنشاء خلية أو لجنة للتنمية المستدامة على المستوى المحلي تضطلع بالتنسيق والسهر على تكامل المبادرات والربط بين مختلف الفاعلين لبلورة الرؤى التنموية، وهو ما يمكن أن تضطلع به اللجنة التقنية للدائرة بعد توسيعها لتضم متخصصين وفنيين في مختلف تطبيقات التنمية المستدامة .في المقام الثاني يبرز كذلك اقتراح تحين مخططات التنمية مع الإدراج الواضح والمتسق لمبادئ وأهداف التنمية المستدامة ومنهاجيتها.

السؤال رقم (18): ما هي الوسائل والتجهيزات التي تقترحون استحداثها في مصلحتكم من أجل تحسين نوعية ووتيرة إنجاز المبادرات التنموية الهادفة لتحقيق تنمية مستدامة؟

جدول رقم (107) :تكرار ونسب تكرار فئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح الوسائل و التجهيزات من شئنها أن تمكن المصالح من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات تخصصها على المستوى المحلي

فئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح وسائل و تجهيزات من شئنها أن تمكن المصالح من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات تخصصها على المستوى المحلي	العدد	%
بدون إجابة	9	30,00
توفير وسائل النقل ووسائل الاتصالات (الهاتف والأنترنت)	9	30,00
توفير وسائل النقل ووسائل الاتصالات (الهاتف والأنترانت) + وسائل عمل خاصة بتخصص المصلحة	12	40,00
المجموع	30	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث ،2018

الشكل (79) : دائرة نسبية لفئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح وسائل وتجهيزات من شئنها أن تمكن المصالح من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات تخصصها على المستوى المحلي

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث ،2018

من الجدول رقم (107) والشكل رقم (79) يتبين أن نسبة اقتراح توفير وسائل النقل و وسائل الاتصالات (الهاتف والأنترنت) إضافة إلى وسائل العمل الخاصة بالمصلحة هي 40 % تليها نسبة 30,00% لبدون 30 % لكل من اقترح توفير وسائل النقل ووسائل الاتصالات(الهاتف والأنترنت) على حدى و لبدون إجابة.

ومن خلال هذه النتائج نستنتج أن الاقتراح والمطلب الأكثر إلحاحا على مستوى المصالح هو توفير وسائل الاتصالات ووسائل النقل ثم يليها توفير وسائل العمل الخاصة بالمصالح .

السؤال رقم (19): ما هي اقترحتاكم لتحسين كفاءات الموارد البشرية بمصلحتكم بحيث تساهم بشكل فعال في إنجاز وتطبيق مختلف المبادرات التنموية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة ؟

جدول رقم (108): تكرار ونسب تكرار الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح السبل الكفيلة بتحسين كفاءات الموارد البشرية على مستوى المصالح من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فئات تكرار الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح السبل الكفيلة بتحسين كفاءات الموارد البشرية على مستوى المصالح من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة	ت	%
بدون إجابة	10	33,33
التكوين المستمر للموظفين	11	36,67
توظيف كفاءات جديدة على مستو ى المصلحة + التكوين المستمر	8	26,67
التكوين المستمر للموظفين في تطبيقات التنمية المستدامة + توظيف كفاءات جديدة متخصصة في تطبيقات التنمية المستدامة	1	3,33
المجموع	30	**100**,00

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

الشكل (80): دائرة نسبية لفئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح السبل الكفيلة بتحسيين كفائات الموارد البشرية على مستوى المصالح من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات تخصصها

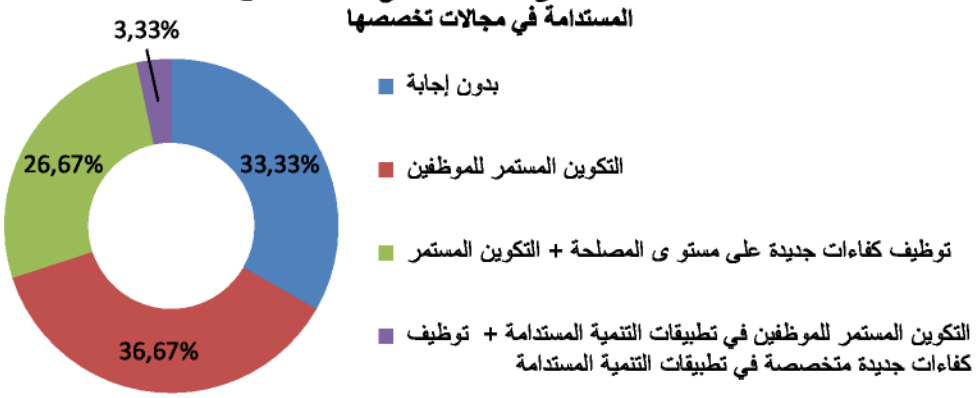

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

من الجدول رقم (108) والشكل رقم (60) نلاحظ أن نسبة 36,67 % من المصالح اقترحت تعزيز التكوين المستمر للموظفين كسبيل كفيل بتحسين كفاءات الموارد البشرية على مستوى المصالح من أجل تحقيق التنمية المستدامة ثم يليها 33,33 % نسبة المصالح التي لم تقدم أي اقتراح، ثم نسبة 26,67 % للمصالح التي اقترحت توظيف كفاءات جديدة على مستوى المصلحة مع التكوين المستمر للموظفين وفي الأخير تأتي نسبة 3,33 % للمصالح التي اقترحت كذلك التكوين المستمر لكن مع توظيف كفاءات متخصصة في تطبيقات التنمية المستدامة

ونستنتج من خلال هذه النتائج أن الاقتراح الابرز الصادر عن المصالح العاملة بمنطقة بني ورتلان هو التكوين المستمر للموظفين بما في ذلك في مجال تطبيقات التنمية المستدامة ويليه اقتراح توظيف كفاءات بشرية جديدة بما في ذلك تلك المتخصصة في تطبيقات التنمية المستدامة .

السؤال رقم (20): ما هي التعديلات التي تقترحونها في النصوص التشريعية التى تضبط مجال عمل مصلحتكم بحيث تسهم في توضيح الجيد لصلاحياتها المتعلقة بالمبادرات التنموية المستدامة؟

الجدول رقم (109): فئات الإجابة عن السؤال المتعلق باقتراح تعديلات في النصوص التشريعية التي تضبط مجال عمل المصالح بحيث تسمح في التوضيح الجيد لصلاحياتها المتعلقة بالمبادرات التنموية المستدامة

فئات الإجابة عن السؤال المتعلق باقتراح تعديلات في النصوص التشريعية التي تضبط مجال عمل المصالح بحيث تسمح في التوضيح الجيد لصلاحياتها المتعلقة بالمبادرات التنموية المستدامة	العدد	%
بدون إجابة	16	53,33
التحديد الواضح لصلاحيات المصلحة عند إنجاز المبادرات التنموية المستدامة	2	6,67
تكيف القوانين حسب الخصوصيات الاجتماعية للمنطقة و متطلباتها التنموية	6	20,00
اقتراح تعديلات في بعض القوانين (قانون الصفقات العمومية مثلا)	4	13,33
اقتراح سن قوانين واضحة في مجال التنمية المستدامة	2	6,67
المجموع	30	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

الشكل (81) : دائرة نسبية لفئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح تعديلات في النصوص التشريعية التي تضبط مجال عمل المصالح بحيث تسمح في التوضيح الجيد لصلاحياتها المتعلقة بالمبادرات التنموية المستدامة

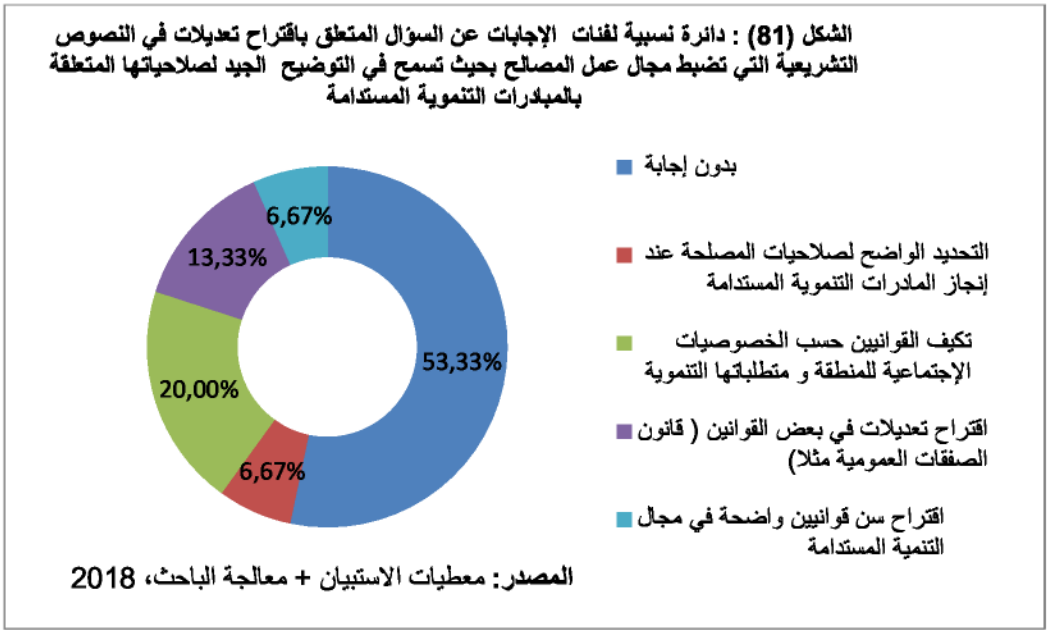

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

من الجدول رقم (109) والشكل رقم (61) نلاحظ أن نسبة 53,33 % من المصالح لم تقدم أي اقتراح بخصوص تعديل النصوص التشريعية التي تضبط مجال عملها ثم تأتي 20,00 % نسبة المصالح التي اقترحت تكيف القوانين حسب الخصوصيات الثقافية للمنطقة ثم 10 % نسبة المصالح التي اقترحت تعديلات معينة في بعض القوانين (خصوصا قانون الصفقات العمومية) وفي الأخير 6,67 % نسبة كل من المصالح التي اقترحت ضرورة التحديد الجيد لصلاحيات المصلحة خلال عملية إنجاز المبادرات التنموية والمصالح التي اقترحت سن قوانين واضحة في مجال التنمية المستدامة. النتائج المحصل عليها تدل على أن الإشكاليات المطروحة في المجال القانوني بالنسبة للمصالح المبحوثة تتعلق بتكيف القوانين حسب الخصوصيات الثقافية والجغرافية للمنطقة وكذلك تتعلق بتيسير إجراءات تمويل المشاريع التنموية على المستوى المحلي من خلال تخفيف الشروط المفروضة في قانون الصفقات العمومية وتبين النتائج ان بعض المصالح تفتقر إلى نصوص تشريعية تحدد بدقة مهامها بشكل عام ومهامها في إطار إنجاز مبادرات التنمية المستدامة بشكل خاص.

السؤال رقم (21): في إطار تخصص مصلحتكم ما هي اقترحتاكم بخصوص برمجة المبادرات التنموية للاستجابة لخصائص وأهداف التنمية المستدامة في المراكز، والقرى، والمداشر بالبلدية / الدائرة ؟

الجدول رقم (110) : فئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح تعديلات في طرق برمجة المبادرات التنموية المستدامة

فئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح تعديلات في طرق برمجة المبادرات التنموية المستدامة	العدد	%
بدون إجابة	15	50,00
إشراك المجتمع المدني في برمجة و إعداد المشاريع التنموية المستدامة بالمنطقة	8	26,67
برمجة مشاريع متناسبة مع خصائص المنطقة	5	16,67
الاستفادة من التجارب التنموية السابقة الناجحة وغير الناجحة	1	3,33
إشراك المصلحة في إعداد المشاريع القطاعية	1	3,33
المجموع	30	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

الشكل (82) : دائرة نسبية لفئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح تعديلات على طرق برمجة المبادرات التنموية المستدامة للمساهمة بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

من الجدول رقم (110) والشكل رقم (62) يتبين أن نسبة 50 % من المصالح لم تقدم أي اقتراح بخصوص تعديل طرق برمجة المبادرات التنموية لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ثم تأتي 26,67 % نسبة المصالح التي اقترحت إشراك المجتمع المدني في برمجة وإعداد المشاريع التنموية المستدامة بالمنطقة ثم16,67 % نسبة المصالح التي اقترحت برمجة المشاريع بشكل متناسب مع خصوصيات وحاجيات المنطقة وفي الأخير 3,33 % نسبة كل من المصالح التي اقترحت ضرورة الاستفادة من التجارب التنموية السابقة والمصالح التي اقترحت إشراكها في إعداد المشاريع القطاعية المبرمجة للمنطقة.

إن اقتراح المصالح لتعزيز إشراك المواطنين في برمجة وإعداد المشاريع التنموية المستدامة واقتراحها لبرمجة المشاريع وفقا لخصوصيات المنطقة و اقترح بعضها لضرورة إشراكها في برمجة المشاريع القطاعية من جهة يؤكد نتائج أسئلة سابقة تدل على ضعف الحوكمة المحلية ومن جهة أخرى تدل هذه المقترحات على وعي المصالح بأهمية الحوكمة المحلية لنجاح مبادرات التنمية و استدامتها.

السؤال رقم (22): ما هي التعديلات التي تقترحونها فيما يخص أساليب وطرق عمل مصلحتكم (تقديم الخدمات وتسيير المرافق، متابعة إنجاز المشاريع والمخططات وتقييم استدامة المبادرات...) لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف وخصائص التنمية المستدامة؟

الجدول رقم (111) : فئات الإجابة عن السؤال المتعلق باقتراح تعديلات في ما يخص أساليب وطرق عمل المصلح لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

فئات الإجابة عن السؤال المتعلق باقتراح تعديلات في ما يخص أساليب و طرق عمل المصلح لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	العدد	%
بدون إجابة	21	70,00
تعديل السلوك الشخصي للموظفين بالمصالح من خلال تغليبهم للمصلحة العامة على أى اعتبار	2	6,67
تعزيز الرقابة المالية و الرقابة على نوعية الإنجاز	2	6,67
استحداث مكاتب متخصصة على مستوى المصالح التقنية في البلديات	2	6,67
تغيير نمط التسيير البيروقراطي	1	3,33
توسيع المشاركة و التنسيق ما بين المصالح	1	3,33
تدعيم استقلالية المصالح	1	3,33
المجموع	30	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

الشكل (83) : دائرة نسبية لفئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح تعديلات في ما يخص أساليب وطرق عمل المصلح لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

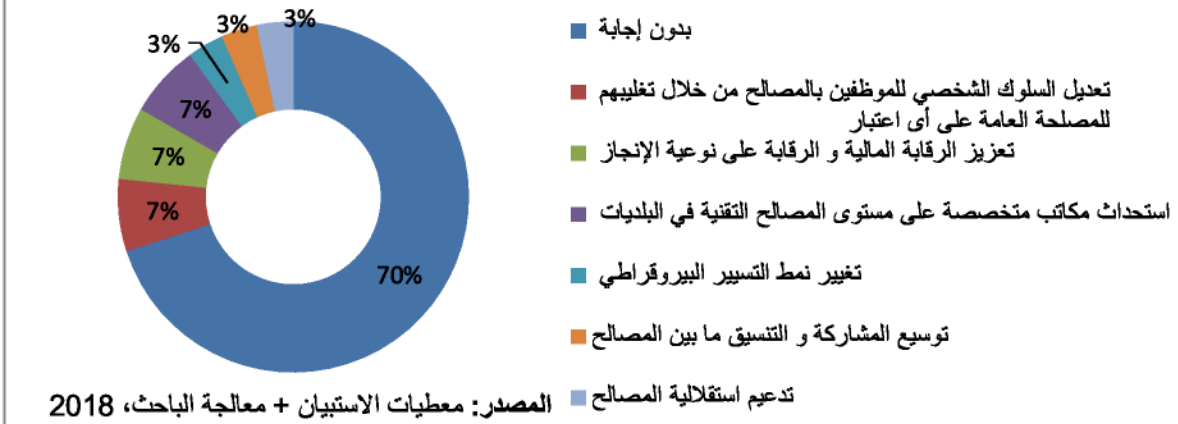

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

من الجدول رقم (111) و الشكل رقم (63) يتبين أن نسبة 70 % من المصالح لم تقدم أي اقتراح بخصوص تعديل طرق وأساليب عمل المصالح العمومية لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ثم تأتي 6,67 % نسبة كل من المصالح التي اقتراحات تعديل السلوك الشخصي للموظفين بالمصالح من خلال تغليبهم للمصلحة العامة على أي اعتبار والمصالح التي اقترحت تعزيز الرقابة المالية والرقابة على نوعية الإنجاز والمصالح التي اقترحت استحداث مكاتب متخصصة على مستوى المصالح التقنية في البلديات وفي الأخير 3,33 % نسبة كل من المصالح التي اقترحت تغيير نمط التسيير البيروقراطي والمصالح التي الحت على ضرورة تدعيم استقلاليتها.

إن جملة فئات الاقتراحات مع قلة المصالح التي قدمتها تدل على أن الضمير المهني للموظفين يؤثر إيجابا أو سلبا على نجاح المشاريع التنموية المستدامة على المستوى المحلي واقتراح تعزيز الرقابة المالية وتغيير نمط التسيير البيروقراطي يعزز هذا الطرح وجرأة بعض المصالح على طرح هذه الاقتراحات إنما يدل على رغبة المستجوبين إصلاح الأخطاء و تجاوزها.

السؤال رقم (23): ما هي أساليب وطرق العمل الجديدة التي تقترحونها في مجال تخصص مصلحتكم و التي تسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.؟

الجدول رقم (112): فئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح أساليب وطرق عمل جديدة في المصلحة لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

فئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح أساليب وطرق عمل جديدة في المصلحة لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	العدد	%
بدون إجابة	20	66,67
توفير التكنولوجيات الحديثة في العمل	4	13,33
الإرشاد الفردي للمستثمرين المحليين	1	3,33
استحداث أجهزة مراقبة مالية على مستوى البلدية لتسهيل العملية واقتصاد الوقت	1	3,33
إعطاء صلاحيات أوسع للمصلحة في مجال تخصصها	3	10,00
الاستفادة من خبرات وهيئات متخصصة	1	3,33
المجموع	30	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

الشكل (84) : دائرة نسبية لفئات الإجابات عن السؤال المتعلق باقتراح اساليب و طرق عمل جديدة في المصالح لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

من الجدول رقم (112) والشكل رقم (48) نلاحظ أن نسبة 66,67 % من المصالح لم تقترح أي طرق أو أساليب عمل جديدة لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ثم تأتي 13,33 % نسبة المصالح التي اقترحت استحداث التكنولوجيات الحديثة في عمل المصالح ثم نسبة 10 % نسبة المصالح التي اقترحت من جديد إعطاء صلاحيات أوسع لها في مجـــــال تخصصها وأخيرا 3,33 % نسبة كل من المصالح التي اقترحت الإرشاد الفردي للمستثمرين والتي اقترحت استحداث أجهزة مراقبة مالية على مستوى كل بلدية لتسهيل عملية المراقبة المالية وربح الوقت التي اقترحت الاستفادة من خبرات هيئات متخصصة

إن تصدر اقتراح استحداث التكنولوجيات الحديثة في عمل المصالح قد يعود إلى التأخر المسجل في مثل هذه الوسائل وهو ما أكدته نتائج سابقة من هذا الاستبيان. أما اقتراح إعطاء للمصالح صلاحيات أوسع في مجال عملها قد يعود إلى كون المصالح التي صدر عنها تعاني من الهراركية المفرطة و التي تعرقل كل مبادرة محلية بناءة.

السؤال رقم (24): ماذا تقترحون من أجل تحسين التنسيق بين المصالح التقنية والإدارية والمؤسسات العمومية على المستوى المحلي لتسهيل إنجاز المبادرات التنمية المستدامة والمبادرات المشتركة بين مصلحتكم والمصالح الأخرى؟

الجدول رقم (113): تكرار و نسب تكرار فئات الإجابات عن السؤال المتعلق بتقديم اقتراحات من أجل تحسين التنسيق بين المصالح العمومية المختلفة لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

فئات الإجابات عن السؤال المتعلق بتقديم اقتراحات من أجل تحسين التنسيق بين المصالح العمومية المختلفة لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	العدد	%
بدون إجابة	14	46,67
استحداث لجنة خاصة أو آليات معينة لتعزيز التنسيق بين مختلف المصالح على مستوي الدائرة والبلديات	14	46,67
تغليب المصلحة العامة والضمير المهني وتجاوز الخلافات الظرفية بين رؤساء المصالح	1	3,33
إنشاء مكاتب للمصالح التقنية العاملة على مستوى الدائرة في كل البلديات بهدف تقريب وتكييف الخدمات التي تقدمها حسب احتياجات البلديات وخصوصياتها	1	3,33
المجموع	30	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

الشكل رقم (85) : دائرة نسبية لفئات الإجابات عن السؤال المتعلق بتقديم اقتراحات من أجل تحسين التنسيق بين المصالح العمومية المختلفة لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

من الجدول رقم (113) و الشكل (85) نلاحظ أن نسبة 46,67 % من المصالح لم تقدم أي اقتراحات من شأنها تحسين التنسيق بين المصالح العمومية المختلفة لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ثم تأتي 46,67 % نسبة المصالح التي اقترحت استحداث لجنة خاصة وآليات معينة لتعزيز التنسيق بين مختلف المصالح العمومية على مستوى الدائرة والبلديات ثم نسبة 3,33 % لكل من المصالح التي أشارت إلى أهمية تغليب المصلحة العامة والضمير المهني وتجاوز الخلافات الظرفية بين رؤساء المصالح، والمصالح التي اقترحت إنشاء مكاتب للمصالح التقنية العاملة على مستوى الدائرة في كل البلديات بهدف تقريب وتكييف الخدمات التي تقدمها حسب احتياجات البلديات وخصوصياتها. **ومن خلال النتائج يبرز مجدد اقتراح استحداث لجنة خاصة وآليات معينة لتعزيز التنسيق بين مختلف المصالح على مستوى بلديات دائرة بني ونلان . وفي نظرنا المهام الأساسية التي يمكن تسند لهذه اللجنة هي: - تقييم استدامة المشاريع – الاشراف على تكوين الموظفين في مجال الاستدامة محليا – التنسيق بين المصالح واستشراف المستقبل التنموي على مستوى المنطقة وهو دور يمكن أن يحظى به المجلس التقني للدائرة في حال توسيعه ليشمل أعضاء آخرين من المجتمع المدني والجامعيين المتخصصين في مختلف مجالات التنمية.**

السؤال رقم (25): ماذا تقترحون لتخصيص الموارد المالية الكافية واللازمة لانجاز المبادرات التنموية المستدامة في مجال تخصص مصلحتكم؟

الجدول رقم (114) : تكرار ونسب تكرار فئات الإجابات عن السؤال المتعلق بتقديم مقترحات تسهم في تخصيص الموارد المالية بشكل كافي لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة بمنطقة بني ورتلان

فئات الإجابات عن السؤال المتعلق بتقديم مقترحات تسهم في تخصيص الموارد المالية بشكل كافي لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة بالمنطقة	العدد	%
بدون إجابة	14	46,67
تخصيص الموارد المالية حسب الأولويات التنموية للمنطقة	2	6,67
وضع الموارد المالية تحت الإشراف المبـــــــــاشر للفرع (المصلحة) بدل التسيير الممركز لها	1	3,33
إعداد دراسات جدوى للمشاريع قبل إنجازها	1	3,33
إعداد دراسات جيدة للمشاريع التنموية المختلفة	2	6,67
تخصيص موارد مالية كافية لصيانة المرافق المنجزة	1	3,33
تخصيص الموارد المالية حسب ما تطلبه المصالح العمومية المحلية	2	6,67
التحصيل الجيد لمستحقات الخدمات العمومية (الماء-الربط الصحي-تسيير النفايات .)	2	6,67
إنشاء صناديق وطنية لإنجاز المشاريع التنموية في المناطق الريفية	1	3,33
إنشاء مشاريع منتجة تعود بموارد مالية على المنطقة	1	3,33
استغلال الإمكانيات الطبيعية المتوفرة في المنطقة	2	6,67
إعادة النظر في قيم القروض المصغرة وتوسيع مجالات هذه القروض إلى جوانب اجتماعية غير اقتصادية	1	3,33
المجموع	30	100

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

الشكل رقم (86): دائرة نسبية لفئات الإجابات عن السؤال المتعلق بتقديم مقترحات تسهم في تخصيص الموارد المالية بشكل كافي لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة بالمنطقة

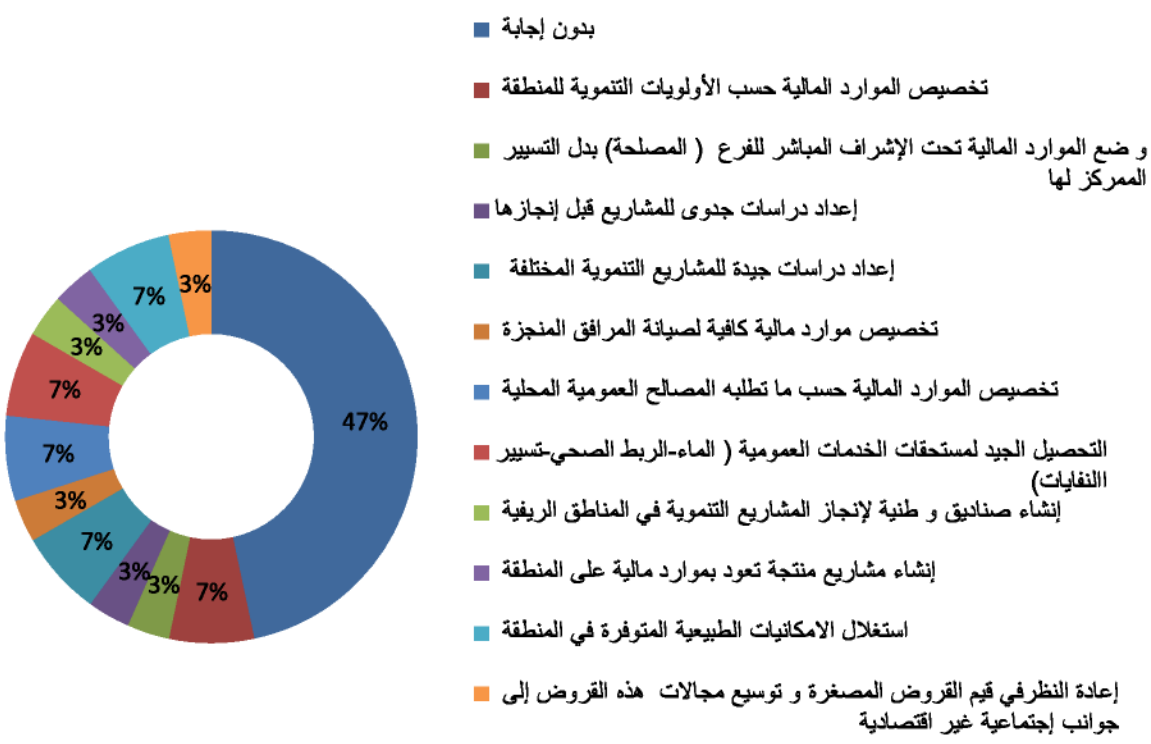

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

من الجدول رقم (114) والشكل رقم (86) نلاحظ أن نسبة 46,67 % من المصالح لم تقدم أي اقتراحات من شأنها أن تساهم في تحسين التخصيص الملائم و الكافي للموارد المالية لانجاز مبادرات التنمية المستدامة بالمنطقة ثم تليها 6,67 % نسبة كل من المصالح التي اقترحت تخصيص الموارد المالية حسب الأولويات التنموية للمنطقة والتي اقترحت إعداد دراسات جيدة للمشاريع التنموية المختلفة والتي اقترحت التحصيل الجيد لمستحقات الخدمات العمومية (الماء-الربط الصحي-تسيير النفايات...) والتي اقترحت استغلال الامكانيات الطبيعية المتوفرة في المنطقة ثم تليها نسبة 3,33 % لكل من المصالح التي اقترحت ما يلي: وضع الموارد المالية تحت الإشراف المباشر للفرع (المصلحة) بدل التسيير الممركز لها ،إعداد دراسات جدوى للمشاريع قبل إنجازها، تخصيص موارد مالية كافية لصيانة المرافق المنجزة، تخصيص الموارد المالية حسب ما تطلبه المصالح العمومية المحلية، إنشاء صناديق وطنية لإنجاز المشاريع التنموية في المناطق الريفية، إنشاء مشاريع منتجة تعود بموارد مالية على المنطقة، إعادة النظر في قيم القروض المصغرة وتوسيع مجالات هذه القروض إلى جوانب اجتماعية غير اقتصادية.

ونلاحظ أن نسبة معتبرة من المصالح قدمت اقتراحاتها التي تسهم في تخصيص الموارد بشكل كافي لانجاز مبادرات التنمية المستدامة بالمنطقة وهي تتميز بالتنوع والاختلاف فمنها التي تركز على الاستثمار في القطاعات المنتجة ومنا التي تركز على التحصيل الجيد لمستحقات الخدمات العمومية و منها التي تتعلق بإعداد و متابعة المشاريع التنموية وتحسين مراقبة تمويلها ومنها التي تركز على ضرورة المرافقة المالية للجماعات المحلية من قبل الولاية حسب ما تطلبه نظرا لافتقارها إلى مصادر التمويل. **في نظرنا كل هذه الاقتراحات مهمة ومن شأنها أن تحقق التمويل المناسب للمشاريع التنموية المستدامة على المستوي المحلي لأنها صادرة عن العاملين في الميدان.**

السؤال رقم (26): ماذا تقترحون لترشيد إنفاق الموارد المالية المخصصة لمبادرات التنمية المستدامة (المشاريع و المخططات وتسيير المرافق العمومية التي تشرف عليها مصلحتكم) ؟

الجدول رقم (115): تكرار و نسب تكرار فئات الإجابات عن السؤال المتعلق بقديم مقترحات تسهم ترشيد إنفاق الموارد المالية المخصصة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة بالمنطقة

فئات الإجابات عن السؤال المتعلق بقديم مقترحات تسهم ترشيد إنفاق الموارد المالية المخصصة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة بالمنطقة	العدد	%
بدون إجابة	13	43,33
إشراك الفاعلين المحليين في تسيير الميزانية والشفافية في تسييرها	2	6,67
إنجاز المشاريع الضرورية	2	6,67
ترشيد استهلاك الطاقة في المرافق العمومية	2	6,67
إعداد دراسات جدوى للتمكن من تحديد الموارد المالية الازمة	2	6,67
فصل السياسة عن المصالح التقنية المعنية بالتنمية	1	3,33
إحياء لجنة التضامن على مستوى البلدية	1	3,33
التحصيل الجيد لمستحقات الخدمات العمومية (الماء-الربط الصحي-تسيير النفايات...)	1	3,33
خلق مصادر تمويل للبلدية من خلال القيام باستثمارات منتجة	1	3,33
تعزيز الرقابة المالية والمتابعة الميدانية الجيدة	2	6,67
إنجاز دراسات مدققة ومفيدة وتجسيدها في وقتها	1	3,33
اعتماد اسلوب جديد في التمويل بالقرض المصغر وهو تمويل إنشاء تعاونيات بدل العمل الفردي الذي أدى في نقص اليد العاملة	1	3,33
استغلال الدراسات المنجزة ميدانيا وتفادي تكرار إعادة إنجاز الدراسات لنفس المشاريع مما يسمح بترشيد الإنفاق	1	3,33
المجموع	30	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

الشكل (87) : دائرة نسبية لفئات الإجابات عن السؤال المتعلق بقديم مقترحات تسهم ترشيد إنفاق الموارد المالية المخصصة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة بالمنطقة

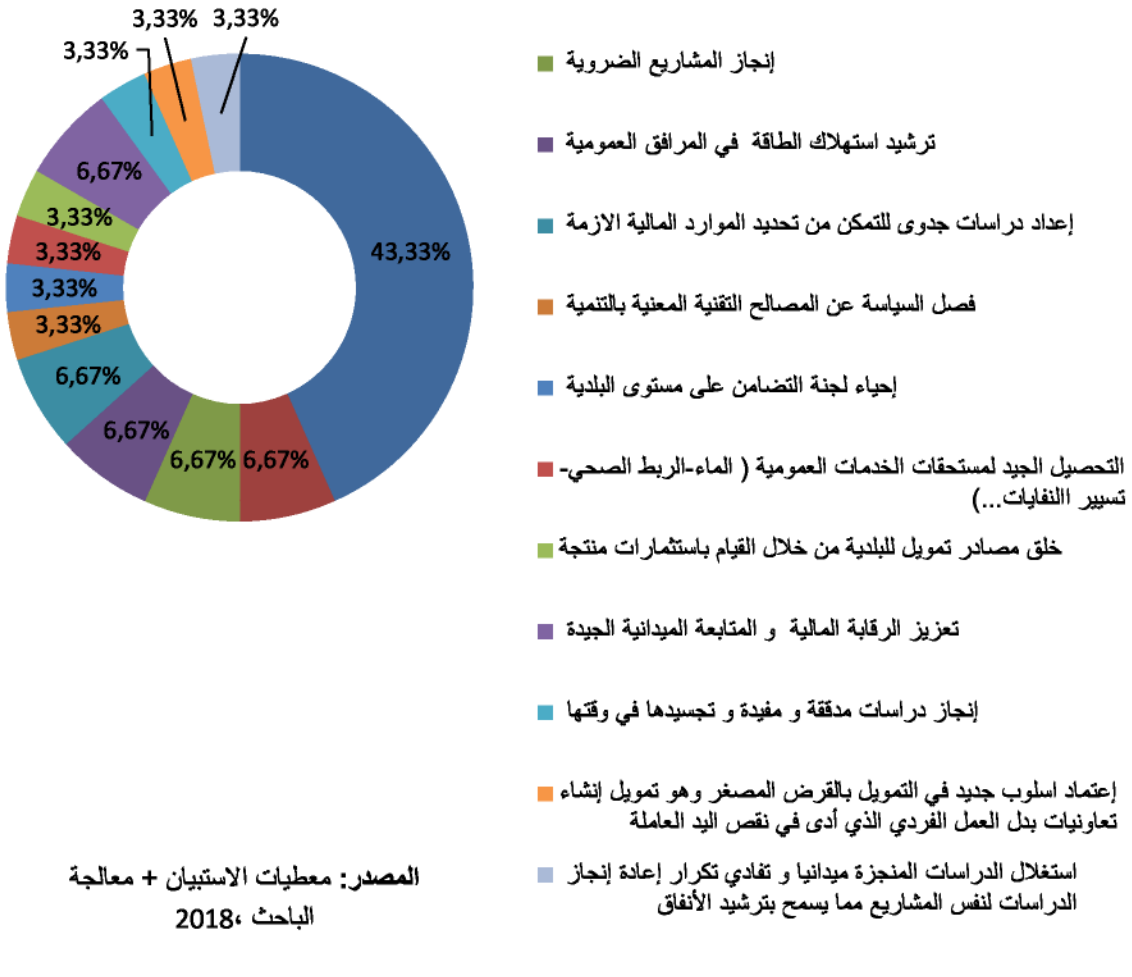

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث، 2018

من الجدول رقم (115) والشكل رقم (87) نلاحظ أن نسبة 43,33 % من المصالح لم تقدم أي اقتراحات من شأنها تساهم في ترشيد إنفاق الموارد للموارد المالية لانجاز مبادرات التنمية المستدامة بالمنطقة ثم تليها 6,67 % نسبة كل من المصالح التي اقترحت تخصيص الموارد المالية مع إشراك الفاعلين المحليين في تسيير الميزانية والشفافية في تسييرها والتي اقترحت إنجاز المشاريع الضرورية دون غيرها والتي اقترحت ترشيد استهلاك الطاقة في المرافق العمومية والتي اقترحت إعداد دراسات جدوى للتمكن من تحديد الموارد المالية الازمة والتي اقترحت تعزيز الرقابة الماليةو المتابعة الميدانية الجيدة ثم تليها 3,33 % نسبة كل من المصالح التي اقترحت ما يلي: فصل السياسة عن المصالح التقنية المعنية بالتنمية، إحياء لجنة التضامن على مستوى البلدية، التحصيل الجيد لمستحقات الخدمات العمومية (الماء-الربط الصحي-تسيير النفايات...)، خلق مصادر تمويل للبلدية من خلال القيام باستثمارات منتجة، إنجاز دراسات مدققة ومفيدة وتجسيدها في وقتها، اعتماد اسلوب جديد في التمويل بالقرض المصغر وهو تمويل إنشاء تعاونيات بدل

القرض الفردي الذي أدى في نقص اليد العاملة،استغلال الدراسات المنجزة ميدانيا و تفادي تكرار إعادة إنجاز الدراسات لنفس المشاريع مما يسمح بترشيد الأنفاق.

وتبين النتائج أن أكثر من نصف المصالح المبحوثة قدم الموظفون المستجوبون منها اقتراحات للمساهمة في ترشيد الإنفاق على مستوى المصالح وبشكل عام يمكن القول أن الاقتراحات التى قدمها المستجوبون تتقاطع إلى حد ما مع تلك التي قدموها للإجابة على السؤال رقم 25 المتعلق باقتراح السبل التي تساهم في التخصيص الكافي والأمثل للموارد المالية على المستوى المحلي لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة. وتتمثل نقاط التقاطع بينها فيما يلي:

- التركيز على إنجاز المشاريع الضرورية
- إعداد دراسات جدوى قبل تخصيص الموارد المالية للمشاريع
- التحصيل الجيد لمستحقات الخدمات العمومية (المياه الصالحة للشرب - الربط الصحي – تسيير النفايات...)
- خلق مصادر تمويل محلية من خلال القيام باستثمارات منتجة.

ومن جهة أخرى نلاحظ بعض أن المقترحات قد تخفي ورائها بعض الاختلالات في نشاط المصالح فمثلا اقتراح اشراك الفاعلين المحلين في تسيير الميزانية والشفافية في تسييرها قد يدل على عدم إشراك هؤلاء الفاعلين وقد يدل على نقص الشفافية في تسييرها. كما أن اقتراح استغلال الدراسات المنجزة وتفادي تكرار إعادة إنجاز الدراسات لنفس المشاريع قد يدل على أن هذا الاختلال حدث فعلا وهو ما يؤدي إلى استهلاك موارد مالية دون أي جدوى.

ويمكن القول في الأخير أن هذه الاقتراحات إذا ما تمت مناقشتها وإثراؤها على مستوى أطر تشاورية تنظمها الأجهزة التنفيذية على المستوى المحلي من شأنها أن تعزز الإنفاق الرشيد للموارد المالية الذاتية للجماعات المحلية والموارد التي تحصل عليها من الخزينة العمومية.

السؤال رقم (27): ماذا تقترحون بخصوص تحسين ظروف العمل في مصلحتكم والمرافق التي تشرفون لتسهم في تحسين مردود وجودة نتائج نشاطاتها حتى تستجيب لخصائص وأهداف التنمية المستدامة؟

جدول رقم (116): تكرار و نسب تكرار فئات الإجابات عن السؤال المتعلق بقديم مقترحات تسهم في تحسين ظروف العمل في المصالح المبحوثة والمرافق التي تشرف عليها وهذا لتسهم في تحسين مردود وجودة نتائج نشاطاتها حتى تستجيب لخصائص وأهداف التنمية المستدامة.

فئات الإجابات عن السؤال المتعلق بتقديم مقترحات تسهم تحسين ظروف عمل الموظفين العموميين المساهمين في إنجاز مبادرات التنمية المستدامة بالمنطقة	العدد	%
بدون إجابة	8	26,67
التحفيز المادي و المعنوي للموظفين و تحسين العلاقات في العمل و توفير الأمن	19	63,33
فصل المصالح العمومية عن التجاذبات السياسية و التحديد الجيد لصلاحياتها	2	6,67
ترقية الوعى لدى الموظف (بحقوقه ووجباته)	1	3,33
المجموع	30	100,00

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث ،2018

الشكل رقم(88): دائرة نسبية لفئات الإجابات عن السؤال المتعلق بقديم مقترحات تسهم تحسين ظروف عمل الموظفين العموميين المساهمين في إنجاز مبادرات التنمية المستدامة بالمنطقة

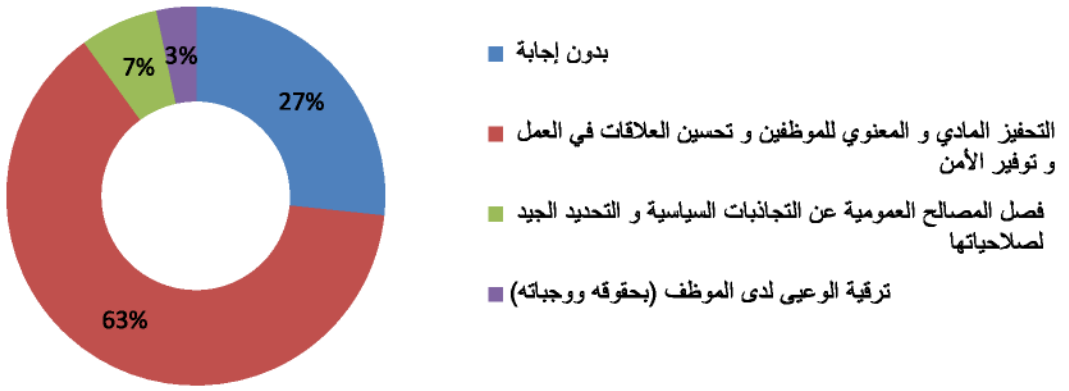

المصدر: معطيات الاستبيان + معالجة الباحث ، 2018

من الجدول رقم (116) والشكل رقم (88) يتبين أن 63,33 % هي نسبة المصالح التي اقترحت الاهتمام بالتحفيز المادي والمعنوي وتحسن العلاقات وتوفير الأمن في العمل ثم تليها 26,67 % نسبة المصالح التي لم تقدم اقتراحات ثم تليها6,67 % نسبة المصالح التي اقترحت فصل المصالح العمومية عن التجاذبات السياسية والتحديد الجيد لصلاحياتها وفي الأخير 3,33 % التي تمثل المصلحة التي اقترحت ترقية الوعي لدى الموظف بحقوقه ووجباته المهنية.

ونلاحظ من خلال النتائج المحصل عليها أن معظم المستجوبون ابدوا اهتمامهم بالسؤال واقدموا اقتراحاتهم ولعل ذلك لأن السؤال يخصهم بشكل مباشر. النسبة 63,33 % التي اقترحت الاهتمام بالتحفيز المادي والمعنوي وتحسين علاقات العمل وتوفير الأمن في العمل إن دل على شيء إنما تدل على وجود نقائص في هذه الجوانب يجب قياسها ودراساتها ومن ثم التكفل التدريجي بها وأما اقتراح فصل عمل المصالح عن التجاذبات السياسية والتحديد الجيد صلاحيتها يدل على أن الموظفين في بعض الحالات على المستوى المحلي قد يكونون عرضة لضغوطات بسبب التجاذبات السياسية بين التشكيلات السياسية الممثلة على مستوى البلديات وهو ما يجعلهم محل ارتباك وعدم استقرار عند أدائهم لمهامهم، وهنا تتجلى أهمية الاقتراح الأخير المتمثل في ترقية الوعي لدى الموظفين بحقوقهم وواجباتهم المهنية و هو الأمر الذي يتأتى من خلال العمل النقابي البناء والمستمر.

وبهدف الاستخلاص التدريجي لأهم النتائج المتوصل إليها من خلال أسئلة الاستبيان تم إدراج مجملها في الجدول رقم (117) حيث تم ربط المؤشرات التي تدل عليها بمختلف فرضيات البحث مع تحديد إثباتها للفرضيات من عدمه. وفي الجدول رقم (118) تمت المقارنة العددية بين المؤشرات التي تثبت نسبيا فرضيات البحث والمؤشرات التي تنفيها.

جدول رقم(117) الجزء الأول : حوصلة عامة لعلاقة مؤشرات الاستبيان بالفرضيات الأربع للبحث

رقم السؤال	يتعلق بالفرضية 1	يتعلق بالفرضية 2	يتعلق بالفرضية 3	يتعلق بالفرضية 4	المؤشر المستهدف و مدى اثباته لصحة أو عدم صحة الفرضية انطلاقا من النتائج المحصل عليها
01	/	نعم	/	/	مؤشر1: امتلاك فكرة واضحة عن التنمية المستدامة : هناك اثبات نسبي للفرضية الثانية
02	/	نعم	/	/	مؤشر2: الاستفادة من تكوين في التنمية المستدامة : هناك إثبات نسبي للفرضية الثانية
03	/	نعم	/	/	مؤشر3: توفر أو امتلاك المصالح لوثائق ومراجع عمل تحتوي مضامين متعلقة بالتنمية المستدامة : حسب هذا المؤشر يمكن القول أن الفرضية الثانية غير مثبتة
04	نعم	نعم	/	/	مؤشر4: رئي المستجوبين في امكانية تطبيق المضامين المتعلقة بالتنمية المستدامة من طرف المصالح : هذا المؤشر يدل نسبيا على عدم صحة الفرضية الأولى و الثانية للبحث
05	نعم	/	نعم	/	مؤشر5 :مشاركة المصالح المبحوثة في لجان خاصة بتطبيق و إنجاز مبادرات التنمية المستدامة : هذا المؤشر يدل نسبيا على عدم صحة الفرضيتين الأولى والثالثة.
06	نعم	نعم	نعم	/	مؤشر6: استعانة المصالح بمختصين أو هيئات مختصة في التنمية المستدامة: هذا المؤشر يدل على عدم صحة الفرضيات الأولى و الثانية والثالثة للبحث.
07	نعم	/	/	/	مؤشر 7: إشراف المصالح المبحوثة على مبادرات تنموية تحتاج إلى تعديلات لتستجيب مع أهداف و نهج الاستدامة : هذا المؤشر يؤكد نسبيا صحة الفرضية الاولى .
08	نعم	نعم	/	/	مؤشر8: إشراف المصالح المبحوثة على مبادرات تنموية تم إلغاؤها أو تجميدها : تدل النتائج الخاصة بهذا المؤشر على صحة الفرضيتين الأولى والثانية نسبيا
1-09	/	/	نعم	/	مؤشر 9: تقديم التسهيلات للمستثمرين والمقاولين وفق خصائص وأهداف التنمية المستدامة: هذا المؤشر ينفي نسبيا صحة الفرضية الثالثة
2-09	/	/	نعم	/	مؤشر10: إعداد دفاتر الشروط و تحينها وفق المعايير و القوانين الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة : هذا المؤشر ينفي نسبيا صحة الفرضية الثالثة
3-09	/	/	نعم	/	مؤشر11: إعداد عقود الامتياز لاستغلال المرافق العمومية و الثروات الطبيعية وفق المعايير و القوانين الجديدة للتنمية المستدامة: يمكن القول ان هذا المؤشر يؤكد صحة الفرضية الثالثة.
4-09	/	/	نعم	/	مؤشر12: اتخاذ التدابير اللازمة لإشراك المواطنين المجتمع المدني في إعداد وإنجاز المشاريع التنموية المستدامة: بصفة عامة النتائج المحصل عليها تؤكد نسبيا صحة الفرضية الثالثة التي مفادها أن أساليب عمل المصالح العمومية لا تستجيب مع اهداف و خصائص التنمية المستدامة .
5-09	/	/	نعم	/	مؤشر 13: وقوف المصالح و سهرها على احترام قواعد الشفافية والمنافسة الحرة بين الموردين و المستثمرين: الأرقام بصفة عامة تدل على عدم صحة الفرضية الثالثة نسبيا.
6-09	/	/	نعم	/	مؤشر14: الصرامة في المراقبة وفرض احترام دفاتر الشروط وآجال الإنجاز إذا سلمنا بصدق المستجوبين فيمكن القول بأن الأرقام تدل نسبيا على عدم صحة الفرضية الثالثة .
7-09	/	/	نعم	/	مؤشر15: السهر على احترام بنود عقود الامتياز : تدل نسب تقييم حسن وجيد ومتوسط المتواضعة على الصحة النسبية للفرضية الثالثة.
8-09	/	/	نعم	/	مؤشر16: احترام مواعيد تسديد مستحقات المقاولين والموردين: إذا سلمنا بصدق المخبرين نقول أن نتائج هذا السؤال تدل على عدم صحة الفرضية الثالثة نسبيا.
9-09	/	/	نعم	/	مؤشر 17: السهر على تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة والصحة العمومية : تدل النتائج على عدم صحة الفرضية الثالثة نسبيا .
10-09	/	/	نعم	/	مؤشر 18: مؤشر السهر على احترام القواعد المتعلقة بالعمران و الهندسة المعمارية : يميل هذا المؤشر إلى إثبات عدم صحة الفرضية الثالثة.

المصدر: نتائج الاستبيان + تحليل الباحث، 2018.

جدول رقم (117) الجزء الثاني: حوصلة عامة لعلاقة مؤشرات الاستبيان بالفرضيات الأربع للبحث

رقم السؤال	يتعلق بالفرضية 1	يتعلق بالفرضية 2	يتعلق بالفرضية 3	يتعلق بالفرضية 4	المؤشر المستهدف و مدى اثباته لصحة أو عدم صحة الفرضية انطلاقا من المحصل عليها
11-09	/	/	نعم	/	مؤشر19: السهر على انجاز المبادرات والبرامج المتعلقة بالفئات الضعيفة من المواطنين النتائج بخصوص هذا المؤشر تدل على عدم صحة الفرضية الثالثة.
12-09	/	/	نعم	/	مؤشر 20: ضمان المصلحة لأمن و سلامة وصيانة المرافق العمومية الخاضعة لتصرفها : يدل نسبيا على عدم صحة الفرضية الثالثة.
13-09	/	/	نعم	/	مؤشر21: ضمان أمن وسلامة العمال في المرافق العمومية الخاضعة لتصرف المصالح والمواطنين المستعملين لها: يمكن القول أن هذا المؤشر يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة للبحث .
14-09	/	/	نعم	/	مؤشر 22: التسيير المستدام للمرافق العمومية (استهلاك طاقة أقل وأنظف الحد من انتاج النفايات و حسن تسييرها...): النتائج المحصل عليها من الاستبيان تدل بشكل عام على عدم صحة الفرضية الثالثة.
15-09	/	/	نعم	/	مؤشر 23: تقديم التسهيلات الخاصة لذوي الإعاقات والفئات الضعيفة والمحرومة من أجل الحصول على خدمات المرافق التي تشرف عليه المصالح في ظروف حسنة : بشكل عام يمكن القول بأن النتائج تدل على عدم صحة الفرضية الثالثة للبحث نسبيا.
16-09	/	/	نعم	/	مؤشر 24: المساهمة في الحفاظ على التراث الثقافي المحلي و تثمينه: تدل النتائج على الصحة النسبية للفرضية الثالثة للبحث.
17-09	/	/	نعم	/	مؤشر 25 : تنظيم أو المساهمة في تنظيم حملات تحسيسية تندرج في إطار التنمية المستدامة (الحفاظ على البيئة، ترشيد استهلاك الطاقة و مختلف الموارد الأخرى...): يأكد نسبيا صحة الفرضية الثالثة للبحث.
1- 10	/	نعم	/	/	مؤشر26 : مدى كفاية و ملائمة المقر أو المكاتب المخصصة للمصلحة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة : بصفة عامة النتائج المحصل عليها تدل نسبيا على عدم صحة الفرضية الثانية للبحث.
2-10	/	نعم	/	/	مؤشر27 : مدى كفاية و ملائمة الوسائل والتجهيزات المكتبية المخصصة للمصلحة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة. النتائج المحصل عليها بشكل عام تدل عدم صحة الفرضية الثانية للبحث نسبيا
3-10	/	نعم	/	/	مؤشر 28 : مدى كفاية و ملائمة وثائق و مراجع العمل المتعلقة بتخصص المصلحة المصالح لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة : بشكل عام النتائج المحصل عليها بخصوص الكفاية و التوفر يمكن على ضونها القول بأن الفرضية الثانية للبحث غير مؤكدة.
4-10	/	نعم	/	/	مؤشر29 : مدى كفاية و ملائمة وثائق ومراجع العمل الخاصة بالتنمية المستدامة على مستوى المصالح : النتائج تدل على أن المصالح المبحوثة تعاني من نقائص عدة فيما يخص توفر و كفاية وثائق و مراجع العمل الخاصة بالتنمية المستدامة و بصفة عامة هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الثانية للبحث
5-10	/	نعم	/	/	مؤشر30 : مدى كفاية وملائمة وسائل النقل والمواصلات المخصصة للمصلحة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة : النتائج المحصل عليها بخصوص هذا المؤشر تثبت صحة الفرضية الثانية للبحث نسبيا .
6-10	/	نعم	/	/	مؤشر31 : كفاية وسائل العمل الخاصة بمجال عمل المصلحة دون غيرها : النتائج المحصل عليها بخصوص هذا المؤشر تؤكد صحة الفرضية الثانية للبحث.
7-10	/	نعم	/	/	مؤشر32 : مدى كفاية وملائمة الوسائل المستحدثة المتعلقة بالتنمية المستدامة : النتائج المحصل عليها تدل على أن المصالح المبحوثة تفتقر بشكل كبير إلى الوسائل المستحدثة المتعلقة بالتنمية المستدامة و بتالي فهي تؤكد بشكل واضح صحة الفرضية الثانية للبحث.
8-10	/	نعم	/	/	مؤشر33: مدى كفاية وملائمة وسائل الاتصال (الهاتف، الانترنت...): بصفة عامة هذه النتائج تأكد عدم صحة الفرضية الثانية للبحث نسبيا.

المصدر: نتائج الاستبيان + تحليل الباحث، 2018.

جدول رقم (117) الجزء الثالث: حوصلة عامة لعلاقة مؤشرات الاستبيان بالفرضيات الأربع للبحث

رقم السؤال	يتعلق بالفرضية 1	يتعلق بالفرضية 2	يتعلق بالفرضية 3	يتعلق بالفرضية 4	المؤشر المستهدف و مدى اثباته لصحة أو عدم صحة الفرضية انطلاقا من النتائج المحصل عليها
1-11	/	نعم	/	/	مؤشر34: مدى كفاية الموارد المالية المخصصة لتسيير المصالح و/ أو المرافق التي تشرف عليها: بالنظر إلى معظم النتائج يمكن القول بأن الفرضية الثانية للبحث غير مؤكدة نسبيا .
2-11	/	نعم	/	/	مؤشر 35: مدى كفاية الموارد المخصصة لتجهيز المصالح و /أو المرافق التي تشرف عليها : بالنظر إلى معظم النتائج يمكن القول بأن الفرضية الثانية غير مؤكدة نسبيا
3-11	/	نعم	/	/	مؤشر36: مدى كفاية الموارد المخصصة لإنجاز مهام المصلحة بشكل عام : بالنظر معظم النتائج يمكن القول أن القول بأن الفرضية الثانية غير مؤكدة بالنسبة لهذا المؤشر.
4-11	/	نعم	/	/	مؤشر37 : مدى كفاية الموارد المخصصة لإنجاز المبادرات التنموية المستدامة بشكل خاص : تثبت النتائج أن تمويل المبادرات التنموية المستدامة بشكل خاص يتميز بعدم الكفاية أو الانعدام لدى أكثر من نصف المصالح وهذا يدل على صحة الفرضية الثانية للبحث بالنسبة لهذا المؤشر.
1-12	/	نعم	/	/	مؤشر38 : مدى كفاية عدد الموظفين : رغم كون أن حوالي نصف المصالح سجلت كفاية فيما يخص عدد الموظفين إلا أن هذه النتائج تسمح بالقول أن هذا المؤشر يؤكد صحة الفرضية الثانية للبحث.
2-12	/	نعم	/	/	مؤشر 39: مدى كفاية التخصصات المهنية والكفاءات العلمية المناسبة: معظم النتائج إيجابية (66,33%) و بالتالي يمكن القول أن هذا المؤشر ينفي نسبيا صحة الفرضية الثانية للبحث.
3-12	/	نعم	/	/	مؤشر 40: كفاية التكوين المستمر في مستجدات التنمية المستدامة المتعلقة بمجال عمل المصالح : النتائج تسمح بالقول أن هذا المؤشر يؤكد صحة الفرضية الثانية على مستوى المصالح المبحوثة.
4-12	/	نعم	/	/	مؤشر 41: مؤشر إمكانية استعانة المصالح بموارد بشرية خارجية متخصصة في مجالات التنمية المستدامة : بصفة عامة النتائج المحصل عليها تسمح بتأكيد صحة الفرضية الثانية للبحث.
1-13	/	نعم	/	/	مؤشر42 : مستوى التأهيل القانوني للمصالح لإعداد مخططات التنمية المستدامة: يمكن القول بصحة الفرضية الثانية للبحث نسبيا استنادا إلى هذا المؤشر.
2-13	/	نعم	/	/	مؤشر 43 :مستوى التأهيل القانوني للمصالح لإعداد ومتابعة تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة على المستوى المحلي : نتائج هذا المؤشر تميل إلى إثبات صحة الفرضية الثانية للبحث كون التقييم متوسط يعني عدم امتلاك صلاحيات واسعة لإعداد و تجسيد المبادرات التنموية المستدامة على المستوى المحلي.
3-13	/	نعم	/	/	مؤشر44: مستوى التأهيل القانوني للمصالح لتنفيذ المهام المتعلقة بالتنمية المستدامة بشكل عام: النتائج المحصل عليها تميل إلى إثبات الفرضية الثانية نظرا لكون التقييم متوسط يدل على أن المصالح ليس مخولة بشكل كامل للتصرف
4-13	/	نعم	/	/	مؤشر 45 : مستوى التأهيل القانوني للمصالح لتسيير المرافق العمومية الموكلة إلى المصلحة بشكل مستدام: النتائج المحصل عليها تميل إلى إثبات صحة الفرضية الثانية للبحث نظرا لكون التقييم متوسط يدل على أن المصالح ليس مخولة بشكل كامل للتصرف
05-13	/	نعم	/	/	مؤشر46 : مستوى التأهيل القانوني للمصالح للتسيير المستدام للموارد الطبيعية المختلفة : يمكن القول بأن هذا المؤشر يثبت نسبيا صحة الفرضية الثانية للبحث
06-13	/	نعم	/	/	مؤشر 47 : مستوى التأهيل القانوني لتطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة : النتائج المحصل عليها تميل إلى إثبات صحة الفرضية الثانية للبحث نظرا لكون التقييم متوسط يدل على أن المصالح ليست مخولة بشكل كامل للتصرف.
07-13	/	نعم	/	/	مؤشر 48 : مستوى التأهيل القانوني لحماية الفئات الضعيفة والمحرومة : نتائج هذا المؤشر تميل إلى إثبات صحة الفرضية الثانية للبحث كون التقييم (متوسط) و(ضعيف) يدلان على أن المصالح التي صرحت بهما ليست مخولة بشكل كامل للتصرف.

المصدر : نتائج الاستبيان + تحليل الباحث، 2018.

جدول رقم(117) الجزء الرابع : حوصلة عامة لعلاقة مؤشرات الاستبيان بالفرضيات الأربع للبحث

رقم السؤال	يتعلق بالفرضية 1	يتعلق بالفرضية 2	يتعلق بالفرضية 3	يتعلق بالفرضية 4	المؤشر المستهدف ومدى اثباته لصحة أو عدم صحة الفرضية انطلاقا من النتائج المحصل عليها
08-13	/	نعم	/	/	مؤشر49: مستوى التأهيل القانوني للحفاظ على الموروث الثقافي المحلي وتثمينه: نتائج هذا المؤشر تميل إلى إثبات صحة الفرضية الثانية للبحث.
14	/	نعم	/	/	مؤشر50: مواجهة صعوبات عند انجاز مبادرات التنمية المستدامة على المستوى المحلي: يمكن القول أن هذا المؤشر يؤكد صحة الفرضية الثانية للبحث.
15	نعم	نعم	نعم	/	مؤشر51: عدد أنواع الصعوبات التي تواجهها المصالح عند إنجاز المبادرات التنموية المستدامة: بصفة عامة هذا المؤشر يؤكد بوضوح صحة الفرضيات الأولى والثانية و الثالثة للبحث نسبيا.
16	/	/	/	/	مؤشر52: تقييم المصالح لنجاح مبادرات التنمية المستدامة على المستوى المستوطنات البشرية في الدائرة (او البلدية) : التقييم الذاتي الذي صدر عن المصالح المبحوثة –بمناسبة هذا الاستبيان - لنجاح مبادرات التنمية المستوى على المستوى المحلي يميل أكثر إلى الإيجابية والتوسط بغض النظر على أن 20 % من المصالح تقيم حصيلة المبادرات بالضعيف يمكن القول أنه و رغم مختلف النقائص المسجلة من حيث الإمكانيات و التكوين و التأهيل إلا أن ذلك لم يحول دون تحقيق نتيجة عامة إيجابية.
17	/	/	/	نعم	مؤشر53 : المبادرات التنموية المستدامة المقترحة من قبل المصالح التي شملها الاستبيان : النتائج تدل على صحة و الفرضية الرابعة للبحث
18	/	/	/	نعم	مؤشر54 : الوسائل و التجهيزات المقترحة و التي من شنها أن تمكن المصالح من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات تخصصها على المستوى المحلي: من خلال تعدد الاقتراحات يمكن القول الفرضية الرابعة تتأكد نسبيا
19	/	/	/	نعم	مؤشر55 :اقتراح السبل الكفيلة بتحسين كفاءات الموارد البشرية على مستوى المصالح من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة : من خلال تعدد الاقتراحات يمكن القول أن الفرضية الرابعة تتأكد نسبيا.
20	/	/	/	نعم	مؤشر56: اقتراح تعديلات في النصوص التشريعية التى تضبط مجال عمل المصلحة بحيث تسهم في توضيح الجيد لصلاحياتها المتعلقة بالمبادرات التنموية المستدامة: من خلال تعدد الاقتراحات يمكن القول الفرضية الرابعة تتأكد نسبيا.
21	/	/	/	نعم	مؤشر 57 : اقتراح تعديلات في طرق برمجة المبادرات التنموية المستدامة : من خلال تعدد الاقتراحات يمكن القول أن الفرضية الرابعة تتأكد نسبيا.
22	/	/	/	نعم	مؤشر58: اقتراح تعديلات في ما يخص أساليب و طرق عمل المصالح لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية: من خلال تعدد الاقتراحات يمكن القول أن الفرضية الرابعة تتأكد نسبيا.
23	/	/	/	نعم	مؤشر59: اقتراح أساليب و طرق عمل جديدة في المصلحة لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة : من خلال تعدد الاقتراحات يمكن القول أن الفرضية الرابعة تتأكد نسبيا.
24	/	/	/	نعم	مؤشر60 : تقديم اقتراحات من أجل تحسين التنسيق بين المصالح العمومية المختلفة لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: من خلال تعدد الاقتراحات يمكن أن القول أن الفرضية الرابعة تتأكد نسبيا.
25	/	/	/	نعم	مؤشر 61 : تقديم مقترحات تسهم في تخصيص الموارد المالية بشكل كافي لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة بمنطقة بني ورتلان: من خلال تعدد الاقتراحات يمكن القول أن الفرضية الرابعة تتأكد نسبيا.
26	/	/	/	نعم	مؤشر62 : تقديم مقترحات تسهم في ترشيد إنفاق الموارد المالية المخصصة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة: من خلال تعدد الاقتراحات يمكن القول أن الفرضية الرابعة تتأكد نسبيا.
27	/	/	/	نعم	مؤشر63 : تقديم مقترحات تسهم في تحسين ظروف عمل الموظفين العموميين المساهمين في إنجاز مبادرات التنمية المستدامة: من خلال تعدد الاقتراحات يمكن القول الفرضية أن الرابعة تتأكد نسبيا.

المصدر: نتائج الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

جدول رقم (118) الجزء الأول : مقارنة كمية بين المؤشرات التي تثب فرضيات البحث والمؤشرات التي لا تثبتها

الفرضيات الأربع للبحث	المؤشرات التي تثبت نسبيا صحة الفرضيات	المجموع	المؤشرات التي لا تثبت نسبيا صحة الفرضيات	المجموع	ملاحظات واستخلاص
الفرضية الأولى: أدرجت التنمية المستدامة من خلال المبادرات المختلفة (أدوات عمل المصالح العمومية والمهام الموكلة إليها والمخططات والمشاريع التنموية) على المستوى المحلي بشكل غير واضح وغير متكامل و غير منسجم .	مؤشر 7 : إشراف المصالح المبحوثة على مبادرات تنموية تحتاج إلى تعديلات لتستجيب مع أهداف و نهج الاستدامة مؤشر8 : إشراف المصالح المبحوثة على مبادرات تنموية تم إلغاؤها أو تجميدها.	2	مؤشر4: رئي المستجوبين في امكانية تطبيق المضامين المتعلقة بالتنمية المستدامة من طرف المصالح. مؤشر5 :مشاركة المصالح المبحوثة في لجان خاصة بتطبيق و إنجاز مبادرات التنمية المستدامة . مؤشر6: استعانة المصالح بمختصين أو هيئات مختصة في التنمية المستدامة.	3	من الناحية الاحصائية الفرضية غير مثبتة نسبيا و يدعم إلى حد ما هذه النتائج نتائج مقارنة و التحليل العام لمحتوى خمس مبادرات تنموية محلية في المبحث الثالث من الفصل الخامس حيث سمحت بالقول أن الفرضية الأولى غير مثبتة نسبيا.
الفرضية الثانية : المصالح العمومية العاملة بالمنطقة المدروسة غير مؤهلة لكي تساهم بشكل فعال في إدراج وتفعيل التنمية المستدامة	مؤشر1: امتلاك فكرة واضحة عن التنمية المستدامة مؤشر2 : الاستفادة من تكوين في التنمية المستدامة مؤشر8 : إشراف المصالح المبحوثة على مبادرات تنموية تم إلغاؤها أو تجميدها مؤشر29 : مدى كفاية و ملائمة وثائق ومراجع العمل الخاصة بالتنمية المستدامة على مستوى المصالح . مؤشر30 : تكرار و نسب فئات تقييم مؤشر مدى كفاية و ملائمة وسائل النقل و المواصلات المخصصة للمصلحة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة مؤشر31 : كفاية وسائل العمل الخاصة بمجال عمل المصلحة دون غيرها . مؤشر32 : مدى كفاية و ملائمة الوسائل المستحدثة المتعلقة بالتنمية المستدامة مؤشر37 : مدى كفاية الموارد المخصصة لإنجاز المبادرات التنموية المستدامة بشكل خاص . مؤشر38 : مدى كفاية عدد الموظفين. مؤشر 40: كفاية التكوين المستمر في مستجدات التنمية المستدامة المتعلقة بمجال عمل المصلحة. مؤشر41 : إمكانية استعانة المصلحة بموارد بشرية خارجية متخصصة في التنمية المستدامة. مؤشر42 : مستوى التأهيل القانوني للمصالح لإعداد مخططات التنمية المستدامة: مؤشر 43 :مستوى التأهيل القانوني للمصالح لإعداد ومتابعة تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة على المستوى المحلي . مؤشر44: مستوى التأهيل القانوني للمصالح لتنفيذ المهام المتعلقة بالتنمية المستدامة بشكل عام: مؤشر 45 : مستوى التأهيل القانوني للمصالح لتسيير المرافق العمومية الموكلة إلى المصلحة بشكل مستدام. مؤشر46 : مستوى التأهيل القانوني للمصالح للتسيير المستدام للموارد الطبيعية المختلفة . مؤشر 47 : مستوى التأهيل القانوني لتطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة: مؤشر 48 : مستوى التأهيل القانوني حماية الفئات الضعيفة والمحرومة: مؤشر 49: مستوى التأهيل القانوني للحفاظ على الموروث الثقافي المحلي وتثمينه: مؤشر50: مواجهة صعوبات عند انجاز مبادرات التنمية المستدامة على المستوى المحلي: مؤشر51: عدد أنواع الصعوبات التي توجهها المصالح عند إنجاز المبادرات التنموية المستدامة.	21	مؤشر3: توفر او امتلاك المصالح لوثائق و مراجع عمل تحتوي مضامين متعلقة بالتنمية المستدامة. مؤشر4: رئي المستجوبين في امكانية تطبيق المضامين المتعلقة بالتنمية المستدامة من طرف المصالح. مؤشر5 :مشاركة المصالح المبحوثة في لجان خاصة بتطبيق و إنجاز مبادرات التنمية المستدامة . مؤشر6: استعانة المصالح بمختصين أو هيئات مختصة في التنمية المستدامة. مؤشر26 : مدى كفاية و ملائمة المقر أو المكاتب المخصصة للمصلحة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة. مؤشر27 : مدى كفاية و ملائمة الوسائل والتجهيزات المكتبية المخصصة للمصلحة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة . مؤشر 28 : مدى كفاية وسائل العمل المتوفرة في متناول المصالح لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة. مؤشر33 : مدى كفاية و ملائمة وسائل الاتصال (الهاتف ، الانترنت...) مؤشر34 : مدى كفاية الموارد المالية المخصصة لتسيير المصلحة و/ أو المرافق التي تشرف عليها. مؤشر 35 :مدى كفاية الموارد المخصصة لتجهيز المصلحة و /أو المرافق التي تشرف عليها مؤشر 36: مدى كفاية الموارد المخصصة لإنجاز مهام المصلحة بشكل عام مؤشر 39 : مدى كفاية التخصصات المهنية والكفاءات العلمية المناسبة	12	من الناحية الاحصائية الفرضية الثانية مثبتة نسبيا

المصدر: نتائج الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

جدول رقم (118) الجزء الثاني: مقارنة كمية بين المؤشرات التي تثب فرضيات البحث والمؤشرات التي لا تثبتها

الفرضيات الأربع للبحث	المؤشرات التي تثبت نسبيا صحة الفرضيات	المجموع	المؤشرات التي لا تثبت نسبيا صحة الفرضيات	المجموع	ملاحظات واستخلاص
الفرضية الثالثة : أساليب عمل المصالح العمومية على المستوى المحلي لا تسمح بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	مؤشر11 : إعداد عقود الامتياز لاستغلال المرافق العمومية و الثروات الطبيعية وفق المعايير و القوانين الجديدة للتنمية المستدامة. مؤشر12 : اتخاذ التدابير الازمة لإشراك المواطنين و المجتمع المدني في إعداد و إنجاز المشاريع التنموية المستدامة. مؤشر15: السهر على احترام بنود عقود الامتياز مؤشر 24: المساهمة في الحفاظ على التراث الثقافي المحلي و تثمينه مؤشر 25 : تنظيم أو المساهمة في تنظيم حملات تحسيسية تندرج في إطار التنمية المستدامة (الحفاظ على البيئة ، ترشيد استهلاك الطاقة و مختلف الموارد الأخرى...).	05	مؤشر5 :مشاركة المصالح المبحوثة في لجان خاصة بتطبيق و إنجاز مبادرات التنمية المستدامة مؤشر6: استعانة المصالح بمختصين أو هيئات مختصة في التنمية المستدامة. مؤشر9 : تقديم التسهيلات للمستثمرين و المقاولين وفق خصائص و أهداف التنمية المستدامة. مؤشر10: إعداد دفاتر الشروط و تحينها وفق المعايير و القوانين الجديدة المتعلقة بالتنمية. مؤشر 13 : وقوف المصالح و سهرها على احترام قواعد الشفافية و المنافسة الحرة بين الموردين و المستثمرين . مؤشر14 : الصرامة في المراقبة فرض احترام دفاتر الشروط و آجال الإنجاز. مؤشر16 : احترام مواعيد تسديد مستحقات المقاولين والموردين: مؤشر 17 : السهر على تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة والصحة العمومية مؤشر 18 : مؤشر السهر على احترام القواعد المتعلقة بالعمران و الهندسة المعمارية مؤشر19: السهر على انجاز المبادرات والبرامج المتعلقة بالفئات الضعيفة من المواطنين مؤشر 20 : ضمان المصالح لأمن و سلامة وصيانة المرافق العمومية الخاضعة لها. مؤشر21 : ضمان أمن وسلامة العمال في المرافق العمومية الخاضعة لتصرف المصالح والمواطنين المستعملين لها. مؤشر 22 : التسيير المستدام للمرافق العمومية (استهلاك طاقة أقل وأنظف و الحد من انتاج النفايات و حسن تسييرها...). مؤشر 23 : تقديم التسهيلات الخاصة لذوي الإعاقات والفئات الضعيفة والمحرومة. من أجل الحصول على خدمات المرافق التي تشرف عليها مصالحكم في ظروف حسنة .	14	من الناحية الاحصائية الفرضية ليست مثبتة كليا إنما جزئيا.
الفرضية الرابعة : الحلول المقترحة للإدراج و تفعيل للتنمية المستدامة بالمنطقة المدروسة من خلال دور المصالح العمومية و أدوات عملها متعددة ؟	مؤشر53 : المبادرات التنموية المستدامة المقترحة من قبل المصالح التي شملها الاستبيان. مؤشر54 : الوسائل و التجهيزات المقترحة و التي من شنها أن تمكن المصالح من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات تخصصها على المستوى المحلي. مؤشر55 :اقتراح السبل الكفيلة بتحسين كفاءات الموارد البشرية على مستوى المصالح من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. مؤشر56: اقتراح تعديلات في النصوص التشريعية التي تضبط مجال عمل المصالح بحيث تسهم في التوضيح الجيد لصلاحياتها المتعلقة بالمبادرات التنموية المستدامة. مؤشر 57 : اقتراح تعديلات في طرق برمجة المبادرات التنموية المستدامة . مؤشر58 : اقتراح تعديلات في ما يخص أساليب و طرق عمل المصالح لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية. مؤشر59 : اقتراح أساليب و طرق عمل جديدة في المصلحة لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. مؤشر60 : تقديم اقتراحات من أجل تحسين التنسيق بين المصالح العمومية المختلفة لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية مؤشر 61 : تقديم مقترحات تسهم في تخصيص الموارد المالية بشكل كافي لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة بمنطقة بني ورتلان. مؤشر62 : تقديم مقترحات تسهم في ترشيد إنفاق الموارد المالية المخصصة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة . مؤشر63 : تقديم مقترحات تسهم في تخصيص موارد مالية بشكل كافي لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة بالمنطقة.	10	/	00	الفرضية الرابعة مثبتة حسب مختلف المؤشرات

المصدر: نتائج الاستبيان + تحليل الباحث، 2018

خلاصة الفصل السادس

يعتبر هذا الفصل بمثابة تقرير مفصل عن اعتبارات التحقيق الميداني ومراحله والنتائج التي أفضى إليها خصوصا في شقه المتمثل في الاستبيان حيث اشتمل على تحليل وتأويل معظم نتائج هذا الأخير. وقد سمح هذا الجهد من استكمال معظم أهداف البحث ومراميه، فمن خلال مقارنة مدلولات مختلف المؤشرات الناتجة عن أسئلة الاستبيان مع فرضيات البحث الأربع تمكننا من استخلاص ما يلي:

- **الفرضية الأولى التي مفادها أن التنمية المستدامة أدرجت من خلال المبادرات المختلفة (أدوات عمل المصالح العمومية والمهام الموكلة إليها والمخططات والمشاريع التنموية) على المستوى المحلي بشكل غير واضح وغير متكامل وغير منسجم، تم تأكيدها نسبيا من خلال مؤشرين فقط وتم نفيها نسبيا من خلال 3 مؤشرات وبالتالي يمكن القول أنها غير مثبتة نسبيا حسب نتائج الاستبيان. ومن جهة أخرى تجدر الإشارة هنا إلى أنه من خلال التحليل العام لمحتوى خمس مبادرات تنموية محلية[1] والنظر في علاقات التكامل والانسجام الموجودة بينها تبين: وجود علاقة انسجام وتكامل معبر عنها في ثلاث حالات من أصل عشر ووجود علاقة وانسجام وتكامل غير معبر عنها في ثلاث حالات من أصل عشر وعدم وجود علاقة تكامل وانسجام في 4 أربع حالات من أصل عشر[2]، وهذا من الناحية الكمية يسمح بالقول أن الفرضية الأولى كذلك غير مثبتة نسبيا. ونُذكر من جهة أخرى أن نتائج التحليل الجماعي للتنمية المستدامة الذي أجري مع ممثلي المصالح التقنية باستعمال أداة (GADD 35 question 2014) بينت وجود نقائص محددة في المبادرتين التنمويتين اللتين تم تقييم استدامتهما (مشاريع التنمية الريفية الجوارية المدمجة PPDRI والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين بلديات بني ورتلان PDAU (intercommunal حيث بين التقييم التَأَثُرْ السلبي للبعد الإيكولوجي من مشاريع التنمية الريفية الجوارية المدمجة كما بين التقييم التَأَثُرْ السلبي لبعد الحوكمة من طريقة وظروف إعداده وفي المقابل بينت عملية التقييم أن المبادرتين أثرتا بصفة إيجابية على جميع أبعاد الاستدامة الأخرى وهذا يسمح بالقول كما في حالتي الاستبيان وتحليل ومقارنة المحتوى أن الفرضية الأولى غير مثبتة نسبيا.**

---

[1] 1- مشاريع التنمية الريفية الجوارية المدمجة 2- المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران ما بين بلديات دائرة بني ورتلان 3- مخطط التهيئة الإقليمية لولاية سطيف 4- مخططات تسيير النفايات المنزلية لبلاديات دائرة بني ورتلان5- مخططات التنمية المحلية لبلديات دائرة بني ورتلان

[2] - انظر المبحث الثالث من الفصل الخامس الصفحة 238 و الصفحة 239. **وتجدر الإشارة أن هذه النتائج لابد أن تؤخذ بحذر إلى حين استكمال ما تم القيام به من خطوات– في أبحاث مستقبلية - لتحليل محتوى المبادرات الخمس التي تم النظر في علاقات التكامل و الانسجام التي تربطها.**

- **الفرضية الثانية التي مفادها أن المصالح العمومية العاملة بالمنطقة المدروسة غير مؤهلة لكي تساهم بشكل فعال في إدراج وتفعيل التنمية المستدامة قد اثْبِتَتْ نسبيا من خلال 21 مؤشرا مقابل 12 مؤشرات أثبتت عدم صحتها نسبيا وبالتالي يمكن ترجيح القول أنها فرضية مثبتة نسبيا.**
- **الفرضية الثالثة التي مفادها أن أساليب عمل المصالح العمومية على المستوى المحلي لا تسمح بتحقيق أهداف التنمية المستدامة قد تم اثباتها نسبيا من خلال 5 مؤشرات مقابل 14 مؤشر أثبت عدم صحتها نسبيا وبالتالي يمكن ترجيح القول بأن الفرضية غير مثبتة.**
- **الفرضية الرابعة التي مفادها أن الحلول المقترحة لإدراج وتفعيل التنمية المستدامة بالمنطقة المدروسة من خلال دور المصالح العمومية وأدوات عملها متعددة قد تم اثباتها من خلال 10 مؤشرات وبالتالي فهي مثبتة.** وأسفر تحليل مختلف الاقتراحات على استيعاب تعدد وجهات نظر المستجوبين بخصوص ما يمكن وما يجب فعله لتحسين الوضع التنموي القائم في منطقة الدراسة من خلال نشاط و أدوار المصالح العمومية المبحوثة. ونظرا لكونها صادرة عن العاملين في الميدان فهي تستدعي المناقشة والإثراء على مستوى الأطر التشاورية والتنفيذية المحلية كالمجلس التقني للدائرة ومع تعددها وتباينها تبرز منها ثلاث مقترحات بشكل خاص هي:

- إنشاء إطار تشاوري خاص بتفعيل التنمية المستدامة على مستوى الدائرة يتكفل بالتنسيق والتقييم.
- تدعيم التكوين المستمر للموظفين في مختلف مجالات التنمية المستدامة.
- تحسين ظروف عمل الموظفين وتثمين جهودهم من خلال التحفيز المعنوي والمادي.

وفي سياق متصل سمح السعي للتحقق من صحة الفرضيات من تبيان الكثير من حيثيات العملية التنموية في منطقة الدراسة و فيما يلي نذكر أهمها:

- نقص الوعي بمتطلبات التنمية المستدامة لدى الفاعل المحوري في العملية التنموية وهو المواطن سواء بشكل منفرد أو بشكل جماعي في إطار المصالح العمومية المختلفة يجعل من عمليتي التوعية والتكوين المتخصص من بين أهم الركائز لدعم التوجه القائم نحو استدامة التنمية.
- النقائص المسجلة في ما يتعلق بالتكامل والانسجام بين مختلف مبادرات التنمية من مخططـــات وأدوات ومشاريع إن دلت على شيء إنما تدل على وجود اختلال في سيرورة اتخاذ القرارات التنموية سواء من حيث التفاعل البناء بين مختلف الفاعلين المحلين أو من حيث تطبيق القوانين المؤطرة لمختلف مراحل الإعداد والإنجاز والمتابعة للمبادرات التنموية وهو ما أظهره كل من التقييم الذاتي للمصالح والمقارنة العامة بين محتوياتها وأهدافها.

- أبرز الاستبيان أن تطورا ملحوظا قد سُجِلَ في مختلف المؤشرات التنموية مقارنة بسنوات مضت (التأطير بالموارد البشرية وتكوينها المستمر، توفير الموارد المالية والوسائل، إشراك المجتمع المدني، والمحافظة على البيئة والتراث الثقافي...إلخ.) وهو مـــــا يستدعي التثمين والتعزيز والمواصلة من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة محليا ومن خلال تدارك الهفوات والنقائص.

وفي سياق آخر تبين لنا عند تحليل نتائج الاستبيان أن التحقق من تقييم بعض المؤشرات يستدعى توسيع عينة البحث إلى عناصر أخرى مثل المستثمرين المحليين بشتى مجالات عملهم وكذا الجمعيات المحلية لان هذا يتيح إمكانية المقارنة بين إجاباتهم مع إجابات المصالح العمومية وهو ما يعطي تقييم أشمل وأدق[3].

ومن المهم كذلك الإشارة إلى أن الجوانب التي تمت معالجتها في هذا الفصل بخصوص تفعيل التنمية المستدامة بمنطقة بني ورتلان قد فتحت آفاقا جديدة للبحث في جوانب أخرى ذات صلة و لعل أهما: استكشاف دور الفعلين الآخرين كـالمؤسسات العمومية والخاصة والمقاولات ومكاتب الدراسات والجمعيات المحلية في التنمية المستدامة. كما أن الأدوات المنهجية التي تم بناؤها وتجربتها – مع كل النقائص التي يمكن أن تعتريها - تمثلُ نقطة ارتكاز لبناء أدوات أنجع وأدق.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أنه قد واجهتنا خلال مراحل التحقيق الإمبريقي بعض الصعوبات التي تطلبت الكثير من الجهد لتجاوزها وخاصة ما تعلق بجمع المعطيات بعد توزيع استمارة الأسئلة على المبحوثين وهو ما أثر إلى حد ما على نوعية وكمية النتائج المحصل عليها .

[3] وهذا يمكن أن يشكل بحد ذاته موضوعا كاملا للبحث وهو مكمل لموضوع بحثنا.

الخـــــــــــــــــاتمة

استهدفنا من خلال هذه الأطروحة معرفة وفهم حيثيات إدراج وتفعيل التنمية المستدامة في المستوطنات البشرية الجبلية وتطلب ذلك بناءا منهجيا قام على محورين رئيسيين همـا الجانب النظري والتحقيق الإمبريقي.

وقد سمح لنا المحور النظري بالإطلاع على جوانب كثيرة من الرصيد المعرفي الذي تم انتاجه بخصوص تفعيل التنمية المستدامة فـــي مختلف المستويات (المحلية، الإقليمية، القطرية والعالمية) وتمكنا من خلاله استيعاب جوانب من تجارب تطبيق التنمية المستدامة والصعوبات التي واجهتها وتبين كيف أن الانتقال من مستوى التطبيق العالمي إلى المستوى القطري يطرح عدة إشكاليات وكيف أن إشكاليات غيرها تُطرح عند الانتقال من المستوى القطري إلى المستوى المحلي. وتُعد أدوات تقييم التنمية المستدامة من بين أهم الجوانب التي تم استيضاحها حيث لا يمكن الكلام عن تفعيل للتنمية المستدامة بدون تقييم وافي لها وتبين أن العديد من مخابر البحث ومكاتب الدراسات طورت أدوات منهجية لمساعدة مختلف الفاعلين المحليين في معرفة مدى تأثر أبعاد التنمية المستدامة بالسياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع التي يشرفون عليها .

ومن خلال البحث النظري تم كذلك استيعاب الكثير من حيثيات ادراج التنمية المستدامة في الجزائر حيث تبين لنا أن هذا الإدراج أخذ عدة أشكال كاستحداث هيئات مختصة مثل المراصد و معاهد التكوين والوكالات وباستحداث نصوص تشريعية ومن خلال المصادقة على المعاهدات الدولية والعمل على تنفيذها ومن بين المساعي المميزة على المستوى الوطني نجد جدول الأعمال الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة PNAE-DD والاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.

وبالنسبة للتنمية الريفية في المناطق الجبلية تبين من خلال الجانب النظري للبحث أنها حظيت باهتمام خاص في العشريات الأخيرة على المستوى العالمي كما على المستوى الوطني وهذا نظرا لحساسيتها وهشاشتها ودورها الهام في المحافظة على التوازنات البيئية والاقتصادية والاجتماعيـــــة وتجسيدا لتفعيل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية الجزائرية تم استصدار نصوص تشريعية خاصة بها وأعطيت لها مكانة خاصة في المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية.

وتبين من خلال بعض أعمال كل من عبد القار خليل ومارك كوت أن تجارب الجزائر في تنمية مناطقها الجبلية خلال العشريات الثلاث الأولى بعد الاستقلال لم تؤت اكلها بالمستوى المطلوب بحيث حققت جزء محدود من احتياجات سكان هذه المناطق وتبين أن استجابة المجتمعات الجبلية الجزائرية لجهود التنمية ظل مرهونا باستعدادها ومناعتها الذاتيين تجاه المؤثرات الداخلية و الخارجية عبر الزمن.

وعرفنا أن سيرورة التنمية في منطقة بني ورتلان تعرضت لهزات عنيفة خلال فترة الاستعمار الفرنسي تسببت في تقويض مختلف دعائم التوازن التقليدي -المستدام نسبيا- بين الوسط الجبلي والمجتمع

الورتلاني وهو ما دفع به شيئا فشيئا إلى الانفتاح القصري على العالم الحضري مع ما أملاه ذلك من تبعية في الموارد المالية (للمهاجرين) و في المبادرات التنموية (للسلطات العمومية) وظل الحال كذلك إلى غاية تسعينيات القرن الماضي أين عرفت المنطقة ظرفا استثنائيا عنوانه العريض اللا أمن حيث جعل هذا الوضع مسار التنمية يعرف ركودا كبيرا لمدة عشرية من الزمن. وبعد استعادة الأمن نهاية التسعينات، عادت إليها الدينامية التنموية تدريجيا من خلال مبادرات عديدة لكن ذلك لم يحول دون نزوح نسبة معتبرة من سكانها إلى المدن حيث عرفت المنطقة خلال العشرية 1998– 2008 معدل نمو سكاني سالب، ولم يدم الوضع على حاله خلال العشرية الموالية أين استعادت المنطقة نموها السكاني الإيجابي وهو ما يمكن تفسيره بالنجاح النسبي لمختلف مبادرات التنمية " المستدامة " التي استفادت منها المنطقة خلال العشرية الأخيرة.

ومن جهة أخرى تضمن الجانب الإمبريقي للبحث مراحل وخطوات متعددة حيث سمحت الملاحظات الميدانية والمقابلات المفتوحة مع بعض الفاعلين المحليين بالبناء التدريجي لأسئلة البحث وفرضياته ثم اختيار الأدوات المنهجية المناسبة لجمع المعطيات الميدانية اللازمة للتأكد من صحة الفرضيات وقد أسفر تطبيقها على جمع معطيات متنوعة كثيرة تطلبت وقتا وجهدا معتبرين لتحليلها وتأويلها. ومكننا جهد التحليل والتأويل لإثبات أو نفي الفرضيات من تسليط الضوء على الكثير من حيثيات تفعيل التنمية المستدامة، وهذا من خلال تحليل المعطيات المتعلقة بأدوات وطرق عمل المصالح العمومية والمبادرات التي تشرف عليها ومن خلال التمعن في مستوى تأهيلها. **وتبين كذلك أن لموضوع البحث جوانب متعددة تنتظر الاستكشاف، لعل أهمها إبراز دور فاعلين آخرين في تفعيل التنمية المستدامة في منطقة الدراسة مثل: المؤسسات المستحدثة لتفعيلها، الجمعيات، المستثمرين الخواص، مكاتب الدراسات والخبرة، المؤسسات العمومية. وفي نفس السياق تبين لنا من الناحية المنهجية أن استيفاء مختلف مراحل أداة تحليل المحتوى من شأنه أن يساعد في تدقيق وتحليل النتائج المتعلقة بوضوح إدراج التنمية المستدامة وفي وجود علاقات التكامل والانسجام بين المبادرات المختلفة.**

ونأمل في الأخير أن يكون هذا العمل قد ساهم في توضيح وإبراز معالم الطريق المؤدية نحـــو تفعيل التنمية في منطقة بنـــي ورتلان وفـــــي المستوطنات الجبـــــلية الجزائـــــرية كـــــــكل.

ونختـــم بالمثل الكـوري الـــذي مفـــاده أن ***" الكـــــمال نهـــــج وســـــبيل ولـــيس هـــدف "***

« le perfectionnement est chemin, pas une fin ».

المصـــــــــــــــادر[1] :

أولا المراجع باللغة العربية:

أحـــــد، رشيـــد، 1986. *التنمية المحلية*، القاهـــــرة: دار الامعة العربية للطبـــــاعة والنـــــشر.

الزهراني، سعود، 2009. التخطيط الاستراتيجي لتنمية ريفية مستدامة. في: الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وبرنامج المدن الصحية بمحافظة المندق، من 10 إلى 12أوت 2009 [على الشبكة العنكبوتية]. 11 أوت 2009 متوفر على الرابـــــط: http://dr-saudalzahrani.com/archive/j15/index.php?option=com_content&view=article&id=1038:----&catid=131&Itemid=100228 [تم تصفحه بتاريخ 2017/08/13]

الكواري، علي خليفة، 1981. «حقيقة التنمية النفطية: حالة أقطار الجزيرة العربية»، *مجلة المستقبل العربي*، العدد. 27، ص ص. 34- 37

المجلس الوطنـــــي الاقتصادي والاجتماعي، 1999. إشكالية تنميـــة الفلاحة ، الجزائر، الـــــدورة الرابعـــة عشـــــر.

المنظمة العربية للتنمية والزراعة الأسكوا، 2007. *التنمية الريفية في المنطقة العربية*[على الشبكة العنكبوتية] ، 29 أكتوبر 2007، متوفر على الرابط: http://css.escwa.org.lb/sdpd/30-10_1-11/D8.pdf [تم تصفحه بتاريخ 2017/08/13].

المـــــــوسوعة العربيـــــة، *الاستيطان*[على الشبكـــة العنكبوتيـــــة] مـــــتوفر علـــــــــى الرابـــــــــط: https://www.arab-ency.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86 [تم تصفحه بتاريخ 2017/08/08]

الوزارة المنتدبـــة المكلفة بالتنمية الريفيـــة، 2003. *برنامج سياسة التجديد الريفي*، الجزائر: المطبعـــة الرسميـــة.

انجـــرس، موريس، 2010. منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات علمية، الجزائر: دار القصـــــبة.

بن صفية، سفيان، 2017. التجربة الجزائرية في تنمية وتهيئة الأوساط الجبلية، ولاية برج بوعريريج نموذجا، في: *المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية* [على الشبكة العنكبوتية] ، مارس 2017 ، العدد 26، الجزء الأول، ص ص 176-192 متوفر على الرابط: http://www.revue-dirassat.org/wp-content/uploads/2017/04. [تم تصفحه بتاريخ 2018/01/09]

بودقة، فوزي، 2013. تحديات التنمية المستدامة وأثرها على إدارة وتوجيه النمو العمراني بمدينة الجزائر. القاهرة، 19 -21 ماي 2013 [على الشبكة العنكبوتية]. القاهـــــــرة، المعـــــهد العربي لإنمـــــاء المـــــدن. متوفر على الرابـــــــط: erepository.cu.edu.eg/index.php/URP-Conf/article/view/.../5140 [تم تصفحه بتاريخ 2017/08/09].

جامع، محمد نبيل، 2011. مفهوم التنمية الريفية تحت ظرف القرية المصرية [على الشبكة العنكبوتية] مضمون درس، قسم التنمية الريفية كلية الزارعة بالشاطبي جامـــــــعة الاسكندرية. متـــــــــــوفر على الرابط التـــــالي: http://www.academia.edu/642000/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9 [تم تصفحه بتاريخ 2017/08/12].

حجـــاب، منـــــــير، 2000. *الأعلام و التنـــــمية الشاملة*، الطبـــــعة 2، القـــــاهرة: دار الفـــجر.

حسين، عبد القادر، 2012. *الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية*. [على الشبكة العكنبوتية] ، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدراسات الأورومتوسطية، 250 ص. متوفرة على الرابط التـــــــــتالي: http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/1192 [تم تصفحها بتاريخ 2019/01/31]

حسونة، عبد الغني، 2013. *الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة*. بسكرة: جامعة محـــــمد خيـــــضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الـــــــــسياسية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق.

[1] تـــم اعداد قائـــــمة المراجع استنـــــــادا إلى مـــــعيار إيزو 690 (Iso 690) حسب ما تـــم تفصيله في المرجـــــــع المعنون (Méthode de citation et d'une de rédaction bibliographie) و هو متوفر على الرابط التالي: https://www.hevs.ch/media/document/1/guide_bibliographie_ingenierie.pdf

حمداني، محي الدين، 2009. *حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل* [على الشبكة العكنبوتية]، الجزائر، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتواره علوم في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، متوفرة علـــى الرابط التـــــالي: http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/10445/1/HAMDANI_MAHEDDINE.pdf [تم تصفحها بتاريخ 2017/11/27]

خاطر، أحمد مصطفى، 2002. *التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية، نماذج ممارسة*، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

خرشي، النوي، 2011. *تســـــيير المشاريع فـــــي إطار تنظيم الصفقات العمومـــــــية*، الجـــــزائر: دار الخلـــــــدونيـــــة، ردمك: 978-9961-52-068-0

رشيـــــد، أحمد ،1986. *التنـــــمية المحلية*، القـــاهرة: دار الجامعـــــة العربية للطبـــاعة والنشـــــر.

رمانو، دونا تو، 2003. *الاقتصاد البيئي و التنمية المستدام* [على الشبكة العكنبوتية]. دمشـــق: المركز الوطني للسياسات الزراعية، متوفر على الرابط :http://agriportal.gov.sy/public/dwnld-files/training_materials/ar/tm_env_eco_sustainable_development_ar.pdf [تم تصفحه بتاريخ 2017/08/08] .

غنيم، عثمان محمد وأبو زنط، ماجدة أحمد، 2007. *التنمية المستدامة*، عمـــــــان : دار الصفـــــاء للنشر والتوزيع .

شبل العربي، 2015. *التنمية المستدامة حقيقية أم مثالية، حالة ولاية سطيف*، جامعة قسنطينة 1، كلية علـــوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية ، قسم التهيئة العمرانية، مذكـــــــــــــــرة لنيل شهادة المـــــــاجستير فـــــي التهيئة العمرانية.

شمخي الحلاوي، سماح إبراهيم، 2014. *العوامل الطبيعية المؤثرة في الاستيطان الريفي* [محاضرة على موقع جامعة بابل] محتوى درس لكلية التـــــربية الأساسية قـــــسم الجغـــــرافيا . 2014 ، متوفـــــر علـــــى الرابط التـــــــــــالي: http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&lcid=38284 [تم تصفحه بتاريخ 2016/10/13]

شواش، عبد القادر، 2013. *الدينامية الاقليمية و رهانات التنمية المحلية المندمجة: حالة دراسية لبلديات من الإقليم الشمالي لولاية سطيف*. [على الشبكة العنكبوتية] ، جامعة قسمطنة 1، كلية علـــوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، أطروحة لنيل دكتوراه العلوم في التهيئة العمرانية، متوفرة على الرابط التالي : https://bu.umc.edu.dz/theses/amenagement/ACHO3951.pdf [تم تصفحها بتاريخ 2019/01/31].

شواش، عبد القادر، 2001. *التحولات الريفية في البلديات المهمشة: حالة بلديات شمال غرب سطيف*، قسنطينة: كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، مذكرة لنيل شهـــــادة الماجستير فـــــــي تهيئة المجال.

شويح، بن عثمان، 2011. *دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية: دراسة حالة البلدية* [على الشبكة العنكبوتية]. تلمسان: جامعة إبي بكر بلقايد، كليـــــة العلوم السياسية والقانونية، مذكـــــرة ماجستير فـــــي القانون العام، متوفرة علـــــــى الرابط :http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/2840/3/chwiyah.pdf [تم تصفحه بتاريخ 2017/08/24]

عبوشي، سعيد، 2009. *إشكالية الزراعة و التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، دراسة ميدانية لبلدية عين مران- ولاية شلف*، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، معهد علم الاجتماع، رسالة ماجستير .

فكار، عثمان، 2006. *تطور السكن في الوسط الريفي: دراسة سوسيو-مجالية للمجال السكني: منطقة " بني وتلان" شمال غرب سطيف (القبائل الصغرى)*. الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، معهد علم الاجتماع. رسالة دكتوراه.

كزار، محمد اكلي، 2008. *التحولات المجالية في القري الجبلية القبائلية : حالة قرى و مداشر منطقة بني ورثيلان بأقصى شمال غرب ولاية سطيف*[على الشبكة العنكبوتية]. قسنطينة : جامعة منتوري ، كلية علوم الأرض و التهيئة العمرانية ، قسم الهندسة المعمارية والعمران. مذكرة ماجستير فـي العمران، مـــــــتوفرة على الرابـــط : http://bu.umc.edu.dz/theses/architecture/AKER2374.pdf ، [تم تصفحها بتاريخ 2016/10/13].

مدور، وليد، 2010. *التحولات الحضرية في منطقة جبلية، حالة مراكز منطقة واد عبدي (الاوراس: ثنية العابد، شير، منعة، ثيغرغار)*، قسنطينة: جامعة منتوري، كلية علوم الأرض والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية. مذكرة ماجستير في العمران.

مضرخليل عمرالكيلاني، جغرافيا الجبال [محاضرة في الفكر الجغرافي المعاصر] محتوى درس لجامعة كويه متوفر على الرابط التالي: https://sites.google.com/site/mutharalomar/MountainsGeography.doc?attredirects=0 [تم تصفحه بتاريخ 2016/10/13]

مطانيوس مخول و عدنان غانم، 2009. «نظم الإدارة ودورها في التنمية الاقتصادية »، في: *مجلة جامعة دمشق للـــعلوم الاقتصادية والقانونية*[على الشبكة العكنبوتية]. 2009، المجلد 25 العدد 02 متوفر على الرابط: http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/33-51.pdf [تم تصفحه يوم 2014/09/21]

هاشمي، الطيب ،2014. *التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر*[على الشبكة العنكبوتية] تلمسان: جامعة بوبكر بلقايد كلية العلوم الاقتصادية والتجـــارية وعلـــوم التسييـــر، أطروحة دكـــتوراه، متوفرة علـــى الرابط التـــــالي:-http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/7447/1/orientation-politique-developpement-rural-algerie.Doc.pdf [تم تصفحها بتاريخ 2017/08/13].

هجرس منصور، 2008 . *إشكالية التخلف وجهود التنمية في البلديات الجبلية الشمالية لولاية سطيف، حالة بلديات: عين كبيرة، دهامشة، أولاد عون، عموشة، تيزي نبشار، واد البارد*، قسنطينة: جامعة منتوري، كلية علوم الأرض والتهيئة العمرانية، قسم علوم الأرض، مذكرة ماجستير في تهيئة المجال.

وزارة الشؤون البلدية و القروية السعودية، 2005. *دليل تفعيل التنمية في التخطيط [على الشبكة العنكبوتية].* الرياض: مكتبة فهد الوطنية، الطبعة الأولى. متوفر على الرابط التالي:
http://www.t1t.net/download/d61.pdf [تم التصفح يوم 2017/08/08]

ثانيا المراجع باللغتين الفرنسية و الإنجليزية :

ADAM, Matthieu,2016. *La production de l'urbanisme durable : l'enrôlement des concepteurs et des habitants l'intégration des contradictions* [en ligne]. Tours: Université François Rabelais, Thèse de doctorat en aménagement de l'espace et urbanisme, Disponible à l'adresse : http://www.applis.univ-tours.fr/theses/2016/matthieu.adam_4599.pdf [consulté le 13/08/2017]

AIS, Amar, 2003. *Pour une nouvelle gestion de la croissance des établissements humaines: exemple d'un village de montagne*. Alger: E.P.A.U, mémoire de magistère en urbanisme.

ANAT, 2012. *PATW de la wilaya de Sétif volume II, les unités d'aménagement*.

ANAT, 2008. *PATW de la wilaya de Sétif , rapport d'établissement,* 2008.

BACHAKH, Houria, 1998. *Mécanismes de formation / transformation de l'environnement bâti: essai de l'identification de l'environnement villageois kabyle, le cas de Aith yeni.* Alger: E.P.A.U. mémoire, de magistère en urbanisme.

BELLONCLE, Guy,1983. «Le développement rural intégré: du concept à l'application : Ressources humaines et développement rural intégré».In : *Options Méditerranéennes* [en ligne]. 1983, *Série Etudes; n. 1983-III.* disponible à l'adresse : http://ressources.ciheam.org/om/pdf/s06/CI010726.pdf [consulté le 13/08/2017]

BEREZOWSKA-AZZAG, Eva ,2011. *Projet urbain, guide méthodologique: connaitre le contexte de développement durable* ,volume 1, Alger : Synergie, ISBN 978-9961-882-09-2.

BEREZOWSKA-AZZAG, Eva ,2012. *Projet urbain, guide méthodologique : Comprendre la démarche du projet urbain*,volume 2, Alger : Synergie, ISBN 978-9961-882-09-2.

BERR, Eric, 2008. *Écodéveloppement et développement durable* [vidéo en ligne]. Support de cours: Mooc «environnement et développement durable », Université virtuelle environnement et développement durable, 2008. Disponible à l'adresse : https://www.uved.fr/production/ressources-uved-produites/ressources/details-de-la-ressource/?tx_uveddatabase_display%5Bresources%5D=633&tx_uveddatabase_display%5Baction%5D=show&tx_uveddatabase_display%5Bcontroller%5D=Resources&cHash=1b0ea9af1a4eb98b6bd6b457fbca131d. [consulté le 31/01/2019]

BESSAOUD, Omar, 2003. *les acteurs de développement local durable en Algérie , comparaison méditerranéenne, 12,13 et 14 mais 2003* [en ligne]. Oran, CRASC, 2004, ISBN: 9961-813-09-X . Disponible à l'adresse : http://www.crasc.dz/ouvrages/index.php/ar/9-sommaire/31-les-acteurs-du-d%C3%A9veloppement-local-durable-en-alg%C3%A9rie-comparaison-m%C3%A9diterran%C3%A9enne [consulté le 24/08/2017]

BESSAOUD, Omar, 2006. « La stratégie de développement rural en Algérie ».In : Chassany J.P. (ed.), Pellissier J.-P. (ed.). *Politiques de développement rural durable en Méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de l'Union Européenne* [en ligne]. Montpellier: CIHEAM, p. 79-89 (Options Méditerranéennes :Série A. Séminaires Méditerranéens; n. 71) . Disponible sur: http://ressources.ciheam.org/om/pdf/a71/06400059.pdf [consulté le 24/08/2017]

BOMBENGER, Pierre- Henri, 2011. *L'urbanisme en compagne : Pratique de la planification des sols et d'aide à la décision dans les communes rurales françaises* [en ligne]. Tours, Montréal: Université de François-Rabelais de Tours et université de Québec à Montréal, école doctorale science de l'homme et de la société, UMR 6173 CITERES- Cités TERritoires Environnement Société . Thèse en cotutelle pour obtenir le grade de docteur . Disponible à L'adresse: http://www.archipel.uqam.ca/4492/1/D2275.pdf [consulté le 12/08/2017] .

BOUDIN, Mathieu, 2009. *Le développement durable: nouvelle idiologie de XXI siècle*, Paris: L'HARMATTAN, ISBN 978-2-296-08622-7.

BOURDIEU, Pierre et SAYAD .A,1964. *Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie,* Paris: Ed Minuit.

BOUTAUD , Aurelien, 2005. *Le développement durable: penser le changement ou changer le pansement ?: bilan et analyse des outils d'évaluation des politiques publiques locales en matière de développement durable en France: de l' émergence d'un changement dans les modes de faire au défi d'un changement dans les modes de penser*, [en ligne]. St-Étienne : Ecole nationale supérieure des mines de st-Etienne et l'université Jean Monnet. Thèse pour obtenir le grade de Docteur en science de génie de l'environnement. Disponibles à l'adresse: http://www.wwwv1.agora21.org/entreprise/these-ABoutaud-00.pdf [consulté le 08/08/2017]

BOUTEFNOUCHET, Mostefa, 1980. *la famille algérienne évolution et caractéristique récente*, Alger: Société nationale d'édition et de diffusion.

BRUNET, Normand, 2002. « L'engagement de Curitiba: un lien à rétablir pour Montréal, Canada (Québec) »,In : *VertigO - la revue électronique en sciences de l'environnement* [En ligne]. le 01 décembre 2002, Volume 3 Numéro 3 | décembre 2002. Disponible à l'adresse: http://vertigo.revues.org/4174 ; DOI : 10.4000/vertigo.4174 [consulté le 10 août 2017].

CARETTE, Ernest, 1948. *Exploration scientifique de l'Algérie pendant les années 1840, 1841, 1842, étude sur la Kabylie proprement dite,* Tome IV, Paris: Imprimerie Royale.

CDER, sd. Le Centre de Développement des Energies Renouvelables [en ligne], disponible à l'adresse: http://www.cder.dz/?lang=ar [consulté le 12/11/2017]

CENEAP, 2009. *Synthèse des études sur le développement intégré des zones de montagne la partie nord de la wilaya de Sétif.* [en ligne]. Sétif, Algérie, PP.1-12. Disponible à l'adresse: http://www.ceneap.com.dz/Pdf/Setif-SchemDir.pdf, [consulté le 29/03/2016].

CENEAP , 2009 a1. *Développement durable intégré des zones de montagne de la partie nord de la wilaya de Sétif, commune de Ain Legredj, Rapport méthodologique.*

CENEAP , 2009 b1. *Développement durable intégré des zones de montagne de la partie nord de la wilaya de Sétif, commune de Ain Legredj, Rapport diagnostic.*

CENEAP , 2009c1. *Développement durable intégré des zones de montagne de la partie nord de la wilaya de Sétif, commune de Ain Legredj, Rapport Final.*

CENEAP, 2009 a2. *Développement durable intégré des zones de montagne de la partie nord de la wilaya de Sétif, commune de Beni Ourtilane, Rapport méthodologique.*

CENEAP , 2009 b2. *Développement durable intégré zones de montagne de la partie nord de la wilaya de Sétif, commune de Beni Ourtilane, Rapport diagnostic.*

CENEAP , 2009c2. *Développement durable intégré des zones de montagne de la partie nord de la wilaya de Sétif, commune de Beni Ourtilane, Rapport Final.*

CENEAP, 2009 a3. *Développement durable intégré des zones de montagne de la partie nord de la wilaya de Sétif, commune de Beni Chebana, Rapport méthodologique.*

CENEAP , 2009 b3. *Développement durable intégré des zones de montagne de la partie nord de la wilaya de Sétif, commune de Beni Chebana , Rapport diagnostic.*

CENEAP , 2009c3. *Développement durable intégré des zones de montagne de la partie nord de la wilaya de Sétif, commune de Beni Chenana, Rapport diagnostic Final.*

CENEAP, 2009 a4. *Développement durable intégré des zones de montagne de la partie nord de la wilaya de Sétif, commune de Beni Mouhli, Rapport méthodologique.*

CENEAP , 2009 b4. *Développement durable intégré des zones de montagne de la partie nord de la wilaya de Sétif, commune de Beni Mouhli, Rapport diagnostic.*

CENEAP , 2009 c4. *Développement durable intégré des zones de montagne de la partie nord de la wilaya de Sétif, commune de Beni Mouhli, Rapport diagnostic Final.*

CHARLOT-VALADIEU Catherine, OUTREQUIN, Philipe, 2011. *L'urbanisme durable : Concevoir un éco-quartier,* 2éme édition. Paris: Le moniteur.

CHAGRANI, Mouloud, 1988. *Urbanisation et organisation de l'espace montagnard, cas de Larbâ- Nathirathen , une commune de Djurjura*. mémoire de magistère en urbanisme en urbanisme, Alger: E.P.A.U .

CMED : Commission mondiale sur l'environnement et le développement, 1989. *Le Rapport Brundtland Notre « avenir à tous »* [en ligne]. Disponible à l'adresse : http://www.diplomatie.gouv.fr/sites/odyssee-developpement-durable/files/5/rapport_brundtland.pdf [consulté le 06/08/2017].

CNERIB, 1986. *Etude sur la revalorisation de l'habitat traditionnel Kabyle,* Alger: Ministre de l'aménagement du territoire et de l'urbanisme et de la construction M.A.T.U.C.

CNFE,2017. Le site officiel de Conservatoire National des Formations à l'Environnement [en ligne], disponible à l'adresse: http://www.cnfe.org.dz/crbst_1.html [consulté le 11/11/2017].

C.N.T.P.P, sd. Le site officiel de Centre national des technologies de production propres [en ligne], disponible à l'adresse : http://www.cntppdz.com/ [consulté le 11/11/2017].

CÖTE, Marc, 1996. *Pays, paysage, paysans, d'Algérie*, Paris: CNRS, ISBN: 0224-2702.

DEPELTEAU, François, 2005. *La démarche d'une recherche en sciences humaines: de la question de départ à la communication des résultats;* Canada, les Presses de l'Université Laval, ISBN DBU 2-8041-3526-8 .

DERGHAZARIAN, Alec, 2011. *Les méthodes d'évaluation du bâtiment et du cadre bâti durable* [en ligne]. Sherbrooke: université de Sherbrooke, Centre universitaire de formation en environnement. Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de maîtrise en environnement (M. Env.). Disponible à l'adresse: https://www.usherbrooke.ca/environnement/fileadmin/sites/environnement/documents/Essais2011/Derghazarian_Alec__memoire_.pdf [consulté le 11/08/2017].

Di CASTRI, Francesco ,2005. Les conditions gagnantes de développement durable. In VILLENEUVE, Claude, *Le Développement durable quelles progrès, quels outils, quelles formation?: actes du colloque*, Chicoutimi, 9 au 11 mai 2005 [en ligne] . Québec : Les publications de l' IEPF, pp.17-28, disponible à l'adresse : http://www.ifdd.francophonie.org/media/docs/publications/232_IEPFActesDD2005.pdf [consulté le 06/08/2017].

DJENANE , Abdel-Madjid, 2011. *Les Projets de Proximité de Développement Rural Intégré: objectifs, contenu et méthodes*. Sétif, [en ligne] mars 2011, PP 01-09. Disponible à l'adresse : www.solidaire-etdurable.fr/.../Djenane_Projets%20de_Proximite_de%20.PDF. [consulté le 06/06/2017].

DOYLE, T, 1998. "Sustainable Development and Agenda 21: The Secular Bible of Global Free Markets", *Third World Quarterly*, Vol. 19 (4), pp. 771-786, Routledge, Londres.

El Moudjahid, 2007.*L'Algérie en mouvement: LE RENOUVEAU RURAL,* [en ligne], dossier publié le 13 février 2007 par le quotidien El Moudjahid disponible à l'adresse: http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic/index.htm [consulté le 20/05/2007].

FAO, 2013. *Pourquoi investir dans le développement durable des montagnes* [en ligne]. Rome: ISBN 978-92-5-207012-2 disponible à l'adresse: http://www.fao.org/docrep/017/i2370f/i2370f00.pdf [consulté le 10/08/2017].

FARINE, Charles, 1865. *A travers la Kabylie*, Paris, Ed, D.U.C.R.C.Q.

FONTAINE, Jacques1983. *Village kabyle et nouveau réseaux en Algérie, le cas de la région de Bejaia* .273 p. thèse de3ème cycle , Tours : centre d'étude et de recherche URBAMA «Urbanisation du monde arabe» .

KACI, Mebarek, 2001. *Contribution à protection de l'architecture rurale traditionnelle, cas d'un village antique de Taksebt en Kabylie maritime*. Alger: EPAU, mémoire de magistère en urbanisme.

KHELIL, Abdelkader, 2000. *La société montagnarde en question*, Alger: ANEP.

LAIB, Siham et CHAKOUR, Saïd Chaouki, Sd. La politique de renouveau rural face aux enjeux de la diversification économique et au développement des territoires en Algérie [en ligne] disponible à l'adresse : http://www.enssea.net/enssea/majalat/2512.pdf [consulté le 24/08/2017].

LECHIS, Louis, 1957. Une excursion archéologique dans le Guergour (été 1938), in *Etude d'épigraphie, d'archéologie et d'histoire africaines, Paris: Arts et métiers graphiques*. P-P. 336 – 347.

LIEBARD, Alain , De Hebrde, André, 2005. *Traité de l'architecture et d'urbanisme bioclimatiques*. Paris: Le Moniteur. ISBN 2-913620-37-X.

MACLAREN, Verginia W,1992. *Pour un développement urbain durable au canada: la mise en œuvre du concept*. Première édition, V1, Toronto : CIRUR, ISBN 1-895469-17-1.

MADR,2015. évaluation de la mise en œuvre de la consolidation du programme de développement rural.22ème session de 3 mai 2015. Disponible à l'adresse: https://www.liportal.de/fileadmin/user_upload/oeffentlich/Algerien/30_wirtschaft-entw/Renouveau_Rural_03_05_2015.pdf [consulté le 09/0/2018].

MANCEBO, François ,2007. «Le développement durable en question ». In: *Cybegéo, revue européenne de géographie, Epistémologie, Histoire de géographie,* Didactique, [en ligne], 09 octobre2007, document 404, disponible à l'adresse : http://cybergeo.revues.org/10913;DOI:10.4000/cybergeo.10913 [Consulté le 26 janvier 2016] .

MATE (Ministre d'aménagement de territoire et de l'environnement), 2002. *Plan d'action national pour l'environnement et le développement durable*, [en ligne] Algérie, disponible à l'adresse: http://www.algerianembassy.hu/images/stories/algerie-paned.pdf [consulté le 23/11/2017].

MADR, 2000. *le plan développement agricole*, 2000.

MADR, 2010. *la politique de renouveau rural en Algérie*, [en ligne] Algérie, disponible à l'adresse : http://www.minagri.dz/pdf/Presentat%20rar.pdf[consulté le 31/01/2019].

MDCDR (Ministre Délégué Chargé Du Développement Rural), 2006. Approche méthodologique pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégré, pour une meilleure gouvernance des territoires ruraux.

MDWord©, 2007. *SI-PSRR, Manuel d'utilisation (Guide de l'utilisateur pour le montage et le suivi de PPDRI).*

MEAT (Ministre de l'équipement et de l'aménagement de territoire), 2000. *Demain l'Algérie, l'état de territoire la reconquête du territoire,* Algérie: sInd (circa).

MERLIN, Pière, CHOAY, Françoise ,1988. *Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement*. Paris: PUF.

METL, Direction générale de l'urbanisme et de l'habitat et de la construction, 1998.*Ville et* développement *durable*. France.

MESSACI, Nadia, 1990. *L'habitat des Aith Waghlis chaos spatial ou ordre caché ?* Constantine: Université de Mentouri, institut d'architecture et d'urbanisme, mémoire de magistère en urbanisme.

MREE, 2016, *Site de ministère Algérien des ressources en eau* [en ligne]. Disponible à l'adresse: http://www.mree.gov.dz/?lang=fr [consulté le 11/11/2017].

OECD, 2007. *OECD, Factbook 2007* [en ligne]. Disponible à l'adresse: http://www.oecd.org/publications/factbook/38335554.pdf, ISBN 978-92-64-02946-0 [consulté le 11/06/2018]

ONEDD (observatoire nationale de développement durable), 2012. *Instrument européenne de voisinage et de partenariat, Vers un système de partage d'informations sur l'environnement « SEIS », RAPPORT PAYS ALGERIE* [en ligne]. Mars 2012. Disponible à l'dresse: enpi-seis.pbe.eea.europa.eu/south/algeria/country.../Country-report-ALGERIA.3.pdf [consulté le 12/11/2017].

ONS, 2001. *Armature urbaine, RGPH 2008,* Alger : les ateliers de l'imprimerie de L'ONS, ISBN: 978-9961-792-74-248-6

ONU-HABITAT, 2012a. *ONU-HABITAT*[en ligne]. Aout 2017. [Disponible à l'adresse]: https://fr.unhabitat.org/ [consulté le 08/08/2017].

ONU-HABITAT , 2012b. Historique, mandat et rôle dans le système des Nations Unies. *ONU-HABITAT* [en ligne]. Aout 2017. Disponible à l'adresse: https://ar.unhabitat.org/about-us/history-mandate-the-un-system/ [consulté le 08/08/2017].

PEILLON, Pierre, 1972. *L'occupation humaine en basse Kabylie: peuplement et habitat d'une zone intermédiaire du tell Algérien*. Thèse de 3ème cycle en géographie, Université de Lyon UER des Science de l'homme et de son environnement.

RICHARDSON, Nigel, 1989. *Land use planing and sustainable development in Canada*. Conseil consultatif canadien de l'environnement: Ottawa.

RICHARDSON, Nigel, RICHARD, Stren, RODNEY , White , JOSEPH Whitney, 1992. Sustainable cities: urbanization and the environment in international perspective. In: *Westview press*. 1992. pp.145-167.

SACAREAU, Isabelle , 2003. *La montagne: une approche géographique*. Paris: Belin. ISBN 2-7011-3201-0

Secrétariat d'Etat chargé de l'Environnement, 1997. National Implémentation of Agenda 21, Le profil de l'Algérie. Site de l'organisation des nations unies [en ligne]. disponible à l'adresse: http://www.un.org/esa/earthsummit/alger-cp.htm [consulté vers 2016]

SEMMACHE, Samia, 2015. *Impact des projet de proximité de développement rurale –PPDRI- sur le développement de l'entreprenariat rural en Algérie: Cas de la wilaya de Tlemcen* [en ligne]. Tlemcen: Université Abou Bekr Belkaid -Tlemcen-Faculté des Sciences Economiques Gestion, Mémoire de Magister . disponible à l'adresse: https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjpr6G5we_VAhWGWBoKHcFqAhkQFggIMAA&url=http%3A%2F%2Fdspace.univ-tlemcen.dz%2Fbitstream%2F112%2F7929%2F3%2Fprojets-proximite-entrepreneuriat-Developpement-rural-Algerie.Mag.pdf&usg=AFQjCNHQYvWLnFB4nsUxuRlxVDh9ddjRXg [consulté le 24/08/2017]

SOUGAREVA, Nedialka, HOLEC Nathalie, 2000. *L'histoire des villes durables européennes: Emergence des villes durables dans la décennie des années 90*. [en ligne], disponible à l'adresse : http://base.d-p-h.info/fr/fiches/dph/fiche-dph-8293.html [consulté le 10/08/2017].

SRIR , Mohamed ,2009. *Processus d'évaluation de la durabilité urbaine en vue de la définition d'objectifs pour un quartier durable*, Alger: E.P.A.U, Laboratoire VUDD, mémoire de magister en urbanisme et environnement.

SURCHAT VIAL, Nicole, 2006. *Ville, développement durable et urbanitaire,* [en ligne]. Genève: l'Institut d'Architecture de l'Université de Genève , Thèse pour obtenir le grade de docteur en urbanisme . Disponible à l'adresse: https://doc.rero.ch/record/5682/files/1_these-SurchatVialN.pdf [consulté le 23/08/2017].

TIETZMANNE SILVA, José Antônio, 2007. *Vers un droit pour les établissements humains durables* [en ligne]. Limoges : Faculté de Droit et des Sciences Economiques de Limoges. Thèse présentée pour le doctorat en droit nouveau régime. Disponible à l'adresse: http://epublications.unilim.fr/theses/2007/tietzmann-e-silva-jose-antonio/tietzmann-e-silva-jose-antonio.pdf [consulté le 08/08/2017].

Top engineering consult, 2012 a1. *Etude du schéma directeur de gestion des déchets solides urbains de la commune d'Ain Legradj, diagnostic et évaluation qualitative et quantitative des déchets solides urbains.*

Top engineering consult, 2012 b1. *Etude du schéma directeur de gestion des déchets solides urbains de la commune d'Ain Legradj, la conception du nouveau schéma organisationnel de gestion des déchets solides urbains.*

Top engineering consult, 2012 a2. *Etude du schéma directeur de gestion des déchets solides urbains de la commune de Beni Ourtilane , diagnostic et évaluation qualitative et quantitative des déchets solides urbains.*

Top engineering consult, 2012 b2. *Etude du schéma directeur de gestion des déchets solides urbains de la commune de Beni Ourtilane, la conception du nouveau schéma organisationnel de gestion des déchets solides urbains*

Top engineering consult, 2012 a3. *Etude du schéma directeur de gestion des déchets solides urbains de la commune de Beni Chebana , diagnostic et évaluation qualitative et quantitative des déchets solides urbains.*

Top engineering consult, 2012 b3. *Etude du schéma directeur de gestion des déchets solides urbains de la commune de Beni Chebana, la conception du nouveau schéma organisationnel de gestion des déchets solides urbains*

Top engineering consult, 2012 a4. *Etude du schéma directeur de gestion des déchets solides urbains de la commune de Beni Mouhli, diagnostic et évaluation qualitative et quantitative des déchets solides urbains.*

Top engineering consult, 2012 b4. *Etude du schéma directeur de gestion des déchets solides urbains de la commune de Beni Mouhli, la conception du nouveau schéma organisationnel de gestion des déchets solides urbains*

TSAYEM DEMAZ, Moise, 2009. «Paradoxes conceptuels du développement durable et nouvelles Initiatives de coopération Nord- Sud: Le Mécanisme pour un développement propre (M.D.P), In: *Cybergeo: European Jaurnal of Geography, Environnement, Nature, Paysage,* [en ligne]. 20 mars 2009, article 443, disponible à l'adresse: http://Cybergeo.revues/22065;DOI:10.400/cybergeo.22065 [consulté le 26/08/2012].

VEYRET, Yvette, 2005. *Le développement durable: approche Plurielle,* Paris : Hatier, ISBN 2-218-74657-3.

VILLENEUVE, Claude, RIFFON Olivier , TREMBLAY David,2016. *Comment réaliser une analyse de développement durable ? Guide d'utilisation de la grille d'analyse de développement durable*, [en ligne] Département des sciences fondamentales, Université de Québec à Chicoutimi, Disponible à l'adresse: http://ecoconseil.uqac.ca/wp-content/uploads/2017/04/Guide_utilisation_GADD_2016_SM.pdf, [consulté le 13/08/2017].

VILLENEUVE, Claude. RIFFON Olivier , TREMBLAY David, [et al.], 2014. *35 questions pour une réflexion plus large sur le développement durable : grille d'analyse de la Chaire en éco-conseil*, [en ligne] Département des sciences fondamentales, Université du Québec à Chicoutimi. Disponible à l'adresse: http://ecoconseil.uqac.ca/outils/.[consulté le 31/01/2019].

ZAGHIB, Mohamed, 2009. *Évaluation et impacts des projets de proximité de développement rural (PPDR) sur l'agriculture et le développement rural local. Cas des zones de montagnes du Nord de la wilaya de Sétif,* [en ligne]. Sétif: Université Fehat Abbas, faculté des sciences département d'agronomie, spécialité : agriculture et développement durable. Mémoire de Magister. Disponible à l'adresse: http://www.univ-setif.dz/MMAGISTER/images/facultes/SNV/2009/Zaghib%20med.pdf [consulté le 13/08/2017].

قـــــــــــــائمة الملاحق

الملحق رقم 01: القانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004 المُتعلِّق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة

الملحق رقم 02: مرسوم تنفيذي رقم 05-469 ممضي في 10 ديسمبر 2005 متعلق بتحديد الدراسات والاستشارات المسبقة اللازم إجراؤها وكذا مجموع الشروط والكيفيات والإجراءات التي من شأنها أن تسمح بتحديد المناطق الجبلية وتصنيفها وجمعها في كتل جبلية.

الملحق رقم 03: مرسوم تنفيذي رقم 06-07 ممضي في 09 يناير 2006 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للجبل ومهامه وتنظيمه وكيفيات سيره.

الملحق رقم 04: مرسوم تنفيذي رقم 07-85 ممضي في 10 مارس 2007 يحدد كيفيات إعداد نظام تهيئة إقليم الكتلة الجبلية والمصادقة عليه والدراسات والاستشارات المسبقة الواجب إجراؤها، وكذا إجراءات التحكيم المتعلقة بذلك.

الملحق رقم 05: قائمة الجمعيات المحلية المعتمدة على مستوى بلديات دائرة بني ورتلان سنة 2012.

الملحق رقم 06: كيفية استعمال أداة تحليل التنمية المستدامة GADD 35 question 2014.

الملحق رقم07: نتائج تحليل التنمية المستدامة لكل من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI بمنطقة بني ورتلان والمخطط التوجيهي للتهيئة والعمران ما بين بلديات دائرة بني ورتلان PDAU Intecommunal.

الملحق رقم 08: النسخة النهائية لاستمارة الأسئلـــــــــــــــــة أو الاستبيان المطبقة في البحث.

الملحق رقم 09: نص الطلب الموجه من الأستاذ المشرف إلى رئيس دائرة بني ورتلان لتسهيل البحث الميداني .

الملحق رقم 10 : نص الطلب الموجه إلى رئيس دائرة بني ورتلان لتسهيل إجراء تقييم جماعي للتنمية المستدامة في إطار المجلس التقني للدائرة.

الملحق رقم 11: نص استدعاء رئيس دائرة بني ورتلان للمجلس التقني للدائرة لإجراء تقييم جماعي للتنمية المستدامة

الملحق رقم 12: التحليل المفهومي لفرضيات البحث الأربعة.

الملحق رقم (01): القانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004 المُتعلِّق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة

عندما تكون المخالفة المسجلة في حدود غرامة تفوق ثلاثة ملايين دينار (3.000.000 دج)، فإن المحضر المعد من طرف الموظفين المؤهلين يرسل مباشرة من طرف المدير الولائي المكلف بالتجارة إلى وكيل الجمهورية المختص إقليميا قصد المتابعات القضائية.

المادّة 61 : للأعوان الاقتصاديين المخالفين الحق في معارضة غرامة المصالحة أمام المدير الولائي المكلف بالتجارة أو الوزير المكلف بالتجارة.

يُحدد أجل معارضة الغرامة بثمانية (8) أيام ابتداء من تاريخ تسليم المحضر لصاحب المخالفة.

يمكن الوزير المكلف بالتجارة وكذا المدير الولائي المكلف بالتجارة تعديل مبلغ غرامة المصالحة المقترحة من طرف الموظفين المؤهلين الذين حرروا المحضر، في حدود العقوبات المالية المنصوص عليها في أحكام هذا القانون.

وفي حالة موافقة الأشخاص المتابعين على المصالحة، فإنهم يستفيدون من تخفيض 20 % من مبلغ الغرامة المحتسبة.

تنهي المصالحة المتابعات القضائية.

وفي حالة عدم دفع الغرامة في أجل خمسة وأربعين(45) يوما ابتداء من تاريخ الموافقة على المصالحة، يحال الملف على وكيل الجمهورية المختص إقليميا قصد المتابعات القضائية.

المادّة 62 : في حالة العود حسب مفهوم المادّة 47 (الفقرة 2) من هذا القانون، لا يستفيد مرتكب المخالفة من المصالحة، ويرسل المحضر مباشرة من طرف المدير الولائي المكلف بالتجارة إلى وكيل الجمهورية المختص إقليميا قصد المتابعات القضائية.

المادّة 63 : يمكن ممثل الوزير المكلف بالتجارة المؤهل قانونا حتى ولو لم تكن الإدارة المكلفة بالتجارة طرفا في الدعوى، أن يقدم أمام الجهات القضائية المعنية طلبات كتابية أو شفوية في إطار المتابعات القضائية الناشئة عن مخالفة تطبيق أحكام هذا القانون.

المادّة 64 : تجمع الغرامات المنصوص عليها في هذا القانون مهما كانت طبيعة المخالفات المرتكبة.

المادّة 65 : دون المساس بأحكام المادة 2 من قانون الإجراءات الجزائية، يمكن جمعيات حماية المستهلك، والجمعيات المهنية التي أنشئت طبقا للقانون، وكذلك كل شخص طبيعي أو معنوي ذي مصلحة، القيام برفع دعوى أمام العدالة ضد كل عون اقتصادي قام بمخالفة أحكام هذا القانون.

كما يمكنهم التأسيس كطرف مدني في الدعاوى للحصول على تعويض الضرر الذي لحقهم.

الباب السادس
أحكام ختامية

المادّة 66 : تلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القانون، لاسيما الأحكام الواردة في الأبواب الرابع والخامس والسادس من الأمر رقم 95-06 المؤرّخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالمنافسة.

غير أن القضايا الجاري فيها التحقيق قبل تاريخ بداية العمل بهذا القانون تبقى خاضعة لأحكام الأبواب السالفة الذكر من الأمر رقم 95-06 المؤرخ في 25 يناير سنة 1995 والمذكور أعلاه.

ويبقى العمل جاريا بصفة انتقالية بالنصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه إلى غاية سريان العمل بالنصوص التنظيمية الجديدة التي تلغيها ماعدا المرسوم التنفيذي رقم 95-335 المؤرّخ في أول جمادى الثانية عام 1416 الموافق 25 أكتوبر سنة 1995 والمتعلق بتطبيق غرامة المصالحة، الذي سيتم إلغاؤه.

المادّة 67 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرر بالجزائر في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004.

عبد العزيز بوتفليقة

★

قانون رقم 04 – 03 مؤرّخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004، يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لا سيما المواد 17 و119 و122 و126 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 84–12 المؤرّخ في 23 رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984 والمتضمّن النظام العام للغابات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرّخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلّق بقوانين المالية، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 90-08 المؤرّخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالبلدية،

– وبمقتضى القانون رقم 90-09 المؤرّخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالولاية،

– وبمقتضى القانون رقم 90-25 المؤرّخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمن التوجيه العقاري، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 90-29 المؤرّخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلّق بالتهيئة والتعمير، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 98-04 المؤرّخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمتعلّق بحماية التراث الثقافي،

– وبمقتضى القانون رقم 01-20 المؤرّخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلّق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 02-02 المؤرّخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 والمتعلّق بحماية الساحل وتثمينه،

– وبمقتضى القانون رقم 03-10 المؤرّخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلّق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

المادّة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تحديد الأحكام المطبقة في ميدان حماية المناطق الجبلية وتأهليها وتهيئتها وتنميتها المستدامة، طبقا لأحكام المادّة 43 من القانون رقم 01-20 المؤرّخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

الباب الأول
تعريف وتصنيف المناطق الجبلية والكتل الجبلية

الفصل الأول
تعريف المناطق الجبلية والكتل الجبلية

المادّة 2 : يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي :

– **المناطق الجبلية :** هي كل الفضاءات المشكلة من سلاسل و/أو من كتل جبلية والتي تتميز بخصائص جغرافية كالتضاريس والعلو والانحدار، وكذا كل الفضاءات المجاورة لها والتي لها علاقة بالاقتصاد وبعوامل تهيئة الإقليم وبالأنظمة البيئيّة للفضاء الجبلي المقصود والتي تعد بدورها مناطق جبلية،

– **الكتل الجبلية :** هي المناطق الجبلية التي تشكل كيانا جغرافيا واقتصاديا واجتماعيا منسجما.

الفصل الثاني
تصنيف المناطق الجبلية

المادّة 3 : على أساس الحقائق الجغرافية كالعلوّ والانحدار، وعملا بمقاييس التجانس الاقتصادي والبيئي للمناطق الجبلية مع عوامل تهيئة الإقليم، تصنف المناطق الجبلية إلى أربعة (4) أصناف :

– مناطق جبلية عالية،
– مناطق جبلية متوسطة العلو،
– مناطق سفوح الجبال،
– مناطق مجاورة.

المادّة 4 : بالإضافة إلى التصنيف المنصوص عليه في أحكام المادة 3 أعلاه، تتميز المناطق الجبلية بالكثافة السكانية، وتتصف بما يأتي :

– مناطق ذات كثافة مرتفعة جدا،
– مناطق ذات كثافة مرتفعة،
– مناطق ذات كثافة متوسطة،
– مناطق ذات كثافة ضعيفة،
– مناطق ذات كثافة ضعيفة جدا.

المادّة 5 : تحدد عن طريق التنظيم، الدراسات والاستشارات المسبقة اللازم إجراؤها وكذا مجمل الشروط والكيفيات والإجراءات التي من شأنها أن تسمح بما يأتي :

– تحديد البلديات المصنفة كمناطق جبلية،
– تصنيف المناطق الجبلية حسب الصنف الذي تنتمي إليه طبقا لأحكام المادة 2 أعلاه،

– التمييز بين المناطق الجبلية من حيث الكثافة السكانية وكذا خصوصيات كل منطقة،

– جمع هذه المناطق الجبلية في كتل.

الباب الثاني
تهيئة المناطق الجبلية والكتل الجبلية

المادّة 6 : تهدف الأحكام المتعلقة بتهيئة الإقليم والخاصة بالمناطق الجبلية إلى التكفل بما يأتي :

– هشاشة المناطق الجبلية وكذا طبيعتها الحساسة،

– العائق الطبيعي أو الجغرافي الذي يسببه العلو أو الانحدار،

– الطابع التنموي المستدام للمناطق الجبلية،

– العامل البشري.

الفصل الأول
شروط التكفل بالمناطق الجبلية أثناء إعداد وسائل تهيئة الإقليم

المادّة 7 : بغض النظر عن أحكام المادّة 23 من القانون رقم 01–20 المؤرّخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمذكور أعلاه، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار طبيعة كل منطقة جبلية من حيث الكثافة السكانية وكذا خصوصية كل منطقة أثناء إنجاز المخططات الرئيسية للمنشآت القاعدية الكبرى وللمصالح الجماعية ذات المصلحة الوطنية، وبالتالي، وضع ترتيبات وتوصيات تتلاءم مع المناطق المعنية.

المادّة 8 : مع مراعاة أحكام القانون رقم 90–25 المؤرّخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمن التوجيه العقاري، تحمى الأراضي الجبلية المصنفة فلاحية والمعرفة في المواد 4 و5 و6 و7 و 8 و15 منه، من أي استغلال غير فلاحي، وتؤخذ بعين الاعتبار في إعداد المخططات الجهوية والولائية لتهيئة الإقليم.

المادّة 9 : تبيّن المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم كل المناطق الجبلية وتصنيفها من حيث الكثافة السكانية قصد توجيه أعمال التنمية حسب خصوصية هذه المناطق وكذا تخفيف العوائق.

المادّة 10 : تتضمن المخططات الولائية لتهيئة الإقليم ترتيبات شغل الفضاءات في مجال إنجاز المنشآت القاعدية الاجتماعية والاقتصادية حسب طبيعة هذه الفضاءات وكثافة المناطق الجبلية والمخاطر الطبيعية المحتملة.

المادّة 11 : تعتبر في مفهوم المادّة 18 من القانون رقم 01– 20 المؤرّخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمذكور أعلاه،المناطق الجبلية فضاءات يجب ترقيتها، وتستفيد بموجب هذا القانون من كامل التدابير المخصصة لها.

المادّة 12 : ينشأ مجلس وطني لحماية المناطق الجبلية وترقيتها يسمى "المجلس الوطني للجبل".

يضطلع "المجلس الوطني للجبل"، على وجه الخصوص، بما يأتي :

– تحديد الأنشطة الكفيلة بحماية وترقية وتهيئة مختلف المناطق والكتل الجبلية،

– تسهيل عملية التنسيق بين مختلف الأنشطة المبرمجة على مستوى الكتل الجبلية عن طريق الآراء والاقتراحات التي يقدمها،

– تقديم الاستشارة حول أولويات التدخل العمومي، وكذا شروط تقديم المساعدات التي يمنحها "صندوق الجبل"،

– التحسيس بأهمية المناطق الجبلية وضرورة حمايتها وترقيتها في إطار التنمية المستدامة.

تحدد تشكيلة "المجلس الوطني للجبل" ومهامه وتنظيمه وكيفيات سيره عن طريق التنظيم.

المادّة 13 : ينشأ صندوق خاص بتنمية المناطق الجبلية يسمى "صندوق الجبل".

يخصص هذا الصندوق لدعم تمويل الأنشطة والعمليات الهادفة إلى حماية وترقية وتأهيل المناطق الجبلية وكذا مختلف الدراسات المرتبطة بها.

تحدّد موارد "صندوق الجبل" وكيفيات تخصيصها عن طريق قانون المالية.

المادّة 14 : يعاد النظر في مقاييس إنشاء المؤسسات العمومية، خصوصا تلك المتعلقة بالنقل والصحة والتربية، قصد ضمان إنشاء مؤسسات عمومية تتلاءم مع المناطق الجبلية حسب كثافتها السكانية.

الفصل الثاني
نظام تهيئة الإقليم للكتل الجبلية

المادّة 15 : يتم إعداد مجمل الترتيبات المتعلقة بتنمية الإقليم، المتخذة بموجب هذا القانون والمصادق عليها بالنسبة لكل كتلة جبلية في إطار

نظام تهيئة إقليمها، بسبب الاختلافات الجغرافية والبيئية والاقتصادية للمناطق الجبلية وكذا اختلافاتها من حيث كثافة وخصوصية كل منطقة جبلية، قصد ضمان إعداد ترتيبات تتلاءم مع واقع كل منطقة جبلية.

المادّة 16 : يبين نظام تهيئة الإقليم للكتل الجبلية بالنسبة لكل كتلة جبلية على حدة، على أساس الكثافة السكانية الحالية أو المتوقعة، ما يأتي :

– طابع كل منطقة جبلية والتجهيزات الكفيلة بتجسيد وتثمين المنطقة المعنية وفق خصائصها، وكذا شغل الفضاءات والاستعمالات المسموح بها أو اقتراح تصنيفها كمواقع أثرية أو مساحات محمية طبقا للتنظيم والتشريع المعمول بهما،

– مجمل الترتيبات المتعلقة بإنشاء الطرق والبناءات والمنشآت الاجتماعية والاقتصادية والصناعية وتلك المتعلقة بمعالجة النفايات وبمناطق النشاط الاقتصادي وكذا شروط توسيع المدن والقرى.

المادّة 17 : تقتصر الأحكام الواردة في نظام تهيئة إقليم الكتلة الجبلية على تحقيق تلاؤم أفضل بين واقع العوائق الطبيعية والكثافة السكانية للمنطقة الجبلية المعنية، والمميزات الضرورية للمنشآت القاعدية وتجهيزها وتحديد مواقعها.

المادّة 18 : تحدد كيفيات إعداد نظام تهيئة إقليم الكتلة الجبلية والمصادقة عليه والدراسات والاستشارات المسبقة الواجب إجراؤها، وكذا إجراءات التحكيم المتعلقة بذلك بموجب مرسوم.

المادّة 19 : تتم مراجعة أنظمة تهيئة إقليم الكتل الجبلية وتحيينها بعد المصادقة على المخططات الوطنية والجهوية والولائية الجديدة والمتعلقة بتهيئة الإقليم والتي تتضمن تطور منشآت المناطق الجبلية المعنية وكذا طابعها واقتصادها.

المادّة 20 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرر بالجزائر في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004.

عبد العزيز بوتفليقة

قانون رقم 04 – 04 مؤرّخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004، يتعلق بالتقييس.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لاسيما المواد 119 و121 و122 و126 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 66–154 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمّن قانون الإجراءات المدنية، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 66–155 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمّن قانون الإجراءات الجزائية، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 66–156 المؤرخ في 18صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمّن قانون العقوبات، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75–58 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمّن القانون المدني، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75–59 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمّن القانون التجاري، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 85–05 المؤرّخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 87–17 المؤرّخ في 6 ذي الحجة عام 1407 الموافق أول غشت سنة 1987 والمتعلّق بحماية الصحة النباتية،

– وبمقتضى القانون رقم 88–08 المؤرّخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 والمتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية،

– وبمقتضى القانون رقم 89–02 المؤرّخ في أول رجب عام 1409 الموافق 7 فبراير سنة 1989 والمتعلّق بالقواعد العامة لحماية المستهلك،

– وبمقتضى القانون رقم 89–23 المؤرّخ في 25 جمادى الأولى عام 1410 الموافق 19 ديسمبر سنة 1989 والمتعلّق بالتقييس،

– وبمقتضى القانون رقم 90–18 المؤرّخ في 9 محرم عام 1410 الموافق 31 يوليو سنة 1990 والمتعلّق بالنظام الوطني للقياسة،

الملحق رقم (02): مرسوم تنفيذي رقم 05-469 صادر في 10 ديسمبر 2005 متعلق بتحديد الدراسات والاستشارات المسبقة اللازم إجراؤها وكذا مجموع الشروط والكيفيات والإجراءات التي من شأنها أن تسمح بتحديد المناطق الجبلية وتصنيفها وجمعها في كتل جبلية.

9 ذو القعدة عام 1426 هـ
11 ديسمبر سنة 2005 م

الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 80

21

المادّة 17 : يجب أن تقيد على الفاتورة الإجمالية المذكورة في المادّة 14 (الفقرة 2) أعلاه، المبيعات التي أنجزها البائع مع كل زبون خلال فترة شهر واحد والتي كانت محل وصولات التسليم طبقا للشروط المنصوص عليها في المواد من 14 إلى 16 أعلاه.

وتحرّر مباشرة بعد انقضاء المدة الشهرية المذكورة آنفا.

يجب أن تتضمّن الفاتورة الإجمالية البيانات الإجبارية المنصوص عليها في المادّتين 3 و 4 (الفقرة الأولى) أعلاه، وكذلك أرقام وتواريخ وصولات التسليم المحررة.

المادّة 18 : يعاقب على كل خرق للقواعد المحددة بموجب هذا المرسوم ، طبقا لأحكام القانون رقم 04 – 02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمذكور أعلاه.

المادّة 19 : تدخل أحكام هذا المرسوم حيز التنفيذ بعد ستة (6) أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

المادّة 20 : تلغى أحكام المرسوم التّنفيذي رقم 95 – 305 المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1416 الموافق 7 أكتوبر سنة 1995 الّذي يحدد كيفيات تحرير الفاتورة.

المادّة 21 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 8 ذي القعدة عام 1426 الموافق 10 ديسمبر سنة 2005.

أحمد أويحيى

مرسوم تنفيذي رقم 05 – 469 مؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1426 الموافق 10 ديسمبر سنة 2005 ، يحدّد الدراسات والاستشارات المسبقة اللازم إجراؤها وكذا مجموع الشروط والكيفيات والإجراءات التي من شأنها أن تسمح بتحديد المناطق الجبلية وتصنيفها وجمعها في كتل جبلية.

إنّ رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير التهيئة العمرانية والبيئة،

– وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 85–4 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 01–20 المؤرّخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 03–10 المؤرّخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 04–03 المؤرّخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04–136 المؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق 19 أبريل سنة 2004 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 05–161 المؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1426 الموافق أوّل مايو سنة 2005 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01–08 المؤرّخ في 12 شوال عام 1421 الموافق 7 يناير سنة 2001 الذي يحدّد صلاحيات وزير تهيئة الإقليم والبيئة،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادّة 5 من القانون رقم 04–03 المؤرّخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمذكور أعلاه، يحدّد هذا المرسوم الدراسات والاستشارات المسبقة اللازم إجراؤها وكذا مجموع الشروط والكيفيات والإجراءات التي من شأنها أن تسمح بما يأتي :

– تحديد البلديات المصنفة كمناطق جبلية،

– تصنيف المناطق الجبلية حسب الصنف الّذي تنتمي إليه طبقا لأحكام المادّة 2 من القانون رقم 04–03 المؤرّخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمذكور أعلاه،

– التمييز بين المناطق الجبلية من حيث الكثافة السكانية وكذا خصوصيات كل منطقة،

– جمع هذه المناطق الجبلية في كتل جبلية،

المادّة 2 : تعد الدراسات المذكورة في المادّة الأولى أعلاه، مكاتب الدراسات والهيئات المختصة أو كل مركز بحث متعلق بالجغرافية الاقتصادية أو تهيئة الإقليم أو البيئة على أساس اتفاقيات أو عقود دراسات وكذا على أساس المعايير المحددة في المادتين 2 و 3 من القانون رقم 04-03 المؤرّخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمذكور أعلاه .

المادّة 3 : تعد الدراسات عن كل كتلة جبلية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجغرافية والاقتصادية والكثافة السكانية . ويجب أن تبيّن هذه الدراسات وبوضوح :

– التشخيص الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي للكتلة الجبلية المعنية،

– المعايير والمقاييس والمعطيات الأخرى المستعملة لإعداد هذه الدراسات،

– اقتراحات تصنيف كمناطق جبلية وكأصناف للكثافة مثل ما هو محدد في المادة الأولى من هذا المرسوم.

المادّة 4 : تنشأ لجنة وزارية مشتركة لدراسة تصنيف المناطق الجبلية لمتابعة إنجاز الأعمال المنصوص عليها في المادّة الأولى أعلاه، وتدعى في صلب النص "اللجنة" وتتكون من ممثلي :

– الوزير المكلّف بالتهيئة العمرانية ، رئيسا،

– الوزير المكلّف بالجماعات المحلية،

– الوزير المكلّف بالمالية،

– الوزير المكلّف بالموارد المائية،

– الوزير المكلّف بالطاقة،

– الوزير المكلّف بالبيئة،

– الوزير المكلّف بالتربية الوطنية،

– الوزير المكلّف بالفلاحة،

– الوزير المكلّف بالتنمية الريفية،

– الوزير المكلّف بالأشغال العمومية،

– الوزير المكلّف بالصحة،

– الوزير المكلّف بالنقل،

– الوزير المكلّف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– الوزير المكلّف بالثقافة،

– الوزير المكلّف بالصناعة التقليدية،

– الوزير المكلّف بالتضامن الوطني.

المادّة 5 : تكلّف اللجنة، لا سيّما بما يأتي :

– فحص الدراسات ومشاريع تصنيف المناطق الجبلية التي يعرضها عليها الوزير المكلّف بالتهيئة العمرانية والمصادقة عليها،

– تحديد كل جوانب الدراسات أو المشاريع التي تقتضي فحصا تكميليا، عند الاقتضاء.

المادّة 6 : يمكن أن تستعين اللجنة بأي شخص آخر يمكن له المساهمة في هذه الأشغال .

تضمن مصالح الوزارة المكلّفة بالتهيئة العمرانية أمانة أشغال اللجنة.

يتم إبلاغ أعضاء اللجنة بمكان وتاريخ وجدول أعمال الاجتماع خمسة عشر (15) يوما على الأقل قبل انعقاده.

المادّة 7 : تحدد القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة بقرار من الوزير المكلّف بالتهيئة العمرانية بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها.

المادّة 8 : يرسل الوزير المكلّف بالتهيئة العمرانية، على سبيل الاستشارة ، مشاريع التصنيف إلى الولاة والمجالس الشعبية الولائية والمجالس الشعبية البلدية المعنية وكذا إلى كل مؤسسة أو هيئة أو جمعية يمكن أن يسمح رأيها بالمساعدة على جدوى التصنيف المزمع وفعاليته.

المادّة 9 : تقوم اللجنة في نهاية إجراءات الاستشارة بفحص الآراء والملاحظات أو الاقتراحات الصادرة وتصادق على مشروع التصنيف بواسطة محضر يبرز فيه مجموع التعديلات التي يجب القيام بها والعناصر الخاضعة للتحكيم.

المادّة 10 : يتخذ تصنيف المناطق الجبلية ككتل جبلية بمرسوم تنفيذي في مفهوم المادّة 5 من القانون رقم 04-03 المؤرّخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمذكور أعلاه.

المادّة 11 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 8 ذي القعدة عام 1426 الموافق 10 ديسمبر سنة 2005.

أحمد أويحيى

الملحق رقم (03): مرسوم تنفيذي رقم 06-07 ممضي في 09 يناير 2006 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للجبل ومهامه وتنظيمه و كيفيات سيره

الملحق الثالث

أسعار البيع في مختلف مراحل توزيع المنتوجات البترولية

المنتوجات	وحدة الكيل	سعر البيع على السائب (دج)		سعر البيع في محطة التوزيع (دج)
		إلى معيدي البيع	إلى المستهلكين و/أو المستعملين	
البنزين الممتاز	هكتولتر	2.175,00	2.190,00	2.300,00
البنزين العادي	هكتولتر	1.995,00	2.010,00	2.120,00
البنزين بدون رصاص	هكتولتر	2.085,00	2.110,00	2.260,00
غاز البترول المميع وقودا	هكتولتر	700,01	725,00	900,00
غاز البترول المميع سائبا	كيلوغرام	--	5,90	--
غاز أويل	هكتولتر	1.260,00	1.275,00	1.370,00
فيول ثقيل	هكتولتر	--	1.000,00	--

الملحق الرابع

أسعار البيع في مختلف مراحل توزيع غازات البترول المميعة

المنتوجات	وحدة الكيل	سعر الخروج من مركز التعبئة أو المخزن الوسيط (دج)	سعر البيع إلى تجار التجزئة (دج)	سعر البيع للمستعملين (دج)
البوتان	حمولة 13 كلغ	175,00	185,00	200,00
البروبان	حمولة 35 كلغ	360,00	380,00	400,00

مرسوم تنفيذي رقم 06 – 07 مؤرخ في 9 ذي الحجّة عام 1426 الموافق 9 يناير سنة 2006 ، يحدّد تشكيلة المجلس الوطني للجبل ومهامه وتنظيمه وكيفيات سيره.

إنّ رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير التهيئة العمرانية والبيئة،

– وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 85–4 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 01–20 المؤرّخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 04–03 المؤرّخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسي رقم 04 – 136 المؤرّخ في29 صفر عام 1425 الموافق 19 أبريل سنة 2004 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 05– 161 المؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1426 الموافق أول مايو سنة 2005 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادّة 12 من القانون رقم 04–03 المؤرّخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمذكور أعلاه، يحدد هذا المرسوم تشكيلة المجلس الوطني للجبل ومهامه وتنظيمه وكيفيات سيره ويدعى في صلب النص "المجلس".

الفصل الأوّل

تشكيلة المجلس

المادّة 2 : يرأس المجلس الوزير المكلّف بالتهيئة العمرانية أو ممثله.

يتشكل المجلس من ممثلي :

– وزير الدفاع الوطني،

– وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية،

– الوزير المكلّف بالمالية،

- الوزير المكلّف بالموارد المائية،
- الوزير المكلّف بالتجارة،
- الوزير المكلّف بالمجاهدين،
- الوزير المكلّف بالبيئة،
- الوزير المكلّف بالنقل،
- الوزير المكلّف بالتربية الوطنية،
- الوزير المكلّف بالفلاحة والتنمية الريفية،
- الوزير المكلّف بالأشغال العمومية،
- الوزير المكلّف بالصحة،
- الوزير المكلّف بالثقافة،
- الوزير المكلّف بالاتصال،
- الوزير المكلّف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،
- الوزير المكلّف بالبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال،
- الوزير المكلّف بالرياضة،
- الوزير المكلّف بالعمران،
- الوزير المكلّف بالتضامن الوطني،
- الوزير المكلّف بالسياحة ،
- الوزير المكلّف بالبحث العلمي،
- وثلاثة (3) ممثلين عن الجمعيات التي تنشط في مجال الجبل.

يمكن أن يستعين المجلس بأي شخص يمكن أن تكون مساعدته مفيدة في أعمال المجلس.

تتولى مصالح الوزارة المكلّفة بالتهيئة العمرانية أمانة المجلس.

المادّة 3 : يعيّن أعضاء المجلس لمدة ثلاث (3) سنوات بموجب قرار من الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها.

لاتخول صفة عضوية في المجلس أي حق في التعويض.

المادّة 4 : في حالة توقف عهدة أحد أعضاء المجلس ، يتم استخلافه حسب الأشكال نفسها. ويخلفه العضو الجديد المعيّن حتى نهاية العهدة.

الفصل الثاني
مهام المجلس

المادّة 5 : زيادة على المهام المخولة له، طبقا لأحكام المادّة 12 من القانون رقم 04-03 المؤرّخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمذكور أعلاه، يدلي المجلس بآرائه وتوصياته في جميع البرامج والمشاريع والنشاطات المزمع تنفيذها على مستوى المناطق الجبلية لاسيّما في أدوات تهيئة الإقليم المتعلقة بها.

المادّة 6 : يتم إعلام المجلس ببرامج ومشاريع التنمية والاستثمار في المناطق الجبلية.

الفصل الثالث
تنظيم المجلس وكيفيات سيره

المادّة 7 : يحدد المجلس نظامه الداخلي.

المادّة 8 : يمكن المجلس، في إطار تحقيق مهامه ،أن ينشئ ضمنه لجانا تكلف بدراسة كل موضوع مدرج في جدول أعماله.

توضح كيفيات سير اللّجان في النظام الداخلي.

المادّة 9 : يجتمع المجلس في دورة عادية مرتين (2) في السنة على الأقل بناء على استدعاء من رئيسه .

ويمكنه أن يجتمع في دورة غير عادية بطلب من رئيسه أو بطلب من ثلثي (3/2) أعضائه.

المادّة 10 : يحدد الرئيس جدول أعمال اجتماعات المجلس .

ترسل الاستدعاءات إلى أعضاء المجلس قبل ثمانية (8) أيام على الأقل من تاريخ الاجتماع.

المادّة 11 : تتم المصادقة على آراء المجلس وتوصياته بأغلبية الأعضاء الحاضرين .

وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادّة 12 : تكون تكاليف سير أمانة المجلس على عاتق ميزانية الوزارة المكلّفة بالتهيئة العمرانية.

المادّة 13 : يقدم المجلس سنويا إلى رئيس الحكومة تقريرا عن حالة المناطق الجبلية وتطورها.

المادّة 14 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 9 ذي الحجّة عام 1426 الموافق 9 يناير سنة 2006.

أحمد أويحيى

الملحق رقم (04): مرسوم تنفيذي رقم 07-85 ممضي في 10 مارس 2007 يحدد كيفيات إعداد نظام تهيئة إقليم الكتلة الجبلية والمصادقة عليه والدراسات والاستشارات المسبقة الواجب إجراؤها، وكذا إجراءات التحكيم المتعلقة بذلك

التصويت ويضبط كيفيات ممارسة رقابة عمليات التصويت في إطار أحكام الأمر رقم 97-07 المؤرّخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمذكور أعلاه.

المادّة 2 : يمكن أن يمثل كل قائمة أحد مترشحيها وإن اقتضى الأمر ممثل مخوّل قانونا لحضور عمليات التصويت في مستوى كل مكتب من مكاتب التصويت التابعة للدائرة الانتخابية المعنية بترشيح تلك القائمة.

وإذا قررت القائمة تعيين من يمثلها، فإنه يجب على المترشح متصدر القائمة، أو في حالة حدوث مانع له، المترشح الذي يليه في الترتيب، أن يودع لدى المصالح المختصة في الولاية أو في الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية المعنية قائمة الأشخاص المخوّلين لهذا الغرض.

المادّة 3 : لا يمكن أن يتجاوز عدد الممثلين الحاضرين في آن واحد خمسة (5) أشخاص في كل مكتب للتصويت، فيما يخص مكاتب التصويت التي سجلت فيها طلبات تفوق خمسة (5) ممثلين لقوائم المترشحين، وفي هذه الحالة يتمّ تعيين الممثلين بالاتفاق بين قوائم المترشحين أو عن طريق القرعة إن تعذر ذلك.

وبهذه الصفة، يسجل ممثل الوالي التعيينات النهائية خلال اجتماع يدعى إليه جميع ممثلي قوائم المترشحين الموكلين قانونا.

يعد غياب أحد المترشحين أو ممثله عن عمليات اختيار الممثلين موافقة على الممثلين المعينين.

المادّة 4 : يشترك المترشحون أو ممثلوهم مع الوالي أو ممثله في تحديد برنامج تنفيذ عمليات اختيار الممثلين قبل عشرين (20) يوما على الأقل من تاريخ الاقتراع.

يحدّد برنامج التنفيذ المذكور أعلاه حسب الأشكال نفسها في مستوى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية.

المادّة 5 : يتمّ إعداد محضر عند نهاية الأشغال يحمل توقيع جميع ممثلي قوائم المترشحين الحاضرين.

يجب أن يوضح هذا المحضر كل عناصر عملية التمثيل وتعريف الممثلين في كل مكتب تصويت أثناء كل مراحل سير عمليات التصويت، وكذا قائمة الأشخاص المعينين في مراكز التصويت.

تبلّغ نسخة من المحضر إلى كل رئيس من رؤساء مراكز ومكاتب التصويت الذين يسهرون على تنفيذه.

المادّة 6 : تعدّ المصالح المختصة في الولاية أو في الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية بطاقة تأهيل تسلمها لكل ممثل من ممثلي المترشحين.

المادّة 7 : يحضر المترشح أو ممثله المخوّل قانونا في مستوى مكاتب التصويت عمليات التصويت، ويمكنه عند قفل الاقتراع تسجيل كل الملاحظات أو المنازعات المتعلقة بسير عمليات التصويت.

المادّة 8 : يجلس المترشح أو ممثل قائمة المترشحين خلال سير عمليات التصويت في مكان يعينه له مسبقا رئيس مكتب التصويت.

يجب أن يتيح هذا المكان للمترشح أو لممثل قائمة المترشحين بأن تكون له رؤية شاملة لسير عمليات التصويت.

ولا يمكنه التحرك داخل مكتب التصويت أو التدخل بأي شكل من الأشكال في عمليات التصويت.

المادّة 9 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 18 صفر عام 1428 الموافق 8 مارس سنة 2007.

عبد العزيز بلخادم

مرسوم تنفيذيّ رقم 07 – 85 مؤرّخ في 20 صفر عام 1428 الموافق 10 مارس سنة 2007، يحدد كيفيات إعداد نظام تهيئة إقليم الكتلة الجبلية والمصادقة عليه والدراسات والاستشارات المسبقة الواجب إجراؤها، وكذا إجراءات التحكيم المتعلقة بذلك.

إنّ رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير التهيئة العمرانية والبيئة،

– وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 85-4 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 01 – 20 المؤرّخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 03 – 10 المؤرّخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 03 المؤرّخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسي رقم 06–175 المؤرّخ في 26 ربيع الثاني عام 1427 الموافق 24 مايو سنة 2006 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسي رقم 06–176 المؤرّخ في 27 ربيع الثاني عام 1427 الموافق 25 مايو سنة 2006 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01 – 08 المؤرّخ في 12 شوّال عام 1421 الموافق 7 يناير سنة 2001 الذي يحدد صلاحيات وزير تهيئة الإقليم والبيئة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 – 469 المؤرّخ في 8 ذي القعدة عام 1426 الموافق 10 ديسمبر سنة 2005 الذي يحدد الدراسات والاستشارات المسبقة اللازم إجراؤها وكذا مجموع الشروط والكيفيات والإجراءات التي من شأنها أن تسمح بتحديد المناطق الجبلية وتصنيفها وكذلك جمعها في كتل جبلية،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06 – 07 المؤرّخ في 9 ذي الحجة عام 1426 الموافق 9 يناير سنة 2006 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للجبل ومهامه وتنظيمه وكيفيات سيره،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادّة 18 من القانون رقم 04 – 03 المؤرّخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمذكور أعلاه، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد كيفيات إعداد نظام تهيئة إقليم الكتلة الجبلية والمصادقة عليه والدراسات والاستشارات المسبقة الواجب إجراؤها وكذا إجراءات التحكيم المتعلقة بذلك.

المادّة 2 : تشتمل كيفية إعداد أنظمة تهيئة إقليم الكتلة الجبلية واستشارتها والمصادقة عليها ليتمكن نظام تهيئة إقليم الكتلة الجبلية من تحديد أحكام التهيئة التي تتلاءم مع كل منطقة جبلية حسب طابعها واستعمالها وكثافتها وضروريات الشغل وإنشاء الهياكل القاعدية، على ما يأتي :

– تحديد دفاتر شروط الدراسات لإعداد أنظمة تهيئة إقليم الكتلة الجبلية،

– فحص مشاريع أنظمة تهيئة إقليم الكتلة الجبلية،

– تنظيم استشارات تتضمن مشاريع أنظمة تهيئة إقليم الكتلة الجبلية ،

– التحكيم والمصادقة على أنظمة تهيئة إقليم الكتلة الجبلية.

المادّة 3 : يبادر الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية بدراسات إعداد أنظمة تهيئة إقليم الكتلة الجبلية وتنجزها مكاتب الدراسات والهيئات المختصة أو كل مركز بحث متعلق بالجغرافية الاقتصادية أو تهيئة الإقليم على أساس اتفاقيات أو عقود دراسات.

المادّة 4 : تنشأ لجنة وزارية مشتركة لفحص أنظمة تهيئة إقليم الكتل الجبلية والمصادقة عليها، تدعى في صلب النص "اللجنة" وتتكون من :

– ممثل الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية ، رئيسا،
– ممثل الوزير المكلف بالجماعات المحلية،
– ممثل الوزير المكلف بالمالية،
– ممثل الوزير المكلف بالموارد المائية،
– ممثل الوزير المكلف بالمناجم،
– ممثل الوزير المكلف بالبيئة،
– ممثل الوزير المكلف بالتربية الوطنية،
– ممثل الوزير المكلف بالفلاحة،
– ممثل الوزير المكلف بالأشغال العمومية،
– ممثل الوزير المكلف بالصحة،
– ممثل الوزير المكلف بالنقل،
– ممثل الوزير المكلف بالتنمية الريفية،
– ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
– ممثل الوزير المكلف بالثقافة،
– ممثل الوزير المكلف بالصناعة التقليدية،
– ممثل الوزير المكلف بالسياحة.

المادّة 5 : تكلف اللجنة، بما يأتي :

– فحص مشاريع أنظمة تهيئة إقليم الكتل الجبلية التي تعرض عليها،

– اقتراح كل جوانب المشاريع التي تقتضي دراسات تكميلية ، عند الاقتضاء.

المادّة 6 : يمكن أن تستعين اللجنة بأي شخص آخر يمكنه المساهمة في هذه الأشغال.

تتولى مصالح الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية أمانة أشغال اللجنة.

يبلغ أعضاء اللجنة بمكان الاجتماع وتاريخه وجدول أعماله قبل خمسة عشر (15) يوما على الأقل من انعقاده.

المادّة 7 : تحدد القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة بقرار من الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها.

المادّة 8 : بعد الفحص الأولي للمشروع التمهيدي لنظام تهيئة إقليم الكتلة الجبلية وبعد فحص الدراسات التكميلية المنصوص عليها في أحكام المادة 5 أعلاه تصادق اللجنة على المشروع التمهيدي لنظام تهيئة إقليم الكتلة الجبلية.

المادّة 9 : يرسل المشروع التمهيدي لنظام تهيئة إقليم الكتلة الجبلية إلى الولاة ورؤساء المجالس الشعبية الولائية ورؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية لدراسته وإبداء الرأي فيه وكذا إلى كل مؤسسة أو هيئة أو جمعية يمكن أن يؤخذ برأيها في المساعدة على إثرائه وفعاليته.

المادّة 10 : تقوم اللجنة في نهاية إجراءات الاستشارة بفحص الآراء والملاحظات والاقتراحات الصادرة وتصادق على مشروع نظام تهيئة إقليم الكتلة الجبلية بمحضر تبرز فيه مجموع التعديلات التي يجب القيام بها والعناصر الخاضعة للتحكيم.

المادّة 11 : يصادق على مشروع نظام تهيئة إقليم الكتلة الجبلية وكذا عناصر المداولة الملحقة به بموجب مرسوم تنفيذي.

المادّة 12 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 20 صفر عام 1428 الموافق 10 مارس سنة 2007.

عبد العزيز بلخادم

مرسوم تنفيذيّ رقم 07 – 86 مؤرّخ في 21 صفر عام 1428 الموافق 11 مارس سنة 2007، يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية.

إنّ رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير السياحة،

– وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 85–4 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 84 – 12 المؤرّخ في 23 رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984 والمتضمن النظام العام للغابات، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 –08 المؤرّخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالبلدية، المتمّم،

– و بمقتضى القانون رقم 90–09 المؤرّخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 و المتعلّق بالولاية، المتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 25 المؤرّخ في أوّل جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمن التوجيه العقاري، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 29 المؤرّخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أوّل ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 30 المؤرّخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أوّل ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 31 المؤرّخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالجمعيات،

– وبمقتضى القانون رقم 98 – 04 المؤرّخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي،

– وبمقتضى القانون رقم 02 – 02 المؤرّخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه،

– وبمقتضى القانون رقم 03 – 03 المؤرّخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 والمتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية،

– وبمقتضى القانون رقم 03 – 10 المؤرّخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 03 المؤرّخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 20 المؤرّخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة،

الملحق رقم (05): قائمة الجمعيات المعتمدة على مستوى بلديات دائرة بني ورتلان الأربعة

الرقم	تسمية الجمعيات المعتمدة على مستوى بلدية عين لقراج
01	الإتحاد الرياضي لبلدية عين لقراج
02	النادي الرياضي للهواة للفنون القتالية عين لقراج
03	الجمعية الدينية لمسجد القبة
04	الجمعية الدينية لمسجد الشوف بني براهيم
05	الجمعية الدينية لمسجد أسد بن الفرات عين لقراج
06	الجمعية الدينية لمسجد سيدي عيسى بن لحبيب زاكو
07	الجمعية الدينية لمسجد سيدي علي لقرية ثيغونام
08	الجمعية الدينية للمسجد العتيق قرية أيث حمنة
09	الجمعية الدينية لمسجد زعبوط عبد الله بني عشاش
10	الجمعية الدينية لمسجد قرية بني عشاش
11	الجمعية الدينية لمسجد أيث قلالة
12	الجمعية الدينية لمسجد أبي بكر الصديق قرية ثيغيلت
13	الجمعية الدينية لمسجد عمر بن الخطاب قرية لعزيب
14	الجمعية الدينية لمسجد ثالة عيسى غبولة
15	الجمعية الدينية لمسجد قرية منادس
16	الجمعية الدينية لمسجد النور قرية أخريب
17	الجمعية الدينية للمسجد العتيق سيدي المخفي قرية بني عشاش
18	الجمعية الدينية لمسجد الإمام مالك بن أنس قرية أشراح العيد
19	الجمعية الدينية لمسجد مصاط قرية مصاط
20	الجمعية الدينية لمسجد طارق بن زياد قرية أيثب وغلاب
21	الجمعية الثقافية ثقثيلت الشعلة بني عشاش
22	جمعية أولياء التلاميذ لملحقة الإخوة خبيزي
23	جمعية أولياء التلاميذ لملحقة بوخالفة أحمد
24	جمعية أولياء التلاميذ الأخوة خياط
25	جمعية أولياء التلاميذ لابتدائية كزار محمود
26	جمعية أولياء التلاميذ لملحقة رابح الشريف أخريب
27	جمعية أولياء التلاميذ بوساعة وعلي الشرفة
28	جمعية أولياء التلاميذ لإكمالية غبولة
29	جمعية أولياء التلاميذ لمدرسة بني حافظ
30	جمعية أولياء التلاميذ لثانوية عين لقراج
31	جمعية أولياء التلاميذ لابتدائية أغلاذ إمجاط
32	جمعية أولياء التلاميذ لمتوسطة بني براهيم قاعدة 03
33	جمعية أولياء التلاميذ لابتدائية أيوب الصديق زاكو
34	جمعية نشاطات الشباب لبلدية عين لقراج
35	جمعية المركز الريفي أيث حمنة
36	جمعية المركز الريفي لقرية أيث عشاش
37	جمعية الأمل و الخدمة الاجتماعية لقرية بني حافظ
38	الجمعية الاجتماعية إمناين نلخير قرية لعزيب
39	الجمعية السياحية ألقراج
40	جمعية الديوان السياحي عين لقراج

الرقم	تسمية الجمعيات المعتمدة على مستوى بلدية بين ورتلان
01	النادي الرياضي للهواة نجم بلدية بني ورتلان
02	النادي الرياضي لهواة الرياضات الفردية
03	الجمعية الدينية لمسجد الشيخ الفضيل الورتلاني
04	الجمعية الدينية لمسجد الرحمة بني ورتلان
05	الجمعية الدينية لمسجد فريحة بني ورتلان
06	الجمعية الدينية لمسجد الإصلاح قرية عراسة
07	الجمعية الدينية لمسجد الفلاح أقروي واكلي
08	الجمعية الدينية لمسجد حمزة كسوري حي أمقروذ
09	الجمعية الدينية لمسجد التقوى تازروت
10	الجمعية الدينية لمسجد الحسين الورتلاني قرية آنو
11	الجمعية الدينية لمسجد الإمام البخاري قرية الغرس
12	الجمعية الدينية لمسجد أورير إشنيون
13	الجمعية الثقافية ثيدوكلة بني ورتلان
14	جمعية إحياء التراث للشيخ الفضيل الورتلاني
15	جمعية إيصال الغاز الطبيعي لبلدية بني ورتلان
16	جمعية أسيرم للأمراض المزمنة لدائرة بي ورتلان
17	جمعية الأمل للنادي الأخضر لمركز التكوين المهني كسوري محمد السعيد
18	جمعية أولياء التلاميذ لإكمالية الشيخ الفضيل الورتلاني
19	جمعية أولياء التلاميذ لملحقة عباد الشريف
20	جمعية أولياء التلاميذ لملحقة بلة فوضيل بني ورتلان
21	جمعية أولياء التلاميذ لملحقة الإخوة أجعوط عراسة
22	جمعية أولياء التلاميذ لثانوية سليمان عميرات
23	جمعية أولياء التلاميذ لابتدائية بن غوبة رمطان بني ورتلان
24	جمعية أولياء التلاميذ لابتدائية بكشريو بني ورتلان
26	جمعية أولياء التلاميذ لابتدائية ثاوريرث محمد وعلي الغرس
27	جمعية أولياء التلاميذ لابتدائية أوقال محمد الشريف تاقرانوث
28	جمعية أولياء التلاميذ لابتدائية موسى مولريش أقمون
29	جمعية أولياء التلاميذ لمدرسة لحسن بن حمة قرية فريحة
30	جمعية أولياء التلاميذ لابتدائية إزمران محمد الصالح حي أمقروذ
31	جمعية نشاطات الشباب لدار الشباب بني ورتلان
32	جمعية ترقية الشباب والثقافة لبلدية بني ورتلان
33	الجمعية الشبابية للتنمية والبيئة قرية عباد الشريف
34	جمعية المركز الريفي لقرية آنو
35	جمعية المركز الريفي لقرية الغرس
36	جمعية المركز الريفي لقرية أقمون نايث عيسى
37	جمعية حي 40 مسكن الإخوة قوقام
38	جمعية ابتسامة لذوي الاحتياجات الخاصة
39	الجمعية الاجتماعية ثقمات لقرية عباد شريف بني ورتلان
40	جمعية التنمية المحلية
41	جمعية البهجة لإعانة اليتيم بني ورتلان
42	جمعية ترقية السياحة والثقافة بني ورتلان
43	جمعية المركز الريفي لقرية ثازروت

المصدر: مكتب الجمعيات بدائرة بني ورتلان، سنة 2012.

الرقم	تسمية الجمعيات المعتمدة على مستوى بلدية بني شبانة
01	النادي الرياضي للهواة الإتحاد الرياضي لبلدية بني شبانة
02	النادي الرياضي ثيللي أقرادو
03	الجمعية الدينية لمسجد أبي بكر الصديق قرية ثارفت
04	الجمعية الدينية لمسجد السيد عمر قرية أفروخ
05	الجمعية الدينية لمسجد قرية ثوريرث الجرف
06	الجمعية الدينية لمسجد قرية إغيل علي
07	الجمعية الدينية لمسجد تعرقوبث بني جماتي
08	الجمعية الدينية لمسجد تصفصافت بني شبانة
09	الجمعية الدينية لمسجد قرية أقرادو سكان الجهة الغربية
10	الجمعية الدينية لمسجد سيدي موسى قرية لخميس بني جماتي
11	الجمعية الدينية لمسجد التقوى قرية ثيغرمت
12	الجمعية الدينية لمسجد التقوى قرية بونجيح
13	الجمعية الدينية للمسجد العتيق قرية ثيغرمت بني عفيف
14	الجمعية الدينية لمسجد ثوريرث ملولن
15	الجمعية الدينية لمسجد عبد الحميد بن باديس قرية أيث شيبة
16	الجمعية الدينية لمسجد حمزة بني عبد المطلب
17	الجمعية الثقافية الاجتماعية ثفاث بني شبانة
18	الجمعية الثقافية أنزار إغيل علي
19	الجمعية الثقافية أسيرم قرية الميسان
20	الجمعية الثقافية ثافوست قرية بني جماتي
21	الجمعية الثقافية ثللي أقرادو
22	الجمعية الثقافية ثيدوكلة قرية أورير إعراسين
23	الجمعية الثقافية ثغاليفث الأمانة بني عفيف
24	الجمعية الثقافية إثري ثوريرث الجرف
25	جمعية أولياء التلاميذ لابتدائية بخة حمودة قرية الميسان
26	جمعية أولياء التلاميذ لملحقة مولود سبوسي
27	جمعية أولياء التلاميذ لمتوسطة بني شبانة
28	جمعية أولياء التلاميذ لملحقة تقليعت محمد اوسليمان
29	جمعية أولياء التلاميذ لمدرسة زيدان الطاهر
30	جمعية أولياء التلاميذ لابتدائية بن واقني عبد المجيد الجرف
31	جمعية أولياء التلاميذ لابتدائية بوخلاصة بني جماتي
32	جمعية أولياء التلاميذ لابتدائية سبوسي مولود الجديدة
33	جمعية أولياء التلاميذ لثانوية أرزقي كتاب
34	جمعية أولياء التلاميذ لمتوسطة بني جماتي
35	جمعية أولياء التلاميذ لابتدائية بلغاش مسعود قرية أقرادو
36	جمعية أولياء التلاميذ لمتوسطة بني عفيف
37	جمعية أولياء التلاميذ لابتدائية بولقناطر العياشي إغيل علي
38	جمعية أولياء التلاميذ لإبتدائية هباج عمار تارفت
39	جمعية أولياء التلاميذ لإبتدائية بوشيبة أحمد
40	جمعية المركز الريفي لقرية ثاوريرث إعراسين
41	الجمعية الريفية لقرية ثوريرث ملولن
42	جمعية المركز الريفي إغيل علي.

المصدر: مكتب الجمعيات بدائرة بني ورتلان، سنة 2012.

الرقم	تسمية الجمعيات المعتمدة على مستوى بادية بني موحلي
01	جمعية الشباب الرياضي لبادية بني موحلي
02	النادي الرياضي للهواة شباب أقوني فوغال بني جماتي
03	الجمعية الدينية لمسجد أبي بكر الصديق أقوني فوغال
04	الجمعية الدينية لمسجد لقرية أقمون بني موحلي
05	الجمعية الدينية لمسجد سيدي أحمد قرية أحفير
06	الجمعية الدينية لمسجد الإصلاح قرية أيث الختال
07	الجمعية الدينية لمسجد سيدي مقران قرية ثاغرفت
08	الجمعية الدينية لمسجد عبد المؤمن قرية قنطيجة
09	الجمعية الدينية لمسجد التوبة سيدي بعزة
10	الجمعية الدينية لمسجد عمر ابن الخطاب قرية بوسعادة
11	الجمعية الدينية لمسجد التوبة بني موحلي
12	الجمعية الدينية لمسجد عثمان بن عفان قرية أمزوق
13	الجمعية الثقافية شباب الريف لقرية تيشي
14	الجمعية الثقافية الوئام تالة غيدان بني موحلي
15	الجمعية الثقافية أسيرم قرية أيث الختال
16	جمعية أولياء التلاميذ لإكمالية شطوط بوعلام
17	جمعية أولياء التلاميذ لملحقة سيدي بوعزة
18	جمعية أولياء التلاميذ لمدرسة حمادو أرزقي أقمون
19	جمعية أولياء التلاميذ لابتدائية قريب فرحات قرية ايث الختال
20	جمعية أولياء التلاميذ لابتدائية وهراني محمد
21	جمعية أولياء التلاميذ لثانوية بني موحلي
22	جمعية المركز الريفي قرية حيدوس
23	الجمعية الاجتماعية لعقلاء الإرشاد و الإصلاح
24	الجمعية الاجتماعية ثقمات قرية أحفير
25	الجمعية الاجتماعية إيزوران قرية قنطيجة بني موحلي

المصدر: مكتب الجمعيات بدائرة بني ورتلان، سنة 2012.

الملحق رقم (05): كيفية استعمال أداة تحليل التنمية المستدامة GADD 35 question 2014

L'analyse avec la grille des 35 questions

Comment utiliser cette grille?

Pour faire l'analyse, il suffit de compléter les six tableaux présentés à l'onglet "Grille". Il faut d'abord évaluer l'importance accordée à chaque question (Pondération), puis évaluer la réponse de la politique, stratégie, programme ou projet (PSPP) à chacune des questions posées (Évaluation).

Pour une réflexion large et optimale, il est proposé de faire l'analyse en groupe, en impliquant des intervenants aux savoirs diversifés, dont le promoteur, les publics visés par les PSPP, les spécialistes appropriés et les autres acteurs influents.

Le groupe doit déterminer les pondérations et les évaluations par **consensus**.

À l'usage, on se rend compte que la pondération se révèle un premier exercice de dialogue dans un groupe provenant de différents horizons. En s'entendant sur l'importance relative de divers questions par rapport à une situation particulière, les membres du groupe prennent connaissance des valeurs, des *a priori* et du vocabulaire des autres.

Il est important de mentionner que la valeur 0 **ne peut pas être accordée** lors de la pondération, car toutes les questions de la grille sont pertinentes lors de l'application du développement durable. Par conséquent, elles sont toutes soumies à l'évaluation et à la bonification.

La pondération sert à calibrer la grille. En effet, la pondération sera nécessairement différente pour analyser un programme d'artisanat et une stratégie énergétique. Aussi, des PSPP de même nature (éducation, industriels, agricole, énergétique, etc.) peuvent avoir des similitudes mais seront différenciés par des aspects locaux : une même stratégie énergétique ne sera fort probablement pas pondérée de la même façon en Belgique et au Burkina Faso.

Par exemple, dans un projet d'implantation d'établissements scolaires, il est probable que la question « Est-ce que le PSPP recherche la rentabilité dans une perspective de viabilité financière? » ou encore « Est-ce que le PSPP considère les impacts sur la biodiversité? » ne se verra pas pondérer de manière très forte. Si c'est le cas, on leur accordera une cote de 1, c'est-à-dire qu'il est souhaitable qu'on prenne attention à ces questions, mais ce n'est ni nécessaire, ni indispensable. En revanche, les questions « Est-ce que le PSPP facilite l'accès à différents types de formation et permet aux individus d'atteindre le niveau de formation et de compétence qu'ils désirent? » et « Est-ce que le PSPP favorise la production et l'accès à des biens et services de la plus grande qualité possible? » seront probablement indispensables et seraient pondérés à 3.

Ainsi, pour les analystes, on saura tout de suite qu'il est indispensable que les PSPP aient explicitement adopté des actions actuelles et/ou futures visant à répondre à ces questions. Dans le cas des questions souhaitables, il ne sera pas obligatoire de développer des pistes de bonification dans le cas où les PSPP ne répondent pas favorablement.

Comment pondérer chaque question?

Il convient au départ de pondérer chaque question en fonction de son importance dans le cadre des PSPP. Pour chaque question, il faut se poser la question suivante :

Cette question concerne-t-elle un élément indispensable, nécessaire ou seulement souhaitable pour le succès des PSPP?

Les valeurs numérales de 1 à 3 sont utilisées pour déterminer l'importance à accorder à une question :

1 : **souhaitable**: une réponse positive à la question n'est pas jugée importante, non prioritaire ;

2 : **nécessaire**: une réponse positive à la question est importante mais ne figure pas parmi les priorités immédiates en lien avec les besoins visés par les PSPP ;

3 : **indispensable**: une réponse positive à la question est importante et figure parmi les priorités immédiates. Elle est jugée indispensable au succès et à la réalisation des PSPP.

La valeur correspondant à l'importance accordée à chaque question (1, 2 ou 3) doit être déterminée dans la case correspondante dans la Grille.

Comment évaluer la réponse à une question?

Pour chacune des 35 questions, il s'agit, en groupe, de se demander comment les PSPP répondent à cette question. Les réponses possibles sont (- -) , (-), 0, (+) ou (++). Le groupe doit déterminer les évaluations par **consensus**.

(--) : Les PSPP ont des impacts négatifs ou délétères, potentiellement importants, relativement à cette question.

(-) : C'est une question dont les PSPP n'ont pas tenu compte. Il pourrait y avoir des impacts négatifs relativement à cette question, mais ils n'ont été ni mesurés, ni évalués.

0 : Les PSPP n'ont pas d'impact significatif, ni positif, ni négatif.

(+) : Les PSPP répondent positivement à cette question, mais sans se démarquer outre mesure d'autres PSPP semblables. C'est une question considérée, mais auquel il est possible de suggérer des améliorations.

(++) : Les PSPP se démarquent par leurs innovations et par l'ampleur de leur prise en compte de cette question dans les choix effectués.

Il s'agit alors de sélectionner la valeur correspondante à l'évaluation de l'équipe.

Actions actuelles et futures, pistes de bonification

Les actions actuelles et futures ainsi que les pistes de bonification imaginés et proposés pendant l'analyse doivent être inscrites dans les cases appropriées de la grille d'analyse. Elles permettent de justifier les évaluations.

Concernant les pistes de bonification, le logiciel génère une cellule rouge pour les questions à priorisation « Agir » et « Réagir ». Cela implique que les analystes ont l'obligation d'identifier des bonifications pour cette question.

Que faire suite à l'analyse?

Cette grille est d'abord un outil de questionnement qui vise à élargir la réflexion des acteurs et à stimuler la discussion sur des PSPP en y intégrant de nouveaux enjeux de développement durable. Mais une analyse de développement durable n'est pas une fin en soi. Au-delà du questionnement, il s'agit bel et bien d'une invitation à l'action.

Une fois l'analyse complétée, l'interprétation des résultats peut être faite en référant aux éléments proposés sous l'onglet "Interprétation".

Il sera par la suite pertinent de donner une suite à l'analyse en mettant en œuvre les pistes de bonification pour les éléments les plus critiques. Les bonifications proposées devront ainsi faire l'objet d'une hiérarchisation de leur importance et d'une analyse de leur pertinence et de leur faisabilité.

Il pourrait également s'avérer pertinent de réaliser une analyse plus complète et plus rigoureuse du projet ou de la démarche au moyen de la Grille d'analyse de développement durable adaptée par la Francophonie (GADD-F), un outil permettant une analyse plus approfondie.

Interpréter les résultats de l'analyse

Un rapport d'analyse devrait habituellement être produit à chaque utilisation de la grille. Ce rapport vise principalement à déterminer les questions sur lesquelles la priorité devrait être mise afin d'améliorer la performance des politiques, stratégies, programmes ou projets (PSPP) en termes de développement durable.

Équilibre et performance générale

Le graphique de performance donne des indicateurs de la performance de PSPP pour chaque dimension du développement durable. Cet indicateur n'a pas de valeur scientifique, mais il sert à comparer la performance entre les dimensions, ainsi qu'entre les PSPP.

Voici une appréciation qualitative des notes pouvant être obtenues pour une dimension :

De 0,6 à 1 : Dimension affectée très positivement par les PSPP ;
De 0,2 à 0,6 : Dimension affectée positivement par les PSPP ;
De -0,2 à 0,2 : Dimension faiblement affectée par les PSPP ;
De -0,6 à -0,2 : Dimension affectée négativement par les PSPP ;
De -1 à -0,6 : Dimension affectée très négativement par les PSPP.

Des PSPP voulant s'inscrire dans une démarche de développement durable devraient atteindre un seuil minimumde -0,2 sur l'ensemble des 6 dimensions de la Grille des 35 questions. Des PSPP dont une des dimensions atteint moins de -0,2 ont peu de chance de réussir dans la voie du développement durable. Ils devraient donc être retravaillés.

Les questions à prioriser : méthodologie de priorisation

De façon générale, plus une question est jugée importante (pondération élevée) et peu performante (évaluation faible), plus il sera urgent de mettre en œuvre des mesures d'amélioration (bonifications) pour celle-ci. Dans chaque tableau des questions, une colonne permet de préciser s'il faut réagir ou agir à une question. S'il faut conforter les actions qui permettent de répondre favorablement à cette dernière, s'il s'agit d'une question à considérer sur le long terme ou si c'est une question non prioritaire.

La priorité « **Réagir** » s'applique aux questions indispensables (pondération de 3) dont l'évaluation est de (--) ou (-) et aux questions nécessaires (pondération de 2) dont l'évaluation est de (--);
La priorité « **Agir** » s'applique aux questions indispensables pour lesquels l'évaluation est (0) ainsi qu'aux questions nécessaires pour lesquels l'évaluation est (-) ou (0) ;
La priorité « **Conforter** » s'applique aux questions indispensables et nécessaires dont l'évaluation est (+) ou (++) ;
La priorité « **Enjeu à long terme** » s'applique aux questions souhaitables (pondération de 1) dont l'évaluation est (--), (-) ou (0) ;
La priorité « **Non prioritaire** » s'applique aux questions souhaitables dont l'évaluation est (+) ou (++).

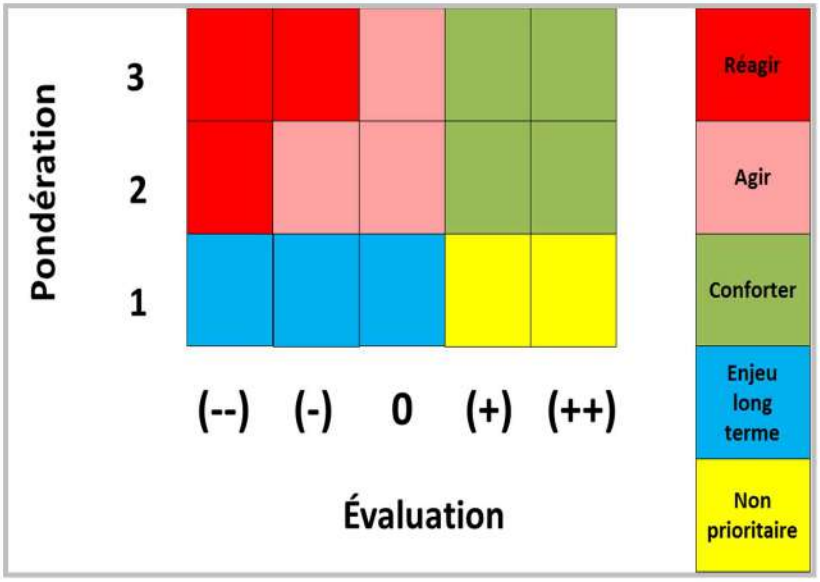

Pistes de bonification à prioriser

Le rapport devrait enfin présenter une liste des pistes de bonifications suggérées à considérer en priorité. Ces pistes sont celles qui ont été proposées pour les questions sur lesquels l'organisation devrait réagir ou agir.

Points forts

Dans un rapport d'analyse, il est pertinent de souligner les points forts des PSPP, ainsi que les éléments à améliorer.

Note importante

Malgré les pistes proposées dans cette méthodologie d'interprétation de l'analyse, il est toutefois essentiel que les analystes effectuent leur propre interprétation des résultats. Les utilisateurs de la Grille ne devraient par uniquement se fier à ces propositions d'analyse. Il faut garder en tête que des éléments contextuels peuvent influencer fortement les priorités réelles d'une organisation ou d'un comité de gestion de projet.

De plus, chaque PSPP est évalué en fonction de sa propre pondération, c'est sa progression et non sa position initiale qui importe. Cette démarche permet d'éviter les pièges de la comparaison ou de la notation dans l'absolu de PSPP par rapport à d'autres. Cependant, avec certaines précautions, il est possible de comparer des PSPP de même nature si la pondération de chacun des objectifs est semblable. Dans le meilleur des cas, la Grille permet de comparer des PSPP avec eux-même, au cours de leur évolution. Elle constitue ainsi la base d'un tableau de bord où l'on peut sélectionner des indicateurs pertinents pour le suivi de PSPP ou afin de tester des hypothèses.

الملحق رقم 07: نتائج تحليل المستدامة لكل من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين بلديات دائرة بني ورتلان.

Analyse de développement durable avec la grille des 35 questions

Nom de la politique, stratégie, programme ou projet:	***Projets de proximités de développement rural intégré (15 projets)*** ***المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة***
Promoteur :	**La conservation des forêt Ain Legredj et la subdivision de l'agriculture de la Daira de Beni- Ourtilane, les services décentralisés de (MADR)**
Analysé par:	**Kezzar Med Akli en collaboration avec : les membres du conseil technique de la Daira de Beni-ourtilane à savoir : Ounas Med Cherif (subdivision des forêts)- Sakhri Belkacem (subdivision de l'Agriculture)- Benazize Mouloud et Faouzi Mensouri (Subdivision de l'urbanisme)- Negli Rabah (Subdivision de logement et de l'habitat)- Sidani Farid (service technique de l'APC Ain Legredj)- Sadrati Hamza (Subdivision de l'hydraulique)- Hacinou Bilal (service Urbanisme de l'APC de Beni-Ourtilane) – Mohand Oulahadj (service technique de l'APC de Beni Mouhli) – Moufak . D (service technique de la Daira de Beni Ourtilane)**
Date:	**29/05/2018**

Portées de l'analyse:	**Analyse à posteriori**
Géographiques:	**territoire de la Daira de Beni- ourtilane**
Temporelles:	**2006- 2017**
Opérationnelles	**2007-2013 (période officielle de la réalisation des 15 PPDRI)**

Dimension éthique Répondre aux besoins d'équité, de justice, de solidarité, de cohérence						
Est-ce que la politique, stratégie, programme ou projet...		Pondération	Évaluation	Actions actuelles et futures	Piste de bonification	Priorité
1	favorise la réduction de la pauvreté en s'occupant du sort des plus démunis, pour satisfaire aux besoins du plus grand nombre?	3	(+)	des actions individuelles pour aider les petits agriculteurs à améliorer leurs revenus et satisfaire leurs besoins (65 actions réalisées sur 436 programmées)	Réalisation de la suite des actions programmées	Conforter
2	favorise la solidarité, l'engagement et l'assistance mutuelle entre des personnes ou des groupes?	2	(+)	les actions individuelles de développement sont subventionnées partialement par l'Etat et les actions collectives (31 actions réalisées sur 109 programmées) sont totalement financées par l'Etat	Réalisation de la suite des actions programmées	Conforter
3	favorise la restauration des sites dégradés et la juste compensation pour les personnes touchées par les impacts négatifs d'un projet?	1	(-)	7 actions de correction torrentielle réalisées partiellement sur 14 actions programmées,	Réalisation de la suite des actions programmées et faire des études sur leurs impactes négatifs pour en remédier	Enjeu long terme
4	favorise la recherche de solutions originales et de nouvelles façons de faire?	2	(+)	de manière générale l'initiative des PPDRI est basée sur une approche nouvelle " ascendante et participative"	capitalisation de cet l'expérience à l'échelle locale par des travaux de recherche académiques ou autres	Conforter
5	favorise l'identification de valeurs communes et permet d'orienter l'action en cohérence avec ces valeurs?	2	(+)	l'approche des PPDRI vise l'émergence de certaines valeurs communes comme l'équité, la responsabilité, la solidarité	Réalisation de la suite des actions programmées	Conforter

Dimension écologique Répondre aux besoins de qualité du milieu et de pérennité des ressources						
Est-ce que la politique, stratégie, programme ou projet…		Pondération	(- -)	Actions actuelles et futures	Piste de bonification	Priorité
6	favorise l'utilisation des ressources renouvelables et assure les conditions de leur remplacement?	2	(+)	L'ensemble des actions utilisent des ressources renouvelables et partiellement des ressources non renouvelables	La préservation et l'usage raisonné de l'eau et la terre dans actions collectives et individuelles par des techniques appropriées et adaptées au contexte	Conforter
7	favorise une utilisation judicieuse et rationnelle des ressources non renouvelables en tenant compte de leur caractère irremplaçable?	1	(-)	Aucune action	Introduire même à titre expérimentale certaines techniques d'usage des ressources renouvelables (comme les panneaux solaires, les panneaux photovoltaiques,,,etc)	Enjeu long terme
8	favorise une utilisation judicieuse et rationnelle de l'énergie, en minimisant les impacts de sa production, de sa distribution et de sa consommation?	2	(+)	Aucune action	Poursuivre le raccordement des différents villages au réseau de gaz naturel qui est moins polluant que le gasoil	Conforter
9	limite les quantités de pollutions ou de déchets rejetés dans les écosystèmes?	1	(--)	Aucune action	Création de déchetteries et un centre d'enfouissement technique et des stations d'épurations à l'échelle de la Daira	Enjeu long terme
10	considère les impacts sur la biodiversité?	1	(--)	Aucune action	faire des études d'impacte sur la biodiversité et recenser les espèces menacées dans la région pour en protéger	Enjeu long terme
11	favorise une utilisation optimale du territoire en fonction de la disponibilité des surfaces et des usages qui en sont faits?	2	(-)	Certaines actions programmées peuvent avoir des effets négatifs sur cet aspect	Protection et renforcement de certains terrains fragilisés suite à la réalisation des pistes agricoles Faire des études globales sur d'impact des projets, pour en tenir compte dans les projets futurs	Agir
12	limites les rejets de polluants affectant gloablement la biosphère?	1	(--)	Aucune action	introduire l'usage des énergies renouvelables dans les équipements publics, acquisition de nouveaux véhicules moins polluants par les collectivités et les investisseurs,	Enjeu long terme

Dimension sociale Répondre aux besoins sociaux et aux aspirations individuelles						
Est-ce que la politique, stratégie, programme ou projet…		Pondération	(- -)	Actions actuelles et futures	Piste de bonification	Priorité
13	favorise une amélioration de l'état de santé général des populations?	3	(+)	Parmi les 39 actions (eau potable- salles de soin + assainissement) programmées, 16 actions sont réalisées	Réalisation du reste des actions programmées	Conforter
14	limite les facteurs susceptibles de représenter des dangers pour la personne (criminalité, accidents, conditions de travail, milieu de vie, mobilité, alimentation, etc.)?	2	(+)	parmi les 39 actions (protection des berges des oueds, élargissement des routes, Aménagement de pistes…) programmées, 19 actions sont réalisées (partiellement ou totalement)	Réalisation du reste des actions programmées	Conforter
15	facilite l'accès à différents types de formation et permet aux individus d'atteindre le niveau de formation et de compétence qu'ils désirent?	2	(+)	4 actions réalisées (construction d'une mosquée, aménagement d'une école, réalisation d'une cantine scolaire, formation destinée aux membres d'une association) et 71 actions de formation pévue en apiculture	Elargir l'offre de formation destinée aux associations rurales	Conforter
16	favorise l'intégration des individus à la société par une forme d'occupation valorisante?	3	(++)	Action collectives (109 programmées, 31 réalisées) + actions individuelles (436 programmées, 56 réalisées partialement)	Réalisation du reste des actions programmées	Conforter
17	favorise un équilibre entre la liberté individuelle et la responsabilité de l'individu à l'égard de la collectivité?	2	(+)	Le montage des actions se base sur une approche participatives	Faire des études sociologiques sur l'impact réel de l'approche participative appliquée pour capitalisée les expériences,	Conforter
18	valorise l'accomplissement personnel et collectif?	2	(+)	Implication du personnel qui travail dans services techniques décentralisés dans la prise des discisions avec les citoyen et les associations dans tous les projets	Faire des études sociologiques sur l'impact réel de l'approche participative appliquée pour capitalisée les expériences,	Conforter

Dimension économique Répondre aux besoins matériels						
Est-ce que la politique, stratégie, programme ou projet…		Pondération	(- -)	Actions actuelles et futures	Piste de bonification	Priorité
19	donne aux individus et aux collectivités la possibilité d'obtenir l'usage de biens et de capitaux?	3	(++)	Presque toutes les actions programmées et réalisées visent à répondre à cette question	faciliter l'accès aux crédits bancaires pour la réalisation des actions individuelles	Conforter
20	favorise la production et l'accès à des biens et services de la plus grande qualité possible?	1	(-)	toutes les actions sont concernées	Etablir des cahiers de charges qui visent à atteindre la plus grande qualité possible pour l'ensemble des projets qui reste à réaliser	Enjeu long terme
21	favorise des changements dans les modes de production et de consommation en vue de les rendre plus viables et plus responsables sur les plans social et environnemental?	2	(+)	toutes les actions sont concernées	Introduire dans les projets qui restent à réaliser des techniques plus responsables sur le plan sociale et environnemental, par exemple: la construction écologique,l' irrigation goute à goute,,,etc,	Conforter
22	recherche la rentabilité dans une perspective de viabilité financière?	1	(+)	toutes les actions sont concernées surtout les actions individuelles	Assister les petits producteurs au développement de leurs investissements en fonction des besoins de marchés	Non prioritaire
23	permet d'améliorer la valeur des ressources et des biens qu'elle contribue à transformer?	2	(+)	toutes les actions individuelles sont concernées	Offrir l'assistance technique aux petits producteurs locaux	Conforter
24	permet une juste redistribution de l'augmentation des richesses et des avantages pour le plus grand nombre?	1	(+)	toutes les actions sont concernées	Elargir l'expérience des PPDRI vers d'autres villages	Non prioritaire
25	offre des conditions de travail acceptables et adéquates?	1	(+)	toutes actions sont concernées	Offrir l'assistance techenique aux petits producteurs	Non prioritaire

Dimension culturelle Répondre aux besoins d'affirmation, d'expression, de protection et de mise en valeur de la diversité des traits culturels						
Est-ce que la politique, stratégie, programme ou projet…		Pondération	(- -)	Actions actuelles et futures	Piste de bonification	Priorité
26	protège, met en valeur et favorise la transmission du patrimoine matériel et immatériel?	1	(+)	trois actions individuelles d'atelier de métier à tisser traditionnel	élargir la nomenclature de actions individuelles et collectives pour le développement les activités de tourisme solidaires et culturel (comme la réhabilitation de maison traditionnelle, la réalisation de musées locaux,,,,etc.)	Non prioritaire
27	encourage l'élargissement à la participation à la vie culturelle?	1	(+)	réalisation d'une mosquée et d'une salle polyvalente	donner plus de place aux équipements culturels de proximité donne les future PPDRI	Non prioritaire
28	favorise le dialogue entre et à l'intérieur des cultures ainsi que la diversité des formes d'expressions culturelles?	1	(0)	réalisation d'une mosquée et d'une salle polyvalente	donner plus de place aux équipements culturels de proximité dans les futures PPDRI (Bibliothèques , salle de lecture, salle polyvalente ,,,,)	Enjeu long terme
29	développe un environnement structuré qui soutient les activités créatives culturelles?	1	(0)	Aucune action	donner plus de place aux équipements culturels de proximité dans les futures PPDRI	Enjeu long terme

Dimension gouvernance Répondre à des besoins de participation, de démocratie, d'intégration et de transparence						
Est-ce que la politique, stratégie, programme ou projet…		Pondération	(- -)	Actions actuelles et futures	Piste de bonification	Priorité
30	favorise l'utilisation d'outils et de processus qui permettent à l'organisation de prendre de meilleures décisions, de concevoir de meilleurs politiques, stratégies, programmes ou projets et d'améliorer leurs pratiques de gestion en matière de développement durable?	2	(+)	L'approche participative ascendante utilisée pour l'élaboration de PPDRI	Respecter la première formulation des PPDRI et réduire au maximum les changements opérés par le comité technique de wilaya et le comité technique Daïra	Conforter
31	reconnaît et encourage la participation du plus grand nombre d'acteurs au processus de décision?	3	(+)	L'approche participative ascendante utilisée pour l'élaboration de PPDRI	Respecter la première formulation des PPDRI et réduire au maximum les changements opérés par le comité technique de wilaya et le comité technique Daïra	Conforter
32	prévoit des mécanismes de suivi et d'évaluation de la prise en compte du développement durable?	2	(+)	Le contrôle est assuré par les services décentraliser de l'Etat	Faire participer la société civile dans les procédures de contrôle et de suivi dans le reste des actions à réaliser	Conforter
33	s'intègre bien aux caractéristiques de la collectivité où il s'implante?	2	(+)	L'élaboration des PPDRI se base sur des enquête ménage et dés débats avec les citoyens,	Donnée plus de place aux associations locales et les assemblé de village (thajmath) dans le processus d'élaboration	Conforter
34	rapproche le pouvoir d'action et de décision des personnes et des collectivités les plus concernées?	3	(++)	L'approche participative ascendante utilisée pour l'élaboration de PPDRI	Respecter la première formulation des PPDRI et faire participer la société civile dans les procédures de contrôle et de suivi dans reste des actions à réaliser	Conforter
35	favorise une gestion responsable des risques?	1	(0)	Aucune action	faire appel au spécialiste pour l'étude d'impact des PPDRI	Enjeu long terme

Analyse de développement durable avec la grille des 35 questions

Nom de la politique, stratégie, programme ou projet:	**PDAU intercommunal des المخطط التوجيهي للتهيئة و العمران ما بين بلديات بني ورتلان de Beni Ourtilane communes de la Daira**
Promoteur :	**les quatre APC de la Daira de Beni-ourtilane et La Direction de l'Urbanisme, de l'Architecture et de la Construction (DUAC) de la wilaya de Sétif**
Analysé par:	**Kezzar Med akli en collaboration avec : les membres du conseil technique de la Daira de Beni-ourtilane à savoir : Ounas Med Cherif (subdivision des forêts)- Sakhri Belkacem (subdivision de l'Agriculture)- Benazize Mouloud et Faouzi Mensouri (Subdivision de l'urbanisme)- Negli Rabah (Subdivision de logement et de l'habitat)- Sidani Farid (service technique de l'APC Ain Legredj)- Sadrati Hamza (Subdivision de l'hydraulique)- Hacinou Bilal (service Urbanisme de l'APC de Beni-Ourtilane) – Mohand Oulahadj (service technique de l'APC de Beni Mouhli) – Moufak . D (service technique de la Daira de Beni Ourtilane)**
Date:	**30 mai 2018**

Portées de l'analyse:	**évaluation en cours de réalisation de moyen terme**
Géographiques:	**territoire de la Daira de Beni- ourtilane**
Temporelles:	**2010- 2030**
Opérationnelles:	**2010-2018**

Dimension éthique

Répondre aux besoins d'équité, de justice, de solidarité, de cohérence

	Est-ce que la politique, stratégie, programme ou projet_	Pondération	Évaluation	Actions actuelles et futures	Piste de bonification	Priorité
1	favorise la réduction de la pauvreté en s'occupant du sort des plus démunis, pour satisfaire aux besoins du plus grand nombre?	3	(+)	Programme d'équipements socio-écomoniques et de logement à court, à moyen et long terme pour les quatre communes	Mise à jour du programme de manière périodique en fonction des besoins de la population	Conforter
2	favorise la solidarité, l'engagement et l'assistance mutuelle entre des personnes ou des groupes?	3	(+)	Programme d'équipements socio-écomoniques et de logement à court, à moyen et long terme pour les quatre communes	Mise à jour du programme d'équipement et logement socio-économique de manière périodique en fonction des besoins de la population	Conforter
3	favorise la restauration des sites dégradés et la juste compensation pour les personnes touchées par les impacts négatifs d'un projet?	1	(0)	Le PDAU évoque cet aspect comme principe général mais on n'y trouve pas des actions concrètes	Réalisation d'études d'impact des projets de développement programmées et leur prise en compte dans les études techniques et les cahiers des charges de réalisation	Enjeu long terme
4	favorise la recherche de solutions originales et de nouvelles façons de faire?	2	(+)	Le PDAU évoque L'introduction des techniques nouvelles d'irrigation qui permettront la meilleure exploitation des eaux superficielles d'une part et l'économie de l'eau d'autre part ,	Traduction de cet objectif en actions concrètes pour le moyen et le long terme	Conforter
5	favorise l'identification de valeurs communes et permet d'orienter l'action en cohérence avec ces valeurs?	2	(+)	Programme d'Equipment socio-économiques et de logement à court, à moyen et long terme pour les quatre communes	Faire participer les différents acteurs locaux au suivi et à l'évaluation périodique de la réalisation de PDAU	Conforter

Dimension écologique Répondre aux besoins de qualité du milieu et de pérennité des ressouroes						
Est-ce que la politique, stratégie, programme ou projet_		Pondération	(- -)	Actions actuelles et futures	Piste de bonification	Priorité
6	favorise l'utilisation des ressources renouvelables et assure les conditions de leur remplacement?	2	(+)	la réalisation des actions programmées et réalisées nécessitent l'usage des ressources renouvelable et non renouvelable	faire appel dans les phases de l'urbanisme opérationnel aux acquis et aux bonnes pratiques en matière d'aménagement et de construction et d'architecture relative durables	Conforter
7	favorise une utilisation judicieuse et rationnelle des ressources non renouvelables en tenant compte de leur caractère irremplaçable?	1	(-)	la réalisation des actions programmées et réalisées nécessitent l'usage des ressources renouvelable et non renouvelable	faire appel dans les phases de l'urbanisme opérationnel aux acquis et aux bonnes pratiques en matière d'aménagement et de construction et d'architecture durables	Enjeu long terme
8	favorise une utilisation judicieuse et rationnelle de l'énergie, en minimisant les impacts de sa production, de sa distribution et de sa consommation?	1	(+)	le PDAU à prévu le raccordement des différentes établissements humains de la région au réseau de gaz nature et le taux actuel de raccordement et de l'ordre de 95% qui est plus adapté aux conditions de la région	utilisation des différents forme d'énergie renouvelable en commençant par certains équipements publiques (Lycées-écoles-CFPA- Mosquées,,,,)	Non prioritaire
9	limite les quantités de pollutions ou de déchets rejetés dans les écosystèmes?	2	(+)	le règlement de PDAU fixe des règles en relation avec les nuisances et les déchets générée par les activités	Prévoir des installations de traitement des eaux usées et des installations pour le traitement et transformation des déchets ménager (CET ou autre)	Conforter
10	considère les impacts sur la biodiversité?	2	(+)	la préservation des forêts et des terres agricoles est un principe retenu lors de l'élaboration de PDAU	associer des compétences en matière de préservation de la biodiversité lors de l'élaboration des POS et de l'évaluation périodique de PDAU	Conforter
11	favorise une utilisation optimale du territoire en fonction de la disponibilité des surfaces et des usages qui en sont faits?	3	(+)	le PDAU prévois une devisions de territoire en secteurs urbanisé, à urbaniser, de future urbanisation et non urbanisable en relation avec les besoins et les potentialités	réévaluation périodique de cette devisions en faisant appel à une approche environnementale	Conforter
12	limites les rejets de polluants affectant gloablement la biosphère?	1	(-)	Le PDAU évoque L'introduction des techniques nouvelles d'irrigation qui permettront la meilleure exploitation des eaux superficielles d'une part et l'économie de l'eau. Des mesures réglementaires et fisoales sont prises à l'échelle nationale	étendre et protéger les forêts existantes	Enjeu long terme

Dimension sociale Répondre aux besoins sociaux et aux aspirations individuelles						
Est-ce que la politique, stratégie, programme ou projet…		Pondération	(- -)	Actions actuelles et futures	Piste de bonification	Priorité
13	favorise une amélioration de l'état de santé général des populations?	3	(+)	les trois volets de PDAU: règlement et aménagement et programmation comprennent des articles et des actions qui répondent à cet objectif	assurer une application stricte des règlements et mettre à jour périodiquement le programme et les propositions d'aménagement retenues en associant les différents acteurs sociaux et économiques,	Conforter
14	limite les facteurs susceptibles de représenter des dangers pour la personne (criminalité, accidents, conditions de travail, milieu de vie, mobilité, alimentation, etc.)?	3	(+)	les trois volets de PDAU: règlement et aménagement et programmation comprennent des articles et des actions qui répondent à cet objectif	assurer une application stricte des règlements et /ou leurs adaptation aux exigences de développement durable mettre à jour périodiquement le programme et les propositions d'aménagement retenues en associant les différents acteurs sociaux et économiques,	Conforter
15	facilite l'accès à différents types de formation et permet aux individus d'atteindre le niveau de formation et de compétence qu'ils désirent?	1	(-)	le PDAU prévois un programme d'équipements éducatifs et de formation pour le court terme, le moyen et long terme au profit des quatre communes	Mise à jour de ce programme de manière périodique en fonction de l'évolution des besoins et des données socio-économiques et écologiques de la région	Enjeu long terme
16	favorise l'intégration des individus à la société par une forme d'occupation valorisante?	3	(+)	le programme et les options d'aménagement retenues dans PDAU présentent beaucoup d'éléments de repense à cette question	associer l'ensemble des acteurs à la réalisation du programme et des options d'aménagement retenues et ayant un regard critique sur leurs implication sociales, environnementale et économiques et application stricte des règles de transparence relative à la concurrence	Conforter
17	favorise un équilibre entre la liberté individuelle et la responsabilité de l'individu à l'égard de la collectivité?	3	(+)	les trois volets de PDAU: règlement et aménagement et programmation comprennent des articles et des actions qui répondent à cet objectif	promotion de la citoyenneté à travers toute les formes de participation dans le processus de programmation et d'élaboration de réalisation de suivis et d'évaluation périodique des trois volets de PDAU	Conforter
18	valorise l'accomplissement personnel et collectif?	2	(+)	les trois volets de PDAU: règlement et aménagement et programmation comprennent des articles et des actions qui répondent à cet objectif	promotion de la citoyenneté à travers toutes ses formes de participation dans le processus de programmation, d'élaboration de réalisation de suivis et d'évaluation périodique des trois volets de PDAU	Conforter

Dimension économique Répondre aux besoins matériels						
Est-ce que la politique, stratégie, programme ou projet…		Pondération	(- -)	Actions actuelles et futures	Piste de bonification	Priorité
19	donne aux individus et aux collectivités la possibilité d'obtenir l'usage de biens et de capitaux?	3	(+)	les trois volets de PDAU: règlement et aménagement et programmation comprennent des articles et des actions qui répondent à cet objectif	intégrer à l'échelle locale des formes de gestion participative concernant les équipements socio-économiques et encourager les partenariats entre le secteur pivé et le secteur économique (PPP)	Conforter
20	favorise la production et l'accès à des biens et services de la plus grande qualité possible?	1	(0)	les trois volets de PDAU: règlement et aménagement et programmation comprennent des articles et des actions qui répondent à cet objectif	intégrer à l'échelle locale des formes adaptées de production de biens et de services et qui s'inscrit dans logique des bonnes pratiques de développement durable et encourager et valoriser les produits de terroir (agricoles et artisanaux et d'éco-tourisme)	Enjeu long terme
21	favorise des changements dans les modes de production et de consommation en vue de les rendre plus viables et plus responsables sur les plans social et environnemental?	1	(0)	le PDAU n'évoque pas cet aspect de manière explicite	intégrer à l'échelle locale des formes adaptées de production de biens et de services et qui s'inscrit dans logique des bonnes pratiques de développement durable et encourager et valoriser les produits de terroir (agricoles et artisanat et d'éco-tourisme)	Enjeu long terme
22	recherche la rentabilité dans une perspective de viabilité financière?	2	(+)	le PDAU n'évoque pas cet aspect de manière explicite	intégrer à l'échelle locale des formes de gestion participatives concernant les équipements socio-économiques et encourager les partenariats entre le secteur prévis et le secteur économique (PPP)	Conforter
23	permet d'améliorer la valeur des ressources et des biens qu'elle contribue à transformer?	2	(+)	le PDAU n'évoque pas cet aspect de manière explicite mais beaucoup d'actions programmées visent cet objectif	élaboration de cahiers de charges et des études techniques pour les projets programmés en ciblant la contribution à cet objectif	Conforter
24	permet une juste redistribution de l'augmentation des richesses et des avantages pour le plus grand nombre?	2	(+)	les trois volets de PDAU: règlement et aménagement et programmation comprennent des articles et des actions qui répondent à cet objectif	renforcer les dispositifs existants qui assure sur l'application du règlement et réalisation des actions programmées dans leurs échancres en tenant compte de leur actualisation périodique en faisant participer l'ensemble des acteurs	Conforter
25	offre des conditions de travail acceptables et adéquates?	1	(0)	le PDAU n'évoque pas cet aspect de manière explicite d'autre règlements et institutions prennent en charge cet aspect	intégrer cet aspect dans l'aménagement à l'échelle des territoires communaux et lors de l'élaboration des cahiers des charges et des études technique pour les projets d'équipement socio-économiques,	Enjeu long terme

Dimension culturelle Répondre aux besoins d'affirmation, d'expression, de protection et de mise en valeur de la diversité des traits culturels						
Est-ce que la politique, stratégie, programme ou projet…		Pondération	(- -)	Actions actuelles et futures	Piste de bonification	Priorité
26	protège, met en valeur et favorise la transmission du patrimoine matériel et immatériel?	1	(0)	malgré le fait que la région est sous-équipée en matière d'équipements et d'institutions culturels chargés de cet objectif le PDAU ne propose que peu d'équipement pour rattraper le retard	Doté chaque commune d'une structure culturelle polyvalente qui se charge de la protection et de la mise en valeur de patrimoine culturel matériel et immatériel et qui encourage l'élargissement de la participation à la vie culturelle et qui favorise le dialogue et la diversité culturelle - La mise en valeur des équipements culturels existants en associant les associations culturelles et touristiques et le secteur privé	Enjeu long terme
27	encourage l'élargissement à la participation à la vie culturelle?	3	(+)	malgré le fait que la région est sous-équipée en matière d'équipements et d'institutions culturels chargés de cet objectif le PDAU ne propose que peu d'équipement pour rattraper le retard	Doté chaque commune d'une structure culturelle polyvalente qui se charge de la protection et de la mise en valeur de patrimoine culturel matériel et immatériel et qui encourage l'élargissement de la participation à la vie culturelle et qui favorise le dialogue et la diversité culturelle - La mise en valeur des équipements culturels existants en associant les associations culturelles et touristiques et le secteur privé	Conforter
28	favorise le dialogue entre et à l'intérieur des cultures ainsi que la diversité des formes d'expressions culturelles?	2	(+)	malgré le fait que la région est sous-équipée en matière d'équipements et d'institutions culturels chargés de cet objectif le PDAU ne propose que peu d'équipement pour rattraper le retard	Doté chaque commune d'une structure culturel polyvalente qui se charge de la protection et de la mise en valeur de patrimoine culturel matériel et immatériel et qui encourage l'élargissement de la participation à la vie culturelle et qui favorise le dialogue et la diversité culturelle - La mise en valeur des équipements culturels existants en associant les associations culturelles et touristiques et le secteur privé	Conforter
29	développe un environnement structuré qui soutient les activités créatives culturelles?	1	(0)	aucune action	ouvrir le domaine culturel aux investisseurs privés par exemple en leur offrant la possibilité d'exploitation des sites historiques en respectant un cahier de charge précis	Enjeu long terme

Dimension gouvernance Répondre à des besoins de participation, de démocratie, d'intégration et de transparence						
Est-ce que la politique, stratégie, programme ou projet…		Pondération	(- -)	Actions actuelles et futures	Piste de bonification	Priorité
30	favorise l'utilisation d'outils et de processus qui permettent à l'organisation de prendre de meilleures décisions, de concevoir de meilleurs politiques, stratégies, programmes ou projets et d'améliorer leurs pratiques de gestion en matière de développement durable?	1	(-)	Aucune action	révision des textes juridiques relatives à l'élaboration et la révision des instruments d'urbanisme en intégrant des articles sur les modalités de leur évaluation périodique en mettant l'accent sur l'opérationnalisation d'objectifs de développement durable	Enjeu long terme
31	reconnaît et encourage la participation du plus grand nombre d'acteurs au processus de décision?	3	(-)	les lois relatives aux processus de l'élaboration de PDAU prévois des phases clefs pour la participation de différents acteurs notamment la société civile mais celles-ci demande le renforcement des modalités de leur application	Amélioration de dispositif de participation citoyenne en facilitant la compréhension des documents d'urbanisme aux citoyens et en leur donnant la possibilité d'exprimer leur doléances et leurs besoins en toute liberté et transparence	Réagir
32	prévoit des mécanismes de suivi et d'évaluation de la prise en compte du développement durable?	1	(-)	aucune action	révision de texte juridique relative à l'élaboration et la révision des instruments d'urbanisme en intégrant des articles sur les modalités de leur évaluation périodique en mettant l'accent sur l'opérationnalisation d'objectifs de développement durable	Enjeu long terme
33	s'intègre bien aux caractéristiques de la collectivité où il s'implante?	1	(-)	très souvent ont trouve des écarts entre les orientations des instruments d'urbanisme et leurs application dans le territoire, d'où pertinence de la question de leur intégration	la prise en charge des spécificités de la région relative à l'appropriation l'exploitation de territoire lors de l'élaboration des hypothèses d'aménagement et ceci passe par l'approfondissement de l'étude des caractéristiques de la société et son rapport à l'espace.	Enjeu long terme
34	rapproche le pouvoir d'action et de décision des personnes et des collectivités les plus concernées?	2	(-)	les lois relatives aux processus de l'élaboration de PDAU prévois des phases clefs pour la participation de différents acteurs notamment la société civile mais celles-ci demande le renforcement des modalités de leur application	Amélioration de dispositif de participation citoyenne en facilitant la compréhension des documents d'urbanisme aux citoyens et en leur donnant la possibilité d'exprimer leur doléances et leurs besoins en toute liberté et transparence	Agir
35	favorise une gestion responsable des risques?	3	(+)	le règlement de PDAU ainsi que d'autres lois relatives à la gestion des risques majeurs fixe des règles et les modalités de cette gestion	application stricte de règlement et approfondissement de l'étude des zones à risque,	Conforter

الملحق رقم 08: النسخة النهائية لاستمارة الأسئلة أو الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التـــــــــــــــعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة 3 كلية الهندسة المعمارية والعمران قسم الهندسة المعمارية

اسم الباحث: كزار محمد أكلي، أستاذ مساعد بقسم الهندسة المعمارية بجامعة بجاية

استبـــــــــــــــــيان

في إطار إنجاز رسالة دكتوراه حول التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في منطقة بني ورتلان نود منكم الإجابة بوضوح على الأسئلة المقترحة في هذا الاستبيان علما أن الغرض منه هو البحث العلمي، وشكرا مسبقا على حسن تفهمكم وتفاعلكم.

- **معلومات أولية:**

المصلحة :..... المنصب المشغول في المصلحة .....

الشهادة:..... التخصص :.....

عدد سنوات العمل في المصلحة :..... المديرية أو الهيئة التي تتتبع إليها المصلحة:.....

تاريخ بداية عمل المصلحة ..... عدد الموظفين في المصلحة: .....

نرجو منكم وضع العلامة (x) في الخانة المناسبة و الإجابة بشكل دقيق ومختصر على الأسئلة المفتوحة.

السؤال رقم 01 : هل لديكم فكرة **واضحة** حول مفهوم التنمية المستدامة بشكل عام ومفهومي التنمية العمرانية المستدامة و التنمية الريفية المستدامة بصفة خاصة ؟

- ☐ نعم
- ☐ لا
- ☐ نوعا ما

انتقل إلى النص التالي:

النص :

عرفت **التنمية المستدامة** بعدة صيغ والصيغة الاوسع انتشارا هي التالية «التنمية المستدامة هي التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها» ومن أهم خصائصها وأهدافها ما يلي:

- تنمية لا تولد نموا اقتصاديا فحسب بل وتعمل على توزيع منافعه بشكل متساو وعادل
- تنمية تؤهل البشر بدل من أن تهمشهم وتولي أهمية خاصة للفقراء والفئات الضعيفة (الأطفال، النساء) ولخلق فرص العمل.
- الاستمرارية وهو ما يتطلب توليد دخل كاف يمكن استثمار جزء منه في عمليات التجديد الصيانة والإحلال للموارد.
- تحقق التوازن البيئي فالمعيار الضابط للتنمية المستدامة هو المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية (التنوع الحيوي) وانتاج الثروات المتجددة مع الاستخدام الأمثل والعادل للثروات غير المتجددة.
- الحوكمة وهي حسن الإدارة والجدية في أسلوب التعامل مع المجتمع على أساس الحوار بين مختلف الفاعلين (المواطنين بشكل عام، هيئات المجتمع المدني، الهيئات الإدارية والسلطات المختلفة والمؤسسات الخاصة والعمومية والمصالح المختلفة ....)، مع وجود أدوات المراقبة و آليات سليمة و فعالة لاتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الناس.
- القضاء على الجوع والفقر، وتوفير الصحة الجيدة والرفاه ،وضمان التعليم الجيد، وضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي، وضمان حصول على خدمات الطاقة الحديثة، وإقامة بنى تحتية والتصنيع الشامل، وتشجيع الابتكار، وإقامة مدن ومستوطنات مستدامة، والاستهلاك و الإنتاج المسؤولين ، والحد من التغييرات المناخية ومن آثارها السلبية، والسلام و المؤسسات الناجعة.

وللتنمية المستدامة تطبيقات متعددة في مختلف مجالات النشاط البشري (التسيير، العمران، الزراعة، الطاقة، الصناعة، تسيير النفايات، الصحة، الإعلام واتصال، التعليم ...) وهي في تطور مستمر ومتسارع.

و**التنمية العمرانية المستدامة** عرفت على أنها «عملية التغيير في المحيط المبني التي تعطي الأولوية للتنمية الاقتصادية مع السهر على الحفاظ على الموارد من خلال حماية سلامة الإفراد والمجتمع والأنظمة البيئية».

و**التنمية الريفية المستدامة** مفهوم يستهدف « توفير سبل المعيشة المستدامة في مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية الزراعية في المناطق الريفية من أجل القضاء على الفقر و " زيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون الفقر ومنظماتهم وزيادة سبل وصولهم إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمؤسسات العامة وخاصة الارض وفرص العمل والائتمان والتعليم والصحة"»

السؤال رقم 02 : هل استفدت (أو أحد من الموظفين من مصلحتكم) من تكوين في مجال التنمية المستدامة ؟

☐ نعم
☐ لا
☐ إجابة أخرى حددها .....

في حالة الإجابة بـ (نعم) اذكر عدد الموظفين وطبيعة ومدة التكوين.

.....
.....
.....

السؤال رقم 03: هل توجد مضامين متعلقة بالتنمية المستدامة في مراجع ووثائق العمل الخاصة بالمصلحة .

☐ نعم
☐ لا
☐ إجابة أخرى حددها

.....

في حالة الإجابة بنعم حدد نوع هذه المراجع من بين القائمة التالية

☐ مخططات التهيئة والعمران	☐ المشاريع القطاعية المختلفة	☐ القوانين
☐ مخططات شغل الاراضي	☐ المشاريع المبرمجة أو المنجزة	☐ الأوامر
☐ مخططات تسيير النفايات الحضرية	في إطار المخططات البلدية	☐ المراسيم
☐ مخططات التنمية المحلية المدمجة	للتنمية	☐ القرارات
☐ دفاتر الشروط الخاصة بمختلف	☐ مشاريع التنمية الريفية الجوارية	☐ المناشير
المشاريع	المدمجة PPDRI	☐ التعليمات
☐ عقود الامتياز الخاصة باستغلال	☐ المهام والنشطات المتعلقة	☐ مراجع العمل
المرافق العمومية أو الموارد	بتسيير وصيانة المرافق	☐ أخرى حددها .....
الطبيعية العمومية.	العمومية وتقديم الخدمات.	.....

السؤال رقم 04: هل يمكن تطبيق مضامين المتعلقة بالتنمية المستدامة الواردة في الوثائق ومراجع العمل الخاصة بمصلحتكم أو المشتركة مع المصالح العمومية الأخرى في الواقع المحلي و / أو على مستوى مصلحتكم والمرافق التي تشرف عليها؟

☐ نعم ☐ لا
☐ نوعا ما ☐ إجابة أخرى حددها..... .....

السؤال رقم05 : هل تشارك مصلحتكم في لجان إدارية مستحدثة لإنجاز مبادرات التنمية المستدامة المجسدة **في المخططات** (التهيئة و التعمير، التنمية المحلية، شغل الأراضي، تسيير النفايات الحضرية...) أو **في المشاريع** (القطاعية، التنمية الريفية الجورية المدمجة...) أو في **مهام التسيير المستدام** (المرافق العمومية وصيانتها ، تقديم الخدمات، المهام المشتركة...)؟

☐ نعم
☐ لا

في حالة الإجابة بنعم أذكر هذه اللجان أو الهيئات المستحدثة.

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

السؤال رقم 06: هل تستعين مصلحتكم في مجال تخصصها بخبراء أو بهيئات ذات خبرة في مجال التنمية المستدامة لإنجاز المبادرات التنموية الموكلة إليها (المخططات، المشاريع ومهام تسيير المرافق وتقديم الخدمات و تطبيق القوانين...) ؟

☐ نعم
☐ لا

في حالة الإجابة بنعم أذكر هؤلاء الخبراء و / أو تلك الهيئات.

.....
.....
.....
.....
.....

السؤال رقم 07: في نظركم هل توجد برامج، ومخططات، ومشاريع، ومهام تحت تصرف مصلحتكم تحتاج إلى بعض التعديلات لتستجيب لأهداف وخصائص التنمية المستدامة.

☐ نعم
☐ لا

في حالة الإجابة بـ (نعم) أذكرها مع التعديلات التي تجعلها في نظركم أكثر استجابة لخصائص وأهداف التنمية المستدامة.

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

السؤال رقم 08: هل توجد مبادرات تنموية مستدامة: **مخططات** (التهيئة والتعمير، التنمية المحلية، شغل الأراضي، تسيير النفايات الحضرية...) أو **مشاريع** (القطاعية، التنمية الريفية الجورية المدمجة...) أو **مهام التسيير** (المرافق العمومية وصيانتها، تقديم الخدمات، المهام المشتركة...) خاضعة لتصرف مصلحتكم ألغيت أو تم تجميدها؟

☐ نعم
☐ لا

في حالة الإجابة بـ (نعم) أذكرها مع الأسباب التي أدت إلى عدم إنجازها أو تجميدها

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

السؤال رقم 09: ما مدى استجابة طرق وأساليب عمل مصلحتكم مع أهداف وخصائص التنمية المستدامة.

مجال النشاط وعمل المصلحة	مدى استجابة أساليب و طرق عمل المصلحة مع أهداف و خصائص التنمية المستدامة							
☐ من حيث التسهيلات المقدمة للمستثمرين والمقاولين	☐	ضعيفة	☐	متوسطة	☐	حسنة	☐	جيدة
☐ من حيث إعداد دفاتر الشروط وتحيينها وفق المعايير والقوانين الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة	☐	ضعيفة	☐	متوسطة	☐	حسنة	☐	جيدة
☐ من حيث إعداد عقود الامتياز لاستغلال المرافق العمومية والثروات الطبيعية وتحيينها وفق المعايير والقوانين الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة	☐	ضعيفة	☐	متوسطة	☐	حسنة	☐	جيدة
☐ من حيث اتخاذ التدابير اللازمة لإشراك المواطنين والمجتمع المدني في إعداد و إنجاز وتسيير وتقييم المشاريع والمرافق العمومية.	☐	ضعيفة	☐	متوسطة	☐	حسنة	☐	جيدة
☐ من حيث الوقوف والسهر على احترام قواعد الشفافية والمنافسة الحرة بين المقاولين الموردين والمستثمرين.	☐	ضعيفة	☐	متوسطة	☐	حسنة	☐	جيدة
☐ من حيث الصرامة في المراقبة وفرض احترام دفاتر الشروط وآجال الإنجاز	☐	ضعيفة	☐	متوسطة	☐	حسنة	☐	جيدة
☐ من حيث الوقوف والسهر على احترام بنود عقود الامتياز	☐	ضعيفة	☐	متوسطة	☐	حسنة	☐	جيدة
☐ من حيث احترام مواعيد تسديد مستحقات المقاولين والموردين.	☐	ضعيفة	☐	متوسطة	☐	حسنة	☐	جيدة
☐ من حيث السهر على تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة والصحة العمومية.	☐	ضعيفة	☐	متوسطة	☐	حسنة	☐	جيدة
☐ من حيث السهر على احترام القواعد المتعلقة بالعمران والهندسة المعمارية .	☐	ضعيفة	☐	متوسطة	☐	حسنة	☐	جيدة
☐ من السهر على انجاز المبادرات والبرامج المتعلقة بالفئات الضعيفة من المواطنين .	☐	ضعيفة	☐	متوسطة	☐	حسنة	☐	جيدة
☐ من حيث ضمان وأمن سلامة وصيانة المرافق العمومية الخاضعة لتصرف مصلحتكم.	☐	ضعيفة	☐	متوسطة	☐	حسنة	☐	جيدة
☐ من حيث ضمان أمن وسلامة العمال في المرافق العمومية الخاضعة لتصرف مصلحتكم والمواطنين المستعملين لها..	☐	ضعيفة	☐	متوسطة	☐	حسنة	☐	جيدة
☐ من حيث التسيير المستدام للمرافق العمومية (استهلاك طاقة أقل وأنظف الحد من انتاج النفايات و حسن تسييرها...)	☐	ضعيفة	☐	متوسطة	☐	حسنة	☐	جيدة
☐ من حيث تقديم التسهيلات الخاصة لذوي الإعاقات والفئات الضعيفة والمحرومة من أجل الحصول على خدمات المرافق التي تشرف عليها مصالحكم في ظروف حسنة.	☐	ضعيفة	☐	متوسطة	☐	حسنة	☐	جيدة
☐ من حيث الحفاظ على التراث الثقافي المحلى وتثمينه	☐	ضعيفة	☐	متوسطة	☐	حسنة	☐	جيدة
☐ تنظيم أو المساهمة في تنظيم حملات تحسيسية تندرج في إطار التنمية المستدامة (الحفاظ على البيئة، ترشيد استهلاك الطاقة و الماء و مختلف الموارد الأخرى....)	☐	ضعيفة	☐	ضعيفة	☐	ضعيفة	☐	ضعيفة

السؤال رقم 10: ما مدى كفاية وملائمة الوسائل المتوفرة بمصلحتكم لإنجاز المبادرات: **مخططات** (التهيئة والتعمير، التنمية المحلية، شغل الأراضي، تسيير النفايات الحضرية...) أو **مشاريع** (القطاعية، التنمية الريفية الجورية المدمجة...) أو **مهام التسيير** (المرافق العمومية وصيانتها، وتقديم الخدمات، والمهام المشتركة...) الهادفة إلى تحقيق أهداف وخصائص التنمية المستدامة.

الوسائل المتوفرة في متناول المصلحة	مدى الكفاية والملائمة لإنجاز المبادرات التنموية الهادفة لتحقيق أهداف وخصائص التنمية المستدامة.							
☐ المقر أو المكاتب المخصصة للمصلحة.	☐	ضعيف	☐	متوسط	☐	حسن	☐	جيد
☐ الوسائل والتجهيزات المكتبية	☐	ضعيف	☐	متوسط	☐	حسن	☐	جيد
☐ وثائق ومراجع العمل الخاصة بعمل المصلحة.	☐	ضعيف	☐	متوسط	☐	حسن	☐	جيد
☐ وثائق ومراجع العمل الخاصة بالتنمية المستدامة تحديدا.	☐	ضعيف	☐	متوسط	☐	حسن	☐	جيد
☐ وسائل النقل و المواصلات.	☐	ضعيف	☐	متوسط	☐	حسن	☐	جيد
☐ وسائل العمل الخاصة بمجال عمل المصلحة دون غيرها.	☐	ضعيف	☐	متوسط	☐	حسن	☐	جيد
☐ الوسائل المستحثة المتعلقة بالتنمية المستدامة.	☐	ضعيف	☐	متوسط	☐	حسن	☐	جيد
☐ وسائل الاتصال (الهاتف، الانترنت...)	☐	ضعيف	☐	متوسط	☐	حسن	☐	جيد

السؤال رقم 11: ما مدى كفاية الموارد المالية المخصصة لمصلحتكم لإنجاز المبادرات: **مخططات** (التهيئة والتعمير، التنمية المحلية، شغل الأراضي، تسيير النفايات الحضرية...) أو **مشاريع** (القطاعية، التنمية الريفية الجورية المدمجة...) أو **مهام التسيير** (المرافق العمومية وصيانتها، وتقديم الخدمات، والمهام المشتركة...) الهادفة لتحقيق أهداف وخصائص التنمية المستدامة.

طبيعة الموارد المالية	مدى كفاية الموارد المالية المخـــصصة لمصلحتكم لإنجـــاز المبادرات التنموية المستدامة							
☐ الموارد المخصصة لتسيير المصلحة و/ أو المرافق التي تشرف عليها	☐	ضعيف	☐	متوسط	☐	حسن	☐	جيد
☐ الموارد المخصصة لتجهيز المصلحة و/أو المرافق التي تشرف عليها	☐	ضعيف	☐	متوسط	☐	حسن	☐	جيد
☐ الموارد المخصصة لإنجاز مهام المصلحة بشكل عام	☐	ضعيف	☐	متوسط	☐	حسن	☐	جيد
☐ الموارد المخصصة لإنجاز المبادرات التنموية المستدامة بشكل خاص.	☐	ضعيف	☐	متوسط	☐	حسن	☐	جيد

السؤال رقم 12: ما مدى كفاية وملائمة الموارد البشرية الموظفة في مصلحتكم لإنجاز المهام والمبادرات التنموية المختلفة الهادفة لتحقيق أهداف وخصائص التنمية المستدامة؟

خاصية الموارد البشرية الموظفة في المصلحة	مدى كفاية و ملائمة الموارد البشرية الموظفة بالمصلحة لإنجـــاز المهام و المبادرات التنموية المستدامة							
☐ كفاية عدد الموظفين	☐	ضعيف	☐	متوسط	☐	حسن	☐	جيد
☐ التخصصات المهنية والكفاءات العلمية المناسبة.	☐	ضعيف	☐	متوسط	☐	حسن	☐	جيد
☐ التكوين المستمر في مستجدات التنمية المستدامة المتعلقة بمجال عمل المصلحة .	☐	ضعيف	☐	متوسط	☐	حسن	☐	جيد
☐ إمكانية استعانة المصلحة بموارد بشرية خارجية متخصصة في التنمية المستدامة.	☐	ضعيف	☐	متوسط	☐	حسن	☐	جيد

السؤال رقم 13: ما مستوى التأهيل القانوني لمصلحتكم لاتخاذ قرارات هامة فيما يتعلق بالمهام والمبادرات التنموية الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخصائصها على المستوى المحلي البلدية / الدائرة.

طبيعة الصلاحية المخولة قانونيا للمصلحة	مستوى التأهيل القانوني للمصلحة							
☐ إعداد مخططات التنمية المستدامة	☐	قوي	☐	متوسط	☐	ضعيف	☐	معدوم
☐ إعداد ومتابعة تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة	☐	قوي	☐	متوسط	☐	ضعيف	☐	معدوم
☐ تنفيذ المهام المتعلقة بالتنمية المستدامة بشكل عام.	☐	قوي	☐	متوسط	☐	ضعيف	☐	معدوم
☐ تسيير المرافق العمومية الموكلة إلى المصلحة بشكل مستدام	☐	قوي	☐	متوسط	☐	ضعيف	☐	معدوم
☐ التسيير المستدام للموارد الطبيعية المختلفة	☐	قوي	☐	متوسط	☐	ضعيف	☐	معدوم
☐ تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة.	☐	قوي	☐	متوسط	☐	ضعيف	☐	معدوم
☐ حماية الفئات الضعيفة والمحرومة	☐	قوي	☐	متوسط	☐	ضعيف	☐	معدوم
☐ الحفاظ على الموروث الثقافي المحلي وتثمينه.	☐	قوي	☐	متوسط	☐	ضعيف	☐	معدوم

السؤال رقم 14: هل تواجهون صعوبات معينة عند إنجاز المبادرات التنموية (مخططات، مشاريع، العمل في اللجان المستحدثة، مهام تسيير المرافق وتقديم الخدمات ...) الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

☐ دائما ☐ أبدا

☐ أحيانا

السؤال رقم 15: ما طبيعة الصعوبات والعقبات التي تواجهونها لانجاز المبادرات التنموية المستدامة الموكلة إلى مصلحتكم.

☐ نقص في المراجع ووثائق العمل بشكل عام.

☐ نقص الوسائل والتجهيزات بصفة عامة.

☐ نقص الموارد المالية لتسيير وتجهيز المصلحة و/أو المرافق التي تشرف عليها.

☐ ضعف أو غياب التنسيق بين مختلف المصالح العمومية.

☐ ضعف أو غياب التنسيق بين المصلحة والفاعلين الآخرين غير المصالح العمومية.

☐ نقص أو انعدام تكوين الموظفين في التنمية المستدامة وتطبيقاتها الميدانية.

☐ عدم وضوح مفهوم التنمية المستدامة وكيفيات تطبيقها في مراجع ووثائق العمل الخاصة بمصلحتكم.

☐ ضعف التأهيل القانوني للمصلحة لاتخاذ قرارات وإجراءات هامة تتعلق بمهام ومبادرات التنمية المستدامة.

☐ نقص الوسائل والتجهيزات ومراجع العمل المتعلقة بالمهام وبالمبادرات التنمية المستدامة بصفة خاصة.

☐ نقص الموارد المالية المخصصة للمبادرات التنموية المستدامة بشكل خاص.

☐ عدم تقبل المواطنين والمجتمع المدني للمبادرات التنموية المستدامة على مستوى البلدية/ الدائرة.

☐ صعوبات أخرى حددها .....

.....

السؤال رقم 16: كيف تقيمون مستوى نجاح المبادرات التنموية (البرامج، المخططات، المشاريع، العمليات والنشطات واللجان المستحدثة) في إطار التنمية المستدامة الخاضعة لتصرف مصلحتكم والتي تشتركون فيها مع مصالح أخرى؟

☐ ضعيف ☐ حسن

☐ متوسط ☐ جيد

السؤال رقم 17: ما هي المبادرات التنموية (المخططات، المشاريع، عمليات، النشاطات، اللجان الإدارية والهيئات الإدارية المستحدثة، مهام تسيير المرافق وتقديم الخدمات) التي تقترحونها في مجال تخصص مصلحتكم تمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المراكز، والقرى، والمداشر بالبلدية / الدائرة ؟

.....
.....
.....
.....
.....

السؤال رقم 18: ما هي الوسائل والتجهيزات التي تقترحون استحداثها في مصلحتكم من أجل تحسين نوعية ووتيرة إنجاز المبادرات التنموية الهادفة لتحقيق تنمية مستدامة؟

.....
.....
.....
.....
.....

السؤال رقم 19: ما هي اقترحتاكم لتحسين كفاءات الموارد البشرية بمصلحتكم بحيث تساهم بشكل فعال في إنجاز وتطبيق مختلف المبادرات التنموية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة ؟

.....
.....
.....
.....
.....

السؤال رقم 20: ما هي التعديلات التي تقترحونها في النصوص التشريعية التى تضبط مجال عمل مصلحتكم بحيث تسهم في توضيح الجيد لصلاحياتها المتعلقة بالمبادرات التنموية المستدامة؟

.....
.....
.....
.....
.....

السؤال رقم 21: في إطار تخصص مصلحتكم ما هي اقترحتاكم بخصوص برمجة المبادرات التنموية للاستجابة لخصائص وأهداف التنمية المستدامة في المراكز، والقرى، والمداشر بالبلدية / الدائرة ؟

.....
.....
.....
.....
.....

السؤال رقم 22: ما هي التعديلات التي تقترحونها فيما يخص أساليب وطرق عمل مصلحتكم (تقديم الخدمات وتسيير المرافق، متابعة إنجاز المشاريع والمخططات وتقييم استدامة المبادرات...) لتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف وخصائص التنمية المستدامة؟

.....
.....
.....
.....
.....

السؤال رقم 23: ما هي أساليب وطرق العمل الجديدة التي تقترحونها في مجال تخصص مصلحتكم و التي تسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟.....
.....
.....
.....

السؤال رقم 24: ماذا تقترحون من أجل تحسين التنسيق بين المصالح التقنية والإدارية والمؤسسات العمومية على المستوى المحلي لتسهيل إنجاز المبادرات التنمية المستدامة والمبادرات المشتركة بين مصلحتكم والمصالح الأخرى؟
.....
.....
.....
.....
.....

السؤال رقم 25: ماذا تقترحون لتخصيص الموارد المالية الكافية واللازمة لانجاز المبادرات التنموية المستدامة في مجال تخصص مصلحتكم؟.....
.....
.....
.....
.....

السؤال رقم 26: ماذا تقترحون لترشيد إنفاق الموارد المالية المخصصة لمبادرات التنمية المستدامة (المشاريع والمخططات وتسيير المرافق العمومية التي تشرف عليها مصلحتكم) ؟
.....
.....
.....
.....
.....

السؤال رقم 27: ماذا تقترحون بخصوص تحسين ظروف العمل في مصلحتكم والمرافق التي تشرفون لتسهم في تحسين مردود وجودة نتائج نشاطاتها حتى تستجيب لخصائص وأهداف التنمية المستدامة؟
.....
.....
.....
.....
.....

أنتهي

وفي الأخير لكم منا خالص الشكر والتحيات

الملحق رقم 09: نص الطلب الموجه من الأستاذ المشرف إلى رئيس دائرة بني ورتلان لتسهيل البحث الميداني.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــامعة: قســـنطـــــينة 3

كلية: الهندسة المعمارية والعمران

قسم: العمـــــــــــــــران

من الاستاذ المشرف سحنون الطيب

إلى السيد: رئيس دائرة بني ورتلان

الموضوع: طلب تسهيل العمل الميداني مع أعضاء المجلس التقني للدائرة.

في إطار تحضيره لشهادة دكتوراه تخصص العمران، نود منكم سيدي الفاضل تقديم التسهيلات والمساعدة للطالب **كزار محمد أكلي** المسجل في كليتنا للقيام ببحثه الميداني مع مختلف المصالح المشكلة للمجلس التقني للدائرة.

وأحيطكم علما أن عنوان البحث هو ***" من أجل تنمية مستدامة للمستوطنات البشرية في المناطق الجبلية: حالة منطقة بني ورتلان"***

آملين موافقتهم على هذا الطلب تقبلوا منا أخلص التقدير والاحترام.

قسنطينة في يوم 2018/05/15 **إمضاء الأستاذ المشرف**

الملحق رقم 10 : نص الطلب الموجه إلى رئيس دائرة بني ورتلان لتسهيل إجراء تقييم جماعي للتنمية المستدامة في إطار المجلس التقني للدائرة.

الجمهورية الجائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــامعة: قســـنطـــــينة 3
كلية: الهندسة المعمارية والعمران
قسم: العمـــــــــــــران

من السيد : كزار محمد أكلي
أستاذ باحث بكلية التكنولوجية جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية
وطالب دكتوراه في تخصص العمران بجامعة قسنطينة 3
رقم الهاتف: .....
البريد الإليكتروني: .....

إلى السيد: رئيس دائرة بني ورتلان
الموضوع: طلب تسهيل إجراء تقييم جماعي للتنمية المستدامة مع أعضاء المجلس التقني للدائرة.

يشرفني سيدي الرئيس أن أتقدم إليكم بطلبي هذا والمتمثل في توفير الظروف والوسائل المتاحة للقيام بتقييم جماعي للتنمية المستدامة مع أعضاء المجلس التقني للدائرة الذي تشرفون عليه. وسيخص هذا التقييم كل من تجربة المشاريع الجوارية المدمجة للتنمية الريفية المدمجة PPDRI على مستوى الدائرة ومراجعة مخطط التهيئة والتعمير ما بين البلديات على مستوى الدائرة .

وأحيطكم علما سيدي الرئيس أن المنهجية المختارة لهذا الغرض تتمثل في ***شبكة تحليل التنمية المستدامة 35 سؤال*** **(GADD 35 questions) التي تم تطويرها في أحد مخابر البحث المتخصصة في التنمية المستدامة بجامعة كيبيك الكندية. كما أحيطكم علما سيدي الرئيس أن هذا الجزء من العمل يمثل أحد المراحل المهمة والمفصلية من البحث وأن النتائج المنظرة منه قد يستفاد منها ميدانيا في إطار الجهود المبذولة لتنمية إقليم الدائرة.**

وأعلكم سيدي الرئيس أني سأبقى تحت تصرفكم لإفادتكم بأي معلومة مفيدة بخصوص الطلب المشار إليه أعلاه.وآملين في موافقتهم على هذا الطلب تقبلوا منا أخلص التقدير والاحترام و لكم منا خالص الدعاء بالتوفيق.

الوثائق المرفقة

- **طلب الأستاذ المشرف موجه إلى رئيس الدائرة لتسهيل العمل الميداني.**
- **حوصلة عامة حول منهجية " شبكة تحليل التنمية المستدام 35 سؤال" GADD 35 questions**
- **قرص مضغوط CD يتضمن التطبيق الخاص "بشبكة تحليل التنمية المستدامة GADD 35 questions " والشرح الوافي للشبكة.**

عين لقراج، في يوم 20/05/17 **إمضاء صاحب الطلب**

الملحق رقم 11 : نص استدعاء رئيس دائرة بني ورتلان للمجلس التقني للدائرة لإجراء تقييم جماعي للتنمية المستدامة

الجمهوريـــة الجزائريـــــة الديمقراطية الشعبية

ولاية سطيـــف

دائرة: بني ورتيلان

رقم:.....2018/

رئيـــس دائـــرة بنـــي ورتيـــلان

إلى الســـــادة :

رؤســـاء المجـــالس الشـــعبية البلديـة جميـــعا

رئيس فـرع التعمير والهندسة المعمارية والبناء

رئيس إقليم الغابات – عين لقراج

رئيس فرع الموارد المائية

رئيس فرع الفلاحة

الموضوع: ف/ي إجراء تقييم جماعي للتنمية المستدامة

بناءا على طلب الأستاذ كرار محند أكلي – أستاذ باحث بكلية التكنولوجيا بجامعة عبد الرحمان ميرة بجاية وطالب دكتوراه في تخصص العمران بجامعة قسنطينة 3 – والمتمثل في إجراء تقييم جماعي للتنمية المستدامة مع أعضاء المجلس التقني للدائرة مستعينا بذلك على شبكة تحليل التنمية المستدامة 35 سؤال، يشرفني أن أدعوكم للحضور الى مقر الدائرة يوم الثلاثاء 29-05-2018 على الساعة العاشرة 10:00 صباحا، لمناقشة الموضوع مع الأستاذ من أجل إعداد البحث لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان " من اجل تنمية مستدامة للمستوطنات البشرية في المناطق الجبلية: حالة منطقة بني ورتيلان"

بني ورتيلان في:.....2018 ماي 23

رئيس الدائـــرة

يوسف طاكيو

COURRIER ARRIVÉE
Le: 2018 ماي 23
N°: 841/2018
Beni Ourtilane

الملحق رقم 12: التحليل المفهومي لفرضيات البحث لفرضيات البحث الأربعة

التحليل المفهومي للفرضية الاولى

أدرجت التنمية المستدامة من خلال المبادرات المختلفة (أدوات عمل المصالح العمومية والمهام الموكلة إليها والمخططات والمشاريع) على المستوى المحلي بشكل غير واضح وغير متكمل وغير منسجم.

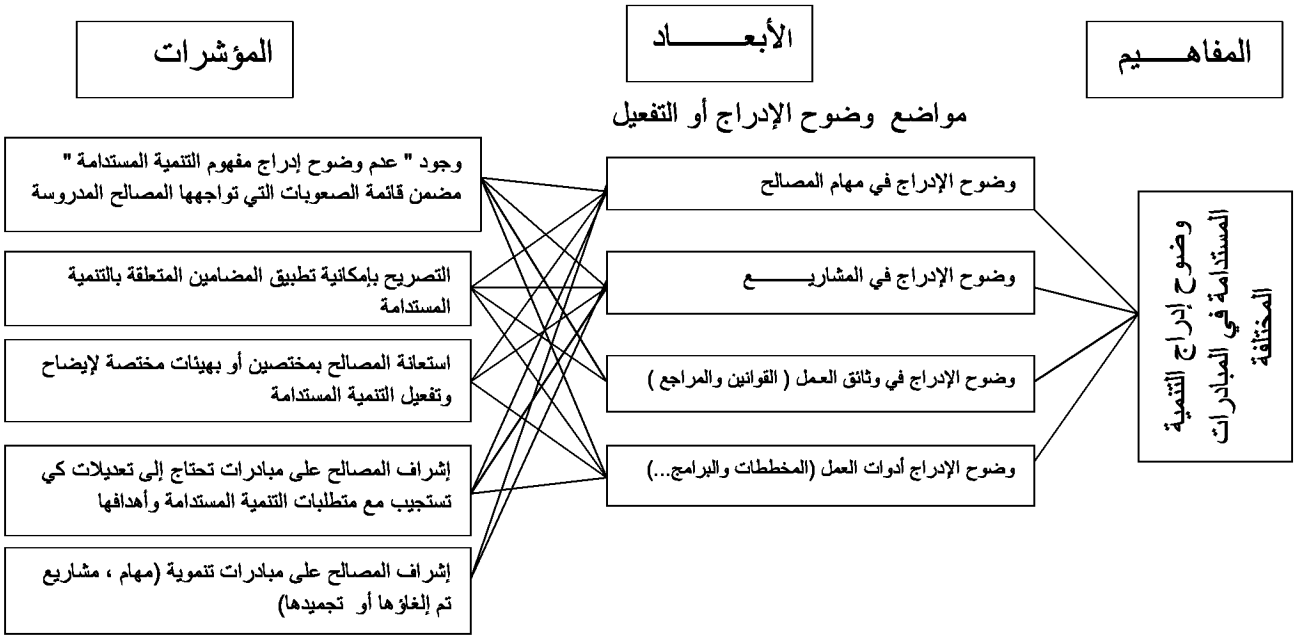

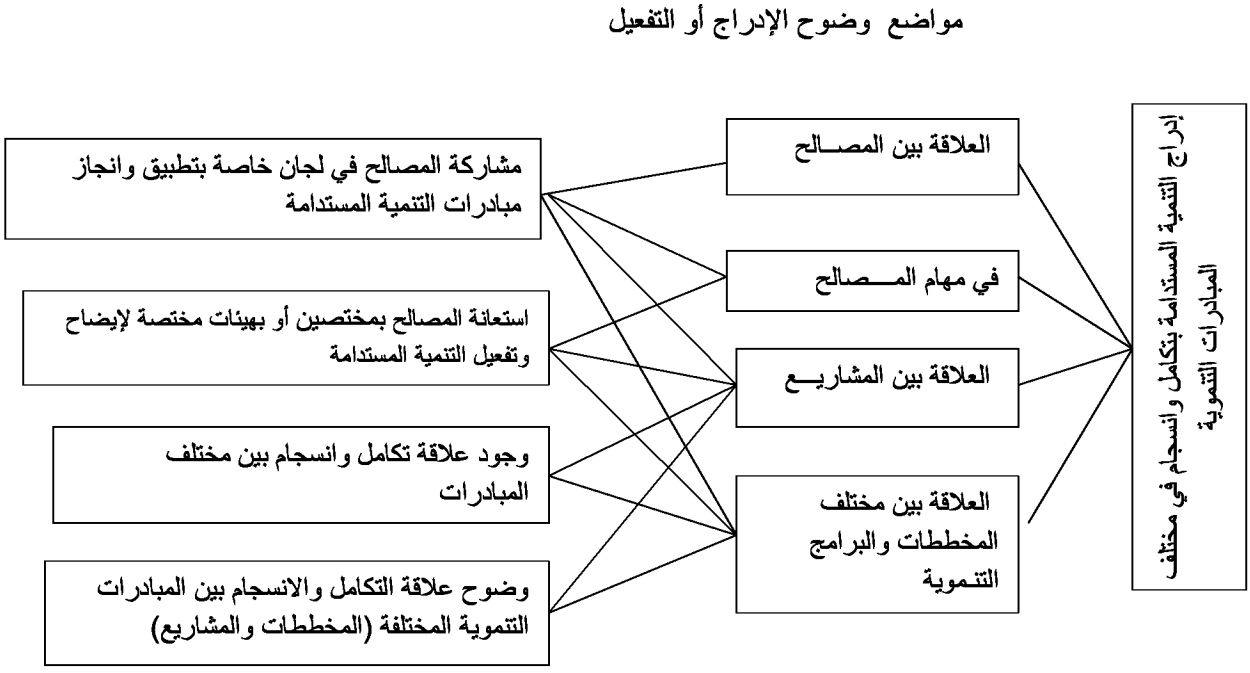

التحليل المفهومي للفرضية الثانية

المصالح العمومية العاملة بالمنطقة المدروسة غير مؤهلة لكي تساهم بشكل فعال في إدراج وتفعيل التنمية المستدامة

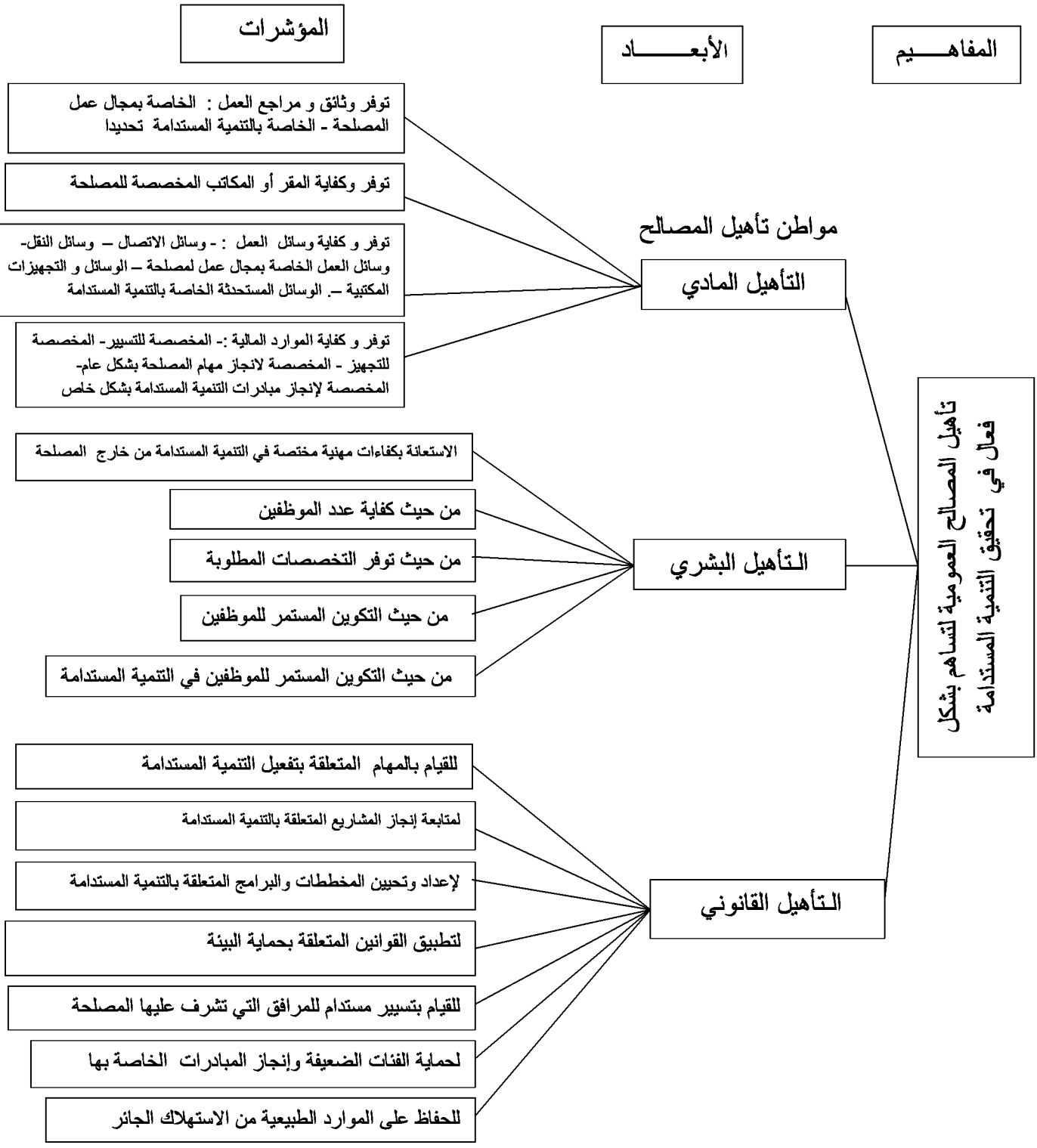

التحليل المفهومي الثالثة

أساليب عمل المصالح العمومية على المستوى لا تسمح بحقيق أهداف التنمية المستدامة

التحليل المفهومي للفرضية الرابعة

الحلول المقترحة من أجل تحسين إدراج وتفعيل التنمية المستدامة بالمنطقة المدروسة من خلال دور المصالح العمومية وأدوات عملها متعددة

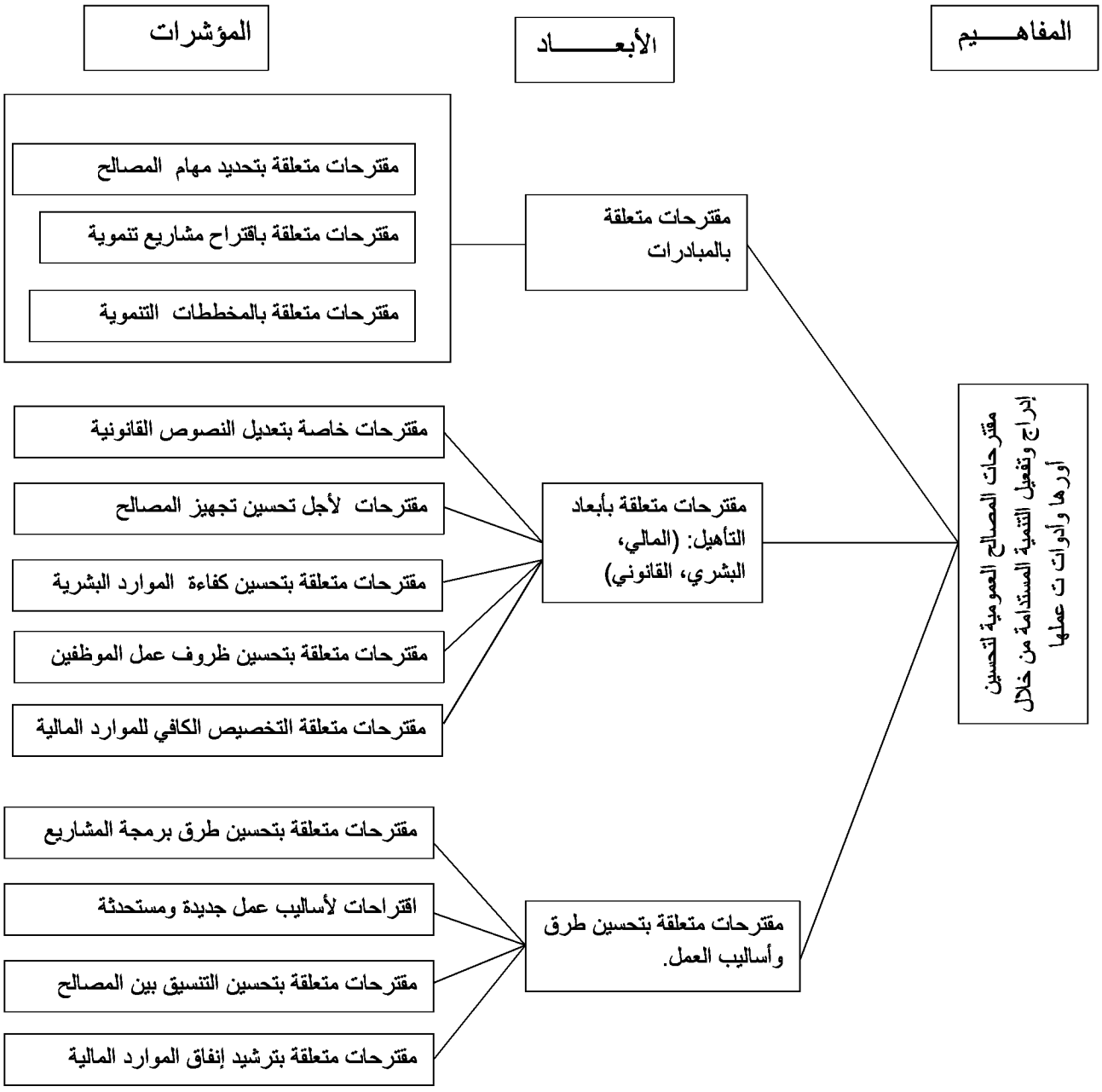

ملخص

فرض مصطلح التنمية المستدامة نفسه في العقود الأخيرة بقوة على الساحتين الأكاديمية والسياسية وتضافرت الجهود من أجل جعله قابلا للتطبيق، ونظرا للمتطلبات المتعددة التي يقتضيها فإن تفعيله وإدراج أبعاده محليا وإقليميا ووطنيا يطرح تحديات وإشكاليات لا يمكن تجاوزها إلا من خلال العمل على *" التحسين التدريجي و التفاعل الدائم بين جميع الفعلين (...) بهدف التوصل إلـــى تنمية أكثر ثباتا و أفضل قليلا من ذي قبل و أكثر ثباتا مـن المجتمعات المجاورة التـــي انطلقت مـــن نفس الظروف"* (Di castri,2005,p19) . ومن بين المستويات المحلية التي استدعت تفعيل التنمية المستدامة نجد المناطق الجبلية بما تضمه من مستوطنات بشرية ومحتوى إيكولوجي، وهذا نظرا لهشاشتها وأهميتها في الحفاظ على التوازنات الإيكولوجية محليا وعالميا. وحظيت التنمية المستدامة للمناطق الجبلية في الجزائر باهتمام متزايد حيث استدعى ذلك استصدار نصوص تشريعية خاصة وإنشاء هيئات رسمية تعنى بتنميتها، وهذا ما دفعنا لتوجيه الجهد في هذا البحث لفهم حيثيات تفعيل التنمية المستدامة في هذه المناطق وقد اخترنا منطقة بني ورتلان وما تضمه من محتوى عمراني و بشري لتقصى جوانب إدراج وتفعيل أبعاد الاستدامة في أدوات وطرق عمل المصالح العمومية والمبادرات التنموية التي تشرف عليها .

الكلمات المفتاحية : تفعيل التنمية المستدامة – المستوطنات البشرية- الفاعلين المحليين – المصالح العمومية - المناطق الجبلية - بني ورتلان.

Résumé

Au cours des dernières décennies, le concept de développement durable s'est imposé par force dans les sphères académiques et politiques et des multiples efforts se sont déployés pour le rendre opérationnel. Compte tenu des ses multiples exigences, sont opérationnalisation aux échelles locales, régionales, et nationales impose de multiples défis. Ces derniers ne peuvent être résolus qu'en s'efforçons à travailler par approximations successives, par interactions constantes entre tous les acteurs, dans l'objectif d'atteindre un développement au moins un peu plus stable qu'auparavant, et plus stable que celui du pays ou des communautés voisines, qui sont partis de conditions semblables (Di Castri, 2005, p19). Parmi les contextes locaux qui nécessitent l'opérationnalisation du développement durable il y a les régions montagneuses avec leur contenu social et écologique; et ceci est du à leur sensibilité et vulnérabilité et leur importance dans la préservation des équilibres écologiques. Le développement durable des régions montagneuses algériennes a connu une attention croissante au point que l'adoption de textes législatifs spéciaux et la création d'organismes officiels pour leur développement sont devenues nécessaires. Afin de comprendre le bien-fondé de certains aspects de l'opérationnalisation de développement durable dans ces zones on a choisi comme cas d'étude la région de Beni-Ourtilane avec son contenue social et urbain, où on va se focaliser sur le rôle des services publics et leurs méthodes et outils de travail dans l'opérationnalisation des dimensions de développement durable. On va aussi s'y intéresser à l'intégration du concept de développement durable dans certains plans d'aménagement et projets de développement.

Mots clés : opérationnalisation de développement durable- établissements humains – acteurs locaux- les services publics- les régions montagneuses- Beni-ourtilane.

Abstract

Over the last few decades, the concept of sustainable development has gained a strong foothold in the academic and political spheres, and many efforts have been made to make it operational. Given its multiple requirements, its operationalization at the local, regional, and national levels poses multiple challenges. The latter can only be resolved by striving to work through successive approximations, through constant interactions between all actors, with the objective of achieving development, that is at least slightly more stable than before, and more stable than that of the neighbouring country or communities, which started from similar conditions (Di Castri, 2005, p19). Among the local contexts that necessitate the operationalization of sustainable development are mountainous regions with their social and ecological content; this is due to their sensitivity and vulnerability and their importance in preserving ecological balances. The sustainable development of Algerian mountainous regions has received increasing attention to the extent that the adoption of special legislation and the creation of official bodies for their development have become necessary. In order to understand the validity of certain aspects of the operationalization of sustainable development in these areas, the Beni-Ourtilane region with its social and urban content was chosen as the case study, where we focus on the role of public services and their methods and work tools in the operationalization of the dimensions of sustainable development. We will also focus on the integration of the concept of sustainable development into certain development plans and projects.

Key words: operationalization of sustainable development - human settlements - local actors - public services - mountainous regions - Beni-ourtilane